
مجموع كتب ورسائل وفتاوى
فضيلة الشيخ العلامة
ربيع بن هادي عمير المدخلي
رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً
الطبعة الشرعية الوحيدة
بإذن المؤلف
المجلد الثالث عشر
دار الإمام أحمد
١٣

بوزيد بلقاسم

موسوعة مؤلفات ورسائل وفتاوى

العلامة المحدث المجاهد ربيع بن هادي المدخلي

(١٣)

١- مجموع الردود على أبي الحسن المأربي

٢- التنكيل بما في لجاج أبي الحسن المأربي من الأباطيل



بـوزيد بلقاسم

مجموع الردود

على أبي الحسن المأربي

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

تنبيه أبي الحسن
إلى القول بالتي هي أحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة المُكَرَّم الشيخ: أبي الحَسَن مُصطفَى بن إسماعيل المَأربِي -وفَّقَه الله وسَدَّد خُطاه-.

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمَّا بعد:

فأفيدكم بأنه قد قدَّم لِي بعض الإخوة اليمنيين أوراقًا تضمَّنت بعض أقوالكم:

١- منها ما يدور حول الصحابة.

٢- ومنها ما فيه دفاع عن سيِّد قطب والمغراوي.

٣- ومنها ما فيه تَجريح وذم لِهَؤلاء الإخوة، ولغيرهم مِمَّن يتكلَّم فِي أهل البدع.

٤- ومنها ما تدعون إليه من تأصيل، ومن ذلك حَمل المُجمَل على المُفَصَّل، والسير على منهج الموازنات.

٥- فَعَلَّقت عَلَيها بتعليقات أبديتُ فيها مَا أرى أنه حَقٌّ، أرجو منكم تأملها، ثُمَّ اعتبارها نصيحة لكم.

هذا وقد أرسلت لكم ببحث فيه بيان أطوار سيِّد قطب فِي وحدة الوجود، وآخر فيه مناقشة من بعض أهل العلم يناقش فيها بعض ما جاء فِي كتاب المَغرَاوي الأخير المُسَمَّى: «أهل الإفك والبهتان الصَّادون عن السنَّة والقرآن»، أرجو تأملها، ومُحَاولة الاستفادة منها.

ثُمَّ إنَّ هَدَفِي من هَذه الأمور وغيرها مِمَّا بذلته وأبذله -مِمَّا تعلمه ويعلمه غيرك- حسم أسباب الاختلاف الَّتِي تؤدي إلَى الافتراق المَذمُوم، والذي له عَوَاقب وخيمة فِي الدنيا والآخرة.

ومن أقوى أسباب حسم الاختلاف، ثُمَّ الأخوَّة والائتلاف؛ الصبر،

والحِلم، والاحتساب، والرجوع إلَى الحَقِّ، ثُمَّ تبادل الاحترام من الأطراف كلها.

وفَّقنَا اللَّه وإياكم والمُسلمين لِمَا يُحب ويرضى، وصَلَّى اللَّه على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

* ملاحظة: «أرجو المُبَادرة بمُوافَاتي بمَا ترونه».

كتبه أخـوكم في الله

ربيع بن هادي عمير المـدخلي

مكـة المكـرمـة

١٤/ ١/ ١٤٢٣هـ

مناقشة أبي الحسن

* لَمَّا نوقش أبو الحَسَن فِي المَسَائِل المَآخوذة عليه وهي:

١- قوله فِي الصَّحَابة: «إِنَّهم غثائية». كما فِي شريط «الفهم الصحيح»، قال: نعم. وأصرَّ على كلامه.

ثُمَّ لَمَّا ذكر له سبب الهَزِيمَة فِي أوَّل المَعرَكة، وهي: الإعجاب بالكثرة؛ قال: صدق الله، لكن الغثائية موجودة فِي غير حنين.

ثُمَّ ذكر غزوة أحد، واستدل بقوله تعَالَى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[1]. ولَمَّا ضيِّق عليه فِي الكلام؛ قال: «إن رأيتم أنَّ هذا لا يليق بِجَنَاب الصَّحَابة؛ فأنا أتراجع»[2].

٢- مدحه لسيِّد قطب ودفاعه عنه، فقال: «الكلام المُجمَل يُحمَل على المُفَصَّل، فأنا لي كلام فِي سيِّد قطب، ولكن لا زلت أرى أنَّ سيِّد قطب لا يرى وحدة الوجود، وأيضًا لا زلت على كلامي فيه». ولَم يتراجع عن شيء[3].

٣- نوقش لِمَاذا لا تقبل أقوال العلماء فِي سيِّد قطب والمَغرَاوي؟!

قال: أنا لا أقلِّد أحدًا.

قلنا له: إنَّ هذا ليس بتقليد، وإنَّمَا هو من قَبول قول العالِم . . . إلَخ[4].

---

(١) المَقصُود من هذه الآية: تَمييز المُؤمنين من أصحاب رسول الله ﷺ الأطهار من المُنافقين الخُبَثاء ومن الكفار، وليس فِي الصحابة العظماء النبلاء غثاء، حاشاهم ثُمَّ حاشاهم من ذلك.

(٢) الواقع أنَّ أبا الحَسَن لَم يتراجع عن كلمة «الغثائيَّة»، وإنَّمَا تراجع عن كلمة: انزلاق بعض الصَّحَابة -على ضعف فِي التراجع- كَمَا فِي الشريط (٤) من أشرطة «الجَلسَة بِمَأربه»، وهذا أمر عظيم.

(٣) أسأل الله أن يُوَفِّقه للتراجع إِلَى الحَقِّ فِي هذه القضية، وترك الدِّفَاع عن ضلالات سيِّد قطب كُلِّها.

(٤) ترك التقليد ليس معناه رفع راية المُعَارضة للعلماء ولو كانت بأيديهم الحُجَج والبراهين، فقبول الحُجَّة واجب على كُلِّ أحد، وعلى رأسهم الصَّحَابة وكبار أئمَّة العلم والدين، ورد الحُجَج والبراهين الواضحة عناد ومكابرة لا تليقان بالمُسلم مطلقًا، فضلًا عمَّن ينتسب إِلَى المَنهَج السَّلفي.

ولدى المَشَايخ الحُجَج والبراهين الَّتِي تدين الرجلين، فلا يَجوز مُخَالفتهم؛ لأن ذلك يؤدي إِلَى الفتن والصراع بين السلفيين.

٤- نوقش في مسألة المُفَصَّل والمُجمَل[1]، وقال: ليس في المَسألة إجمَاع. وَهَذا الكلام رَدَّدَه كثيرًا في جلسته، وقاله في دفاعه عن المَغرَاوي.

٥- نوقش في شدَّته على السلفيين، ولَم يتراجع عَمَّا قاله فيهم في كثير من أشرطته، ولكنَّه يراوغ.

٦- نوقش في منهج المَوَازنة الذي طبقه في جوابه عن سيِّد قطب والمَغرَاوي، وقال: إن هذا ليس موازنة.

هذه بعض النقاط الَّتِي نوقش فيها أبو الحَسَن، ثُمَّ بعدما خرجنا من مأرب -هذا في شهر شعبان- تكلَّم فينا أبو الحَسَن، فقال: هذا فكر جديد. قالَهَا لطلبته في مأرب، وسَمعها منه جَمَاعَة، منهم: فيصل المَغربِي الذي تركه، وذهب إلَى الحُدَيدَة إلَى الشيخ الوصابِي.

ثُمَّ اتصل بعض الناس من الإمارات -والمُتصل اسمه عبد الرَّحمَن عيشان- بـ: «عبد العزيز البرعي»، وسأله عنَّا، فَقَالَ: هؤلاء أصحاب فتنة.

ولَمَّا رجع مُحَمَّد الإمام إلَى معبَر بعد الجَلسَة؛ قال: ما جَلَستُ مَجلسًا إلَّا ازدَدتُ بأبِي الحَسَن بصيرة، وارتفع في نظري. قالَهَا لطلبته في مَعبَر، وقال في رَمَضَان في أبِي الحَسَن: إنه إمام.

وتكلَّم أصحاب أبِي الحَسَن فينا، وقالوا: حَدَّاديَّة. ولَم ينكروا على أبِي الحَسَن إلَّا بعض الأمور الدنيويَّة: كالسَّيارَة، والثوب، والطيب وغيرها.

فلَمَّا رأينا الكذب والتلبيس والبهتان قد حصل؛ دافعنا عن أنفسنا، وأخرجنا الأشرطة؛ ليعلم الناس وطلبة العلم ماذا انتقد على أبِي الحَسَن، هذا باختصار الذي حصل.

وهذه بعض الانتقادات على أبِي الحَسَن:

---

(١) القول بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل في ضلالات أهل الباطل يَرُدُّه القرآن والسنَّة، ومنهج السلف الصَّالِح في نقد أهل البدع والضلال، وهذه كتب الجَرح والتعديل وكتب العَقَائد مَشحُونَة بذلك، فيقولون حتَّى في المُحَدِّث من أهل البدع: قدري، أو مرجئ، أو شيعي، أو خارجي. على حسب بدعته، وحتَّى لو كان من أهل السنَّة، ووقع في بدعة مثل القول بِخَلق القرآن أو التوقف؛ بدَّعُوه.
وانظر ترجَمَة يعقوب بن شيبة وغيره في «السير» وغيرها، وانظر ترجَمَة الكرابيسي، والحَارث المُحَاسبي، وأمثالَهم مِمَّن كان مُحدثًا ومن أهل السنَّة، ثُمَّ وقع في شيء مِمَّا ذكر.

١- أقــوال أبي الحسن في الصحـابــة

١- وصف أبي الحسن إياهم بالغثائية:

* قال أبو الحَسَن في شريط «الفهم الصحيح لبعض أصول السَّلفيَّة»:

«إنَّمَا الدعوة إِلَى اللَّه في مثل هذه الحَالَة تسير على تأصيل، وعلى الحَذَر من الغثائيَّة . . . الغثائيَّة، ماذا جرى منها يوم حنين(١) الغثائية ماذا جرى منها يوم حنين؟ انكشف حتَّى كثير من الصَّالِحين الصَّادقين عن النَّبِي ﷺ، فلا تأمن من الغثائيَّة، الغثائيَّة شَرٌّ عظيم، الغثائيَّة شَرٌّ عظيم، وسُلم للشيطان وحزبه للولوج في عقر دار الدعوة، فأمر الغثائيَّة أمر مرفوض». انتهى.

٢- أبو الحسن يصف بعض الصحابة بالأصاغر الأراذل:

* قال في شريط «حقيقة الدعوة»:

«وهكذا كان النَّبِي ﷺ بينما يُجَابه الكفَّار، فإذا به يعظ المُنَافقين، وإذا به يهجر العُصَاة(٢) من إخوانه وأصحابه الصَّادقين، وإذا به يُشَدِّد على مَن خالف أصلًا من أصول السنَّة.

فعندما جاء أسامة بن زيد، وقد قتل رجلًا بعد أن قال: لا إله إلَّا اللَّه. شَدَّد عليه النَّبِي ﷺ أيَّمَا تشديد، ويقول له: «يا أسامة، أقتلته بعد أن قال: لا إله إلَّا اللَّه؟!

---

(١) نعوذ بالله! أتدري أيُّهَا الرجل ما هو الغثاء؟!!

قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٣٤٣): «الغثاء -بالضَّمِّ والمَدِّ- ما يَجيء فوق السَّيل مِمَّا يَحمله من الزَّبَد والوَسَخ وغيره». ومثل هذا في لسان العرب (١٥/ ١١٦)، وزاد في مَعَانيه: «أرذل الناس وأسقطهم».

فهل يُقَال هذا في أصحاب رسول اللَّه ﷺ؟!!

وأنت تعلم ماذا قال السلف فيمن انتقص أحدًا من أصحاب مُحَمَّد ﷺ.

(٢) هذا التعبير غير لائق، ثُمَّ هو لَم يهجر إلَّا ثلاثة من أصحابه حينما تَخَلَّفوا عن غزوة تبوك، ومع ذلك فلا ينبغي أن تطلق عليهم لفظ عُصَاة؛ لأنه وصف يدل على ثبوت العاصي على معاصيه، وتَمَاديه فيها، وبرَّأ اللَّه أصحاب مُحَمَّد ﷺ من ذلك.

قال: يا رسول الله، ما قالَهَا إلَّا تعوذًا، وأنَّ هذا الرجل كان إذا مَالَ على جهة من المُسلمين قَتَلَ مَن قتل، وأنه قتل فلانًا، وفلانًا، وفلانًا.

فيقول له: «أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟!»

قال: يا رسول الله، ما قالَهَا إلَّا تعوذًا.

قال: «هَلَّا شَقَقتَ عن صدره».

أسامة تعَدَّى أصلًا من أصول السنَّة: وهو الحُكم بالظاهر[1]، والله يتولَّى السَّرَائر، وهو أنَّ مَن قال كلمة التوحيد؛ عصم دمه وماله، وحسابه على الله.

لَمَّا تعَدَّى أسامة هذا الأصل العظيم؛ فإذا النَّبي ﷺ ينكر عليه ويُشَدِّد، حتَّى قال أسامة: «فتمنيت أني لَم أكن أسلمت إلَّا يومئذ». لأنَّ الإنسان إذا أسلم؛ فإسلامه يَجُبُّ ما قبله.

قلت: استغفر لي يا رسول الله.

قال: كيف تصنع بلا إله إلَّا الله غدًا.

هذا أصل من أصول السنَّة: النظر في الظاهر، وعدم الخَوض في الضمائر، وعدم التفرس الفراسة المَشئومَة في ضمائر الناس ومقاصدهم، والدخول في طويتهم وسرائرهم، والخَوض في ذلك بِجَهل وبِحَمَاقة وبِقلَّة ورع، تدخل في داخل الرَّجُل، وتقول: قال كلام كذا، ما قصد إلَّا كذا، ما أراد إلَّا كذا.

فانظر كيف كان النَّبي ﷺ، بينما هو يُجَيِّش الجُيُوش، ويُجَهِّز الجُيُوش، فإذا به يعظ المُنَافقين: ﴿وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾. وإذا به ينظر إلى أصحابه الصَّادقين، إذا تَجَاوزوا الحَدَّ يقول هذه الكلمة القاسية، وإذا به إذا رأى رجلًا لا يعرف فضل الصَّادقين يقف في وجهه.

---

(١) هات الدليل الواضح أنَّ هذا الأصل كان مُستقرًا عند الصَّحَابة قبل قتل أسامة ﷺ لِهَذَا الرجل؟ هذا أولًا.

وثانيًا: لَمَّا علم أسامة هذا الأصل؛ كان أشد الناس تَمَسُّكًا به، ولقد آلَى على نفسه ألَّا يقتل رجلًا يقول: لا إله إلَّا الله ومن هنا لَم يشارك في القتال في الجَمَل وصفين، وأنت تعلم مَذهَب أهل السنَّة في المُتقاتلين في هذه الفتنة، وأنَّهُم كلهم مُجتهدون، ولَم يقولوا فيهم: خالفوا الأصول، أو غير مُؤصلين.

فلَمَّا تكلَّم خالد في الصَّحَابة، ولَمَّا تكلَّم غيره[١]؛ قال: «دَعُوا لِي أصحابِي».

وقال: «لَو أنفَقَ أحَدُكُم مِثلَ أحُدٍ ذَهَبًا كُلَّ يَوم[٢] مَا بَلَغَ مُدَّ أحَدِهِم وَلا نَصِيفَه».

السَّابقون السَّابقون لَهُم فضل.

أمَّا الأصاغر الأراذل تَحت الأقدام دائمًا، لَمَّا رأى من أصحابه مَن يريد أن يَتَكَلَّمَ فِي الأوائل؛ قال: «دَعُوا لِي أصحَابِي». وكلهم أصحابه، ولكن أصحابي الصَّادقين دعوهم لِي».

٢- الكلام في أسامة بن زيد:

«ثانيًا: أسامة بن زيد حِبُّ رَسُول اللَّه ﷺ وابن حِبِّه، أحَد القَادَة الأبطال الشجعان، أمَّرَهُ النَّبِي ﷺ في بعض الغزوات، منها غزوة الشام في آخر حياته ﷺ، وفضائله كثيرة مشهورة.

* قال أبو الحَسَن في شريط«الفهم الصحيح لبعض أصول السلفية»، شريط رقم (١) بتأريخ: (٣/ ربيع ثاني/ ١٤٢٢هـ):

«أسامة بن زيد لَمَّا رأى رجلًا في غزوة في معركة، وهو كُلَّمَا مال على جهة من جهات المُسلمين قتل فيها، قتل فلانًا وفلانًا، فاختبأ له، فَلَمَّا علاه بالسيف؛ قال: لا إله إلا اللَّه. ومع ذلك لَم ترده هذه الكلمة عن قتله فقتله.

الصَّحَابَة الذين تربوا على النهج القائم على[٣]: «أمرت أن أحكم بالظاهر،

---

(١) الحَديث عن خالد سيف اللَّه وإخوانه بِهَذا الأسلوب وهذه العبارات -مهما كانت غاية قائلها ونيته- مرفوضة جزمًا في دين اللَّه، ومنهج السلف الصَّالح المُستَقى من كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ، والصَّحَابة كلهم -سابقهم ولاحقهم- عظماء وأكابر، وليس فيهم أصاغر، وهل هذا الأسلوب يا أبا الحَسَن يتفق مع التأصيل الذي تشيد به كثيرًا؟!!!

قد تقول: ما قصدت، وما أقصد كذا.

فنقول: هذا الأمر نكله إلَى اللَّه، ولنا الظاهر، ونَخَاف أن يصدق على قائله قوله ﷺ: «إنَّ العَبدَ ليَتَكَلَّم بالكَلِمَة مَا يَتَبَيَّن فيهَا؛ يَزِل بِهَا في النَّار أبعَد مِمَّا بَين المَشرِق وَالمَغرِب». رَوَاهُ البخاري ومُسلم، وفي البخاري: «بِمَا بين المَشرق».

(٢) هذه اللفظة ليست من الحَديث.

(٣) هات الأدلة على أن هذا المَنهَج كان قائمًا عند الصَّحَابة قبل هذه الحَادثة، ولو كان الأمر كَمَا تقول؛ لَمَا=

والله يَتَوَلَّى السَّرَائر»[1].

قالوا: أقتلته بعد أن قال: لا إله إلا الله[2]، والله لنُخبِرَنَّ بذلك رَسُولَ الله ﷺ. ذهبوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخبَرُوه الخَبَرَ[3].

جاء أسامة بن زيد، يا أسامة قتلته بعد أن قال: لا إله إلا الله.

قال: يا رسول الله، ما قالَهَا إلا تعوذًا، ما قالَهَا إلا تعوذًا!!

قال: «هلَّا شققت عن قلبه؛ لتعرف أقالَهَا تعوذًا أم لا؟!!»

عند ذلك علم أسامة أنه قد تَجَاوز الحَدَّ، والله إنَّ هذه شبهة لا يكاد ينجو منها إِلَّا مَن عَصَمَهُ اللَّه، ليس أسامة فقط، إِلَّا مَن عَصَمَهُ اللَّه.

ومع هذه الشبهة القويَّة ما أقرَّ النَّبِي ﷺ أسامة على تَجَاوز المَعَالِم والثَّوَابت، وتَجَاوز الأصول[4]، وَالدُّخُول فِي الضَّمَائر، كَمَا هو حَال بعض الجَهَلَة الذين

= خالف أسامة هذا الأصل أو المَنهَج.

ودليلي: أنه لَمَّا عَلَّمَه رسول الله ﷺ هذا الأصل؛ كان أشد الناس تَمَسُّكًا به، وكان أسوة في هذا الباب لِمِثل سعد بن أبي وَقَّاص حيث قال: «وأنا والله لا أقتل مسلمًا حتَّى يقتله ذو البُطَين». يعني: أسامة. انظر صحيح مسلم، كتاب الإيمَان، حديث (٩٦).

(١) لا يثبت هذا الحَدِيث بِهَذَا اللفظ، قال العراقي: لا أصل له. وكذا المِزِّي وغيره، وأنكره ابن المُلَقن وقال الزركشي: لا يعرف بِهَذَا اللفظ. وقال الحَافظ ابن كثير: لَم أقف له على سند. وقال في اللآلئ: غير ثابت بِهَذَا اللفظ. وقال السخاوي: لا وجود له في كتب الحَديث المَشهُورة، ولا الأجزاء المَنثُورَة. انظر: كشف الخَفَاء (ص١٩٢-١٩٣)، والمَقَاصد الحَسَنة (ص٩١)

نعم معنَى هَذَا اللفظ موجود في بعض الأحاديث، كما أشار إِلَى ذلك السخاوي والعجلوني، ومع ذلك لا يَجُوز أن ينسب هذا الحَديث بِهَذا اللفظ إِلَى رسول الله ﷺ.

(٢) هذه الدعوى تُحتاج إِلَى إثبات، والظاهر أنه ما قاله أحَدٌ لأسامة غير رسول الله ﷺ.

(٣) أفاد الحَافظ ابن حَجَر ما حاصله: أنَّ المُخبِر هو أسامة نفسه، لكن ورد في صحيح مسلم من حديث جندب: فجاء البشير إِلَى النَّبِي ﷺ، فسأله فأخبره، حتَّى أخبره خَبَر الرجل كيف، فدعاه فسأله، فقال: «لِمَ قتلته ...». الحَديث، ومع هذا لا ينبغي أن يُسند هذا إِلَى جَمَاعة من الصَّحَابة، كما هو سياق كلامك.

(٤) هذا كلام صعب جدًّا! لا أدري كيف سهل على أبي الحَسَن؟!! والصَّحَابة -ومنهم أسامة- أجَلُّ وأكبر في نفوسنا من أن يُقَال فيهم مثل هذه العبارات، وكان ينبغي أن تشيد بأسامة وبشدَّة تَمَسُّكه بالظاهر بعد أن بلغه عن رسول الله ﷺ، وأن تلتمس له العذر مثل أن تقول: إنه كان مُتَمَسِّكًا بأصل الاستصحاب، أي: استصحاب حال هذا الرَّجُل الذي قتله أسامة، وأنه كافر مُحَارب لله ورسوله إِلَى حين قال كلمة=

نسمع فِي هَذَا الزّمَان، يقولون. فُلان هَذَا عليه ملاحظات . . . »، انتهى.

* وقال أبو الحَسَن فِي شريط «رفع الحِجَاب»:

«أسامة بن زيد رأى رجلًا فِي صفوف المُشركين، كُلّمَا مال على جهة من المُسلمين قتل فيها، حتّى قتل فلانًا وفلانًا وفلانًا جَمَاعَة من المُسلمين.

فَتَرَصّدَ له أسامة، واقترب منه، فَلَمّا علاه بالسيف؛ قال الرجل: أشهد أن لا إله إلّا اللَّه. -هذه هنا- هذا موضع أو مثال عملي للعواطف والقواعد[1].

أسامة اجتهد، وقال: لِمَاذَا ما قال: «لا إله إلّا الله» قبل الآن؟!

لَو كَانَ يريد بـ «لا إله إلا الله» الإسلام حقًّا، ليش ما قالَهَا قبل الآن؟!

لو كان قلبه يُحب هذا الدين لقالَهَا، وأمّا وقد رأى بريق السيف!!

إذن ما قالَهَا إلا تعوذًا من السيف فيعصم.

المُنَافقون يقولونَهَا مُتعَوذين من السيف، ويبطنون فِي داخلهم الكفر.

لكن ما رآه أسامة من دماء المُسلمين وهي تسيل فِي الأرض، وما رآه من خيرة الرِّجَال، وحَمَلَة القرآن، وأهل الغيرة على حُرُمَات اللَّه وهُم قَتلَى عَن يَمينه وشِمَاله بسبب هذا الرجل[2]، كل هذا غَلَبَ على تَحكيم القاعدة[3] فِي هذا المَوضع.

فلمّا قال: لا إله إلا اللَّه. هَوَى عَلَيه بالسَّيف فَقَتَلَهُ.

الصَّحَابة الذين تربوا على الأصول، تربوا على القواعد[4] قالوا: «أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟!!».

إحنا سَمعنا الرجل يقول: لا إله إلا اللَّه. تقتله؟!!

قال: ما قالَهَا إلّا تعوذًا.

= التوحيد، ويؤكد هذا الأصل لدى أسامة ﷺ أنه أثخن في المُسلمين قتلًا إلى حين رفع عليه السيف، ورأى بريقه، فكان هذا قرينة تؤكد الأصل المَذكُور.

(١) حاشى أسامة ﷺ أن تَحمله العواطف على مُخَالفة القواعد.

(٢) هذا الكلام هنا جيِّد، وكان ينبغي أن تضيف إليه الأصل الذي أشرت إليه سلفًا مع القرائن

(٣) هذا كلام صعب!!

(٤) سبحان الله!! وأسامة ما تربّى مثل تربيتهم، وهو حب رسول اللَّه وابن حبِّه، ومولاه، وعيش في كنفه.

قالوا: واللَّه لنخبرنَّ بذلك رسول اللَّه ﷺ[1]

فِي الخَبَرِ النَّبِي ﷺ فقال لأسامة: «يا أسامة، أقتلته بعدما قال: لا إله إلَّا الله؟!»

قال: يا رسول اللَّه، لقد قتل فلانًا وفلانًا. عَدَّدَ له رجالًا.

قال: «أقتلته بعدما قال: لا إله إلَّا الله؟!»

قال: واللَّه ما قالَهَا إلَّا تعوذًا.

وشوف شرف العاطفة مستحكمة[2] فِي نفس أسامة، ويقسم على ذلك باللَّه.

هذا أمر غَيبي، ما يَجوز لك أبدًا أن تقسم على شيء فِي قلب الرجل، ولا تقسم على شيء فِي ضمير الرجل، تقسم أنه كذا، أو أن قلبه فيه كذا.

علَّام الغيوب أنت؟!!

أنت الذي تعلم السر وأخفى؟!!

أنت الذي تعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور؟!!

أنت الذي تعلم ما تكنه النفوس؟!!

على الخَلق تتألى على الله؟!!

وتَحلف أنه ما أراد إلا كذا[3].

قال: واللَّه ما قالَهَا إلَّا تعوذًا.

قال: هلَّا شققت عن قلبه، أقالَهَا متعوذًا أم لا؟!

فعند ذلك سقط فِي يدي أسامة، وعلم أن حُجَجه كلها واهية، ولا تغني عنه شيئًا فِي هذا المَقَام ... هذا مقام جلي لِمَن يسلك سبيل القواعد، ولِمَن سلك سبيل العواطف ...». انتهى.

---

(١) هذا الكلام المَنسُوب إلَى الصَّحَابة وتَهديدهم لأسامة يَحتاج إلَى إثبات.

(٢) هذا الكلام المَنسُوب إلَى الصَّحَابة، وتَهديدهم لأسامة يَحتاج إلَى إثبات.

(٣) ليتك تَجنبت هذا الأسلوب، ومثَّلت بغير هذا الصَّحَابِي الجَليل مِمَّن تتحكم فيهم العواطف، فتجرهم إلَى مُخَالفة القواعد والعقائد والنصوص من أنصار الباطل، ومن أفناء الناس.

٤- مجادلة أبي الحسن عن قوله في الصحابة: غثائية. ومحاولته إثبات قوله، وأنه ليس بطعن:

* قال أبو الحَسَن في شريط «الجَلسَة في مأرب» رقم (٥) الوجه (١) بعد أن تَمَّ عرض كلام أبي الحَسَن المُسَجَّل في شريط «الفهم الصحيح» حول مسألة «الغثائيَّة في الصَّحَابة» فأجاب:

«قولي: الغثائية. ليس معنَى ذلك أن الصَّحَابة غثائية معروف، ولكن مُسلمة الفتح الذين أسلموا، وخرجوا مع النَّبِي لثقيف، إنَّهُم كانوا في بداية أمرهم، لَم يكن إيمانُهم كَمَا حدث لَهُم بعد، ولَم يكن إيمَانُهم كَمَن آمن قبل الفتح، فلَمَّا قابلوا ثقيفًا انكشفوا، ولَمَّا انكشفوا لَم يقف الأمر عند ذلك، بل انكشف بعض الصَّادقين[1]، حتَّى ما بقي عند النَّبِي إلَّا عَمُّه العبَّاس، وأبو الحَارث ابن عمه، أو أبو سفيان بن الحَارث ابن عَمِّه.

والنَّبِي لَمَّا أمر العبَّاس ينادي بأعلى صوته -وكان جهوري الصوت- يقول: يا أهل الشجرة، يا مَن بايع تَحت الشجرة، أهل بيعة الرضوان . . .

قال أبو الحَسَن: أنا أقول فيه: غثائية. وقد قال اللَّه في القرآن: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[2].

يوجد في الصفوف مَن فيه غثائيَّة، والغثائيَّة تضر حتَّى الصَّالِحين، فيجب علينا أن نَحذر من الغثائية . . .

وليس هذا بطعن[3]!! موقفي من الصَّحَابة واضح جلي، أني أقول: الصف إذا كان فيه غثائية.

متدخل: هل الغثائية مدح أو ذم؟!

(١) إن كان وصفت إيَّاهُم بالغثائيَّة؛ لأنَّهُم انكشفوا أمام العدو، فالصَّحَابة الصادقون -حسب تصنيفك- انكشفوا معهم، فماذا تصفهم -والعياذ بالله!!-، ووالله إنَّهم جَميعًا لَصادقون

(٢) لا حُجَّة في هذه الآية على أنه كان في الصَّحَابة الذين حضروا معركة أُحُد أو غيرها غثائيَّة؛ إذ المَقصُود بالآية التمييز بين الصَّحَابة الأطهار والمُنَافقين الفُجَّار.

(٣) إذا لَم يكن الوصف بالغثائية طعنًا عندكم!! فما هو الطعن إذن؟!!

متدخل آخر: لا يُذكَرُون إلَّا بالجَميل.

قال أبو الحَسَن: أيش معنَى: لا يُذكَرون إلَّا بالجَميل؟!

متدخل: ما يُذكَرُون إلَّا بِخَير، وسلامة الصَّدر.

قال أبو الحَسَن: أنت اطلب منّي دليل، آتيك بدليل حَصَل في زمن الصَّحَابة.

متدخل: دليل تقول فيهم: غثائية!! وهل هذا اللفظ جائز؟!!

قال أبو الحَسَن: اصبر -بارك اللَّه فيك-، أنت ليش تقول: ما نذكرهم إلَّا بالجَميل، أنا أقول لك: هل حَصَلَ دليل على أن يُحمل المُجمَل على المُفَصَّل.

أتيت لك، وقلت: هَذَا حَدَث في الصَّحَابة. فهناك من الصَّحَابة -من خيار الصَّحَابة- من انزلق في هذا الباب، وتبع المُنَافقين، وقال مَقَالة المُنَافقين، لكن لَم يكن عن بغض رسول اللَّه -عليه الصلاة والسلام-، ولَم يكن عن كيد وتربُّص به، والرَّغبة في إلحَاق الضَّرَر به وبأهله، لكن هو تبع المُنَافقين في ذلك، واقرأ قصَّة حديث الإفك، وشوف أيش الكلام.

متدخل: تقرؤها في كتب التفسير، هل مِن أهل العلم مَن قال: غثائية؟!!

قال أبو الحَسَن: قد قالت أم مسطح فيه: «تعس مسطح[1]. فقالت لَهَا (عائشة): أتسبين رجلًا من المهَاجرين؟! فقالت: أما تدري ماذا يقول؟! فأخبرتهَا بالخَبَر، قالت: فَازدَادَ مَرَضِي فوق الذي أنا عليه».

هذا موجود، أنا أقول في هذا: إنه تبع المُنَافقين[2] في قولِهم، وهو ليس بِهَذَا

---

(١) هَذَا وذَلِكَ لا يدلان عَلَى جَوَاز وصف الصَّحابة أو أحدهم بالغثائية، ثُمَّ إنَّ الصَّحَابِي قد يدعُو عَلَى ابنه، وقد يسبه، وقد يضربه!! وليس لك ذلك، بل ليس لَهُم عندنا إلا التأدب لَهُم، والترضي عنهم، واحترامهم.

وهذا أبو بكر يضرب ابنته عائشة، ويسب ابنه عبد الرَّحمَن، فهل لأحد من هذه الأمة أن يضربهُما ويسبهما!!

وتذكر لِمَاذا هجرت عائشة ﷺ ابن الزبير، وأقسمت ألا تكلمه، أليس من أجل كلمة قالَهَا: «واللَّه لأحجرنَّ على عائشة»!!.

وهل لأحد أن يأخذ بلحية نبي اللَّه هارون ﷺ أو برأسه، ويَجُرُّه إليه، كما جاز لنبي اللَّه موسى -عليه الصَّلاة والسَّلام-؟

(٢) إنَّهُم قد تابوا إِلَى اللَّه، ولا يَجُوز تعييرهم بذنب قد تابوا منه

طعن فيه!! وأنت تطلب منِّي دليلًا.

متدخل: الصَّحَابة لا يُذكَرُون إلَّا بالجَميل، الصَّحَابة الذين عُرِفوا بصحبتهم لرسول الله، وماتوا على ذلك الخَير، يُذكَرُون بالجَميل، حتَّى الذين تَقَاتَلوا في الجَمَل وصفين، معروف كلام أهل العلم.

قال أبو الحَسَن: يا أخانا مُحَمَّد، الصَّحَابة لا يُذكَرون إلَّا بالجَميل، الذي يَجلس ويذكر في أخطاء الصَّحَابة وفي زلاتِهم، ويُوغر الصُّدُور عليهم، هذا كلام يُرَدُّ عليه بِهَذَا.

أمَّا الرَّجُل الذي يطلب منِّي هل حدث أن هناك كلام مُجمَل حُمِل على مُفَصَّل، فقلت: نعم، حدث أن هناك مَن تبع المُنَافقين[1].

متدخل: الغثائيَّة، الانزلاق، لا تُجيب لي حق المُجمَل والمُفَصَّل، ويصير نقاش ثاني، ايتني بالغثائيَّة، وأنَّ هذا طعن، أو ليس بطعن.

قال أبو الحَسَن: قلت: إن هناك في معركة بدر، في معركة حنين مع ثقيف حَصَلَ في المسلمين مسلمة الفتح الجُدُد، الذين لَم يثبت الإسلام في قلوبِهم، وهم جُدد[2]، فأول ما حصل شيء انكشفوا، ولَمَّا انكشفوا؛ انكشف معهم بعض الصَّادقين، انكشف مسلمة الفتح الأعراب[3].

الأعراب -بارك الله فيك- لَهُم مواقف موجودة في السيرة، كلام النَّبِي فيهم، وكلام عُمَر بن الخَطَّاب مع عُيينة بن حفص الفزاري في الصحيح من حديث

(١) التأصيل خطأ، والتمثيل خطأ، ولو كان هذا التمثيل بغير الصَّحَابة، وأهل الأصول لا يضربون أمثلة من هذا النوع لِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل.

(٢) كيف علمت أنَّ الإسلام لَم يثبت في قلوبِهم، ثُمَّ إنه لا يعرف عن أحد من المُفَسِّرين أو المُحَدِّثين -بل ومن الصَّحَابة- من قال: إنَّ سبب الهَزِيمَة في حُنين هم مُسلمة الفتح، ولا الأعراب
بل قالوا في تفسير قول الله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ الآية: إنَّ قائلها رجل. وفي قول: أبو بكر. وفي قول: أهل مكة والمدينة. قالوا: الآن اجتمعنا على قتال الكفَّار.
فهل يُقَال في أبي بكر أو المُهَاجرين والأنصار: إنه غثاء، أو إنَّهم غثاء!! وهل الذين فاءوا فورًا، واجتلدوا مع المُشركين حتَّى هَزَمُوهُم، يُقَال فيهم دون هذا الوصف.

(٣) مُسلَمة الفتح هم: أهل مكة -قريش ومن معهم-، وليسوا بأعراب.

ابن عبَّاس.

القول: إنَّ الصَّحابة لا يُذكَرُون إلَّا بالجَميل. أنا أستدل على أن صَحَابيًّا أخطأ؛ تقول لي: ما يُذكر الصَّحَابة إلَّا بالجَميل. طلبت منِّي دليلًا، فأنا أستدل أن الصَّحَابِي أخطأ في الباب الفلاني[1].

أمَّا كلمة -مثلًا-: «انزلق». إذا كانت هذه الكلمة ترونَها مُخَالفة لِحَقِّ الصَّحَابة؛ فمعاذ اللَّه من ذلك، وأرجع عن«انزلق»[2]، لكن هل قالوا مَقَالة المُنَافقين[3]؟!!

متدخل: أنت قلت: أنا أخطأت، وتبت إلَى اللَّه، فلا تعترض . . .

قال أبو الحَسَن: أنا قلت هذه الكلمة، وأنا ما ظهر لي منها أن فيها نيل من الصَّحَابة، لكن إذا كانت«انزلق» خطأ؛ فأنا أتراجع عن كلمة«انزلق»، لكن أقول: هل وقعوا في متابعة المُنَافقين؟!!

متدخل: السؤال: هل سبب الهَزيمَة هذا الذي تقوله: وجود مسلمة الفتح، أم أنَّ السبب الذي ذكره الله: ﴿إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ﴾؟! فالإعجاب بالكثرة هو السبب، لا كونُهم خليط!!

قال أبو الحَسَن: أما تعرف أنَّ المُنَافقين كانوا يَخرجون في بعض الغزوات مَع الرَّسُول.

متدخل: سبب الهَزيمَة ليس الخَلط، وإنَّما سبب الهَزيمَة هو الإعجاب بالكثرة.

قال أبو الحَسَن: أظنُّ أن الهَزيمَة: ﴿إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ﴾. هذا صَدَق اللَّه فيما يقول، لكن الغثائية أمثلة كثيرة[4]، نَخرج من حنين إلَى ما جرى في غيرها،

(١) إذا أخطأ الصَّحَابِي؛ فلا تأخذ خطأه، واعتذر له وتَحمَّله، واعتقد فيه أنه مُجتهد له أجر اجتهاده، كَمَا هو الحَق، ومذهب أهل السنَّة في أهل الجَمَل وصفين، ولا تذكرهم إلَّا بالجَميل.

(٢) كلمة «غثاء» أشد من كلمة«انزلق»، وهي أولَى بالرجوع والندم

(٣) لا ينبغي الإلحَاح على أنَّهم قالوا مَقَالة المُنَافقين.

(٤) لا يَجوز التمادي في وصفهم بالغثائية.

يعني تقول بنصِّ القرآن: إنَّ سبب الهَزِيمَة هو إعجاب الناس بكثرتهم، والوقوف مع ظاهر الآية أولَى وأفضل، لكن مُحَاولة تَحميل أنَّ هذا نيل من الصَّحَابة، فمواقفنا من الصَّحَابة مشهورة!!

متدخل: التعبير هذا لا يصلح.

قال أبو الحَسَن ببرودة لا توحي بالندم والخَجَل: يترك -إن شاء الله-، وأتراجع عنه[1].

---

(١) هذا التراجع الهَزيل لا يكفي؛ لأنَّ فيه إجمالًا، فقوله «إن شاء الله» يَحتمل التعليق، ويَحتمل التحقيق، وقوله: «أتراجع» بصيغة المُضَارع يَحتمل أن التراجع وقع في الحَال، ويَحتمل أن التراجع سيحصل في الاستقبال، كَمَا أنَّ هذا التراجع فيه ضعف، وخلو من الندم والشعور بالذنب، ولا يتناسب مع ضَخَامَة الكلمة، وكثرة تشبثه بِهَا، وللجِدَال بِمَا فيها، كَمَا لا يتناسب مع عَظَمة وعلو منزلة من قيلت فيهم، وهم أصحاب مُحَمَّد ﷺ أعظم البشر منزلة عند الله والمُؤمنين بعد الأنبياء -عليهم الصَّلاة والسَّلام-، فلابد من التراجع القوي الواضح الذي يشفي الغليل، والذي يتناسب مع عظم الخَطَأ، وعظمة من انصب عليهم هذا الخَطَأ.
ومِمَّا يُعرف أنَّ أبا الحَسَن سئل بعد حج (١٤٢٢هـ) أي ما يزيد على أربعة أشهر من تاريخ الجَلسة المَعرُوفة في مأرب عن إطلاق كلمة«غثائية»، فلم يعتذر، ولَم يقل: تبتُ، ورجعتُ عن هذا الخَطَأ، بل أجاب برمي مَن يعتبر قول أبي الحَسَن: إنَّ في الصحابة غثائية سبًّا بعدم الفهم
ونص السؤال المُوَجَّه إليه من شباب (تعز): «قيل: إنَّ أبا الحَسَن يقول: إنَّ الصحابة فيهم غثائية، وإنْ حَسَّانًا انزلق؟ (جاء هذا السؤال ضمن أسئلة أخرى).
فكان من جوابه عَمَّا سلف واعتباره سبًّا للصحابة قوله: «هؤلاء ما يفهمون معنى سب الصَّحَابة، ما يفهمون معنى سب الصَّحَابة، وسيأتيكم الخَبر اليقين، لا تستعجلوا، سيروا، وأبشروا، وأمِّلوا».
وما يدري أنه لو عرض أحد كلمة«غثاء» هذه على المُسلمين -عربهم وعجمهم، سُنِّيهم ومبتدعهم- لاعتبروها من أقبح السَّبِّ وأشنعه.
وفي الشريط الأول من أشرطته الَّتي سَمَّاها«القول الأمين ...» ترك اعتذار البَرَاء بن عازب عن الرَّسُول والصَّحَابة إجابة عن سؤال هو: أفررتُم يوم حُنين؟
فقال البَرَاء: «لا والله ما وَلَّى رسول الله ﷺ، ولكنه خرج شباب أصحابه وأخفاؤهم حسرًا، ليس عليهم سلاح أو كثير سلاح، فلقوا قومًا رُمَاة، لا يَكَاد يسقط لَهُم سَهمٌ، جَمع هوازن وبني نصر، فرشقوهم رشقًا لا يكادون يُخطئون، فأقبلوا هناك إلى رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ على بغلته البيضاء ...». الحَديث.
فهذا اعتذار شريف في غاية الشرف، شباب حسر، وسارعوا إلى لقاء جَمع كبير هوازن وبني نصر، وهُم رُمَاة لا يكاد يسقط لَهُم سهم، فرشقوهم رشقًا ما يكادون يُخطئون، فأقبلوا على رسول الله، ولَم يقل: «فروا».

= وجاءت كلمة «أعماء» الَّتي تمنع من قصد الذَّمّ بها هذا السياق المُمتلئ احترامًا وإكرامًا لَهُم، وذبًّا عن أعراضهم.

وانظر إلَى لطف وأدب قوله: «فأثنوا على رسول الله ﷺ» ردًّا لقول السائل: «أقررتُم».

جاء أبو الحَسَن مَرَّة أخرى كما في شريط «القول الأمين»، فبدل أن يعتذر عذرًا واضحًا مؤدبًا، يأتي برواية باطلة لعلَّها من دسّ الرَّوَافض، ولَعَلَّها لا توجد في دَوَاوين السنَّة، بل ولا في كتب المَوضُوعَات ألا وهي كلمة: «جفاء» الَّتي أوردها القاضي عياض، وشرحها لغويًّا، وتابعه النووي، وتكلّفًا بذكر المُشركين والنساء والأطفال والمُتربصين في تفسير كلمة «جفاء»؛ ليصرف الذَّمّ عن أصحاب مُحَمَّد ﷺ.

جاء أبو الحَسَن الذي يُحارب التقليد بكلام النووي والقاضي عياض؛ ليجعل منه حُجَّة يُهَوّن بِهَا من فَظاعة إطلاقه كلمة «غثاء»، ويُؤكّد مَرَّة أخرى أنَّ في حُنين أناسًا لَم يكونوا في إيمَانِهم مثل الصَّحَابة الكبار.

نقول: نعم، هم يتَفَاوتون في الإيمَان والفضل، ولكن ليس فيهم غُثَاء، بل أدناهم إيمَانًا أفضل من الدُّنيَا ومَن عليها من رجال وجُيُوش، وأصفى من الذَّهب الخَالص، وأشمَخ من الجِبَال، وأفضل وأكمل من كبار التابعين، فضلًا عن غيرهم.

قال أبو الحَسَن في كلامه السابق في حالة هيجان على مَن يقول: إنَّ كلمة «غثاء» سبٌّ وما تصرفه هذا إلَّا كتصرف مَن يَسُبُّ أبا رجل من خيار الرِّجَال، فيعترض عليه ابنه أو صديقه قائلًا: لِمَاذا تسب أبي أو صديقي؟ فيقبل عليه، ويوسعه سبًّا وضربًا وركلًا وإهانة، ثُمَّ يلتفت إلَى الناس، فيقول: رجعتُ عَمَّا قلته، وإن لَم يكن سبًّا، ويستمر في سَبّ ذلك الصَّديق أو الولد المسكين وإهانته؛ فمن يعتبر صاحب هذا الأسلوب الغريب تائبًا نادمًا.

نقول لك يا أبا الحَسَن: إذا كنت على باطل تلعب هنا وهناك، تلتمس مَن سبقك إلَى هذا الباطل، فتجعل منه قدوة لك في باطلك، وإذا جاء الحَقُّ بالأدلة من علماء سلفيين ترده بِحُجَّة أنك لا تقلد.

وهنا نقول لك: إنَّ القاضي عياضًا والنووي قد أخطآ في اجتلاب كلمة «جفاء»، ثُمَّ تفسيرها، فَمَا الدَّاعي لَهُمَا إلَى اجتلابِهَا وهُمَا يَشرحان هذا الكتاب الصَّحيح، وأمامهما عُذر البَرَاء الشريف، وإن قُلْتُمَا الاعتذار عن الصَّحَابة بذكر المُشركين والنساء والأطفال، ومَن لا يريد إلَّا الغنيمة.

ولا عذر لك في هذا الاسترواح إلَى التقليد البارد الباطل، والنص أمامك.

ونقول لك: إنَّ كلًّا من القاضي عياض والنووي يُؤَوِّلان صفات الله في شرحهما لِمُسلم على طريقة الأشعريَّة، ولَهُمَا تأويلات في العقيدة تُخَالف منهج السَّلَف، فهل يَجوز لِمُسلم أن يتبعهما في هذا التأويل، ويقول: أنا سُبقت إلَى هذا الكلام، قد سَبقني فلان وفلان، لاسيما وهو مِمَّن يُحارب التقليد، ويدعو إلَى التمسك بالأدلة!!

أوردَهَا سَعدٌ وَسَعدٌ مُشتَمِل   مَا هَكَذَا يَا سَعدُ تورَدُ الإبِلُ

ورحم الله أبا سعيد الدارمي حيث قال في كتابه «الرَّدُّ على الجَهميَّة» (ص١٢٩):

«إن الذي يريد الشذوذ عن الحَقّ؛ يتبع الشَّاذَّ من قول العلماء، ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحَقَّ في نفسه؛ يتبع المَشهُور من قول جَمَاعتهم، وينقلب مع جُمهورهم، فهما آيتان يستدل بهما على اتباع الرَّجُل وعلى ابتداعه».

وتذكر قول الصَّحَابي الجَليل عائذ بن عمر ؓ مبينًا مكانة أصحاب مُحَمَّد ﷺ، وردًّا على عبد الله بن=

قال البرعي: نَحن لا نقول: على أن حَسَّان كان على الحَقِّ عندما تابع مَقَالَة أولئك، مَا أحد منَّا يقول: ثبت، لكن التأدب.

قال أبو الحَسَن: نقول: أخطأ، أيش نقول، أيش نُعبِّر، أيش نقول؟ أخطأ في ذلك، وتبع المُنَافقين في مقالتهم، أيش رأيك في الكلمة دي!!

قال مصطفى: تبع المُنَافقين؟!!

قال أبو الحَسَن: يعني المُنَافقين قالوا في عائشة، وهو قال مثلهم.

قال مصطفى: تبع المُنَافقين، أو اغتر بهم؟!

قال أبو الحَسَن: اغتر بهم وتبعهم، تبعهم على اغترار.

قال مصطفى: يعلم أنَّهُم منافقون وتبعهم؟!!

قال أبو الحَسَن: تبعهم عن اغترار.

قال مصطفى: الاتباع عن علم يا أبا الحَسَن.

قال أبو الحَسَن: يعني كان مُقَلِّدًا.

(صدر صوت فيه ضحك)

قال مصطفى: مستعدين للضحك في الصَّحَابة -بارك الله فيكم-.

= زياد الذي قال له. اجلس إنَّمَا أنت من نُخَالة أصحاب مُحَمَّد ﷺ. فقال هذا الصَّحَابي الجَلِيل: «وهل كانت لَهُم نُخَالة؟! إنَّمَا كانت النخالة بعدهم وفي غيرهم»

قال النووي رحمه الله في شرح هذا الكلام الفخم:

«هذا من جزل الكلام وفصيحه وصدقه الذي ينقاد له كل مسلم، فإنَّ الصَّحَابة رضي الله عنهم كلهم صفوة الناس، وسادات الأمة، وأفضل مِمَّن بعدهم، وكلهم عدول قدوة، لا نُخَالة فيهم، وفيمن بعدهم كانت النخالة» شرح مسلم للنووي (١٢/ ص٤٢٠).

فانقل مثل هذا عن النووي، ودَعِ الكلام الذي تعلقت به؛ لدفع الشناعة عنك، وهو لا يغني عنك شيئًا ويؤكد لك أنَّ كلمة«غثاء» سَبٌّ شنيع، والرجوع عنه يَجب أن يكون بطريقة صريحَة متواضعة، لا على الأسلوب الذي تستعمله، والذي يَجعل للناس طريقًا إلَى سَبِّ الصَّحَابة والعلماء وأهل الفضل بِمثل هذا الأسلوب، والذي أخاف أن يكون بعض مَن يتعلق بك إذا سَمع أحدًا يقول: إن في الصَّحَابة أو الصَّحَابة غثاء. فلا يعتبرها سبًّا.

ولبسط الكلام عَلَى مسألة الكلام في الصَّحَابة مَوضع آخر -إن شاء الله-.

قال أبو الحَسَن: . . . شنشنة نعرفها من أخزم.

قال مصطفى: سيعرفها العلماء.

قال أبو الحَسَن: إن شاء الله[1].

* * *

(١) السؤال: هل تبعهم وهو يعلم أنَّهم مُنافقون؟! فالواجب الإجابة المُطابقة للسؤال؛ لأن الحُكم يختلف، فإن متابعته للمنافقين وهو يعلم حالَهم أشد من تقليدهم وهو يعتقد فيهم أنَّهم مسلمون، بل ومن أصحاب مُحَمَّد ﷺ.

٢- مدح أبي الحسن لسيد قطب ودفاعه عنه والتماس الأعذار له

* **قال في شريط مُحَاضرة مسجد شيخان في عدن، وقد سئل عن سيد قطب:**

«الشيخ سيِّد قطب كَغْلَلهُ رَجُل من المُسلمين، هداه اللَّه ﷻ عَلَى كبر سنِّه إِلَى الهُدَى؛ فاتَّجه إِلَى اللَّه ﷻ بِحَسب ما يرى.

له أقوال خالف فيها أهل السنَّة والجَمَاعَة، وله أقوال وافق فيها الحَقَّ؛ لكنه ليس بعالِم حديث، ولا عالِم فقه، ولا عالِم بالتفسير، وإن كان قد كتب «في ظلال القرآن»، فَإِنَّ الرَّجُل كَغْلَلهُ أديب لغوي.

قواعد التفسير عند أهل العلم الَّتِي هي مأخوذة بالأثر والأسانيد ما اشتغل بِهَا، ولا يكلف الرَّجُل أن يشتغل بكل شيء، وإِنَّمَا يكلف مَن عمل في عمل أن يدخل البيت من بابه؛ وهناك اعتراضات كثيرة، منها ما هو صواب، ومنها ما هو خطأ[1].

من المَسَائل الَّتِي لا أراها صوابًا فيه أو عليه في الانتقاد:

١- القول بأنه يرى الحُلُول أو الاتِّحَاد، أي: بأنه يرى أنَّ كل شيء اللَّه فيه، كقول أهل الحُلُول والاتِّحَاد الذين يقولون: إن اللَّه حَلَّ في كل شيء!! الرَّجُل حَاشَاهُ من ذلك.

نَعَم، لَه كَلمَات النَاظر فيها يَفهَمهَا بذلك، ومَعذُور مَن لَم يفهم وَاقع مصر، وواقع هَذه الكَلمَات عند أهلها في هَذَا الفهم[2].

---

(١) هذا تشكيك في كل ما انتقده أهل السنَّة من ضلالات سيِّد قطب، مثل طعنه في عثمان، ومعاوية، وعمرو ابن العاص، والصَّحَابة من بني أميَّة، وغيرهم من سائر الصَّحَابة، ومثل طعنه في نبي اللَّه موسى، وتعطيل صفات اللَّه ﷻ، والقول بأزلية الروح، والاشتراكية، وتهويشه على معجزات الرسول ﷺ، واعتبار القرآن ميدانًا للموسيقى والمَسرحيَّات . . . إلخ.

(٢) سيِّد قطب قال بالحُلول ووحدة الوجود، وذلك صريح في شعره ونثره، لا يَحتمل أي تأويل، فتأويل كلامه الواضح الصَّريح في ذلك يُسَمَّى عند الأصوليين تلاعبًا، وهو يذكر ذلك بشكل مُوَسَّع ومُفَصَّل.

وعبارة أبي الحَسَن الَّتِي نسبها إِلَى سيِّد قطب تفهم القارئ أن سيِّد قطب لَم يقل إِلَّا هذه العبارة فقط، =

أهل مصر عندهم يقولون: كل شيء هو الله. ما يعنون بذلك أن الله دخل في العمود هذا، والأرض هذه، والشجرة هذه، والمَروَحة هذه[1]، لا! يعنون أن كل شيء ملك لله، وكل شيء خلق لله، ما يفهمون من ذلك خلق القرآن، ولا الأشياء

= والأمر بخلاف ذلك.

ونسبة هذه الجُملة إِلَى أهل مصر، ثُمَّ تفسيرها بِمَا ذكر خطأ، يتضمن نفي وحدة الوجود عن أهل مصر جَميعًا بِمَا فيهم أهل وحدة الوجود، وليس الأمر كذلك، بل هو أمر معلوم ثابت عن كثير من صوفيتهم من قبل ابن تيمية وفي عهده، ومن بعده في عهد ابن حَجَر وشيوخه إِلَى يومنا هذا.

وممَّن بيَّن ذلك من المُعَاصرين عبد الرَّحمن الوكيل في كتابه «هذه هي الصوفية»، ويؤيده أنصار السنَّة وغيرهم، أما سيِّد قطب فأمره واضح في عدد من كتبه، وهو يَجهر بذلك، حيث يقول في قصيدته «الشاطئ المَجهُول»، والَّتِي منها هذه الأبيات:

إِلَى الشَّاطئ المَجهُول والعالَم الذي ... حننت لِمَرآه إِلَى الضِّفةِ الأخرى

إِلَى حَيث لا تدري إِلَى حيث لا ترى ... مَعَالِم للأزمَان وَالكَون تستقرى

إِلَى حَيث (لا حَيث) تَميز حُدُودَه! ... إِلَى حَيث تنسى النَّاسَ والكَونَ والدَّهرَا

شعر أن (الجُزء) وَالكُل وَاحد ... وتَمزج في الحسِّ البَدَاهَة والفِكرَا

فَليسَ هُنَا (أمس) وَليسَ هُنَا (غد) ... ولا (اليَوم) فالأزمَان كالحَلقَة الكُبرى

وَليسَ هُنَا (غير) وَليسَ هُنَا (أنا) ... هُنَا الوحدَة الكُبرى الَّتِي احتجبت سرًا

ديوان سيد قطب (ص١٢٣).

ويسهب في الكلام، ويَتَوَسَّع فيه نظمًا ونثرًا، وينسب هذه العقيدة إِلَى الصوفيَّة، حيث يقول خلال تقريره للحلول ووحدة الوجود:

«ولقد أخذَ المُتَصَوفة بِهَذه الحَقيقة الأساسيَّة الكبرى، وهاموا بِهَا وفيها، وسلكوا إليها مَسَالك شتَّى، بعضهم قال: إنه يَرَى الله في كُلِّ شيء في الوجود وبعضهم قال إنه رأى الله من وَرَاء كل شيء في الوجود. وبعضهم قال: إنه رأى الله، فلم يَرَ شيئًا غيره في الوجود». انظر تفسير سورة الحَديد من الظلال (٦/ ٣٤٧٩-٣٤٨٠)

وقال في تفسير سورة الإخلاص بعد أن قرَّرَ وحدة الوجود ووحدة الفاعلية:

«وهذه هي مدارج الطريق الَّتِي حاولَها المُتَصَوفة، فجذبتهم إِلَى بعيد، ذلك أن الإسلام يريد من الناس أن يسلكوا الطريق إِلَى هذه الحَقيقة، وهم يُكابدون الحَيَاة الواقعيَّة بكل خصائصها، ويُزَاولون الحَيَاة البشريَّة والخِلافَة الأرضيَّة بكل مُقَومَاتِهَا، شاعرين مع هذا أن لا حقيقة إِلَّا الله، وأن لا وجود إِلَّا وجوده، وأن لا فاعلية إِلَّا فاعليته . . . ولا يريد طريقًا غير هذا الطريق». تفسير الظلال (٦/ ٤٠٠٣).

(١) الذين يقولون بالحُلُول ووحدة الوجود، أو بالحُلُول فقط، أو بأن الله في كُلِّ مكان، لا يستطيعون أن يُجَاهروا المُسلمين بِهَذه الحَقَائق، فإن مُجَاهرتَهم بذلك فضح لَهُم، وكشف لعَوَارهم، فلا ينبغي المُنَافحة عن سيِّد قطب بِهَذا الأسلوب.

الأخرى الَّتِي عندنا.

الرَّجُل -كما قلتُ لكم- لَم يتَّجه للعلم من أبوابه، ولَم تترك له الحُكُومَة آنذاك فرصة لذلك[1]!! فله كلمات كل شيء هو الله، فيفهم الناظر فيها أنه يقول بالحُلُول والاتِّحاد.

أكبر دليل على عكس ذلك: أنه وقف فِي وجه عبد الناصر!! ولو كان يعتقد أن الله حَلَّ فِي كل شيء -ومن جُملة هؤلاء عبد الناصر حَلَّ الله فيه- فلماذا يُحاربه؟! لِمَاذا يُحذر منه؟!

فأقول: ما ينبغي أن نزيد عليه[2]، ولا ينبغي أن نقول: اجتهاداته كاجتهادات ابن حجر والنووي، فرقًا يا إخوان عظيم بين عالِمَين فِي العقيدة[3]، فِي الفقه، فِي

(١) سيِّد قطب يقول بوحدة الوجود من شبابه، ولعله من طفولته، فقد صَرَّح بذلك فِي حدود (١٩٣٥، ١٩٣٧م) فِي ديوانه الشعري، وله فِي وحدة الوجود قصيدة ثالثة سَمَّاها (الليلات) ذكرها فِي شرحه لقصيدة (الشاطئ المَجهُول) فِي ديوانه، وفِي حدود (١٩٤٦م) دافع عن عقيدة النيرفانا فِي كتابه «كتب وشخصيات» (ص٢٢٧-٢٢٨)، ومَدَحَهَا ومَدَحَ أهلها، وهي عقيدة تتضمن القول بالحُلُول ووحدة الوجود، ووحدة الأديان، والقول بالتناسخ.

ومن فقرات دفاعه قوله:

«ومهما افترضنا للسندباد من الأعذار فِي قسوة الأوضاع الاجتماعيَّة، والمَظَاهر البائسة الَّتِي شاهدها فِي الهند؛ فقد كنا نرجو أن يكون أوسع أفقًا، وأكثر عطفًا، وأعمق اتصالاً بروح الشرق الكامنة وراء هذه المَظَاهر والأوضاع، والروح الصوفية المُتَسَامِحَة المُشرقة بنور الإيمَان».

ويضيف إِلَى ذلك قائلاً عن حسين فوزي:

«وهو يسخر بعقيدة (النيرفانا) كسخرية زميله الإنجليزي الذي يقول: ما كنتُ أحسب أن دينًا يعد بتعمية الفناء!! ووجه الخَطأ هو اعتبار (النيرفانا) فناء! إنَّهَا كذلك فِي نظر الغربي الذي يُصَارِع الطبيعة، وينعزل عنها، فأمَّا الهندي الذي يَحس بنفسه ذرة منسجمة مع الطبيعة، ويعدها أمًّا رءومًا، فيرى فِي فنائه فِي القوة العظمى حياة وبقاءً وخلودًا، وعلينا أن نفهم هذا، ونعطف عليه، ولا نراه بعين الغربيين، وهو يبدو فِي أرفع صورة فِي (ساد هانا تاجور)، فلنقف خشعًا أمام هذا السمو الإِلَهِي، ولو لَحَظَات!!».

وكلامه هنا طويل لا يتسع المَقَام لاستيفائه، وعَلَى كُلِّ حال فهذه الأقوال كلها -نظمها ونثرها- قالَهَا وهو حر طليق، قبل وجود حكومة جَمَال عبد الناصر بسنين، وليس فِي خصومته لِجَمَال ما يدفع عنه وحدة الوجود والحُلُول، فإن صوفية وحدة الوجود والحُلُول يُحاربون أعداءهم، بل يُحَارب بعضهم بعضًا.

(٢) هذا اتِّهَام لِمَن انتقد سيِّد قطب فِي وحدة الوجود بأنَّهُم قد زادوا عليه -أي: جَاوَزُوا عليه- فضلاً عَمَّن انتقده فِي ضلالاته الأخرى.

(٣) فِي هذا الإطلاق خطأ، فالرجلان عليهما مآخذ فِي العقيدة قويَّة، ولاسيما النووي، ونَحن معك أن سيِّد قطب لا يقرن بِهمَا؛ فإنَّهُمَا عالِمَان بالسُّنَّة وعلومها، والفقه وأصوله، وهو جاهل ضال فِي مَجَالات=

الأصول، في الحَديث، في أبواب العلم كلها، وبين رجل ليس كذلك.

حسبنا أن نقول: هو رجل قصد الحَقّ فزلت قدمه في مسائل، يَجب أن تعرف هذه المَسَائل، وتبيَّن لشباب الأمة من أجل ألَّا يغتروا بِهَا، كَمَا أنه يَجب ألَّا يُغَالَى فِي الحُكم له أو عليه.

هذه دعوتنا الَّتي ندعو الناس إليها: أنَّ الغلو مرفوض في دعوتنا[1]، وأنَّ الغلو أضر في دعوتنا من التفريط.

المُرجئة مفرطة، والخَوَارج عندهم إفراط وغلو، قال رسول اللَّه -عليه الصلاة والسلام- في الخَوَارج أقوالًا كثيرة، ووصفهم بأنَّهُم كلاب أهل النار، ولَم يقل ذلك في المُرجئة.

الخَوَارج أهل عبادة، أهل صلاة، أهل صيام، لكنهم أهل غلو! حَذَّر منهم النَّبِي -عليه الصلاة والسلام- تَحذيرًا شديدًا أشد مِمَّا حذر في المُرجئة، مِمَّا يدلكم عَلَى أن الإفراط أشد من التفريط، فيجب الاعتدال، لا ترفعه فوق قدره، ولا تَجعله من الكافرين.

استقم كما أمرت، والتزم بالهُدَى والصَّوَاب، ونسأل اللَّه ﷻ أن يرحَمَه، وأن يغفر له زلته».

وقال أبو الحَسَن: «لا أحب أن أتكلم إلَّا أن أرى بنفسي، إمَّا أن أقرأ كتابًا، أو أن أسمَع شريطًا، أو أن ألتقي بالشخص المَسئُول عنه»[2].

= كثيرة، فلا يقرن مثله إلَّا بالجَهم بن صفوان، وضُلَّال الرَّوَافض، والصوفية، وغُلاة المُعتزلة

(١) إنَّ رَميك بالغلوّ من يدين سيِّد قطب بالحُلُول ووحدة الوجود، وتشبيههم بالخَوَارج، وتنزيل أحاديث الخَوَارج على موقفهم أمر عظيم، ومنكر كبير، لاسيما وأنت تعلم أن فيهم من كبار علماء السنَّة في هذا العصر مثل الإمامين: الألباني، وابن عثيمين، وفيهم علماء آخرون، وطلاب علم نبلاء، ولا ندري ماذا تقصد بقولك: «هذه دعوتنا» أهي دعوة أهل السنَّة، فهل ترى من أدان سيِّد قطب بالحُلُول ووحدة الوجود قد خالف دعوة أهل السنَّة.

وظاهر كلامك أنك تعتبر مَن يدافعون عن سيِّد قطب مُفَرِّطين، لكنهم خير من المُفرطين الذين ينتقدون سيِّد قطب.

(٢) سبحان الله!! هل إذا تَحَدَّث عالِم أو علماء عن حال شخص بِجَرح أو بتعديل لا تقبل قولَهم أو حكمهم حتَّى ترى بنفسك... إلَخ، هل جاء بِهَذَا الأصل كتاب الله، وسنَّة رسوله ﷺ، أو فهمه السَّلَف الصَّالِح، وساروا عليه في رَدِّ الأحكام والأقوال.

٢- ثناء أبي الحسن على المغراوي ودفاعه عنه والسخرية بمن بين أخطاءه

* قال أبو الحَسَن في شريط «الجَوَاب المعرب على أسئلة أهل المَغرب» وقد سئل عن المَغرَاوي:

«فإن الأخ الكريم الشيخ أبا سهل مُحَمَّد بن عبد الرَّحمَن المَغرَاوي رجل معروف بدعوته السَّلَفيَّة منذ عهد بعيد.

وكان الفضل لله تعَالَى، ثُمَّ له -فيما أعرف- في مثل هذه النهضة السَّلَفيَّة[١] المَوجُودة الآن في بلاد المَغرب.

فقد أجرى اللَّه على يديه خيرًا كثيرًا، وذلك فيما نَحسبه -واللَّه حسيبه- بصدقه، وتَجرده في الدعوة إلَى اللَّه سبحانه، وتَجريده سيف الدعوة إلَى اللَّه، والعلم والتعليم الذي شهره في وجوه أهل الباطل.

ففتح اللَّه له ﷻ قلوب الشباب[٢]، واتَّجه إلَى هذه الدعوة المُبَاركة، فإنه هو أهل لأن يسأل عنِّي وعَن مَن كان في رتبتي.

وليس معنَى ذلك أننا ندَّعي له العصمة في كل شيء، فهكذا شأن البشر، يُخطئون ويُصيبون، ويعلمون ويَجهلون، وكفى المَرء نبلًا أن تعد مَعَايبه.

---

(١) لا أدري هل يعرف أبو الحَسَن شيئًا عن دعوة الشيخ تقي الدين الهلالي، الَّتِي قامت في المَغرب لعلها قبل أن يولد المَغرَاوي، والَّتِي اعتبره بِهَا الشيخ عبد العزيز بن باز وغيره مُجددًا، وأنَّ المَغرَاوي لو استقام ما كان إلَّا حسنة من حسناته.

وهل يعلم أن للمغراوي مُشَاركين في هذه النهضة أنبل منه وأصدق، وأكثر جدية في نشر المَنهَج السلفي، وأكثر وأعمق فهمًا منه لِهَذَا المَنهج، أو لا يعلم ذلك؟!

وعلى كل حال هذا الكلام يَحتاج إلَى زمام، ولاسيما عند مَن يعرف حَال المَغرَاوي.

(٢) لقد عرف السلفيون حال شباب المَغرَاوي، فلقد ارتكبوا من الأكاذيب والتشويه والإساءات إلَى أهل الحَقِّ السلفيين -علماء وطلابًا- ما يُخجل منه، ويَحجم عنه غلاة الحِزبيِّة، وقد بلغك ذلك، فأعد النظر، فوالله لو ارتكبوا ما ارتكبوه في حَقِّ أهل البدع الكبرى -فضلًا عن أهل السنَّة المُنَافحين- لَمَا جاز لك السكوت عن باطلهم، فضلًا عن مدحهم وتأييدهم.

والذي أعرفه منذ عهد بعيد عن الشيخ مُحَمَّد المَغرَاوي -حفظه اللَّه وعافاه- أعرف عنه الخَير، ولا أعرف عنه ما يُخَالف الجَادَّة فِي أمر الدَّعوَة السَّلفيَّة[1]، وليس معنَى ذلك أنني قد أحطتُ بكل شيء عن الشيخ.

لكن مَا قُلتُ لَكُم: أمر الشَّيخ شائع وذائع فِي السَّاحَة الدَّعَويَّة والسَّاحَة العلميَّة، وجهوده ومواقفه تشهد -إن شاء اللَّه تعَالَى- بأنه على الخَطّ الذي نَحن نسلكه، والذي عليه علماؤنا فِي العلم والتعليم، ونصرة الدليل والبرهان والأثر، وفِي إحياء السنن، ومُحَاربة البدع، وفِي الحِفَاظ عَلَى الدَّعوَة السَّلفيَّة، وتعظيم شعائر اللَّه ﷻ فِي تَحكيم النصوص، والرجوع إلَى الدليل دون تقليد شخص أو طائفة أو جَمَاعة أو غير ذلك، هذه المَعَالِم البارزة فِي الدَّعوَة السَّلفيَّة عهدناها عليه، وعهدناها فيه، ولا نزكيه على اللَّه ﷻ». انتهى.

* وقال فِي شريط «حقيقة الدعوة» رقم (٢) بتاريخ (١٤/ جُمَادى ثاني/ ١٤٢١هـ) وقد سئل عن المَغرَاوي:

«الشيخ المَغرَاوي عَالِم من عُلَمَاء المُسلمين، وأجرى اللَّه على يديه خيرًا كثيرًا، ونفع اللَّه به ﷻ فِي بلاده وفِي غيرها، وعرفناه بالسنَّة منذ أن عرفنا نَحن السنَّة.

والحَق -كما قلتُ ذلك فِي شريط سابق- أن مثلي لا يسأل عن المَغرَاوي، إنَّمَا المَغرَاوي يُسأل عنِّي؛ لأن المَغرَاوي يَدعُو إلَى السنَّة ربَّمَا قبل أن ألتزم أنا بالكليَّة، فالشيخ المَغرَاوي عَلَم من عُلَمَاء الدَّعوَة السَّلفيَّة، ورجل له جهود مُباركة، وأجرى اللَّه على يديه خيرًا كثيرًا، لكن ما يلزم من ذلك أنه معصوم، وأنه لا يُخطئ أبدًا.

أثار بعض طلبة العلم حوله بعض القضايا، واجتمعت به فِي دولة الإمارات، وتكلمت معه فِي هذه المَسَائل الَّتِي بلغتني مَسمُوعَة ومكتوبة عنه، وأخبرته بوجهة

---

(١) لو كان هذا الكلام الذي صَدَرَ من أبي الحَسَن قبل ظهور مشاكل المَغرَاوي ومُخَالفاته، لكان مغفورًا فِي بعض ما قَالَهُ فِي الجُملَة.

أمَّا أن يقوله بعد أن علم مُخَالفات المَغرَاوي للمنهج السلفي، وعناده ومكابرته، وبعد أن أدانه العلماء، ومنهم ابن عثيمين؛ فإنه لأمر مفظع ومذهل، لاسيما وأن المَقَام مقام نصح، وأن أبا الحَسَن لا يقول بِمَنهَج المَوَازنات، وحتَّى مَن يقول بِمَنهج المَوَازنات، وكَتَبَ فيه، وناقح عنه؛ فإنه لا يَرَى جَوَاز المَدح فِي مَقَام النصح، ولعل أبا الحَسَن يَتَذَكَّر جيدًا إجابة الألباني على سؤاله عن منهج المَوَازنات وأهله.

نظر الشَّباب الذين يَرَون خَطأه في ذلك.

بَانَ لِي أنَّ الرجل -جزاه اللَّه خيرًا- كان أحيانًا يطلق العبارة بدون تَحرير، أو بدون ضبط لِمَعَانِي هذه العبارات[1]، فتفهم العبارات بِمعنًى هو بعيد كل البعد عنه.

وإذا كنَّا نسمع بعض الكلام -مثلًا- لأحد العلماء، فتقول: يفهم هذا الكلام على ضوء كلامه الآخر. فما الذي يَجعل المَغرَاوي يزحزح ويُحرم من هذه المِزيَة، أنه يفهم كلامه هذا مع ضوء كلامه الآخر.

الشيخ المَغرَاوي له كلام كثير يُصَرِّح فيه بالبيان بتخطئة سيِّد قطب، بتخطئة الفكر القطبِي، وتَخطئة الفكر التكفيري، ويَرُد عَلَى الخَوَارج، وألفت كتب فِي المَغرب تَحت عنوان «عملاء ولا علماء»[2].

ومع ذلك يأتِي مَن ينسب له كلامًا ليس معتقده، وإن كانت بعض الكلمات قد يُفهم منها هذا الفهم، لكن الإنصاف فِي ذلك أن ينظر لِهَذه الكلمات مع غيرها.

---

(١) كان ينبغي أن تذكر هذه العبارات أو بعضها على الأقل، وسأذكر لك بعضها:
قال المَغرَاوي فِي تفسير سورة البقرة شريط (١٤) وجه (١) تسجيلات أهل الحديث:
«وإذا كانت الأمة تتواتر وتتواصى وتتفق على المَعصية، وتتفق على الشرك، وتتفق على الانحراف، وتتفق على التبرج، وتتفق على الانسلاخ من دين اللَّه، وتتفق على الرِّدَّة، وتُجمع كل المُخالَفَات، ماذا يقع لَهَا؟! ماذا تريدون؟!»
ويكثر فِي أشرطته من هذا اللون من الكلام، ويكرر لفظ الرِّدَّة، والشرك، والعجول، ويجعل عجول المُسلمين -كما يزعم- شرًّا من عجل بني إسرائيل، ويُرَدِّد ذكر الأصنام والجَاهلية.
هذا الأسلوب الذي قد يعرف فيه التعصب، وإذا كان القطبيون -وعلى رأسهم سيِّد قطب- ينكرون أنَّهم يُكَفِّرُون، ولا يقيم العقلاء لإنكارهم وزنًا، ويأخذونَهم بالظاهر الذي هو أصل أصيل فِي الإسلام، وله براهينه، فكان يَجب عليك التمسك بِهَذَا الأصل، ومؤاخذة المَغرَاوي وغيره به، لاسيما وأنت تنادي به، وقد أخذت به أسامة فِي نظرك وهو صَحَابِي جليل!! أخذته به أخذًا شديدًا، مع أن واقعه ما بيَّنَّاه أنا سلفًا، فلماذا لا تأخذ به المَغرَاوي، رغم هذيانه الكثير بعبارات التكفير، وسياقاته الَّتِي هي نصوص وظواهر فِي هذا الباب فِي وقت اشتدت فيه وطأة التكفيريين على المُسلمين عمومًا، وعلى السلفيين بالذات خُصُوصًا ولِمَاذا تُخَالف علماء السنَّة، وهم سائرون على هذا الأصل بناءً على هذه النصوص والظواهر.

(٢) الهَدَف الأول لِهَذَا الكتاب هم أئمة السنَّة: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين، ولو عرف صاحبه حقيقة منهج المَغرَاوي لَمَا تعرض له.

ولِمَكَانة[1] الرجل ولِجُهُوده؛ لأننا لا نستطيع أبدًا أن نطيح بالجِبَال، ونُمسك القواطي حق الصَّلصَة وغيرها، قوطي صلصة واحدة نركزه، ويقع عالِمًا، ويعدين نطيح بالجَبَل القائم الأشم[2]، مش مُمكن، لا يُمكن هذا يكون.

(١) سبحان الله!! لَم يأخذ أئمّة السلف -وعلى رأسهم الإمام أحمَد- بِهَذا الأصل المَزعُوم في حَقّ إسماعيل ابن عُلَية، ويعقوب بن شيبة، وعلي بن الجَعد، والكرابيسي، والمُحَاسبي، وغيرهم كثير مِمَّن لا يساوي المَغرَاوي شيئًا إلَى جانب أحد منهم، أتترك الظاهر، وتُخَالف العلماء، ثُمّ تلزمهم بِهَذا الأصل الباطل، وترى أن هذا هو الإنصاف؟! هل أئمّة السنّة المُشَار إليهم قد جانبوا الإنصاف؟!!

ألا ترى أنه من الخَير والسّلامة لك أن تسير على نَهج أئمّة السنّة، وأن تجتنب الشبهات والمُتَشَابِهَات من كلام بعض الناس، وأن تبتعد عن قاعدة القطبية: يُحمل المُجمَل على المُفَصَّل، والمُبَيَّن والمُطلَق على المُقَيَّد، والعام على الخَاصّ في كلام غير المَعصُوم، فإن هذه دعوة خطيرة أشد من خطورة الدَّعوَة إلَى منهج المُوَازنات، وأنت من أعلم الناس بنقد أهل السنّة لأهل البدع في بدعهم، ولأهل السنّة في أخطائهم، وكتب الجَرح الخَاص والعام مليئة بذلك، وكتب العقائد والتاريخ والفقه، فالخَطأ خطأ كائنًا من كان قائله، والبدعة بدعة كائنًا من كان مبتدعها.

ثُمّ إن كلام سيِّد قطب والمَغرَاوي الذي أدينا به ليس من قبيل المُجمَل والمُبهَم، بل هو من قبيل النص والظاهر والمُبين، وبِمُرَاجعة كتب الأصول لِمَعرفة هذه الأمور يَتَبَيَّن للقارئ أن هذه البحوث في وادٍ، والقطبيّة ومَن سار على نَهجهم في وادٍ آخر.

الأصوليون في وادي العلم، والقطبيون في وادي الجَهل والمُغَالطات، فاحذر مسايرتَهم، والزم غرز أهل السنّة وسفينتهم.

(٢) ما هذه المُبَالغات يا أبا الحَسَن تقول: «لا نستطيع أن نطيح بالجِبَال، ونُمسك بالقَوَاطي»، «نطيح بالجَبَل القائم الأشم»، «نتكلم ونطش في المَمَالقة، نناطح الصخور والجِبَال» إلَى غير ذلك من المُبَالغَات في رجل أنت تعترف أنه لا يُحرر الكلمات، ولا يضبط العبارات، وقد بيّن جهله بالأصول السّلفيّة واجتراءاته مَن تبالغ في إهانتهم وتحقيرهم، فتصفهم بالقواطي والأصاغر والأراذل.

كيف يكون الأعلم بأصول السلف ومنهجهم، والسائر على جادتهم في الذّبّ عن هذا المَنهَج قَوَاطي وأصاغر وأراذل، والمُخَالف -جهلًا- والمُعَاند والمُتَمَادي في الباطل جَبَلًا وصلاقًا، ولا يستطيع أحَدٌ الإطاحة به.

ثُمّ يا أبا الحَسَن مَن طلب منك الإطاحة به؟! ومَن أراد منك الإطاحة به؟!!

هل صَرّح لك أحدٌ بذلك؟! أو أنت تأخذ الناس بالنوايا؟! كم حرص ويَحرص هؤلاء على رجوع المَغرَاوي إلَى الحَقّ، وكم صَبَروا على ظلمه وظلم أنصاره، فتأتي أنت بعد كل هذا وذاك فترفع المَغرَاوي إلَى مراتب كبار عُلَمَاء الأمة وحفاظها وعقلائها.

إنّ كلمة جبل لَم يُطلقها الدَّارَقطني وغيره إلّا على أفذاذ الحُفّاظ الراسخي العلم والاطلاع من أمثال أبي عُبيد القاسم بن سلام، ومطين، والبغوي، ولَم يطلقها على كثير من الحُفّاظ الذين هُم في الثريّا، والمَغرَاوي بالنسبة لَهُم في الثرى.

ولا أنا ولا غيري الذي يستطيع أن يسقط فلانًا أو يقيمه، إِنَّمَا يسقطه حسناته أو سيئاته، ما يقيم الناس إلا الحَسَنة، ولا يسقطهم إلا السيئة، أَمَّا لو شَوَّش الناس، وتكلم أهل الغوغاء، ومُمَا يتكلمون في رجل هذا الكلام، لا يؤثر فيه ما يؤثر فيه حرمات أثر فيه هذا الزَّمَان، لا يؤثر فيه بعد ذلك، فإن اللَّه حكم عدل، لا يظلم الناس شيئًا، ولو كانت الرفعة، ولو كان السقوط بكلامي وبكلام مثلي وغيري، ما شاء الله! كم من إنسان نتكلم فيه، وكم من إنسان نُحبه.

فالمَسألة لا أعرف عن الشيخ المَغرَاوي إِلَّا الخَير، نفع اللَّه به، ومع ذلك كلمته فِي المَسَائل، قلتُ له: هذه عبارات خطأ، تصحح هذه العبارة.

وَعَدني -جزاه اللَّه خيرًا- أن يعيد النظر في هذه العبارات، وقد أرسل إِلَيَّ الشريط الذي فيه هذه الإعادة، وهذه النظرة، لكن القصور منِّي، إِلَى الآن لَم أسمَع الشريط؛ ولأنني مُطمئن، إني لا أخاف على الرجل من جهة السَّلَفيَّة، رَجُل ذَهَبَ إِلَى المَغرب، وجَاءَ الشيخ مُقبل إِلَى اليَمَن، فأجرى اللَّه على أيديهما الخَير الكثير.

تتكلم ونطعن فِي العَمَالقَة، ونناطح الصخور والجِبَال!! الأخطاء تصحح، وليس هناك أحد فوق النصيحة، لكن ما تصحيح الأخطاء بِهَدم الأشخاص.

أَمَّا مَن كان في نيته دَغَل، وفِي نيته دَخَن، فسيلقى بنيته، سيجد نيته لنفسه، المُهم يأتوننا بِمَا ينكرون على الشيخ، وسيسمعون جوابًا.

يقولون: قال كذا وكذا. سيسمعون جوابًا سَمعته منه بأذني، وما كان خطأً؛

= إنَّ مبالغاتك في مدح المَغرَاوي هنا في غير مَحلها، وتضره ولا تنفعه، بل أضرَّت به؛ إذ حَمَلَه على التمادي في باطله، وحَمَلت أنصاره على نصرته بالباطل، وإن هذا المَقَام ليتطلب منك نصيحته، وبيان خطئه بكل وضوح، والسير مع علماء السنَّة في حَمله على التراجع الواضح عن أخطائه الجَسيمة بدون أدنَى مدح، فضلًا عن المُبَالغات والإطراء في مدحه.

ويتطلب منك نصرة أهل الحَقّ، لا إهانتهم وتَحقيرهم، بل المُبَالغة في ذلك، وهل المُبَالغة في المَديح لأهل الباطل، والمُبَالغة في إهانة أهل الحَقّ من الإنصاف ومن منهج السَّلَف؟! أرجو التأمل العميق، والمُحَاسَبة للنفس.

واعلم أن إخوانك وشيوخك من أهل السنَّة يفهمون جيدًا، ويُمَيِّزون، ويزنون الأمور بميزان الشرع، فيجب أن تراعي فهمهم، وحقهم، ومشاعرهم، وتَمييزهم ... إلَخ.

فقد أقرَّ بأن هذه الكلمة تعدل.

أمَّا الشيخ المَغرَاوي فنستحي أن نتكلم في مثل الشيخ المَغرَاوي، وأنا أخاف -والله- على الشباب الصِّغَار الذين يتكلمون فيه أن يبتلوا، أو أن يُصَابوا ببلاء في طلب العلم، وربَّمَا تركوا الدعوة بكاملها[1].

* * *

(١) إن كان هؤلاء الشباب قد تكلَّمُوا فيه بباطل؛ فبيِّنه لَهُم وانصحهم، وإن كانوا تكلموا فيه بِحَقٍّ؛ فكيف تَخَاف عليهم وتُخَوفهم، بل الخَوف الشديد على الشباب الذين حَارَبُوهُم بالباطل، ومنهم أنصار المَغرَاوي وأنصارهم، وهُم أحوج الناس إلى التخويف والنصح.

٤- قاعدة المجمل والمفصل عند أبي الحسن

* قال أبو الحسن في لقاء مأرب (شعبان ١٤٢٢هـ) الشريط الثاني:

«قاعدة: أن الكلام المُجمَل يُحمَل على المُفَسَّر، هذه قاعدة صحيحة أم لا؟

أخونا مُصطَفَى ادَّعَى الإجمَاع على ذلك، فأنا أطلب سند الإجمَاع أولًا، وأين هذا الإجمَاع ثانيًا[(١)]؟!!

أنا أجيب بعدَّة أمور في هذا الأمر، منها ما هو في زَمَن الصَّحَابة، ومنها ما بعد زَمَن الصَّحَابة من العلماء والأئمَّة.

- أمَّا عن زمن الصحابة:

فقد تكلم حَسَّان بن ثابت في عائشة أم المُؤمنين، كمَا تكلم أهل الإفك، فَرَمَاهُ الناس بالنفاق، كما جَرَى من الذين وقعوا في ذلك، فكانت عائشة تدافع عنه وتقول: «لا، أليس هو القائل:

فَـإِنَّ أَبِـي وَوَالِـدَهُ وَعِـرْضِـي ... لِعِـرضِ مُـحَـمَّـدٍ مِـنـكُـم وِقَـاءُ»

فاستدلت ببيت الشعر، وهو موضع آخر من كلامه، وهو في موضع النِّزَاع، فإنَّ فيه دفاعًا عن عرض رسول الله ﷺ، فاستدلت بأنه بريء من النفاق بِهَذَا البيت، مع أنه بلسانه قال مَقَالة المُنَافقين، ووقع في عرض عائشة، واتَّهَمَهَا كما اتَّهَمَهَا غيره عبد الله ابن أُبَيّ بن سلول وغيره، ولكن شفع له موضع آخر من كلامه، فحُمِلَ المَوضع الأول على ذلك المَوضع، هذا وهو ليس في كلام الله، ولا كلام رسوله ﷺ[(٢)].

---

(١) قال الشوكاني في كتابه «الصوارم الحداد» (ص٩٦-٩٧): «وقد أجمَع المُسلمون أنه لا يُؤَوَّل إلَّا كلام المَعصُوم».

(٢) قصة حَسَّان ليس فيها حُجَّة لكم، وذلك من وجوه:

أولًا: أنَّهَا لا تدخل في باب المُجمَل والمُفَصَّل، بل يقال: إنَّ رميه لعائشة ﵂ هو المُفَصَّل، وقد أخذه الله به.

=

- المَوضع الثاني:

وهو كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الاستغاثة في الرد على البكري».

يقول شيخ الإسلام لَمَّا اتَّهمه خصمه بأنه نفى الاستغاثة، فكأنه نفى الشفاعة، ونفى أن ينتفع برسول الله بوجه من الوجوه، أو بِمَسألة من المَسَائل، وهذا كفر، ورمى شيخ الإسلام بالكفر بِهَذَا الشيء.

• قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومعلوم أنَّ حُصُول أبلغ، فإذا كانت هذه الأمور قد أثبتت؛ لأنه لَمَّا تكلم عَلَى الأدلة الشَّفَاعَة، فكيف ينفى عنها الصَّلاحيَّة لذلك، والألفاظ في ذاتِهَا صريحَة، واللفظ الذي توهَّم فيه نفي الصَّلاحية غايته».

يَعني: يَتَكَلَّم في اللفظ الذي أخذه عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: «أنت تنفي صَلاحيَّة الانتفاع برسول الله، أو الاستفادة منه بشيء من الأشياء».

قال: «اللفظ الذي توهم فيه نفي الصَّلاحيَّة غايته أن يكون مُحتَملًا لذلك».

يعني غاية الكلام الذي استدل به من كلامي مُحتَمَل لقولي، «ومعلوم أن مفسر كلام المُتكلم لا يقضي على مُجمله». هذا في كلام الآية والحَديث!!

هذا في كلام المُتكلم، «يُقضى على مُجمله، وصريحه يُقَدَّم على كنايته، ومتَى

= ثانيًا: أن الله -تبارك وتعالَى- قد وَصَفَ كلام مَن وَقَعُوا في عرض عائشة بالإفك، وتوعدهم بالعذاب العظيم إلَى آخر ما ذكره الله عنهم في سورة النور، فهذا حُجَّة عليك.

ثالثًا: أن الله عاقبه بالعمى، وذلك من العذاب الذي توَعَّد الله به المُتوه عنهم، كما ذكرت عائشة.

رابعًا: أنه قد أكرمه الله بالتوبة الصَّادقة، ولولا ذلك لَهَلَك مع الهَالكين، ولَمَّا دافعت عنه عائشة، وأكَّدَ ذلك عندها أنه صَحَابي جليل، ومن أقوى المُنَافحين عن رسول الله ﷺ ودعوته، فقالت في شأنه ما قالت في الذَّبِّ عنه، ولو أصَرَّ على ريبه لعائشة رضي الله عنها، كيف سيعامله الله ورسوله والمُؤمنون ومنهم عائشة رضي الله عنها، فأين حَمل المُجمَل على المُفَصَّل؟!

فظهر من هذه اللمحات أن قضية حَسَّان حُجَّة عليك لا لك، وأن مَن يُخطئ بالمَقَال أو الفعال يُقَال له: أخطأت. ولا يُقَال: يُحمل المُجمَل على المُفَصَّل، وقد يُعَاقب على حسب خطورة وضرر مقاله، فقد يكون جلدًا، وقد يكون قتلًا، وقد يكون تعزيرًا، وقد يكون تكفيرًا، وقد يكون تبديعًا.

ولو أخذنا بِهَذَا المَنهَج حَمل المُجمَل على المُفَصَّل .. إلَخ؛ لضاع دين الله، وضاعت حقوق العباد، ودين الله قائم على رعاية المَصَالح ودرء المَفَاسد.

صدر لفظ صريح في المَعنَى، ولفظ مُجمل نقيض ذلك المَعنَى أو غير نقيضه، لَم يُحمل على نقيضه جزمًا، حتَّى يترتب عليه الكفر إلَّا من فرط الجَهل والظلم».

هَذَا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية إذ لَم يُحمل المُجمَل على المُفَصَّل، وينسب إلَى الرَّجُل قول دون قول، دون أن يُحمل المُجمَل على المُفَصَّل يقول: «هذا من الجَهل والظلم»[1].

- دليل ثالث:

الشيخ الألباني وهو يَرُد على أصحاب السَّقَّاف:

قالوا: شيخ الإسلام ابن تيمية له قول بفناء النار.

فقال الشيخ الألباني: لكنه له أقوال أخرى تفَسِّر وتثبت عدم فناء النار، فلماذا لا تَحملون هذا على ذاك.

(١) هل شيخ الإسلام يريد بِهَذَا الكلام وضع قاعدة لكلام أهل البدع ومواقفهم وأحوالِهم من رَوَافض، وجَهمية، ومعتزلة، وقدرية، ومرجئة، وصوفية، وأشعرية، وماتريدية، ولِمَن سيأتي بعدهم من أهل البدع والتحزبات السياسيّة؟!

إنَّ هذا الكلام رد فعل لعمل رجل أفَّاك مُتجنٍّ على شيخ الإسلام، ومُكفِّر له، رغم أنه يُقَرِّر التوحيد، ويَرُد الشرك والضلال بأساليب واضحة، وعبارات صريحة، فقال هذا الكلام من باب فرض مَا لَم يقع أنه قد وَقَع؛ لدفع ظلم مُتَيَقَّن من شخص جاهل ظالِم، وليس معنَى كلامه وضع الحَبل على الغارب لأهل الأهواء أن يتكلموا بالمُجمَلات والمُتشَابِهات، بل وبالألفاظ والمَقالات الشِّـركية في تقرير الباطل، فإذا نوقشوا في هذه التصرفات الفاسدة فزعوا إلَى المُجمَل والمُفَصَّل، والصريح والكناية.

شيخ الإسلام لا يريد بِهَذا الكلام التأصيل، وإنَّمَا على الوجه الذي ذكرنا، ولو علم أنَّ بعض الناس سيتعلق بكلامه هذا لَمَا قاله.

انظر إلَى قوله تَعَلَّلُهُ خلال كلامه في ردِّه على بعض الناس الذين يتعلقون ببعض قواعد الأئمة، فيَنصرون باطلهم وحيلهم.

قال تَعَلَّلُهُ: «قرب قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لَم يقلها». بيان بطلان التحليل (ص٢١٥).

ونَحن نقول: لو علم شيخ الإسلام ما يفضي إليه كلامه هذا لَم يقله، ولو فرضنا أنه يراه قاعدة، فإنَّمَا مراده المُجمَل الذي يرافقه البيان في نفس السِّياق، وتقييد المُطلق في نفس السِّياق.

● والأدلة على ذلك كثيرة:

١- حياته الَّتِي كلها جهاد ونقد لأهل الأهواء وأهل الأخطاء، ولو كان يعتقد مَضمُون هذا الكلام العارض لَمَا أفنَى حياته في رَدِّ الأباطيل الصريحة والمُجملَة الَّتِي زَخرت بِحضها ونقدها كتبه الكثيرة الَّتِي تملأ مكتبة.

٢- قال البكري في كتاب الاستغاثة (٢/ ٩٠٩-٩١٠):
«إنه إذا علم بالقواعد ثبوت رتبة للنبي ﷺ، فالعبارة الَّتي توهم نفيها إذا صدرت منه؛ علم المُرَاد بِهَا بالدليل على عصمته، وصحة تبليغه، وعدم تناقض أقواله وأفعاله، وغيره ليس كذلك».
فأجابه شيخ الإسلام بقوله:
«هذا مبني على صدور عبارة موهِمَة، وقد تقدَّم أن الجَوَاب عبارة ظاهرة في معناها، بل نص لا يَحتمل معنيين، فضلًا عن كونِهَا توهم غير ما أريد بِهَا.
وأيضًا فخبر الرسول إذا عبَّر بعبارة موهِمَة مقرونة بِمَا يزيل الإيهام؛ كان هذا سائغًا باتفاق أهل الإسلام.
وأيضًا فإذا كان الوهم لسوء فهم المُستمع، لا لتفريط المُتكلم؛ لَم يكن على المُتكلم بذلك بأس».
فانظر كيف عَلَّق الجَوَاز على كون اللفظ المُوهم مقرونًا بِمَا يزيل الإيهَام ومضمونه: أنه إذا لَم يقترن بِمَا يزيل الإيهام؛ فإنه غير جائز لِمَا فيه من التلبيس.
٣- قال شيخ الإسلام خلال ردوده على البكري في كتابه «الاستغاثة» (٢/ ٥٢٢):
«وقد يكون اللفظ مطلقًا لتقييده بسؤال السائل:
مثل أن يقال: هل يُصَلى عليه عند الذبح؟
فيقال: لا يصلى عليه.
أو يقال: هل يستغاث به بعد موته، أو في مغيبه؟
فيقال: لا يستغاث به.
لكن إن كان المُستمع يفهم من هذه العبارة أنه لا يسأل في حياته شيئًا، ولا يستشفع به بِمَعنى أنه ليس أهلًا لذلك؛ لَم يَجز إطلاق هذه العبارة إذا عنَى بِهَا المُتكلم مَعنًى صحيحًا، وهو يعلم أن المُستمع يفهم منها معنًى فاسدًا، لَم يكن له أن يطلقها لِمَا فيه من التلبيس؛ إذ المَقصُود من الكلام البيان دون التلبيس، إلَّا حيث يَجوز التعريض خاصَّة، وليس هذا موضع تعريض.
ولو قُدِّر أن مطلقًا أطلقها، وعَنَى -كذا ولعله عنَى- بِهَا معنًى صحيحًا، والمُستَمع فهم منها الكفر؛ لَم يكفر المُتكلم بذلك، لاسيما إذا لَم يعلم أن المُستمع يفهم المَعنَى الفاسد».
أقول: ونفي الكفر عن هذا المُتكلم لا يعني أنه يَجوز له إطلاق اللفظ المُوهم؛ لأنه من التلبيس المُنَافي للبيان الذي يقصد من الكلام، وقد اشترط شيخ الإسلام -والحَمدُ لله- صحة المَعنَى.
٤- وسبق شيخ الإسلام أئمَّة الإسلام في رَدِّ الضلالات والأخطاء، ومنهم الليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، والبخاري وغيرهم من أئمَّة الإسلام، وجرحوا المَجرُوحين في ضلالهم وأخطائهم، وكتب الجرح والتعديل وكتب الجَرح الخاص كثيرة معروفة، ولو كانت هذه القاعدة شرعيَّة؛ لَمَا وجدت شيئًا من هذا النقد والجَرح.
والإجمَال والإطلاق هو سلاح أهل الأهواء ومنهجهم، والبيان والتفصيل والتصريح هو سبيل أهل السنَّة والحَقِّ.
قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

وَعَلَيكَ بِالتَّفصِيلِ وَالتَّبيِينِ فَالـ ... إِجمَالُ وَالإِطلَاقُ دُونَ بَيَانِ
قَد أَفسَدَا هَذَا الوُجُودَ وَخَبَّطَا الـ ... أَذهَانَ وَالآرَاءَ كُلَّ زَمَانِ

ردًّا على أصحاب السَّقَّاف[1].

* * *

= والأدهى من هذا أنَّ كلام بعض أهل الباطل واضح صريح في الباطل، ثُمَّ تجد مَن يُدخله في باب الإجمال، ويتعلق في نصرة رأيه بأوهى الخُيُوط والحِبَال، فعلى هؤلاء أن يتوبوا إلى الله، ويرجعوا إلى الحَقِّ، وينصروا الحَقَّ، ويقولوا به، ويشهدوا به لأهله، ويَرُدُّوا الباطل، ويشهدوا به على أهله.
قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ الآية

(١) لكن الألباني ينتقد أهل الباطل، وأهل السُّنَّة والمتهم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والشيخ حَمود التويجري، والشيخ إسماعيل الأنصاري وغيرهم، ولو كان مسلمًا بهذه القاعدة؛ لَمَا رأيت له نقدًا وجرحًا.
ألا يرى القارئ أن في هذا المَسلَك نصرة لأهل الباطل، ومُخالفة لتأصيل السَّلَف ومنهجهم القولي والعَمَلي على امتداد تأريخهم، وأنَّ هذا الأصل شر من أصل المُوَازنات بين الحَسَنات والسيئات؛ إذ هذا يذكر المَسَاوئ، وأمَّا ذاك فيمنع من ذكر المَسَاوئ بالكلية، ويتضمن إدانة السَّلَف في نقدهم وجرحهم وتعديلهم الَّتي اكتظت بكتبها المَكتَبَات.
فعلى هؤلاء أن يتوبوا إلى الله، وأن يدركوا مدى المَخَاطر والشرور الَّتي ستترتب على سلوكهم هذا المَسلك الخَطير.

٥- مهاجمة أبي الحسن للسلفيين والسخرية بهم وتزهيده في الجرح والتعديل

● قال في شريط حقيقة الدَّعوة:

«. . . أما الطاعنون فيَّ أو في غيري فهي بسبب ذنوبنا وأعمالنا، إذا أصلحنا ما بيننا وبين الله ما ضرَّنا الغوغاء، ولا البيغاوات، ولا الأقزام.

إذا أصلحنا ما بيننا وبين الله ما يضرنا الأقزام، ولا الأراذل الأصاغر، إذا صدقنا ما بيننا وبين الله».

● وقال في شريط «أصول ومُمَيِّزات الدعوة السَّلفيَّة» بتاريخ (١٩ربيع ثان/١٤٢٢هـ):

«المُوَفَّق مَن يقرأ تراجم السَّلَف، فيتخذ من طريقة السَّلَف في فهمهم لكلام الله وكلام نبيه ﷺ منهجًا واسعًا أفيح، يسع الأمة، ويسع أهل السنَّة.

أمَّا الذين لا يفهمون من السَّلفيَّة إلَّا مُجَرَّد الردود والخِلافَات والمُهَاترات، والذين لا يفهمون إلا أن فلانًا دَخَلَ السَّلفيَّة، وفلانًا خَرَجَ.

والذين لا يفهمون من السَّلَفيَّة إلَّا الخُصُومَة مع إخوانِهم، فيربون مَجمُوعَة اليوم، ويَختلفون معها غدًا، ويَمدَحُون أشخاصًا اليوم، ويذمونَهُم غدًا من فوق المَنَابر غدًا؛ هؤلاء حقيقة أخطئوا الطريق في فهم الدَّعوَة السَّلفيَّة.

وترى قرونًا ترتفع، وترى رءوسًا يُجر قرنُهَا هنا وهناك، وكل منهم يظن أنه شيخ الإسلام[1]، وأنه مفتاح للخير، مغلاق للشر، وقد يكون مفتونًا بِهَوَاه، وقد

---

(١) لقد بالغت في الطعن في هؤلاء الفتية الذين آمنوا بربِّهم، وهَدَاهُم الله للمنهج السَّلَفي، فَمَا يَحق لك أن تُهينهم، وتبالغ في ذمِّهم والطعن فيهم، ثُمَّ لا يَخلو أمرهم من واحد مِمَّا يأتي:
١- إمَّا أن يكونوا انتقدوك بِحَقٍّ، فينبغي أن تشكرهم، ويَجب أن ترجع إلى الحَقّ.
٢- وإمَّا أن يكونوا طعنوا فيك بباطل، فأنت بين أمرين:
إمَّا أن تتسنَّم مرتبة الفضل، فتصبر وتعفو عنهم، وتصفح: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾=

يكون مفتونًا بنفسه، وقد يُعجَب بِمَجمُوعَة من الأعاجم الذين كانوا نصارى بالأمس أو يهود، ثُمَّ اليوم أصبحوا أئمَّة فِي الجَرح والتعديل، أصبح منهم أبو زرعة الرازي، وابن معين، وأصبح منهم يَحيَى بن سعيد القطان، وشعبة بن الحَجَّاج، وهاهم لا يعرفون من الإسلام إِلَّا هَذَا الأمر، ويفرح ذاك المِسكين أنَّ هؤلاء يَجلسون حوله، يقولون: الشيخ فلان، الشيخ فلان».

* وقال فِي شريط «حقيقة الدعوة» رقم (٢) وهو يدافع عن المَغرَاوي ويطريه:

«ولِمَكَانة الرَّجُل ولِجُهُوده؛ لأننا لا نستطيع أبدًا أن نطيح بالجِبَال، ونَمسك القَوَاطي حَق الصَّلصَة وغيرها، قوطي صلصة واحد نركزه، ويقع عالِمًا، وبعدين نطيح بالجَبَل القائم الأشَم، مش مُمكن، لا يُمكن هذا يكون».

* وقال فِي شريط «الفهم الصحيح» رقم (١):

«ما يكون، يعني هناك تصنيف بغير أصول أهل السنَّة، ولا يكون هناك تصنيف[1] بالحَال الذي يوجد عند بعض مَن ينتسب إِلَى العلم، وهو جاهل

= والله يعطيك جزاء الصَّابرين

- وإمَّا تؤثر مرتبة العدل، فتبيِّن طعنهم لك، وترد عليهم بالمِثل فقط، ولا تتجاوز ذلك؛ فإن التجاوز ظلم، قال تعالَى ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾.

ومعذرة يا أبا الحَسَن، فإنا لَم نعرف عظامهم من كلامك هذا، وإنَّ أسلوبك هذا يَضُرُّ بك جدًّا، ولا ينفعك، ويَضُر بالدَّعوة السَّلفيَّة، وإنِي لك لناصح، وغفر الله لنا ولك، وأخذ بأيدينا ونواصينا جَميعًا إِلَى الحَقِّ، وجعلنا جَميعًا من أنصاره، والذَّابين عنه، إنَّ ربنا لسميع الدعاء.

(١) معذرة يا أبا الحَسَن، فَإنَّ كلامك فِي السلفيين فيه تعميم وغموض، ومبالغة فِي الطعن، سلكت فيه مسلك عبد الرَّحمَن عبد الخَالق، والشايجي وأمثالهما.

وإنَّ من العدل والإنصاف أن تذكر كلام خصمك، وتبيِّن ما عنده من ظلم وباطل بالأدلة الواضحة على طريقة أهل السنَّة والجَمَاعة، فليس أمام السامع والقارئ الآن لا نصوص، ولا ظواهر، ولا مُجملات من كلام هذا الكثير من الناس المُتهمين، ولا مَصَادر لِمَا تقول، فلا تؤاخذ القُرَّاء إن اعتقدوا أن هذه اتِّهَامَات لأناس مسلمين أبرياء، حَرَّم الله دماءهم وأعراضهم أشد الحُرمَة، وأنَّهم يعدون كل البعد عَمَّا تصفهم به، وأن كلامك بعيد جدًّا عن أصول أهل السنَّة والجَمَاعة.

وقد يكون فهمهم أن فلانًا حزبِي، وأن فلانًا دخل السنَّة وخرج منها جزء من معلوماتهم، ومنها فهمهم للعقيدة والأحكام، ومعرفة وبصيرة بسبيل المُهتدين وسبيل المُجرمين، ومعرفة بأصل أهل السنَّة فِي الولاء والبراء، ومعرفة بِمَنهج أهل السنَّة فِي التعامل مع أهل الأهواء، والتحذير منهم، والرد على أباطيلهم، وأنَّ هذا من الجِهَاد عند أئمَّة السنَّة. =

لا يعرف، ولا يشم رائحة العلم، كثير من الناس دخلوا الدَّعوَة السَّلفيَّة ما يفهمون عن الدَّعوَة السَّلفيَّة إلَّا أن فلانًا حزبي، وفلانًا دَخَلَ السنَّة، وفلانًا خَرَجَ منها، هَذَا غير صحيح».

* وقال في نفس الشريط:

«فترى الواحد يُحب الواحد منهم طالَمَا أنه يتكلم في الأشخاص، وإن كان ليس عنده شيء من الوَرَع، وليس عنده شيء من التقى، ولا يُحَافظ على الصَّلَوَات، المُهم طالَمَا أنه عنده -يعني: قدرة على كذا- وأنه يَتَكَلَّم في فلان، وأنه يُحَذِّر من فلان؛ فهو -ما شاء الله- أسد السنَّة، وسلفي جلد، وأنه صخرة، وأنه كذا، ويأتون بالألقاب الَّتي وضعت في غير موضعها، نسأل اللَّه السلامة».

* * *

= وأنت تعلم أنه كان في عهد الأئمَّة -كإسمَاعيل بن علية، وأحمَد بن حنبل وغيرهم- مَن ينكر الكلام في أهل البدع، وينكر الجَرح والتعديل، ويَعُدُّون ذلك من الغيبة، فلا يثني ذلك الأئمَّة عن المُضي في سبيل حِمَاية الدين بجَرح مَن يستحق التجريح، وتعديل من يستحق التعديل، ويعتبرون الرَّدَّ على أهل البدع جهادًا، بل هو أفضل عندهم من الضرب بالسيوف.

نعم، للجرح والتعديل أهله وشروطه، لكن البدع الواضحة مثل الرفض، والتجهم، والإرجاء، والتكفير، والتحزب الواضح الذي تكلم فيه العلماء، وتكلموا في أهله، فلا مانع أن يُحَذر طلاب العلم من شَرِّهم، وليس من أصل السَّلَف، ولا من عملهم شن الغارة على طلاب العلم الذين يُحذرون من هذه الأصناف.

٦- طعن وتنقص أبي الحسن للشيخ العلامة المحدث مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ

* قال أبو الحَسَن فِي شريط «الفهم الصحيح لبعض أصول السَّلفيَّة»:

«فترى الواحد يُحب الواحد منهم طالَمَا أنه يتكلم فِي الأشخاص، وإن كان ليس عنده شيء من الورع، وليس عنده شيء من التقى، ولا يُحَافظ على الصَّلَوَات، الْمُهم طالَمَا أنه عنده -يعني: قدرة على كذا- وأنه يتكلم فِي فلان، وأنه يُحَذِّر من فلان؛ فهو -ما شاء الله- أسد السنَّة، وسلفي جلد، وأنه صخرة، وأنه كذا، ويأتون بالألقاب الَّتِي وضعت في غير موضعها». انتهى.

قال مُفَرِّغ كلام أبِي الحَسَن من الشريط:

ومعروف لدى طلبة العلم فِي اليمن أنَّ هذه الألقاب أطلقها الشيخ على بعض طلبة العلم، وله كلام يَتَعَرَّض فيه للشيخ مقبل كثيرًا، راجع ما تقَدَّم وما سيأتِي.

* وقال فِي شريط «رفع الحِجَاب» رقم (٣):

«وربَّمَا تتكلم فِي رجل صالِح؛ وأنت تتكلم فيه لأنَّ الثقة عندك أخبرك بِهَذا، والثقة أخبره مَجهول أو متروك بِهَذا، وعند التدقيق ترى أنك لست على شيء فيما تتكلم به»[1].

* * *

(١) إذا أخبرك الثقة بنبأ كفاك ذلك شرعًا، ولا يلزم التثبت إلَّا فِي حال إخبار الفاسق، كما قال تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾. وهذا منهج أهل السنَّة والجَمَاعة فِي تلقي الأخبار وقبولِهَا أو رَدِّهَا، وينبغي الحَذَر من السير وراء مَن يهول بالقواعد الباطلة على أهل السنَّة ومنهجهم، ولعلك من أعلم الناس بِهم وبقواعدهم؛ فاحذر من تقليدهم.

٧- التزهيد في الردود والطعن في أهل الردود :

* قال في شريط «أصول ومُمَيِّزات الدَّعوَة السَّلَفيَّة» :

«أمَّا الذين لا يفهمون من السَّلَفيَّة إلا مُجَرَّد الردود والخِلافَات والمُهَاترات، والذين لا يفهمون إلَّا أنَّ فلانًا دخل السَّلفيَّة وفلانًا خرج، والذين لا يفهمون من السَّلَفيَّة إلا الخُصُومة مع إخوانِهم، فيُربُّون مَجمُوعَة اليوم، ويَختلفون معها غدًا، هؤلاء حقيقة أخطئوا الطريق في فهم الدَّعوَة السَّلَفيَّة.

وترى قُرُونًا ترتفع، وترى قُرُونًا يُجر قرنُها هنا وهناك، وكل منهم يظن أنه شيخ الإسلام، وأنه مفتاح للخير مغلاق للشر، وقد يكون مفتونًا بِهَوَاه، وقد يكون مفتونًا بنفسه.

وقد يعجب بِمَجموعة من الأعاجم الذين كانوا نصارى بالأمس أو يهود، ثُمَّ اليوم أصبحوا أئمَّة في الجَرح والتعديل، أصبح منهم أبو زُرعَة الرازي وابن معين، وأصبح منهم يَحيَى بن سعيد القطان وشعبة بن الحَجَّاج، وهاهم لا يعرفون من الإسلام إلَّا هذا الأمر، ويفرح ذاك المِسكين أنَّ هؤلاء يَجلسون حوله، يقولون: الشيخ فلان، الشيخ فلان»[1].

* وقال في شريط «الفهم الصحيح»:

«وهذا الذي نلاحظه في كثير من الذين أيضًا هَمهم في الدعوة المُهَاترات، والخِلافَات، والقيل والقال؛ اتَّهموا أهل البدع، ليسوا عن فهم منهم، ولكن تقليدًا لأهل العلم».

* وقال في شريط «رفع الحِجَاب» رقم (٥):

«والعلم هذا علمان: علم بالنص الشرعي، وعلم بالواقع الذي أنت تتكلم فيه، وقد يكون الرجل عالِمًا حقًّا بالنص الشرعي، لكنه جاهل في تطبيقه، وقد

(١) إنَّ معالَجَة الأمور بِهَذه الأساليب تضر بالدَّعوَة وأهلها، وينشأ عنها من الغش ما يدركه الناس ويلمسونه، وما لا يعلمه إلَّا الله، دَع عنك ما يَجره من شَمَاتة الخُصُوم!! وإني أرى أن في هذا الكلام وما سبقه مُبالغات يَجب الابتعاد عنها.

يُحسن الرَّجُل فِي انتزاعه للنص الشرعي، لكنه لا يُحسن فِي وضعه المَوضع الصَّحيح.

وقد يُحسن الرَّجُل فِي هذا وذاك، فِي أنه انتزع النص الشرعي، ووضعه فِي موضعه، لكن فِي هذا المَوضع خَاصَّة لَم يصب؛ لأنه لَم يدرك الواقع الذي يتكلم فيه من جَميع جوانبه.

وهذا حال كثير من المُتَجَرئين المُتهَورين مِمَّن ينتسب إلَى صفوف السَّلفيَّة فِي باب الجَرح والتعديل؛ فإنه يهجم بِجَهله فِي مَسَائل لا يدري ما أمَامه، ولا وَرَاءه، ولا مَا يَمينه، ولا شِمَاله، ومع ذلك يقول: لِمَاذا عمل كذا؟! ولِمَاذا لا يعمل كذا؟! هو لِجَهله، وفِي الظلمات الَّتِي يعيش فيها ما يدري لِمَاذا فعل هذا الشيء؟!»[1].

● قال أبو الحَسَن فِي «رفع الحِجَاب» رقم (٤):

«وإيَّاك أن تظن أن دعوتنا أن نردَّ على الجَمَاعَات، وأمَّا قلوبنا فينشأ فيها من النفاق ومن الرِّياء -وهي أمراض القلوب- ما ينشأ ولا نبالي بذلك، إيَّاك أن تظن أن دعوتنا كذلك.

دعوتنا -قبل كل شيء- تَحقيق العبودية لله ﷻ فِي أنفسنا، هذا الجَانب -جانب الرُّدود على أهل البدع- باب من أبوابه المُبَاركة، الرَّجُل يغلق أبواب الخَير، ويغلق نوافذ الخَير عن قلبه؛ فلا يدخل فِي قلبه إلَّا من هذه النافذة، لا يدخل فِي قلبه شيء من دين الله إلَّا من هذه النافذة فقط، هذا مَحروم يا إخوان»[2].

---

(١) أخاف أن يكون هذا الكلام منتزعًا من منهج فقه الواقع، وأخاف أن يكون فيه مبالغات، وأظن أنك أنت وغيرك لا تقبلون مثل هذا الأسلوب فِي أهل البدع، فضلًا من السلفيين.
وسبحان الله!! هل عَجَز المَنهَج السَّلَفي عن تقويم وتَهذيب هؤلاء السلفيين الكثر؟! وإذا تكلمت أنت عن السلفيين فِي اليمن بِهذه اللهجة، وتكلم غيرك فيهم فِي البلدان الأخرى بِمثلها؛ فقد لا يبقى لنا أحد.
أرجو ألَّا يكون الأمر كَمَا ذكرت، والكف مطلوب شرعًا، والقول بالَّتِي هي أحسن أجمَل: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ كَانَ لِلْإِنسَـٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: ٥٣] نسأل الله لنا ولكم التوفيق والسَّداد.

(٢) أ- لو اكتفيت بقولك «الرَّد على أهل البدع باب من أبوابه المُبَاركة». وليتك لَم تذكر ما بعده؛ فإنه يُؤيِّد=

* وقال في «الفهم الصَّحيح لبعض أصول السَّلفيَّة»:

«فترى الواحد يُحب الواحد منهم طالَمَا أنه يتكلم في الأشخاص، وإن كان ليس عنده شيء من الورع، وليس عنده شيء من التقى، ولا يُحَافظ على الصَّلَوات، المُهم طالَمَا أنه عنده -يعني: قدرة على كذا- أو أنه يتكلم في فلان، وأنه يُحَذِّر من فلان؛ فهو -ما شاء الله- أسد السنَّة، وسلفيٌّ جَلد، وأنه صخرة، وأنه كذا، ويأتون بالألقاب الَّتي وضعت في غير موضعها».

* * *

= ما يقوله أهل البدع في أهل السنَّة، ويصد الناس عن الاستفادة من كتب الرُّدُود الآمرة بالمَعرُوف، والناهية عن المُنكر، والدَّاحضة للباطل، والذَّابة عن السنَّة ومنهج السَّلف الصَّالح وأهله.

ب- مَن هؤلاء الذين هذا حَالُهم، لا ورع، ولا شيء من التقى، ولا يُحَافظون على الصَّلَوات؟!!

ومَن هَذَا الذي يَصف هَذَا الصِّنف من الناس بأنه أسد السنَّة . إلخ؟!! فهذا الأسلوب يضر بالدَّعوة السَّلفيَّة، وأخشى أن يكون هَذَا من حَصَائد الألسن المُتوَعد عليها

٨- أبو الحسن يريد منهجًا جديدًا يدخل فيه جميع الطوائف من تبليغ وإخوان وقطبيين ومغراويين وعرعوريين

* قال أبو الحَسَن في شريط «أصول ومُمَيزات الدَّعوَة السَّلفيَّة» بتاريخ: (١٩/ ربيع ثاني/ ١٤٢٢هـ):

«المُوَفَّق مَن يقرأ تراجم السَّلَف، يتَّخذ من طريقة السَّلَف في فهمهم لكلام اللَّه وكلام نبيه ﷺ منهجًا واسعًا أفيح يسع الأمة، ويسع أهل السُّنَّة»[1] انتهى.

قال مُفَرِّغ كلام أبي الحَسَن من الشريط:

«ولذلك هو ساعٍ في تَحقيق وجود هذا المَنهَج، فقد أدخل الإخوان والتبليغ والجَمعيَّات والمَغرَاويين والعرعوريين في أهل السُّنَّة».

* وقال في شريط «الجَوَاب المعرب» -وقد سئل عن بعض الحزبيين وأشرطتهم، كأبي إسحاق، ومُحَمَّد بن حسان وغيرهمَا- قَالَ:

«الظاهر أن الأشرطة الوَعظية البعيدة عن المَسَائل الخِلافيَّة هذه لا بأس بهَا، ينتفع بهَا، وإذا كان يَجوز لنا أن نُحَدِّث عن بني إسرائيل ولا حرج، فكيف بإخواننا الذين بيننا وبينهم شيء من الخِلاف، سواء كان يسيرًا أو كثيرًا؟!!».

---

(١) وأقول أنا: إن كان أبو الحَسَن يريد بهَذا المَنهَج الواسع المَنهَج الإسلامي الذي يهتم بالقضايا كلها، عقائديًّا، وسياسيًّا، وأحكامًا، ومعاملات، وعلاقة الفرد بالفرد وبالأسرة وبالمُجتمع، ومُعَالَجَة المَشَاكل الَّتي تتصل بالناس في عقائدهم ومناهجهم تحديدًا.

وإن كان يريد أن منهج السلفيين مثل منهج الإخوان يسع الرَّوَافض، والخَوَارج، وغُلاة الصوفية وغيرهم من أهل الضلال، فالقول به، والدَّعوَة إليه في غاية الخُطُورَة.

وأرجو أنَّ أبا الحَسَن لا يريد ذلك!!

هذا ما يَسَّر اللَّه لي تعليقه على هذه الأوراق، ونسأل اللَّه لنا وله التوفيق والسَّدَاد في الأقوال والأعمال والأحوال، إنَّ ربنا لسميع الدعاء، وصَلَّى اللَّه على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وسلم.

• وقال في شريط «حقيقة الدعوة»:

«هذه دعوة تَمشي في كل اتِّجَاه، ما هي دعوة علم، نقرأ، وندرس، ونَحفظ، وبعد ذلك تنشأ أمراض، مهما كانت هذه الأمراض لا ينظر ولا يلتفت إلَى علاجها، أبدًا هذه دعوة تُحَافظ على مكاسبها».

* * *

إعانة أبي الحسن
على الرجوع بالتي هي أحسن

سوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رَسُول اللَّه، وعَلَى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه.

أمَّا بعد:

فقد وَصَل إلَيَّ نداء مُوَجَّه من عدد كبير من طلاب العلم والدُّعَاة إلَى اللَّه إلَى العُلَمَاء، يعتبون عليهم فيه عَدَم النهوض بواجبهم تِجَاه الفتنة الَّتي قامت في اليَمَن، واشتَدَّ أوارها، ودَامَت وقتًا طويلًا، ولَم يبذل العلماء بيان الحَقّ فيها؛ فكَانَ سكوتُهم سببًا لاستعارها، واشتداد أوارها، ونشكرهم على غيرتهم للحَقّ، ومناداتِهم بالصَّدع به ونصره، ونصرة المَظلومين.

* وتلبية لِهَذَا النداء منكم ومن غيركم من الشباب المُتلهِّف لِمَعرفَة الحَقّ، وإخمَاد الفتنة، أقول:

وفقكم اللَّه، وجزاكم اللَّه خيرًا، فسيروا على درب الحَقّ والنصح، وهذا من ميزات أهل المَنهَج السَّلَفي الذين يتميزون دائمًا عن أهل الأهواء بالصَّدع بالحَقّ ونصرته، والوقوف إلَى جانبه وجانب المَظلومين، ولسان حالِهم يُرَدِّد قول الرَّسُول: «انصُر أخَاكَ ظَالِمًا أو مَظلُومًا».

وقول الصِّدِّيق رضي الله عنه بعد بيعة السَّقِيفَة كَمَا رَوَاهَا ابن كثير رحمه الله (٥/ ٢٤٨): «... والضعيف فيكم قوي عندي حتَّى أزيح علته -إن شاء الله-، والقوي فيكم ضعيف حتَّى آخذ منه الحَقّ -إن شاء الله- ...». قال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح.

أقَدِّم لَكُم مُذَكِّرَة تتضمن تعليقات على بعض ما بلغني من الأقوال، وقد سبقتها ملاحظات أرسلتها لأبِي الحَسَن، كما أن هناك نصيحة من الشيخ: مُحَمَّد بن عبد الوهاب الوصابِي العبدلي، الذي أسندت إليه اللجنة القيام ببيان الحَقّ؛ لإخمَاد الفتنة وَجَّهَهَا لأبِي الحَسَن.

أرجو أن يستفيد الجميع من هذه المُذَكرات.

وأفيدكم أنه إلى الآن لم يصلنا إلَّا كلام أبي الحَسَن المُسجَّل في أشرطته، أمَّا الطرف الآخر فلم يصل إلينا شيء من كلامهم المُسَجَّل بأصواتهم، أو المُدَوَّن بأقلامهم، فإذا وصل إلينا شيء من كلامهم؛ فسنقوم -إن شاء الله- بِمَا يوجبه الله علينا من الصَّدع بالحَقِّ في شأنِهم، والقيام بالقسط عليهم.

والله أسأل أن يَجعلنا جَميعًا من دعاة الحَقِّ وأنصاره، والقَوَّامين بالقسط الشهداء لله، وأن يذهب هذه الفتنة، ويُؤلف بين القلوب، إنَّ ربِّي لسميع الدعاء.

كتبه،

ربيع بن هادي عمير المدخلي

مكة المكرمة

(١٨/ ٢/ ١٤٢٣هـ)

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

• قال أبو الحَسَن في شريط سُمِّيَ بـ: «الحَدَّادِيَّة» سجل بعد حَجِّ (١٤٢٢هـ)، الوجه الأول:

«أما بعد؛ فجَزَى اللَّه إخواننا الزائرين خيرًا كثيرًا على زيارتهم المُبَارَكة -إن شاء اللَّه تعَالَى- لإخوانهم في هذا المكَان، ونسأله ﷻ أن يُديم علينا وعليكم المَحَبَّة الخَالصَة لوجهه الكريم، وأن يدفع عنَّا وعنكم وعن هذا الدَّعوَة مَصَارع السوء والهَلَكَة، فإن اللَّه ﷻ قد أنعم علينا جَميعًا بدعوة أهل السنَّة والجَمَاعة.

ائتلفت عليها قلوبنا، وتعارفت فيها وجوهنا وأبداننا، لَم نَجتمع على حطام فَانٍ، ولا على أفكار ابتكرها رجال من عند أنفسهم ومن بُنَيَّات أفكارهم، إنَّمَا اجتمعنا عَلَى كتاب رَبِّنَا وسنَّة نبينا ﷺ، بفهم سَلَف هذه الأمَّة الذين شهد لَهُم بالخَيريَّة، والذين مَن سلك سبيلهم؛ فقد هُدي إلَى صراط مستقيم: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة: ١٣٧]. فالهِدَاية في طريق السَّلَف، والنجاة في طريقة السَّلَف.

ونَحمَد اللَّه الذي جَمع بَيْنَنَا عَلَى هذه الطريقة المُبَاركة، كما نَحمده ﷻ أن رزقنا البصيرة في الدين، فليس كل مَن تَسَلَّف كَانَ سَلفيًّا، وليس كل من تَسَنَّن كان سُنِّيًّا[1]، وكَم من رَجُل يظن أنه كذلك وليس كذلك.

والمعيَار في هذا البصيرة في الدين: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]. البصيرة الَّتِي كان عليها رسول اللَّه ﷺ، وسلكها بعده أتباعه، هذه البصيرة في الدين هي الَّتِي تُميز المُحق من المُبطل، وهي الَّتِي تُميز مَن بكى مِمَّن تباكى.

(١) إي والله، ولاسيما مَن يساير أهل الأهواء، ويُنافح عنهم بالباطل

وقد سمعتم الكلام على فضل العلم، ولو لم يكن في العلم فضيلة[1] إلا أنك تعرف الحَقّ من منبعه الصحيح، وتعرف الفرق بين الحَقّ والباطل، ولا تختلط عليك الأمور، وتشتبه عليك الشبهات، لو لم يكن في العلم فضيلة إلا هذا؛ لكفى بِهَا من فضيلة، وأنعم بِهَا من مزية، عندما تكون على بيِّنة من ربك: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [تبارك: ٢٢].

إذا وَفَّقَكَ اللَّه للبصيرة في الدِّين؛ عرفت الحَقّ وأهله، والباطل وأهله، ثُمَّ بعد ذلك يأتي دور العَمَل بِهَذا العلم.

والبصيرة في الدين تكون بالرجوع إلَى المَنَابع الصحيحة الشريفة النظيفة، ترجع إلَى هذه المَنَابع، فتأخذ منها علمك، ومن ثَمَّ تأخذ منها اعتقادك وعملك بِمَا تعتقد وتعلم.

أمَّا أن تأخذ العلم من هَذَا ومن ذَاكَ دون الرُّجُوع إلَى هذا المَنْبَع الكَريم؛ فلا شك أنك فريسة كل صيَّاد، وفريسة مَن أرادك، وكل وقت ونَحن نكاد نوقن بِهَذه الحَقيقَة.

إننا قطعنا شوطًا في التصفية، ولا زلنا قاصرين ومُقَصِّرين في التربية[2]، إننا نلاحظ أن كثيرًا من الناس لا يستأنسوا بالحَقّ، قد يعرف على قول من الأقوال بضعة آيات، وطائفة من الأحاديث النبويَّة، وجُملة من فتاوى أهل العلم الأوائل، لكنه يرى الناس على خلاف ما يقول، فيهاب ويَخاف ويَجبن أن يصدع بالحَقّ مع أننا كم كنا ونَحن نُرَدِّد هذه المَقَالَة الكريمة، الَّتِي سيحَاسبنَا اللَّه عليها: «إننا لا نستوحش بقلة السَّالكين، ولا نغتر بكثرة الهَالكين».

(١) لو قلت بدل هذا كله: إنَّ الميزان هو كتاب اللَّه، وسنَّة رسوله، بفهم السلف الصَّالح، كما قال تعالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ لأنَّ العلم قد يدَّعيه غير العالِم، والبصيرة قد يَدَّعيها مَن يفقدها، أو قد يُدَّعى له ذلك.

(٢) قد يكون عند بعض المُتصدِّرين قصور شديد في الأمرين: التصفية والتربية، فهم في علمهم يُخلطون بين الحَقّ والباطل في الأصول والفروع، وفي مَجَال التربية قد يعانون في تربية مَن صَدَّرُوهُم على التحزب لَهُم، والولاء والبراء من أجلهم، وإن بالغوا في الدَّعاوَى، وحَارَبُوا مَن هو على الحَقّ فعلًا، وشَوَّهُوه بالباطل.

كم ونَحن نردد: «لا اتباع لقول أحد إلا بالدليل والبرهان».

كَم رَدَّدنا ونردد: «اعرف الحَقَّ تعرف أهله، والحَق بالدليل لا بالأقاويل».

كلمات جَميلات، لكن أين واقعنا من هذه الكلمات[1].

النَّبِي ﷺ كما جاء في سنن أبِي داود[2] وغيره من حديث جابر: أنه رأى عمر بن الخَطَّاب وقد وقعت له صحيفة من صحف أهل الكتاب يقرأ فيها، أو أعطاها للنَّبِي -عليه الصَّلاة والسَّلام-، فقال: «أمُتَهَوِّكُون فِيهَا يَابنَ الخَطَّاب، وَاللَّه لَقَد جِئتُكُم بِهَا بَيضَاء نقِيَّة».

هذه دَعوَة بَيضَاء لا يستطيع أحَدٌ أن يُلَطِّخَهَا، هذه دعوة نقيَّة لا يستطيع أحَدٌ أن يدخل فيها ما ليس منها.

إننا نُحَذر من الأخطاء الَّتِي سبقنا إليها طائفة من الحِزبيين وأهل الأهواء، نُحَذر من الولاء والبراء لأقوال الرِّجَال، ونُحذر من الحُبِّ والبغض في الأشخاص؛ فإنَّ تقليد الأشخاص مُفسد للعقول والأديان، فإنَّ الرجل الذي يُعَطل عقله، ولا يصدر إلَّا عن قول رجل من الأمة كلها؛ هذا مُعَطِّل للعقل، ومُفسد لدينه، كلنا ذاك الرَّجُل يُخطئ ويصيب، يُؤخذ من قوله ويُرَد إلَّا رسول اللَّه ﷺ.

طلبة العلم يَجب أن يكونوا مدركين للمرحلة الَّتِي يعيشونَهَا، فإني منذ فترة طويلة وأنا أحَذِّر وأقول: إنَّ فِي الدعوة دَخَنًا، إنَّ الدَّعوَة تَحمل دَعوَة غريبة فوق ظهرها، إنَّ نَفَسًا غريبًا يَتَسَلَّق عَلَى أكتاف هَذه الدَّعوَة، إنَّ هناك مَن يلهج بلهجة غير اللهجة السَّلفيَّة، وربَّما كان الكثير من الناس لا يدرك هذه الحَقيقة، كما قال القائل: «فَمَا رَاءٍ كَمَن سَمع».

---

(١) إنَّ السلفيين الصَّادقين على هذه الأصول وغيرها من الأصول السَّلفيَّة والنصوص الشرعيَّة، ولو قَصَّر فيها مَن قَصَّر، أو خَالَفَهَا مَن خالف، وتمسكهم بِهَا وثباتهم عليها؛ يردون الباطل مَهمَا كَانَ مَصدَره، ويعرفون الهُدَى بدليله، فَيَتَمَسَّكونَ به ولو خَالَفَهُم أهل الأرض جَميعًا.

(٢) هذا الحَديث لَم يروه أبو داود، وإنَّمَا رواه أحمَد، وابن أبي عاصم، والدَّارمي وغيرهم، انظر مسند أحمَد (٤/ ٢٨٧)، وانظر الإرواء (٦/ ٣٤-٣٨).

لكن اليوم أصبح ما كان مَجهولًا أصبح معلومًا ملموسًا، رأينا طائفة غُلاة[1] في هذه الدَّعوَة، سلفهم من قبل الحَدَّادِيَّة منذ سنوات، مَحمود حَدَّاد وفريد المَالكي ومَن كَانَ عَلَى شَاكلتهما، قوم غُلاة لا ينهجون أصول السَّلَف، ولا يسلكون طريقة السَّلَف.

وقد كان كثير من الناس يعجبون بِهَٰذه الغيرة، ويظنون أن هذه الغيرة هي في خدمة السنَّة، عندما يتكلم هؤلاء أو أولئك على المُخَالفين بنفس فيه تَجَاوز، وفيه تَعَدٍّ لِحُدُود الله ﷻ.

قد كان البعض يأنس بِهَٰذه الطائفة، ويظن أن أهل البدع والأحزاب يستحقون هَٰذَا وزيادة.

لكن الله ﷻ قد جَعَل لكل شيء قدرًا، وتَجَاوز الحُدُود اليوم مع أهل البدع، وغدًا مع أهل السنَّة، وقد جاء الغد وأصبح يومًا حاضرًا كائنًا، رأينا هؤلاء الحَدَّادِيَّة[2] رفعوا عقيرتَهم باتِّهَام بعض أهل السنَّة، ورميهم بالمُرُوق منها،

---

(١) إذا كان هؤلاء متسلفون . . . إلخ، وغُلاة، وهُم لَم يبلغوا في الشِّدَّة على أهل البدع شأو كثير من السَّلَف، وعلى رأسهم عمر بن الخَطَّاب، وابنه، وسائر الصَّحَابة، وعبد الرَّحمَٰن ابن القاسم، والأعرج، ومالك، والثوري، وحَمَّاد بن سلمة، والشافعي، وأبو إسحاق الفزاري، وعثمان بن سعيد الدَّارمي وغيرهم، وكان السَّلَف يَحمدونَهم، ويَجعلون الشِّدَّة على أهل الباطل من مناقبهم.

إذًا مَن ترميهم بالغلو والتسلق على أكتاف الدَّعوَة لَم يبلغوا شأو هؤلاء ولا قاربوه، فلا ندري ما هي نظرتك إِلَى هؤلاء الأسلاف الكرام.

فإن قلت: الإجلال والاحترام!!

قلنا: فلماذا ترمي أتباعهم بالغلو وغيره من التُّهَم، والمُبَالغة في الاتِّهَام.

(٢) أظنك لَم تعرف الحَدَّادِيَّة على حقيقتها، ولا عرفت أحدًا من أهلها، ولا أظنك تَحمست ضدهم، وعلى كُلٍّ فقد عُرف الحَدَّاديون بالكذب.

وعُرفوا منذ ظهروا بالخُصُومة ضد أهل السنَّة ومسايرتهم لأهل الأهواء.

وعُرفوا أن أهدافهم إسقاط علماء السنَّة المُعَاصرين وتبديعهم؛ لأنَّهم يَتَرَحَّمُون على أمثال ابن حَجَر، والنووي، والشوكاني، وابن الجوزي، ويُبَدِّعُون مَن يَتَرَحَّم عليهم، ويُحَاربُونَهم، ويُعَادُونَهم.

وعرفوا بطعنهم في العلماء المُعَاصرين، وامتدَّ طعنهم إِلَى ابن تيمية، وابن القيم، وابن أبي العز شارح الطحاوية، لكم الفروق بينهم وبين سلفيين يَحترمون العلماء السلفيين المُعَاصرين، ويسيرون على نَهج السَّلَف، هكذا نَحسبهم والله حسيبهم، ولا نزكي على الله أحدًا.

ويَجب أن تكون الأحكام على الناس قائمة على الإنصاف، وبالمَوَازين الشَّرعيَّة الدقيقة.

والخُرُوج عنها، وفَتَحُوا للدَّعوَة بابًا من الخِلاف والجَدَل فوق ما تَحمله الدَّعوَة من هُمُوم ومشاكل، وحفروا لطلبة العلم حفرة، وقالوا لَهُم: هلموا إليها، فلا يسد هذه الحُفرَة غير جثثكم وأبدانكم.

ولكننا نَحمد الله ﷻ أن أبقى في الناس الخَير، ورأينا الكثير والكثير من طلبة العلم قابل هذا بالتجاهل تارة، وبالنفرة والإنكار تارة أخرى، فيجب على طلبة العلم أن يدركوا خطر هذه الفرقة.

إنَّ هذه الفرقة فرقة مُدَمِّرة[1] مُفسدة، هَمها أن تشتغل بالعاملين، هَمها أن تُشَوِّه صورة الصَّادقين؛ إمَّا لأمراض في النفوس عسى أن يعرفوا وأن يشهروا، ولكن بئست الشهرة، وبئست المَعرفَة أن تعرف من هذا الطريق، ومَن تَعَجَّل الشيء قبل أوانه عُوقِبَ بِحرمَانه.

وفي غضون ذلك لفوا لفيفًا من الساقطين في أوحال الدُّنيَا، والباكين على فواتِهَا، أو من الذين في نفوسهم شيء لِهَذَا أو لذاك، ثُمَّ أرادوا أن يظهروا صورة السنَّة على هَذَا الحَال، حاشا للسنَّة أن يكونوا لَهَا أهلًا، أو أن تكون لَهُم مأوى.

فالسنَّة لا تقبل إلا الفُحُول من الرِّجَال والصَّادقين[2]، والمُخلصين المُنيبين

---

(١) لا يا أبا الحَسَن:

[illegible] ... مَا هَكَذَا يَا سَعدُ تُورَدُ الإبِل

إنَّ الله حَرَّم الظلم على نفسه، وجعله بين عباده مُحرَّمًا، بيِّن يا أبا الحَسَن ما الذي هَدَمُوه من أركان الإسلام والإيمَان؟! ما الذي هَدَمُوه من العَقَائد والمَناهج؟! ما الذي هَدَمُوه من السنن، وخالفوه من النصوص؟! وما هو الفساد والإفساد الذي دمَّروا به الإسلام والمُسلمين.

نَحن والناس بكل صراحة ما سَمعنا السَّبَّ والتشويه والتنقص إلَّا في كلامك المُسَجَّل في هذا الشريط، وفي غيره من الأشرطة الَّتِي أخذ كلامك منها بصوتك، فإذا كانت لَهُم أقوال وأعمال هَدَّامَة مُفسدة، فلماذا لَم تذكرها؟! ليقبل كلامك، ويُدَان بحَق خصومك.

وَالظُّلمُ إن لَم يعلموا عقباهَا ... تبعث أيقاظًا لأعينه

«اتقُوا الظُّلمَ؛ فإنَّ الظُّلمَ ظُلُمَات يَومَ القِيَامَة». «وَانصُر أَخَاكَ ظَالِمًا أو مَظلومًا».

وإننا ننصرك، وننصر خصومك، نأخذ على يدك، وندفع عنهم ما نزل بهم من الظلم، فإذا تبيَّن لنا ظلمهم؛ أخذنا على أيديهم بالصَّدع بالحَق.

(٢) هؤلاء نَحسبهم -والله حسيبهم، ولا نزكي على الله أحدًا- أنَّهُم أهل صدق في دينهم وأقوالهم، فإن كانوا كَذَّابين في أقوالهم وأعمالهم ومواقفهم، لاهثين وراء الدُّنيَا ... إلَخ، فهات الأدلة الواضحة على=

إِلَى اللَّه ﷻ، والمُخبتين إِلَى اللَّه ﷻ، لا يقوم بالسنَّة مُرَاءٍ، ولا يقوم بالسنَّة لاهث وَرَاء دنيا، ولا يقوم بالسنَّة سَاعٍ وَرَاء شُهرة أَو جَالب لِمَحمَدة، أَو أنه يذكر هنا أو هناك.

السنَّة كالبحر، مَن غَرَقَ فيه وإن اختفى فترة لابد أن يلفظه البحر، وأن يظهر أمام الناس، وقد تغيَّر جلده، ونتنت رائحته، السنَّة لا تقبل هذا الصنف فيها؛ ولذلك سُرعَان مَا تساقطت أركان الحَدَّاديَّة الأوائل وعرفوا، ونفر الناس منهم، واليوم أفراخهم من جديد يعيدونَهَا بوجه آخر، يعيدونَهَا بوجه آخر.

فعلى طلبة العلم أن يدركوا أن هذه المَدرسة تفرخ رجالًا يقفون في وجه العاملين، هذه المَدرسة ما دمت أنت مَغمُورًا، ولست بِمَشهور؛ فلا يتكلم فيك أحد، فإذا أصبحت لك دروس، ولك مسجد ومنبر، ولك إنتاج علمي مقروء أو مسموع؛ قاموا يَجمعونه لك، ويلفلفون الزَّلَّات الَّتِي ما يسلم منها أحد، ولَهُم أناس ومَرَاجع يرجعون إليهم، ويستصدرون منهم فتاوى، إمَّا بتلبيس في سؤال أو بوضوح عند من يعرف، ثُمَّ يقولون: هذه فتاوى العلماء في فلان بن فلان.

ما المَقصُود من وراء هذا، النصح للدين؟!! فلماذا لَم تنصحوا ذلكم الرجل، ما المَقصُود من وراء هذا؟! عزة الدين، أو فتح باب من الخِلاف بين العاملين إِلَى اللَّه، هذه مدرسة مشئومة، وللأسف أنَّهَا تتسمى بالسَّلفيَّة حتَّى كانت عارًا على السلفيين، وعارًا على الدَّعوَة، وكان لزامًا على كل سلفي أن يتنصل منهم، وأن يغسل منهم يده حتَّى لا يَجلبوا إِلَى ساحته فتنتهم وشؤمهم ونكدهم، ويحملون باسمه، ويأتون بِمَا يأتون به باسم المَجمُوعة، أو باسم الدَّعوَة السَّلفيَّة.

هل كان في الدَّعوَة السَّلفيَّة، وهل كان شيخنا الألباني -رَحِمَهُ اللَّه عليه-، هل كان إذا أرسل طالبًا من طلابه يدعو إِلَى اللَّه في مكان ينظر أين تغَدَّى عند فلان، أو تعَشَّى عند فلان، فلان تغَدَّى عند فلان، وفلان هذا حزبي؛ إذن أصبح حزبيًّا، تعَشَّى عند فلان، وفلان سلفي، يبيت حزبيًّا ويصبح سلفيًّا، أو العكس، هل هَذَا

= ذلك، وسوف تقف نَحن وأهل السنَّة معك ضدهم؛ نصرًا للحَقِّ وأهله المَظلومين، وَإِلَّا فاعلم أنك قد اكتسبت بِهَذه الأقوال إثمًا عظيمًا، يَحتاج إِلَى توبة نصوح، واستغفار كثير، واستحلال من إخوانك.

منهج العلماء؟!! فلان سلم على فلان، (قال له): السلام عليكم قال: إذن هَذَا حزبي، فلان زار فلان المَريض[١]؛ إذن هذا حزبي.

هب أنك زرت أضل أهل الأرض، ترى أن في زيارتك المَصلَحَة له، عسى أن يهديه اللَّه، ويأخذ بيده إِلَى الهُدَى، أو أن تقيم حُجَّة؛ فتبرأ ذمتك، فتكون زيارتك تُهمَة لك، وطعنًا فيك، أَلَم يُجب النَّبِي ﷺ دعوة امرأة يهوديَّة وضعت له السُّمَّ في ذراع الشاة[٢]، مَن قال: إن مَن زار فلانًا، أو أكل عند فلان هذا ليس بسلفي.

هذه أصول ظالِمَة جاهلة تنادي بِمِلءِ فِيهَا عَلَى جَهل أهلها وَضَلالِهِم.

نعم، هُنَاك حَالات يَكُون فيها التحذير لبعض الأشخاص الذين لا يعرفون المُحِق من المُبطل، ولا السنِّي من المُبتدع.

نقول له: احذر فلانًا، لا تأتي لفلان، ولا تنزل عنده؛ خشية على هذا الشخص أن يَمسه بمساسه، وأن يفتنه بفتنته.

أمَّا أن يكون هذا في العالِم، وفي طالب العلم المُبَرز، وفي البصير، وفي الذي يعرف هذا ويعرف ذاك، هذه القاعدة ما عرفناها إلَّا من الحَدَّاديَّة الجَهَلة الذين هُم شؤم على هذه الدَّعوَة، وهُم يعملون بأنفسهم ولأنفسهم، ليسوا باسمنا يعملون.

---

(١) هذه الأمور كان ينكرها السَّلَف عَلَى مَن يفعلها، وأقوالُهُم منثورة مشهورة في كتب السنَّة، كالسنَّة للخلال، والسنَّة لعبد الله بن أحمد، والشريعة للآجري، وشرح اعتقاد أهل السنَّة للالكائي وغيرها، وسنذكر شيئًا من هذا فيما يأتي -إن شاء الله-.

(٢) نعم، أجاب النَّبِي ﷺ دعوتَهَا؛ لأنَّ الله أباح طعام أهل الكتاب، ثُمَّ انظر ماذا عملت اليهوديَّة الخَبِيثة.
وقد يفعل أهل الضلال والبدع بأهل السنَّة ما هو شر من هذا، ألا وهو إفساد عقيدة ودين مَن يُجَالسهم ويُخَالطهم، ألا تعلم أنَّ رسول الله حَذَّر منهم في غير ما حديث، ألا تعلم أنَّ أئمة السَّلَف حذروا منهم، وكان كثير منهم عَلَى رسوخهم في العلم لا يُجَالسونَهم، ولا يستمعون إِلَى كلامهم، كالإمامين ابن سيرين، وأيوب السختياني، وغيرهما.
ألا تعلم أن ضياع كثير من المُسلمين والمُنتسبين إِلَى المَنهَج السلفي سببه مُخَالطة وزيارات أهل الأهواء والباطل، وفي التاريخ أمثلة لتأثر بعض العلماء ببعض مَن خالطوهم، وأظنك تعرف منهم عبد الرزاق الصَّنعاني، وأبا ذَرٍّ الهَرَوي، والبيهقي، وابن عقيل، وفي هَذَا العصر عندك في اليمن نَمَاذج من الأذكياء ضاعوا بسبب مُخَالطتهم لأهل الشر، والسَّعيد مَن وُعِظَ بغيره.

هل كان فِي أصول هذه الدَّعوَة يومًا من الأيام أنك إذا قلت على مبتدع: رَحِمَه الله. أن هذا تَميِيع للدَّعوَة، وأن هذه موازنة خَفِيَّة.

مَن قَالَ هذا، أنا مستعد أن آتِي بكتب عُلَمَاء السنَّة قديمًا وحديثًا، وهُم يذكرون كثيرًا من أهل البدع، ويَتَرَحَّمُون عليهم.

* **الوجه الثاني:**

* **قال أبو الحَسَن فِي شريطه المُسَمَّى بـ: «الحَدَّادِيَّة»:**

فمَن قال: إنَّ الترحم هذا مُخَالف لِمَنهَج أهل السنَّة والجَمَاعَة؛ ولذلك يَجب أن تكون هناك ضوابط، هناك حالات تترحم فيها على المُبتدع، وحالات تقول فِي المُبتدع: لا رَحِمَه الله، فِي سياق تقول: لا رَحِمَه الله، وفِي سياق تقول: رَحِمَه الله، وفِي سياق أو فِي حالات تتعلم من المُبتدع، كما تعلم أهل السنَّة من الأعمش، وأبِي إسحاق السبيعي، وكما تَعَلَّمُوا من أبِي مُعَاوية مُحَمَّد خازم الضرير المُرجِئ، وكَمَا تَعَلَّمُوا من قتادة القدري، تَعَلَّم أهل السنَّة من هؤلاء.

وهذه الحَالَة أيضًا لَهَا ضَوَابط، وهناك حالات تنصر المُبتدع صاحب البدعة الخَفِيفَة على صاحب البدعة الغليظة، وحالات تنصر المُبتدع على الكافر، كل حالة لَهَا ضوابطها الشَّرعِيَّة، مَن قال: إن هذه المَسألَة كلها سواء[1].

انظر إِلَى فتوى الشيخ الألبانِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا سئل عن جواز الترحم على سيِّد قطب وحسن البنَّا -رحِمَهما الله- وإن أرغمت أنوف الحَدَّادِيَّة[2]، لَمَّا سئل عنهما: هل

---

(١) تكثر يا أبا الحَسَن من ذكر الضوابط بدون بيان لِهَذه الضَّوَابط، ثُمَّ ما هي الحَالات والسياقات الَّتِي يُتَرَحَّم فيها على أهل البدع، وما هي الحَالات والسياقات الَّتِي لا يُتَرَحَّم فيها؟! إِلَى آخر الحَالات الَّتِي تسردها بدون بيان، فيخرج السَّامع وهو فِي بلبلة وحيرة وتَخَبط، وما هكذا يكون العلم والتعليم.

(٢) سبحان الله!! سيِّد قطب الذي يسخر من نبِي الله موسى، ويطعن فيه طعنات نَجلاء، ويرمي أصحاب رسول الله بالعَظَائم، ويرمي بعضهم بالنِّفَاق والكذب والخِيَانة والغش وشراء الذِّمَم، ويُعَطِّل صفات الله على أصول الجَهمِيَّة، وعلى أسوأ منها، ويقول بالحُلُول ووحدة الوجود والجبر، ويقول بالاشتراكية وبأزلِيَّة الروح، وينكر مُعجزات الرسول غير القرآن، ويقول فِي القرآن نفسه: فيه فنون المُوسيقى، وحلقات المَسَارح والسينما، ولا يقبل أخبار الآحاد فِي العقائد، بل يرد المُتَوَاتِرات، والذي أحيا مذهب الخَوَارج، فأفسد به أجيالًا أثخنوا فِي الأمة، وسفكوا دماءها، وقتلوا نساءها وأطفالَهَا، كما فعلوا فِي الجَزَائر من إرهاب وفتن.

=

يَجُوز التَّرَحُّم عليهما أم لا؟

وقال: إن كُنتَ تعدهُمَا مُسلِمَين فيترحم عليهما؛ لأنَّهُمَا داخلان في عموم قوله تعَالَى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠].

وأنا عن نفسي أعدهُمَا ضَالَّينِ مُنحَرِفَين، وانحراف سيِّد قطب أشد انحرافًا من انحِرَاف حَسَن البنَّا، لكن أعدهُمَا مُسلِمَينِ أترَحَّم عليهما إن احتجت لذلك، وليس في كل الحَالات يلزمني أن أترَحَّم عليهما.

هذه عبارة الشيخ: لا سَمح اللَّه، فأنت لا تترحم عليهما.

وقال الشيخ ﷺ: «إن كنت تعدهُمَا مسلمين هُمَا داخلين في قوله تعَالَى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠]. قال: وإن كنتَ تعدهُمَا كافرين -لا سَمح الله- فأنت لا تترحم عليهما».

هذه عبارة الشيخ الألباني: لا سَمَح اللَّه، فأنت لا تترحم عليهما.

ثُمَّ قال للذي يسأله: «أنا أسألك يا أخي: أليس أهل السنَّة قد اتفقوا على جَوَاز صَلاة الجَنَازة على المُبتَدع، على سُنيَّة صلاة الجَنَازة على المُبتدع؟[1] قال: بلى.

قال: هل في أهل السنَّة أحد من العلماء يقول: المُبتدع يدفن بدون صلاة جَنَازَة؟! هل أحَد من أهل السنَّة قال: المُبتَدع يُدفَن دُونَ أن يُصَلَّى عليه صلاة الجَنَازَة؟!

الجَوَاب: مُمكن عالِم من علماء السنَّة يترك الصلاة على المُبتدع!! نعم، بل هو دون المُبتدع، وأخف من المُبتدع، فالنَّبي -عليه الصَّلاة والسَّلام- ترك الصَّلاة على بعض أصحابه؛ لأن عليه دَينًا، والذي يتحمل الدَّين ليس مبتدعًا، فيجوز لرأس من رءوس السنَّة[2] أن يترك الصَّلاة على المُبتدع من أجل أن يرتدع الناس عن

= أمن هذا حاله ترغم أنوف السلفيين، ثُمَّ تسميهم بالحَدَّادِيين من أجله؟!! إذًا هؤلاء يا أخي لا يُحَرِّمُون الترحم، وإنَّمَا يرون أن اللهج به على مثل سيِّد قطب قد يكون له آثار ضارَّة.

(١) هل اتفقوا على سُنيَّة الصَّلاة على الروافض والخَوَارج، وغُلاة الجَهميَّة، وغلاة الصوفية، اثبت هذا يا أبا الحَسَن.

(٢) ويَجوز أيضًا لغير الرءوس، ثُمَّ من المَشَاكل هو الإكثار منه بدون بيان، وبدون تفصيل، وبعد أن يَحصل الضَّرَر والمَفَاسد، وتقوم المَشَاكل المُفرِّقة لأهل السنَّة؛ يأتي مثل هذا الكلام.

بدعته، وأن يَزدجر النّاس عن سلوك طريقته ومنهجه.

ومع ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأرى له أن يدعو له، وإن لَم يُصَلِّ عليه؛ ليجمع بين المَصلحتين: مصلحة الزجر[1] عن ارتكاب البدعة، ولا يفوت المَيت من الدَّعوَة له بالرَّحمَة.

الشيخ الألباني رحمه الله في جوابه يقول هذا الرجل: هل أحد من علماء السنَّة قَالَ: إنَّ المُبتدع لا يُصَلَّى عليه؟[2].

---

(١) وهل للعالِم وغيره أن يترك التَّرحُّم على المُبتدع لِمَصلَحَة الزَّجر عن بدعته؟!

(٢) هناك علماء يقولون بِمَنع الصَّلاة على أهل البدع، وعلى رأسهم رسول الله ﷺ حيث قال: «القَدَرِيَّة مَجُوسُ هَذِهِ الأمَّة، المُكَذِّبُونَ بِأَقدَارِ الله، إن مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُم، وَإن مَاتُوا فَلا تَشهَدُوهُم».

رواه أحمد (٢/ ١٢٥)، (٥/ ٤٠٧)، وابن ماجه (١/ ٣٥) حديث (٩٢)، وابن أبي عاصم في السنَّة (ص١٤٤)، والآجري في الشريعة (١٩٠، ١٩١)، ونقل السندي في تعليقه على ابن ماجه: أن الحافظ ابن حجر صَحَّحهُ، كما حسنه الألباني في «ظلال الجنَّة» (ص١٤٤)، وصحيح ابن ماجه (١/ ٢٢)، حديث (٧٥)، انظر «موقف أهل السنَّة والجَمَاعَة من أهل الأهواء والبدع» (١/ ٤١٢).

ومنهم ابن عبَّاس، وابن عُمَر، ومُجَاهد، ومالك، والليث، وأبو ثور، قال هؤلاء في القدريَّة: «لا تعودوا مَرضَاهُم، ولا تُصَلُّوا عَلَى مَوتَاهُم»

وقال أبو ثور: «لا يصلي خلفهم» انظر موقف أهل السنَّة من أهل البدع للرحيلي (١/ ٤١٣)، وقد أحال إلَى مَصَادر هذه الأقوال.

وعن بشر بن الحَارث في الجَهميَّة: «لا تُجَالسوهم، ولا تكلموهم، وإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم». السنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٢٦)

وعن مُحَمَّد بن يَحيَى الذهلي: «مَن قال: القرآن مَخلوق، فهو كافر، لا يُصلى خلفهم ... ولا تشهد جنائزهم، ولا تعاد مرضاهم». اللالكائي، المُجَلَّد الأول (٢/ ٣٢٥)

وهذا ابن تيمية رحمه الله يقول في «الاختيارات» (ص١٣١): «ومَن مات، وكان لا يزكي، ولا يُصَلي إلَّا في رمضان؛ ينبغي لأهل العلم والدِّين أن يَدَعُوا الصَّلاة عليه عقوبة ونكالاً لأمثاله؛ لتركه ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغَالِّ، والمَدين الذي لا وَفَاء له، ولابد أن يُصَلِّيَ عليه بعض الناس.

وإن كان مُنَافقًا، فمَن علم نفاقه لَم يُصَلِّ عليه، ومَن لَم يعلم نفاقه صَلَّى عليه.

ولا يَجوز لأحد أن يترحم على مَن مات كافرًا، أو مَن مات مظهرًا للفسق، مع ما فيه من الإيمَان كأهل الكبائر.

ومَن امتنع من الصَّلاة عَلَى أحدهم زجرًا لأمثاله عن مثل فعله؛ كَانَ حَسَنًا.

ومَن صَلَّى عَلَى أحدهم يَرجُو له رَحمَة الله، ولَم يكن في امتناعه مَصلَحَة رَاجِحَة؛ كَانَ حسنًا، ولو امتنع في الظاهر، ودَعَا له في الباطن؛ ليجمع بين المَصلحتين كَانَ أولَى من تفويت إحداهُمَا.

وترك النَّبي ﷺ غسل الشهيد والصَّلاة عليه يدل عَلَى عَدَم الوجوب، أمَّا استحباب الترك؛ فلا يدل على=

(قال له): لا.

قال: إذن هَذَا اتفاق من أهل السنَّة عَلَى جَوَاز الصَّلاة عَلَى المُبتدع.

وهنا سؤال ثاني أنا أضيفه الآن ليس موجودًا في كلام الشيخ: هل أحد من أهل السنَّة قَالَ: إنَّ صلاة الجَنَازة على المُبتَدع لَهَا صيغة ودُعَاء غير الدعاء المَعرُوف في صلاة الجَنَازة: اللهم اغفر له وارحَمه، أبدله دارًا خيرًا من داره، وأهلًا خيرًا من أهله، وأكرم نزله، ووَسِّع مُدخله؟!

هل أحد من علماء السنَّة أو أحد من رواة الحَديث روى لنا رواية أن المُبتَدع إذا صلينا عليه صلاة جنازة ندعو له دعاء آخر غير هذا الدعاء، أو (نقول) في صلاة الجَنَازة: اللَّهُمَّ العنه، اللَّهُمَّ افعل فيه، افعل فيه، هل حصل هذا.

طيب، هذا دعاء عليه بالرَّحمَة أم لا: أبدله دارًا خيرًا من داره، وأهلًا خيرًا من أهله، وأكرم نزله، ووَسِّع مدخله، هل هؤلاء أهل السنَّة كانوا مُمَيعين للدَّعوَة السَّلفيَّة؟! هل هؤلاء كانوا يقولون بالمُوَازنة الخَفيَّة أو الجَليَّة.

فأقول -بارك الله فيكم-: جهل فاضح وكاشف، ولابد لطلبة العلم أن يدركوا ذلك، لا أحب لطلبة العلم أن يعيشوا في أوهام وخيالات بأنَّ الدَّعوَة تسير عَلَى أحسن حَال، فَإنَّ الدَّعوَة في مُفتَرَق الطريق، فإنَّ الدَّعوَة في مفترق الطريق!!

ولابد أن يَتَنَادَى وَأن يَتَجَاوب أهل الحَق وأهل المَعرفة والبصيرة بِهَذه

= تَحريم الفعل».

فهذا ابن تيمية يَمنَع الترحم عَلَى مَن مَاتَ مُظهرًا للفسق، فَمَن مَاتَ مُظهرًا للفسق، وداعيةً إلى الضَّلال أولى بِهَذا الحُكم.

ثُمَّ يلاحظ أن ابن تيمية فَصَّل في قضية الصَّلاة على أهل الفسق، ولَم يُفَصِّل في الترحم على مَن مات مظهرًا للفسق.

وفي فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٣٧٢-٣٧٣) ما حاصله:

«إنَّ الذين يدعُونَ عليًا والحُسَينَ وسَادَاتِهم مُشركون شركًا أكبر يُخرج من ملة الإسلام، فلا يَحل أن نُزَوِّجَهُم المُسلمَات، ولا يَحل أن نَتَزَوَّجَ منهم، ولا يَحل لنا أن نأكل من ذَبَائحهم»

بتوقيع الشيخ ابن باز، وعبد الرزاق عفيفي، وابن غديان، وابن قعود، وأقوال السَّلَف كثيرة في هذا الباب.

الدَّعوَة، وأن يكونوا على طريق واحد، وقلب واحد، وأن ينبذوا الفرقة الحَدَّادِيَّة(١)

---

(١) أولًا: هؤلاء الذين تُخاصمهم ليسوا بحَدَّادِيَّة، وليسوا من أهل البدع، وهذا الذي تطلبه من التنادي والتجاوب من أهل الحَقِّ والمَعرفة دعوة إِلَى الفرقة، ودعوة منكرة إِلَى نصرتك أنت، ونصرة أخطائك وأهل الحَقِّ والمَعرفة والبصيرة ينبذون هذه الدَّعوَة، ويرفضونَهَا، وينكرونَهَا، فهلَّا ناديت بِهَذَا ضد الرَّوَافض، والصوفية القبورية، والعلمانيين، والإخوان، والتبليغيين، والقطبيين، والمَغْرَاويين، والحَدَّادِيين.

إنَّ هؤلاء الذين تسميهم بالحَدَّادِيَّة، وتؤلب عليهم رغم ما تقَدَّم عن السَّلَف من منع الترحم على بعض أهل البدع؛ لَم يُحَرِّمُوا الترحم، ولَم يبدعوا مَن يَتَرَحَّم، ولَم يطعنوا في عُلَمَاء السنَّة الذين يَتَرَحَّمُون على أهل البدع، بل هُم يحترمونَهم، ويذبون عنهم، بِخِلاف الحَدَّادِيَّة في هذه الأمور.

فَصَالِح البكري في الجَلسَة الَّتِي تَمَّت عندكم في مأرب في شعبان من (١٤٢٢هـ) يقول في بداية الشريط الرابع، وفي نِهَايَة الحُوَار في الترحم:

«أنا كلمته -يريد أبا الحَسَن- عن السَّلَف، وكأنه ما يهمه السَّلَف، أو لا يدري مَن هُم السَّلَف، والسَّلَف باتفاق على أنَّهُم القرون المُفَضَّلة، القرون المُفَضَّلة الذين شهد لَهُم النَّبِي بالخَيرِيَّة، وكذلك مَن سار على طريقتهم

والأمر هل لَهُم منهج الدَّيدنة كلما ذكروا مبتدعًا: رَحِمَه الله، وأثنوا عليه ذاك الثناء العطر، ثُمَّ أتوا وتكلموا به

كلام الشيخ ربيع، فهو يتكلم ويدندن مع أنَّا لا نوافق الشيخ ربيعًا ﷺ في هذا، نأخذ الحَقَّ ما وافق كلام السَّلَف، وما خالف منهج السَّلَف نرده، الشيخ الألباني له كلام في الغماري، وله في حَسَّان عبد المنَّان، والحَسَّاف، وله، وله، وإِلَى غير ذلك (تقول) نص كمنهج ومذهب لَهُم، كديدنة دائمًا كلما يذكرونه رَحِمَه الله، كلما يذكرونه فهذا هو الأمر؟!

وأمَّا كلام شيخ الإسلام ما في شيء، وما في دليل، وكلام شيخ الإسلام كلما تقرأ تَجده يذكر مبتدعًا، ويقول: رَحِمَه الله؟ فبارك الله فيكم.

وهذا الأمر الكلام عندما تسأل، وعندما تتكلم، وعندما يسمع كلامك، أمَّا في نفوسنا، فَمَن حصل منه زلل؛ فالله يغفر له ويرحَمه، ما لَم يبلغ هذا الزلل أن يقع في الكفر، والعياذ بالله».

فالرَّجُل إنَّما يستنكر الدندنة، والإكثار من الترحم على أهل البدع؛ لأنه يرى أن هذا ليس معروفًا عن السَّلَف

نعم في قوله: «أنا لا أوافق الشيخ ربيعًا . . . إِلَخ» إشكال، لكنه قد أزاله بِمَا بعده في نفس السياق.

وإذن فهو لا يرى مانعًا من أن يَتَرَحَّم الإنسان بينه وبين الله، وبِهَذَا يظهر أن الرَّجُل لَم يُخَالف منهج السَّلَف، ويظهر بُعدَه عن منهج الحَدَّادِيَّة.

ثُمَّ يا أبا الحَسَن كيف تطالب بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل، وفي كلام أهل الباطل مهما تباعدت الأقوال زمانًا ومكانًا، ومهما تكرر باطلهم الصَّريح، ولا تأخذ بِهَذَا الأصل المَزعُوم إذا قال السلفي في سياق إدانة أهل البدع العليظة كلامًا مقرونًا ببيانه الصريح في نفس السياق، وفي نفس الجَلسَة.

إنَّ الله يأمر بالعدل والإحسان، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ ومن القسط أن تأخذ أهل الباطل بباطلهم دون تأويل، وألا تلصق الباطل بالأبرياء، ثُمَّ تؤلب عليهم الناس.

كما تنبذ النواة من التمرة؛ لأن هؤلاء لا علاج معهم، إلَّا إمَّا يتوبوا إلَى اللَّه، وإمَّا أن يكونوا فِي دعوة غير دعوتنا، ولَم ينفع مع الحَدَّاديَّة الأوائل إلَّا هذا، لَم ينفع معهم إلَّا هذا، عندما رد عليهم العلماء، وحَذَّر منهم العلماء؛ كسرت شوكتهم[1]، وأطفئت نارهم، واليوم يوقدون نارًا للفتنة، ونارًا للحرب.

يَجب عَلَى أهل السنَّة المُدركين لدعوتِهم الغيورين عليها، أن يقفوا المَوقف الذي أوجبه اللَّه ﷻ عليهم فِي بيان الحَقِّ، والذب عن السنَّة والتحذير من[2] . . . (وقع انقطاع فِي الشريط).

الخَوَارج الذين خرجوا ما . . . (انقطاع فِي الشريط) . . . كانوا من المُعتزلين، كانوا من أصحاب عليٍّ، وقالوا: «إن الحُكم إلا لله». كلمة حق يراد بِهَا باطل، سُفَهَاء الأحلام، حُدثَاء الأسنان، لَم يردوا الأمر إلَى بابه، ولَم يأتوا البيت من بابه.

الحَسَن البصري اعتزله المُعتزلة من حلقته ومَجلسه، المُعتزلة الذين اعتزلوا الحَسَن، فلا يقولن قائل الذي فِي الصف: نَحن وقفنا أمام أصحاب الجزئيَّات السابقة سروريين وغيرهم، والجَمعيَّات السَّابقة لَمَّا خالفوا الدَّعوَة، لَمَّا خالفوا الدَّعوَة وكانوا فِي الصف.

إذن؛ الدَّعوَة كل يوم بين الحِين والآخر تلتفت على نفسها، تنظر هل هي فِي الطريق أم لا؟ هل هي تسير سيرًا صحيحًا، أم أنَّها أخذت ذات الشمال، وهي تظن أنَّها على الجَادَّة؟![3].

---

(١) الذين حَذَّروا منهم، وكسروا شوكتهم، وألفوا الكتب فِي ضلالهم وظلمهم هو الشيخ ربيع وإخوانه وتلاميذه، فكان ينبغي أن تنص عليهم.

(٢) بيِّن ضلالَهم العقائدي والمَنهجي، ثُمَّ ألا ترى أن السرورية والمَغراوية الذين أصَّلوا أصولًا باطلة، ونادوا بِهَا، واستهانوا بالعلماء، وكثروا ونشروا أباطيلهم، والذين سعوا بالفتن فِي الشرق والغرب أولَى بِهَذَا التأليب والتهييج، إن مواقف أبِي الحَسَن وتصرفاته لفي غاية الغرابة!!

(٣) وإذن فعلى السلفيين أن يكونوا على يقظة ووعي بِمَن يأخذ ذات اليمين وذات الشمال، فيحذروه، ويحذروه من هذا التخبط، فلعله يعود إلَى الجَادَّة، ويثبت عليها، فإن أبَى؛ فقد قامت عليه الحُجَّة، وهو الذي يتحمل مسؤولية كل ما يترتب على مواقفه وتصرفاته.

لا، هذا غلام الأخدود لَمَّا وجد دَابَّة سَادَّة الطريق أخذ حجرًا، وقال: الآن أعرف أمر الراهب أحب إِلَى اللَّه أم أمر الساحر!!

مع أنه لا يكاد يشك أحد أن أمر الرَّاهب أَحَبُّ إِلَى اللَّه، لكن من باب التأكد والتثبت من صحة الدَّعوَة الَّتِي نَحن نسلكها.

فبين حين وآخر يَتَفَقَّد الإنسان قَولَهُ وعَمَلَهُ، هل نَحن عَلَى الأصول الَّتِي نتكلم بِهَا؟! أين نَحن عندما نقوم على المَنَابر، ونتكلم ونقول: الدليل، الدليل. وبعد ذلك نرى أشياء يندى لَهَا الجبين، نَخَاف نتكلم، لا لو تكلمنا يردوا فلان، أو يقولوا فلان، يَمُوت الحَق بين جَبَان ومُقَلد، تَمُوت الدَّعوَة بين جبان ومقلد.

لا، العقوبة وخيمة، العقوبة وخيمة، العقوبة وخيمة، وهي الاستبدال[1]: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾ [مُحَمَّد:٣٨]. استبدال واستئصال.

إذا نَحن بدلنا أمر اللَّه، ولَم نقل كلمة الحَقّ، ونصدع بِهَا لله ﷻ، إذا كان أهل الباطل يرفعون عقيرتَهُم بالباطل، وهم قلة ونزر يسير، فكيف يضعف أهل الحَقّ، وهُم الجُمهُور الأعظم والسَّوَاد الأعظم للدَّعوَة؟!! هم السَّوَاد الأعظم للدَّعوَة.

كيف يضعف أهل الحَقّ، وهم أصحاب حَقّ، واللَّه لو كان الرجل وحده؛ لوقف بِهَذا الحَق حتَّى يلقى اللَّه ﷻ، أو تنفرد سالفته، وكيف وهؤلاء الأنصار وهذا الجَمع العظيم في كل مكان؟!

ومع ذلك ترى الناس لا يستأنسون بالحَقّ، ولا يستأنسون بالبراهين، يكون

---

(١) يبدو من حال أبي الحَسَن أنه لا يدرك ما وقع فيه من أخطاء، ويرى أن خصومه قد وصلوا إِلَى درجة كبيرة من الانحراف، وأن الذي أسكت الناس هو إما الجُبن أو التقليد، وأن عقوبة السكوت عن خُصُومه له عقوبة وخيمة، هي الاستبدال، وهذا كله باطل، فالأخطاء الواضحة عند أبي الحَسَن ليست بالسهلة، وعليه أن يرجع عنها.

ونصح الشباب بالسكوت موقتًا يدل على صبر ورَوِيَّة، فعليه أن يدرك ذلك، ويشكر فاعليه، وعليه أن يدرك أنه إِنَّمَا كان لِمَصلحة الدَّعوَة، لا جبنًا، ولا تقليدًا، هذا حسب ما نعرف.

هذا وقد يكون في أصدقاء أبي الحَسَن مَن يعرف أخطاءه، ولكنه يُجَامل ويُدَاهن، ويَجبن عن مواجهته بأخطائه، فعليهم أن يتقوا اللَّه ويراقبوه، وأن يكونوا من القَوَّامين بالقسط.

على الأمر بعض المَسَائل الَّتِي تكلمت عنها، لو شئت أن أسَمِّي أكثر من مائة نص عن سلف الأمة؛ لكان ذلك سهلًا ميسورًا على كل مسألة من هذه المَسَائل، أكثر من مائة نص من كتاب[1] واحد، فكيف لو قرأت بقية الكتب؟!! كيف لو وقفت على كلام العلماء؟! هذا هو الحَق البيِّن الأبلج، الذي لا تزيغ سبيله.

ومع ذلك ترى أناسًا عندهم تردد، وعندهم ضعف، وعندهم يعني خوف، وعندهم نظرة والعياذ بالله، ينظرون إِلَى الأمور وهم ترتعد منهم فرائصهم، لا، لا، لا، الحَقُّ أحق أن يتبع، فماذا بعد الحَقِّ إلا الضلال؟!!

أيها الإخوان، نوصي أنفسنا وإياكم بالاستئناس بالحَقِّ والثبات عليه، والصِّدق مع الله فِي الرُّجُوعِ إِلَى الحَقِّ[2]، ونوصي أنفسنا بإحياء الأصول العلميَّة الَّتِي نَتَكَلَّم بِهَا فِي مَجَالسنا فِي واقعنا العَمَلي، فِي واقعنا العَمَلي، تكون هذه الأصول الصَّحيحَة الصريحَة الدَّالَّة بوضوح وجلاء على طريقة السَّلَف القائمة على الاستقراء والتتبع والتقعيد والتأصيل[3]، وليست قائمة على أن أحدًا يأخذ قولًا من أقوال السلف[4]، ثُمَّ يتجاهل بقية أقوال السلف.

القَوَاعد لا تقوم إِلَّا باستقراء، ولا تقوم إِلَّا بتتبع، وليأتينك رجل بنص عن السَّلَف فِي مسألة فيها عشرات النصوص توضع فِي مواضعها وبضوابطها، يكون لِهَذَا النص وجه، وللنص الآخر وجه آخر، وموضع آخر، ومقام آخر، لا يأتينك

---

(١) إذا كان عندك من كتاب واحد مائة نص على كل مسألة من المسَائل الَّتِي خاصمك فيها من تسميهم بالحَدَّادية، وثبتت عليهم يقينًا؛ فبادر بإبراز ذلك، خاصَّة ما يتعلق بالصحابة، وبشرط أن يؤيدها الكتاب والسنَّة ومنهج السلف، وسترى من أهل السنَّة الموقف المُشَرِّف، وإلا فارجع إِلَى الحَقِّ، وتب إِلَى اللَّه من هذا التأليب والتهييج الذي لا يتفق مع العقل، ولا مع الشرع.

(٢) نسأل الله أن يُوَفِّق هؤلاء لِمَعرفَة الحَق، والثبات عليه.

(٣) إن كانت هذه الأصول من تقعيد وتأصيل السلف الصَّالح، ومُستمَدَّة من الكتاب والسنَّة فحيهلًا بِهَا، وإن كانت من غيرهم من المُتأخرين؛ فنسأل الله أن يقي المسلمين شَرَّهَا، وخير لك أن تدرس أصول السَّلَف، وتهضمها، وتربط أنت وغيرك الشباب بِهَا؛ ففيها الكفاية والغناء، وأرجو التقليل من اللهج بالتقعيد والتأصيل المُحدَث، فقد عانينا وعانت الدَّعوة السَّلفيَّة منه كثيرًا.

(٤) أقوال السلف إذا اختلفت، فردها إِلَى اللَّه ورسوله، كما قَالَ تعالَى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ثُمَّ إِلَى فقه الصَّحابة وَمَن تبعهم بإحسان.

رجل، ولا يأتيك بِمِثل هذه الفتنة، ويقول لك: قد قَالَ فلان، قد قَالَ فلان.

قل له: نعم، قَالَ فلان، هذا حق، لكن تعَالَى ننظر بقية أقوال فلان، هذه بقية أقوال العلماء، وهذا الذي أنا بصدده -إن شاء الله-، جَمع أقوال أهل العلم، ووضع أو إحياء[1] هذه الأصول عمليًا بالتدليل والتمثيل، والإتيان بالأمثلة الدالة على ذلك.

وقد كُنَّا نظن أنَّ مثل هذه المَسَائل لا تَحتاج أبدًا إِلَى أن يشتغل بِهَا أحَدٌ، لولا أن رَفَعَ أهل الباطل عقيرتَهم بباطلهم؛ فكان لزامًا من التأصيل، وكان لزامًا من وضع القَوَاعد العلميَّة فِي ذلك، رضي مَن رضي، وسخط من سخط.

هذه دعوة ليس لأحد عليها وصاية، ليس لأحد على هذه الدَّعوَة وصاية، وليس عندنا أب روحي، ولا آية من الآيات، أو ملا من المُلل، نأخذ عنه، ونصدر عنه، ولا نَخرج عنه[2].

---

(١) سبحان الله! هل ماتت أصول أهل السنَّة؟!!

(٢) هذا منطق عجيب!! وهو منطق الحَدَّادية الحَقيقيَّة، الَّتِي تدَّعي أنك تُحاربُهَا، فأنت أشد منهم على علماء السنَّة بكثير، وأنصارك الآن يسيرون فِي هذا الدرب الأعوج، ثُمَّ ما الدَّاعي لِهذه البراءات، فعلماء المَنهج السَّلَفي ودعاته من أبعد الناس عن مُشَابَهة مَن ذكرت، ومن أشد الناس دعوة إِلَى التمسك بأدلة الكتاب والسنَّة ومنهج السلف الصَّالح.

وهل فيمن تقصد من فرض على النَّاس رأيًا أو خرافة أو أسطورة فِي يوم من الأيام؟! هل هناك فِي الطائفة السَّلفيَّة مثل رجال الكنيسة وهيئته (إكليروس)، لا تقام شعائر الدين بدونِهَا، ولا يعبد اللَّه الفرد إِلَّا عن طريقها، حتَّى يشعر النَّاس -وأنت منهم- بالكبت والضغوط، فتقول مثل هذا الكلام الخَطير.

هل تراهم يُحَاربون من ينتقد أخطاءهم، ويرمون مَن يُبيِّنها بالحُجَج والبراهين بالنفاق والزندقة، ويتادون لأنفسهم برحمة المَرجعيَّة؟! كما حصل لبعض المُتَعالِمين من الذين أنت تمرِّرهم.

ليس هناك من يَدَّعي الوصاية على الدَّعوَة السَّلفيَّة، ولا مَن يَدَّعي ذلك، وليس هناك من يشبه بابا روما أو الفاتيكان، إِنَّمَا هناك علماء ربانيون، جنَّدوا أنفسهم لِخدمة الإسلام الحَق، ومنهج السَّلَف الصَّالِح، والذب عنه؛ ينفون عنه تَحريف الغالين، وانتحال المُبطلين، وتأويل الجَاهلين، وهذه أعمال شريفة، وجهاد عظيم، نسأل اللَّه أن يتقبلها منهم، وأن يَجعلهم فِي عداد ورثة الأنبياء، وأن يَحشرهم مع النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصَّالِحين، وأن يَجعلهم فِي عداد من قَالَ اللَّه فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.

ونسأله تعَالَى أن يَقمَعَ بِهم الأباطيل والفتن، ويرغم بِهم أنوف أهل الشر ودعاته، ثُمَّ لا تنس أن اللَّه ربط الأمة بعلمائها الصَّالِحين الصَّادقين المُلتزمين بالحَقِّ.

قَالَ اللَّه تعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

عندنا من قَالَ قولًا ما دليلك؟ حقًّا قبلناه، باطلًا رددناه، وهو له مكانته فِي نفوسنا، لا نُنزل الناس فِي نفوسنا أكبر من حجمهم الشرعي، لسنا صوفية نُقَدِّس الأشخاص، لسنا مذهبيين، لا نَخرج عن قول فلان، أو قول فلان، نَحن نرجع إِلَى كلام اللَّه وكلام رسوله ﷺ.

لا وصَايَة لأحد على هذه الدعوة[1]، وإن كان أحد تُسول له نفسه ذلك؛ فليعلم أني عن نفسي لا أنعم له عينًا بذلك، ولا أقر له خاطرًا بذلك؛ وأقول هذا تقربًا إِلَى الله ﷻ، أقول هذا تقربًا إِلَى اللَّه، لست عبدًا إلا لله، ولا آخذ إلا عن اللَّه، وعن رسوله، ومنهج السلف، ومَن دون ذلك قوله عندي لا قيمة له إِلَّا بالمِيزَان العلمي، إن حقًّا قبلته، وإن باطلًا رددته بالأسلوب العلمي الصحيح، هذا الذي أرجو أن يثبتني اللَّه ﷻ عليه.

وأرجو أن يَجد إخواننا فِي نفوسهم السعادة بذلك، والأنس بذلك، وألَّا يكونوا إمَّعَة فِي المَوَاقف، وألَّا يكونوا أتباعًا للرجال، وهم يعلمون أنَّهم مُخطئون[2].

واللَّه إني لأعلم رجالًا يعلمون أن فلانًا هذا مُخطئ، ويتبعونه على أخطائه، ليس بِمُقَلِّد، إنَّمَا هذا جبان، المُقَلد الذي يظن أن هذا الرَّجُل مُحق، وأنه أعلم بالكتاب والسنَّة من غيره، وما أطاعه إِلَّا لأنه أعلم من غيره، هذا مقلد، قد يكون له عذر فِي حالة من الحَالات، أما الذي يعلم أنك مُخطئ، ويتبعك على خطأك؛ خشية أن يناله سخطك، وأن يناله جام غضبك أو غير ذلك، هذا حق له وحَرِي به

(١) هذا منطق عدنان والحزبيين المأخوذ من العلمانيين، ثُمَّ ألا يسرك ويسعدك أن يكون لَهَا جنود يرفعون رايتها، ويذبون عن حياضها، فإن كنت كذلك؛ فاعرف لِمَن هذا حالُهُم قدرهم، وإن نبهوك إِلَى أخطائك؛ فَألِن لَهُم الخِطَاب، واخفض لَهُم جناحك، وابتعد عن هذه العبارات المُرعبة، واستيقن أنك إذا خالفت الحَقَّ، واحتقرت إخوانك وشيوخك بِمثل هذه الأساليب؛ فإنك لا تضر إِلَّا نفسك، وأنك ضعيف جدًّا عندهم حتَّى يؤخذ منك حق الدَّعوَة، وحق مَن جرحتهم بلسانك، والأقلام والألسن تَحتاج إِلَى سجن حصين، وأزمَّة قوية.

(٢) أين القضايا الَّتِي تطالبهم بالسعادة والأنس بِهَا، وأين الأدلة والبراهين الَّتِي أقمتها عليها، وجليتها بِهَا، حتَّى صارت واضحة كالشمس، فتطالبهم بالسعادة والأنس بِهَا، ونعيذ بالله كل مَن يَحترم الحَقَّ وأهله أن يكون إمَّعَة تابعًا لفلان أو فلان، وأرجو الرفق بِهم حتَّى تتجلى لَهُم الأمور.

والله أن يَجلس عند أمه، أو عند زوجته، ولا يرفع رأسه بالدَّعوَة.

الدَّعوَة لا يقوم بِهَا إلا فُحُول الرِّجَال، ولا يقوم بِهَا إلَّا من استأنس بالله وبالحَقِّ، ومَن رأى أن الحَقَّ أحب إليه من نفسه ومن كل حبيب[1]، وكما كان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول، أو ابن القيِّم يقول فِي الهَرَوي -صاحب منازل السائرين- يقول: «شيخ الإسلام علينا عزيز، والحَق أعز منه». الحَق أعز من كل أحد.

نسأل الله ﷻ أن يرزقنا وإياكم رشدنا، وأن يلهمنا صَوَاب أمورنا، وأن يعلمنا ما جهلنا، وأن ينفعنا بِمَا علمنا، وأن يَجعلنا وإياكم هُدَاة مهتدين، غير ضالين ولا مُضلين، وأعيد وأكرر أيضًا ترحيبي بإخواننا الضيوف الزائرين، واعتذاري أيضًا لَهُم على عدم القدرة على أن أجالسهم فِي مثل هذه الظروف الصِّحيَّة الَّتِي أنا فيها، وأرى أن مثل هذه الكلمة -إن شاء الله- تكون كافية للجميع، وأسأل الله سبحانه أن يَجزي الجَميع خيرًا.

والسَّلام عليكم ورحمَة الله وبركاته».

* * *

(١) نسأل الله أن يبصرنا بالحَقِّ جَميعًا، وأن يَجعلنا مِمَّن يبغض الباطل، ويُحاربه، وأن يُحبب إلينا الحَق والإيمَان، وأن يُزينه فِي قلوبنا، وأن يكرِّه إلينا الكفر والفسوق والعصيان، وأن يَجعلنا من الرَّاشدين، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصَّالِح، وأن يرزقنا الصبر والحكمة والحِلم فِي جَميع شئوننا وفي ميدان الدعوة إلَى الله، وأن يُجنبنا جَميعًا الفرقة وإثارة أسبابها، إن ربنا لسميع الدعاء.
وصلى الله على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمَعين.

الخـــلاصـــة

والخُلاصة: أن أبا الحَسَن صاحب دعاوى عريضة يُخَالفها واقعه، وقد اختلطت عليه الأمور، فهو يسير على عدد من الخُطُوط، تارة على خَطّ الحِزبيين والإخوان وأصوليهم، تَحت شعار: «لا أقلد أحدًا، ولا وصاية لأحد، ولا بابا، ولا صوفية، ولا . . ولا».

زيادة على طريقة عدنان عرعور في اللهج بالتأصيل للدفاع عن أهل البدع.

وتارة على خط الحَدَّاديَّة، بل أشد منهم على السلفيين وعلمائهم، ثُمّ مع ذلك يزعم لنفسه أنه على السنَّة ومنهج السلف، ويشيد بالدَّعوَة الّتي أعَزَّ اللَّه بِهَا الناس، ويعني بذلك نفسه العظيمة، فَمَن انتقده بِحَقّ؛ فقد هَدَم الدَّعوَة، وأتى أمرًا إدًّا، تكاد السَّمَوَات يتفطرن منه، وتنشق الأرض، وتَخر الجِبَال هدًّا، وهُم عنده أصاغر وأراذل وغثاء . . . إلَخ.

والحَق أنه يريد أن يهيل التراب على جهود كبار علماء السنَّة فِي هذا العَصر، ويوهم المَخدُوعين به بأنه هو كل شيء.

وَكُلٌّ يَدَّعِي وَصلًا لِلَيلَى وَلَيلَى لَا تُقِر لَهُم بِذَاكَ

وللسَّلفيَّة رجالُهَا، والحَمد لله لا يضطربون، ولا يُخلطون، ولا تَختلط عليهم الأمور.

* * *

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

جناية أبي الحسن على الأصول السلفية

سيدنا ابراهيم

سيدنا ابراهيم

سيدنا القاسم

سيدنا القاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أمَّا بعد:

فإنَّ فتنة أبِي الحَسَن لفتنة عظيمة، تلك الفتنة الَّتِي سعى هو فِي إثارتِهَا، وجَدَّ فِي تأجيجها، وساعد على استفحالِهَا إحسان الظنِّ بِمُثيرها لَعلَّهُ يتذكَّر أو يَخشى، فتنطفئ نار فتنته، ويرد الجَميل بالجَميل، ولَم يكن يعلم أولئك الذين أحسنوا به الظن، واتسعت آمالُهُم فِي رجوعه إلَى الحَقِّ أنَّ الأمر قد بيِّت بليل، وأنَّ لسان حاله يقول:

خَلا لَكِ الجَوُّ فَبيضِي واصفِرِي ... وَانقـري مَـا شِئـتِ أن تُـنَـقِّـرِي

فَبَاض وفَرَّخ، وظنَّ أنَّ الشباب السلفي فِي اليمن والشام والإمارات ومصر وسائر البلدان -كما صَرَّح بذلك- ظنَّ أنَّهُم أسلموا أزمتهم، وانقادوا طوعًا لإشارته.

فَجَهَر بِمَا كان يسر، وأعلنها دعوة صَريحَة إلَى الفرقة، لا يَخشى فِي الباطل لومة لائم، وأطال لسانه بالكلام الكثير، والطعون الظالِمَة الشنيعة فِي أعراض مَن أدركوا تَجاوزاته الَّتِي نالت الصَّحَابة، والعلماء، وطلاب العلم، والدعوة السَّلَفيَّة وأصولَهَا العظيمة، وقُدِّمَت له النصائح، فيستخف بالناصحين ونصائحهم، ويتخذ منهم خصومًا، ويَجعل صوابَهُم خطأً، وحقهم باطلًا، وباطله حقًّا.

وأرغى وأزبد بكلام مُؤذٍ فِي عدد من الأشرطة، فرأيت أن أستعرض بعض الأشرطة الَّتِي سُجِّل فيها كلامه، فَهَالَنِي ما رأيت وسَمِعت من باطل وظلم، ومُخَالفَات لنصوص الشريعة وآدابِهَا، فناقشته فِي بعض أقواله فِي كتيبات، واستخرجت من كلامه قواعده وأصوله الفاسدة الَّتِي يتباهى بِهَا، ويتطاول بِهَا على أهل السنَّة والحَقِّ، تلك الأصول الَّتِي انضَمَّ بِهَا إلَى ركب أهل الأهواء.

فَهَاكُمُوهَا أيها القُرَّاء الطالبين للتمييز بين الحَقّ والباطل، والتمييز بين أهل الهُدَى وأهل الهَوَى:

١- أبو الحَسَن يَدَّعي أنه لا يقول بِمَنهج المُوَازنات، وهو يسير عليه، ويعمل به فِي حقِّ أهل البدع على طريقة عدنان عرعور، ولا يعمل به فيمن يُخَاصمهم من أهل السنَّة، ويدعو إِلَى الإنصاف، ولا ينصفهم، ويصفهم بأبشع الأوصاف، فيقول فِي وصفهم: إِنَّهم هَدَّامُون، ومفسدون، وأهل بغي وطغيان، وأراذل وأصاغر وأقزام، وأعداء الدَّعوَة السَّلفيَّة وخصومها .. إِلَى غير ذلك من الأوصاف الظالِمَة.

٢- أبو الحَسَن يقول بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل فِي حَقّ مَن يقول بالحُلُول ووحدة الوجود وغيرها، وفِي حَقّ أهل الظلم والبغي على طريقة عبد الله عزام، وعدنان عرعور، والقطبيين؛ وهو لا يقصد المُجمَل والمُبيَّن المَعرُوف عند الأصوليين، ولا يطبقه مثل تطبيقاتِهم، ويَجعل النص والظاهر من كلام أهل الباطل والانحِرَاف من المُجمَلات مَهمَا بلغ من الصَّرَاحَة والظهور فِي الباطل، ويُحَارب مَن يقوم بواجب الأمر بالمَعرُوف والنهي عن المُنكَر، ويسيرون على نَهج السَّلَف فِي نقد أهل البدع والأهواء، ويرميهم بالغلوّ إِلَى آخر الألفاظ القبيحة، والتهم الشنيعة.

٣- أبو الحَسَن له معرفة بالجَرح والتعديل، ولكنه يُخَالف أهل الحَديث فِي تطبيق قواعده؛ سائرًا فِي ذلك على طريقة عدنان عرعور، والإخوان المُسلمين، والقطبيين، ثُمَّ هو لا يأخذ بِهَا فِي حَقّ كثير من أهل الأهواء والباطل، ولا يقول فِي خصومته لأهل السنَّة بتقديم الجَرح المُفَسَّر على التعديل المُبهَم، ولا يقبل جرح العالِم الثقة الذي لا يعارضه عالِم آخر بتزكية ذلك الشخص المَجرُوح.

٤- أبو الحَسَن يسير على منهج عدنان وغيره من أهل الباطل فِي رَدّ الحَقّ بدعوى أنه يأخذ بأصل التثبت، فيقول: «أنا لا أقبل الكلام فِي أيّ شخص، سواء كان هذا الكلام فِي كتاب أو سَمعته فِي شريط حتَّى أسمَعه من الشخص المُتكَلم فيه، أو أقرأه فِي كتابه». ويرد فتاوى وأحكام العلماء الثقات القائمة على الأدلة

بهَذَا الأسلوب الفاسد، حتَّى لو سَمِع المتكلم، أو قرأه من كتابه، ثُمَّ يقبل كلام مَن لَعَلَّهُ مَجهُول، أو فاسق، أو كاذب، والحَقُّ أنَّ تثبته المَزعُوم إنَّمَا هو لرَدّ الحَق، لا من أجل الوصول إليه، ولا لرَدّ الباطل.

٥- فرحه وافتخاره بِمَا حَصَلَ بسبب فتنته من الفرقة والاختلاف بين السلفيين، وزعمه أن هذه الفرقة مَحمُودَة مُخَالفًا بذلك كتاب الله، وسنَّة رسوله، وإجمَاع المُسلمين فِي ذَمّ الفُرقَة والاختلاف.

٦- أبو الحَسَن يَدَّعي أنه وأهل السنَّة[1] من أصحاب الدليل، ولا يقبلون إلَّا الدليل، ثُمَّ تراه فِي قضايا الخِلاف يُخَالف الأدلَّة والأصول الإسلاميَّة، مثل قوله تعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ومثل قوله تعَالَى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠].

● ومثل الأصول المَعرُوفة فِي هذا الباب:

كقول العلماء: «لا اجتهاد مع وجود النص».

وكقولهم: «كُلٌّ يؤخذ من قوله ويرد، إلَّا رسول الله ﷺ».

وكقولهم: «إذا جاء نَهر الله بطل نَهر معقل». تعظيمًا للنصوص القرآنيَّة والنبويَّة.

وينسى تكفير شيخ الإسلام مَن يُقَلِّد بِهَوَاه إذا عرف أن إمامه قد خالف النَّصَّ من كتاب الله، وسنَّة رسوله.

٧- أبو الحَسَن كثير التلبيس والتأويلات الفاسدة للكلام الصريح أو الظاهر الذي يصدر منه، أو مِمَّن يتولاهم، ويدافع عنهم، ومَن تابع أشرطته يَجد هذا المَنهَج واضحًا فيها، ويَجد الأمثلة الكثيرة فيها، وهذه أمور خطيرة جدًّا على

---

(١) ولا ندري مَن هُم أهل السنَّة عنده، ولعله يريد بِهم أتباعه الذين وصفهم بأنَّهم يسيرون على أصول علميَّة، وعندهم إدراك للمَصَالِح والمَفَاسد، والحَال والمَآل، أي أنَّ هؤلاء العوام المُتَعَلقين بِمَنهجه الفاسد قد وصلوا إلَى مراتب الأئمَّة الكبار، الذين يدركون المَصَالِح والمَفَاسد.

المَنهج السَّلَفي، ويُخَاف أن يأتي في المُستَقبل بِمَا هو أدهى وأمَرّ من هذه الدَّوَاهي، ونعوذ بالله من الفتَن ما ظهر منها وما بطن.

٨- أبو الحَسَن يسير على طريقة عدنان عرعور في الأخذ بالقاعدة الفاسدة: «نصحح الأخطاء، ولا نَهدم الأشخاص». وهذه بعينها هي قاعدة عدنان: «نصحِّح، ولا نُجَرِّح». لكنه يهدم أهل الحَقِّ، ولا يُقَدِّم تصحيحًا؛ لأنَّ فاقد الشيء لا يعطيه.

٩- يفوق عدنان عرعور في الدعاوى العريضة، فيقول: «نَحن أهل السنَّة منهجنا كذا، وأصولنا كذا، وفعلت كذا، وسأفعل كذا ...». مِمَّا يُخيِّل للقارئ أنَّ هذا الرجل وصل إِلَى درجة ابن تيمية وأمثاله في سعة العلم والاطلاع، ثُمَّ يكشف الله حاله على لسانه، فيقول ويكتب ويطلب من الناس أن يَجمعوا له النصوص والأقوال الَّتِي لا يبعد أن يكون لا يعرف مصادرها، ولَم يطلع عليها، فأين التواضع الذي هو من سَمتِ العلماء العاملين.

١٠- أبو الحَسَن يسير على طريقة مذمومة، وهي أنه يعتقد، ثُمَّ يستدل، فهو يقع في الباطل، ثُمَّ يذهب يبحث عن المَخَارج من أخطاء وشبهات البشر، فحاله كحال متتبعي الرُّخَص، وتتبع الرُّخَص مَذمُوم.

١١- أبو الحَسَن نَهَج نَهجًا خطيرًا في حربه لأهل السنَّة، وهو التأليب والتهييج، ومناداة من يسميهم بأهل السنَّة بالالتفاف حول الدَّعوَة، وهو يقصد تَحزيبهم وتكتيلهم حول شخصه.

١٢- قوله: «نريد منهجًا واسعًا أفيح يَسَع الأمَّة، يَسَع أهل السنَّة والأمَّة كلها». وهو يريد القَاعدَة المَشهُورة: «نتعاون فيما اتَّفَقنَا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه».

وكنت في مناقشة سابقة قلت: «يَحتمل كذا، ويَحتمل أنه يريد ما يريده الإخوان المُسلمُون».

ثُمَّ بعد دراستي لِمَشَاكله وأقواله؛ اتضح لِي أنه يريد هذه القاعدة الَّتِي وَسَّعَت الأمَّة.

ويؤكد ذلك: أنه ضاق ذرعًا بِمَنهج أهل السنَّة والجَماعَة؛ لأنه يَحتاج إِلَى صبر وصمود فِي مواجهة المِحَن، ومواجهة أهل البدع، وهو لا يطيق ذلك، فأراد أن يتبحبح، ويَتَوَسَّع، ويَتَحَرَّر من أعباء المَنهَج السَّلَفي الثقيلة، الَّتِي لا يَحملها إِلَّا الصَّادقون من الرِّجَال، كما قال الله تعَالَى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣].

١٣- يسيء أبو الحَسَن استخدام المَصَالِح والمَفَاسد، فهو يُنَادي كثيرًا بِهَا، ثُمَّ يطبقها بدون مُرَاعَاة لشروطها، مثل:

أ- أَلَّا تكون المَصلَحَة مُصَادمَة لنَصّ أو إجمَاع.

ب- أن تعود على مقاصد الشريعة بالصيانة والحِفظ، ومن هذه المَقَاصد حفظ الدِّين، والعرض، والمَال.

ج- أَلَّا تكون فِي الأحكام الواجبة، مثل وجوب الواجبات وتَحريم المُحَرَّمَات.

١٤- كثرة التناقضات والاضطراب فِي كلامه.

١٥- التوسع فِي الكلام الذي لا يَخرج عن المَثَل: «تسمع جعجعة، ولا ترى لَهَا طحنًا». اللَّهُمَّ إِلَّا طحن الباطل.

١٦- أبو الحَسَن يسير على طريقة القطبيين وعدنان عرعور وغيرهم فِي الطعن فيمن ينتقدونَهم بِحَق، بأنَّهُم يتدخلون فِي النيات والضمائر، وأنَّهُم أهل تشهير وحقد وبغض، وهو يكثر من هذا، وهذا من الإرهاب الفكري الذي يستخدمونه ضد أهل الحَقّ، ومن يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر.

١٧- أبو الحَسَن يتباهى بالكثرة ولو كانت خيالية، ويريد أن يناطح بِهَذه الكثرة الحُجَج والبراهين الَّتِي تدين أباطيله، ويريد أن يواجه العلماء بِهَذه الكثرة المَزعُومَة من المُتَحَزِّبين له بالباطل وهم قلَّة، ومن المَخدُوعين الذين سيرفضونه، ويرفضون باطله -إن شاء الله- إذا تبيَّن لَهُم الحَق.

وينسى أبو الحَسَن ما يتظاهر به من دعاوى أنه من أصحاب الدليل، ولا يقبل

من الأقوال إلَّا ما قام عليه الدليل.

١٨- أ- أبو الحَسَن يسير على طريقة الحِزبيين فِي إعلان مُخَالفة العلماء بغير دليل، فيكابر ويعاند بِجَهله وهواه كبار أئمَّة الإسلام فِي إحدى القضايا الخَطيرة.

فلقد حكم الأئمَّة شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، والإمام ابن باز -رَحِمَهُم الله- بِأنَّ مَن كَفَّر معظم أصحاب النَّبِي ﷺ أو فَسَّقَهُم بأنه كافر، وقد سبقهم إلَى تكفير هذا النوع -الروافض- كثير من السلف الصَّالِح؛ لأنه خالف أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، وأدلتهم على ذلك الكتاب والسنَّة، واتفاق أهل السنَّة.

فجاء أبو الحَسَن يُخَالفهم فِي الاستدلال والحُكم، ويقول: لابد من إقامة الحُجَّة، وتوفر شروط التكفير، ولقد بينت له خطأه هذا كتابةً ومشافهةً، وهو يعلم أنَّ شيخ الإسلام كَفَّر مَن لا يكفر هذا الصنف من الروافض، فلم يأبه بنصحي، ولَم يأبه بِحُكم شيخ الإسلام ابن تيمية، وأصَرَّ على طبع كتابه الطبعة تلو الطبعة، والنشر تلو النشر إلَى ثلاث طبعات خلال ما يقرب من خَمس سنوات، فعلام يدل هذا العناد؟!!

وبعد هذا العناد الطويل والاعتداد بكتابه الذي يَحمل هذه الطَّامَّة وغيرها إلَى الآن، قال -وهو رافع الرأس، لا تَحس منه بندم، ولا خجل-: «قد عَدَّلت هذا فِي كتابِي». بدون بيان السبب لِهَذَا التعديل، ولا بيان الحُجَّة الَّتِي دفعته إلَى هذا التعديل.

وإني أكاد أجزم بِمَا عندي من القرائن، ومن دراستي لأقواله وأحواله وأحوال أمثاله أنه ما قام بِهَذا التعديل إلَّا مكرًا؛ ليستمر فِي حرب أهل السنَّة فِي صورة إنسان تائب بريء، فهذا التراجع يشبه تراجع عدنان عرعور وأمثاله من المُغَالطين المُعَاندين، وهو وإن تظاهر بالتراجع فِي هذا الأمر؛ لكنه لَم يتراجع عن هذا المَنهَج الفاسد.

١٨- ب- كان أبو الحَسَن يعاند بِجَهل وهوى: الشيخ ابن عثيمين، والشيخ الألباني، والشيخ صالِح الفوزان، والشيخ عبد الله بن غديان، والشيخ صالِح آل

الشيخ، والشيخ ربيع، والشيخ عبد اللَّه الدويش، والشيخ مُحَمَّد أمان، والشيخ إسمَاعيل الأنصاري، وعددًا كبيرًا من علماء المَنهَج السلفي، يُخَالف أبو الحَسَن كل هؤلاء العلماء الذين أدانوا سيِّد قطب بوحدة الوجود والحُلُول، ويتأول له التأويلات الباطلة، ويصر على أنه لا يقول بقول الصوفية في الحُلُول ووحدة الوجود.

ويقول: لو اعتقدت فيه أنه يقول بقول الصوفية في الحُلُول ووحدة الوجود لكفرته، ثُمَّ لَمَّا اعتقد أنه يقول بقول الصوفية لَم يُكَفِّره!! فبماذا يُفَسِّر هذا؟!!

ثُمَّ الآن يدَّعي أنه تراجع في موضوع سيِّد قطب، فلماذا كان يعاند ويكابر - بِجَهل - أحكام هؤلاء العلماء القائمة على الأدله والبراهين؟! ولَم يكفه هذا حتَّى رَمَاهُم بالغُلوِّ، وزاد على ذلك تنزيل أحاديث رسول اللَّه في الخَوَارج عليهم.

أليس كل ذلك يدل على أنه يسير على منهج فاسد، وأنه متبع لِهَوَاه؟!

أمَا كان يعرف أنه يَجب عليه قبول الحَق القائم على الأدلة، فإذا كان لا يعرف ذلك، أفلا كان يسعه ما يعلمه عوام المسلمين من تَحريم الكلام بغير علم!

ثُمَّ هو وإن تظاهر بالتراجع عن بعض آرائه في سيِّد قطب، فلم يتراجع عن هذا المَنهَج الفاسد الذي يقوده إلَى هذه الفواقر، ولَم يتراجع عن تَخطئة العلماء الذين أدانوا سيِّد قطب بوحدة الوجود والحُلُول، ورميهم بالغلوِّ.

١٨- ج- يعاند بِجَهل وهوى في قضية التصوير والاختلاط، ويُخَالف علماء اجتهدوا، ثُمَّ رجعوا إلَى الصواب وإلَى الأدلة الشرعيَّة، وإلَى الآن هو متشبث بِهَذين الرأيين بِجَهل وهوى وتقليد أعمى في مقابلة النصوص والقواعد الشرعيَّة.

١- وبِهَذَا قد عرفتم حكم ابن تيمية فيمن شك في كفر من يكفر أصحاب رسول اللَّه ﷺ أو يفسقهم، فإنَّ أبا الحَسَن قد شك في كفرهم، فهم مسلمون عند أبِي الحَسَن حتَّى تقام عليهم الحُجَّة، وتتوفر فيهم شروط التكفير.

وهل أبو الحَسَن أقام عليهم الحُجَّة؟!

وهل استفاد الروافض -وخَاصَّة مَن كَفَّر منهم أصحاب رسول اللَّه ﷺ- من إقامة الحُجَج والبراهين الَّتِي تضمنتها عشَرَات المُؤلَّفَات الَّتِي ألفها أئمة الإسلام

والسنَّة، وعلى رأسها «منهاج السنَّة النبويَّة».

٢- إن نَجا أبو الحَسَن من حكم ابن تيمية؛ فلن ينجو من حكم أئمَّة الحَديث في المُعَاندين:

قال الخَطيب في الكفاية (ص٢٢٩): «قد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا عن عبد الله بن المُبَارك، وأحمَد بن حنبل، وعبد الله بن الزبير الحُمَيدي (الحكم) فيمن غلط في رواية حديث، وبيِّن له غلطه، فلم يرجع عنه، وأقام على رواية ذلك الحَديث؛ أنه لا يكتب عنه، وإن هو رجع قبل منه، وجازت روايته».

قال الخَطيب: «وهذا القول مذهب شعبة بن الحَجَّاج -أيضًا- ثُمَّ ساق الخَطيب إسناده إلَى عبد الرَّحمَن بن مهدي قال: «كنا عند شعبة، فسئل: يا أبا بسطام، حديث من يترك؟ قال: مَن يكذب في الحَديث، ومَن يكثر الغلط، ومَن يُخطئ في حديث مُجتمع عليه، فيقيم على غلطه، فلا يرجع، ومَن روى عن المَعرُوفين ما لا يعرفه المَعرُوفون».

قال الخَطيب: «وليس يكفيه في الرجوع أن يُمسك عن رواية ذلك الحَديث في المُستَقبل فحسب، بل يَجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه، وقد رَجَعَ عنه».

قال العراقي في ألفيته في هذا الصنف:

.... ثُمَّ إن
بيِّن لَهُ غَلَطه فَمَا رَجَع ... سَقَط عِندهُم حَديثه جَمع[1]
كَذَا الحُمَيدي مَع ابنِ حَنبَل ... وَابنِ المُبَارَك رَأوا فِي العَمَل
قَالَ[2] وَفِيهِ نَظَر نَعَم إذَا ... كَانَ عِنَادًا فِيهِ مَا يُنكر ذَا

وأبو الحَسَن له أخطاء جسيمة، منها ما ناقشه فيه من يسميهم بالحَدَّاديَّة وعاند

(١) أي: سقط حديثه كله.

(٢) يعني. ابن الصَّلاح، أي أنَّ ابن الصَّلاح لا يرى سقوط حديث كل مَن لَم يرجع عن خطئه إلاَّ المُعَاندين، فإنه يرى سقوط حديثهم كله.

فيها، ومنها ما ناقشته فيه في «التنبيه» وفي «الإعانة»، وعاند فيه، ومنها هذه المَنَاهج والمَذَاهب الَّتِي عرضتها هنا، والَّتِي هي أصول أخطائه، فهو مُعَانِد شديد العناد، ويُرفِقُ عناده بحُروب وفتَن.

وإنَّ بعض ما وقع فيه ليسقطه بِمُقتضى منهج أئمَّة الإسلام، وما تظاهر بالرجوع فيه فهو ساقط به مدَّة عناده، وما تَمَادى فيه إِلَى الآن يرميه فِي هُوَّة السقوط عند السلف، ثُمَّ إنَّ ما ذكرته هو حكم علماء المُسلمين فيه وفي أمثاله من أهل الفتَن والمُعَاندين، لا حكمي.

وأخيرًا:

هذا ما تبيَّن لِي من دراستِي لعدد من أشرطة أبِي الحَسَن مصطفى بن إسمَاعيل المصري المَأربِي، ولعله قد فاتني أصول أخرى لَم أتنبه لَهَا، أو لَم تصل إليها دراستِي.

وأسأل الله أن يعينني على زيادة توضيح هذه الأصول، وسوق الأدلة عليها من كلامه الكثير.

ومع هذا فالمَجَال مفتوح لِمَن يريد الدراسة، ثُمَّ بيان ما يظهر له للمسلمين.

وصَلَّى الله على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه،

ربيع بن هادي المدخلي

١/ ٣/ ١٤٢٣هـ

● ● ●

بوزيد بلقاسم

إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام عَلَى رَسُول اللَّه، وعَلَى آله وصَحبه ومن اتبع هُدَاه.

أمَّا بعد:

فإنَّ الرَّدَّ على أهل الأخطاء وأهل البدع، والذب عن السُّنَّة أمر مَحمُود ومشروع في شرعة الإسلام، ومن هنا قام أئمَّة الإسلام بنقد أهل الأخطاء وأهل الأهواء ونقد الرواة، وامتلأت كتب الإسلام بذلك، وألفت كتب في الجَرح والتعديل العام، وكتب خَاصَّة بالثقات، وكتب خَاصَّة بالجَرح؛ قيامًا منهم بالأمر بالمَعرُوف والنهي عن المُنكَر؛ ونصحًا للمسلمين؛ وحفاظًا على دين الإسلام، فشكر اللَّه لِهَؤلاء الأئمَّة ومَن تبعهم جهودهم، وأثابَهُم أحسن المَثُوبَة.

وقد ضاق أناس -من صوفية وغيرهم- ذرعًا بِهَذا المَنهَج العظيم في السَّابق واللاحق، وقذفوا بشبهات مُتَعدِّدة، قد تروج على كثير من الناس.

منها: التظاهر بالزهد والورع، وليسوا كذلك.

ومنها: أن هذا المَنهَج يُفَرِّق المُسلمين، وهم المُفَرِّقون.

ومنها: التظاهر بالعدل والإنصاف، أو ما يُسَمَّى بِمَنهَج المُوَازنات.

ومنها: الدعوة إلَى حَمل المُجمَل على المُفَصَّل، والمُطلَق على المُقَيَّد، والعام على الخَاص، وأشهر من نادى بالأخير عبد اللَّه عزام للدفاع عن سيِّد قطب.

ولقد تعلق أبو الحَسَن مصطفى إسمَاعيل المصري المَأربِي بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل في الدفاع عن سيِّد قطب وغيره، وبالغ فيه، وادَّعى أنه من منهج السَّلف الصَّالِح، وتعلق بشبهات ومتشابِهَات من كلام العلماء.

والحَقُّ: أن تعلقه بِهَذا المُجمَل والمُفَصَّل لا يعرفه الأصوليون.

وسأعرض للقراء الكرام:

أولًا: تعريف أبي الحَسَن للمُجمَل والمُفَصَّل.

ثانيًا: تطبيقه للمُجمَل والمُفَصَّل: على سيِّد قطب، وعلى غيره...

ثالثًا: سأذكر للقُرَّاء ما هو المُجمَل والمُبيَّن، والنص والظاهر عند الأصوليين وسائر العلماء.

رابعًا: بيان دلالات سياقات الكلام، وأنَّهَا تعيِّن المُجمَل، وبيان عدم التفات أبي الحَسَن لِهَذه الأمور الأصوليَّة العظيمة.

* * *

أولًا: تعريف أبي الحسن للمجمل والمفصل

● قال في بداية الشريط الثالث من «القول الأمين» الوجه الأول:

«عقيدة النيرفانا لَهَا صلة بعقيدة الحُلُول والاتِّحاد على كل حال أيضًا، عندما أوقفني بعض الإخوة على كلامه الأول في الظلال في (١/ ١٠٦)، وهو صريح في نفي القول بوحدة الوجود، وظاهر كلامه أنه يُكَفِّر مَن قال بوحدة الوجود، فكنت عندما أسمَع أحادية الفاعلية، أحادية الوجود، أحادية كذا؛ أقول: هذا الكلام المُجمَل يُحمَل على ذلك المُفَصَّل؛ لأن هذا كلام مُجمَل ليس بصريح[1]، فهذا كلامه (ص١٠٦/ ج١)».

● وقال أبو الحَسَن في شريط رقم (١) من أشرطة أبي الحَسَن المُسَمَّاة بـ: «القول الأمين»:

«يقول هنا الإمام ابن القيم: والكلمة الواحدة يقولُهَا اثنان -أي: يقولُهَا شخصان أو رجلان- يريد أحدُهُمَا بِهَا، أو يريد بِهَا أحدهُمَا أعظم الباطل، ويريد بِهَا الآخر مَحض الحَق.

يعني: كلمة واحدة تَخرج من شخصين أحدهُمَا مبطل بِهَا، والثاني مُحِق بِهَا.

يقول الإمام ابن القيم: والاعتبار بطريقة القائل، وسيرته، ومذهبه، وما يدعو إليه، ويناظر عليه.

يعني: كيف تَحملها على المَعنَى الحَق، أو تَحملها على المَعنَى الباطل؟

نرجع إِلَى سيرة هذا القائل، وإِلَى طريقته ومنهجه الذي عرف به، فنحمل على الحَقِّ إن كان سُنيًا، ونَحمل على الباطل إن كان مبتدعًا»[2].

● ثُمَّ قال أبو الحَسَن:

«الشاهد من هذا -إن شاء الله-: أن نعرف أنَّ الكلام المُجمَل من الشخص

---

(١) كلامه في وحدة الوجود والحُلُول صريح غاية الصَّرَاحَة في سُورَتَي الحَديد والإخلاص، وليس بِمُجمَل، ولكنك أنت تَجعل الصريح المُفَصَّل مُجمَلًا، وترد بذلك أقوال العلماء وأحكامهم.

(٢) هذا المَقطع من تعليق أبي الحَسَن على كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ.

السَّلَفي، أو من الداعية السَّلَفي، أو من طالب العلم، أو من المُناصر للدَّعوَة السَّلَفيَّة بعلم وبصيرة؛ هذا يُحمل على المُجمَل الحَسَن»[1].

* وقال في شريط رقم (٤) «القول الأمين» لأبي الحَسَن جهة (أ):

«هناك مَن يقول: إن هذه القاعدة[2] لِخِدمَة أهل البدع!! أبدًا أنا أخالف في هذا[3]، حَمل المُجمَل على المُفَصَّل سواء من السنِّي أو المُبتَدع؛ السنِّي مفصله الخَير والحَسَن، والبدعي مفصله القبيح والشر.

مُجمَل السنِّي: الكلمة الَّتِي تَحتمل خيرًا وشرًّا تُحمَل على الخَير.

ومُجمَل البدعي: تُحمَل على الشر؛ لأن صريحَه في هذا المَوضع شر[4].

فأي خدمة لأهل البدع في هذا، حتَّى يُقَال: إن هذه القاعدة تنافي جهاد الأئمَّة في الرَّدِّ على أهل البدع!! لا منافاة أبدًا.

فالمُبتَدعة إن قالوا كلامًا مُجملًا يَحتمل خيرًا، ويَحتمل شرًّا، ولَهُم موضع آخر قد فَصَّلوا وصَرَّحُوا بالشَّرِّ؛ فنحن نَحمل مُجمَلهم على مُفَصلهم القبيح بِخلاف أهل السنَّة، أهل السنَّة نَحملهم على المُجمَل الحَسَن، وننظر في قصدهم؛ فإن الأمور ترجع للمَقَاصد»[5].

ولَم أقف لأبِي الحَسَن على تعريف للمجمل والمُفَصَّل غير هذا الذي نقله عن

---

(١) إن أبا الحَسَن لَم يعمل بِهَذا في حق شيوخ وعلماء ودعاة وطلاب علم سلفيين حقًّا.

(٢) أي: حَمل المُجمَل والمُفَصَّل في تعريفه.

(٣) إنَّ مَا قاله حق، وقد كُنتَ تدافع بِهَذه القاعدة عن سيِّد قطب الذي انطوى على بدع الجَهميَّة، والمُعتزلة، والخَوَارج، وصُوفيَّة وحدة الوجود والحُلُول والجَبر، وغير ذلك من الضلالات الكبرى.
فكيف لا تكون هذه القاعدة خدمة لأهل البدع جَميعًا؟!!

(٤) ما هذا يا أبا الحَسَن؟! إنَّ أصل النِّزَاع بينك وبين خصومك كان في سيِّد قطب، ومَن تَلبَّس ببدع، وأنت تزاعم من أهل السنَّة، وقد اعترفت أنك كنت تَحمل كلام سيِّد قطب الذي تزعم باطلًا أنه مُجمل على ما تزعم أنه مُفَصَّل، والأمر على خلاف ما تقول؛ فإن كلامه في وحدة الوجود والحُلُول صريح واضح مُفَصَّل.
وأنا أسألك: كم من السنين مَرَّت عليك وأنت تدافع عنه بِمُجمَلك ومُفَصَّلك المَزعُومَين؟!! فلماذا الآن تطالع الناس في عام (١٤٢٣هـ) بِهَذا القول الجَديد؟!!

(٥) زاد هنا في قاعدته بعض القيود، وهذا تطوير جديد ومرحلة جديدة لِهَذه القاعدة.

ابن القيم، وهذا ليس بتعريف كما ترى، وَلَعَلَّه يُريد حسن الظن ببعض الكبار مِمَّن شهروا بالسير عَلَى منهج السَّلَف، ودعوا إِلَى ذلك، وناظروا عليه[1]، ولا يريد بذلك وضع قاعدة مُطَّرَدَة فِي كل مَن هَبَّ ودَبَّ من المُنْتَسِبين إِلَى السنَّة.

فإن كانت قاعدة كَمَا يزعم أبو الحَسَن، فأين دليلها من كتاب اللَّه، وسنَّة رسوله؟ فهذا الإمام أحمد إمام السنَّة يقول فيمن وقف فِي القرآن: إنه مبتدع ضال. وفيهم أناس من كبار المُنتَسِبين إِلَى السنة والحَديث مثل يعقوب بن شيبة.

وقال إسمَاعيل بن علية -وهو من كبار أهل السنَّة والحَديث- كلمة فهم منها أنه يقول بِخَلق القرآن؛ فَضَلَّلَهُ بعض الأئمة، وَشَنَّ عليه الغارة كل أهل الحَديث أو جلهم، حتَّى رجع عن قوله، ولو لَم يرجع لأسقطوه.

ولو أراد ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعريف المُجمَل لنقل لنا كلام الأصوليين؛ لأنه يُعَد من أعلم الناس به، وإذا كان الأمر كذلك؛ فيظل كلام أبي الحَسَن بالمُجمَل والمُفَصَّل بِمُجمَل لا يعرفه الناس، وبِمُفَصَّل لا يدل عليه دليل من الكتاب والسنَّة، ولا عمل السَّلَف الصَّالِح، بل الكتاب والسنَّة على خلافه فِي أقوال الناس وأعمالِهم.

وأقول إيرادًا على أبِي الحَسَن: إذا صدرت كلمة مُجمَلة، تتضمَّن سبًا لله، أو لرسوله، أو كتابه، أو لأحد الأنبياء، أو الصحابة من سنِّي ومبتدع؛ فهل تُحمل من السنِّي على الحَقِّ، ومن المُبتَدع على الباطل؟!!

وإذا صَدَرَ من رجلين -سنِّي ومبتدع، أو سنِّي ومُنَافق أو كافر- كلمة تتضمن قذفًا؛ فهل تُحمَل من السنِّي على الحَسَن والحَقِّ، وعلى غيره على القبح والباطل؟!!

وإذا صدرت أي كلمة تتضمن الرِّدَّة من رجلين -سنِّي ومبتدع- فهل تكون رِدَّة من المُبتَدع، وحقًّا وحسنًا من السنِّي؟!!

* * *

---

(١) إِلَى غير ذلك من القرائن.

ثانيًا: تطبيق أبي الحسن للمجمل والمفصل

أ - على سيد قطب المعروف بالضلالات الكبرى:

* قال في بداية الشريط الثالث من «القول الأمين» الوجه الأول:

«عقيدة النيرفانا لَهَا صلة بعقيدة الحُلُول والاتِّحَاد على كل حال أيضًا، عندما أوقفني بعض الإخوة على كلامه الأول في الظلال في (١/ ١٠٦)، وهو صريح في نفي القول بوحدة الوجود، وظاهر كلامه أنه يكفر مَن قال بوحدة الوجود، فكنت عندما أسمَع أحادية الفاعلية، أحادية الوجود، أحادية كذا؛ أقول: هذا الكلام المُجمَل يُحمَل على ذلك المُفَصَّل؛ لأن هذا الكلام مُجمَل ليس بصريح[١]، فهذا كلامه (ص١٠٦/ ج١)».

* وقال في مُحَاضرة ألقاها في مسجد شيخان في عدن، وقد سئل عن سيِّد قطب:

«الشيخ سيِّد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ رجل من المُسلمين، هَدَاهُ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ على كبر سنِّه إِلَى الهُدَى[٢]، فاتَّجه إِلَى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بِحَسب ما يرى.

له أقوال خَالَفَ فيها أهل السنَّة والجَمَاعَة، وله أقوال وَافَقَ فيها الحَقَّ، لكنه ليس بعالِم حديث، ولا عالِم فقه، ولا عالِم بالتفسير، وإن كان قد كتب في ظلال القرآن، فإن الرجل رَحِمَهُ اللَّهُ أديب لُغَوي.

قواعد التفسير عند أهل العلم الَّتِي هي مأخوذة بالأثر والأسانيد ما اشتغل بِهَا، ولا يكلف الرَّجُل أن يشتغل بكل شيء، وإنَّمَا يكلف من عمل في عمل أن يدخل البيت من بابه؛ وهناك اعتراضات كثيرة، منها ما هو صواب، ومنها ما هو خطأ[٣]».

---

(١) كلامه في وحدة الوجود والحُلُول صريح غاية الصراحة في سُورَتَي الحَديد والإخلاص، وليس بِمُجمَل، ولكنك أنت تُجمل الصريح المُفَصَّل مُجمَلًا، وترد بذلك أقوال العلماء وأحكامهم.

(٢) الهُدَى هنا بالتعريف لا ينصرف إِلَّا إِلَى الهُدَى الكامل، قال تعالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]. الآية.

(٣) تشكيك في جهود السلفيين الذين بيَّنوا ضلالات سيِّد قطب الكبرى.

من المَسَائل الَّتي لا أراها صَوَابًا فيه، أو عليه في الانتقاد:

١- القول بأنه يرى الحُلُول أو الاتِّحَاد، أي بأنه يرى أن كل شيء اللَّه فيه، كقول أهل الحُلُول والاتِّحَاد الذين يقولون: إن اللَّه حَلَّ في كل شيء! الرجل حاشاه من ذلك، نعم له كلمات الناظر فيها يفهمها بذلك، ومعذور مَن لَم يفهم واقع مصر، وواقع هذه الكلمات عند أهلها في هذا الفهم.

أهل مصر عندهم يقولون: كل شيء هو اللَّه. ما يعنون بذلك أن اللَّه دخل في العمود هذا، والأرض هذه، والشجرة هذه، والمَرْوَحَة هذه، لا! يعنون أن كل شيء ملك لله، وكل شيء خلق لله، ما يفهمون من ذلك خلق القرآن، ولا الأشياء الأخرى الَّتي عندنا[١].

الرَّجُل -كما قلتُ لكم- لَم يتجه للعلم من أبوابه، ولَم تترك له الحُكُومَة آنذاك فرصة[٢] لذلك! فله كلمات كل شيء هو اللَّه، فيفهم الناظر فيها أنه يقول بالحُلُول والاتِّحَاد.

أكبر دليل على عكس ذلك أنه وقف في وجه عبد الناصر! ولو كان يعتقد أن اللَّه حَلَّ في كل شيء -ومن جُملَة هؤلاء عبد الناصر حل اللَّه فيه- فلماذا يُحَاربه؟![٣] لِمَاذا يُحَذِّر منه؟!!

فأقول: ما ينبغي أن نزيد عليه[٤]، ولا ينبغي أن نقول: اجتهاداته كاجتهادات ابن حجر والنووي، فرق يا إخوان عظيم بين عالِمَين في العقيدة، في الفقه، في الأصول، في الحَديث، في أبواب العلم كلها، وبين رجل ليس كذلك.

حسبنا أن نقول: هو رجل قصد الحَقَّ، فزلت قدمه في مسائل، يَجب أن تعرف هذه المَسَائل، وتبيَّن لشباب الأمة من أجل ألَّا يغتروا بِهَا، كما أنه يَجب ألا يُغَالَى[٥] في الحُكم له أو عليه.

---

(١) هذا اللقاع عن أهل مصر يشمل غلاة صُوفيَّة وحدة الوجود منهم

(٢) سيِّد قطب نعق بوحدة الوجود في نظمه ونثره قبل أن يسجنه جَمَال عبد الناصر بسنين طويلة، وبعد ذلك.

(٣) بِهذه الشبهة يرد القطبيون والإخوان المُسلمون كل نقد يوجه إلى ضلالات سيِّد قطب.

(٤) هل السلفيون الذين انتقدوه زادوا عليه؟! بيِّن هذه الزيادات!!

(٥) هذا طعن في السلفيين الذين انتقدوه بِحَقٍّ وعدل، وبِهَذَا الأسلوب فهو غال في الحُكم له.

هذه دعوتنا الَّتي ندعو الناس إليها: أن الغلو مرفوض في دعوتنا، أن الغلو أضر في دعوتنا من التفريط.

المُرجئة مفرطة، والخَوَارج عندهم إفراط وغلو، قال رسول اللَّه -عليه الصَّلاة والسَّلام- في الخَوَارج أقوالًا كثيرة، ووصفهم بأنَّهُم كلاب أهل النار، ولَم يقل ذلك في المُرجئة.

الخَوَارج أهل عبادة، أهل صلاة، أهل صيام، لكنهم أهل غلو! حَذَّر منهم النَّبي -عليه الصلاة والسلام- تَحذيرًا شديدًا، أشد مِمَّا حَذَّر في المُرجئة.

مِمَّا يدلكم على: أن الإفراط أشد من التفريط[1].

فيجب الاعتدال[2]، لا نرفعه فوق قدره، ولا نَجعله من الكافرين.

استقم كما أمرت، والتزم بالهُدَى والصواب، ونسأل اللَّه ﷻ أن يرحَمَه، وأن يغفر له زلته[3]».

فهذا اعتراف منه أنه كان في سَابق أمره يَحمل المُجمَل على المُفَصَّل في حَقِّ أهل البدع وغيرهم.

وقد صَرَّح هو بضلال سيِّد قطب في مواضع من كلامه.

ثُمَّ أصبح له مذهب آخر في حَمل المُجمَل على المُفَصَّل، فهو بالنسبة لأهل السنَّة يَحمل كلامهم المُجمَل على الحَقِّ، ويَحمل كلام المُبتَدع على المَعنَى الباطل؛ فصار له مذهبان في المُجمَل والمُفَصَّل الذي اخترعه، ولا يعرفه الأصوليون وغيرهم من أهل العلم بالشريعة الإسلاميَّة.

---

(١) هذا طعن في السلفيين، وتنزيل لأحاديث الخَوَارج عليهم.

(٢) أين هو الاعتدال؟! هل هو في الدِّفاع بالباطل عن أهل البدع، وإسدال الستار على ضلالهم؟! فلسيِّد قطب ضلالات كبرى كثيرة: منها الطعن في نبي اللَّه موسى، وفي صحابة مُحَمَّد ﷺ، والقول بخَلق القرآن، وتعطيل الصفات، والقول بأزليَّة الروح، وإنكار المُعجزات، والقول بالاشتراكية المالية، وغيرها من الضَّلالات الكبرى، فهل من الاعتدال أن تنبري للدفاع، وترد أقوال العلماء في نقده بحَقٍّ، وتسدل الستار على بدعه الأخرى الكبرى؟!!

(٣) هكذا! ولَم يستغفر لناقديه والمُنكرين عليه.

ترى كَم خَاصَمَ أهل السنَّة في سيِّد قطب، وخَالَفَهُم ورَمَاهُم بالخَطأ في أحكامهم على سيِّد قطب بقوله: «وهناك اعتراضات كثيرة، منها ما هو صواب، ومنها ما هو خطأ».

ويرمي من أدان سيِّد قطب بالقول بالحُلُول ووحدة الوجود بالغلو، وينَزِّل عليهم أحاديث الخَوَارج الغلاة.

فعلى أي أساس يُخطئهم، ويرميهم بالغلو والخَطأ في اعتراضاتِهم، ويعتذر لسيِّد قطب بالجَهل؟!!

وأخيرًا يقول: «وإلَّا فأنا أصلًا لا أقرأ كلامه، ولا أشتغل بشيء من ذلك».

قال هذا في بداية الشريط رقم (٣) من «القول الأمين» في عام (١٤٢٣هـ) فكيف تُخطئ العلماء الذين عرفوا ضلاله، وحكموا عليه بِمَا يستحق، وأنت لَم تقرأ له أصلًا، ولا تشتغل بشيء من ذلك، وترميهم بالغلو، وتَحمل مُجمَله على مُفَصَّله.

* وقبلها يَدَّعي فيقول في شريط «جلسة مأرب» في عام (١٤٢٣هـ) رقم (١) وجه (ب):

«سيِّد قطب أنا تكلمت عليه في مَجَالس كثيرة وكثيرة جدًّا، وأنا من جُملَة الذين يُحَذِّرون من كتبه[1]، وأنا الذي تَصَدَّيت للأهدل[2] عندما قال: إن تفسير سيِّد قطب أفضل من تفسير ابن كثير، وإنك إن حفظت تفسير ابن كثير فلا تزيد إلَّا نسخة في السوق، ولا تفهم معنَى: لا إله إلا الله .. إلَى غير ذلك.

وتكلمت حتَّى أشرت إلَى شيء من ذلك في كتابي «السراج الوَهَّاج».

ومعتقدي من ذلك الوقت إلَى الآن: أن سيِّد قطب رَحِمَهُ اللهُ رجل ضَلَّ السبيل،

---

(١) ادَّعَى في هذه الجلسة أنه يرد على سيِّد قطب، فقال له أحد مناقشيه: ائتنا بشريط تكلمت فيه على سيِّد قطب. فلم يأت بأي شريط، والظاهر أنه لا يستطيع ذلك، كيف وهو يدافع عن سيِّد قطب، ويرد أقوال العلماء فيه، ويرميهم بالخَطأ والغلو والزيادة عليه.

(٢) لا ندري ما قيمة هذا الرد، إذا كنت رددت على الأهدل كَمَا تدعي فقد آذيت أهل السنَّة بدفاعك عن سيِّد قطب.

وهو يظن أنه يُحسن صنعًا . . .

إلَى أن يقول: فَضَلَّ السبيل، وظن أنه على الهُدَى، فوقع في أخطاء كثيرة، من ذلك ما شحن كتابه فيه من تكفير للمجتمعات، أو الحُكم بِجَاهليَّة المُجتمَعَات، وهذه لا تعني عند أتباعه إلَّا الكفر(١)».

قارن بين هذين القولين، وانظر هل تستطيع التوفيق بينهما بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل، أو أنك ستعجز، وستعلم أن كل إناء بِما فيه ينضح، ولقد طال جداله في جلسة مأرب في موضوع سيِّد قطب مع تَمحل في التأويل، وتَحَدٍّ مهيل.

فمِمَّا قاله: «بقي أمر أيضًا يتصل بالكلام حول سيِّد قطب، وهي مسألة سأسحبها معي في كثير من القضايا.

لو أني خالفت جزمًا ويقينًا في فهمي عن كتب سيِّد قطب ومقالاته وأموره، ورأيت أنه مصيب ليس بِمُخطئ، ومدحته كما مدحه الشيخ ابن باز مثلًا(٢)، فهل أكون بِهَذَا أقرر قاعدة المُوَازنات، وأنا أقعد قاعدة المُوَازنات عمليًا؟!!».

وادَّعَى أن الألباني مَدَحَهُ.

ونقول: لا تستطيع تثبت أن الشيخين قد مَدَحَاه، ولقد استطاع خصومك وغيرهم أن يثبتوا أنَّهُمَا طعنا فيه.

وأمَّا لو خالفت جزمًا ويقينًا، وادَّعيت أن سيِّد قطب مصيب في كتبه ومقالاته وأموره، وليس بِمُخطئ، فيقال لك: هذا التَّحدِّي لا يصدر من عاقل، فضلًا عَمَّن يَدَّعي السَّلفيَّة.

ولو قلت جازمًا بِمَا ذكر؛ لتجاوزت منهج المُوَازنات، والمُجمَل والمُفَصَّل، واستخففت بالإسلام وأهله، ولن يَتَقَاعَس العلماء عن إصدار الأحكام الَّتِي تستحقها؛ لأن مَعنَى هذا القول: أن الحُلُول ووحدة الوجود حق، وتعطيل صفات الله حق، والطعن في أصحاب مُحَمَّد حق، والقول بِخَلق القرآن وأزلية الروح إلَى

---

(١) ادَّعَى هذا في الجَلسة المعروفة في مأرب، فالله أعلم بالحَال، وقبلها يدافع عنه، ويقول: هداه الله إلَى الهُدَى، ويرمي من انتقده بالغلو والزيادة، وينَزل عليهم أحاديث الخَوَارج.

(٢) هذا لا يصلح جَزَاءً لِهَذَا الشرط أبدًا؛ فهو يقتضي جوابًا يناسب ما فيه من تَحَدٍّ.

ضلالات أخرى تصير كلها حق على ما تُهدد به.

ووالله إنك لَحَري أن تؤدب على هذا الأسلوب المُزعج، وهكذا ترى هذا الرَّجُل يصل إلى هذه الدرجة في دفاعه عن أهل الباطل، وفي تأصيله الفاسد، وتطبيقه الكاسد للمجمل والمُفَصَّل المُختَرَع، الذي لا يَخطر على بال أئمَّة الأصول تأصيلًا ولا تطبيقًا.

ب - على الصحابي الجليل حسان ﷺ.

*** قال أبو الحَسَن في لقاء مأرب شعبان (١٤٢٢) الشريط الثاني:**

«قاعدة: إن الكلام المُجمَل يُحمَل على المُفَسَّر. هذه القاعدة صحيحة أم لا؟

ثُمَّ قال: أنا أجيب بعدَّة أمور في هذا الأمر:

- منها: ما هو في زمن الصَّحَابة.

- ومنها: ما بعد زمن الصَّحَابة من العلماء والأئمَّة.

أمَّا عن زمن الصَّحَابة: فقد تكلم حَسَّان بن ثابت في عائشة أم المُؤمنين، كما تكلم أهل الإفك، فرماه الناس بالنفاق[1]، كما جرى من الذين وقعوا في ذلك، فكانت عائشة تدافع عنه وتقول: «لا!! أليس هو القائل:

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنكُم وِقَاءُ».

فاستدلت ببيت الشعر، وهو في موضع آخر من كلامه، وهو في موضع النِّزاع؛ فإن فيه دفاعًا عن عرض رسول الله، فاستدلت بأنه بريء من النفاق بهذا البيت، مع أنه بلسانه قال مَقَالة المُنَافقين، ووقع في عرض عائشة، واتَّهَمَهَا كَمَا اتَّهَمَهَا غيره، عبد الله بن أبي سلول وغيره، ولكن شفع له موضع آخر من كلامه، فحمل المَوضع الأوَّل على ذلك المَوضع، هذا وهو ليس في كلام الله، ولا كلام رسوله ﷺ».

---

(١) لا يوجد في الروايات الثابتة أن الناس رَمَوا حسان ﷺ بالنفاق، وإنَّما استشهد رجل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. فَرَدَّت عائشة ﷺ بأنه يذب عن عرض رسول الله، وبأنه قد أصابه شيء من العذاب الذي توعد الله به.

● **أقول**.

إنَّ هذا الكلام يؤكد أن أبا الحَسَن لا يعرف المُجمَل والمُفَصَّل عند الأصوليين، بل سَمع هذا من خصوم أهل السنَّة، فذهب يركض به هنا وهناك بدون تثبت وترَوٍّ، أو أنه يَتَعَمَّد مثل هذه المُغَالطات.

فهل هناك عاقل في الدُّنيَا يقول: إن قذف حسَّان لأم المؤمنين يتضمن الذب عن رسول الله ﷺ، وهذا أحد مُحتملات لفظ القذف!!

إن من شروط التأويل عند الأصوليين: «احتمال اللفظ لِمَا حَمَله عليه المؤول».

فهل الأمر كذلك؟! وهل يَدَّعيه عاقل، فضلًا عن الأصوليين وسائر العلماء؟!!

لقد ناقشت كلام أبي الحَسَن هذا في «تنبيه أبي الحَسَن إلَى القول بالَّتِي هي أحسن»[1]، وبينت له بطلان قوله بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل في قضية حسان

(١) (ص: ٤٣)، ونص الكلام:

«قصَّة حَسَّان ليس فيها حجَّة لكم، وذلك من وجوه:

أولًا: أنَّهَا لا تدخل في باب المُجمَل والمُفَصَّل، بل يقال: إن رميه لعائشة ﵂ هو المُفَصَّل، وقد أخذه الله به.

ثانيًا: أن الله -تبارك وتعالَى- قد وصف كلام مَن وقعوا في عرض عائشة بالإفك، وتوعدهم بالعذاب العظيم إلَى آخر ما ذكره الله عنهم في سورة النور، فهذا حُجَّة عليك.

ثالثًا: أن الله عاقبه بالعمى، وذلك من العذاب الذي توعد الله به المُتَوعدين، كما ذكرت عائشة.

رابعًا: أنه قد أكرمه الله بالتوبة الصَّادقة، ولولا ذلك لَهَلك مع الهَالكين، ولَمَّا دافعت عنه عائشة، وأكد ذلك عندها أنه صَحَابي جليل، ومن أقوى المُنَافحين عن رسول الله ﷺ ودعوته، فقالت في شأنه ما قالت في الذَّبِّ عنه، ولو أصَرَّ على رميه لعائشة ﵂، كيف سيعامله الله ورسوله والمؤمنون ومنهم عائشة ﵂، فأين حَمل المُجمَل على المُفَصَّل؟!

فظهر من هذه اللمحات أن قضية حسَّان حُجَّة عليك لا لك، وأن من يُخطئ بالمَقَال أو الفعال يقال له: أخطأت، ولا يُقَال: يُحمَل المُجمَل على المُفَصَّل، وقد يُعَاقب على حسب خطورة وضرر مقاله، فقد يكون جلدًا، وقد يكون قتلًا، وقد يكون تعزيرًا، وقد يكون تكفيرًا، وقد يكون تبديعًا.

ولو أخذنا بهذا المَنهَج -حَمل المُجمَل على المُفَصَّل ... إلَخ- لضاع دين الله، وضاعت حقوق العباد، ودين الله قائم على رعاية المَصَالح ودرء المَفَاسد».

=

-رضي الله عنه وأرضاه- الذاب فعلًا عن عرض رسول الله، وبينت له أن القرآن شَدَّدَ وتَوَعَّد في هذه القضية، ولَم يَحمل المُجمَل المَزعُوم على المُفَصَّل المَوهُوم، كما أقول الآن، ولَم يَحمل رسول الله في هذه القضية المُجمَل على المُفَصَّل، كما أقول الآن، ولَم يأمر ﷺ بذلك، بل غضب هو وأصحابه، وحزنوا وتألَّمُوا الآلام الشديدة.

ثُمَّ إن رسول الله ﷺ جلد القاذفين، فأين حَمل المُجمَل على المُفَصَّل أيها العقلاء، ولولا تفضل الله ورحمَته لِمَن شارك في هذه القضية لَهلكوا، قال تعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠].

فلم يستفد أبو الحَسَن من بياني له في «التنبيه»، وذهب يُعَاند ويرد على مَن قالوا: إنه لا يؤول إلَّا كلام المَعصُوم. ولَم يذكر أن من أدلتهم وجوب الأخذ بالظاهر الذي هو أصل أصيل في الإسلام، وردَّ على الشوكاني دعوى الإجمَاع الذي من أدلته الأخذ بالظاهر، ولعله بالاستقراء.

لقد صال أبو الحَسَن بِهَذَا الأصل: (الظاهر) على الصحابي الجَليل أسامة بن زيد، وصَال به على السلفيين الذابين عن السنَّة والمَنهَج السَّلفي، ونسيه من أجل نفسه وأوليائه، وذهب يتعلق بِمُجمَله ومُفَصَّله الذي لا يعرفه الأصوليون، وإنَّمَا يعرفون مُجمَلًا ومُفَصَّلًا آخر ضبطوه، وذكروا شروط تأويله.

ج - محمد المغراوي:

الذي كُتِبَ في مُخَالفاته لِمَنهَج السَّلف ثلاثة كتب، حيث بينت هذيانه بالتكفير والرِّدَّة والعجول، والحُكم على كثير من المُصَلين الحَاجِّين لبيت الله الحَرَام المُكثرين من هذه العبادات بأن ما عندهم شعرة من الإسلام، وبينت له مُخَالفات أخرى، انظر كتاب: «مُخَالفات مُحَمَّد بن عبد الرَّحمَن المَغرَاوي» لأبي إسحاق

= وقد اعترض أبو الحَسَن على كلمة: «عاتبة الله واعتبرها تنقصًا لِحَسَّان ﷺ، ولَم يعلم أن عائشة ﷺ قالتها، ولَم تقلها تنقصًا، وسياق كلامي يأبَى ذلك، وفي المَصَائب والعقوبات من الله كَفَّارَات، ورفع للدرجات، فأين التنقص إذا كان الله هو الذي يُعَاقب عباده، وينزل بِهم المَصَائب لِحكمته ورَحمَته وعلمه.

هشام بن مهدي القصاص.

هذه المُخَالفات جعلت من المَغرَاوي جبلًا أشم، وعملاقًا عند أبي الحَسَن، وجعلت مَن ينتقده بحَق وبعلم بِمَنهج السلف أصاغر وأراذل وقواطي صلصة، وهذا ميزان أبي الحَسَن الذي لا يضر فيه مع الإيمَان الضعيف ذنب، والتمسك بالحَقّ والذب عنه يضر ويسقط في هذا المِيزَان.

وفي إحدى كفتي المِيزَان حَمل المُجمَل على المُفَصَّل بالنسبة لأهل الضلال والباطل، وفي الكفة الأخرى البخس لأهل الحَقّ، فلا مُجمَل ولا مُفَصَّل، ولا منهج المُوَازنات، ولا كرامة، ولا حرمة أعراض في هذا المِيزَان.

اسمَع شريط «حقيقة الدعوة» رقم (٢) وشريط «الجَوَاب المعرب على أسئلة المَغرب»، كلاهُمَا لأبي الحَسَن المَأربي.

انظر لقول المَغرَاوي: «وإذا كانت الأمة تتواصى وتتفق على المَعصية، وتتفق على الشرك، وتتفق على الانحرَاف، وتتفق على التبرج، وتتفق على الانسلاخ من دين اللَّه، وتتفق على الرِّدَّة، وتَجهل كل المُخَالفَات، ماذا يقع لَهَا؟! ماذا تريدون؟!».

ويكثر في أشرطته من هذا اللون من الكلام، ويوجد هذا اللون في كتابه «عقيدة السلف»، كما يوجد فيه أصل الخَوَارج في التكفير، وأنكر عليه الشيخ عطية مُحَمَّد سالِم -أحد المُدَرسين في الجَامعة الإسلامية سابقًا والقاضي بالمَدينة والمُدَرس بالمَسجد النبوي- أنكر عليه التكفير الشامل الواضح في مناقشة إحدى رسائله.

ثُمَّ لَمَّا بينت له أخطاؤه وانحرافاته استكبر، وحَارَب مَن بيَّن له، ورَمَاهُم هو وحزبه بالزندقة والخِيَانة والشتائم المُقذعة، ثُمَّ لَمَّا أدانه العلماء زاد في عناده، وذهب يَحط من شأنهم، ويسخر منهم، ثُمَّ ألف كتابًا سَمَّاه بـ: «أهل الإفك والبهتان الصَّادِّين عن السنَّة والقرآن»، الأمر الذي يؤكد فيه عناده وطعنه، وعَدَّد فيه أخطاء الأنبياء والصَّحابة والأئمَّة الكبار، وانتهى بغير خجل بأنه لَم يُخطئ.

ومع كل هذا لا يزال جبلًا شامِخًا وعملاقًا وكبيرًا عند أبي الحَسَن.

فهذا مِمَّا يسقط الرجلين الجَاني والشاهد المُزكي بالباطل بعد ظهور عناد

الجَاني وتعاليه، ولو فرض وجود أصل أبي الحَسَن المُجمَل والمُفَصَّل الذي خالف فيه الأصوليين تأصيلًا وتطبيقًا.

د- شعبة ومسعر - رحمهما الله -:

* قال أبو الحَسَن: «وأنا أقول للذين يُخالفون في هذا: سأضع عليكم إشكال وأريد الجَوَاب.

ثبت عن شعبة بن الحَجَّاج وعن مسعر بن كدام الهِلالي أنَّهُمَا قالا: إن هذا الحَديث يصدكم عن ذكر الله، وعن الصَّلاة فهل أنتم منتهون.

هذا ثابت بالإسناد الصحيح عن شعبة وعن مسعر في «شرف أصحاب الحَديث» وغيره، لو أنا قلتُ لك هذه الكلمة، ولَم أذكر لك قائلها؛ هل تشك أن هذا زنديق يطعن في الحَديث وأهله، ويزهد في الحَديث؟! هل تشك في هذا؟!

والعلماء أوَّلوا هذه الكلمة في حَقِّ مسعر وفي حَقِّ شعبة، بالرغم أنه ما جاء نص آخر في هذا المَوضع بعينه أن مسعرًا وأن شعبة يقصدان بِهَذا كذا، وبِهَذَا كذا، إنَّمَا هذا من فهم أهل العلم؛ لأن هذين عالِمَان من أهل السنَّة، فكيف تنسب لَهُمَا الزَّندَقَة!!».

* الجواب:

١- أن هذا ليس من باب حَمل المُجمَل على المُبيَّن عند الأصوليين أو المُفَصَّل.

٢- أن شعبة إمام كبير جدًّا، بل أمير المُؤمنين في الحَديث، وأفنَى حياته في تعلمه وتعليمه ونقد رجاله، ويقوم بالرحلة الطويلة الشَّاقَّة في الحَديث الواحد، فهذه قرائن عظيمة جدًّا أنه لا يقصد ظاهر الكلام، وقل مثل ذلك في مسعر رحمه الله.

وقرينة أخرى: أن من أهل الحَديث مَن يتشاغل بالغرائب، وقد نَهَى السَّلَف عن الاهتمام بالغرائب، ووصف أبو خليفة تلميذ شعبة ذلك بالمُكَاثرة، وقد نقل أبو الحَسَن مثل هذا.

٣- مِمَّن تأول هذا الكلام الإمام أحمَد رحمه الله؛ لِهَذه القرائن وغيرها،

ولَم يتأول لعلماء كبار مثل داود الظاهري، ويعقوب بن شيبة[(١)].

وكذلك تكلموا في إسمَاعيل بن علية، والمُحَاسِبِي والكرابيسي في قضايا القرآن، فكيف بِمَن هو مثل أبِي الحَسَن، والمَغرَاوي، وسيِّد قطب، ولَم يتأول عُمَر ﷺ لصبيغ، ولا ابن عمر لِمَعبد الجهني، وهو ما كان يعرفه، ولا كان مشهورًا ببدعة عنده ولا عند غيره، فأعلن البراءة منه.

والحَاصل: أن كتب العقائد، وكتب الجَرح الخَاص والعام مليئة بنقد الناس في أقوالِهم وأفعالِهم، فبماذا تَحكم عليهم، وهُم لَم يأخذوا بأصلك الذي توجبه على الناس؟!

ألا يدل صنيع العلماء أن أصلك الذي تُهَوِّش به ليس بأصل، ولو سلكوا منهج أبِي الحَسَن ودعوا إليه؛ لَمَا وجد نقد.

مع أنه لا يطبق أصوله في حق أهل السنَّة مع الأسف الشديد، والحَق أنه ليس كل كلام يتأول، ولو من أمثال شعبة رَحِمَهُ اللَّهُ، فلو وقع من شعبة مثل ما وقع من هؤلاء لَحَكم عليه أحمَد وغيره بِمثل ما حكموا به عليهم.

وعلى كل حال؛ قد يتسامح مع بعض كبار أئمة السنَّة فيما يند منهم مُخَالفًا لِمَنهجهم وعقيدتِهم وعلمهم ودعوتِهم، وذبِّهم عن السنَّة، وغير ذلك من القرائن القوية الَّتِي تَمنع من إرادة المَعنَى السيئ المُخَالف لِمَنهجهم وعقيدتِهم ... إلَخ.

وقد لا يتسامح بعض العلماء حتَّى في مثل هذا، فلا يلومهم علماء السنَّة، ولا يُحَاسبونَهم، ولا يُحاربونَهم، ولا يَحتجون عليهم بِهَذَا الأصل المَزعُوم.

---

(١) قال الإمام الذَّهبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أحمَد بن كامل القاضي: كان يعقوب بن شيبة من كبار أصحاب أحمَد بن المعذل والحَارث بن مسكين فقيهًا سريًا، وكان يقف في القرآن.

قلت: أخذ الوقف عن شيخه أحمَد المَذكُور، وقد وقف علي بن الجَعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبِي إسرائيل وجَمَاعة، وخالفهم نَحو من ألف إمام، بل سائر أئمة السلف والخَلَف على نفي الخَلِيقة عن القرآن، وتكفير الجَهمية، نسأل اللَّه السلامة في الدين». سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٧٨).

فأين حَمل المُجمَل على المُفَصَّل عند هؤلاء الأئمة الذين قال الذهبِي: إنَّهم نَحو من ألف إمام؟! وأين حَمل المُجمَل على المُفَصَّل عند الذهبِي نفسه؟!!

هـ- ابن حبان رحمه الله:

• قال أبو الحَسَن:

«في النبلاء (ج١٦/ ص٩٦) ترجَمَة ابن حبان يقول هنا عن ابن حبان لَمَّا تكلم عنه بأنه قال: النبوة العلم والعمل. وأن بعض الناس رموه بالزندقة، وشنع عليه، ومنهم من وشى به إِلَى الأمير من أجل أن يطرد، وأيضًا وقد أخرج من تلك البلد.

قال هنا أبو إسمَاعيل عبد اللَّه بن مُحَمَّد الأنصاري مؤلف كتاب «ذم الكلام»: سَمعت عبد الصمد بن مُحَمَّد قال: سَمعت أبِي يقول: أنكروا على أبِي حَاتِم بن حبان قوله: «النبوة: العلم والعمل». فحكموا عليه بالزندقة، وهُجِر، وكتب فيه إِلَى الخَليفة، فكتب بقتله.

قال الذهبِي: قلت: هذه حكاية غريبة، وابن حبان إمام من كبار الأئمَّة، ولسنا نَدَّعي فيه العصمة من الخَطَأ، ولكن هذه الكلمة الَّتِي أطلقها يطلقها المُسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف».

• التعليق على هذا الكلام:

١- أن الذَّهبِي استغربَهَا، فإسنادها يَحتاج إِلَى إثبات.

٢- على فرض صحتها، فالذين حكموا عليه بالزندقة علماء، والغالب أنَّهم من كبار العلماء، ولو كان أصل أبِي الحَسَن -حَمل المُجمَل على المُفَصَّل على اصطلاحه هو- من الأصول الثابتة لَمَا خالفوه، ولأنكر عليهم العلماء الآخرون في عصرهم وبعده مُخَالفة هذا الأصل.

٣- لَم يقل الذهبِي: ومنهم من وشى به إِلَى الأمير. وهذا ذَمٌّ شنيع لعلماء السنَّة الذين أنكروا على ابن حبان هذا الكلام غيرة لدين اللَّه.

٤- لَم يُشنِّع الذهبِي ولا غيره على هؤلاء الذين أنكروا على ابن حبان، ولَم يُحَاربهُم أحد على شدَّتهم في الإنكار.

٥- ثُمَّ قال الذهبِي بعد كلامه السابق: «فإطلاق المُسلم لَهَا لا ينبغي[1]، لكن

(١) وقال رحمه الله في التذكرة (٣/ ٩٢٢): «ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن أبي حَاتِم لا يسوغ، وذلك نفس فلسفي».

يعتذر عنه، فنقول: لَم يرد حصر المُبتَدأ في الخَبَر، ونظير ذلك قوله -عليه الصَّلاة والسَّلام-: «الحَجُّ عَرَفَة». ومعلوم أن الحَاج لا يصير بِمُجرَّد الوقوف بعرفة حَاجًا، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنَّمَا ذكر مهم الحَج.

وكذا هذا ذكر مهم النبوَّة، إذ من أكمل صفات النَّبِي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيًّا إلا بوجودهمَا، وليس كل مَن بَرَزَ فيهما نبيًّا؛ ولأن النبوة موهبة من الحَقِّ تعَالَى، لا حيلة للعبد في اكتسابِهَا، بل بِهَا يتولد العلم اللدني، والعمل الصَّالِح.

وأمَّا الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة، ينتجها العلم والعمل. فهذا كفر، ولا يريده أبو حَاتِم أصلًا وحَاشَاه!!

وإن كان في تقاسيمه من الأقوال والتأويلات البعيدة والأحاديث المُنكرة عجائب»[1].

فأنت ترى أن الذَّهبِي لَم يعد هذا الكلام مُجمَلًا، وإنَّمَا صرف المَعنَى السيئ عن هذا الإمام بالقرائن، ويلوح لِي أن العلماء في الأقوال المُكفرة يلجئون فيها إلَى القرائن، وإلَى أصل الاستصحاب، وهو بقاء ما كان على ما كان، لا على حَمل المُجمَل على المُفَصَّل على مذهب أبِي الحَسَن.

٦- ولَم يلم الذهبِي ولا غيره من أنكر من العلماء على ابن حبان، ورموه بالزندقة، ولا قال: ينبغي أو يَجب أن يلاموا، ولا قال هذا كلام مُجمَل يُحمَل على مُفَصَّله.

وقال الذهبِي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد نقله الرواية الَّتِي ذكرها أبو إسمَاعيل الأنصاري:

«قلت: ولقوله هذا مَحمَل سائغ إن كان عناه[2] -أي: عماد النبوَّة العلم والعمل- لأن الله لَم يؤت النبوة والوحي إلا من اتصف بِهَذين النعتين؛ وذلك لأن النَّبِي ﷺ يصير بالوحي عَالِمًا، ويلزم من وجود العلم الإلَهِي العَمَل الصَّالِح.

(١) انظر هنا حيث لَم يتأول الذهبِي لابن حبان هذه الأقوال والتأويلات البعيدة والأحاديث المُنكرة، فأين حَمل المُجمَل على المُفَصَّل؟!.

(٢) انظر كيف لَم يَجزم الذهبِي بِمَا عَناه ابن حبان.

فصدق بِهَذا الاعتبار قوله: النبوة العلم اللدني، والعمل المُقَرِّب إِلَى اللَّه، فالنبوة إذن تفسر بوجود هذين الوصفين الكاملين، ولا سبيل إِلَى تَحصيل هذين الوصفين بكمالِهما إلا بالوحي الإلَهي، وهو علم يقيني ما فيه ظن، وعلم غير الأنبياء منه يقيني، وأكثره ظنّي.

ثُمَّ النبوة ملازمة للعصمة، ولا عصمة لغيرهم، ولو بلغ فِي العلم والعمل ما بلغ، والخَبَر عن الشيء يصدق ببعض أركانه وأهم مقاصده، غير أنَّا لا نسوغ لأحد إطلاق هذا إلَّا بقرينة، كقوله -عليه الصَّلاة والسَّلام-: «الحَجُّ عَرَفَة».

وإن كان عنَى الحَصر -أي: ليس شيء إلَّا العلم والعمل- فهذه زندقة وفلسفة»[1].

وقال الذهبِي أيضًا: «وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح -وذكره فِي طبقات الشافعية-: غلط الغلط الفاحش فِي تصرفه، وصدق أبو عمرو»[2].

فانظر كيف لَم يعتذر له ابن الصَّلاح ولا الذهبِي فِي غلطه الفاحش فِي تصرفه، وإذن فالعذر والتأويل ليس لكل كلام من عالِم أو غيره.

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد حاول بعضهم الكلام فيه من جهة معتقده، ونسبه إِلَى القول بأن النبوة مكتسبة، وهي نزعة فلسفية، والله أعلم بصحة عزوها إليه ونقلها عنه»[3].

ولَم يعتذر له ابن كثير على فرض صحة نسبة هذا الكلام إليه، وقال: «وهي نزعة فَلسفيَّة».

والحَاصل: أن بعض العلماء قد يعذرون بعض كبار العلماء فِي بعض العبارات، ولا يعذرونَهم فِي كُلِّ شيء؛ لأنَّهم غير معصومين.

وبعضهم لا يعذرهم كَمَا هو حال الإمام أحمَد، ومئات العلماء فِي عصره الذين لَم يعذروا من وقف فِي القرآن من المُنتسبين للسنَّة وأهل الحَديث، وكما هو

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٧- ٥٠٨).

(٢) الميزان (٣/ ٥٠٧).

(٣) البداية والنهاية (١١/ ٢٧٦).

حال العلماء الذين شَنَّعُوا على ابن حبان والهَرَوي؛ لأن كل ابن آدم خَطَّاء، وخير الخَطَّاءين التوابون.

وكتب الجَرح والتعديل والفقه والتفسير وشروح الحَديث مَملُوءَة بنقد كلام العلماء وغيرهم، وتضليل الضالين من المَنسُوبين إلَى السنَّة وغيرها، وإن في ذلك لعبرة للمعتبرين الفاقهين.

و - أبو إسماعيل الهروي:

*** قال أبو الحَسَن في شريط رقم (١):**

«وأقول: يا إخوان، هناك كلام كثير سيكون مُجمَلًا، وعند الإجمَال فسيحمل هذا على التفصيل المَعرُوف عن الشخص، كما هو كلام الإمام ابن القيم -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- في كتابه «مدارج السالكين»، أقرأ عليكم كلمته في الجُزء (٣) (ص٥٢١) طبعة دار الكتاب العَرَبي، تَحقيق مُحَمَّد حامد الفقي - بيروت.

يقول هنا رحمه الله وهو في سياق دفاعه عن أبي إسمَاعيل الهَرَوي المُلَقَّب بـ: «شيخ الإسلام»، وأبو إسمَاعيل الهَرَوي له نصرة عظيمة للسنَّة، وله كتاب «ذم الكلام»، وله كتب كثيرة نقض فيها ما عليه أهل البدع، فانتصر انتصارًا عظيمًا، وله ترجَمَة نيِّرة في سير أعلام النبلاء، ومع ذلك له كلام استغله أهل وحدة الوجود، وله كلام في الفناء وغير ذلك مِمَّا حقيقة يُؤخَذ عليه، بل شنَّعَ عليه بعض أهل العلم[1]، وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم يُدَافعَان عنه، لكن هناك بعض أهل العلم شَنَّعُوا عليه.

لكن عَلَى كُلِّ حال يقول هنا الإمام ابن القيم: والكلمة الواحدة يقولُهَا اثنان - أي: يقولُهَا شخصان أو رجلان- يريد أحدهُمَا بِهَا، أو يريد بِهَا أحدهُما أعظم الباطل، ويريد بِها الآخر مَحض الحَقِّ، يعني كلمة واحدة تَخرج من شخصين، أحدهُمَا مبطل بِهَا، والثاني مُحِق بِها.

يقول الإمام ابن القيم: «والاعتبار بطريقة القائل، وسيرته، ومذهبه، وما

---

(١) أين المُجمَل والمُفَصَّل عند هؤلاء العلماء الذين شنعوا على الهَرَوي؟!!

يدعو إليه، ويناظر عليه».

يعني: كيف نَحملها على المَعنَى الحَق، أو نَحملها على المَعنَى الباطل، نرجع إِلَى سيرة هذا القائل، وإِلَى طريقته ومنهجه الذي عرف به؛ فتحمل على الحَقِّ إن كان سنيًا، وتُحمَل على الباطل إن كان مبتدعًا.

فأقول -بارك اللَّه فيكم-: ولَم يكن سياق هذه الكلمة هذا المَوضع، ولَهَا ولأَخَوَاتِهَا سياق آخر.

لكن الشاهد من هذا -إن شاء الله-: أن نعرف أن الكلام المُجمَل من الشخص السَّلَفي، أو من الدَّاعيَة السَّلَفِي، أو من طالب العلم أو من المُنَاصر للدَّعوَة السَّلفيَّة بعلم وبصيرة؛ هذا يُحمَل على المَحمَل الحَسَن.

وهذه مسألة من جُملَة المَسَائل الَّتِي شنع بِها الحَدَّاديَّة عَلَيَّ، وقالوا: إنني أقول بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل. وهذا خارق للإجماع!!

وسأبيِّن لكم ما هذا الإجمَاع، وأين موضعه، وسأبيِّن لكم أنَّ هَذَا الكلام الذي أنا أقول به هو كلام أهل العلم، ليس كلامًا عارضًا، وليس كلامًا من هنا أو من هناك، بل هو كلام أهل العلم المُؤَصَّل من أيام الصَّحَابة إِلَى زمن علمائنا، هذا -إن شاء الله- عندما يأتِي الرَّد المُفَصَّل.

لكن فِي الرد المُجمَل هذا سنجيب بِما تيسر الآن من جَمعه، أو بِما تيسر الآن من تَجهيزه بِمَا جَمَعته، ويكون فِي ذلك الخَير -إن شاء الله-».

* أقول:

كلام أبِي الحَسَن هذا يفيد القارئ أن الإمامين ابن تيمية وابن القيم لَم ينتقدا أبا إسمَاعيل الهَرَوي، وإنَّمَا دافعا عنه فقط، وهذا ليس بِجَيِّد؛ فإنَّهُمَا -رَحِمَهُمَا الله- انتقداه نقدًا مرًّا، بل شنَّعَا عليه كما شنع عليه العلماء الذين ذَكَرَ أبو الحَسَن أنَّهُم شَنَّعُوا على الهَرَوي.

ولَم يَحملا المُجمَل عَلَى المُفَصَّل المَعرُوف عند الأصوليين، وإنَّمَا أحسنا به الظن؛ لقرائن عظيمة وكثيرة وقويَّة، وهي جهاده العظيم فِي نصرة السنَّة، فقد كان سيفًا مَسلُولاً على أهل البدع، وله مؤلفات كثيرة تدعو إِلَى السنَّة، وتنافح عنها،

وتسحق أهل البدع، ومن مؤلفاته ما نقله أبو الحَسَن عن الإمام ابن القيِّم بالنسبة لقوله المُوهم للاتِّحاد الصوفي.

أمَّا بالنسبة لعقيدة الفناء والجَبر، فقد أدانه شيخ الإسلام ابن تيمية بِهمَا، ولَم يَحمل المُجمَل على المُفَصَّل الذي يزعمه أبو الحَسَن، ولشيخ الإسلام في موضع آخر من المِنهَاج اعتذار عن كلامه المُوهم للاتِّحاد، فهو تارة يُصَرِّح بإدانته، وتارة يعتذر له، وليس شيء من ذلك من باب المُجمَل والمُفَصَّل.

وقد قلت في كتابي «الحَد الفاصل» (ص: ١٣٠-١٣٥):

«إنَّ أهل وحدة الوجود قد استغلوا كلام أبِي إسمَاعيل الهَرَوي المُتشَابه، ووَجَّهُوه إلَى وحدة الوجود الخَبيثة، فرأى ابن القيم بفهمه الثاقب وبصيرته النافذة أن هؤلاء الزنادقة قد افتروا على الهَرَوي من جهة، وأنَّهُم ساعون في تضليل المُسلمين بكلام رجل له منزلة عظيمة عند الأمة بِمَا له من عقيدة صحيحة دوَّنَهَا في كتاب «الفاروق»، وفي كتاب «ذم الكلام»، وبِمَا له من صراع مرير مع الأشاعرة وغيرهم مِمَّن خَالَفَ السَّلَفَ في المَنهَج والمُعتَقَد».

ثُمَّ قلت: «فابن القيم يوجه كلام أبِي إسمَاعيل المُتشَابه توجيهًا صحيحًا بعلم وخبرة واسعة بالكلام والمَذَاهب، لا بالعواطف العمياء، وهو مع كل هذا لا يترك أبا إسمَاعيل من وخز ونقد وذم.

ولأضرب للقارئ أمثلة من نقد ابن القيم اللاذع للهروي خلال ست صفحات فقط من كتاب «مدارج السالكين».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في (١/ ١٤٧):

«وقد خبط صاحب المَنَازل في هذا المَوضع، وجاء بِمَا يرغب عنه الكُمَّل من سَادَات الكُمَّل والواصلين إلَى الله».

وقال في (١/ ١٤٨) بعد أن بيَّن الفرق الواضح بين كلام أبِي إسمَاعيل وبين كلام أهل عقيدة وحدة الوجود:

«فرحمَة الله على أبِي إسمَاعيل فتح للزنادقة باب الكفر والإلحَاد، فدخلوا منه، وأقسموا بالله جَهد أيمَانِهم إنه لَمنهم وما هو منهم، وغرَّه سراب الفناء، فظن

أنه لُجَّة في بَحر المَعرفَة، وغاية العارفين، وبالغ في تَحقيقه وإثباته، فقاده قَسرًا إِلَى ما ترى».

وقال في (١/ ١٥٢) بعد أن دفع تعلق الاتِّحَادي بكلام أبي إسمَاعيل:

«وإنَّمَا مُرَاده انتفاء الحَاجب عن درجة الشهود، لا عن حقيقة الوجود، لكنه باب للإلحَاد، هؤلاء المَلاحدَة منه يدخلون».

وقال في (١/ ١٥٣): «قوله: الدرجة الثالثة: الفناء عن شهود الفناء».

فشرح الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكلام لأبِي إسمَاعيل، ثُمَّ تعقبه بقوله:

«وسنذكر -إن شاء الله- أن العبد لا يدخل بِهَذَا الفناء والشهود فِي الإسلام، فضلًا أن يكون به من المُؤمنين، فضلًا أن يكون به من خَاصَّة أولياء اللَّه المُقَرَّبين، فإن هذا شهود مشترك لأمر أقَرَّ به عبَّاد الأصنام، وسائر أهل المِلَل: أنه لا خالق إلَّا الله».

فهذا كلام ابن القيم في بضع صفحات، فكم من الانتقادات في ثلاث مُجَلدات؟

وقلت أيضًا:

«وأما شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- فله نقد قوي لأبِي إسمَاعيل الهَرَوي، ثُمَّ بعد هذا النقد قد يعتذر له لأسباب قويَّة من علمه وجهاده للبدع، وفي نصرة السنَّة، ولا يُمكن أن يعتذر لِمثل سيِّد قطب؛ لِمَاضيه المُظلم، ولِحياته كلها الَّتي يتخبط فيها فِي البدع الضَّلالات.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنَّة[1] عن الهَرَوي وكتابه «منازل السائرين»:

«وقد ذكر في كتابه (منازل السائرين) أشياء حسنة نافعة، وأشياء باطلة، ولكن هو فيه ينتهي إِلَى الفناء في توحيد الربوبيَّة، ثُمَّ إِلَى التوحيد الذي هو حقيقة الاتِّحَاد ...».

---

(١) (٥/ ٣٤٢)

ثُمَّ ساق كلامًا طويلًا من «منازل السائرين» فِي تقسيم التوحيد، ثُمَّ ناقشه فيه نقاشًا علميًّا يليق بعلمه ومكانته -أي: ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ- . . .

ثُمَّ قال: «وأما الفناء الذي يذكره صاحب المَنَازل فهو الفناء فِي توحيد الربوبيَّة، لا فِي توحيد الإلَهيَّة، وهو يثبت توحيد الربوبيَّة مع نفي الأسباب والحكم، كما هو قول القدرية المُجبرة كالجَهم بن صفوان ومن اتبعه، والأشعري وغيره»[(١)].

فانظر إلَى هذا النقد الصريح الواضح الجَلي لِمَا فِي كلام الهَرَوي من الانتهاء إلَى حقيقة الاتِّحَاد، ثُمَّ إلَى القول بالجَبر.

وبعد هذا النقد الواضح الجَلي الذي جَلَّى خلاله هاتين الحَقيقتين قال:

«وشيخ الإسلام وإن كان رَحِمَهُ اللهُ من أشد الناس مُبَاينَة للجَهميَّة فِي الصفات، وقد صنف كتابه «الفاروق فِي الفرق بين المُثبتة والمُعَطلة»، وصنف كتاب «تكفير الجَهميَّة»، وصنف كتاب «ذم الكلام وأهله»، وزاد فِي هذا الباب حتَّى صار يوصف بالغلو فِي الإثبات للصفات، لكنه فِي القدر على رأي الجَهميَّة نفاة الحكم والأسباب، والكلام فِي الصفات نوع، والكلام فِي القدر نوع، وهذا الفناء عنده لا يُجَامع البقاء، فإنه نفي لكل ما سوى حكم الرب بإرادته الشاملة الَّتِي تُخصص أحد المُتَمَاثلين بلا مُخصص»[(٢)].

ثُمَّ استمر يناقش أقوال الهَرَوي فِي الجَبر، ويطعن طعنًا شديدًا فِي الجَبريَّة القائلين بتلك الأقوال الَّتِي يقولُهَا الهَرَوي، فمن هذه المُنَاقشات المُرَّة الصعبة قوله ناقدًا للهروي ومَن على مذهبه فِي الجَبر:

«وقول القائل: يسلك سبيل إسقاط الحَدث[(٣)]. إن أراد أني أعتقد نفي حدوث شيء؛ فهذا مكابرة وتكذيب بِخَلق الرب، وجحد للصانع، وإن أراد أني أسقط الحَدَث من قلبِي؛ فلا أشهد مُحدثًا -وهو مرادهم-، فهذا خلاف ما أمرت به،

---

(١) (٥/ ٣٥٨)

(٢) المنهاج (٥/ ٣٥٨).

(٣) وهذه العبارة للهروي فِي المَنَازل، انظر منهاج السنَّة (٥/ ٣٤٤) سطري (٦، ٧).

وهو خلاف الحَق، بل قد أمرت أن أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحَمَّدًا رسول اللَّه، وأشهد حدوث المُحدثات بِمَشيئته، بِمَا خلقه من الأسباب، ولِمَا خلقه من الحكم، وما أمرت ألَّا أشهد بقلبي حدوث شيء قط[1] . . .».

ثُمَّ استمر ينتقد كلام الهَرَوي نقدًا شديدًا لاذعًا، يتخلله وصف بالضلال والجَهل، وبالحُلُول والاتِّحاد[2].

نعم بعد إدانة كلام الهَرَوي، والحُكم عليه بِما يستحقه قد يَتَلَمَّسَان[3] الأسباب لعذره؛ لأدلة قويَّة من علمه، وجهاده لأهل البدع والضلال، وبالمُؤلفات الواسعة في بيان الحَقِّ ونصره، وهدم البدع والضلال، ثُمَّ بعد ذلك كله يبقى القارئ حرًّا، فإما أن يقتنع بِهَذَا العذر، وإما لا يقتنع، فلا إلزام بِهَذَا ولا ذاك» اهـ.

هذا بالنسبة لقضية القول بالاتِّحَاد، أما ما عداه فلا كما رأيت، وكما أشرت سلفًا في قضايا التكفير لا يكفرون، وأعتقد أنَّهُم يلجئون إلَى أصل آخر، وهو: الاستصحاب -أي: بقاء ما كان على ما كان-، لا إلَى ما يزعمه أبو الحَسَن من حَمل المُجمَل على المُفَصَّل؛ لأن كلمة الكفر لا تَحتمل التوحيد، بل هي تضادها التضاد الشديد.

* * *

(١) المِنهاج (٥/ ٣٦٨).
(٢) المِنهاج (٥/ ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢).
(٣) أي: ابن تيمية، وابن القيم.

ثالثًا: المجمل، والنص، والظاهر، والمبين عند الأصوليين

أ- **المُجمَل**: هو ما لا يفهم منه عند الإطلاق معنًى معين، وقيل: ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهِمَا على الآخر.

ب- **المُبيَّن**: هو ما قابل المُجمَل، وهو ما فهم منه عند الإطلاق معنًى معين من نص، أو ظهور، أو بعد البيان.

ج- **النص**: وهو ما يفيد بنفسه من غير احتمال.

د- **الظاهر**: وهو ما احتمل أمرين، أحدهُمَا أظهر من الآخر.

فأنت ترى أن المُجمَل ما لا يفهم منه معنًى عند الإطلاق، أو ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهِمَا على الآخر، وذلك مثل الألفاظ المُشتركة، كلفظة العين المُشتركة بين الذهب والعين الناظرة وغيرهِمَا، والقرء للحيض والطهر، والشفق للبياض والحُمرة.

ولك أن تسأل أبا الحَسَن: هل عرج من قريب أو بعيد على المُجمَل والمُبيَّن عند الأصوليين وسائر العلماء؟!! بل هل يعرف المُجمَل والمُفَصَّل المَعرُوفين عند الأصوليين، بل عند طلاب العلم؟!!

ولك أن تسأله: لِمَاذا تَعمَدُ إلَى كلام أهل البدع والباطل الواضح كالشمس في معانيه -إما نصوص أو ظواهر-، فتجعلها من باب المُجمَلات، ثُمَّ تَحملها على ما تسميه المُفَصَّل، وهو ليس بالمُفَصَّل ولا بالمُبيَّن المَعرُوف عند الأصوليين؟!!

ألا إن هذا عدوان على اصطلاحات وتأصيلات علماء الإسلام الَّتِي ساروا عليها من فجر تاريخ تدوين علم الأصول وقواعده، هَذَا العلم العظيم الذي وُضِعَ خدمة لكتاب الله، وسنَّة رسوله ﷺ.

وهل أخذت تعريف المُجمَل والمُفَصَّل من الإمام ابن القيم المُحَدِّث الفقيه الأصولي؟!!

وهل قال ابن القيم: إن عادة الرجل وسيرته هي المُفَصَّل، وأخطاؤه أو ضلالاته هي المُجمَل؟!!

* * *

رابعًا: بيان دلالات سياقات الكلام وأنها تعين المجمل وبيان عدم التفات أبي الحسن لهذا الأصل العظيم

* **أولًا: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المِنهَاج (٣/ ٢٣٦) في رده على الرافضي ابن المطهر:**

«وأمَّا جوابه عن احتجاجهم بقوله تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. بأن المُرَاد الأصنام، فلا ننازعه بأن المُرَاد بذلك الأصنام، فإن هذا هو أصح القولين، و(ما) بِمَعْنَى (الذي)،

ومَن قال: إنَّها مصدرية، والمُرَاد: والله خلقكم وعملكم، فهو ضعيف، فإن سياق الكلام إنَّمَا يدل على الأول؛ لأنه قال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥-٩٦]. فأنكر عليهم عبادة المَنحُوت، فالمُنَاسب أن يذكر ما يتعلق بالمَنحُوت، وأنه مَخلوق لله، والتقدير: والله خلق العابد والمَعبُود.

ولأنه لو قال: والله خلقكم وعملكم. لَم يكن في هذا ما يقتضي ذمهم على الشرك، بل قد يقال: إنه عذر لَهُم».

والشاهد: أخذ شيخ الإسلام بدلالة السياق.

وقال شيخ الإسلام في مَجموع الفتاوى (١٦/ ٥٢٠) وهو يفسر سورة التكاثر، ويرد التفسيرات الفاسدة لقول الله تعالَى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٥-٦]. قال:

«وجوابه. أن سياق الكلام يقتضي الوعيد والتهديد؛ حيث افتتحه بقوله: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١].

وأيضًا فمثل هذا الكلام قد صار في العرف يستعمل في الوعيد غالبًا أو في الوعد، وإذا كان العلم مقيدًا بالسياق اللفظي وبالوضع العرفي، فقوله: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]. هو ذاك العلم، أخبر بوقوعه مستقبلًا، ثُمَّ علق

بوقوعه حاضرًا، وقيد المُعَلَّق به بعلم اليقين؛ فإنَّهُم قد يعلمون ما بعد المَوت، لكن ليس علمًا هو بيقين».

وقد تعلق بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، ظن أنه يؤكد ما يدعو إليه من حَمل المُجمَل على المُفَصَّل، فرددت عليه في «تنبيه أبي الحَسَن» بالكلام الآتي:

«هل شيخ الإسلام يريد بِهَذَا الكلام وضع قاعدة لكلام أهل البدع ومواقفهم وأحوالِهِم من رَوَافض، وجَهميَّة، ومعتزلة، وقدريَّة، ومرجئة، وصوفية، وأشعريَّة، وماتريديَّة، ولِمَن سيأتي بعدهم من أهل البدع والتحزبات السياسية؟!!

إنَّ هذا الكلام رد فعل لعمل رجل أفَّاك متجنٍّ على شيخ الإسلام، ومُكَفِّر له، رغم أنه يُقَرِّر التوحيد، ويرد الشرك والضلال بأساليب واضحة وعبارات صريحَة، فقال هذا الكلام من باب فرض ما لَم يقع أنه قد وقع؛ لدفع ظلم مُعيَّن من شخص جاهل ظَالِم.

وليس مَعنَى كلامه وضع الحَبل على الغارب لأهل الأهواء أن يتكلموا بالمُجمَلات والمُتشَابِهَات، بل وبالألفاظ والمَقَالات المُـهبة فِي تقرير الباطل، فإذا نوقشوا فِي هذه التصرفات الفاسدة فزعوا إلَى المُجمَل والمُفَصَّل، والصريح والكناية.

شيخ الإسلام لا يريد بِهَذا الكلام التأصيل، وإنَّمَا على الوجه الذي ذكرنا، ولو علم أن بعض الناس سيتعلق بكلامه هذا لَمَا قاله.

انظر إلَى قوله رَحِمَهُ اللَّهُ خلال كلامه فِي رَدِّه على بعض الناس الذين يتعلقون ببعض قواعد الأئمة، فينصرون باطلهم وحيلهم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فرب قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لَم يقلها». بيان بطلان التحليل (ص٢١٥).

ونَحن نقول: لو علم شيخ الإسلام ما يفضي إليه كلامه هذا لَم يقله، ولو فرضنا أنه يراه قاعدة؛ فإنَّمَا مراده المُجمَل الذي يرافقه البيان فِي نفس السياق، وتقييد المُطلق فِي نفس السياق.

* والأدلة على ذلك كثيرة:

١- حياته الَّتي كلها جهاد ونقد لأهل الأهواء وأهل الأخطاء، ولو كان يعتقد مضمون هذا الكلام العارض لَمَا أفنى حياته في رَدِّ الأباطيل الصَّريحَة والمُجملَة الَّتي زَخَرت بدحضها ونقدها كتبه الكثيرة الَّتي تَملأ مكتبة.

٢- قال البكري في كتاب الاستغاثة (٢/ ٦٠٩-٦١٠): «إنه إذا علم بالقواعد ثبوت رتبة للنَّبي ﷺ، فالعبارة الَّتي توهم نفيها إذا صدرت منه؛ علم المُرَاد بِهَا للدليل على عصمته، وصحة تبليغه، وعدم تناقض أقواله وأفعاله، وغيره ليس كذلك».

فأجابه شيخ الإسلام بقوله: «هذا مَبني على صدور عبارة مُوهِمَة، وقد تقدَّم أن الجَوَاب عبارة ظاهرة في معناها، بل نص لا يَحتمل معنيين، فضلًا عن كونِهَا توهم غير ما أريد بِها.

وأيضًا فغير الرسول إذا عبَّر بعبارة موهِمَة مقرونة بِمَا يزيل الإيهام؛ كان هذا سائغًا باتفاق أهل الإسلام.

وأيضًا فإذا كان الوهم لسوء فهم المُستمع، لا لتفريط المُتكلم؛ لَم يكن على المُتكلم بذلك بأس».

فانظر كيف علق الجَوَاز على كون اللفظ المُوهم مقرونًا بِمَا يزيل الإيهام، ومضمونه: أنه إذا لَم يقرن بِمَا يزيل الإيهام؛ فإنه غير جائز لِمَا فيه من التلبيس.

٣- قال شيخ الإسلام خلال ردوده على البكري في كتابه «الاستغاثة» (٢/ ٥٢٢):

«وقد يكون اللفظ مطلقًا لتقييده بسؤال السائل، مثل أن يقال: هل يصلى عليه عند الذبح؟ فيقال: لا يصلى عليه. أو يقال: هل يستغاث به بعد موته، أو في مغيبه؟ فيقال: لا يستغاث به.

لكن إن كان المُستمع يفهم من هذه العبارة أنه لا يسأل في حياته شيئًا، ولا يستشفع به بِمَعنَى أنه ليس أهلًا لذلك؛ لَم يَجز إطلاق هذه العبارة إذا عنى بها المُتكلم مَعنًى صحيحًا، وهو يعلم أنَّ المُستَمع يفهم منها مَعنًى فاسدًا؛ لَم يكن له

أن يطلقها لِمَا فيه من التلبيس؛ إذ المَقصُود من الكلام البيان دون التلبيس، إلَّا حيث يَجوز التعريض خاصَّة، وليس هذا موضع تعريض.

ولو قدر أن مطلقًا أطلقها وكنَّى [كذا ولعله عنَى] بِهَا معنًى صحيحًا، والمُستَمع فهم منها الكفر لَم يكفر المُتكَلم بذلك، لاسيما إذا لَم يعلم أن المُستَمع يفهم المَعنَى الفاسد».

أقول: ونفي الكفر عن هذا المُتكلم لا يعني أنه يَجُوز له إطلاق اللفظ المُوهم؛ لأنه من التلبيس المُنَافِي للبيان الذي يقصد من الكلام، وقد اشترط شيخ الإسلام -والحَمدُ لله- صحة المَعنَى.

٤- وسبق شيخ الإسلام أئمَّة الإسلام في رَدِّ الضَّلالات والأخطاء، ومنهم الليث بن سعد، والشافعي، وأحمَد، والبخاري وغيرهم من أئمَّة الإسلام، وجَرَّحُوا المَجرُوحين في ضلالِهم وأخطائهم، وكتب الجَرح والتعديل وكتب الجَرح الخَاص كثيرة معروفة، ولو كانت هذه القاعدة شرعيَّة لَمَا وجدت شيئًا من هذا النقد والجَرح.

والإجمَال والإطلاق: هو سلاح أهل الأهواء ومنهجهم.

والبيان والتفصيل والتصريح: هو سبيل أهل السنَّة والحَقِّ.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

وَعَلَيكَ بالتَّفصِيلِ والتَّبيين فَالـ ... إجمَال والإطلاق دُون بَيَان

قَد أفسَدَا هَذَا الوُجُود وَخبَّطَا الـ ... أذهَان وَالآرَاء كُل زَمَان

والأدهى من هذا أن كلام بعض أهل الباطل واضح صريح في الباطل، ثُمَّ تَجد مَن يدخله في باب الإجمَال، ويتعلق في نصرة رأيه بأوهى الخُيُوط والحبَال، فعلى هؤلاء أن يتوبوا إلَى الله، ويرجعوا إلَى الحَقِّ، وينصروا الحَقَّ، ويقولوا به، ويشهدوا به لأهله، ويردوا الباطل، ويشهدوا به على أهله، قال تعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ الآية.

وهذا الكلام من شيخ الإسلام وذاك، وتطبيقاته الكثيرة في نقد أهل الباطل وغيره، وكلام العلماء وموقفهم وتطبيقاتُهم تَجتث ما يقوله ويدعو إليه أبو الحَسَن

من جذوره.

* ثانيًا: قال الإمام ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٤/ ٩-١٠) الطبعة المُنيريَّة:

«السياق يرشد إلَى تبيين المُجمَل، وتعيين المُحتَمل، والقطع بعدم احتمال غير المُرَاد، وتَخصيص العام، وتقييد المُطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مُرَاد المُتكلم، فمن أهمَله غلط في نظره، وغالط في مُنَاظرته، فانظر إلَى قوله تعَالَى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤٩] كيف تَجد سياقه يدل على أنه الذليل الحَقير».

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصَّوَاعق المُرسَلة» (١/ ٣٠٢-٣٠٤):

«الفصل الثالث: في أنَّ التأويل إخبار عن مُرَاد المُتكلم لا إنشاء، فهذا المَوضع مِمَّا يغلط فيه كثير من الناس غلطًا قبيحًا، فإن المَقصُود فهم مُرَاد المُتكلم بكلامه.

فإذا قيل: مَعنَى اللفظ كذا وكذا؛ كان إخبارًا بالذي عَنَاه المُتكلم، فإن لَم يكن هذا الخبَر مُطَابقًا كان كذبًا على المُتكلم.

ويعرف مراد المُتكلم بطرق:

١- منها: أن يُصَرح بإرادة ذلك المَعنَى.

٢- ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له مَعنًى ظاهر بالوضع، ولا تبين بقرينة تصحب الكلام أنه لَم يرد ذلك المَعنَى.

فكيف إذا حَفَّ بكلامه ما يدل على أنه إنَّمَا أراد حقيقته، وما وضع له كقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

«وَإِنَّكُم تَرَونَ رَبَّكُم عَيَانًا، كَمَا تَرَونَ الشَّمسَ فِي الظَّهِيرَةِ، لَيسَ دُونَهَا سَحَابٌ».

«وَاللَّه أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوبَةِ عَبدِهِ مِن أَحَدِكُم ضَلَّ رَاحِلَته بِأَرضٍ دَوِيَّةٍ مُهلكَةٍ عَلَيهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنهَا فَنَامَ، ثُمَّ استَيقَظ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِندَ رَأسِهِ، فَاللَّه أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوبَةِ عَبدِهِ مِن هَذَا بِرَاحِلَتِهِ».

فهذا مِمَّا يقطع السامع فيه بِمُرَاد المُتكلم، فإذا أخبر عن مُرَاده بِمَا دَلَّ عليه حقيقة لفظه الذي وضع له مع القرائن المُؤكدة له كان صادقًا في إخباره.

وأمَّا إذا تأول كلامه بِمَا لَم يدل عليه لفظه، ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره أن هذا مُرَاده كذب عليه . . .».

إلَى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحقيقة الأمر أن قول القائل: نَحمله على كذا، أو نتأوله بكذا؛ إنَّمَا هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وضع له، فإنَّ مُنَازعه لَمَّا احتج عليه به، ولَم يُمكنه دفع وروده دفع معناه، وقال: أحمَله على خلاف ظاهره»[1].

* ثالثًا: وقال ابن دقيق العيد في «شرح العمدة» (٤/ ٢٩٧) مع «العدة» للصَّنعَاني في شرح حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: وفيه قال رسول الله -عليه الصلاة والسلام-: «الخَالَة بِمَنزلة الأم».

قال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحَديث أصل في باب الحَضَانة، وصريح في أن الخَالة فيها كالأم عند عدم الأم، وقوله -عليه الصَّلاة والسلام-: «الخَالة بِمَنزلة الأم». سياق الحَديث يدل على أنَّهَا بِمَنزلتها في الحَضَانة.

وقد يستدل بإطلاقه أهل التنزيل على تنزيلها منزلة الأم في الميرَاث، إلَّا أن الأول أقوى، فإن السياق طريق إلَى بيان المُجمَلات، وتعيين المُحتمَلات، وتنزيل الكلام على المَقصُود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه، ولَم أرَ مَن تعرض لَهَا في أصول الفقه بالكلام عليها، وتقرير قاعدتها مُطَولة إلَّا بعض المُتأخرين مِمَّن أدركنا أصحابَهُم[2]، وهي قاعدة متعينة على الناظر، وإن كانت ذات شغب على المنَاظر».

وقال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إرشاد الفحول» (ص١٦٢):

«المَسألة الثامنة والعشرون: في التخصيص بالسياق، قد تردد قول الشافعي في ذلك، وأطلق الصيرفي جواز التخصيص به، ومثله بقوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ

---

(١) كَمَا يقول أبو الحَسن وغيره: نَحمل المُجمَل على المُفَصَّل.

(٢) في هذا الاستثناء نظر، فقد تَعَرَّضَ لَهَا وقَرَّرَهَا بعض الأصوليين المُتقدمين، وعلَى رأسهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإن لَم يطل النفس في تقريرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَمَا أشار ابن دقيق العيد.

لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وكلام الشافعي في الرسالة يقتضيه، فإنه بوَّب لذلك بابًا، فقال: باب الصنف الذي قد بيَّن سياقه معناه. وذكر قوله سبحانه: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

قال: فإن السياق أرشد إِلَى أن المُرَاد أهلها، وهو قوله: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الإلمَام: «نص بعض الأكابر من الأصوليين أن العموم يُخص بالقرائن القاضية بالتخصيص».

قال: «ويشهد له مُخَاطبات الناس بعضهم بعضًا حيث يقطعون في بعض المُخَاطبات بعدم العموم بناءً على القرينة، والشرع يُخَاطب الناس بِحَسب تعارفهم».

قال: «ولا يشتبه عليك التخصيص بالقرائن بالتخصيص بالسبب، كما اشتبه على كثير من الناس؛ فإن التخصيص بالسبب غير مُختار، فإن السبب وإن كان خَاصًا؛ فلا يَمنع أن يورد لفظ عام يتناوله وغيره، كَمَا في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. ولا ينتهض السبب بِمُجَرَّده قرينة لرفع هذا، بِخلاف السياق فإنه يقع به التبيين والتعيين:

أما التبيين: ففي المُجمَلات.

وأما التعيين: ففي المُحتمَلات:

وعليك باعتبار هذا في ألفاظ الكتاب والسنَّة، والمُحَاوَرات تَجد منه ما لا يُمكنك حصره». انتهى.

والحَقُّ أن دلالة السياق إن قامت مَقَام القرائن القويَّة المُقتضية لتعيين المُرَاد؛ كان المُخصص هو ما اشتملت عليه من ذلك.

وإن لَم يكن السياق بِهَذه المَنزلة، ولا أفاد هذا المَفَاد؛ فليس بِمُخَصص.

أقول: وكلام العلماء من أصوليين ومُفَسِّرين وغيرهم -ولاسيما ابن تيمية

وابن القيم وابن كثير- في أن السياقات تدل على مَقَاصد المُتَكلمين.

ولَم يُعر أبو الحَسَن المَأربي أي اهتمام لسياقات كلام مَن يُدَافع عنهم بِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل، بل إن كلامهم الذي يُدَافع عنه يكون من الواضح المُبَيَّن المُفَصَّل، فيجعله من المُجمَلات، وذلك من الشغب والمُغَالطات.

ولَم يقف عند هذا الحَد، بل تَجَاوز ذلك إلَى رمي مَن يرد الباطل، ويذب عن السنَّة ومَنهَج السَّلف بالغلو، ويقذفهم بشتَّى التهم، ويشتمهم بالألفاظ المُقذعة كالأصاغر والأراذل والهَدَّامين والمُفسدين، وأعداء الدَّعوَة وخصومها، وحَدَّاديَّة.. إلَخ.

انظر في النصوص التالية من نصوص مَن يدافع عنهم، فهل تراها في غاية الوضوح والصَّرَاحة في الدلالة على معانيها، وسياقاتُهَا وسباقاتُهَا تدل على مَقَاصد قائليها، أو تراها كَمَا يزعم أبو الحَسَن من المُجمَلات؟!

١- يقول سيِّد قطب في تفسير سورة الإخلاص:

«إنَّها أحدية الوجود، فليس هناك حقيقة إلَّا حقيقته، وليس هناك وجود حقيقي إلَّا وجوده، وكل موجود آخر؛ فإنَّمَا يستمد وجوده من ذلك الوجود الحَقيقي، ويستمد حقيقته من تلك الحَقيقَة الذاتيَّة، وهي من ثَمَّ أحدية الفاعلية، فليس سواه فاعلًا لشيء، أو فاعلًا في شيء في هذا الوجود أصلًا، وهذه عقيدة في الضمير[1]، وتفسير للوجود أيضًا.

فإذا استقر هذا التفسير، ووضح هذا التصور؛ خلص القلب في كل غاشية، ومن كل شائبة، ومن كل تعلق بغير هذه الذات الواحدة المُتفَرِّدة بِحَقيقة الوجود وحقيقة الفاعلية، خلص من التعلق بشيء من أشياء هذا الوجود، إن لَم يَخلص من الشعور بوجود شيء من الأشياء أصلًا؛ فلا حقيقة لوجود إلَّا ذلك الوجود الإلَهي، ولا حقيقة لفاعلية إلا فاعلية الإرادة الإلَهيَّة؛ فعلام يتعلق القلب بِمَا لا حقيقة لوجوده ولا لفاعليته؟!!

(١) انتبه لقوله: «وهذه عقيدة في الضمير...» إلَخ.

ومتى استقر هذا التصور الذي لا يرى في الوجود إلَّا حقيقة الله؛ فستصحبه رؤية هذه الحَقيقة في كل وجود آخر انبثق عنها، وهذه درجة يرى فيها القلب يد الله في كل شيء يراه، ووراءها الدرجة الَّتي لا يرى فيها شيئًا في الكون إلَّا الله؛ لأنه لا حقيقة هناك يَرَاهَا إلَّا حقيقة الله[(١)].

كذلك ستصحبه نفي فاعليه الأسباب، ورد كل شيء وكل حدث وكل حركة إلَى السَّبب الأول الذي منه صدرت، وبه تأثرت، وهذه هي الحَقيقة الَّتي عني القرآن عناية كبيرة بتقريرها في التصور الإيمَاني، ومن ثَمَّ كان ينحي الأسباب الظاهرة دائما[(٢)]، ويصل الأمور مباشرة بِمَشيئة الله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]. ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. وغيرها كثير.

وبتنحية الأسباب الظاهرة كلها، ورَدِّ الأمر إلَى مشيئة الله وحدها، تسكب في القلب الطمأنينة، ويعرف المُتجه الوحيد الذي يطلب عنده ما يرغب، ويتقي عنده ما يرهب، ويسكن تِجَاه الفواعل والمُؤثرات والأسباب الظاهرة الَّتي لا حقيقة لَهَا ولا وجود»[(٣)].

٢-ويقول: «وهذه هي مدارج الطريق الَّتي حاولَهَا المُتصَوفة، فجذبتهم إلَى بعيد!! ذلك أن الإسلام يريد من الناس أن يسلكوا الطريق إلَى هذه الحَقيقة، وهُم يُكَابدون الحَقيقة الواقعيَّة بكل خصائصها، ويزاولون الحَيَاة البشريَّة والخلافَة الأرضيَّة بكل مقومَاتِهَا، شاعرين مع هذا أن لا حقيقة إلَّا الله، وأن لا وجود إلَّا وجوده، وأن لا فاعلية إلَّا فاعليته... ولا يريد طريقًا غير هذا الطريق»[(٤)].

ولسيِّد قطب كلام نَحو هذا في تفسير سورة الحَديد (٦/ ٣٤٧٩-٣٤٨٠) من

(١) انتبه لقوله هنا: «ووراءها الدرجة الَّتي لا يرى فيها شيئًا في الكون إلَّا الله...» إلَخ، فماذا أبقى لغلاة الصوفية في وحدة الوجود؟!!

(٢) وهذا غلو في عقيدة الجَبر.

(٣) في ظلال القرآن (٦/ ٤٠٠٢-٤٠٠٣)

(٤) في ظلال القرآن (٦/ ٤٠٠٣).

كتاب الظلال، وقد صَرَّح بذلك في ديوانه الشعري شعرًا ونثرًا، وأكد ذلك بدفاعه من عقيدة النيرفانا الَّتِي تتضمن عقيدة الحُلُول، ووحدة الوجود، ووحدة الأديان، وعقيدة التناسخ، وكل نص من نصوصه واضح وصريح، وسياقه وسباقه في غاية الدلالة على مقاصده.

فإن كانت هذه النصوص مُجمَلات؛ فلا يوجد في كلام البشر كلهم كلام مُفَصَّل بسبب هذه السَّفسَطَة الَّتِي اخترعها عبد اللَّه عزام، وتابعه عليها القطبيون، والإخوان المُسلمون، وعدنان عرعور، ثُمَّ أبو الحَسَن الذي عاش على ذلك دهرًا، وأحدث من أجله فتنًا لا يرأب صدعها إِلَّا اللَّه، ثُمَّ أبدى لنفسه مَعَاذير -اللَّه يعلمها-، ولكنها هل ترأب الصدع العظيم الذي أحدثه هذه الفتنة العمياء؟!!

وبقي من ذيول دفاع أبي الحَسَن عن سيِّد قطب: مُخَالفته للعلماء في إدانة سيِّد قطب، ورميه إياهم بالغلو، وتنزيله أحاديث الخَوَارج عليهم، ورميه إياهم بالخَطَأ فيما ناقشوا فيه سيِّد قطب من ضلالاته الكبرى الكثيرة، حيث قال: «وهناك اعتراضات كثيرة، منها ما هو صواب، ومنها ما هو خطأ».

فعليه أن يبيِّن هذه الخَطَأ؛ ليزيل هذا التشكيك في نقدهم الحَق الذي يرى السلفيون أن نقدهم لسيِّد قطب كله صواب، وعليه أن يعلن التوبة من رمي هؤلاء العلماء مِمَّا رَمَاهُم به مِمَّا ذكرنا عنه آنفًا.

٣- وقال المَغرَاوي في تفسير سورة البقرة رقم (١٤) وجه (أ) تسجيلات أهل الحَديث، الدار البيضاء:

«إذا كانت الأمة تتواتر، وتتواصى، وتتفق على المَعصية، وتتفق على الشرك، وتتفق على الانحِرَاف، وتتفق على التبرج، وتتفق على الانسلاخ من دين اللَّه، وتتفق على الرِّدَّة، وتَجهل كل المُخَالفَات، ماذا يقع لَهَا؟! ماذا تريدون؟!

فلابد أيها الإخوة من هذا الربط، لابد أن نربط واقعنا بِهَذه الآيات[1] الَّتِي أنزلَهَا اللَّه على نبينا مُحَمَّد، وستبقى -إن شاء الله- إِلَى أن تقوم الساعة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا

---

(١) لعله يُخَاطب طلاب علم صغار لا يفهمون من كلامه إِلَّا التكفير، بل لا يفهم العلماء منه إِلَّا التكفير، ثُمَّ لا ندري أهو يَدعُوهُم إِلَى سلوك هذا المَنهَج التكفيري أم ماذا يريد؟!

ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]».

٤- وقال في نفس الشريط:

«نريد أن نسعد، وأن تكون عندنا جَميع المُقوِّمات للحياة، ونَحن لا يد لنا في الخَير، ولا أصبع لنا في الخَير، نزل القرآن هجرناه، جاءت السنَّة ضيعناها، ما عندنا عناية بكتاب الله، ما عندنا عناية بسنَّة رسوله، ما عندنا عناية بعقيدتنا، المُجتمَع منفك، المُجتمَع مُنغمس في المُحَرَّمَات، المُجتمَع مُتكس، غالبه مُرتد!!

كيف؟! كيف تتحقق السعادة؟! كيف يتحقق الأمن؟! كيف تتحقق سياسة؟! كيف يتحقق الاقتصاد؟!».

٥- وقال في كتاب العقيدة السَّلفيَّة موقف مالك من العقيدة السَّلفيَّة (ص: ١٥٨-١٥٩) مُعَلِّقًا على حديث النَّبي ﷺ في الخَوَارج، وفيه: «يَمرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّة»:

«وهذا الحَديث الذي أورده الإمام مالك في موطئه من عجيب آيات النبوَّة؛ فإن هذا الوصف الذي ذكره رسول الله ﷺ ينطبق تَمام الانطباق على كثير من المُبتدعة، تشاهدهم كثيري الصَّلاة، كثيري الحَجِّ والعمرة، كثيري البذل للمال، ولكن مع هذا ما عندهم من الإسلام شعرة واحدة، فسبحان من اختار نبينا ﷺ، وأنطقه بالنبوَّة.

وكَمَا وصف الله -تبارك وتعَالَى- العابدين الخَاشعين، ولكن لَمَّا لَم يكن عندهم عقيدة صحيحة، واتباع لنبينا ﷺ؛ فإنَّهم يصلون جهنم: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ۝١ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٤].

فالحَديث ينطبق مع الآية، ويسير بِحَذوهَا، وهو تفسير لَهَا، فمبتدعة الخَارجين عن أهل السنَّة والجَمَاعَة حظهم من الإسلام كما بيَّن رسول الله ﷺ، فالمِيزَان هو المِيزَان النبوي، والمِيزَان هو المِيزَان السَّلفي، وعبادة وعمل لا ينبني على ذلك، فيرجع إِلَى هذا الحَديث، فخلوات الصُّوفيَّة وتعبداتُهم بالأذكار المُبتَدَعة والطرق المُختَرَعَة، وإحداثهم في دين الله ما ليس منه، فكله من هذا

الباب». اهـ.

٦- وقال في كتاب العقيدة السَّلفيَّة موقف مالك من العقيدة السَّلفيَّة، المَطبعة الوطنيَّة، مراكش (١٩٩١)، (ص٥٥):

«وهكذا نلاحظ الإمام مالك والمَالكيَّة -رحِمَهُم الله- يَجعلون مُفَارَقة الإسلام رافعة للعصمة والولاية، وأنه لا لقاء بين مُرتد ومسلمة، وبين مُرتدَّة ومسلم، فكيف في هذه الأزمنة الَّتي اختلط فيها الحَابل بالنابل، لا يُميز فيها بين المُرتدين والمُرتدَّات والمُسلمين والمُسلمات، وما أكثر الأولين وأقل الآخرين، وما أكثر ما نسمع من عقود تعقد على كثير من المُرتدين على المُسلمات، والله المُستَعَان».

٧- وقال في شريط مرئي «صفات المُنَافقين» (٣)، (٢٢/ ٦/ ١٩٩٦):

«أين القرآن في نفوس الناس، وأين السنَّة في نفوس الناس، حالُهُم تنبئ عن هذه الآية، كأنَّ هذه الآية تتحدث، يعني لو جُمعت المُسلمين في الكرة الأرضيَّة في مكان واحد، وفي صعيد واحد؛ لنطقت هذه الآية وتكلمت: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾.

لأن هذا لا يُمكن، لا يُمكن أن الأمة ينزل فيها قرآن، ويبعث فيها نبي، ويترك لَهُم سنن، وتُحفظ هذه السنن، وتَجد حالة المُسلمين على عكس ذلك: لا عقيدة، لا توحيد، لا شريعة، لا حكم، لا صلاة، إلَى الله المُشتكَى».

ومن العَجَائب والغَرَائب أن أبا الحَسَن يَجعل هذه النصوص الواضحة المُفَصلة الدالة على مَقَاصد قائلها دلالات واضحة من المُجمَلات، فلا ندري على أي منهج يسير هذا الرجل، وبأي لغة يفهم ويعقل، ولا ندري مَن يُخَاطب بِهَذه اللغة والتأصيل، وبِهَذَا المَنهَج الغريب.

* وأخيرًا أقول:

اللَّهُمَّ اهد شباب الأمَّة لأقوم السبل، وجنبهم الفتَن ما ظهر منها وما بطن، وثبتنا وإياهم على الحَقّ.

اللَّهُمَّ فاطر السموات والأرض، عالِم الغيب والشهادة، أنت تَحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يَختلفون، اهدني لِمَا اختلف فيه من الحَقِّ بإذنك، إنك تَهدي مَن تشاء إلَى صراط مستقيم.

وصَلَّى اللَّه عَلَى نبينا مُحَمَّد، وعَلَى آله وَصَحبِهِ وَسَلم.

كتبه الفقير إلى رحمة ربه وغفرانه
ربيع بن هادي عمير المدخلي
١٩/ ربيع الأول/١٤٢٣هـ

* * *

بوزيد بلقاسم

موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد

[illegible] بالقاسم

[illegible] بالقاسم

[illegible] بالقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه.

أمَّا بعد:

فأفيد طلاب الحَقِّ من طلاب العلم بأني قد وقفت لأبِي الحَسَن مصطفى بن إسمَاعيل المِصري المَأربِي -هَدَاهُ اللَّه للحَقِّ، وللالتزام بِمَنهَج السَّلف الصَّالِح- على كلام لا يرضاه أهل السنَّة من السابقين واللاحقين في خبر الآحاد؛ حيث خالف فيه ما عليه أهل الحَديث قاطبة، وما عليه أهل السنَّة المَحضَة، بل خالف جَمَاهير العلماء من السَّلَف والخَلَف.

ولي عليه مآخذ سأسوقها مُجمَلة، ثُمَّ أفصلها، ثُمَّ أسوق الأدلة على بطلان ما ذهب إليه هو وسلفه من المُعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض، ومن انخَدَع بِمَنهَج هذه الطَّوَائف من الفُقَهَاء مع الأسف[1].

● فمن المَآخذ الإجمَاليَّة عليه:

أولًا: أنه ذكر الحُجَج -أو الشبه على الأصح- لِمَن يقول بأن خبر الواحد يفيد الظن من الطَّوَائف المَذكورة آنفًا، ولَم يذكر حُجَج أهل الحَديث ومَن وافقهم، الذين يقولون: إنَّ خبَر الواحد العدل الضابط المُتَلَقَّى بالقبول تصديقًا به، وعملًا بِمُوجَبه يفيد العلم، ويوجب العمل.

ثانيًا: لقد وقف على قول ابن حزم: إنَّ خبر الواحد بشروطه السابقة يفيد العلم، ويوجب العمل. واطلع على أدلته وحُجَجه الكثيرة والقويَّة.

ثُمَّ نقل عن ابن حزم أنه قال: «إنَّ خبر الواحد يوجب العمل». وأهمَل قوله بأنه

---

(١) هذا الذي ذكره ابن حزم في بادئ الأمر، ثُمَّ دخلت الفرق الَّتِي ذكرها ابن القيم فيما دخلت فيه المُعتزلة، وهؤلاء معظمهم من الأشاعرة أهل الكلام، وبقيتهم من المَخدُوعين بِهم.

يفيد العلم، كما أهمَل حُجَجه، ولا أستبعد أنه اطَّلَع على قول ابن تيميَّة بأن خبر الآحاد يفيد العلم، وحُجَجه على ذلك.

وهذا غش منه وتلبيس على طلاب العلم، فقد يعتقدون هذا القول الباطل الذي بيَّن بطلانه بالحُجَج القويَّة كُلٌّ من ابن تيمية في «مَجمُوع الفتاوى»، وابن حزم في «إحكام الأحكام»، وابن القيم في «الصَّوَاعق المُرسَلَة»، والألباني في رسالتين[1].

مثل قول ابن حزم خلال حديثه عن خبر الآحاد، وأنه يفيد العلم، حيث قال: «فصح بِهَذا إجمَاع الأمة على قبول خبر الواحد الثقة عن النَّبي ﷺ، وأيضًا فإن جَميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النَّبي ﷺ»[2].

وكذلك قول ابن القيم رحمه الله حيث قال: «بل كانوا أعظم مبادرة إِلَى قبولِهَا وتصديقها، والجَزم بِمُقتضَاهَا، وإثبات الصفات بِها ...».

إِلَى أن قال: «فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ، خرقوا به إجمَاع الصَّحَابَة المَعلوم بالضرورة، وإجمَاع التابعين، وإجمَاع أئمَّة الإسلام، ووافقوا به المُعتزلة، والجَهميَّة، والرَّافضَة، والخَوَارج»[3].

ووَجَّه ابن القيم وابن حزم لأهل هذا القول الباطل من الإلزَامَات القَويَّة والطعن الشديد مَا يلزم أبا الحَسَن، ويتَوَجَّه إليه.

ثالثًا: وَجَّه أبو الحَسَن إِلَى أهل السنَّة إلزامات ظنها حُجَجًا دامغة، وظنها نصرًا لباطله وباطل سلفه، سوف يراها القارئ الفطن.

رابعًا: يرى القارئ أن السؤال المُوَجَّه إِلَى أبي الحَسَن كان عن المُتَوَاتر،

---

(١) الأولَى: «وجوب الأخذ بِحَديث الآحاد في العقيدة».
والثانية: «الحَديث حُجَّة بنفسه في العقيدة». تعرض في بعض فصولهما لِهَذا المَوضُوع، وتعرض له كذلك كثير من العلماء: كالبلقيني، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والشوكاني، وغيرهم من العلماء، وقرَّروه على طريقة السَّلف وأهل الحَديث.

(٢) الأحكام لابن حزم (ص١٠٢).

(٣) الصَّوَاعق المُرسَلَة (٢/ ٣٦٢) وانظر: (ص٤٠٦) نشر مكتبة الرياض.

وعن شروطه . . . إلَخ؛ فكان ينبغي أن يكتفي بالإجابة عن هذا السؤال، ولكن لِحَاجة في نفسه قفز إلَى الحَديث عن خبَر الآحاد؛ ليتحدث عنه على طريقة أهل الأهواء؛ زاعمًا أنه قصد إتمَام الفائدة للسائل!! وما يدري أنه أضر بالسائل وبغيره، فليته سكت، فإن في سكوته هنا السَّلامة لنفسه ولغيره.

ونقول له: إذا كنت أنت وسلفك لا تقطعون بصحة نسبة أحاديث الآحاد الصحيحة الَّتِي تلقتها الأمة بالقبول تصديقًا بِهَا، وعملًا بِمُوجبها؛ فإن أهل الحَديث قاطبةً وجَمَاهير المُسلمين يقطعون ويَجزمون بصحة نسبتها إلَى رسول اللَّه ﷺ لأمرين:

الأول: أنه لا ينطق عن الهَوَى، قال تعَالَى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤].

الثانِي: استناد إلَى قول اللَّه تعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ولاسيما أحاديث الصحيحين الَّتِي تلقتها الأمة بالقبول والحَفَاوة والاحترام والتقدير.

* وإلَى مناقشته التفصيلية ننتقل:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال في كتابه المُسَمَّى بـ: «إتحَاف النبيل بأجوبة أسئلة المُصطلح والجَرح والتعديل»:

«سئل السؤال التالي:

س/ كم عدد طرق الحديث المتواتر التي اتفق عليها علماء هذا الشأن؟ وما هي شروط الحديث المتواتر، وهل يفيد العلم الضروري أو النظري؟

فأجاب السائل بِمَا ملخصه ذكر تعريف المُتَوَاتر لغة واصطلاحًا، وذكر شروطه المُتفَق عليها والمُختَلف فيها، وذكر أقسام التواتر، وذكر اتفاق العلماء على أن المُتوَاتر يفيد العلم الضروري، وأنه قد خالف في ذلك طائفتان: «البَراهِمَة»، و«السمنيَّة» الكافرتان، ثُمّ كمل إجابته على السؤال المَذكُور.

ثُمّ قال: «وتتمة للفائدة ومن باب قول الرسول ﷺ في الحَديث الصَّحيح، وقد سئل عن ماء البحر فقال: «هُوَ الطَّهُور مَاؤه، الحِل مَيتَته». أخرجه أبو دواد (٨٣)، والنسائي (٥٩) وغيرهُمَا.

أتكلم على خبر الواحد أو خبر الآحاد:

فخبَر الآحاد هو ما عَدَا التواتر، أو هو ما لَم يدخل في حَدِّ التواتر؛ لأن القسمة ثنائية عند الجُمهور، خلافًا لِمَن جعل القسمة ثلاثية، فجعل المُستفيض واسطة بين المُتَوَاتر والآحاد». اهـ «من المُذكرة» للشنقيطي (ص١٠٢).

وخبر الواحد إنَّمَا يفيد غلبة الظن، (ولا نستطيع أن نقطع بصحة نسبته إلَى قائله)، بل نرجح ذلك، وليس من باب العمل بالظن المَذمُوم، أو الشك، أو القول على الله ﷻ بغير علم، كما في قوله تعالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]».

ثُمّ ساق عددًا من الشبه منها:

* الشبهة الأولى:

قال أبو الحَسَن: «ومن الأدلة أن خبر الواحد لا يفيد اليقين: حديث أم سَلَمَة في الصحيحين: «إنَّكُم تَختَصِمُونَ إلَيَّ، وإنَّمَا أنا بَشَر، وَلَعَلَّ أَحدكُم الحَنَ بالحُجَّة مِن أَخِيهِ، فَأَقضِيَ لَهُ، فَمَن قَضَيتُ لَهُ مِن حَقِّ أَخِيهِ شَيئًا، فَلا يَأخُذهُ، إنَّمَا اقطَعُ لَهُ قطعَةً مِن نَار».

وفي خبر المُتَلاعنين: «اللَّه يَعلَمُ أَنَّ أَحَدُكُمَا لَكَاذب، فَهَل فِيكُمَا مِن تَائب». متفق عليه» الإتحاف (ص٢٢).

* أقول:

ليس في الحَديثين ما يدل على أن أخبار الرَّسُول الصَّادق المَصدُوق المَعصُوم تَحتمل الكذب والوهم من قريب ولا من بعيد، سواء ما سُمع منه مباشرة، وما نقل عنه بالأسانيد الصحيحة، وتلقته الأمة بالقبول تصديقًا به، وعملًا بِمُوجبه.

وإنَّمَا يدل الحَديث الأول على: أن أحد المُتخَاصمين في أمر من الأمور قد يكون ظالِمًا لِخَصمه، فيغلبه بقوة منطقه.

وأمَّا المُتَلاعنان: فأمرهُمَا واضح، ولا تقاس أخبار الرسول المَعصُوم على هاتين الحَالتين، وما شابههما من أخبار البشر ودعاواهم في الخُصُومَة.

ومن العجب أن ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ رَدَّ بِهَذين الحَديثين على شبهة من شبه مَن يقولون: إن أخبار الآحاد لا تفيد العلم.

حيث قال: «فإن أنتم تقولون: إنَّ اللَّه أمرنا بالحُكم بِمَا شهد به العدول مع يَمين الطالب، وبِمَا شهد به العدلان فصاعدًا، وبِمَا حلف عليه المُدَّعَى عليه إذا لَم يقم المُدعي بينة في إباحة الدماء المُحَرَّمَة والفروج المُحَرَّمَة، والأبشار المُحَرَّمة، وكل ذلك بإقراركم مُمكن أن يكون في باطن الأمر بِخلاف ما شهد به الشاهد، وما حلف عليه الحَالف، وهذا هو الحُكم بالظن الذي أنكرتُم علينا في قولنا في خبر الواحد ولا فرق».

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قلنا لَهُم -وباللَّه التوفيق-: بين الأمرين فروق واضحة كوضوح الشمس:

١- أحدهُمَا: أنَّ اللَّه تعَالَى قد تكفَّل بِحفظ الدين وإكماله، وتبيينه من الغي، ومِمَّا ليس فيه، ولَم يَتَكَفَّل تعَالَى قط بِحفظ دمائنا، ولا بِحفظ فروجنا، ولا بِحفظ أبشارنا، ولا بِحفظ أموالنا في الدنيا.

بل قَدَّر اللَّه تعَالَى بأن كثيرًا من كل ذلك يؤخذ بغير حَقٍّ في الدنيا، وقد نص على ذلك رسول اللَّه ﷺ؛ إذ يقول: «إنكم تَختصمون إلَيَّ، وإنَّمَا أنا بَشَر . . .». ثُمَّ ساق الحَديثين.

ثُمَّ قال: «والفرق الثاني: أن حكمنا بشهادة الشاهد ويمين الحَالف ليس حكمًا بالظن كما زعموا، بل نَحن نقطع ونثبت بأن اللَّه ﷻ افترض علينا الحُكم يمين الطالب مع شهادة العدل، ويمين المُدَّعَى عليه إذا لَم يقم بينة، وبشهادة العدل والعدلين والعدول عندنا وإن كانوا في باطن أمرهم كَذَّابين أو واهِمين، والحُكم بكل ذلك حق عند اللَّه تعَالَى، وعندنا مقطوع على غيبه.

برهان ذلك: أن حاكمًا لو تَحَاكم إليه اثنان ولا بينة للمدعي، فلم يَحكم للمدعي عليه باليمين، أو شهد عنده عدلان، فلم يَحكم بشهادتهما؛ فإن ذلك الحَاكم فاسق عاصٍ لله ﷻ مُجرِّح الشهادة ظالِم، سواء كان المُدَّعى عليه مبطلًا في إنكاره أو مُحقًّا، أو كان الشهود كذبة أو واهِمين أو صادقين، إذا لَم يعلم باطن أمرهم.

ونَحن مأمورون يقينًا بأمر اللَّه ﷻ لنا بأن نقتل هذا البريء المَشهُود عليه بالباطل، وأن نبيح هذا الفرج الحَرَام المَشهُود فيه بالكذب، وأن نبيح هذه البشرة المُحَرَّمة، وهذا المَال الحَرام المَشهُود فيه بالباطل، وحَرَّم على المُبطل أن يأخذ شيئًا من ذلك، وقضى ربنا بأننا إن لَم نَحكم بذلك؛ فإننا فُسَّاق عُصَاة لله تعَالَى، ظلمة مُتوَعدُون بالنار على ذلك.

وما أمرنا تعَالَى قط بأن نَحكم في الدين بِخَبر وضعه فاسق، أو وهم فيه واهم، وقال تعَالَى: ﴿شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. فهذا فرق في غاية البيان».

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ في الفرق الثالث:

«وهو أن نقول: إن اللَّه افترض علينا أن نقول في جَميع الشريعة: قال

رسول الله ﷺ، وأمرنا الله تعالى بكذا؛ لأنه تعالى يقول: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]. ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾.

فَفرض علينا أن نقول: نَهَانا الله تعالَى ورسوله ﷺ عن كذا، وأمرنا بكذا.

ولَم يأمرنا تعالَى قط أن نقول: شهد هذا بحق، ولا حلف هذا الحالف على حق، ولا أن هذا الذي قضينا به لِهَذا حق له يقينًا، ولا قال تعالَى ما قال هذا الشاهد.

لكن الله تعالَى قال لنا: احكموا بشهادة العدول، وبيمين المُدعى عليه إذا لَم يقم عليه بينة، وهذا فرق لا خفاء به.

فلم نَحكم بالظن في شيء من كل ذلك أصلًا -ولله الحمد-، بل علم قاطع، ويقين ثابت أن كل ما حكمنا به مِمَّا نقله العدل عن العدل إلَى رسول الله ﷺ فحق من عند الله تعالَى، أوحى به ربنا تعالَى، مُضاف إلَى رسول الله ﷺ، مَحكي عنه أنه قاله.

وكل ما حكمنا فيه بشهادة العدول عندنا فحق مقطوع به من عند الله تعالَى، أنه أمرنا بالحُكم به، ولَم يأمرنا بأن نقول فيما شهدوا به، وما حلف به الحَالف أنه من عند الله تعالَى، ولا أنه حق مقطوع به.

فإن قالوا: إنَّمَا قال تعالَى: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]. ولَم يقل: كل الظن إثم.

قلنا: قد بيَّن الله تعالَى الإثمَ من البر، وهو أن القول عليه تعالَى بِمَا لا نعلم حرام، فهذا من الظن الذي هو إثم بلا شك». إحكام الأحكام (ص١١٨، ١١٩).

● الشبهة الثانية:

قال أبو الحَسَن في «الإتحاف» (ص٢٢):

«ألا ترى الناقد يُصَحِّح حديثًا اليوم، ثُمَّ يظهر له بعد ذلك أن فيه علة؛ فيتراجع عن ذلك، فهل يُقَال: إنه قد تراجع عن اليقين الذي استمر عليه فترة من الزَّمَن!!».

* أقول:

الجَوَاب: أن هذا ليس من مواطن النِّزاع، سواء تراجع عنه مَن حكم له بالصحة، أو مات وهو يعتقد صحته، لكن اكتشف العلة غيره، فإن هذا فيه تَحقيق لوعد اللَّه الحَق الذي وعد بِحفظ دينه وكماله، فلا يُمكن أن يَتَعبَّدَ اللَّه عبادَهُ بأحاديث مَوضُوعَة، أو ضعيفة، أو في أسانيدها -الَّتِي ظاهرها الصحة- علل، فإن عدم كشف ذلك يتنافى مع هذا الوعد الرباني الذي لا يُخلف.

ولِهَذَا اكتشف أئمّة النقد كثيرًا من الأحاديث الَّتِي حصل فيها تساهل أو غفلة فصححت، فجاء غيرهم فتعقبوهم، وبيَّنوا ما فيها من ضعف أو شذوذ أو علل، وألَّفَ فِي هذا اللون وغيره كتب العلل والمَوضُوعَات.

إنَّ موضع النِّزاع بين أهل الحَديث ومَن خالفهم، ولاسيما المُتَأخرين منهم، الذين يَحكمون على أحاديث الصحيحين والأحاديث المُتَلقَّاة بالقبول بأنَّهَا لا تفيد إلَّا الظن، ولا يفيد العلم عندهم إلَّا المُتَوَاتر، فهؤلاء قد يكون بلاؤهم أشد على الإسلام من سابقهم.

* الشبهة الثالثة:

قال أبو الحَسَن فِي «الإتحاف» (ص٢٢):

«وهل يَصح أن يتراجع السَّامع عن أمر اعتقده يقينًا، كوجود مكة، والمَذَاهب الأربعة، وأنَّ رسول اللَّه ﷺ يوجد في قبره الشريف بالمَدينة، وهل هذه القطعيَّات وما شاكلها تقبل التراجع عنها يومًا من الدهر؟!!

كلا، إنَّمَا التراجع شأن الظنيَّات، فيتَرَجَّحُ عندي اليوم قول، وأتراجع عنه بعد ذلك لدليل أرجح منه وقفت عليه بعده».

* أقول:

أ- لا أدري هل تنظر إلَى أحاديث الصحيحين الَّتِي تلقتها الأمة بالقبول، وجزمت بصحة ما فيها، وأنَّهَا تفيد عندهم العلم.

ب- وهل تنظر بِهَذَا المِنظَار إلَى الأحاديث الَّتِي تلقتها الأمة بالقبول تصديقًا بِها، وعملًا بِمُوجبها.

ج- هل أنت تنظر إِلَى هذه الأحاديث الَّتِي هي بيان للقرآن الكريم، توضح مُجمله، وتُخصص عَامه، وتقيِّد مطلقه، وتقوم عليها عبادات المُسلمين وعقائدهم وأخلاقهم ومُعَاملاتُهم، ولا يَتَحَقَّق وعد اللَّه بِحفظ هذا الدِّين إِلَّا بِجَزم المُسلمين بصحتها، واعتقاد أنَّهَا على رأس علوم الشريعة منزلة بِهَذا المِنظار.

د- هل أنت مستعد للتراجع عن القول بصحتها بسبب من الأسباب الَّتِي تفترضها، أو أنَّهَا موجودة لديك.

ما هذه الشبه الَّتِي تَحشرها، وترجف بِهَا على طلاب العلم الذين يثقون بك، وقد يسقط كثير منهم فِي دوامة الظنون فِي أحاديث الرَّسُول الثابتة، الَّتِي تلقتها الأمَّة بالقبول والإجلال والتعظيم.

هـ- ألَا ترى أنك قد جَنيتَ عَلَى سنَّة رَسُول اللَّه ﷺ، وعَلَى عَقيدَة أهل السنَّة الرَّاسخَة فِي سنَّة نبيهم، بأنَّهَا تفيد العلم اليقيني.

و- ألَا ترى أنك تصاول وتطاول أهل السنَّة باعتبار سُنن رَسُول اللَّه ﷺ الثابتة كالجِبَال الرواسي ظنيَّات، وأنك ترى الحَديث صحيحًا اليوم، وغدًا تتراجع عن صحته فِي هذا العصر المُظلم الذي اشتدَّت فيه الحَمَلات على الإسلام، وعلى السنَّة المُحَمَّديَّة بالذات.

تتراجع يا أبا الحَسَن عن الرَّاجح إِلَى المَرجُوح، والجَميع عندك ظنيَّات!!

● الشبهة الرابعة:

قال أبو الحَسَن:

«والعُلَمَاء يُفَرِّقُون بين قول أحدهم: صحيح الإسناد، وحديث صحيح. يدل على أنَّهُم لَم يَجزموا بصحة الحَديث، فضلًا عن القطع بصحة نسبته إِلَى رسول اللَّه ﷺ بِمُجَرَّد أنَّ السَّندَ الذي جَاءَ به الحَديث ظاهره الصِّحَّة...».

● أقول:

هذه شبهة ساقطة وحُجَّة عليك من جهة أخرى، فأنت ترى حالتين:

الأولَى: حالة جزم يَجزم فيها الإمام المُحَدِّث بصحة الحَديث، ويقطع بنسبة

هذا الحَديث الذي قال: إنه صحيح إلَى رسول اللَّه ﷺ. فأي متعلق لك في مثل هذا النوع من التصحيح الجَازم.

الحَالة الثانية: ألا يَجزم المُحَدِّث بصحَّة المَتن، فيقول -مراقبة لله ونصحًا للمسلمين-: «صحيح الإسناد». فكأنه يقول لك: إن الإسناد صحيح، وأنا أتورع أن أقول: إن متنه صحيح؛ لاحتمال أن يكون ينطوي على شذوذ أو علة، واحتمال سلامته من ذلك، فكيف تَجعل الحَالتين سواء، وهُمَا مفترقتان افتراقًا واضحًا؟! وكيف تَجعل لك من الحَالتين حُجَّة واحدة لنصرة المُخَالفين لأهل الحَقِّ والسنَّة؟!

وانظر الصَّوَاعق المُرسَلَة (٢/ ٣٩٥) نشر مكتبة الرياض، حيث قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تحت عنوان:

«فصل

وممَّا يُبيِّن أن خبر الواحد العدل يفيد العلم أدلة كثيرة . . . ». ثُمَّ ساق دليلين.

ثُمَّ قال: «الدليل الثالث: أن أهل العلم بالحَديث لَم يزالوا يقولون: صَحَّ عن رسول اللَّه ﷺ، وذلك جزم منهم بأنه قاله، ولَم يكن مُرَادهم ما قاله بعض المُتَأخرين: إنَّ المُرَاد صحة السند، لا صحة المَتن.

بل هذا مُرَاد مَن زعم أن أحاديث رسول اللَّه ﷺ لا تفيد العلم، وإنَّمَا كان مرادهم صحَّة الإضافة إليه، وأنه قاله، كما يَجزمون بقولِهم: قال رسول اللَّه ﷺ، وأمر، ونَهَى، وفعل رسول اللَّه ﷺ.

وحيث كان يقع لَهُم الوهم في ذلك؛ يقولون: يذكر عن رسول اللَّه ﷺ، ويروى عنه، ونَحو ذلك.

ومَن له خبرة بالحَديث يُفَرِّق بين قول أحدهم: «هذا حديث صحيح». وبين قولِهم: «هذا إسناد صحيح». فالأول جزم بصحة نسبته إلَى رسول اللَّه ﷺ، والثاني شهادة بصحة سنده، وقد يكون فيه علة أو شذوذ؛ فيكون سنده صحيحًا في نفسه».

أقول: هذا هو العلم والعدل والإنصاف في نصرة سنَّة رسول اللَّه ﷺ، والذب عنها.

* الشبهة الخامسة:

قال أبو الحَسَن:

«بل اشترطوا جَمع طرق الحَديث لِمَعرفة هل هو سَالِم من الشذوذ والعلة أم لا . . إلَخ».

* أقول:

لِمَاذا اشترطوا هذا الشرط؟ أليس خدمة لسنَّة رسول اللَّه ﷺ، ولتميز الصحيح من السقيم، فما تَبيَّن لَهُم صحته بعد جَمع الطرق؛ جزموا بصحته، وأدخلوه في صحاحهم، وإن تَبيَّن لَهُم أنَّ فيه علة؛ بيَّنوا علته، وأدخلوه في كتب العلل، وحَرَّمُوا نسبته إلَى رسول اللَّه ﷺ، فأي حُجَّة لك في هذا على أن أحاديث رسول اللَّه ﷺ الصحيحة المُتَلقَّاة بالقبول تفيد الظن لا العلم؟!!

* الشبهة السادسة:

قال أبو الحَسَن:

«ومن المَعلُوم أن الثقة قد يَهِمُ، كما أن الكذوب قد يَصدق، وهذا أمر نلمسه في أنفسنا وفي حياتنا، فلا التفات إلَى ما قاله أبو مُحَمَّد بن حزم -رحِمَه اللَّه تَعَالَى- بأن راوي الحَديث مَعصُوم عن الخَطأ؛ لأن اللَّه قد حفظ لنا هذا الدِّين، لكن ليس باعتبار أفراد المُسلمين فردًا فردًا، وإنَّمَا هو باعتبار الأمة جَميعًا.

فالأمة جَميعها لا يلتبس عليها باطل بِحَق، ولا يغيب عليها حق؛ لأنَّهَا لا تَجتمع على ضلالة، كما في الحَديث الصَّحيح، إنَّمَا يقع هذا لبعض أفرادها، فمن المُمكن أن يأتيني مثلًا خبر الثقة، ويكون عند بقية أفراد الأمة ما يدل على خطأ الثقة فيما نقله، فالقطع في حقي بصدق ما قاله الثقة وبلغني عنه لا يتجه لوجود ما يدل على خطئه عند غيري، وإن لَم يبلغني، لكن الأمة كلها لَم يلتبس عليها الخَطأ بدليل وجوده عند غيري؛ ولذلك فابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ لا يقول بالشذوذ إذا خالف الثقة أو الصَّدُوق مَن هو أوثق منه؛ لأنه يرى أن خَبَر العدل يفيد اليقين، فكيف يترك يقينًا ليقين آخر؟!» الإتحاف (ص٢٣).

* أقول:

١- نعم، إنَّ الصَّدُوق قد يَهِمُ، كما أن الكَذُوب قد يَصدق، ولا ينازع في هذا عاقل، لكن في أخبار الناس قد تنطلي الأوهام، وقد يروج الكذب في أوساط الناس، ويصدق الكذوب، ويكذب الصادق، كما في هذه الأزمان.

لكن حديث رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهَوَى، والذي ضمن الله حفظه يَختلف تَمَامًا عن أخبار الناس الَّتِي لَم يَتَعَهَّد الله بِحفظها، فحديث رسول الله ﷺ لابد حتمًا أن يبيِّن الكذب عليه والوهم، وإن كثر الواهِمُون والكَذَّابون، وقد تَمَّ ذلك على أيدي الجَهَابذة الفحول النقاد من أئمَّة الحَديث -رَحِمَهم الله، وجزاهم أجزل الإجزاء وأسبغه-.

فقد ميَّز الله على أيديهم الأحاديث الصحيحة من السَّقيمة على اختلاف أنواعها، ودَوَّنوا كلًّا منها في كتب معروفة متداولة في الأمة، فلا مَعنَى لقذف هذه الشبهة، ولا داعي لَهَا.

٢- وقولك: «هذا أمر نلمسه في أنفسنا وفي حياتنا . . .».

أقول: إنَّ القسمة ليست مَحصورة في الواهِمين والكَذَّابين ولا في الوهم والكذب، فهناك الصَّادقون العدول الذين لو وضعت السيوف على مَفَارقهم لا يكذبون، لا عَلَى رسول الله ﷺ، ولا على غيره.

والغالب الأصيل في رواياتِهم مع عدالتهم في الحفظ والضبط والإتقان، لاسيما فيما يروونه عن رسول الله ﷺ، فإذا وقع من أحد وهم هيَّأ الله له من فحول أهل الحَديث ونقادهم من يُبيِّن وهمَه، وهذا أمر واقع مُدوَّن.

فإنَّهُم يقولون بعد دراستهم الواعية: فلان وهم في حديث كذا وكذا، وفلان ثقة، لكنه يهم على فلان، وقد وهم على فلان في حديث كذا، أو وهم على فلان في أحاديث إلَى آخر بياناتِهم، الَّتِي هي نتيجة وثَمَرة لعناية الله بِهَذا الدين، ومصداقًا لقوله تعالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

حتَّى قال الحَافظ ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو أخطأ أحَدٌ على رسول الله ﷺ في حرف مثل ألف أو باء أو واو أو . . . لبيَّن الله ذلك». أو كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكلامه هذا حق وحقيقة يعرفها أهل العلم بالحَديث والعناية به، ويَعمَى ويَتَعَامَى عنها غيرهم من أهل التهويش والدَّعَاوى الباطلة.

٣- وقولك: «فلا التفات إِلَى ما قاله أبو مُحَمَّد بن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ بأن راوي الحَديث معصوم عن الخَطَأ؛ لأن اللَّه حفظ لنا الدين . . .» إِلَى قولك: «لأنَّهَا لا تَجتمع على ضلالة».

فأقول: دع عنك دعوى العصمة لراوي الحَديث، وخذ غيرها.

مثل أن يقال: إن اللَّه يُوَفِّق ويُسَدِّد فِي الغالب أفراد رواة الحَديث الحُفَّاظ المُتقنين لأداء سنَّة رسول اللَّه ﷺ على وجهها الصحيح دون وهم أو خطأ، فإذا أخطأ بعض الأفراد على رسول اللَّه ﷺ؛ هيَّأ اللَّه من فُحُول أئمَّة الحَديث النقاد من يُبيِّن هذا الخَطَأ والوهم، والأمة أو الطائفة المَنصُورة تابعون لِمَجمُوع أفراد الرواة الأمناء الصَّادقين المُتقنين، وللنقاد المُتَمَيِّزين.

٤- قولك: «إِنَّمَا يقع لبعض أفرادها . . .».

أقول: هذه حُجَّة عليك لا لك؛ لأن البعض الآخر يُحَقق اللَّه بِهم حفظ الدِّين الذي بَلَّغَه الرسول الأمين.

٥- قولك: «فمن المُمكن أن يأتيني مثلًا خبر الثقة، ويكون عند بقية أفراد الأمة ما يدل على خطأ الثقة فيما نقله . . .».

أقول: هذا أيضًا حُجَّة عليك؛ حيث لَم يترك اللَّه خطأ هَذَا الثقة خافيًا على غيره من الناس، بل هيَّأهم لبيان خطئه؛ ليبقى هذا الدين خَالصًا صَافيًا من أخطاء البشر وأوهامهم، فيحكم على حديث هذا الواهم بالشذوذ، وعلى ما قابله من روايات الحُفَّاظ بأنَّهَا صحيحة ومَحفوظة.

٦- وقولك: «فالقطع فِي حقي بصدق ما قاله الثقة وبلغني عنه لا يتجه لوجود ما يدل على خطئه عند غيري وإن لَم يبلغني، لكن الأمة لا يلتبس عليها الخَطَأ بدليل وجوده عند غيري».

أقول: هل أهل الحَديث يقطعون بصدق ما أخطأ فيه الثقة، أو يطلبون من غيرهم أن يقطع بصدقه حتَّى تقول مثل هذا الكلام الغريب؟!!

إنَّهُم من أشد الناس تَحذيرًا من تصديق أخطاء البشر، وأشد الناس تبيينًا لِهَذَا الخَطأ، وإقامة الحُجَج على أنه خطأ، ولَهُم المُجَلَّدَات الكثيرة فِي بيانه، فما الداعي لِهَذَا الكلام؟!

٧- وقولك: «ولذلك فابن حزم لا يقول بالشذوذ إذا خَالَفَ الثقة أو الصَّدُوق مَن هو أوثق منه؛ لأنه يرى أن خبر العدل يفيد اليقين، فكيف يترك يقينًا ليقين آخر!!».

أقول: يؤخذ من ابن حزم ما وافق فيه أهل السنَّة والحَديث، وهو أن خبر العدل الضابط إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له، وعملًا بِمُوجبه؛ أفاد العلم اليقيني.

ولا يؤخذ قوله بأنَّ خبر العدل إذا خالف مَن هو أوثق أو أكثر منه صحيح يفيد اليقين؛ فإن هذا لا يقوله أهل الحَديث، بل هم أشد الناس تضعيفًا له، ولَم يلتفتوا إلَى ما قاله الأصوليون الذين لا يشترطون فِي صحة الحَديث نفي الشذوذ والعلة، ولا إلَى كلام ابن حزم هذا.

* الشبهة السابعة:

قال أبو الحَسَن:

«وإذا كان خبر الآحاد يفيد العلم اليقيني، فما مَعنَى التفرقة بين التواتر والآحاد من حيث الفارق العملي، ومَعنَى كلام ابن حزم: أن الآحاد إذا عَارَضَ التواتر، ولَم يُمكن الجَمع؛ فلا ترجيح للمتواتر على الآحاد، وهذا مُخَالف للصَّوَاب».

* أقول:

إنَّ السَّلَفَ لَم يُفَرِّقُوا بين المُتَواتر والآحاد، لا فِي الاحتجاج، ولا فِي العمل، فالكل عندهم يَجب قبوله والاحتجاج والعمل به.

وأمَّا التعارض بين المُتواتر والآحاد فلا يقع؛ فإن الكل من عند الله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وهات نصوصًا آحادية صحيحة تلقتها الأمة بالقبول عارضت نصوصًا مُتَواترة،

أو خَالَفَت العقل الصَّريح، وإلا فَدَع عنك التهويل والتهويش على السنَّة وأهلها.

* الشبهة الثامنة:

قال أبو الحَسَن في «الإتحاف» (ص٢٣):

«وإذا كان خبر الثقة الواحد -أعني به ما دون التواتر- يفيد اليقين، فلماذا رَجَّح العلماء الأسانيد العالية على الأسانيد النازلة؟! ومن المَعلوم أنَّهم رَجَّحُوا السند العالي لقلة رجاله؛ لأنه كُلَّمَا قَلَّ عدد النقلة؛ كُلَّمَا قَلَّ احتمال الوهم والخَطَأ، وعكسه عكسه، فلو كان كل واحد يفيد خبره اليقين؛ فلا وجه لِمَا قالوا وإن نزل الإسناد.

لا شك أن في الأسانيد العالية مَزَايا أخرى، فإنَّهَا تدل على الرحلة والاجتهاد في الطلب، لكن المَقصُود من الرحلة والاجتهاد تقليل احتمال الوهم والخَطَأ».

* أقول:

هل الأسانيد العالية كلها أرجح من الأحاديث الَّتِي نزلت أسانيدها، فهناك أسانيد عالية، لكن فيها ضعفاء يُقَابلها أسانيد نازلة في غاية من القوة والصحة.

هناك أسانيد عالية في مُصَنف عبد الرزاق، وفي مُصَنف ابن أبي شيبة، وفي المَسَانيد مثل مُسنَد الإمام أحمَد، ومُسنَد إسحاق بن راهويه، ومُسنَد ابن أبي شيبة، وغيرهم، فهل هذه الأسانيد العالية في هذه المُصَنفَات والمَسَانيد تكون عند أهل الحَديث أصح مِمَّا اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم في صحيحيهما اللذين تلقتهما الأمة بالقبول؟! إلَى مزايا أخرى لِهَذين الصحيحين.

وهل حديث عالٍ في أحد الكتب المَذكورة يكون أصح من حديث أنزل منه إسنادًا في صحيح البخاري أو صحيح مسلم؟!

إن قلت: نعم فصرح بذلك واذكر مَن سبقك من أئمَّة الحَديث إلَى هذا القول.

وإذا كان ابن الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ قد قال: إنه كُلَّمَا قَلَّ عدد الإسناد قَلَّ احتمال الخَطَأ فيه. فهل يقصد ذلك بإطلاق، وهل قلة احتمال الخَطَأ من لوازم العلو، وكثرة احتمال الخَطَأ من لَوَازم النُّزُول؟ إن لكلام أهل العلم المُحَقق أزمَّة قويَّة يفقدها كلام حَاطِبِ الليل، كفى اللَّهُ المُسلمين شَرَّهُم.

وهل قولك: «لكن المَقصُود من الرحلة والاجتهاد تقليل احتمال الوهم والخَطأ».

هل قولك هذا صحيح، إنَّ أهل الحَديث ما يرحلون ويَجتهدون إلا لِهَذَا الغرض فقط، أو أن لَهُم مَقَاصد أخرى، كإرادة وجه اللّه، والاستكثار من الأحاديث والتفقه فيها، والوقوف على المُتَابَعَات والشواهد لِمَا كانوا قد حَصَّلوه فِي بلدانِهم، إلَى مقاصد أخرى من مقتضيات هذا العلم الشريف، كالأخذ عن شيوخ أعلم وأجَل، والاستكثار من الشيوخ.

* الشبهة التاسعة:

قال أبو الحَسَن:

«وأيضًا فأنا أسأل مَن يقول بأن خبر الواحد يفيد اليقين: هل سَمَاعك الحَديث الذي صَحَّ سنده المُكوَّن من خَمسَة رواة فِي سنن أبِي داود مثلًا، يستوي فِي اليقين مع سَمَاع الصَّحَابِي لِهَذَا الحَديث من فِيِّ رسول اللّه ﷺ؟ إن قلت: نعم. فقد كابرت، وإن قلت: لا. فقد رجعت عن قولك؛ لأن الترجيح فِي باب الظنيّات لا القطعيّات».

* أقول:

إنَّ هذا التحَدِّي الغريب إنَّمَا هو مُوَجَّه إلَى أهل الحَديث وأئمّته قاطبة، وتَحَدٍّ لِمَن سَارَ على نَهجهم من أئمّة الإسلام كابن تيميّة وابن القيم.

وأنا أسألك: هل أنت تعلم وتقطع بوجود اللّه وأسمَائه وصفاته؟!!

وتعلم وتقطع بأن اللّه ابتعث إلَى كل أمّة رسولًا، يَدعُوهُم إلَى التوحيد، ويبشرهم وينذرهم؟!

وتعلم وتقطع بأنَّ لله عبادًا مكرمين هم المَلائكة، وأنَّ اللّه اصطفى منهم رسلًا؟!

وتعلم وتقطع بأن اللّه خَلَق جنّة عرضها السَّمَوَات والأرض أعدت للمتقين، وخلق نارًا لا يعلم سعتها وعمقها إلّا اللّه أعدها للكافرين، ووقودها الناس والحِجَارَة؟!

وتعلم وتقطع بقيام السَّاعة، وبعث المَوتى، وجَمعهم في صعيد واحد؟!

وتعلم وتقطع بوجود الصِّرَاط والمِيزَان، وما في الآخرة من الأهوال؟!

وأنا أقطع بأنك ستقول: نعم.

فأسألك سؤالًا آخر وهو: هل إيمَانك وعلمك وقطعك مثل إيمَان رسول الله ﷺ، ومثل إيمَان إبراهيم وموسى وعيسى وسائر النبيين والمُرسَلين؟

فإن قلت: نعم. فقد كابرت، وقلت بقول المُرجئة.

وإن قلت: لا.

قلت لك: صدقت، ورجعت عن قولك: «إن الترجيح في باب الظنيَّات لا القطعيَّات».

وأسألك: هل علمك ويقينك مثل علم ويقين أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ﷺ؟!!

فإن قلت: نعم. فقد كابرت.

وإن قلت: لا.

رجعت عن قولك: «إن الترجيح في باب الظنيَّات لا القطعيَّات».

وأسألك سؤالًا آخر: هل سَمَاع الصَّحَابة من رسول الله ﷺ مثل سَمَاع مُحَمَّد وموسى كلام الله؟

فإن قلت: نعم. فقد كابرت.

وإن قلت: لا.

رجعت عن قولك: «إن الترجيح في باب الظنيَّات لا القطعيَّات».

لأنَّ الصَّحَابة قد يُخطئون في التبليغ، ولا تنسى استدراك عائشة على الصَّحَابة ﷺ، ولضمان الله حفظ دينه فقد بينت أخطاؤهم في الرواية، كما بينت أخطاء الرواة.

وما عدا أخطائهم مِمَّا رَوَاه الصَّحَابة ورواه غيرهم، وصَحَّ عندهم، وتلقته الأمة بالقبول تصديقًا به، وعملًا بِمُوجبه، وإن اعتبرنا فرقًا بين سَمَاع الصَّحَابة

وسَمَاع مَن روى عنهم، ومَن روى عمَّن روى عنهم إلَى الصحيحين وإلَى أبِي داود، فإنه فرق لا يقدح فِي علم ويقين من أفنوا حياتَهم فِي حفظ سنَّة رسول اللَّه ﷺ، فضلًا عن علماء الأمم السابقة.

هذا الفرق لا يقدح فِي علم ويقين أهل الحَديث وجَمَاهير المُسلمين بصحة حديث نبيهم ﷺ ولو طالت أسانيدها، ما دامت قد صُحِّحَت، وتلقيت هذه الأحاديث بالقبول من علماء الأمة الإسلاميَّة[1].

كتبه،

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١/ ربيع الثاني/ ١٤٢٣هـ

* * *

(١) ويؤكد ذلك ما ذكره ابن القيم في مدارج السالكين عند قوله تعالَى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥-٧].

قال ابن القيم: «الفرق بين علم اليقين وعين اليقين؛ كالفرق بين الخبر الصادق والعيان. وحق اليقين: فوق هذا.

وقد مثلت المَراتب الثلاثة بِمَن أخبرك: أن عنده عسلًا، وأنت لا تشك في صدقه، ثُمَّ أراك إياه؛ فازددت يقينًا، ثُمَّ ذقت منه.

فالأول: علم اليقين.

والثاني: عين اليقين.

والثالث: حق اليقين».

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد:

فهذه الحَلقَة الثانية فِي رَدِّ الشُّبه الَّتِي حشدها أبو الحَسَن مصطفى بن إسمَاعيل المِصري المَأربِي على أخبار الآحاد الصَّحيحة، أسأل اللَّه أن يرفع بِهَا الحَقَّ وأهله.

* الشبهة العاشرة:

قال أبو الحَسَن:

«ومن المَعلوم أنَّ التصحيح فرع التوثيق للرواة نقلة هذا الحَديث، فأسأل وأقول: كيف يوثق علماء هذا الفن رواة الأحاديث؟

ثُمَّ قال: والجَوَاب: إمَّا أن يكون المُعَدِّل مُعَاصرًا للمُعَدَّل، أو متأخرًا عنه ولَم يَرَهُ، بل اطلع عَلَى حديثه.

فإن كان مُعَاصرًا، فإمَّا أن يكون قد حَضَر له مَجلسًا، ورآه يُحَدِّث بأحاديث مُستقيمة فوثقه، وقد يكون الأمر بِخلاف ذلك، وإن كان خلاف الظاهر مَرجُوحًا.

وإمَّا أن يكون قد اختبره فِي أحاديث -قَلَّت أو كثرت- فمر فيها فوثقه.

وقد يكون حديث عهد بِمَا سئل عنه، ولو سأله عن غير هذه الأحاديث لاشتبهت عليه -إن كان هذا الاحتمال مرجوحًا-

وإن كان المُعَدِّل متأخرًا فتوثيقه راجع إلَى سبر روايات المُحَدِّث ومقارنتها بِحَديث غيره، وقد يتوسع الناقد فيسبر كل حديث المُحَدِّث، وقد لا يفعل، فالتوثيق اجتهادي لا قطعي؛ ونَحن نرى كثيرًا من التراجم قد اختلف فيها الأئمة بين مُعَدل ومُجَرح، ثُمَّ نَجتهد في الجَمع بين هذه الروايات، ونستخرج حكمًا نِهَائيًّا فِي الرجل بالتعديل بالتجريح، فحكمنا اجتهاد ظَنِّي مبني على اجتهاد ظَنِّي، فكيف

يصير بعد ذلك يقينيًا قطعيًا؟». إتحاف النبيل (ص٢٤).

* أقول:

إنَّ اهتمام المُحَدِّثين بالسماع المُبَاشر من شيوخهم وملازمتهم لَهُم، والرحلات الطويلة الشَّاقَّة من سائر أقطار العالَم الإسلامي إلَى الأقطار الأخرى للسماع من العلماء والمُحَدثين وغيرهم أمور مشهورة معروفة، مُدَوَّنة في كتب الرجال وتراجمهم، بل إن كثيرًا من الرجال مَن يرحل إلَى البلاد النائية من أجل حديث واحد، وقد كتب الخَطيب البغدادي كتابًا خاصًا بالرِّجَال الذين كان أحدهم يرحل من أجل حديث واحد.

ومن أهداف الرحلة عند المُحَدِّثين البحث عن أحوال الرواة وأخبارهم حتَّى يتميز المَقبُول منهم من المَردُود، ولولا ما بذله الأئمة النقاد في هذا الشأن من الجُهُود في البحث عن عدالة الرواة، واختبار حفظهم وتيقظهم، ثُمَّ شهادتُهم بالعدالة والضبط لِمَن عرفوا من أحواله هذه المَزايا، وشهادتُهم على الكَذَّابين والضعفاء والمُخلطين والتحذير منهم، ولفت الأنظار إلَى المُدَلسين على اختلاف طبقاتِهم، وشهادتُهم عليهم بِمَا عرفوه من أحوالِهم، لولا هذه الجُهُود العظيمة - بعد حفظ الله لدينه - لَمَا تَميَّز الحَق من الباطل، والهُدَى من الضلال.

أفمثل هذه الأمور يغفلها سلفي عند الحَديث عن رواة سنَّة رسول الله ﷺ.

إن تعديلهم وجرحهم يقوم على منهج عظيم، ودراسة واعية لأحوال الرواة ودينهم وأخلاقهم، إلَّا فيما نَدَر من الحَالات من بعض النقاد.

وإنَّ كلام أبِي الحَسَن هذا فيه تلبيس وإجحاف بِحَقِّ أئمة النقد، حَمَلة الإسلام، والذابين عنه -رَحِمَهم الله، ورضي عنهم-، فهل هذه حالُهُم جَميعًا في كل الأحوال، فتكون تزكيات جَميع أئمة النقد مَبنيَّة على حضور أحدهم مَجلسًا واحدًا . . . إلَخ، حاشاهم وبرأهم الله من هذا القول.

ثُمَّ إن هذا الكلام من أبِي الحَسَن لا يَخلو من واحدة من ثلاث حالات:

١- إمَّا أنه أخذه عن أهل البدع.

٢- وإمَّا أنه اخترعه تأييدًا لباطله وباطلهم.

٣- وإمَّا أنه أخذه من الشيخ عبد الرَّحمَن المُعَلمي بعد أن بتره بترًا شنيعًا.

قال العلامة الناقد الشيخ المُعَلِّمي رَحِمَهُ اللهُ تحت عنوان: كيف البحث عن أحوال الرواة:

«الثامن: ينبغي أن يبحث عن معرفة الجَارح أو المُعَدل بِمَن جَرَّحَه أو عَدَّلَه؛ فإن أئمَّة الحَديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مُجَالستهم له، وتَمَكنت معرفتهم به.

بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مَرَّة واحدة، وسَمع منه مَجلسًا واحدًا، أو حديثًا واحدًا، وفيمن عاصره ولَم يلقه، ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بِمُدَّة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه.

ومنهم مَن يُجَاوز ذلك، فابن حبَّان قد يذكر فِي الثقات مَن يَجد البخاري سَمَّاه فِي تاريخه من القدماء وإن لَم يعرف ما روى، وعَمَّن روى، ومَن روى عنه، ولكن ابن حبَّان يُشَدد، وربَّمَا تعنت فيمن وجد فِي روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا.

والعجلي قريب منه فِي توثيق المَجَاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين، وآخرون غيرهُمَا يوثقون مَن كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مُستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لَم يرو عنه إلَّا واحد، ولَم يبلغهم عنه إلا حديث واحد . . .». ثُمَّ ذكر مَن وثقهم هؤلاء من المَجهُولين[1].

فانظر إلَى قوله: «فإن أئمَّة الحَديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مُجَالستهم له، وتَمَكنت معرفتهم به».

فهذه هي القاعدة الأساس، والمَنهَج الأساس فِي جرحهم وتعديلهم.

وانظر إلَى قوله: «بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسَمع منه مَجلسًا واحدًا . . .». إلَى آخر الحَالات الَّتِي ذكرها، وهذه حالات استثناء، وهذه

(١) التنكيل للمُعَلِّمي (١/ ٦٦).

الحَالات لا يتركها اللَّه، بل يُهيئ من يُبيِّن حال هؤلاء المَجهُولين، وقد قام علماء -بتوفيق الله- بِهَذَا البيان.

ثُمَّ إن هؤلاء المَجهُولين لا يعتمد العلماء على رواياتِهم، لا في عقيدة، ولا في حلال، ولا حرام، لكن قد يستشهد برواياتِهم فيما له أصل، والخِلاف إنَّمَا هو في روايات مَن عرفوا بالعدالة وتوقف ذلك، وتَلَقَّت الأمَّة رواياتِهم بالقبول؛ تصديقًا بِهَا، وعملًا بِمُوجبها.

والحَاصل هنا: أنه لا يَخلو كلام أبِي الحَسَن من واحد من الحَالات الَّتِي ذكرتُهَا، وكلها شر نعوذ باللَّه منه.

وقال الشيخ المُعَلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَدِّه على أبِي ريَّة المِصري:

قال أبو رية في كتابه أضواء على السنَّة المُحَمَّديَّة بعد إطرائه لكتابه، وذكر علو قدر الحَديث النبوي، ثُمَّ قال: وعلى أنه بِهَذه المَكَانة الجَليلَة والمَنزلة الرفيعة، فإن العلماء والأدباء لَم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لِمَن يُسَمُّون رجال الحَديث يتداولونه فيما بينهم، ويدرسونه على طريقتهم.

وطريقة هذه الفئة الَّتِي اتَّخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغيَّر ولا تتبدَّل، فترى المُتَقَدِّمين منهم -وهم الذين وضعوا هذه القواعد- قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحَديث، والبحث على قدر الوسع في تاريخهم، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحًا في نفسه أو غير صحيح، معقولًا أو غير معقول؛ إذ وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أمَّا المَعنَى فلا يعنيهم من أمره شيء.

قال العلامة المُعَلِّمي: «مراده بقوله: العلماء المُشتَغلون بعلم الكلام والفلسفة، ولَم يكن منهم أحد في الصَّحَابة والمُهتدين بِهَديهم من علماء التابعين وأتباعهم الذين يلونَهم، هؤلاء كلهم مِمَّن سَمَّاهم رجال الحَديث، ومنهم عَامَّة المَشهُورين عند الأمَّة بالعلم والإمامة من السَّلف، أولئك كلهم ليسوا عند أبِي ريَّة علماء؛ لأنَّهُم لَم يكونوا يَخوضون في غَوَامض المَعقُول، بل يفرون منها، وينهون عنها، ويعدونَهَا زيغًا وضلالًا، وخروجًا عن الصراط المُستَقيم، وقنعوا بعقل العَامَّة.

وأقول مهما تكن حالُهم، وقد كانوا عقلاء العقل الذي ارتضاه الله ﷻ لأصحاب رسوله، ورضيهم سبحانه لِمَعرفته، ولفهم كتابه، وشهد لَهُم بأنَّهُم: ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال ٤] ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران ٧]. ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقال لَهُم في أواخر حياة رسوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة ٣]. فَمَن زعم أن عقولَهُم لَم تكن مع تسديد الشرع لَهَا كافية وافية بِمَعرفة الله تعالَى، وفهم كتابه، ومعرفة ما لا يتم الإيمَان ولا يكمل الدين إلَّا بِمَعرفته؛ فإنَّمَا طعن في الدين نفسه، وكان التابعون المُهتَدُون بِهَدي الصَّحَابة أقرب الخَلق إليهم عقلًا وعلمًا وهديًا، وهكذا من اهتدى بِهَديهم من الطبقات الَّتِي بعدهم.

وهؤلاء هم الذين سَمَّاهم أبو ريَّة: «رجال الحَديث».

قد يقال: أما نفي العلم والعقل عنهم فلا التفات إليه، ولكن هل راعوا العقل في قبول الحَديث وتصحيحه؟

أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن:

- عند السماع.
- وعند التحديث.
- وعند الحُكم على الرواة.
- وعند الحُكم على الأحاديث.

فالمُتَثَبِّتون إذا سَمِعُوا خَبَرًا تَمتنع صحته، أو تبعد؛ لَم يكتبوه، ولَم يَحفظوه، فإن حفظوه لَم يُحَدِّثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه، وفي الرَّاوي الذي عليه تبعته»[1].

ثُمَّ نقل عن الشافعي والخَطيب البغدادي ما يُؤيِّد كلامه، ثُمَّ واصل في الثناء على الصَّحَابة ومن اهتدى بِهَديهم، وفي الرَّدِّ على أبي ريَّة الضَّال.

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص٥- ٦).

نقلت هذا الكلام لِجَودته وعظيم فائدته، وَلِمُشَابَهَة طعن أبي ريّة في أهل الحَديث[1] لطعون أهل البدع فيهم من المُتَكَلمين والمُتفَلسفين.

والشَّاهد لِهَذَا البحث من كلام المُعَلِّمي:

أنَّ فيه بيانًا شافيًا لتثبت المُحَدِّثين، واستخدام عقولِهم النيِّرة عند سَمَاع الحَديث -أي: من شيوخهم-، ثُمَّ عند التحديث به، فلا يُحَدِّث الأئمَّة منهم إلَّا بِمَا حفظوه وأتقنوه، أو من كتبهم.

وعند الحُكم على الرواة فلا يَحكمون إلَّا بعلم ودراسة الراوي المَحكُوم عليه، ومن اعترى حكمه خلل سد هذا الخَلَل غيره من الأئمَّة؛ تَحقيقًا لوعد الله بحفظ دينه، وحِمَايته له من النقص والخَطأ والباطل.

قال الحَافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقال الذهبِي -وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال-: لَم يَجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة». نزهة النظر مع النكت لعلي حسن عبد الحَميد (ص١٩٠-١٩١)، وكلامه في (ص٨٤) من المُوقظة.

قال الذهبِي: «ولكن هذا الدين مُؤيَّد مَحفُوظ من الله، لَم يَجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدًا، ولا خطأ، فلا يَجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة».

أي لَم يقع الاتفاق من علماء الحَديث على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة.

قال الحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريف المَقبُول:

«المَقبول: الثقة الضابط لِمَا يرويه، هو المُسلم العاقل البالغ، سالِمًا من أسباب

---

(١) ولست أقول: أن أبا الحَسَن مثل أبي ريَّة بقصد الطعن في أهل الحَديث.
ولكن أقول: إنَّ غُلوَّه في باطله جَرَّه إلَى هضم أئمَّة الحَديث، وإلَى غمطهم حقهم، وتصويرهم على خلاف واقعهم.

الفسق وخَوَارِم المُروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حَدَّث من حفظه، فاهِمًا إن حَدَّث على المَعنَى، فإن اختل شرط مِمَّا ذكرنا؛ رُدَّت روايته.

وتثبت عدالة الراوي بـ: اشتهاره بالخَير، أو بتعديل الأئمة أو اثنين منهم له، أو واحد على الصحيح ولو بروايته عنه في قول».

وعلق الشيخ أحمَد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا التعريف تعليقًا جيدًا، ثُمَّ قال:

«ويعرف ضبطه بِمُوافَقَة الثقات المُتقنين الضابطين، إذا اعتبر حديثه بِحديثهم، ولا تضر مُخَالفته النادرة لَهُم، فإن كثرت مُخَالفته لَهُم، وندرت المُوَافقة؛ اختل ضبطه، ولَم يُحتج بِحَديثه»[1].

* أقول:

فتوفر شروط العدالة أو اختلالُهَا لا تَحصل إلَّا بالدِّرَاسَة لأحواله ومدخله ومَخرجه، وتوفر شروط الضبط قد تَحصل لتلاميذه وأقرانه الذين عَايَشُوه، وعَرَفُوا حَاله من تَحديثه وإملائه، وقد تَحصل لِمَن عَاصَره ولَم يَره، وتَحصل لِمَن يأتِي من النقاد بعد عصره بالدراسة، ومُقَارنة مَرويَّاته بِمَرويَّات غيره، وبِهَذَا وذاك يعرف حاله من عدالة وضبط أو ضدهُمَا.

وتثبت العدالة باشتهاره بالخَير، والثناء الجَميل عليه حتَّى يصل الأمر إِلَى أن يسأل هو عن الناس، ولا يسألون عنه كأئمة الهُدَى الكبار، مثل: مالك، والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المُبَارك، وأحمَد بن حنبل، ويَحيَى بن معين، وعلي بن المَدينِي، والبخاري، ومسلم، وأبِي حاتِم، وأبِي زُرعَة، ونظراء هؤلاء ومَن جَرى مَجرَاهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر.

انظر تعليق أحمَد شاكر «الباعث الحَثيث» (٢/ ٢٨٠).

وقال ابن الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في قضية الجَرح:

«وأكثر ما يوجد في كتب الجَرح والتعديل: فلان ضعيف، أو متروك، ونَحو ذلك، فإن لَم نكتف به انسد باب كبير في ذلك».

(١) انظر مُختصر ابن كثير مع الباعث الحَثيث (١/ ٢٨١).

وأجاب بأنه إذا لَم نكتف به؛ توقفنا في أمره لِحُصُول الريبة عند ذلك.

قال ابن كثير كَظَلَلهُ:

«قلت: أمَّا كلام هؤلاء الأئمَّة المُنتَصبين لِهَذَا الشأن فينبغي أن يؤخذ مُسَلمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بِمَعرفتهم، واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والدِّيَانة والخِبرَة والنصح، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكًا، أو كذابًا، أو نَحو ذلك، فالمُحَدِّث المَاهر لا يتخالَجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم؛ لصدقهم وأمانتهم ونصحهم.

ولِهَذَا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: لا يثبته أهل العلم بالحَديث. ويرده، ولا يَحتج به بِمُجَرَّد ذلك، والله أعلم». (١/ ٢٨٦).

فهذه الصفات الَّتي وصفهم بِها الحَافظ ابن كثير كَظَلَلهُ لعلمه لدراستهم لأحوال الأشخاص مُبَاشرة من خلال مُجَالستهم، ومشافهتهم، واختبار رواياتِهم، إلَى آخر ما تتطلبه هذه الصنعة الشريفة، لا لِمُجَرَّد لقاء وسَمَاع بعض الأحاديث في جلسة، فهذه حالات نادرة، وليست بقاعدة ولا منهج.

وقال العلامة المُحَدِّث الشيخ عبد الرَّحمَن بن يَحيَى المُعَلِّمي في مُقَدمته لكتاب الجَرح والتعديل لابن أبي حاتِم (١/ ب»في أئمَّة النقد:

«النقد والنقاد:

ليس نقد الرواة بالأمر الهيِّن، فإن الناقد لابدَّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المَروِيَّة، عارفًا بأحوال الرواة السَّابقين وطرق الرواية، خبيرًا بعَوَائد الرواة ومَقَاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الدَّاعية إلَى التساهل والكذب، والمُوقِعَة في الخَطأ والغلط.

ثُمَّ يَحتاج إلَى أن يعرف أحوال الراوي متَى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدِّين، والأمانة، والعقل، والمُرُوءَة، والتحفظ؟ ومتَى شرع في الطلب؟ ومتَى سَمِع؟ وكيف سَمع؟ ومع مَن سَمع؟ وكيف كتابه؟

ثُمَّ يعرف أحوال الشيوخ الذين يُحَدِّث عنهم، وبلدانَهم، ووفياتِهم، وأوقات تَحديثهم، وعادتَهم في التحديث.

ثُمَّ يعرف مَرويَّات الناس عنهم، ويعرض عليها مَرويَّات هذا الرَّاوي، ويعتبرها بِهَا، إلَى غير ذلك مِمَّا يطول شرحه.

ويكون مع ذلك متيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لا يستميله الهَوَى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتَّى يستوفِي النظر، ويبلغ المقر، ثُمَّ يُحسن التطبيق فِي حكمه، فلا يُجاوز، ولا يقصر.

وهذه المَرتبة بعيدة المَرَام، عزيزة المَنَال، لَم يبلغها إلَّا الأفذاذ، وقد كان من أكابر المُحَدِّثين وأجلتهم مَن يتكلم فِي الرواة فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه.

قال الإمام علي بن المَديني -وهو من أئمَّة هذا الشأن-: أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما فِي الرِّجَال، هؤلاء لا يَدَعُون أحدًا إلَّا وقعوا فيه.

وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المَذكُورَة تدل على كثرة كلامهما فِي الرِّجَال، ومع ذلك لا تكاد تَجد فِي كتب الفن نقل شيء من كلامهما.

أئمة النقد:

اشتهر بالإمامة فِي ذلك جَمَاعة، كمالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحَجَّاج، وآخرون[1] قد ساق ابن أبِي حاتِم تراجم غالبهم مستوفاة فِي كتابه «تقدمة المَعرفة لكتاب الجَرح والتعديل»، وذلك أنه رأى أن مَدَار الأحكام فِي كتاب الجَرح والتعديل على أولئك الأئمَّة، وأن الواجب ألا يصل الناظر إلا أحكامهم فِي الرواة حتَّى يكون قد عرفهم المَعرفَة الَّتِي تثبت فِي نفسه أنَّهُم أهل أن يصيبوا فِي قضائهم، ويعدلوا فِي أحكامهم، وأن يقبل منهم، ويستند إليهم، ويعتمد عليهم».

* **أقول:**

فانظر إلَى قوله: «... وأن الواجب ألا يصل الناظر إلا أحكامهم فِي الرواة حتَّى يكون قد عرفهم المَعرفَة الَّتِي تثبت فِي نفسه أنَّهُم أهل أن يصيبوا فِي قضائهم، ويعدلوا فِي أحكامهم، وأن يقبل منهم، ويستند إليهم، ويعتمد عليهم». لِمَاذا؟!

لأن أحكامهم قامت على دراسة واعية، وعلم بأحوال الرواة؛ فتكون

(١) منهم سُفيان بن عُيينة، سَمَاعه ومُجَالسته لشيوخه، وسَمَاعه منهم فِي تقدمة الجَرح والتعديل (ص٣٤-٣٥).

أحكامهم صائبة وعادلة؛ لأنَّهَا لَم تقم على الظنون والأوهام، وقد يَحصل من بعضهم تزكية لبعض الأشخاص بناء على ما يظهر له من حاله، ويكون الناقد من إخوانه أعلم بِحَاله، فيؤكد هذه التزكية، أو يأتي بِمَا ينقضها.

وقال العلامة المُعَلمي كذلك فِي «الأنوار الكاشفة»:

وأمَّا التابعون فَعَامَّة مَن وثقه الأئمة منهم مِمَّن كثرت أحاديثه هم مِمَّن زَكَّاه الصَّحَابة، ثُمَّ زَكَّاه أقرانه من خيار التابعين، ثُمَّ اعتبر الأئمة أحاديثه، وكيف حَدَّث بِهَا فِي الأوقات المُتَفَاوتة، واعتبروا أحاديثه بأحاديث غيره من الثقات، فاتضح لَهُم بذلك كله صدقه وأمانته وضبطه، وهكذا مَن بعدهم.

وكان أهل العلم يُشَدِّدُون فِي اختيار الرواة أبلغ التشديد، جاء عن بعضهم - أظنه الحَسن بن صالح بن حي- أنه قال: كنا إذا أردنا أن نسمع الحَديث من رجل سألنا عن حاله حتَّى يقال: أتريدون أن تزوجوه؟

وجاء جَمَاعة إِلَى شيخ ليسمعوا منه، فرأوه خارجًا وقد انفلتت بغلته وهو يُحَاول إمساكها، وبيده مخلاة يريها إياها، فلاحظوا أن المخلاة فارغة، فرجعوا ولَم يسمعوا منه، قالوا: هذا يكذب على بغلة؛ فلا نأمن أن يكذب فِي الحَديث.

وذكروا أن شعبة كان يتمنَّى لقاء رجل مشهور ليسمع منه، فلما جاءه وجده يشتري شيئًا، ويسترجح فِي الميزان، فامتنع شُعبة من السَّمَاع منه.

وتَجد عدة نظائر لِهَذَا ونَحوه فِي كفاية الخَطيب (ص١١٠-١١٤).

وكان عَامَّة علماء القرون الأولَى -وهي قرون الحَديث- مُقَاطعين للخلفاء والأمراء، حتَّى كان أكثرهم لا يقبل عطاء الخُلَفَاء والأمراء، ولا يرضى بتولِّي القضاء، ومنهم من كان الخُلَفَاء يطلبونَهم؛ ليكونوا بِحَضرتهم ينشرون العلم، فلا يستجيبون، بل يفرون ويستترون، وكان أئمَّة النقد لا يكادون يوثقون مُحَدِّثًا يداخل الأمراء، أو يتولَّى لَهُم شيئًا، وقد جَرَّحُوا بذلك كثيرًا من الرواة، ولَم يوثقوا مِمَّن داخل الأمراء إلَّا أفرادًا علم الأئمة علمًا يقينًا سلامة دينهم، وأنه لا مغمز فيهم ألبتة.

وكان مُحَمَّد بشر الزنبرى مُحَدِّثًا يسمع منه الناس، فاتفق أن خرج أمير البلد

لسفر، فخرج الزنبرى يُشيعه، فنقم أهل الحَديث عليه ذلك، وأهانوه، ومَزَّقوا ما كانوا كتبوا عنه، وكثيرًا ما كانوا يُكَذِّبون الرجل ويتركون حديثه لِخَبر واحد يتهمونه فيه، وتَجد من هذا كثيرًا فِي ميزان الذهبِي وغيره، وكذلك إذا سَمعوه حَدَّث بِحَديث، ثُمَّ حَدَّث به بعد مُدَّة على وجه يُنَافِي الوجه الأول.

وفِي الكفاية (ص١١٣) عن شعبة قال: «سَمعت من طلحة بن مصرف حديثًا واحدًا، وكنت كلما مررت به سألته عنه[1] . . . أردت أن أنظر إلَى حفظه، فإن غيَّر فيه شيئًا تركته».

وكان أحدهم يقضي الشهر والشهرين يتنقل فِي البلدان يتتبع رواية حديث واحد، كما وقع لشعبة فِي حديث عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، وكما وقع لغيره فِي الحَديث الطويل فِي فَضَائل السـور.

ومَن تتبع كتب التراجم وكتب العلل؛ بان له من جدِّهم واجتهادهم ما يُحيِّر العقول.

وكان كثير من الناس يُحضرون أولادهم مَجالس السَّمَاع فِي صغرهم؛ ليتعودوا ذلك، ثُمَّ يكبر أحدهم فيأخذ فِي السَّمَاع فِي بلده، ثُمَّ يُسَافر إلَى الأقطار، ويَتَحَمَّل السفر الطويل والمَشَاق الشديدة، وقد لا يكون معه إلَّا جراب من خبز يابس يَحمله على ظهره، يصبح فيأخذ كسرة ويبلها بالمَاء ويأكلها، ثُمَّ يغدو للسماع، ولَهُم فِي هذا قصص كثيرة.

فلا يزال أحدهم يطلب ويكتب إلَى أن تبلغ سِنُّهُ الثلاثين أو نَحوها، فتكون أمنيته من الحَيَاة أن يقبله علماء الحَديث، ويأذنوا للناس أن يسمعوا منه، وقد عرف أنَّهم إن اتَّهَمُوه فِي حديث واحد أسقطوا حديثه، وضاع مَجهوده طول عمره، وربح سوء السمعة، واحتقار الناس.

---

(١) فِي تقدمة الجَرح والتعديل (ص١٦٤) بالإسناد الصحيح عن أبِي داود نا شعبة قال: «سألت طلحة بن مصرف عن هذا الحَديث أكثر من عشرين مرة، ولو كان غيري قال ثلاثين مرة» والحَديث هو حديث البراء مرفوعًا: «من منح منحة ورق . . .». الحَديث.

وتَجد جَمَاعة من ذرية أكابر الصَّحَابة قد جَرَّحَهم الأئمَّة، وتَجدهم سكتوا عن الخُلَفَاء العباسيين وأعمامهم، لَم يرووا عنهم شيئًا مع أنَّهُم قد كانوا يروون أحاديث.

ومَن تتبع أخبارهم وأحوالَهُم لَم يعجب من غلبة الصِّدق على الرواة فِي تلك القرون، بل يعجب من وجود كَذَّابين منهم.

ومَن تتبع تشدد الأئمَّة فِي النقد لَم يعجب من كثرة مَن جرحوه، وأسقطوا حديثه، بل يعجب من سلامة كثير من الرواة وتوثيقهم لَهُم مع ذلك التشدد.

* الشبهة الحادية عشرة:

قال أبو الحَسَن:

«فالتوثيق اجتهادي لا قطعي، ونَحن نرى كثيرًا من التراجم قد اختلف فيها الأئمَّة بين مُعَدِّل ومُجَرِّح، ثُمَّ نَجتهد فِي الجَمع بين هذه الأقوال، ونستخرج حكمًا نِهَائيًا فِي الرَّجُل بالتعديل أو بالتجريح، فحكمنا اجتهاد ظَنِّي مبنِي على اجتهاد ظَنِّي، فكيف يصير بعد ذلك يقينيًا قطعيًا».

* أقول:

ليس كل توثيق اجتهادي ظَنِّي، فهناك من الرواة مَن نقطع بعدالتهم، ولا يُسَاورنا شك فِي ذلك، وهم كثير وكثير من التابعين إلَى تابع التابعين فَمَن بعدهم، مثل: سعيد بن المُسَيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن مُحَمَّد، وسالِم بن عبد الله بن عمر، وسليمان بن يَسار، وخارجة بن زيد، والشعبِي، ومَسرُوق، وعَلقَمَة، وعُبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، والزهري، والحَسَن البصري، وابن سيرين وأمثالِهم.

وفِي أتباع التابعين: مثل مالك، والأوزاعي، والسفيانان، والحَمَّادان.

ومن تابعي التابعين ومن بعدهم: مثل الشافعي، ويزيد بن هارون.

ومِمَّن بعدهم: مثل أحمَد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم كثير.

والمُختَلف فيهم قد يكون مِمَّن وثقه مَن يقطع بعدالته، ومنهم مَن لا يقطع

بذلك، كُلٌّ على حسب اطلاعه وعلمه بذلك.

وقد يكون عند المُوثق من المَعرفَة بِحَال الراوي ومن القرائن ما ليس عند المُجَرِّح، إلا إذا أبرز المُجَرِّح الدليل أو الأدلة الَّتِي تقدح في هذا الراوي المُختلف فيه، فيقدم حينئذٍ الجَرح على التعديل.

ثُمَّ قد يكون هذا الراوي الذي لَم يثبت فيه الجَرح من رجال الصحيحين، روى عنه الشيخان ثقة به وبعدالته؛ فيحصل لَهُمَا القطع بعدالته، ولا مانع من حصول القطع بعد رُجحَان ثبوت عدالته عندهُمَا.

ثُمَّ إنه بعد ذلك تشمله الميزة الَّتِي انفرد بِهَا الصَّحيحان، ألا وهي تلقي الأمة لكتابيهما بالقبول تصديقًا وعملًا.

وقُل مثل ذلك في أي حديث خارج الصحيحين تلقته الأمة بالقبول، فإنَّ هذه الميزة تشمل المَتن، وتشمل رجال الإسناد، وقد يشك إنسان في أمر يُقَابله آخر لا يُخَالِجه شك فيه، بل يقطع به.

وقوله في النهاية: «فحكمنا اجتهادي ظنِّي مبني على اجتهاد ظنِّي، فكيف يصير بعد ذلك يقينيًا قطعيًا». ليس بِمُسَلم له، فالأمر كما بينته، ولاسيما في الأسانيد والمُتُون المُتَلَقَّاة من الأمة بالقبول.

* الشبهة الثانية عشرة:

قال أبو الحَسَن:

«وكذلك استشهادنا بالأحاديث الضعيفة ضعفًا خفيفًا، وحكمنا لَهَا بالقوة إذا تعددت طرقها على تفاصيل في ذلك يعرفها أهل الشأن، هذا الصنيع من أهل العلم قديمًا وحديثًا يدل على أن الحَديث إذا حكم عليه بالضعف فمعنَى ذلك أن الراجح ضعفه، وإن كان هناك احتمال بصحته، فلما تعددت الطرق كثرت احتمالات القوة؛ فاشتد الحَديث، وارتقى إلَى الثبوت صحة أو حسنًا، وهذا يدل على ما قلته في الحَديث الذي يترجح صحته».

* أقول:

إنَّ أهل السنَّة لا يقطعون إلَّا بصحة الأحاديث الَّتِي تلقتها الأمة بالقبول

تصديقًا وعملًا.

فقياس الأحاديث الصحيحة المُتَلَقَّاة بالقبول من الأمة على الأحاديث الضعيفة الَّتِي تقوَّت بالطرق حتَّى صارت صحيحة أو حسنة قياس مع الفارق لا تتوفر فيه شروط القياس.

ثُمَّ هل الظن الرَّاجح الذي تنصره يتَفَاوت عندك، فيصبح مرة أخرى راجحًا ومَرجُوحًا.

* الشبهة الثالثة عشرة:

قال أبو الحَسَن:

«ولذلك فابن حزم نظرًا لأنه لا يقول بقول الجَمَاهير فِي هذا الأمر؛ فلا تراه يقول بالحَديث الحَسَن لغيره، ولا يعمل بالشَّوَاهد والمُتَابَعَات، فيكاد يكون الضعيف عنده مَقطوعًا بعدم نسبته إِلَى النَّبِي ﷺ، فيستوي عنده الضعيف والمَوضُوع والباطل، وهذا خلاف صنيع علماء وفرسان هذا الفن.

فالعجب من طلبة العلم الذين يُرَدِّدُون كلام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا يلتزمون به، فهم ظاهريون نظريًا، وقائلون بقول جَمَاهير الحَديث والأصول والفقه عمليًا».

* أقول:

إن صح هذا القول من ابن حزم فلسنا معه.

وأقول اجتهادًا منِّي: إنه إن وجد للحديث الحَسَن ما يشهد له من القرآن وصحيح السنَّة؛ فقد يفيد العلم، وكذلك إن حفته قرائن؛ فقد يفيد العلم، فإن صح اجتهادي فمن اللَّه، وإلَّا فمنِّي ومن الشيطان.

ثُمَّ نقول لأبِي الحَسَن: إذا كان ابن حزم قد وقع فِي خلاف صنيع عُلَمَاء وفرسان هذا الفن فِي العمل بالحَديث الحَسَن لغيره، فأنت قد وقعت فِي خلاف صنيع علماء وفرسان هذا الفن، وخالفت الإجمَاع القديم الذي عليه الصَّحَابة ومَن بعدهم، حتَّى جاء المُعتزلَة فخالفوا هذا الإجمَاع، وخالفت جَمَاهير الأمة سلفًا وخلفًا بعد نشوء خلاف المُعتزلة، ووافقت المُعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض فِي قولك: إن أخبار الآحاد لا تفيد إلَّا الظن. وزدت عليهم بإكثار الشبه الَّتِي لَم يأت

بِهَا مَن سبقك.

* الشبهة الرابعة عشرة:

قال أبو الحَسَن:

«وأكرر فأقول: إنَّ العمل بغلبة الظن للأدلة السابقة ليس عملًا بالشك، فإن الظن المَذمُوم والشك يستوي فيهما جانب القبول والرّد، أو يَتَرَجَّح جانب الرّد، وهذا بِخلاف ترجيح جانب القبول والعمل بالقطع أو الظاهر عمل بالعلم.

ومَن تأمل فِي المَسَائل الفقهيّة المُختلف فيها، أو فِي الأحاديث المُختَلف فِي صحتها وضعفها، وإن ترجَّحَ للباحث وجه من الوجوه؛ علم أن العمل بالرَّاجح والظاهر، وبِمَا تطمئن إليه النفس، أو تَميل إليه ليس من باب العمل بالشك، ولا من باب القول على الله بغير علم؛ لأنَّ العلم منه قطعي وظاهر، فالعمل بِهما أو بأحدِهِمَا عمل بالعلم».

* أقول:

فِي هذا نظر قوي:

١- فلفظ الظن استعمل فِي القرآن فِي الظن المَذمُوم، كقوله تعَالَى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨].

وكقوله تعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦].

وكقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]. وهذا الظن مَذمُوم، وأصل من أصول الكفر.

واستعمل فِي معنَى اليقين، كقوله تعَالَى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٥-٤٦].

وكقوله تعَالَى مُخبرًا عن حال أهل الجنَّة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ۝ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝ فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩-٢٢]. فهذا الظن مَحمُود؛ لأنه يقين قطعي.

وهذا الظن الذي تنادي به فِي التعامل مع سنَّة رسول الله ﷺ، وتستكثر له

الشبه، وسبقك إليه شر أهل البدع ومَن قلدهم من المَخدُوعين من الفقهاء هو الظن الأول أو قريب منه؛ لِهَذَا حَارَبَهُ أهل السنَّة وكثير من غيرهم، ولو كان علمًا لَمَا حاربوه، وطعنوا في أهله.

أقول هذا لأنك سَميته علمًا، ومَن سبقك لا يطلقون العلم إلَّا على المُتَوَاتِر، وما كان دونه فلا يطلقون عليه إلَّا الظن؛ ولذلك لا يبنون عليه عقيدة.

وأسألك عن قولك: «علم أن العمل بالرَّاجح والظاهر، وبِما تطمئن إليه النفس، أو تَميل إليه . . . إِلَخ».

هل هذه الألفاظ بِمَعنًى واحد، وهو الظن الذي تنادي به، أو بينها تغاير؟ وهل ما تطمئن إليه النفس مُجَرَّد ميل النفس، أم إنَّ الطمأنينة بِمَعنَى اليقين؟

وأسألك: هل يَجوز أن تسَمِّي الشبه الَّتِي أسلفتها أدلة شرعيَّة؟!

لئن كانت أدلة شرعيَّة، وخالفها جَمَاهير المُسلمين، ومنهم أهل الحَديث قاطبة؛ لقد ضلوا وتاهوا، واهتدى للحق في هذا الباب المُعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض، وبئس القول هذا!!

* الشبهة الخامسة عشرة:

قال أبو الحَسَن:

«بقي أن يُقَال: وخبر الآحاد الذي تَحفه قرينة هل يفيد اليقين؟ مَثَّلوا لذلك بآحاد الصحيحين، والَّتِي حفتها قرائن كثيرة، مثل علو قدر الشيخين، ورسوخ قدمهما في هذا الفن، وتلقي الأمة للكتابين بالقبول . . . إِلَخ ما ذكره العلماء في ذلك، فمنهم مَن جزم بإفادتِهَا العلم اليقيني النظري[1]، ومنهم من خالف[2].

وعندي أن في الأمر تفصيلًا بِخلاف الأحرف المُنتقَدَة عليهما، فمن أحاديث الشيخين -وإن كان آحادًا- ما يقطع السَّامع له بصحته إلَى النَّبِي ﷺ، ومنها ما

---

(١) علَّقَ هنا بقوله: «فقال: بِمَا أن الأمة تلقت الكتابين بالقبول، وبِمَا أن الأمة لا تَجتمع على باطل؛ إذن فالكتابان بِمَا فيهما من متواتر وآحاد قطعيًا الثبوت للنَّبِي (ص١)».

(٢) وعَلَّقَ هنا في الحَاشية بقوله: «ولَم يُسَلم بالمُقَدمتين أو بإحداهُمَا، وعلى أثر ذلك فلم يُسَلم بالنتيجة».

لا يبلغ هذه المَنزلة، وذلك راجع إِلَى قرائن أخرى تَحف بعض آحاد الصحيحين، خلاف ما سبق ذكره من قرائن.

فإن ما ذكروه من القرائن المُشَار إليها آنفًا لا يلزم منه القطع بِخَبر الآحاد، وليس هناك ما يَمنع من إفادة الخَبر الواحد اليقين إذا حفته قرائن، ومَثَّلوا لذلك بِمَا لو أخبر رجل بِمَوت رجل، ثُمَّ رأينا ابنه يَجري فيه».

ثُمَّ قال في الحَاشية: «الطريق على هيئة غير عادته أشعث أغبَر، وسَمعنا صياحًا من بيت الذي ذكر لنا أنه قد مات، ورأينا بعض الناس يضع خشبة النعش أمام داره، ورأينا آخرين من يَحفرون قبرًا مع علمنا السابق بأن المَذكُور كان في حالة مرض شديدة، فلا شك أن هذه القرائن تفيد اليقين، والله أعلم». الإتحاف (ص٢٥-٢٦).

* أقول:

لعل القارئ يدرك اضطراب الرجل هنا ومده وجزره.

١- فلا يُفَرِّق بين العلم اليقيني والنظري.

٢- ولا يُسَلم بِمَا قَرَّرَهُ عُلَمَاء الحَديث والسُّنَّة وغيرهم بأن آحاد الصحيحين تفيد العلم اليقيني، ولا يسير على منهجه الذي حشد عددًا كثيرًا من الشبه لنصرته، ألا وهو أن خبر الآحاد يفيد الظن لا القطع.

فيقول: «وعندي أن في الأمر تفصيلًا ... فمن أحاديث الشيخين -وإن كان آحادًا- ما يقطع السامع له بصحته إِلَى النَّبِي (ص١)، ومنها ما لا يبلغ هذه المَنزلَة».

فلا ندري ما هو الذي يبلغ هذه المَنزلَة، وما هو الذي لا يبلغها.

ثُمَّ يقول بعدما أدخل القارئ في هذه المَتَاهَة والحيرة: «وذلك راجع إِلَى قرائن أخرى تَحف بعض آحاد الصحيحين خلاف ما سبق ذكره».

وأدخل القارئ في مَتَاهَة أخرى، فلا ندري ما هي القرائن الأخرى، فإنه قد رَفَضَ القرائن الَّتِي قَرَّرَهَا واعتمدها أهلُ الحَديث قاطبة وغيرهم، وهي أن الحَديث إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا به، وعملًا بِمُوجَبه؛ أفاد العلم اليقيني.

وأضاف غيرهم قرائن أخرى للصحيحين، فأبَى أبو الحَسَن كل ذلك، وأحالنا على قرائن مَجهُولة لا يُمكن أن نَهتدي إليها، وإذا ذكرها فقد تكون لا قيمة لَهَا ولا وزن.

وأكد هذا البلاء بقوله: «وإن القرائن المُشَار إليها آنفًا لا تفيد القطع بِخَبر الآحاد».

وأكد ذلك أيضًا بقوله: «ومنهم مَن خالف».

ثُمَّ قال في الحَاشية: «ولَم يسلم بالمُقَدِّمتين أو بإحداهُمَا، وعلى أثر ذلك فلم يُسَلم بالنتيجة». والمُرَاد بالمُقَدِّمتين قول أهل السنَّة والحَديث:

- إنَّ الأمة تلقت الكتابين بالقبول، وإنَّ الأمة لا تَجتمع على باطل، ولَم يتعقب هذا القول المُعَارض، ولَم يُسَم لنا أهله، ولا نعرف إلا أنَّهم المُعتَزلة والخَوَارج، وكثير من الأشعرية والمَاتريدية المتكلمين الذين ينتسبون إلَى مذاهب الأئمَّة الأربعة في الفروع، ويُخَالفونَهُم في العقائد والمَنَاهج.

ثُمَّ قال: وليس هناك ما يَمنع من إفادة الخَبر الواحد اليقين إذا حفته قرائن، ومَثَّلُوا لذلك بِمَا لو أخبر رجل بِمَوت رجل، ثُمَّ رأينا ابنه يَجري في . . . إلَخ».

فمثل هذا المَثَل يفيد عنده اليقين، أما أدلة أهل السنَّة والحَديث الكثيرة من الكتاب والسنَّة واتفاق الأمة -وعلى رأسهم أهل الحَديث- فلا يلزم منها القطع بِخَبر الآحاد، والعمدة هي القرائن الأخرى الَّتي لا يعرفها الناس.

أقول: لَمَّا كنت أدرس في المَرحَلَة المَنهجيَّة في كلية الشريعة بِمَكَّة المُكَرَّمَة قبل إنشاء جامعة أم القرى كان أحد مدرسينا في الدراسات العليا الشيخ مُحَمَّد بن مُحَمَّد السماحي أحد علماء الأزهر، وكان في دروسه يتعرض لقضايا عقدية ومنهجية، فكنت أناقشه خشية أن يتأثر زملائي في هذه الدراسات بآراء هذا الرجل، ومن زملائي مَن كنت درسته في المَعهَد الثانوي بالجَامعَة الإسلامية الشيخ وصي الله عباس المُدَرس الآن بالحَرم المكي وبِجَامعة أم القرى.

وكان من ضمن القضايا الَّتي يثيرها السماحي تلك المَقُولَة الباطلة بأن أخبار الآحاد إنَّمَا تفيد الظن لا اليقين، فكنت لا أستطيع السكوت عن معارضته نصرًا

للحق، وردًّا للباطل، وحِمَاية لزملائي.

ولَمَّا وقفت على كلام أبِي الحَسَن هذا خطر ببالي أنه لعله تلقف هذه المَقُولَة من كتب الأشاعرة، وخطر ببالي السماحي ومناقشاته.

فذهبت إلَى مراجعة كتابه المسمى بـ: «غيث المُستَغِيث فِي علم مُصطَلح الحَدِيث»، فوجدت الرجل يقول بِهَا فِي هذا الكتاب، إلا أنه فيما يتعلق بأحاديث الصحيحين نقل أولًا فيه كلام الحَافظ ابن حَجَر فِي نزهة النظر فِي أن أحاديث الصحيحين تفيد العلم النظري، إلا الأحاديث المتكلم فيها، وما حصل التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح انظر (ص٦٢-٦٣) من الكتاب المَذكُور.

ثُمَّ قال فِي (ص٦٩) من هذا الكتاب: «أما الصحيحان فقد اتفق المُحَدِّثون على أن جَميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنَّهُمَا متواتران إلَى مصنفيهما، وأنه كل مَن يُهَوِّن أمرَهُمَا فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين».

فأنت ترى أن كلام هذا الرجل خير وأقرب إلَى كلام أهل السنَّة من كلام أبِي الحَسَن الذي يَدَّعي السَّلفيَّة، بل كلام السماحي الأخير يوافق كلام أهل السنَّة، فاعتبروا يا أصحاب الألباب والنهى.

وأخيرًا أقول: لقد وافقت المُعتَزِلَة والخَوَارج والروافض ومَن تابعهم من المُتَكَلمين الأشاعرة وغيرهم أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، وإنَّمَا تفيد الظن.

وهم لَهُم غاية وهي: تعطيل صفات الله عند الجَميع إلا مَن ندر.

وهدف المُعتَزِلة والخَوَارج والروافض: عدم الاحتجاج بأخبار الآحاد فِي الغيبيات، كعذاب القبر، والميزَان، والصِّرَاط، وغير ذلك.

فأنت أيدت مذهبهم بكل قوة وشجاعة لأي غاية؟!.

فَإنَّ العاقل لا يعمل ويَجد ويَجتهد إلَّا لغاية دينيَّة أو دنيويَّة!!

فما هي الغاية الَّتِي بذلت لأجلها هذه الجُهُود كلها، وأتيت بِمَا لَم يستطعه الأوائل، ولا قالوه فِي حدود علمي.

وقولك فِي الأخير: «وإن كنت استطردت فِي الجَوَاب، وتكلمت على مسائل

لَم ترد في السؤال، وما ذلك إلا لِمَسيس الحَاجَة إليها، ولكثرة الاختلاف بين بعض طلبة العلم».

أقول: والله لو كان هذا الاستطراد من فضول الكلام لَهَان الأمر، ولكن الأمر عظيم، وليس هناك أدنى حاجة إِلَى هذا البحث الباطل المُنَاصر لِمَذهب أهل الباطل، وإِنَّمَا لِحَاجَة فِي نفسك قضيتها، والظاهر أنك أنت السّبب فِي كثرة الاختلاف بين طلبة العلم، فالله حسيبك، ولا حول ولا قوة إِلَّا بالله.

وسوف أتبع هذا البحث بكلام العلماء وأدلتهم.

أسأل الله أن ينفع المُسلمين والسّلفيين الخُلّص بصفة أخص، إن ربِّي لسميع الدُّعَاء.

وصَلَّى الله عَلَى نبينا مُحَمَّد، وعَلَى آله وصحبه وسلم.

كتبه:

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٨/ ربيع الثاني/ ١٤٢٣هـ

* * *

براءة أهل السنة
مما نسبه إليهم ذوو الفتنة

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه.

الحَمد لله الَّذِي بعث إلينا رسولًا من أنفسنا يتلو علينا آيات اللَّه، ويزكينا، ويعلمنا الكتاب والحِكمَة، والحِكمَة هي السنَّة النبويَّة المُطَهرة، وشَرَّفَ هذا الرسول العظيم بأن أسند إليه بيان هذا القرآن الكريم، الَّذِي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

فقام رسول اللَّه ﷺ ببيان هذا القرآن بيانًا شافيًا بأقواله وأفعاله وتقريراته، يفصل مُجملات هذا القرآن العظيم، ويُخصص عموماته، ويقيد مطلقاته.

وتعهد اللَّه بحفظ هذا الذكر الحَكيم -القرآن العظيم-، واللَّه ﷻ لا يُخلف وعده، ومَن أصدق مِنَ اللَّه قِيلًا، ومن جُملة هذا الذكر -وهو الوحي- هذه السنَّة، وهذه الحكمَة، ألا وهي سنَّة رسول اللَّه ﷺ.

فلا يتم هذا الحِفظ الَّذِي وَعَدَ اللَّه به إلا بحفظ السنَّة المُطَهرة، كيف لا وهي من جُملة الذكر الَّذِي وعد اللَّه بحفظه.

فهيأ اللَّه هذه الأمة الَّتِي هي خير أمة أخرجت للناس، وعلى رأسهم صَحَابة مُحَمَّدٍ ﷺ، ثُمَّ التابعون لَهُم بإحسان، فحفظوا في صدورهم ألفاظ السنَّة ومعانيها، ودانوا بها عقيدةً وعملًا، لا يُفَرِّقون بينها وبين القرآن، لا في عقيدة، ولا في أحكام وعمل.

وتلاهم من سار على نَهجهم من أهل الحَديث والسنَّة، فأكبوا على حفظها، وتلقيها من علمائها، وحفظها سَمَاعًا ومُجالسةً وملازمةً.

ثُمَّ قاموا بالرحلات الطويلة الشاقة إلَى مُختلف البلدان والأقطار، فيرحل أحدهم من أقصى المَشرق الإسلامي إلَى أقصى مغربه والعكس، ومن أقصى الشمال إلَى أقصى الجَنوب والعكس، حَتَّى إنَّ أحدهم ليرحل الشهر والليالي

والأيام من أجل حديث واحد؛ لأنَّ حب هذه السنَّة المُطَهَّرة واحترامها ومكانتها العظيمة احتلت سُوَيدَاء قلوبهم، واستولت -ونعم الاستيلاء- على مشاعرهم، فهانت عليهم في سبيلها المَشَاق، فَسَطَّرُوهَا في الصَّحَائف كما سَطَّرُوهَا في سُوَيدَاء القلوب.

واهتموا بِمَعرِفَة رجالها ورواتها، فلا يأخذونَها إلَّا من الصَّادقين الأمناء، ولا يقبلونَها من الكَذَّابين والمُتهَمين والضعفاء، ذلك كله وغيره تَحقيقًا لوعد اللَّه بِحفظ دينه وذكره.

ولَمَّا نشأ أهل الضلال والفتَن صال عليهم أهل الحَقِّ بآيات القرآن والنصوص والسنن، فبحث رءوسهم عن أسلحة يواجهون بِها أسلحة أهل الحَقِّ فَقَادتهُم شياطينهم إلَى القول بأنَّ أخبار الآحاد تفيد الظنون، ولا تفيد العلم، فلا يُعَوَّل عليها في العقائد والغيبيَّات، ولا في أبواب الأسماء والصفات.

وزادوا على هذا البلاء الهَدَّام أنَّ نصوص القرآن وإن كانت قطعيَّة الثبوت إلا أنَّها ظنيَّة الدلالات.

وأضافوا إلَى هذا الدَّمَار القول بالمَجَاز ووجوب التأويلات.

وثَبتَ أهل الحَديث والسنَّة على كتاب ربِّهم، وسنَّة نبيهم، يستمدون منهما العقائد والأحكام على طريقة الرسول ﷺ والسلف الكرام، وحطموا أسلحة أهل الباطل أيَّما تَحطيم بِمَعَاول السنَّة والقرآن الكريم.

ومع ذلك فقد استشرى هذا البلاء في فرق الضلال والهَوَى من خوارج وروافض ومتكلمين، من الزاعمين أنَّهم أهل السنَّة، ونشأ عليها الصغير، وشاب عليها الكبير، تقرر هذه الضلالات والفلسفات باسم الدين وأصول الدين.

وأهل السنَّة -الحَمدُ لله- في هذا الباب من عصور على ائتلاف ووفاق، وبُعد عن الخِلَافَات والشقاق، حتَّى جاء أبو الحَسَن المِصري المَأربِي، فَدَرَس علم المُصطَلَح، ورَكَّزَ على الجَرح والتعديل الَّذِي أنشئ لِحمَاية الدين، ولإنزال النَّاس منازلَهم.

فأهل السنَّة والعدل والحِفظ هُم حَملة راية السنَّة، فقهًا ومعتقدًا، ولَهُم

مكانتهم في الأمة، صدارة وإمامة.

وأهل الزيغ والجهل والكذب والضَّلال في مهانة، لا يؤتمنون على دين، ولا دنيا.

جاء أبو الحَسَن واتَّجه بعلم الجَرح والتعديل إِلَى غايات أخرى، منها الذب عن أهل البدع، فشرع يهرف ويهذي بِما يُسَمِّيه بالتأصيل، وما أدراك ما هذا التأصيل، إِنَّه لِمُحَاربة أهل الحَقّ، وحِمَاية أهل الأباطيل.

فهو تارة يتسلل فِي الظلام بِمَنهج المُوَازَنات، وتارة يَصُول جهارًا بالمُجمَل والمُفَصَّل، وهو أخطر من منهج المُوَازنات، وذلك بِجَعل المَسَاوئ حسنات، أو بِجَعل الفواقر من الضَّلالات من الأخطاء الهَينات، إِلَى غير ذلك من مَفَاسد التأصيلات، وكاسد الوَسَاوس والخَيَالات.

وجلب بقوة بِهَذه الفتَن على أصول السنَّة والسنن، فركض وراءه أناس خفت عقولُهم مِمَّن يتبعون كل ناعق، وانخَدَع ببهرجه بعض العقلاء الأفاضل، ولكن زخم الفتنة وتصعيدها جعلهم يفيقون، ولِمَخَاطر الفتنة يدركون.

ومِمَّن ضَلَّ سادرًا فِي غمار الفتنة كاتب هذا المَقَال[1] الَّذِي افترى على أعلام السنَّة ما هم منه برآء؛ فعل ذلك لأنه -المِسكين- مفتون، وبالغ فِي التلبيس إِلَى درجة البتر والخِيَانة، مبتعدًا عن الصِّدق والحَقِّ والأمانة.

فإليكم البيان الشافي يا مَن يريدون الحَقَّ، ويَحترمون المَنهَج السلفي والصدق:

أولًا: قال الكاتب: «سئل الشيخ العلامة شيخ مشايخنا عبد المُحسن العبَّاد عن خبر الآحاد فقال: إنه يفيد غلبة الظن، ويوجب العمل، وقد قرئ عليه كلام أهل العلم فِي هذه المَسألة».

*** التعليق:**

أقول: حاشا الشيخ عبد المُحسن العبَّاد أنْ يكون من القائلين بِهذا القول الَّذِي

---

(١) كاتب هذا المَقَال يُحتَمَل أن يكون هو أبو الحَسَن، أو أحد أركان فتنته؛ ولذلك قمت بالرَّدِّ عليه.

أفاده هذا العنوان البرَّاق؛ وذلك أنَّ الشيخ عبد المُحسن مِمَّن أجزم بأنه يُحب سنَّة رسول اللَّه ﷺ، ويغار عليها، ويذب عنها، ولا ينظر إليها بهذا المِنظَار الَّذِي نسبه إليه الكاتب.

والذي أعتقد فِي الشيخ عبد المُحسن أنه يقول ويعتقد أن أخبار رسول اللَّه ﷺ الصحيحة المُتَلَقاة من الأمة بالقبول تصديقًا لَهَا، أو عملًا بِموجبها أنَّهَا تفيد العلم اليقيني لا الظن، ولو كانت آحادًا، وأنَّهَا توجب العلم والعمل لا العمل فقط، كما يفيد هذا العنوان المَنسُوب إليه، وأنَّ الشيخ عبد المُحسن العبَّاد يسير فِي ركاب أصحاب مُحَمَّد ﷺ والتابعين لَهم بإحسان، وأنه منابذ لكل من خالفهم فِي هذا الأصل وغيره.

ثانيًا: قال الكاتب: «أيها الإخوة الأحباب، العجب لا ينقضي من أناس جعلوا المَسَائل العلميَّة المُختَلف فيها بين أهل السنَّة جعلوها أصولًا يُوَالَى ويُعَادى عليها، ويُبَدَّع القائلون بِهَا».

• التعليق:

١- لا يقف أهل السنَّة منها هذا المَوقف، ولا يعرف مثل هذا الكلام إلا عن الإخوان المُسلمين الذين يُميعون الحَقَّ، ويُضَيعونه بِحُجَّة أنَّهَا من المَسَائل المُختَلف فيها، ولو كان من المَسَائل الأصولية، وما نَحن فيه اليوم من الخِلاف مع أبِي الحَسَن من المَسَائل الأصولية العظيمة الَّتِي يقوم عليها الدِّين فِي جوانب عظيمة، ولاسيما فِي جانب الاعتقادات الغيبيَّة.

٢- المَسَائل المُختَلف فيها يرجع فيها إلَى اللَّه والرَّسُول، كما قال تعالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

وكما قال تعالَى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ٥٩].

سواء كانت المَسَائل من الأصول أو الفروع.

٣- أخبر رسول اللَّه ﷺ أنه مَن يَعش من الأمة فَسَيَرَى اختلافًا كثيرًا، ثُمَّ أرشد الأمة إلَى الأمر الَّذِي تفزع إليه، فقال: «**فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ**

بدعةٌ، وَكُلّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ».

٤- قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

ومن هنا قال أهل السنّة: «إنَّ الحَقَّ لا يَتَعَدَّد، فلابد أن يكون الحَق مع أحد المُختلفين في كل قضايا الخِلاف».

٥- من أصول أهل السنَّة: كُلٌ يُؤخَذ من قوله ويُرَد إلَّا رسول الله ﷺ.

٦- من أصول أهل السنَّة: اعرف الحَقَّ تعرف الرِّجَال ولا تعرف الحَقَّ بالرِّجَال.

٧- من أصول أهل السنَّة: «إنَّ الرِّجَال يُحتجُّ لَهُم، ولا يُحتجُّ بِهِم».

٨- من أصول أهل السنَّة الَّتي أجمعوا عليها: «إنَّ مَن استبانت له سنَّة رسول الله؛ لَم يكن له أنْ يدعها لقول أحد، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله».

٩- هذه الأصول أو الأدلة قد أهدرها وضيعها أبو الحَسَن المِصري المَأربِي وأنصاره، وتبخرت كل دعاواهم الَّتي كان يرددها أبو الحَسَن، ويرددونَها، ويزعمون للناس أنَّهم هم أهل السنَّة، وأنَّهم أهل الدليل، ولا يقبلون الأقوال إلَّا بأدلتها، وأنَّهم أهل التأصيل، وغيرهم يضطربون خوفًا من ذكر الأصول والتأصيل، وأنَّهم لا يقلدون أحدًا، وأنَّ فلانًا وفلانًا ليسوا بِمَعصُومين، ولسنا بِمُلزَمين بقول فلان ولا بقول علَّان.

ونَحو هذه الدَّعَاوى الَّتي أثبتت الأحداث أنه يصدق عليهم ما قاله الخَليفة الراشد عليٌ رضي الله عنه في الخَوَارج حينما كانوا يُرَدِّدُون قولَهُم: «لا حكم إلَّا لله». فقال رضي الله عنه: «كلمة حقٍّ أُريد بِهَا باطل».

ونَحن كنا ندرك أنَّ ما كانوا يرددونه من الدَّعَاوَى العريضة -ومنها الأصول والتأصيل، والمُطَالبة بالبرهان، والتمسك بالدليل، ومُحَاربة التقليد، وأنه ما عندنا بابوات، ولا ملالي، ولا وصايات- كنا ندرك أنَّ كل هذا ظاهره كلام حقٍّ، ولكنهم يريدون به باطلًا عظيمًا، يقصدون من ورائه الشغب والفتَن على أهل الحَقِّ والسنن.

فجال عليهم أهل السنَّة بالكتاب والسنَّة وبِمَنهَج السَّلف الصَّالِح وأصولِهم

السَّديدة الرشيدة، وفضحوا تأصيلاتهم، وجَرَّدُوهُم من كل الأسلحة الَّتِي كانوا يتطاولون بها من الأصول والتأصيل والبرهان والدليل، فلجئوا إِلَى التقليد الأعمى، والتعلق بقال فلان، وقال علّان، وما كَفَاهُم ذلك حتَّى لَجَئوا إِلَى أشنع منه، ألا وهو السطو على النصوص بالخِيَانات والبتر والكتمان.

كل ذلك من أجل رجل تائه، فضيعوا أنفسهم وما شاء الله من دينهم وأخلاقهم، وضيعوا شبابًا انخَدَعوا بِهِم.

وتَمَادَت بِهِم الفتنة إِلَى مُخَالفة كثير من أصول السنَّة، والركض وراء أصول فاسدة دعا إليها أبو الحَسَن، فانقادوا له، وأصبحوا جنودًا يستميتون فِي الذَّبِّ عن هذه الأصول المُهلكة.

ثالثًا: قولكم فِي المَسَائل: «فجعلوها أصولًا يُوَالَى ويُعَادى عليها، ويبدَّع القائلون بها».

* **يقال:** «رمتني بدائها وانسَلَّت».

فزعيمكم أبو الحَسَن هو الَّذِي اخترع أصولًا فاسدة، وأعلن الولاء والبراء عليها، ونادى بِمُفَارقة أهل السنَّة، وتباهى بذلك، ودعا إِلَى هجران أهل السنَّة الذين سَمَّاهم -ظلمًا وزورًا- بالحَدَّاديَّة، ووصفهم بأنَّهُم هَدَّامُون مُفسدون، وأعداء الدَّعوَة السَّلفيَّة وخصومها، وربط هؤلاء بِمَن هم من أشدِّ الناس تَمسكًا بالسنَّة وبِمَنهَج السَّلف الصَّالِح؛ تشويهًا لَهُم.

وصار هو وأنصاره لا يقبلون لِمَشَايخ أهل السنَّة قولًا مهما بلغ من الوضوح فِي الحَقِّ، ولا يقبلون إلَّا ما وافق أهواءهم مِمَّا هو فِي صالح أبِي الحَسَن، فهل هذا الصنف يُعَدُّ من أهل السنَّة؟!!

وذاك الصنف حَدَّاديون مُفسدون هَدَّامُون . . . إلَخ، وحال شيوخ السنَّة هو ما ألبسهم هؤلاء من ألبسة شوهاء مظلمة ما بين مَجهول لا يعرف، وما بين معروف لا يُحسن الدخول فِي المَضَايق.

رابعًا: وقولك: «وهذا مسلك مُخَالف تَمامًا لِمَا عليه سلفنا الصَّالِح».

* **يقال:** سبحان الله!!

أصول باطلة تُخترع، ونصوص قرآنيَّة ونبويَّة وأصول سُنيَّة سَلفية تُخالف، وباطل يُؤيَّد، وحق يُحَارب، فإذا نَهض مَن يذود عن حياض الحَقِّ وبراهينه وأصوله وأدلته؛ انبرى أهل الأهواء يتباكون، ويقولون بكل جرأة مثل هذه المَقُولة، فهذه الفواجع هي الَّتي لا ينقضي منها العَجَب، وهل مثل هؤلاء يَحق لَهُم أن يقولوا: «وهذا مسلك مُخَالف لِمَا عليه سلفنا الصَّالِح».

كلَّا، بل مسلك من تُحَاربونَهم مُخَالفة ما أنتم عليه من الأباطيل، والذب عن منهج السلف الصَّالِح وأصولِهم الصحيحة، ومسلكهم -والحَمدُ لله- هو مسلك السَّلَف الصَّالِح فِي الذَّبِّ عن الحَقِّ والدعوة إليه، ودحض الباطل، والزجر عنه.

خامسًا: وقولك: «فعندما قرأت بيان بعض أهل اليمن ساءني كثيرًا ما وجدته فيها من جعل مثل هذه المَسألة أساسًا وأصلًا يُوَالَى ويُعَادى عليه».

* التعليق:

لا غرابة أن يستاء أهل الباطل من احترام أهل السنَّة لأصولِهم العظيمة، وعقدهم الولاء والبراء عليها، فإن لَم يكن هذا الأصل وأمثاله من الأصول العظيمة مِمَّا يُوَالَى عليه ويُعَادى عليه؛ فلا يوجد فِي الإسلام شيء يعقد عليه الولاء والبراء.

ومن العجائب أن ترى أنصار أبِي الحَسَن يستميتون فِي نصرة أصول أبِي الحَسَن الفاسدة، ويعقدون عليها الولاء والبراء، ثُمَّ يأتِي مثل هذا المسكين فيستنكر ويستاء من موقف أهل السنَّة فِي الذَّبِّ عن الأصول الإسلاميَّة الصحيحة، واستنكار الأصول الفاسدة الَّتِي دعا إليها أبو الحَسَن، وعقد عليها الولاء والبراء، ولا تسمع منهم مستنكرًا.

فهذا هو الَّذِي يثير العجب، ويوجب الاستغراب والاستنكار.

سادسًا: وقولك: «ويكون سبب فرقة وهجر بين أصحاب المَنهَج الواحد، ويظلم فيه دعاة المَنهَج السَّلَفِي مثل أبِي الحَسَن -حفظه الله-».

* التعليق:

يقال: هذا من قلب الحَقَائق الَّذِي تَميَّز به عصابة عدنان عرعور، بِجَعل الحَقِّ باطلًا، والباطل حقًّا، والظَّالِم مظلومًا، والمَظلُوم ظالِمًا.

سابعًا: وقولك: «وعند تفصيل مثل هذه المَسَائل نَجد ما اشتمل عليه بيان بعض أهل اليمن لَهو مُجَانب للصَّوَاب، فليت البيان كان قائمًا على تفصيل المَسَائل العلميَّة، والرجوع إلَى أهل العلم جَميعًا فيها، مع احترامي لرأي الشيخ ربيع!! لكنه ليس من المَسلك العلمي الرشيد أن يغفل عن العلماء الآخرين، كأمثال شيخنا العلامة مُحَدِّث الديار السعودية الشيخ: عبد المُحسن العبَّاد، الَّذِي لا يَختلف اثنان فِي جلالة قدره، وإمامته، وعلمه، وفضله».

* التعليق:

يقال: لِمَاذا لَم تبين هذه المُجَانبة للصَّوَاب؟! وما هو التفصيل الصحيح؟ أتَعُدُّ الصراع بين الحَقِّ والباطل تفصيلًا؟!

الحَق الَّذِي مع أهل السنَّة والحَديث، القائم على الكتاب والسنَّة وإجمَاع سَلَف هذه الأمة، والباطل الَّذِي اخترعه أهل الضَّلال والهَوَى.

أتَجعَل الأمرين متساويين كفرسي رهان، والذي يفرق بينهما فينصر الحَق ويدمغ الباطل يُحَال إلَى المُحَاكمة الَّتِي تدعو إليها؟!

إنَّ الحُكم فِي هذه المَسألة إلَى الله، فمَن كان فيها على الحَقِّ فلج وحَمد، ويُحَاكم فِي الدُّنيَا والآخرة من ينازعه لاسيما إذا جلب على الحَقِّ وأهله بِخَيلِهِ ورَجِله.

ثامنًا: وقولك: وليس من المَسلك العلمي الرشيد أنْ يغفل عن العلماء الآخرين ... إلَخ.

* أقول: الرجوع إلَى العلماء أمر عظيم فِي الإسلام ومهم جدًا، ولكن فِي الأمور الَّتِي يلتبس أمرها على غير العلماء، أما فِي الأمور الواضحة، كالأمور الَّتِي خالف فيها أبو الحَسَن فما على العلماء إلَّا النصر والتأييد للحق وأهله، والأخذ على يد الظالِم المُبطل المُثير للفتَن.

إنَّ الدعوة إلَى التحاكم فِي الأمور الواضحة كالشمس من المَهَازل الشنيعة الَّتِي افتعلتها هذه العصابة العرعوريَّة المَاكرة، وانطلت على كثير من أهل السنَّة.

فهل كانت هذه الأنمَاط تُحَاكم فِي أيام الإمامين: مُحَمَّد بن إبراهيم وابن باز؟!

فمن أقرب التصرفات والمَوَاقف السَّلفيَّة الصَّادقة: موقف العلامة الشيخ: عبد العزيز ابن عبد اللَّه بن باز عندما عَرَضتُ عليه بعض مشاكل عبد الرحمَن عبد الخَالق، فما كان منه إلا أن أمر عبد الرَّحمَن بالرجوع عنها، وتكليفه بإعلان هذا التراجع في الصحف والمَجَلَّات الكويتيَّة والسعوديَّة.

كان يقول له: «قلت كذا وكذا. وهذا باطل، وقلت كذا وكذا. وهذا باطل».

ومثله كان الإمام مُحَمَّد بن إبراهيم يَسجُنُ، ويَفصِل، ويَطرُد مَن هم أقلُّ جناية من جنايات أبي الحَسَن على الأصول السَّلفيَّة.

فماذا كان موقف السلفيين من هذه الجِنَايات؟!!

تاسعًا: وقولك: «والنقول في مسألة أخبار الآحاد كثيرة عديدة مبسوطة في كتب أهل العلم، وفيها تفصيل لِمَا قد غاب عن كثير من إخواننا الذين تكلموا في تبديع أبي الحَسَن في هذه المَسألة، وكأن أبا الحَسَن قد قال قولة أهل البدع في هذه المَسألة، ولا يدري كثير من إخواننا -وعلى رأسهم أصحاب البيان الأنف الذكر- أنَّ بين أهل السنَّة خلاف [كذا] في هذه المَسألة في جانب دون جانب، حيث نصَّ عدد منهم على إفادته الظن، وإيجاب العمل به، والاحتجاج به في العقائد والأحكام».

* يقال: هناك مذهبان رئيسان في هذه المَسألة:

١- قول أهل السنَّة وأهل الحَديث قاطبة بـ: «أنَّ أخبار الآحاد الَّتي تلقتها الأمة بالقبول تصديقًا بها، أو عملًا بِمُوجبها تفيد العلم اليقيني».

وهذا القول دَلَّ عليه عشرات الأدلة في الكتاب والسنَّة، وإجمَاع الصَّحَابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان من هذه الأمة.

وهذا القول هو القول الحَق الَّذِي لا يَجوز خلافه.

وَضَّحَ هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه وغيرها، والإمام ابن القيم في «الصواعق المُرسَلة»، وقبلهم ابن حزم في كتاب «الإحكام في أصول الأحكام»، والحَافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصَّلاح»، والبلقيني في «مَحَاسن الاصطلاح»، وتابع السلف في ذلك، وأهل الحَديث وجَماهير العلماء من السلف

والخَلف، فَمَن حاد عن هذا المَنهج الحَق بعد العلم به؛ فقد ضل سواء السبيل، واتبع أهل الضلال.

٢- قول المُعتزلة والخَوارج والرَّوافض ومَن قَلَّدهُم من الأشاعرة، وعددًا مِمَّن قَلَّدهم من الفقهاء، قالوا بـ: «أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن».

ولا يعبأ بقول هؤلاء، فهو قول باطل مُخَالف للكتاب والسنَّة وإجماع الصَّحَابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، ولا يصير هذا الباطل حقًّا، وإن قال به من قال.

والتعَلقُ بهَؤلاء القلة المُقَلدين من الفقهاء الذين لَم يعرفوا مذهب السلف في هذه القضية ولا أدلتهم تَعَلقٌ بالباطل النابع عن الهَوَى، ومُخَالف للكتاب والسنَّة، فالله يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٥٩].

ويقول: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

ويقول رسول الله ﷺ: «فَعَلَيكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ». أي: في مواطن الاختلاف.

فهذا هو المَنهَج الَّذِي يَجب أن يسلكه المُسلم في قضايا الخِلاف، وقد بيَّنا هذا فيما سلف.

فإنَّ المَرجع هو كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ بفهم السَّلف الصَّالِح، وقد تولَّى الفصل في هذه القضية أهل الحَديث قاطبة، وجَماهير السَّلف والخَلف، كما نقل ذلك الإمام ابن تيمية، وابن القيم، وابن حجر وغيرهم، بل حكى ابن حزم، وابن القيم الإجمَاع على ذلك، فليست المَسألة مَوقُوفَة على توجيهات مثل هذا المِسكين، ولا تنتظر أحكامًا من المُعَاصرين.

٣- وقولك: «فيها تفصيل لِمَا قد غاب عن كثير من إخواننا الذين تكلموا في تبديع أبي الحَسَن».

* أقول: جنايات أبي الحَسَن على الأصول السَّلفيَّة كثيرة، ومع ذلك لَم يُبَدِّعه أهل البيان، وليتهم بَدَّعُوهُ.

وأمَّا التفصيل الَّذِي تردد ذكره، ولا تبين فيه الحَق من الباطل، ولا كيفية هذا التفصيل؛ فهذا من التمويه الَّذِي تسير عليه الطائفة العرعورية.

والحق يُقَال: إنَّ هناك مذهبان ظاهران دار فيهما الصراع بين أهل الحَقِّ والباطل، وقد ذكرناهُمَا سَلَفًا.

وبقي أن يقال: إنَّ من أهل السنَّة مَن يرى أنَّ أخبار الآحاد الَّتِي لَم تحتفُ بِهَا القرائن تفيد الظن الراجح.

ومنهم من يقول: إنَّ هذا النوع أيضًا يفيد العلم، وبه يقول الإمام مالك وجَمَاعة من أصحابه، والإمام أحمَد وجَمَاعة من أصحابه، وبه يقول جُمهُور أهل الحَديث والظاهريَّة.

وأمَّا الأخبار الصحيحة المُتَلَقَاة من الأمة بالقبول، أو احتفَّت بِهَا القرائن؛ فإنَّها عند أهل السنَّة وأهل الحَديث قاطبة، وعند جَمَاهير السَّلف والخَلَف إنَّمَا تفيد العلم، وعند أهل الضلال إنَّمَا تفيد الظن.

فهذا هو التفصيل الَّذِي يَجب توضيحه، وما عداه فهو تَمويه، كفى اللَّه شر أهله.

٤- وقولك: «وكأن أبا الحَسَن قد قال قولة أهل البدع . . . إلَخ».

* يقال: نعم، إنَّ أبا الحَسَن قد قال بقولة أهل البدع من المُعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض، وخالف أهل السنَّة الذين قام قَولُهُم على الكتاب والسنَّة وإجمَاع الصَّحَابة، وما سار عليه أئمَّة الإسلام وأهل الحَديث قاطبة وجَمَاهير السَّلَف والخَلَف من هذه الأمة.

وليس للمعتزلة ومَن تابعهم دليل لا من كتاب ولا من سنَّة.

ومِمَّا ارتكبه أبو الحَسَن فِي مواجهة أهل السنَّة أمورًا شنيعة يأنف منها عتاة أهل البدع، وقد سلف ذكرها، فهل من مدكر؟!!

عاشرًا: قال الكاتب بعدما سلف من كلامه: «ولذلك فَقَد قُرِئ على شيخنا العلامة عبد المُحسن بن حَمَد العبَّاد -حفظه اللَّه ورعاه- فِي ليلة الثلاثاء المُوَافق (٢١/ ٤/ ١٤٢٣هـ) من مذكرة الشيخ العلامة مُحَمَّد الأمين الشنقيطي فِي أصول الفقه (ص١٠٤) حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر الخِلاف فِي هذه المَسألة:

قال: والذي يظهر لِي أنه هو التحقيق فِي هذه المَسألة -واللَّه جل وعلا أعلم-

أنَّ خبر الآحاد الَّذِي لَم يبلغ التواتر ينظر إليه من جهتين:

- هو من أحدهِمَا قطعي. - ومن الأخرى ظنِّي.

ينظر إليه من حيث إنَّ العمل به واجب، وهو من حيث هذه الناحية قطعي؛ لأنَّ العمل بالبينات -مثلًا- قطعي منصوص فِي الكتاب والسُّنَّة، وقد أجمَع عليه المُسلمون، وهي أخبار آحاد.

وينظر إليه من ناحية أخرى، وهي هل ما أخبروا به مُطابق للواقع فِي نفس الأمر، فلو قتلنا رجلًا قصاصًا بشهادة رجلين، فقلنا له: هذا قطعي شرعًا لا شك فيه، وصِدقُ الشاهدين فيما أخبرا به مظنون فِي نفس الأمر، لا مقطوع به لعدم العصمة.

ويوضِّح هذا: قوله ﷺ فِي حديث أم سلمة المُتفق عليه: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُم تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعضَكُم أَن يَكُونَ أَلحَنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعضٍ، فَأَقضِي لَهُ عَلَى نَحوِ مَا أَسمَعُ، فَمَن قَضَيتُ لَهُ بِحَقِّ مُسلِمٍ؛ فَإِنَّمَا هِيَ قِطعَةٌ مِن نَارٍ، فَلْيَأخُذهَا، أو لِيَترُكهَا».

فَعَمِلَ النَّبِي ﷺ فِي قضائه قطعي الصَّوَاب شرعًا، مع أنه صَرَّح بأنه لا يقطع بِحَقيقة الواقع فِي نفس الأمر كما ترى.

وأشار فِي المَرَاقِي إِلَى الأقوال فِي هذه المَسألة بقوله فِي خبر الآحاد:

وَلَا يُفِيدُ العِلْمَ بِالإِطْلَاقِ ... عِندَ الجَمَاهِيرِ مِنَ الحُذَّاقِ

(ش١)وَبَعضُهُم يُفِيدُ إِن عَدلٌ رَوَى ... وَاختِيرَ ذَا إِنِ القَرِينَةُ احتَوَى

وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الفَتوَى العَمَل ... بِهِ وُجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَد حَصَل

ويوضحه أيضًا: قول علماء الحَديث فِي تعريف الحَديث الصحيح: إنَّ المراد صحته فِي ظاهر الأمر. انتهى كلام العلَّامة الشنقيطي».

* التعليق:

أقول: من المُناسب أن ننقل كلام العلَّامة الشنقيطي هنا، ومنه يعرف مذهبه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «مذكرة أصول الفقه» (ص١٧٩-١٨٢):

«قال المُؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: اختلفت الرواية عن إمامنا رَحِمَهُ اللَّهُ في حصول العلم بِخَبر الواحد... إلَخ.

حاصل كلام أهل الأصول في هذه المَسألة الَّتي هي: هل يفيد خبر الواحد اليقين، أو لا يفيد إلَّا الظن، أنَّ فيها للعلماء ثلاث مذاهب:

الأول -وهو مذهب جَمَاهير الأصوليين-: أنَّ أخبار الآحاد إنَّمَا تفيد الظن فقط، ولا تفيد اليقين، وهو مراد المُؤلف بالعلم، فالعلم هو اليقين في الاصطلاح.

وحُجَّة هذا القول: أنك لو سئلت عن أعدل رواة أخبار الآحاد: أيَجُوز في حقه الكذب والغلط؟ لاضطررت أن تقول: نعم. فيقال: قطعك إذن بصدقه مع تَجويزك عليه الكذب والغلط لا مَعنَى له.

المَذهب الثاني: أنه يفيد اليقين إن كان الرواة عدولًا ضابطين.

واحتج القائلون بِهَذَا بـ: أنَّ العمل بِخَبر الآحاد واجب، والظن ليس من العلم حَتَّى يَجب العمل به؛ لأنَّ اللَّه تعَالَى يقول: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾.

والنَّبِي ﷺ يقول: «إِيَّاكُم وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكذَبُ الحَدِيثِ».

وهذا القول بإفادته العلم رواية عن أحمَد، وحكاه الباجي عن ابن خويز منداد من المَالكية، وهو مذهب الظاهريَّة.

المَذهب الثالث: هو التفصيل بـ: أنه إذا حَفَّت به قرائن دالة على صدقه أفاد اليقين، وإلَّا أفاد الظن.

ومثال ما حَفَّت به القرائن: إخبار رجل بِمَوت ولده المُشرف على المَوت مع قرينة البكاء، وإحضار الكفن والنعش.

ومن أمثلته أيضًا: أحاديث الشيخين؛ لأنَّ القرائن دالة على صدقهما؛

لِجَلالتهما فِي هذا الشأن، وتقديمهما فِي تَمييز الصحيح على غيرهِمَا، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى فِي إفادة العلم من مُجَرَّد كثرة الطرق، كما قال غير واحد.

واختار هذا القول ابن الحَاجب، وإمام الحَرَمين، والآمدي، والبيضاوي، قاله صاحب الضياء اللامع، ومِمَّن اختار هذا القول أبو العبَّاس بن تيمية -رحِمَه اللَّه تعَالَى-.

وحَمل بعضهم الرواية عن أحمَد على ما قامت القرائن على صدقه خاصَّة دون غيره.

قال مُقيده -عفا اللَّه عنه-: والذي يظهر لِي أنه هو التحقيق فِي هذه المَسألة -واللَّه جَلَّ وعَلَا أعلم- أنَّ خبر الآحاد الَّذِي لَم يبلغ التواتر ينظر إليه من جهتين، هو من أحدِهِمَا قطعي، ومن الأخرى ظَنِّي.

ينظر إليه من حيث إنَّ العمل به واجب، وهو من حيث هذه الناحية قطعي؛ لأنَّ العمل بالبينات -مثلًا- قطعي منصوص فِي الكتاب والسنَّة، وقد أجمَع عليه المُسلمون، وهي أخبار آحاد.

وينظر إليه من ناحية أخرى، وهي: هل ما أخبروا به مطابق للواقع فِي نفس الأمر؟ فلو قتلنا رجلًا قصاصًا بشهادة رجلين، فقلنا له: هذا قطعي شرعًا لا شك فيه، وصِدقُ الشاهدين فيما أخبرا به مظنون فِي نفس الأمر لا مقطوع به؛ لعدم العصمة.

ويوضِّح هذا: قوله ﷺ فِي حديث أم سلمة المُتفق عليه: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنكُم تَختَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعضَكُم أن يَكُونَ الحَنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعضٍ، فَأَقضِي لَهُ عَلَى نَحوِ مَا أَسمَعُ، فَمَن قَضَيتُ لَهُ بِحَقِّ مُسلِمٍ؛ فَإِنَّمَا هِيَ قِطعَةٌ مِن نَارٍ، فَليَأخُذهَا أَو لِيَترُكهَا».

فَعَمِلَ النَّبِي ﷺ فِي قضائه قطعي الصَّوَاب شرعًا، مع أنه صَرَّح بأنه لا يقطع بِحَقيقة الواقع فِي نفس الأمر كما ترى.

وأشار فِي المَرَاقِي إِلَى الأقوال فِي هذه المَسألة بقوله فِي خبر الآحاد:

وَلَا يُفِيدُ العِلْمَ بِالإِطْلَاقِ عِنْدَ الجَمَاهِيرِ مِنَ الحُذَّاقِ
وَبَعْضُهُم يُفِيدُ إِن عَدْلٌ رَوَى وَالخَبَرَ ذَا إِنِ القَرِينَةُ احتَوَى
وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الفَتْوَى العَمَل بِهِ وُجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَد حَصَل

ويُوَضحه أيضًا: قول علماء الحَديث في تعريف الحَديث الصحيح أن المُرَاد صحته في ظاهر الأمر».

الَّذِي يظهر لِي: أنَّ شيخنا العلَّامة مُحَمَّد أمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ موافق لأهل السنَّة في قولهم: إنَّ خبر الآحاد الذي تلقته الأمة تصديقًا به، أو عملًا بِموجبه؛ يفيد العلم اليقيني لا الظن.

ودليلي على هذا أمران:

الأمر الأول: أنه لَمَّا ذكر المَذهب الثالث وهو التفصيل بـ: أنه إنِ احتفَّت به قرائن دالة على صدقه؛ أفاد اليقين، وإلَّا أفاد الظن.

ثُمَّ قال: ومثال ما احتفَّت به القرائن: إخبار رجل بِموت ولده ... إلَخ، فهذا عنده يفيد القطع.

ثُمَّ قال: ومن أمثلته أحاديث الشيخين؛ لأنَّ القرائن دالة على صدقهما ... إلَخ.

الأمر الثاني: استشهاده بقول صاحب المَرَاقي:

ومن ضمن الأبيات قوله:

وَبَعْضُهُم يُفِيدُ إِن عَدْلٌ رَوَى وَالخَبَرَ ذَا إِنِ القَرِينَةُ احتَوَى

فصاحب المَرَاقي صرَّح باختيار ما ذهب إليه أهل الحَديث والسنَّة من أنَّ خبر الآحاد الَّذِي تَحفُّه قرائن يفيد العلم، وأقرَّه العلَّامة الشنقيطي.

وما يظهر من ترجيحه أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن، فإنَّمَا مراده بذلك: ما تَجرَّد من القَرَائن.

والشيخ لَم يُشبع المَسألة بَحثًا وتَحريرًا؛ لأنه كان يشرح الروضة من ذاكرته، وأنا مِمَّن تشرف بالدراسة عليه من السنة الأولَى في الجَامعَة الإسلاميَّة إلَى السنة

الرابعة في مادة التفسير وأصول الفقه رحمه الله، فكان آية من آيات الله في العلم والذكاء.

ومع هذا فهو بشر يفوت ذاكرته بعض الأمور؛ ولذا نسب المَذهب الثاني إِلَى ابن خويز منداد والظاهرية فقط، وفاته ذكر غيرهم مثل الإمام مالك وجَمَاعة من أصحابه، والإمام أحمَد وجَمَاعة من أصحابه، وجُمهُور أهل الحَديث، والحَارث المُحَاسبي، والكرابيسي، وابن القيم رحمه الله، وهذا فِي الخَبر الَّذِي لَم تَحفه قرائن، وأمَّا ما حفته القرائن، أو تلقته الأمة بالقبول فقد مَضَى القول فيه.

ونسب المَذهب الثاني إِلَى ابن الحاجب، وإمام الحَرَمين، والبيضاوي، وابن تيمية، ولو استحضر أنه مذهب أهل الحَديث قاطبة، وجَماهير العلماء من السَّلَف والخَلَف لصدع به، ولو استحضر أدلتهم الكثيرة لصدع بِها.

والذي يظهر لِي -كما سلف- أنَّ هذا العلَّامة موافق لأهل السنَّة والحَديث.

الحَادي عشر: قول الكاتب: «ثُمَّ قرئ على العلَّامة الشيخ عبد المُحسن أيضًا كلام الألباني فِي سؤالات أبِي الحَسَن له كَمَا هو بصوته رحمه الله، وفرغ فِي كتاب «الدرر فِي مسائل المَصطلح والأثر». (ص٣٥) ونصُّه:

السؤال: مسألة أخبار الآحاد وما يدور بين طلبة العلم فِي هذه المَسألة، فَمِن قائل: إنَّ أخبار الآحاد خارج الصحيحين، ولا تَحفها قرينة، فيقولون: إنَّ هذه تفيد العلم اليقيني. وآخرون يقولون: تفيد غلبة الظن. فما الَّذِي ترجَّح لديكم فِي هذا الباب؟

فأجاب المُحَدِّث العلَّامة ناصر السنَّة، وقامع البدعة، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني -رحِمَه الله تَعَالَى-: لا شك أنَّ أخبار الآحاد -بِغَضِّ النظر عن القرائن- تفيد غلبة الظن، هذا ما ينبغي أن يشك فيه إنسان، وهذا نعرفه بالتجربة؛ لأننا نَحن حينما نقول: هذا حديث صحيح الإسناد. فقد يتبيَّن لنا شخصيًّا بأننا كنا مُخطئين.

وأنا أعتقد أنَّ كل إنسان من أهل العلم، سواء كان من المُتقَدمين أو المُتأخرين يَجري عليهم ما يَجري على الآخرين من احتمال الخَطَأ، فإذا روى ثقة ما حديثًا ما؛ هذا لا لازمه أنَّ الحَديث صحيح، لكن من حكم بناه على رواية هذا الثقة على

الحَديث بأنه صحيح فهو بشر، ومُمكن أن يُخطئ، سواء كان خطؤه من الحَاكم على هذا الإسناد بالصحة، أو كان الخطأ أنَّ هذا الثقة الذي تَمسكنا بثقته أنه كان الواهم في روايته للحديث.

المُهم أنا أتعجب حقيقةً من بعض الأفاضل -سواء كانوا من المُتقدمين أو المُتأخرين- حينما يطلقون أنَّ حديث الآحاد -يعني: الصحيح من الثقة- يفيد القطع!! هذا خطأ واضح جدًا، أمَّا إذا حَفَّت به القرائن؛ فحينئذٍ تُدرس هذه القرائن، ويُعطى لكلِّ دراسة نتيجتها.

● التعليق:

١- أنَّ السَّائل غشَّاش مُغَالط، فمذهب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الَّذِي لا يُمَاري فيه إلَّا مُكَابر هو مذهب أهل السنَّة والحَديث، وأنَّ خبر الآحاد الَّذِي تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم، وقد ألف في ذلك كتابًا خَاصًّا سَمَّاه: «وجوب الأخذ بالحَديث في العقيدة»، وألف في حُجيَّة الحَديث كتابًا آخر ضمنه فصلًا رائعًا، وله أقوال قيمة في الكتابين، وحجج دامغة يدمغ بِهَا المَذهَب الباطل وأهله، ويلزمهم الإلزامات القويَّة بِمَا يترتب على قولِهم الباطل من المَفَاسد، ومنها إبطال ما لا يقل عن ثلاثين عقيدة من العقائد الإسلاميَّة.

فلا ينسب إليه غير هذا المَذهَب إلَّا صاحب هوى مُحتال على السامعين والقُرَّاء، ومُغَالط بإهمَال الكتابين المَعرُوفين، وما تضمناه من الحُجَج والبراهين، ومن النصرة للمذهب الحَق.

ومع مغالطة السائل الَّتِي ارتكبها، فإنه لَم يستفد شيئًا مِمَّا رمى إليه من قراءة ما فرغ من الشريط المَذكُور، فالشيخ على مذهبه الصَّحيح حتَّى فِي هذا الشريط، وليس مع أهل الباطل في شيء.

والدليل على ما أقوله أمور:

الأول: أنَّ السؤال عن أحاديث الآحاد خارج الصحيحين، وعن أحاديث لا يَحفها قرائن، والسؤال يقيد الجَوَاب ويفسره، ولو كان عن أحاديث الصحيحين، أو عَمَّا حفته القرائن؛ لكان جواب الشيخ الألباني الَّذِي لا يَمتري

فيه سلفي صادق يعرف مذهب الشيخ: أنَّ هذه الأخبار تفيد العلم.

فالسؤال إذن عن الخَبَر المُجَرَّد عن القرائن، وعن غير أخبار الصحيحين.

والأمر الثاني: قول الشيخ: «لا شك أنَّ أخبار الآحاد -بِغَضِّ النظر عن القرائن- تفيد غلبة الظن».

فمؤدى هذا: أنَّ ما حفته القرائن يفيد العلم، وهو مذهبه.

والثالث: قوله: «أمَّا إذا حفت به القرائن؛ فحينئذٍ تدرس هذه القرائن، ويُعطى لكلٍّ دراسة نتيجتها».

فهذا تفريق بين ما حفته القرائن، وبين ما ليس كذلك.

ومن العجب أنَّ هذا الكاتب وصف الشيخ بأنه ناصر السُّنَّة، وقامع البدعة، وهي كلمة حقٍّ، ومن نصره للسُّنَّة، وقمعه للبدعة ما بذله من جهد في نصرة السُّنَّة، وقمع البدعة بكتابيه المَذْكُورَين.

وهذا المَدح يصدق عليه: «كلمة حقٍّ أريد بِهَا باطل».

والحَاصل: أنَّ السائل والكاتب لَم يَعُودَا إِلَّا بِخُفَي حنين، كَمَا فِي المَثَل، بل بدون خفين.

الثاني عشر: قال الكاتب: «ثُمَّ قرئ عليه -حفظه الله- كلام العلَّامة الفقيه ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابه مصطلح الحَديث الَّذِي يُدرس فِي المَعَاهد العلميَّة كما في مقدمته، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وتفيد أخبار الآحاد سوى الضعيف:

أولًا: الظن، وهو رُجحان صحة نسبتها إِلَى من نُقلت عنه، وربَّما تفيد العلم إذا احتفت بِها القرائن، وشهدت بِهَا الأصول.

ثانيًا: العمل بِما دلت عليه: بتصديقه إن كان خبرًا، وتطبيقه إن كان طلبًا».

* فنقول: إنَّ العَلَّامة ابن عثيمين موافق لأهل السُّنَّة والحَديث فِي أنَّ خبر الآحاد الَّذِي حفته القرائن يفيد العلم، وحاشاه أن يُخَالفهم.

الثالث عشر: قال الكاتب: «ثُمَّ قرئ عليه -حفظه الله- كلام سَماحة الشيخ

العلَّامة مفتي الديار السعودية: عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته: بيان حكم إعفاء اللحية وخبر الآحاد، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقال العلَّامة النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقَدِّمة شرحه لصحيح مسلم بعدما ذكر قول العلَّامة ابن الصَّلاح: «إنَّ أحاديث الصحيحين تفيد القطع والعلم النظري؛ لتلقي الأمة لَهُمَا بالقبول». ما نصه:

وهذا الَّذِي ذكره الشيخ خلاف ما قاله المُحَقّقون والأكثرون[1]، فإِنَّهُم قالوا: أحاديث الصحيحين الَّتِي ليست بِمُتَوَاترة إِنَّما تفيد الظن، فإِنَّها آحاد، والآحاد إِنَّمَا تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرقَ بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي

---

(١) هذا الكلام من النووي غير صحيح، بل هذا مذهب المُعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض، وتبعهم مَن لا يُعتد بِخلافه، ولا وزن لقوله؛ لأنه مُخَالف للكتاب، والسنَّة، وإجمَاع الصَّحَابة والتابعين، ومَن تمسك بِحُجَجهم من أهل الحَديث والسُّنَّة.

وقد رد دعوى النووي هذه شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، والشيخ سراج الدين بن المُلقن.

قال ابن القيم في الصَّوَاعق:

«وقد ذكر أبو عمرو بن الصَّلاح القول الأول وصححه واختاره، ولكنه لَم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإِنَّمَا قاله بِمُوجب الحُجَّة الصحيحة.

وظن من اعترض عليه من المَشَايخ الذين لَهُم علم ودين، وليس لَهُم بِهَذا الباب خبرة تامَّة أنَّ هذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجُمهُور، وعُذرُهُم أَنَّهُم يرجعون في هذه المَسَائل إِلَى ما يَجدونه من كلام ابن الحَاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إِلَى السيف الآمدي وإِلَى ابن الخَطيب، فإن علا سندهم صعدوا إِلَى الغزالي والجُويني والباقلاني.

قال: وجَميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو».

وقال الشيخ سراج الدين البلقيني في كتابه مَحَاسن الاصطلاح على مقدمة ابن الصلاح (ص١٠١).

«فائدة وزيادة. قول النووي: وخالف في ذلك المُحَقّقون والأكثرون عند عدم التواتر.

يزيده: أنه نقل عن الشيخ أبي مُحَمَّد بن عبد السلام أنه عاب هذا القول من ابن الصَّلاح، وقال: إنَّ المُعتزلة يرون أنَّ الأمة إذا عملت بِحَديث؛ اقتضى ذلك القطع بصحته، وهو مذهب رديء.

وما قاله ابن عبد السلام والنووي ومن تبعهما مَمنوع، فقد نقل بعض الحُفَّاظ المُتأخرين -رحِمَهم الله- عن جَمَاعة من الشافعية، كالإسفرائيني أبي إسحاق، وأبي حامد، والقاضي أبي الطيب، وتلميذه أبي إسحاق الشيرازي، والسرخسي من الحَنفية، والقاضي عبد الوهاب من المَالكية، وجَمَاعة من الحَنَابلة، كأبي يعلى، وأبي الخَطَّاب، وابن حامد، وابن الزاغوني، وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، منهم ابن فورك، ومذهب أهل الحَديث قاطبة، ومذهب السَّلف عامَّة أَنَّهم يقطعون بالحَديث الَّذِي تلقته الأمة بالقبول».

الأمة لَهما بالقبول إنَّمَا أفادنا وجوب العمل بِمَا فيهما، وهذا متفق عليه.

فإنَّ أخبار الآحاد الَّتِي فِي غيرهِما يَجب العمل بِهَا إذا صَحَّت أسانيدها، ولا تفيد إلَّا الظن، فكذا الصحيحان، وإنَّمَا يفترق الصحيحان وغيرهُما من الكتب فِي كون ما فيهما صحيحًا لا يَحتاج إلَى النظر فيه، بل يَجب العمل به مطلقًا، وما كان فِي غيرهِما لا يعمل به حتَّى ينظر، وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجمَاع الأمة على العمل بِما فيهما إجمَاعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النَّبِي ﷺ». انتهى.

وهذا الذي ذكره النووي رَحِمَهُ اللَّهُ من إجمَاع الأمة على وجوب العمل بأحاديث الصحيحين وإن لَم تفد القطع؛ لكونِها أخبار آحاد موافق لِمَا نقلناه آنفًا عن الإمام ابن عبد البر، ودالٌّ على أنَّ الخلاف بين العلماء فِي أخبار الآحاد إنَّمَا هو فِي إفادتِهَا العلم، لا فِي وجوب العمل بِهَا إذا صَحَّت أسانيدها، وهذا مطابق لِمَا ذكرنا فِي الوجه الأول والثانِي من هذا الجَوَاب، وهو معلوم من الدين بالضرورة، والقول بِخلافه قول فِي غاية البطلان والمُخَالفة للأدلة الشرعيَّة، ولِمَا اجتمعت عليه الأمة». انتهى.

* التعليق:

ليعلم اللبيب أنَّ العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ كان يرد على من يعتقد أنَّ أخبار الآحاد لا توجب العمل، فاحتاج إلَى نقل كلام النووي الَّذِي من ضمنه نقل إجمَاع الأمة على أنَّ أخبار الآحاد الصحيحة توجب العمل، فهذا مناط استشهاد ابن باز بكلام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولو كان المُجَادل صَرَّح أنَّ أخبار الآحاد بِمَا فيها أخبار الصحيحين لا تفيد العلم؛ لنقل فِي الرَّدِّ عليه كلام الأئمَّة الذين نقلوا إجمَاع الأمة على أنَّ أخبار الآحاد المُتَلَقَّاة بالقبول من الأمة تصديقًا بِهَا، وعَمَلًا بِمُوجبها تفيد العلم، ولكل مقام مقال.

ومع هذا كله، فإن ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ قد نقل كلام ابن القيم فِي غير مَجَال الجِدَال ألا وهو المَجَال الثانِي، وهو إفادة أخبار الآحاد العلم، فَلِلَّهِ دَره من عالِم سلفي، وإمام ذكي، وأظنه -واللَّه أعلم- أدرك أنه لو اقتصر على كلام النووي لفهم عنه أنه

يقول: إنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن. فتوسَّع في البحث؛ ليدفع هذا الفهم السيئ بِمَا قاله ونقله عن الإمام ابن القيم -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- وفيه ما يكفي طالب الحَقِّ في أنَّ أخبار الآحاد على الصفة السابقة تفيد العلم.

واأسفاه على القارئ والكاتب، أي خيانة ارتكباها، وأي جناية اقتحماها على هذا الإمام المُحَدِّث السلفي، فإن مذهبه هو عين مذهب أهل السنَّة والحَديث في أنَّ أخبار الآحاد المُتَلَقَّاة بالقبول تصديقًا بِهَا، وعملًا بِمُوجبهَا؛ تفيد العلم اليقيني، وهَاكم كلامه في المَوضُوع بكامله:

قال الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- فِي كتاب «حكم حلق اللحية»، في موضوع خبر الآحاد:

«وقد ذكر العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الصَّوَاعق المُرسَلَة على الجَهميَّة والمُعَطلة» فِي هذا المَقَام كلامًا جيدًا، عظيم النفع، ننقله للقراء لعظم فائدته، ومسيس الحَاجة إليه في هذه المَسألة وغيرها، وهذا نصه:

وأمَّا المَقَام الرابع -وهو إفادتُها للعلم واليقين- فنقول -وباللَّه التوفيق-:

الأخبار المَقبولة في باب الأمور الخَبَرِيَّة العلميَّة أربعة أقسام:

أحدها: متواتر لفظًا ومعنًى.

والثاني: أخبار متواترة معنًى، وإنْ لَم تتواتر بلفظ واحد.

الثالث: أخبار مستفيضة متلقاة بالقبول بين الأمة.

الرابع: أخبار آحاد مرويَّة بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله حتَّى تنتهي إلَى رسول اللَّه ﷺ.

فأما القسمان الأوَّلان: فكالأخبار الواردة في عذاب القبر، والشفاعة، والحَوض، ورؤية الرب تعَالَى، وتكليمه عباده يوم القيامة، وأحاديث علوه فوق سَمَوَاته على عرشه، وأحاديث إثبات العرش، والأحاديث الواردة في إثبات المَعَاد والجَنة والنار، ونَحو ذلك مِمَّا يعلم بالاضطرار أنَّ الرسول جاء بِهَا، كما يعلم بالاضطرار أنه جاء بالتوحيد وفرائض الإسلام وأركانه، وجاء بإثبات الصفات للرب -تبارك وتعَالَى-.

فإنه ما من باب من هذه الأبواب إلَّا وقد تواتر فيه المَعنَى المَقصُود عن النَّبِي ﷺ تواترًا معنويًّا لنقل ذلك عنه بعبارات متنوعة من وجوه متعددة يَمتنع فِي مثلها فِي العادة التواطؤ على الكذب عمدًا أو سهوًا، وإذا كانت العادة العَامَّة والخَاصَّة المَعهُودة من حال سلف الأمة وخلفها تَمنع التواطؤ على الاتفاق على الكذب فِي هذه الأخبار، ويَمتنع فِي العادة وقوع الغلط فيها - أفادت العلم اليقيني.

ثُمَّ للناس فِي حصول العلم بِها طريقان:

أحدهُمَا: أنه ضروري.

والثاني: أنه نظري.

فأصحاب الضرورة يستدلون بِحصول العلم لَهم ضرورة على حصول التواتر المُوجب له.

وأصحاب النظر يعكسون الأمر، ويقولون: نَحن نستدل بتواتر المُخبرين على إفادة العلم.

والطريق الأول أعلى التقديرين، فكل عالِم بِهَذه الأحاديث وطرقها ونقلتها وتعددها يعلم علمًا يقينًا لا شك فيه، بل يَجد نفسه مضطرة إلَى ثبوتها أولًا وثبوت مُخبرها ثانيًا، ولا يُمكنه دفع هذين العلمين عن نفسه:

العلم الأول: ينشأ من جهة معرفته بطرق الأحاديث، وتعددها، وتباين طرقها، واختلاف مَخَارجها، وامتناع التواطؤ زمانًا ومكانًا على وضعها.

والعلم الثاني: ينشأ من جهة إيمَانه بالرِّسَالة، وأنَّ الرسول ﷺ صادق فيما يُخبر به.

وهذا عند أهل الحَديث أعظم من علم الأطباء بوجود بقراط وجالينوس، فإنَّهُمَا من أفاضل الأطباء، وأعظم من علم النحاة بوجود سيبويه، والخَليل، والفرَّاء وعلمهم بالعربية.

ولكن أهل الكلام وأتباعهم فِي الغاية من قلة المَعرفة بالحَديث، وعدم الاعتناء به، وكثير منهم -بل أفضلهم عند أصحابه- لا يعتقد أنه روي فِي الباب الَّذِي يتكلم فيه عن النَّبِي ﷺ شيء، أو يظن أنَّ المَروي فيه حديث أو حديثان، كما

يَجده لأكابر شيوخ المُعتزلة كأبي الحُسَين البصري، يعتقد أنه ليس في الرؤية إلَّا حديث واحد، وهو حديث جرير، ولَم يعلم أنَّ فيها ما يُقَارب ثلاثين حديثًا، وقد ذكرناها في كتاب صفة الجَنة «حادي الأرواح».

فإنكار هؤلاء لِمَا علمه أهل الوراثة النبويَّة من كلام نبيهم أقبح من إنكار ما هو مشهور من مذاهب الأئمَّة عند أتباعهم، وما يعلم أنَّ كثيرًا من الناس قد تطرق سَمعه هذه الأحاديث ولا تفيده علمًا؛ لأنه لَم تَجتمع طرقها وتعددها واختلاف مَخارجها في قلبه.

فإذا اتفق له إعراض عنها أو نفرة عن روايتها وإحسان ظن بِمَن قال بِخلافها، أو تعارض خيال شيطاني يقوم بقلبه؛ فهناك يكون الأمر كما قال تعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤].

فلو كانت أضعاف ذلك لَم تُحصل لَهُم إيمَانًا ولا علمًا، وحصول العلم في القلب بِمُوجب التواتر، مثل الشبع والري ونَحوهِمَا.

وكل واحد من الأخبار يفيد قدرًا من العلم، فإذا تعددت الأخبار وقويت أفادت العلم، إما للكثرة، وإما للقوة، وإما لِمَجمُوعهما، كما يَحصل الشبع إمَّا بكثرة أو بقوة المَأكول وإما لِمَجمُوعهما، والعلم بِمخبر الخَبَر لا يكون بِمُجَرَّد سَمَاع حروفه، بل بفهم معناه مع سَماع لفظه، فإذا اجتمع في قلب المُستَمع لِهَذه الأخبار العلم بطريقها[1]، ومعرفة حال رواتِها، وفهم معناه؛ حصل له العلم الضروري الَّذِي لا يُمكنه دفعه.

ولِهَذَا كان جَميع أئمَّة الحَديث الذين لَهُم لسان صدق في الأمة قاطعين بِمَضمُون هذه الأحاديث، شاهدين بِهَا على رسول الله ﷺ، جازمين بأنَّ مَن كذب بِهَا، أو أنكر مَضمُونَها؛ فهو كافر، مع علم من له اطلاع على سيرتهم وأحوالِهم بأنَّهُم من أعظم الناس صدقًا وأمانة وديانة، وأوفرهم عقولًا، وأشدهم تَحفظًا وتَحريًا للصدق، ومُجَانبة للكذب، وأنَّ أحدًا منهم لا يُحَابِي في ذلك أباه،

(١) كذا، ولعله: بطرقها.

ولا ابنه، ولا شيخه، ولا صديقه.

وأنَّهم حَرَّرُوا الرِّوَاية عن رسول اللَّه ﷺ تَحريرًا لَم يبلغه أحد سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء، ولا عن غير الأنبياء، وهم شاهدوا شيوخهم على هذه الحَال وأعظم، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ، حَتَّى انتهى الأمر إِلَى من أثنَى اللَّه عليهم أحسن الثناء، وأخبر برضاه عنهم، واختياره لَهُم، واتِّخَاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة.

ومن تأمل ذلك أفاده علمًا ضروريًّا بِمَا ينقلونه عن نبيهم أعظم من كل علم ينقله كل طائفة عن صاحبه، وهذا أمر وجداني عندهم، لا يُمكنهم جحده، بل هو بِمَنزلة ما يَحسونه من الألَم واللذة، والحُب والبغض، حتَّى أنَّهم يشهدون بذلك، ويَحلفون عليه، ويباهلون من خالفهم عليه . . .»[1].

إِلَى أنْ قال: «فصل: خبر الواحد بِحَسب الدليل الدال عليه، فتارة يُجزم بكذبه؛ لقيام دليل كذبه، وتارة يظن كذبه إذا كان دليل كذبه ظنيًّا، وتارة يتوقف فيه، فلا يترجَّح كذبه ولا صدقه إذا لَم يقم دليل أحدهِمَا، وتارة يَتَرجَّح صدقه، ولا يُجزم به، وتارة يُجزم بصدقه جزمًا لا يبقى معه شك، فليس خبر كل واحد يفيد العلم ولا الظن، ولا يَجوز أن ينفى عن خبر الواحد مطلقًا أنه يَحصل العلم به، فلا وجه لإقامة الدليل على أنَّ خبر الواحد لا يفيد العلم، وإلا اجتمع النقيضان.

بل نقول: خبر الواحد يفيد العلم فِي مواضع:

أحدها: خبر من قام الدليل القطعي على صدقه، وهو خبر الواحد القَهَّار -جَلَّ وَعَلَا-، وخبر رسوله فِي كل ما يُخبر به . . .».

إِلَى أن قال: «وأمَّا القسم الثاني من الأخبار: فهو ما لا يرويه إلَّا الواحد العدل ونَحوه، ولَم يتواتر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول عملًا به، أو

---

(١) انظر إِلَى كلام هذا الإمام العظيم السلفي، كيف يصف حال نقلة سنَّة رسول اللَّه ﷺ، ومدى اهتمامهم بِهَا مع الدِّين والأمانة والحِفظ والصدق، هذا الكلام أغلى من الدرر، صَدَرَ من مؤمن بسنَّة رسول اللَّه ﷺ، داع إِلَى تعظيمها، مُقَدِّر لِحَمَلتها الأمناء العدول -رحِمَه اللَّه، وجزاه عن سنَّة نبيه خيرًا-، وكفى اللَّه شر أهل الغش، ما أصعب هذا الكلام ومثله عليهم، وما أغيظه على نفوسهم!!

تصديقًا له، كخبر عمر بن الخطاب: «إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

وخبر ابن عمر: «نَهى عن بيعِ الولاءِ وهِبتِهِ».

وخبر أنس: «دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأسِهِ المغفر».

وكخبر أبي هريرة: «لَا تُنكَحُ المَرأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

وكقوله: «يَحرمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحرمُ مِنَ النَّسَبِ».

وقوله: «إِذَا جَلَسَ بَينَ شُعَبِهَا الأَربَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا؛ فَقَد وَجَبَ الغُسلُ».

وقوله في المُطلقة ثلاثًا: «حَتَّى تَذُوقِي عسيلَتَهُ، وَيَذُوقَ عسيلَتَكِ».

وقوله: «لَا يَقبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُم إِذَا أَحدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

وقوله: «إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَن أَعتَقَ».

وقوله -يعني: ابن عمر-: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الفِطرِ فِي رَمَضَانَ عَلَى الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَالذَّكَرِ وَالأُنثَى».

وأمثال ذلك، فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة مُحَمَّد ﷺ الأولين والآخرين.

أمَّا السلف؛ فلم يكن بينهم في ذلك نزاع.

وأمَّا الخلف؛ فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة.

والمَسألة منقولة في كتب الحَنفيَّة والمَالكيَّة والشافعيَّة والحَنبلية، مثل: السرخسي، وأبي بكر الرازي من الحَنَفية، والشيخ أبي حامد، وأبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق من الشافعيَّة، وابن خويز منداد وغيره من المَالكيَّة، ومثل القاضي أبي يعلى، وابن أبي موسى، وأبي الخَطَّاب وغيرهم من الحَنبلية، ومثل أبي إسحاق الإسفراييني، وابن فورك، وأبي إسحاق النظام من المُتكلمين.

وإنَّما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني ومن تبعه مثل أبي المَعَالي، والغَزالي، وابن عقيل.

وقد ذكر أبو عمرو بن الصَّلاح القول الأول وصَحَّحه واختاره، ولكنه لَم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بِهم، وإنَّمَا قاله بِموجب الحُجَّة الصحيحة، وظن من

اعترض عليه من المَشَايخ الَّذين لَهُم علم ودين، وليس لَهم بِهَذا الباب خبرة تامَّة؛ أنَّ هذا الَّذِي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجُمهُور، وعُذرُهُم أنَّهُم يرجعون فِي هذه المَسَائل إلَى ما يَجدونه من كلام ابن الحَاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلَى السيف الآمدي، وإلَى ابن الخطيب، فإن علا سندهم صعدوا إلَى الغزالي، والجُوَيني، والباقلاني.

قال: وجَميع أهل الحَديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو».

إلى أنْ قال: «وصَرَّحت الحَنفيَّة فِي كتبهم بـ: أنَّ الخبر المُستفيض يوجب العلم، ومثلوه بقول النَّبِي ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ». قالوا: مع أنه إنَّمَا روي من طريق الآحاد. قالوا: ونَحوه حديث ابن مسعود فِي المُتَبَايعين إذا اختلفا أنَّ [خبر الواحد يفيد العلم فِي مواضعه].

الثاني: خبر الواحد بِحَضرة الرسول ﷺ، وهو يُصَدقه كخبر الحَبر الَّذِي أخبر بِحَضرة رسول الله ﷺ أنَّ الله يضع السَّمَوَات على أصبع، والأرضين على أصبع، والشجر على أصبع، فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا وتصديقًا له، وكخبر من أخبره أنه رأى السد مثل البر المخبر، فقال: «قَدْ رَأَيْتَهُ».

ومن هذا ترتيبه ﷺ على خبر المُخبر له مقتضاه: «كغزوه من أخبره بنقض قوم العهد»، وخبر من أخبره عن رجل أنه شتمه، ونال من عرضه؛ فأمر بقتله، فهذا تصديق للمخبر بالفعل.

وقد كان ﷺ يقطع بصدق أصحابه، كما قطع بصدق تَميم الداري لَمَّا أخبره بقصة الدَّجَّال، وروى ذلك عنه على المِنبَر، ولَم يقل: أخبرني جبريل عن الله، بل قال: «حَدَّثَنِي تَمِيمُ الدَّارِي».

ومَن له أدنَى معرفة بالسنَّة يرى هذا كثيرًا فيما يَجزم بصدق أصحابه، ويرتب على أخبارهم مقتضاها من المُحَاربة، والمُسَالَمة، والقتل، والقتال.

ونَحن نشهد بالله ولله شهادة على البت والقطع لا نَمتري فيها ولا نشك على صدقهم، ونَجزم به جزمًا ضروريًا لا يُمكننا دفعه عن نفوسنا.

ومن هذا أنه كان يَجزم بصدقهم فيما يُخبرونه به من رؤيا المَنَام، ويَجزم لَهُم

بتأويلها، ويقول: «إنّها رؤيا حق».

وأثنى اللَّه تعالَى عليه بذلك في قوله: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]. فأثنى عليه ومدحه بتصديقه لِمَن أخبره من المُؤمنين.

ومن هذا إخبار الصَّحَابة به بعضهم بعضًا، فإنَّهم كانوا يَجزمون بِمَا يُحَدِّث به أحدهم عن رسول اللَّه ﷺ، ولَم يقل أحدهم لِمَن حدثه عن رسول اللَّه ﷺ: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم حَتَّى يتواتر[1].

وتَوَقُّف مَن توقف منهم حتَّى عضده آخر منهم لا يدل على رَدِّ خبر الواحد عن كونه خبر واحد، وإنَّمَا كان يستثبت أحيانًا نادرة جدًّا إذا استخبر.

ولَم يكن أحد من الصَّحَابة ولا أهل الإسلام بعدهم يَشُكُّونَ فيما يُخبر به أبو بكر الصِّدِّيق عن رسول اللَّه ﷺ، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا عبد اللَّه بن مسعود، وأُبَي ابن كعب، وأبو ذر، ومعاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وعبد اللَّه بن عمر، وأمثالُهُم من الصَّحَابة.

بل كانوا لا يشكون في خبر أبي هريرة مع تفرده بكثير من الحَديث، ولَم يَقُل له أحَدٌ منهم يومًا واحدًا من الدهر: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم.

وكان حديث رسول اللَّه ﷺ أجَلّ في صدورهم من أن يُقَابل بذلك، وكان المُخبر لَهُم أجَلّ في أعينهم وأصدق عندهم من أن يقولوا له مثل ذلك.

وكان أحدهم إذا روى لغيره حديثًا عن رسول اللَّه ﷺ في الصِّفَات تلقاه بالقبول، واعتقد تلك الصفة به على القطع واليقين، كما اعتقد رؤية الرب وتكليمه ونداءه يوم القيامة لعباده بالصوت الَّذِي يسمعه البعيد كما يسمعه القريب، ونزوله إلَى سَماء الدنيا كل ليلة، وضحكه، وفرحه، وإمساك سَمَوَاته على أصبع من أصابع

---

(١) رحم اللَّه ابن القيم، وأثابه أجزل المَثوبة على هذا الإيمَان بصدق سنة رسول اللَّه، وصدق نقلتها اللذي أورثه هذه السنَّة، وهذا الإيمَان، ولا غرابة فله سلف في ذلك، فما أبعد الشقة بينهم وبين أهل الظنون والأوهام!!

يده، وإثبات القدم له.

من سَمع هذه الأحاديث مِمَّن حَدَّث بِهَا عن رسول الله ﷺ أو عن صاحب؛ اعتقد ثبوت مقتضاها بِمُجَرَّد سَمَاعها من العدل الصَّادق، ولَم يَرْتَب فيها.

حتَّى إنَّهُم ربَّمَا تثبتوا فِي بعض أحاديث الأحكام حتَّى يستظهروا بآخر، كَمَا استظهر عمر ﷺ برواية أبِي سعيد الخُدري على خبر أبِي موسى، وكما استظهر أبو بكر ﷺ برواية مُحَمَّد بن مسلمة على رواية المُغيرة بن شعبة فِي توريث الجدَّة، ولَم يطلب أحد منهم الاستظهار فِي رواية أحاديث الصفات ألبتة، بل كانوا أعظم مبادرة إلَى قبولِهَا وتصديقها، والجَزم بِمُقْتَضَاهَا، وإثبات الصِّفَات بِهَا من المُخبر لَهُم بِهَا عن رسول الله ﷺ.

ومَن له أدنَى إلْمَام بالسنَّة والتفات إليها يعلم ذلك، ولولا وضوح الأمر فِي ذلك لذكرنا أكثر من مائة موضع.

فهذا الَّذِي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خَرَقُوا به إجمَاع الصَّحابة المَعلوم بالضرورة، وإجمَاع التابعين، وإجمَاع أئمَّة الإسلام[1]، ووافقوا به المُعتزلة والجَهميَّة والرَّافضة والخَوَارج الذين انتهكوا هذه الحُرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء[2]، وإلَّا فلا يُعرف لَهُم سَلف من الأئمَّة بذلك، بل صَرَّح الأئمَّة بِخلاف قولِهم.

فممَّن نص على أنَّ خبر الواحد يفيد العلم: مالك، والشافعي، وأصحاب أبِي حنيفة، وداود بن علي وأصحابه كأبِي مُحَمَّد بن حزم، ونص عليه الحُسَين بن علي الكرابيسي والحَارث بن أسد المُحَاسبِي[3].

قال ابن خويز منداد فِي كتاب أصول الفقه: وقد ذكر خبر الواحد الَّذِي لَم يروه إلَّا الواحد والاثنان، ويقع بِهَذا الضرب أيضًا العلم الضروري، نص على ذلك

---

(١) لينتبه الحَريص على دينه أن يقع مع أهل الأهواء فِي خرق هذه الإجمَاعات.

(٢) وصف ابن القيم أن هؤلاء الفقهاء بأنَّهُم مَن ليس له قدم ثابت فِي العلم، والظاهر أنَّهُم من الأشاعرة المُتأثرين بأهل الكلام.

(٣) أترى أيها العاقل المُنصف أنَّ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ينقل هذه الإجمَاعات، ثُمَّ يَخرقها اتباعًا للخَوَارج والمُعتزلة والرَّوَافض، ربنا لا تؤاخذنا بِما فعل السفهاء منَّا.

مالك.

وقال أحمد في حديث الرؤية: نعلم أنَّهَا حق، ونقطع على العلم بِهَا.

وكذلك روى المَروذي قال: قلت لأبِي عبد الله: هاهنا اثنان يقولان: إنَّ الخَبَر يوجب عملًا، ولا يوجب علمًا! فعابه وقال: لا أدري ما هذا!!

وقال القاضي: وظاهر هذا أنه يسوي بين العلم والعمل.

وقال القاضي فِي أول المُجرد: خبر الواحد يوجب العلم إذا صَحَّ سنده، ولَم تَختلف الرواية فِيه، وتلقته الأمة بالقبول، وأصحابنا يطلقون القول فيه، وأنه يوجب العلم وإن لَم نتلقه بالقبول. قال: والمَذهب على ما حكيت لا غيره.

القول قول البائع أو يترادان. قالوا: ونَحوه حديث عبد الرَّحمَن بن عوف فِي أخذ الجِزية من المَجُوسي[1].

قالوا: وكذلك حديث المُغيرة بن شعبة، ومُحَمَّد بن مسلمة فِي إعطاء الجدَّة السدس، قد اتفق السَّلَف والخَلَف على استعمال حكم هذه الأخبار حين سَمعوها؛ فدل ذلك من أمرها على صحة مَخرجها وسلامتها، وإن كان قد خالف فيها قوم، فإنَّهُم عندنا شذوذ، ولا يعتد بِهم فِي الإجمَاع.

قال: وإنَّمَا قلنا: ما كان هذا سبيله من الأخبار فإنه يوجب العلم بصحة مُخبره من قبل أنَّا إذا وجدنا السَّلَف قد اتفقوا على قبول خبر مَن هَذَا وَصفه من غير تثبت فيه، ولا معارضة بالأصول، أو بِخبر مثله مع علمنا بِمَذَاهبهم فِي قبول الأخبار، والنظر فيها، وعرضها على الأصول؛ دلنا ذلك من أمورهم على أنَّهُم لَم يعبروا[2] إلَى حكمه إلَّا من حيث ثبت عندهم صحته واستقامته، فأوجب لنا العلم بصحته.

---

(١) هذا الكلام فيه ارتباك، أصله فِي الصواعق المُرسَلة (٢/ ٣٦٣-٣٦٤) «وصَرَّح الحَنَفيَّة فِي كتبهم بأن الخَبَر المُستفيض يوجب العلم، ومثلوه بقول النَّبِي ﷺ: «لا وَصِيةَ لِوَارِثٍ» (قالوا): مع أنه إنَّمَا روي من طريق الآحاد.

(قالوا). ونَحوه حديث ابن مسعود فِي المُتَبايعين إذا اختلفا أنَّ القول قول البائع أو يترادَّان

(قالوا): ونَحوه حديث عبد الرحمَن بن عوف فِي أخذ الجِزية من المَجُوس.

(٢) كذا، وفِي الصواعق: فلَم يصيروا».

هذا لفظ أبي بكر الرازي في كتابه «أصول الفقه».

ومن المَعلوم لكل ذي حس سليم وعقل مستقيم استفاضة أحاديث الرؤية والنداء والنُّزول والتكليم وغيرها من الصِّفَات، وتلقي الأمة لَهَا بالقبول أعظم بكثير من استفاضة حديث اختلاف المُتَبَايعين، وحديث: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ». وحديث فرض الجدَّة، بل لا نسبة بين استفاضة أحاديث الصفات واستفاضة هذه الأحاديث، فهل يسوغ لعاقل أن يقول: إنَّ هذه توجب العلم، وتلك لا توجبه؟!! إلَّا أن يكون مباهتًا.

وقد صرح الشافعي في كتبه بـ: أنَّ خبر الواحد يفيد العلم. نص على ذلك صريحًا في كتاب: اختلاف مالك، ونصره في الرِّسَالة المصريَّة على أنه لا يوجب العلم الَّذِي يوجبه نص الكتاب، والخَبَر المُتَوَاتر.

والحُجَّة على قول الجُمهُور: أنَّ تلقي الأمة للخبر تصديقًا وعملًا إجماع منهم، والأمة لا تَجتمع على ضلالة، كما لو اجتمعت على موجب عموم، أو مطلق، أو اسم حقيقة، أو على موجب قياس؛ فإنَّها لا تَجتمع على خطأ.

وإن كان الواحد منهم لو جرد النظر إليه لَم يؤمن عليه الخَطأ، فإنَّ العصمة تثبت بالنسبة الإجمَاعية، كما أنَّ خبر التواتر يَجوز الخَطأ والكذب على واحد من المُخبرين بِمُفرده، ولا يَجُوز على المَجمُوع، والأمة مَعصُومَة من الخَطأ في روايتها ورأيها ورؤياها كما قال النَّبِي ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُم قَدْ تَوَاطَأَت عَلَى أَنَّهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَمَن كَانَ مُتَحَرِّيهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبعِ الأَوَاخِرِ». فجعل تواطؤ الرؤيا دليلًا على صحتها.

والأحاديث في هذا الباب قد تكون ظنونًا بشروطها، فإذا قويت صارت علومًا، وإذا ضعفت صارت أوهامًا وخيالات فاسدة.

قال: وأيضًا فلا يَجوز أن يكون في نفي الأمر كذبًا على الله ورسوله، وليس في الأمة مَن ينكره؛ إذ هو خلاف ما وصفهم الله تعالَى به. انتهى المَقصُود.

وقد بسط العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام في هذه المسألة؛ لعظم شأنِهَا، ونرجو أن يكون فيما نقلناه من ذلك الكفاية والإقناع لطالب الحَقِّ، ومَن أراد

المَزِيد فِي ذلك؛ فليراجع هذا الكتاب -أعني: الصَّوَاعق المُرسَلَة- يَجد ما يشفي ويكفي، واللَّه المُستَعَان». انتهى.

أقول بعد هذا: إنَّ العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يريد مسألة أنَّ خبر الواحد يفيد العلم، وهي مسألة عظيمة الشأن عنده، وعند كل مَن يعرف قدر سنَّة رسول الله ﷺ، ومنهم هذا العالِم السلفي، فقد سار على نَهج سلفه الصَّالح؛ ولذا أسهب في النقل عن ابن القيم فِي هذه المَسألة العظيمة الشأن.

بِخلاف ما يفعله أفراخ أهل البدع والضلال، فإنَّهم يستكثرون من الشبه الباطلة، والأقوال الفجة العارية من الأدلة، والمُخَالفة للكتاب والسنَّة، وما أجمَع عليه سلف هذه الأمة، بل يَتَجَاوز بعضهم كل هذه الأمور إِلَى الخيَانَة والبتر لأقوال العُلَمَاء، وتقويلهم ما لَم يقولوا، فبئس ما يأفكون.

الثالث عشر: قال الكاتب: «فبعد قراءة هذه النقولات على شيخنا أسد السنَّة، وقامع البدعة، شيخ مشائخنا: عبد المُحسن العباد -حفظه الله- أيَّد ما قاله الإمامان الجَليلان السَّلفيان: الشنقيطي، والألباني، وقال بقولِهم، حيث قال: والذي أرجحه أنَّ حديث الآحاد يفيد غلبة الظن، ووجوب العمل به.

بل قال -حفظه الله-: هل مَن يقول بأنَّ حديث الآحاد يفيد العلم أنه مقطوع به فِي نفس الأمر. هذا لا يقول به عاقل... إِلَى آخر ما قاله -حفظه الله- فِي ترجيح هذا القول، واستدل بأدلة عديدة يطول المَقَام بذكرها، وغالبها يدور على استدلالات الإمامين الجليلين».

● **التعليق:**

١- يقال: إنَّ هذا المَديح الَّذِي تبالغ فيه ليس الهَدَف منه إِلَّا نصرة ما تدعو إليه من الباطل، ولو خالف هؤلاء الأفاضل ما تدعو إليه -فِي نظرك- لَمَا جادت نفسك بشيء منه.

٢- أنا أستبعد ما نسبته إِلَى الشيخ عبد المُحسن العبَّاد، ولاسيما قولك: «بل قال -حفظه الله-: هل مَن يقول بأنَّ حديث الآحاد يفيد العلم أنه مقطوع به فِي نفس الأمر. هذا لا يقول به عاقل...». إِلَى آخر ما نسبته إليه.

أنا أستبعد هذا القول من الشيخ عبد المُحسن العبَّاد الَّذِي أعتقد فيه أنه يعلم أنَّ هذا قول الصَّحَابة، بل إنَّهُم مُجمعون عليه، وقول التابعين لَهُم بإحسان، وقول أئمَّة العلم وأهل الحَديث قاطبة، وقول جَمَاهير عُلَمَاء السَّلف والخَلَف، وقول الإمامين ابن تيمية وابن القيم، بل وقول الشيخ الألباني، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين -الذين تكثَّرت بِهم بناء على التلبيس والخِيَانة- بل وقول الشيخ الشنقيطي حسب مَا ظَهَرَ لِي.

وأظن ظنًّا يقرب من القطع أنَّ الشيخ عبد المُحسن العبَّاد لا يُخَالف ما عليه الصَّحَابة وأهل الحَديث وسلف الأمَّة، ثُمَّ يذهب إِلَى موافقة أقوال المُعتزلة والخَوَارج.

وأظن أنه سيؤكد ذلك بالتصريح بأنَّ الأخبار الَّتِي حفتها القرائن أو تلقتها الأمة بالقبول تصديقًا بِهَا، وعَمَلًا بِمُوجبها -ومنها أخبار الصحيحين-؛ أنَّ هذه الأخبار تفيد العلم القطعي، ولن يلتفت إِلَى الفلسفات الاعتزالية المُضَادة لنصوص الكتاب والسنَّة، وما عليه الصَّحَابة الكرام وسادة الأمة فِي كل العصور الإسلاميَّة.

الرابع عشر: قال الكاتب: «وبعد ما نقلته عن أهل العلم المُعتبرين الأحياء منهم والأموات؛ فهذا نداء إِلَى أهل اليمن المَيمُون وغيرهم أن يعرفوا تفصيلات أهل العلم فِي هذه المَسَائل، وألا يُحَمِّلوا إخوانَهم من الدعاة -وعلى رأسهم الشيخ أبو الحَسَن- ما لا يُحتمل من الأقوال والاعتقادات الَّتِي هو بريء منها براءة الذئب من دم يوسف.

وألا يُدَّعى عليه بتأسيس أصول فاسدة مبتدعة، فكيف تكون كذلك وقد سبقه إِلَى هذا القول طائفة من جَهَابذة أهل العلم، كالإمام الشنقيطي، والإمام الألباني، والإمام العبَّاد؟! فهل يقال بأنَّ كل هؤلاء الأئمَّة قد أتوا بأصول فاسدة؟!

ألا فليتق اللَّه إخواننا فِي السَّلفيَّة من هذه الأساليب الغريبة على منهجنا، والَّتِي لا نَجني منها إلَّا الفرقة والاختلاف».

* التعليق:

يقال:

١- إنَّ نقلك عمَّن سَميته غير أمين.

٢- وما نسبته إِلَى أهل اليمن غير صحيح.

٣- وما نسبته إِلَى الأئمَّة المُعتبَرين هم برآء منه براءة الذئب من دم يوسف، فلم يسبقوا أبا الحَسَن إِلَى ما ارتكبه فِي أخبار الآحاد النبويَّة من خيانة وكتمان، وبث الشبه الكثيرة حول سنَّة رسول اللَّه ﷺ، بل هم يقولون بِمَا قال به الصَّحابة والتابعون وأهل الحَديث قاطبة وقول أئمَّة السنَّة، لا يُخَالفونَهم فِي شيء، ولا يوافقون أهل البدع والضلال فِي أي باطل -إن شاء الله-.

وإنَّ رميك لَهُم بِهَذه الأمور ليستوجب العقوبة فِي الدنيا والآخرة، ولَم يسبقوا أبا الحَسَن إِلَى التأصيلات الفاسدة الَّتِي جَهَر بِهَا، ونادى بِهَا، ودافع عنها، فدعواك أنَّهُم سبقوه إِلَى هذه التُرهَات رَميٌ لَهُم بالبدع والأباطيل.

فَسَمِّ نفسك، ولا تُحَارب من وراء الجُدُر.

وكفى أبا الحَسَن ومنهجه ودعوته شرًّا أن تكون أنت وأمثالك من أنصاره، فكم لِهَذا الحِزب الشرير من الخِيَانات والأكاذيب والتلبيسات الَّتِي يَخجل منها الطَّوائف والأحزاب الضَّالة، ورئيس حزبكم يفرح بِهَذه الأفاعيل ويُؤيدها، وكذلك أركان هذا الحِزب الضائعين المُضيعين.

ولِهَذا الكاتب كلام من جنس كلامه السابق تركنا تعقبه فيه، ومنها أنه سيأتي بكلام بعض أهل العلم الآنف الذكر فِي مسألة المُجمَل والمُفَصَّل.

ونقول له: أين مُحَاربتكم للتقليد، وادعاؤكم أنكم أصحاب دليل؟!!

إنَّ الذين تُحاربونَهم لَهُم أصحاب الدليل، وشيوخهم سابقًا ولاحقًا كذلك، ويرى جَميعهم أنَّ العلماء يُحتَجُّ لَهُم، ولا يُحتَجُّ بِهم، وبِهَذا تَميَّزُوا عن أهل الباطل والبدع.

وكم جَمع النبهاني من الأقاويل الباطلة فِي كتابه المُسَمَّى بـ: «شواهد الحَق فِي جَوَاز الاستغاثة بسيِّد الخَلق»، وهو شواهد الكفر والشرك.

فأهل التوحيد والسنَّة ما زاد هذا الكتاب عندهم النبهاني وأتباعه إلَّا مقتًا وخزيًا، وأهل الضلال والعناد صار عندهم حُجَجًا، ولباطلهم نصرًا.

فأنتم على مفترق طرق:

- إمَّا طريق أهل الحَقِّ: فتعودون إليها، وتتوبون إِلَى اللَّهِ من نصرة أباطيل أبِي الحَسَن، وركوب الصعب والذلول فِي نصرة أباطيله.

- وإمَّا طريق أهل الباطل: ومنهم النبهاني وأمثاله فِي الاعتماد على الأقاويل العارية من الحُجَج والدليل.

الخَامس عشر: قال الكاتب فِي نِهاية المَقَال: «قول شيخنا -حفظه الله-: لا يقول به عاقل، أي: إذا كان الخَبَر مُجَرَّدًا عن القرائن، والقرائن كإجمَاع أهل الحَديث على صحة حديث ما؛ فهو يفيد العلم، لا لكونه خبر آحاد، ولكن للإجمَاع. هذا بعض ما قاله شيخنا -حفظه اللَّهُ ورعاه-».

*** التعليق:**

أخشى أن يكون هذا الكلام مِمَّا افتُرِيَ على الشيخ عبد المُحسن العبَّاد، فإنِّي أستبعد منه ذلك.

ويَجب أن يعلم القُرَّاء أنَّ هذا قول مالك وجَمَاعَة من أصحابه، وقول الإمام أحمَد وجَمَاعَة من أصحابه، وهو قول جُمهور أهل الحَديث، وجُمهور أهل الظاهر.

والأولَى أن يصف الشيخ بعدم العقل مَن يقول بأنَّ أخبار الآحاد النبويَّة الَّتِي رواها العدول الضابطون المَأمُونون عن رسول اللَّه ﷺ المَعصُوم الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ بِحفظ رسالته، والوحي الَّذِي جاء به؛ بأنَّهَا لا تفيد العلم، وإنَّمَا تفيد الظن.

هذا القول الباطل الَّذِي اخترعه المُعتزلة الضُّلَّال، والقدريَّة مَجوس هذه الأمَّة، وقصدهم بذلك رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لَم يكن لَهُم فِي العلم قدم ثابت، ولَم يقفوا على مقصودهم من هذا القول. انظر الصَّوَاعق المُرسَلَة (٢/ ٤٠٦).

وأخيرًا:

فإنَّ أدلة أهل السنَّة على أنَّ أخبار الآحاد المُتَلَقَّاة بالقبول تفيد العلم هي: كتاب اللَّه، وسنَّة رسوله، وإجمَاع الصَّحَابة، وليس لِمَن خالفهم دليل إلَّا القياس الفاسد.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «الصَّوَاعق المُرسَلَة» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩):

«وقد ذهب جَمَاعَة من أصحاب أحمَد وغيرهم إِلَى تكفير مَن يَجحد ما ثبت بِخبر الواحد العدل، والتكفير مذهب إسحاق بن راهويه.

وإنَّمَا أتي منكر إفادة خبر الواحد العلم من جهة القياس الفاسد، فإنه قاس المُخبر عن رسول الله ﷺ بشرع عَامٍّ للأمة، أو بصفة من صفات الرب تعَالَى على خبر الشاهد على قضية معينة، ويا بُعد ما بينهما!!

فإن المُخبر عن رسول الله ﷺ لو قدر أنه كذب عمدًا أو خطأ، ولَم يظهر ما يدل على كذبه؛ لزم إضلال الخَلق؛ إذ الكلام عن الخَبَر الَّذِي تلقته الأمة بالقبول، وعملت بِمُوجبه، وأثبتت به صفات رب العالَمين وأفعاله، فإن ما يَجب قبوله من الأخبار لا يكون باطلًا فِي نفس الأمر، لاسيما إذا قبلته الأمة كلها.

وهكذا يَجب أن يُقَال فِي كل دليل يَجب اتباعه شرعًا لا يكون إِلَّا حقًّا، فيكون مدلوله ثابتًا فِي نفس الأمر...».

والخُلاصة: أنَّ الدَّعوَة السَّلفيَّة قد نكبت بفئة من المَجهُولين الجُبَنَاء، لا ندري ما هي دياناتهم ولا أخلاقهم، ويبدو أنَّ بينهم تناسبًا مع أبِي الحَسَن أخلاقيًا ومنهجيًّا، وقد يكون حَالُهُم أسوأ من حاله، لكنهم وجدوا فِي الانضمام إليه ما ينصر ما هم عليه من الضَّلال، ويشفي ما فِي قلوبِهم من الغلِّ على المَنهَج السَّلَفي وأهله.

وعلى كل حال: فالتشابه والتوافق هو سر هذا التعاون والتناصر.

قال رسول الله ﷺ: «الأَروَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، مَا تَعَارَفَ مِنهَا ائتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنهَا اختَلَفَ».

فهذا واقعهم الأليم، وهذا سره، وهذا من ثِمَار دعوة أبِي الحَسَن، وفِي المَثَل: «من ثِمارهم تعرفونَهم».

* وقد برزت آثار هذا التناصر والائتلاف فِي عدة أمور:

١- التلبيس والتمويه، وهذا أمر مبثوث فِي كتاباتِهم.

٢- تَميِيع المَنهَج السَّلفي، وهذا أمر ظاهر من أصولِهِم الفاسدة وكتاباتِهم، وهو أمر مقصود وتَهوينهم من شأن الخِلافَات المَنهَجيَّة، وهدمهم لأصل الولاء والبراء.

٣- الخيَانَة والبتر فيما ينقلونه من كلام العلماء؛ لنصرة الباطل وأهله، وخذلان الحَقِّ وأهله.

وقد ظهر هذا في كتابات هذه الفئة:

- **منها:** بتر أبِي الحَسَن لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وكتمان ما ينصر مذهب أهل السنَّة في أخبار الآحاد[1].

- وبتره لكلام ابن حزم من كتاب «إحكام الأحكام»، الَّذِي ينصر مذهب أهل السنَّة في خبر الآحاد.

- وبتره لكلام المُعَلِّمي المُتعَلق بنقد أئمَّة الحَديث للرواة، أو أنه هو صورهم في صورة قبيحة، وذلك منه إسهام في خذلان أهل الحَديث والسنَّة في حُجيَّة أخبار الآحاد، وأنَّهَا بشروط تفيد العلم، وإسهام في نصرة مذهب أهل الباطل في أنَّهَا تفيد الظن.

- **ومنها:** بتر بعضهم لكلام الإمام ابن الوزير وغيره، وقد بين حالَهم في حينه.

وزاد ذلك شناعة: تكثيف الشبه على أخبار رسول الله ﷺ على العكس مِمَّا يفعله أهل السنَّة من حشد الأدلة من الكتاب والسنَّة والإجمَاع على أنَّ خبر الآحاد بشروطه المَعرُوفَة يفيد العلم.

- **ومنها:** ما فعله هذا الكاتب الَّذِي سَمَّى نفسه بأبِي إسحاق اليماني[2]، فقد حذف من كلام العلامة الشنقيطي ما يستفاد منه أنه يُوَافق أهل السنَّة في أنَّ أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم.

---

(١) يُحتمَل أن يكون كاتب المَقَال الَّذِي رددتُ عليه أبا الحَسَن، كما أشرت إِلَى ذلك سلفًا.

(٢) مع احتمال أن يكون أبا الحَسَن.

حذف هذا الكلام؛ ليصور الشيخ الشنقيطي بأنه يرى أخبار الآحاد عمومًا تفيد الظن.

وما ارتكبه من تلبيس بالنسبة للشيخ الألباني، فإن مذهبه كالشمس في أن أخبار الآحاد بشروط معينة تفيد العلم، وقد دون ذلك في كتابين له خصص أحَدَهُمَا لِهَذه القضية، والثاني في حُجيَّة الحَديث عمومًا، وخَصَّص هذه القضية بفصل مهم دحض في الكتابين أباطيل المُعتزلة ومَن قَلَّدَهُم، وألزمهم بإلزامات قويَّة تبين بطلان مذهبهم ومَخَاطره في هذين الكتابين.

وذهب إِلَى جواب سؤال وجهه صاحب الفتَن أبو الحَسَن إِلَى الشيخ الألباني؛ فأجابه بِما ظنه أبو الحَسَن وأنصاره أنه يفيده في خصومتهم لأهل السنَّة، ولكن الأمر بالعكس.

وما ارتكبه من تلبيس بالنسبة لكلام الشيخ مُحَمَّد بن صالِح العثيمين.

ومن ذلك: ما ارتكبه هذا الكاتب من خيانة وتلبيس بالنسبة للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ حيث حذف حوالي عشر صفحات من كلامٍ نقله عنه، يتحدث فيه عن أخبار الآحاد.

ومضمون كلامه: أنه يفيد وجوب العلم والعمل، ونقل نقلًا واسعًا عن الإمام ابن القيم من كتاب «الصَّوَاعق المُرسَلة»، يستغرق حَوَالي عشر صفحات يتحدث فيها ابن القيم عن أخبار الآحاد، وأنَّهَا تفيد العلم، نقلًا واحتجاجًا ونقدًا لأهل الباطل، فحذف الكاتب هذا الكلام، واقتصر على كلام النووي الذي يفيد أنَّ أخبار الآحاد توجب العمل، ولا توجب العلم.

وقد بيَّن العلماء ضعف كلام النووي وقلة اطلاعه.

والشاهد: أنَّ هذا الكاتب ارتكب هذه الخِيَانة؛ ليوهم الناس أنَّ العلَّامة ابن باز يقول بـ: «أن أخبار الآحاد تفيد الظن».

وهذا عمل سيئ جدًّا، لا يصدر إلَّا من هذه النوعيات الَّتِي بُليت بِهَا الأمة.

ومن ذلك: ما ارتكبه في حَقِّ الشيخ عبد المُحسِن العبَّاد حيث تستر من ورائه في كل ما ارتكبه من الشناعات المُخزيَة، مُوهِمًا أنَّ الشيخ العبَّاد يؤمن بِمَنهجهم،

وأنه من علمائهم، وأنه يرى أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن، وعَنوَن مَقَاله بقوله: «سئل الشيخ العلَّامة، شيخ مشايخنا: عبد المُحسِن العبَّاد عن خبر الآحاد، فقال: إنه يفيد غلبة الظن، ويوجب العمل». ونشر ذلك على شبكة الإنترنت.

وقد فندت ذلك بناءً على ما أعتقده في فضيلة الشيخ عبد المُحسِن، وبناءً على بعض كلامه الَّذِي تلاعب به الكاتب.

وأخيرًا:

فإن هذه التصرفات المشينة والمَسَالك الرديئة لَمِن أشد المَخَازي عند كل أهل المِلَل والنحل من يهود ونصارى وعلمانيين ووثنيين، وإنَّهَا لَمِن أشد ما يسقط مرتكبيها.

فالخِيَانة مذمومة عند هذه الأمم، يسقط فاعلها عندهم على أم رأسه، ولا يُؤتَمن على الحَقِير من أمر الدنيا، فكيف يكون حاله عند أفاضل المُسلمين وعقلائهم وشرفائهم؟! إنَّهم عندهم لأشد سقوطًا وخزيًا وهوانًا.

فإلَى أنصار أبِي الحَسَن أوجه سؤالي: مَتَى تفيقون، وتراجعون دينكم وعقولكم وأخلاقكم، وتَحترمون المَنهَج السَّلفي وأصوله، وتَحترمون الصدق والأمانة، وتعرفون الرِّجَال بالحَقِّ؟!!

أرجو أن أرى الإجابة العملية والقولية عاجلًا غير آجل، والله يهدي مَن يشاء إلَى صراط مستقيم.

وصَلَّى الله عَلَى نبينا مُحَمَّد، وعَلَى آله وصحبه وسلم.

* * *

مناقشة أبي الحسن
في أخبار الآحاد

بسم الله الرحمن الرحيم

١- قال أبو الحَسَن في كتابه «قطع اللجاج» (ص٤٦-٤٧):

«[١١] تحذير الشيخ -حفظه الله- من كتابي «إتحاف النبيل»، واتهامه لي بأنني أقول: بأن خبر الآحاد إذا حفته قرينة لا يفيد العلم. وسأجيب عن هَذَا وغيره مِمَّا كتبه الشيخ قبل ذلك -إن شاء الله تعَالَى- فِي جواب مستقل، فنظرة إلَى ميسرة.

وباختصار: فإني أدين الله بأن أخبار الآحاد إذا حفتها قرائن، فإنَّها تفيد العلم النظري الاستدلالي، كَمَا قَرَّرَهُ غير واحد من العُلَمَاء».

* أقول:

أ- ما هي القرائن الَّتِي إذا حَفَّت الخَبَرَ أفاد العلم النظري الاستدلالي، فلقد قلت عن القَرَائن الَّتِي حَفَّت أحاديث الصحيحين لا يلزم منها القطع بخبر الآحاد، ومن أخبار الآحاد عندك المُستفيض.

ب- العلم النظري الاستدلالي عندك لا يَخرج عن دائرة الظَّنّ[1]، والدليل على هذا أنك قُلتَ فِي كتابك «إتحاف النبيل» بعد أن فَرَّقت بين العلم الضروري والعلم النظري قلت: «هذا ما ذكره الحَافظ، لكنه ذكر أيضًا فِي «النُّزهة» (ص٢٦) ما يشير إلَى فرق ثالث ألا وهو: أن الضروري يفيد اليقين، وأن النظري يفيد الظن».

فإذا كان هذا العلم عندك لا يفيد القطع، ولا يَخرج عن دائرة الظن، فأنت على خلاف منهج أهل السنَّة الذين يقولون: إنَّ أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقَرَائن تفيد العلم اليقيني، بل أنت عَلَى مَنهَج بعض الأشاعرة المُتكَلمين.

ج- سَمِّ لنا هؤلاء العلماء، واذكر لنا أدلتهم من الكتاب والسنَّة، وإلَّا فأنت من المُقلِّدين العميان، المُعرضين عن أصل أهل السنَّة، وأدلتهم الكثيرة من الكتاب والسنَّة، والَّتِي هي فِي غاية القوة والوضوح.

---

(١) بل يَحتمل الوهم والكذب.

وليس التقليد الأعمى والإعراض عن النصوص بغريب منك، فهذا منك كثير، فحيث تتعارض نصوص الكتاب والسنَّة مع آراء الرِّجَال تُقدِّم آراء الرِّجَال إذا وافقت هَوَاك، وتعرض عن النصوص، كَمَا فعلت فِي قضية اختلاط الجِنسَين فِي المَدَارس والجَامعَات، وكَمَا فعلت فِي قضية التصوير، وكَمَا فعلت فِي قضية حلق اللحى، تعلقت فِي بعض هذه بأقوال بعض الرِّجَال الَّتِي رجعوا عنها إلَى نصوص الكتاب والسنَّة، وأبَيتَ إلَّا المُضي فِي باطلك.

والحَقُّ أنك فِي الواقع تَتَرَسَّم خُطا أهل الباطل من المُستغربين وعلى رأسهم الإخوان المُسلمون، وكَمَا فعلت فِي كتابك هذا «قطع اللجاج» حيث تلجأ إلَى التقليد، فتقول: وقد سَبَقَنِي فلان وفلان[1]. فِي عدد من القضايا، وهذا منك جَمع بين التقليد الأعمى والتلبيس.

انظر أيها القارئ على سبيل المِثَال (ص٤٧-٤٨) من «قطع اللجاج» حيث قَلَّدَ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ المَعرُوف بالاجتهاد، والمَعرُوف بالرُّجُوع إلَى الحَقِّ، وتعلق بابن تيمية -تعلقًا باطلًا- فِي اعتبار الأكل والشرب من صفات الكمال، ولَم يقل ذلك ابن تيمية، وإنَّما وضع قاعدة للكَمَال المُطلق ومَثَّل بالعلم لا بالأكل والشرب.

كَمَا تترسم فِي أخبار الآحاد والمُمَاسة مثلًا خُطا بعض المُتكلمين من الأشاعرة ومَن قَلَّدَهُم بغير علم ولا هُدَى.

ثُمَّ أليس قولك -كَمَا قَرَّرَهُ غير واحد- من التلبيس والإجمَال اللذين دَرَجتَ عليهما حتَّى وإن حَمي وطيس الخِلاف، وتطلبت المَوَاقف الأدلة والوضوح فِي التعبير، وهذا من مَنَاهج أهل الضَّلال.

٢- قال أبو الحَسَن: «بل إنَّ بعضها قد يضطر سامعه للجزم بأنه من كلام رسول الله ﷺ، مثل حديث: «إنَّمَا الأعمَال بالنِّيات . . .». وغير ذلك، فإنَّ ذلك يهجم على سامعه سواء كان متأهلًا للنظر أم لا، فيقطع بصحة نسبته لرسول الله ﷺ، فإن وجدت هذه القَرَائن أفادت الآحاد العلم، وإلَّا أفادت أخبار

---

(١) بل وَضَعَ القَاعدَة الَّتِي مَرَّت بك.

الآحاد غلبة الظن.

ومن هذه القرائن: تلقي الأمة للحديث بالقبول، سواء كان في «الصحيحين» أو خارجهما، أو كان حديث الآحاد في باب الصفات، أو نحو ذلك مِمَّا هو معروف عند أهل العلم، فإنه يفيد بذلك العلم النظري الاستدلالي عند أهل النظر والاستدلال، أو عند من له أهلية النظر والاستدلال، بخلاف المُتَوَاتر الذي يضطر سامعه إِلَى التسليم بصحة[1] نسبته إِلَى رسول الله ﷺ، سواء كان عنده أهلية النظر والاستدلال أم لا».

* **أقول:**

أ- أنت مُخَالف في هذا لأهل السنَّة والجَمَاعَة، فكل حديث حَفَّته القَرَائن يَجزمون ويقطعون بأنَّ رسول الله قاله، سَوَاءً كَانَ في الصحيحين أو السنن أو غيرها، وأنت تَخص البعض، فلا تزال معهم في شقاق.

ب- هذا خلاف ما قرَّرته في «إتحاف النبيل» (ص٢٠-٢١) نشر المَكتَبَة العلمية بِجدة حيث خَصَّصت هذا الهُجُوم بالمُتَوَاتر، ثُمَّ فرَّقت بين المُتَوَاتر والآحاد، وقرَّرتَ أنَّ النظري يفيد الظن.

وأكدت ذلك بقولك: «وخبر الآحاد إِنَّما يفيد الظن، ولا يستطيع أحَدٌ أن يقطع بصحة نسبته إِلَى رسول الله، بل نرجح ذلك».

قرَّرتَ هذا بعد أن قرَّرتَ أن المُستَفيض من أخبار الآحاد، وابن تيمية يَجعله من نوع المُتَوَاتر.

ثُمَّ بعد هذا يا أبا الحَسَن فعلت فعلتك النكراء، فَسُقتَ خمس عشرة شبهة عَلَى سنَّة رسول الله، وهذا ما لَم أره لأحد غيرك!!

فلماذا فعلت هذه الأفاعيل في وقت اشتدت فيه حرب المُستشرقين والمَلاحِدَة والعلمانيين والعقلانيين على سنَّة رسول الله ﷺ؟!!

ولِمَاذَا تفعل هذا ورنين المَعَارك يدوي بين أهل السنَّة والعقلانيين في العالَم

---

(١) انظر إِلَى الآن ترى أنه لا يقطع بصحة نسبة الأحاديث الصحيحة المُحفَّة بالقرائن إِلَى رسول الله ﷺ.

الإسلامي؟!! ومن آخرها معركة الغَزَالي وأهل السنَّة الَّتِي هَزَّت العَالَم الإسلامي، وكثرت الردود عليه من أهل السنَّة، وكان لي -ولله الحَمدُ- أقوى رَدٍّ على الغَزَالي وأمثاله فِي كتاب سَميته: «كشف موقف الغزالي من السنَّة وأهلها»، فَهَلا شاركت أهل السنَّة فِي هذه المَعرَكة إن كنت منهم!!

مع الأسف لقد كان نصيب السنَّة وأهلها فِي هذه المَعركة هذه المُشَارَكَة الفَعَّالة من أبِي الحَسَن للعقلانيين والمُستَشرقين، وسوق شبهات عَلَى السنَّة لعلها لَم تَخطر ببالِهِم.

ج- هذا العلم عندك نظري، ويعود عندك إلَى الظن، فأنت لا تزال بعيدًا عن أهل السنَّة.

د- وإذا كان العلم النظري عندك يرجع إلَى الظن، فَمَا هو هذا الظن عندك.

إن قلت: هو الظن الرَّاجح، وهو غير الشك.

قلنا لك: والنظري هو ظن راجح لا يقين.

هـ- قد قَرَّرتَ فِي «إتحَاف النبيل» بقولك عن قرائن الصحيحين ومنها التلقي بالقبول: «لا يلزم منها القطع». والذي يتأمل حقيقة رأيك هنا يرى أنك لَم تَخرج عمَّا قررته فِي «إتحَاف النبيل».

و- وهذا يؤكد ما قلته أعلاه، ويؤكد أنَّ أبا الحَسَن لا يسير فِي ركاب أهل السنَّة، وإنَّما يسير فِي ركاب المُتَكَلمين؛ لأنه لا يعول على نصوص الكتاب والسنَّة.

٣- قال أبو الحَسَن:

«وهذا ما أقرره فِي كتبِي ودُرُوسي[(١)]، وانظر أيضًا رسالة «إكمال الفرح» وهي مطبوعة من سنة (١٤١٤هـ)، وزدتُهَا تنقيحًا فِي سنة (١٤١٩هـ)، و«إتحَاف النبيل» (٢/ ٢٥٠) السؤال (٢٢٨)، وكذا عدَّة أشرطة لِي فِي شرح كتب علوم الحَديث، وإجابة على عدَّة أسئلة فِي ذلك.

---

(١) ما تقرره في كتبك ودروسك حُجّة عليك؛ لأنك لا توافق أهل السنَّة.

هذا ما أعتقده وأدين الله به، فإن عثر أحدٌ على أي كلمة لي في شريط أو في كتاب، ففهم منها خلاف ذلك فليرجع إلى المُحكَم من كلامي في كتبي وبصوتي في الأشرطة، منذ نحو عشر سنوات إلى الآن، والله أعلم».

* أقول:

أ- لا يَزَال الرَّجُل يعتز بكتابه «إتحاف النبيل» الذي جنى فيه على سُنَّة رسول الله ﷺ بحَشده خمس عشرة شبهة ينصر بها خُصُوم السنَّة، ويَخذل سُنَّة رسول الله وأهلها، وأنصارها الذابين عنها بكتمان ما عندهم من الحُجَج والبراهين الَّتي ترفع رَايَة السـنَّة، وتنكس رَايَات أهل الأهواء والباطل.

وَسَلَكَ طرقًا أخرى مشينة في نصرة الباطل وأهله، وخذلان السنَّة وأهلها.

إنَّ الاعتزاز بِهَذَا الكتاب، وإحالته عليه دون خَجَل أو حَيَاء من هذه الأفاعيل؛ لدلالات خطيرة على عدم إحساسه بشَنَاعَات أفاعيله، والاستهانة بخيانته مهما عظمت، فكأنَّهَا ذباب طَارَ على أنفه، فَقَالَ بيده هكذا.

وما هذا بشأن مَن يَخَاف الله، ويستحي من الخَطأ، فضلًا عن ارتكاب الأباطيل ونصرها، وخذلان الحَقِّ وأهله.

ب- لِمَاذا لَم تقل هنا: فليحمل مُجمَلي عَلَى مُفَصَّلي؟ أتدرون لِمَاذا؟

لأنه لو قال: يُحمل مُجمَلي عَلَى مُفَصَّلي؛ لأصيب في مقتله؛ لأنَّ مُفَصَّله هو ما سَاقَه من الشبه الَّتِي فَصَّلَهَا ونوعها في كتابه «إتحاف النبيل» حتَّى بلغت خَمس عشرة شبهة، وهو يَرَى أنَّهَا خَمسَة عشر دليلًا وبرهانًا، ألا يدل هذا عَلَى الإمعان في المَكر والتلاعب بعقول الناس؟! ثُمَّ إنَّ المُحكَم من كلامه هو ما فصله، ودَلَّلَ عليه في «الإتحاف» بشبه كثيرة.

أين أنت يا أبا الحَسَن وكل القطبيين من الأصل الأصيل الذي أجمَع عليه أهل السـنَّة، ودَلَّ عليه الكتاب والسنَّة ألا وهو: الأخذ بالظاهر. الذي تعارضه بأصل القطبيين: حَمل مُجمَل سيِّد قطب على مُفَصَّله، ثُمَّ حَمَلت رايته، وذَهَبتَ تتلون في تطبيقه وتقريره؟

أين أنت من الإجمَاع الذي حَكَاهُ الشوكاني من أنه لا يُؤَوَّل إلَّا كلام

المَعصُوم؟!

هنا سينبري أبو الحَسَن المُقَلد الأعمى في الأخطاء أحيانًا وفي الضَّلال أحيانًا، فيقول: أنا لا أقلد الشوكاني ولا غيره.

ج- هل هذا الأمر بالرجوع إلَى مُحكَم كلامك في كتبك وأشرطتك أمر إيجَاب أو استحباب؟! هات الدليل على أيهما اخترت، أليس هذا هو ما يُرَدِّده أهل الضَّلال، ولاسيما القطبيين.

ثُمّ هل هانت عَلَى الناس أوقاتُهم، فيضيعونَهَا في البحث عن مُحكمك في كتبك وأشرطتك المَليئة بالهَذَيان والأباطيل؟!!

ومِمَّا يلفت الأنظار أن أبا الحَسَن قد تسلط على أخبار الآحاد النَّبويَّة حتَّى في كتابه «السِّرَاج الوَهَّاج» حيث قال فيه (ص١١٣) الفقرة (٢٤٠): «وأرى العَمَل بأحاديث الآحاد في العقيدة وغيرها، وفاقًا لأهل السنَّة، وخلافًا للمعتزلة».

أقول: هكذا بِهَذَا الإيجَاز المُخل، والتناول بأطراف الأصابع بينما هو يسهب في كثير من فَقَرَات كتابه في أمور قد تُخَالف مَنهَج أهل السنَّة والجَمَاعَة.

وأقول: أين بيان اعتقاد أهل السنَّة والحَديث، بل أين بيان إجمَاع الصَّحَابَة والتابعين وأئمَّة الإسلام: أنَّ أخبار الآحاد بشروطها تفيد العلم، ولِمَاذا الاقتصار على «العَمَل» بِهَذا الأسلوب الغامض المُريب.

وهل قولك: «وفاقًا لأهل السنَّة». يفيد القارئ بأنَّ أهل السنَّة يَرَونَ أنَّ أخبار الآحاد توجب العلم والعَمَل، وهل إذا رَجَعَ القارئ إلَى كتابك «إتحَاف النبيل» سيجد ما يروي غلته، ويشفي علته.

أو سيصدق عليه المَثل:

والمُستَجِيرُ بِعَمرٍو عِندَ كُربَتِهِ   كَالمُستَجِيرِ مِن الرَّمضَاءِ بِالنَّارِ

● ● ●

موقف العلماء من القائلين بأن أخبار الآحاد تفيد الظن

١- قال أبو مُحَمَّد بن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإحكام» (ص١٠٢) -بعد أن سَاقَ الأدلة عَلَى أنَّ خبر الواحد العدل يوجب العلم والعمل، ويَجب قبوله، وسَاقَ الإجمَاع على ذلك- قال:

«فَصَحَّ بِهَذا إجمَاع الأمَّة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النَّبِي ﷺ، وأيضًا فإن جَميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النَّبِي ﷺ، يَجري على ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنَّة والخَوَارِج والقَدَرِيَّة حتَّى حدث مُتكلمو المُعتَزِلة بعد المِائة من التاريخ، فَخَالفوا الإجمَاع في ذلك».

أقول: أليس مَن يقول: إنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن مُخَالف للكتاب والسنَّة وإجمَاع الصَّحَابة، ثُمَّ مَن بعدهم من كُلِّ الفرق إلَى أن حَمَل لواء هذه البدعة متكلمو المُعتَزِلة، مُعتَمدين في هذه البدعة على عقولِهِم الفاسدة، وفلسفتهم الكاسدة.

٢- قال الإمام أبو المُظَفر السَّمعَاني في كتاب «الحُجَّة في بيان المَحَجَّة» (ص٢١٤- ٢١٧):

«فصل: ونشتغل الآن بالجَوَاب عن قولِهِم فيما سبق: إنَّ أخبار الآحاد لا تقبل فيما طريقه العلم وهذا رأس شغب المُبتَدعة في رَدِّ الأخبار، وطلب الدليل من النظر والاعتبار، فنقول -وبالله التوفيق-:

إنَّ الخَبَر إذا صَحَّ عن رسول الله ﷺ، ورَوَاه الثقات والأئمَّة، وأسندوه خلفهم عن سَلَفهم إلَى رسول الله ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول؛ فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم.

هذا قول عَامَّة أهل الحَديث والمُتقنين من القائمين على السنَّة، وإنَّمَا هَذَا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بِحَال، ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيء اخترعته القَدَرِيَّة والمُعتَزِلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار.

وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لَم يكن لَهُم فِي العلم قدم ثابت، ولَم يقفوا على مقصودهم من هذا القول، ولو أنصف الفرق من الأمة؛ لأقروا بأن خبر الواحد يوجب العلم، فإنَّهم تراهم مع اختلافهم فِي طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخَبَر الواحد:

- ترى أصحاب القدر يستدلون بقوله: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَد عَلَى الفِطرَة».

- وبقوله: «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاء، فَاجتَالَتْهُم الشَّيَاطِين عَن دِينهم».

- وترى أهل الإرجاء يستدلون بقوله: «مَن قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّه دَخَلَ الجَنَّة». قال: وَإِن زَنَى، وإن سَرَق! قال: «نَعَم، وَإِن زَنَى، وَإِن سَرَق»

- وترى الرَّافضَة يستدلون بقوله: «يُجَاء بِقَوم مِن أصحَابِي، فَيسلُك بِهِم ذَات الشِّمَال، فَأَقُول: أَصحَابِي أصحَابِي. فَيقَال: إنك لا تَدرِي مَا أحدَثُوا بَعدَك، إنَّهُم لَن يَزَالُوا مُرتدِّين عَلَى أعقَابِهم».

- وترى الخَوَارِج يستدلون بقوله: «سِبَابُ المُسلِم فُسُوق، وَقِتَالُهُ كُفر».

- وبقوله: «لا يَزنِي الزَّانِي حِينَ يَزنِي وَهُوَ مُؤمِن، وَلا يَسرِق السَّارِق حِينَ يَسرِق وَهُوَ مُؤمن».

إِلَى غير هذا من الأحاديث الَّتِي يستدل بِهَا أهل الفرق.

ومشهور ومعلوم استدلال أهل السُّنَّة بالأحاديث، ورجوعهم إليها، فَهَذَا إجمَاع منهم على القول بأخبار الآحاد.

وكذلك أجمَع أهل الإسلام -مُتَقَدِّمُوهُم ومُتَأَخِّرُوهُم- على رواية الأحاديث فِي صفات اللَّه، وفِي مسائل القَدَر، والرؤية، وأصل الإيمَان، والشَّفَاعَة، والحَوض، وإخراج المُوَحِّدين المُذنبين من النار، وفِي صفة الجَنة والنار، وفِي الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، وفِي فَضَائل النَّبِي ﷺ، ومَنَاقب أصحابه، وأخبار الأنبياء المُتَقَدِّمين -عليهم السَّلام-، وكذلك أخبار الرَّقَائق والعظات، وما أشبه ذلك مِمَّا يكثر عدُّه وذكره، وهذه الأشياء كلها علمية لا عَمَلية، وإنَّمَا تروى لوقوع علم السَّامع بِهَا.

فإذا قلنا: إنَّ خبر الواحد لا يَجوز أن يوجب العلم؛ حَملنا أمر الأمَّة فِي نقل

الأخبار على الخطأ، وجعلناهم لاغين مشتغلين بمَا لا يفيد أحدًا شيئًا، ولا ينفعه، ويصير كأنَّهم قد دوّنوا في أمور ما لا يَجُوز الرجوع إليه والاعتماد عليه.

وربَّما يرتقي هذا القول إلَى أعظم من هذا، فإنَّ النبي ﷺ أدَّى هذا الدِّين إلَى الواحد فالواحد من أصحابه؛ ليؤدوه إلَى الأمَّة، ونقلوا عنه، فإذا لَم يقبل قول الرَّاوي لأنه واحد؛ رجع هذا العيب إلَى المُؤدي، نعوذ بالله من هذا القول الشنيع والاعتقاد القبيح». اهـ

انظر إلَى هذه الإلزامات القويَّة التي ألزم بِهَا الإمام السَّمعَاني هذه الفرق التي تدعي أن أخبار الآحاد الصحيحة تفيد الظن، ولا يَخدعنك مَن يقول: إن المَسألة خلافية بين أهل السنَّة.

فإن الخِلاف إنَّما هو بين الصَّحَابة والتابعين لَهُم بإحسان ومَن سَارَ على نَهجهم، وبين أهل الضلال ومَن قلَّدَ من المُنتسبين إلَى السنَّة، فلا قيمة لِخلافه القائم على تقليد أهل الضَّلال.

فغاية أمره أن يعتذر له إذا لَم يُعَاند، أمَّا أن يَجعل خلافه حُجَّة فلا.

أمَّا مَن يعرف أنه خَالَفَ إجمَاع الصَّحَابة ومَن بعدهم من أئمة الهُدَى، ثُمَّ يُعَاند ويُحَارب؛ فهذا لا يكون إلَّا من أهل الضَّلال.

٣- أدخل ابن القيم رحمه الله موقف أهل البدع من أخبار الآحاد النبويَّة تَحت كسر طاغوت تعطيل صفات الله «الصواعق» (٢/ ٣٣٢).

ثُمَّ قال في (٢/ ٣٦٢): «ومَن له أدنَى إلمَام بالسنَّة والتفات إليها يعلم ذلك، ولولا وضوح الأمر في ذلك لذكرنا أكثر من مائة موضع.

فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به:

١- إجمَاع الصحابة المَعلوم بالضَّرُورَة.

٢- وإجمَاع التابعين.

٣- وإجمَاع أئمَّة الإسلام.

ووافقوا به المُعتزلة والجَهميَّة والرَّافضَة والخَوَارج، الذين انتهكوا هذه

الحُرمَة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء.

وإلا فلا يُعرَف لَهُم سَلَف من الأئمة بذلك، بل صَرَّحَ الأئمة بِخلاف قولِهم».
ونقل أقوال أئمة الإسلام فِي ذلك.

* أقول:

١- فيَرَى الإمام ابن القيم أنَّ القول بأنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن يدخل ضمن الطواغيت مثل التأويل، والقول بالمَجاز.

٢- وأنَّهم بِهَذا القول الباطل قد خَرَقُوا إجمَاع الصَّحَابَة، وإجمَاع التابعين، وإجمَاع أئمة الإسلام ووافقوا أهل الضَّلال من الجَهميَّة والمُعتزلة والرَّافضة والخَوَارج.

وهذا لا يعجب أبا الحَسَن وأمثاله، بل هو غصة فِي حلوقهم.

وقال فِي (ص٤٠٦): «إذا صَحَّ الخَبَر عن رسول اللَّه ﷺ، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خلفهم عن سلفهم إِلَى النَّبِي ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول؛ فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم».

هذا قول عَامَّة أهل الحَديث والمُتقنين من القَائمين علَى السنَّة، وأمَّا هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بِحَال؛ فلابد من نقله بطريق التواتر؛ لوقوع العلم به حتَّى أخبر عنه القدريَّة والمُعتزلة[1]، وكان قصدهم منه رَدَّ الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لَم يكن لَهُم فِي العلم قدم ثابت، ولَم يقفوا على مقصودهم من هذا القول.

٤- وقال ابن عبد الهَادي فِي «الصارم المنكي» (ص٤٤٩) تَحقيق الشيخ إسمَاعيل ابن مُحَمَّد الأنصاري:

«الوجه التاسع: أن تعظيمه هو موافقته فِي مَحبَّة ما يُحب، وكراهة ما يكره،

---

(١) فهؤلاء الضلال من القدريَّة والمُعتزلة الذين سَلَكوا غير سبيل المُؤمنين هم أسوة كل مَن يقول: إنَّ أخبار الآحاد الصحيحة بشروطها تفيد الظن. وقَلَّدَهُم هؤلاء الفُقَهَاء الذين ليس لَهُم فِي العلم قدم ثابت، وهم الذين يَتَسَتَّر بهم أبو الحَسَن، فيقول: كَمَا قَرَّرَهُ غير واحد من العُلَمَاء.

والرِّضَا بِمَا يرضى به، وفعل ما أمر به، وترك ما نَهَى عنه، والمُبَادرة إِلَى ما رغب فيه، والبعد عمَّا حَذَّرَ منه، وألَّا يَتَقَدَّم بين يديه، ولا يُقَدِّم على قوله قول أحد سواه، ولا يُعَارض ما جاء به بِمَعقول، ثُمَّ يُقَدِّم المَعقُول عليه.

كَمَا يقوله أئمَّة هذا المُعتَرِض الذين تلقى عنهم أصول دينه، وقَدَّمَ آراءهم وهَوَاجس ظنونهم على كلام اللَّه ورسوله، ثُمَّ ينسب ورثة الرَّسُول الواقفين مع أقواله، المُخَالفين لِمَا خالفها إِلَى ترك التعظيم والتنقص، وأي إخلال بتعظيمه، وأي تنقص فوق مَن عَزَلَ كلام الرَّسُول عن إفادة اليقين!! وقدم عليه آراء الرِّجَال، وزَعَمَ أن العقل يعارض ما جاء به، وأن الواجب تقديم المَعقُول وآراء الرِّجَال على قوله».

الشاهد فِي قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأي تنقص فوق مَن عَزَلَ كلام الرَّسُول ﷺ عن إفادة اليقين، وقَدَّم عليه آراء الرجال».

فهذا هو موقف العلماء الصادقين الغيورين على سُنَّة رسول اللَّه ﷺ، والذَّابين عن حياضها، والحَامين لِحِمَاهَا.

وهو الذي يَجب أن يقفه السنِّي الصَّادق تِجَاه أعداء الإسلام وخصوم أهل السنَّة من العقلانيين والمُبتَدعين من سائر الفرق، لا أن يَحشد لَهُم الشبه، ويسير فِي ركاب مَن يَمسكون بوَسَط العَصَا فِي كثير من قَضَايا الإسلام الأساسيَّة من أشاعرة وغيرهم من المُقَلدين لأهل البدع والأهواء، والمُتَرَسِّمين لِخُطَاهم فِي كثير من الأبواب.

* * *

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

حجج وبراهين أهل السنة
على أن أخبار الآحاد تفيد العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه.

أمَّا بعد:

فقد كنت نشرت مَقَالات فِي نصرة سنَّة رسول اللَّه، والذَّبّ عنها، ودفع شبهات كثيرة جلب بِهَا أبو الحَسَن المَأرِبِي على أخبار الآحاد الصحيحة الثابتة عن النَّبِي ﷺ، مؤيدًا بِهَذه الشبه مَذَاهب أهل الضَّلال من المُعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض، فعل هذه الأفاعيل فِي كتابه «إتحاف النبيل».

وفِي الوقت نفسه أخفى حُجَج وبراهين أهل السنَّة وإجمَاعهم على أنَّ أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقرائن والمُتلَقَّاة بالقَبول تفيد العلم، وشَوَّش على أحاديث الصحيحين المُحتفَّة بالقرائن الَّتِي تفيد العلم، وشَوَّش على هذه القرائن الَّتِي ذكرها أهل العلم، وقال: إنه لا يلزم منها القطع.

فماذا فعل أبو الحَسَن وأصحابه فِي مواجهة هذا المَقَال؟!!

ذهبوا يَرُدُّونَ عليه بأن المَسألة خلافية، وليست من الأصول، ولا يُعقَد عليها الولاء والبراء.

وذهبوا ينسبون إلَى بعض كبار علماء السنَّة موافقة أبِي الحَسَن فِي أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن، كابن باز، والألبانِي، وابن عثيمين، والشنقيطي، وارتكبوا الأفاعيل الشنيعة فِي حَقّ هؤلاء:

منها: إغفال حُجَج الألبانِي لنصرة مذهب أهل السنَّة، ودحض أباطيل أهل الأهواء فِي كتابين له مشهورين، وذهبوا إلَى جواب سؤال وجهه إليه أبو الحَسَن الذي يركض بفتنة التشويش على أخبار الآحاد، ومع أنَّ الجَوَاب يَحمل فِي طياته ما يدحض تلبيسهم إلَّا أنَّهم تَجَرَّءوا على إيهَام الناس أن الألبانِي مع أبِي الحَسَن وعلى مذهبه، وشتَّان شتَّان بين الرجلين والمَذهبين!!

ومنها: إيهام الناس أنَّ العلامة ابن باز يوافق أبا الحَسَن في أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن، معتمدين على نقله لكلام النووي الصريح في أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن بِمَا في ذلك أخبار الصحيحين، هذا الكلام نقله ابن باز لغرض مهم، وهو أن أخبار الآحاد توجب العمل؛ لأنه يرد على مبتدع يرى أن أخبار الآحاد لا توجب العمل.

اقتصروا على نقل هذا الكلام عن الشيخ ابن باز، وأخفوا ما نقله الشيخ عن ابن القيم في عشر صَحَائف ضمنها ابن القيم الحُجَج والبراهين على أن أخبار الآحاد تفيد العلم، ونقله عنه ابن باز للردِّ على شبهات أهل الضلال الذين يقولون: إنَّ أخبار الآحاد لا تفيد العلم، وإنَّمَا تفيد الظن.

ومنها: نقلهم لكلام ابن عثيمين حول أخبار الآحاد الذي ضمنه ما يفيد أن أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم، لكنهم أوهَمُوا الناس أن ابن عثيمين يقول بأن أخبار الآحاد تفيد الظن، وما لقي هذا التلاعب والتلبيس من أبي الحَسَن إلا التأييد والتباهي بالردود على الشيخ ربيع.

ثُمَّ اضطر أبو الحَسَن وأصحابه إِلَى تغيير لباسهم، متظاهرين بأن أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم، وأنَّ أبا الحَسَن قَرَّر هذا في كتابه «إتحاف النبيل»، ذلك الكتاب الذي لا يزال أبو الحَسَن يعتز به.

وأنا أسأل أبا الحَسَن وأصحابه: لِمَاذَا جلب أبو الحَسَن بتلك الشبه الخليطة الَّتِي تنصر أهل البدع؟! ولِمَاذا خذل أهل السنَّة بإخفاء حججهم وبراهينهم؟!

ونقول: لو كان أبو الحَسَن صادقًا فيما يدَّعيه الآن من أن أخبار الآحاد الصحيحة المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم؛ لساق حجج وبراهين أهل السنَّة وإجمَاعهم على أنَّ أخبار الآحاد الصحيحة المُحتفَّة بالقرائن وغير المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم في كتابه «إتحاف النبيل»، كما جرى على ذلك أعلام السنَّة، وكما هو مقتضى العقل والفطرة والعادات البشرية من أن مَن يؤمن بِمَذهب أو فكرة فإنَّمَا يكرس جهوده في حشد الأدلة الَّتِي تنصر مذهبه أو فكرته، ويكر على حجج الخُصُوم وشبههم بالردِّ والهَدم.

لو كان أبو الحَسَن يؤمن حينذاك بأنَّ أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم؛ لَحَشَد أدلة أهل السنَّة وحججهم لنصرة مذهبهم الحَقِّ، ولدحض أباطيل أهل البدع وشبهاتهم، هذا ما يقتضيه العقل والفطرة والعادات البشريَّة.

يا أبا الحَسَن إنك فعلت هذا عمدًا واختيارًا، ولو كنت صادقًا ناصحًا ما فعلته، ولو سل عليك سيف الإكراه؛ لأنَّ فيه بدين الله إضرارًا، فما هو عذرك غدًا عند الله إن انتحلت للناس اليوم أعذارًا؟!

يا أبا الحَسَن كفاك تلاعبًا بعقول الشباب، فضع حدًّا لِهَذَا التلاعب، أتسير على الطرق الَّتِي ترفضها الشرائع والعقول والفطر والعادات البشرية، ثُمَّ تطمع في أن يصدق الناس دعاواك الباطلة الَّتِي برهنت أعمالك وتصرفاتك على بطلانِهَا؟!!

فيا معشر المَخدُوعين بأبِي الحَسَن إلَى متَى تلغون عقولكم، وتستسلمون لأباطيل هذا الرجل الذي يصول ويَجول على منهج أهل السنَّة وأصولِهم بالأباطيل والترهات والحِيَل.

بَذَلتُ لَهُم نصحِي بِمنعَرج اللوى فَلَم يَستَبِينُوا النُّصح إلَّا ضُحَى الغد

ثُمَّ إني الآن أعرض للقرَّاء حجج وبراهين أهل السنَّة على أنَّ أخبار الآحاد تفيد العلم، وإليك الحُجَج الَّتِي سَاقَهَا الإمام ابن القيم في كتابه «الصَّوَاعق المُرسَلَة على الجَهميَّة والمُعَطلة».

ومنها هذه الصَّوَاعق على أهل الباطل من الجَهميَّة والمُعَطلة ومَن رَكَضَ في ميدانِهم، فخذوا بِهَا، وانصروا بِهَا سنَّة نبيكم، وادحضوا بِهَا أباطيل المُبطلين.

وفقنا الله وإياكم لِمَا يُحبُّ ويرضى، ولنصرة دينه والذب عنه، إنَّ ربِّي لسميع الدعاء.

كتبه:
ربيع بن هادي عمير المدخلي
ضحى يوم الإثنين
٢٥/ ٥/ ١٤٢٣هـ

* * *

من أدلـة أهـل السنـة على أن أخبـار الآحـاد تفيـد العلـم

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه العظيم «الصَّوَاعق المُرسلة على الجَهميَّة والمُعَطلة» (٢/ ٣٦٢) طبعة مكتبة الرياض الحَديثة:

«ومن له أدنَى إلمَام بالسنَّة والتفات إليها يعلم ذلك، ولولا وضوح الأمر في ذلك لذكرنا أكثر من مائة موضع، فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجمَاع الصَّحَابة المَعلوم بالضرورة، وإجمَاع التابعين، وإجمَاع أئمَّة الإسلام.

ووافقوا به المُعتزلة والجَهميَّة والرَّافضة والخَوَارج الذين انتهكوا هذه الحُرمَة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلَّا فلا يعرف لَهم سَلَف من الأئمَّة بذلك، بل صَرَّح الأئمَّة بخلاف قولهم.

فمَن نصَّ على أنَّ خبر الواحد يفيد العلم: مالك، والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وداود بن علي وأصحابه، كأبي مُحَمَّد بن حزم، ونَصَّ عليه الحُسَين بن علي الكرابيسي، والحَارث بن أسد المُحَاسبي.

قال ابن خويز منداد في كتاب أصول الفقه -وقد ذكر خبر الواحد الذي لَم يروه إلا الواحد والاثنان-: ويقع بهذا الضرب أيضًا العلم الضروري، نصَّ عليه مالك.

وقال أحمَد في حديث الرؤية: نعلم أنَّهَا حق، ونقطع على العلم بِهَا.

وكذلك روي عن المَروَذي قال: قلت لأبي عبد الله: هاهنا اثنان يقولان: إنَّ الخَبَر يوجب عَمَلًا، ولا يوجب علمًا. فعابه، وقال: لا أدري ما هذا؟!

وقال القاضي: وظاهر هذا أنه يسوي بين العلم والعمل.

وقال القاضي في أول المُجرد: خبر الواحد يوجب العلم إذا صحَّ سنده، ولَم تَختلف الرواية فيه، وتلقته الأمَّة بالقبول، وأصحابنا يطلقون القول- وإن لَم تتلقه بالقَبول....».

ومن كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذا الصَّدَد قوله في نفس المَرجع (ص٣٩٤-٤٠٥):

«ومِمَّا يبيِّن أنَّ خبر الواحد العدل يفيد العلم أدلة كثيرة:

أحدها: أن المُسلمين لَمَّا أخبرهم الواحد -وهم بقباء في صلاة الصبح- أن القبلة قد حولت إِلَى الكعبة؛ قبلوا خبره، وتركوا الحُجَّة الَّتِي كانوا عليها، واستداروا إِلَى القبلة، ولَم ينكر عليهم رسول اللَّه ﷺ، بل شكروا على ذلك، وكانوا على أمر مقطوع به من القبلة الأولَى، فلولا حصول العلم لَهُم بِخَبر الواحد لَم يتركوا المَقطُوع به المَعلوم لِخَبر لا يفيد العلم.

وغاية ما يقال فيه: إنه خبر اقترنته قرينة، وكثير منهم يقول: لا يفيد العلم بقرينة ولا غيرها. وهذا في غاية المُكَابرة.

ومعلوم أن قرينة تلقي الأمة له بالقبول، وروايته قرنًا بعد قرن من غير نكير من أقوى القرائن وأظهرها، فأي قرينة فرضتها كانت تلك أقوى منها[1].

الدليل الثاني: أنَّ اللَّه تعالَى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾. وفي القراءة الأخرى: «فَتَثَبَّتُوا». وهذا يدلُّ على الجَزم بقبول خبر الواحد أنه لا يَحتاج إِلَى التثبت، ولو كان خبره لا يفيد العلم لأمر بالتثبت حتَّى يَحصل العلم.

ومِمَّا يدل عليه أيضًا: أن السلف الصالِح وأئمة الإسلام لَم يزالوا يقولون: قال رسول اللَّه ﷺ كذا، وفعل كذا، وأمر بكذا، ونَهَى عن كذا، وهذا معلوم في كلامهم بالضرورة.

وفي صحيح البخاري قال رسول اللَّه ﷺ في عدَّة مواضع وكثير من أحاديث الصَّحَابة يقول فيها أحدهم: قال رسول اللَّه ﷺ، وإِنَّمَا سَمِعَه من صَحَابِي غيره، وهذه شهادة من القائل، وجزم على رسول اللَّه ﷺ بِمَا نسبه إليه من قول أو فعل.

(١) يرى الإمام ابن القيم أن كل حديث صَحَّ عن رسول اللَّه ﷺ، ولَم يضعفه أحد من أئمة الحديث: أن هذا تلق من الأمة بالقبول لِهَذَا النوع من الأحاديث، وهذا بِخلاف ما يفهم بعض الناس من القرائن، ومن تلقي الأمة بالقبول، فإنَّهُم يكادون يقصرونَهَا على أخبار الصحيحين فقط، وما قرره ابن القيم حق، ولله الحمدُ.

فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم؛ لكان شاهدًا على رسول الله ﷺ بغير علم.

الدليل الثالث: أنَّ أهل العلم بالحديث لَم يزالوا يقولون: صَحَّ عن رسول الله ﷺ. وذلك جزم منهم بأنه قاله.

ولَم يكن مرادهم ما قاله بعض المُتأخرين: إنَّ المُرَاد بالصحَّة: صحة السند، لا صحَّة المَتن. بل هذا مراد من زعم أن أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم، وإنَّمَا كان مرادهم صحَّة الإضافة إليه، وأنه قال، كما كانوا يَجزمون بقولِهِم: قال رسول الله ﷺ، وأمر، ونَهَى، وفعل رسول الله ﷺ، وحيث كان يقع لَهُم الوهم فِي ذلك يقولون: يذكر عن رسول الله ﷺ، ويروى عنه، ونَحو ذلك.

ومن له خبرة بالحَديث يفرق بين قول أحدهم: هذا الحَديث صحيح. وبين قوله: إسناده صحيح.

فالأول: جزم بصحَّة نسبته إلَى رسول الله ﷺ.

والثاني: شهادة بصحَّة سنده، وقد يكون فيه علَّة أو شذوذ، فيكون سنده صحيحًا، ولا يَحكمون أنه صحيح فِي نفسه.

الدليل الرابع: قوله تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. والطائفة تقع على الواحد فما فوقه، فأخبر أن الطائفة تنذر قومهم إذا رجعوا إليهم، والإنذار الإعلام بِمَا يفيد العلم.

وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾. نظير قوله فِي آياته المَتلوة والمَشهودة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾. ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾. ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾. وهو سبحانه إنَّمَا يذكر ذلك فيما يَحصل به العلم، لا فيما لا يفيد العلم.

الدليل الخَامس: قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ أي: لا تتبعه، ولا تعمل به، ولَم يزل المُسلمون من عهد الصَّحَابة يقفون أخبار الآحاد، ويعملون بِهَا، ويثبتون لله تعالَى بِهَا الصفات، فلو كانت لا تفيد علمًا؛ لكان الصَّحَابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قَفَوا ما ليس لَهُم به علم.

الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]. فأمر مَن لَم يعلم أن يسأل أهل الذكر، وهم أولو الكتاب والعلم، ولولا أن أخبارهم تفيد العلم لَم يأمر بسؤال مَن لا يفيد خبره علمًا، وهو سبحانه لَم يقل: سلوا عدد التواتر. بل أمر بسؤال أهل الذكر مطلقًا، فلو كان واحدًا؛ لكان سؤاله وجوابه كافيًا.

الدليل السابع: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧].

وقال: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [العنكبوت:١٨].

وقال النبي ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي». وقال لأصحابه في الجَمع الأعظم يوم عرفة: «أنتم مَسئولُونَ عنِّي، فَمَاذَا أنتم قَائلُون؟» قالوا: نشهد أنك بلغت، وأديت، ونصحت.

ومعلوم أن البلاغ هو الذي تقوم به الحُجَّة على المُبلغ، ويَحصل به العلم، فلو كان خبر الواحد لا يَحصل به العلم؛ لَم يقع به التبليغ الذي تقوم به حُجَّة الله على العبد، فإنَّ الحُجَّة إنَّمَا تقوم بِمَا يَحصل به العلم.

وقد كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد من أصحابه يبلغ عنه، فتقوم الحُجَّة على من بلغه، وكذلك قامت حجته علينا بِمَا بلغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسنته، ولو لَم يفد العلم لَم تقم علينا بذلك حُجَّة، ولا على من بلغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد التواتر، وهذا من أبطل الباطل.

فيلزم من قال: إنَّ أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد العلم أحد أمرين:

إمَّا أن يقول: إنَّ الرسول لَم يبلغ غير القرآن، وما رواه عنه عدد التواتر، وما سوى ذلك لَم تقم به حُجَّة، ولا تبليغ.

وإمَّا أن يقول: إنَّ الحُجَّة والبلاغ حاصلان بِمَا لا يوجب علمًا ولا يقتضي عَمَلًا.

وإذا بطل هذان الأمران بطل القول بأنَّ أخباره ﷺ الَّتي رواها الثقات العدول الحُفَّاظ وتلقتها الأمَّة بالقبول لا تفيد علمًا، وهذا ظاهر لا خفاء به.

الدليل الثامن: قوله تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقوله: ﴿وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾.

وجه الاستدلال: أنه تعالَى أخبر أنه جعل هذه الأمة عدولًا خيارًا؛ ليشهدوا على الناس بأن رسلهم قد بلغوهم عن الله رسالته، وأدوا عليهم ذلك، وهذا يتناول شهادتهم على الأمم الماضية، وشهادتهم على أهل عصرهم ومَن بعدهم: أنَّ رسول الله ﷺ أمرهم بكذا، ونَهاهُم عن كذا، فهم حُجَّة الله على من خالف رسول الله، وزعم أنه لَم يأتِهم من الله ما تقوم به عليه الحُجَّة.

وتشهد هذه الأمة الوسط عليه بأن حُجَّة الله بالرسل قامت عليه، ويشهد كل واحد بانفراده بِمَا وصل إليه من العلم الذي كان به من أهل الشهادة، فلو كانت أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد لَم يشهد به الشاهد، ولَم تقم به الحُجَّة على المَشهُود عليه.

الدليل التاسع: قوله تعالَى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. وهذه الأخبار الَّتِي رواها الثقات الحُفَّاظ عن رسول الله ﷺ إما أن تكون حقًّا، أو باطلًا، أو مشكوكًا فيها، لا يدري هل هي حق أو باطل.

فإن كانت باطلًا أو مشكوكًا فيها وجب إطراحها، وألَّا يلتفت إليها، وهذا انسلاخ من الإسلام بالكلية، وإن كانت حقًّا فيجب الشهادة بِهَا على البت أنَّهَا عن رسول الله ﷺ، وكان الشاهد بذلك شاهدًا بالحَقِّ، وهو يعلم صحَّة المَشهُود به.

الدليل العاشر: قول النَّبِي ﷺ على مثلها، فاشهدوا إشارة إلَى الشمس، ولَم يزل الصَّحابة والتابعون وأئمَّة الحَديث يشهدون عليه ﷺ على القطع أنه قال كذا، وأمر به، ونَهَى عنه، وفعله لَمَّا بلغهم إياه الواحد والاثنان والثلاثة، فيقولون: قال رسول الله ﷺ كذا، وحَرَّم كذا، وأباح كذا. وهذه شهادة جازمة يعلمون أنَّ المَشهُود به كالشمس في الوضوح.

ولا ريب أن كل من له التفات إلَى سنَّة رسول الله ﷺ واعتناء بِهَا يشهد شهادة

جازمة أنَّ المُؤمنين يرون ربَّهم عيانًا يوم القيامة، وأنَّ قومًا من أهل التوحيد يدخلون النار، ثُمَّ يَخرجون منها بالشفاعة، وأنَّ الصِّرَاط حق، وتكليم الله لعباده يوم القيامة كذلك، وأنَّ الولاء لِمَن أعتق إلَى أضعاف أضعاف ذلك، بل يشهد بكل خبر صحيح متلقَّى بالقَبول، لَم ينكره أهل الحَديث شهادة لا يشك فيها.

الدليل الحَادي عشر: أنَّ هؤلاء المُنكرين لإفادة أخبار النَّبِي ﷺ العلم يشهدون شهادة جازمة قاطعة على أئمتهم بِمَذاهبهم وأقوالِهم أنَّهُم قالوا، ولو قيل لَهُم: إنَّهَا لَم تصح عنهم. لأنكروا ذلك غاية الإنكار، وتَعَجَّبوا من جهل قائله!!

ومعلوم أن تلك المَذَاهب لَم يروها عنهم إلَّا الواحد والاثنان والثلاثة ونَحوهم، لَم يروها عنهم عدد التواتر، وهذا معلوم يقينًا، فكيف حصل لَهُم العلم الضروري والمُقَارب للضروري بأنَّ أئمتهم ومَن قلَّدُوهم دينهم أفتوا بكذا، وذهبوا إلَى كذا، ولَم يَحصل لَهُم العلم بِمَا أخبر به أبو بكر الصِّدِّيق، وعمر بن الخَطَّاب، وسائر الصَّحَابة عن رسول الله ﷺ، ولا بِمَا رواه عنهم التابعون، وشاع في الأمَّة وذاع، وتعَدَّدَت طرقه وتنوعت، وكان حرصه عليه أعظم بكثير من حرص أولئك على أقوال متبوعيهم، إنَّ هذا لَهُوَ العجب العجاب!!

وَهَذا وإن لَم يكن نفسه دليلًا يلزمهم أحد أمرين:

إمَّا أن يقولوا: أخبار رسول الله ﷺ وفتاواه وأقضيته تفيد العلم.

وإمَّا أن يقولوا: إنَّهم لا علم لَهُم بصحَّة شيء مِمَّا نقل عن أئمتهم، وأن النقول عنهم لا تفيد علمًا.

وإمَّا أن يكون ذلك مفيدًا للعلم بصحَّته عن أئمتهم دون المَنقُول عن رسول الله ﷺ؛ فهو من أبين الباطل.

الدليل الثاني عشر: قوله تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

ووجه الاستدلال: أن هذا أمر لكل مؤمن بلغته دعوة الرسول ﷺ إلَى يوم القيامة.

ودعوته نوعان: مواجهة، ونوع بواسطة المُبلغ، وهو مأمور بإجابة الدعوتين

فِي الحَالتين، وقد علم أن حياته فِي تلك الدعوة والاستجابة لَهَا، ومن المُمتنع أن يأمره اللَّه تعالَى بالإجابة لِمَا لا يفيد علمًا، أو يُحييه بِمَا لا يفيد علمًا، أو يتوعّده على ترك الاستجابة لِمَا لا يفيد علمًا بأنه إن لَم يفعل عاقبه، وحال بينه وبين قلبه.

الدليل الثالث عشر: قوله تعالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وهذا يعم كل مُخَالف بلغه أمره ﷺ إلَى يوم القيامة، ولو كان ما بلغه لَم يفده علمًا لَمَا كان مُتعرِّضًا بِمُخَالفة ما لا يفيد علمًا للفتنة والعذاب الأليم، فإنَّ هذا إنَّمَا يكون بعد قيام الحُجَّة القاطعة الَّتِي لا يبقى معها لِمُخَالف أمره عذرًا.

الدليل الرابع عشر: قوله تعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ إلَى قوله: ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

ووجه الاستدلال: أنه أمر أن يردَّ ما تنازع فيه المُسلمون إلَى اللَّه ورسوله.

والرَّدُّ إلَى اللَّه هو: الرَّدُّ إلَى كتابه.

والرَّدُّ إلَى رسوله هو: الرَّدُّ إليه فِي حياته، وإلَى سنته بعد وفاته.

فلولا أن المَردود إليه يفيد العلم وفصل النِّزاع لَم يكن فِي الرَّدِّ إليه فائدة؛ إذ كيف يرد حكم المُتنَازع فيه إلَى ما لا يفيد علمًا ألبتة، ولا يدري حق هو أم باطل، وهذا برهان قاطع بِحَمد الله؛ فلهذا قال من زعم أنَّ أخبار رسول اللَّه ﷺ لا تفيد علمًا: إنَّا نرد ما تنازعنا فيه إلَى العقول والآراء والأقيسة، فإنَّهَا تفيد العلم.

الدليل الخَامس عشر: قوله تعالَى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ إلَى قوله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٤٩-٥٠].

ووجه الاستدلال: أن كل ما حكم به رسول اللَّه ﷺ فهو مِمَّا أنزل اللَّه، وهو ذكر من اللَّه أنزله على رسوله، وقد تكفل سبحانه بِحفظه، فلو جاز على حكمه الكذب والغلط والسهو من الرواة، ولَم يقم دليل على غلطه وسهو ناقله؛ لسقط حكم ضمان اللَّه وكفالته لِحفظه، وهذا من أعظم الباطل.

ونَحن لا ندعي عصمة الرواة، بل نقول: إنَّ الراوي إذا كذب، أو غلط، أو

سهاً؛ فلابد أن يقوم دليل على ذلك، ولابد أن يكون في الأمَّة من يعرف كذبه وغلطه؛ ليتمَّ حفظه لِحُجَجِه وأدلته، ولا تلتبس بِمَا ليس منها، فإنه من حكم الجَاهلية، بِخلاف مَن زعم أنه يَجوز أن تكون كل هذه الأخبار والأحكام المَنقُولة إلينا آحادًا كذبًا على رسول الله ﷺ، وغايتها أن تكون كما قاله من لا علم عنده: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢].

الدليل السادس عشر: ما احتجَّ به الشافعي نفسه، فقال: أخبرنا سفيان، عن عبد المَلك بن عمير، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود: أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«نضَّرَ اللَّهُ عَبدًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَحَفِظَهَا، وَوَعَاهَا، وَأَدَّاهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقهٍ إِلَى غَيرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقهٍ إِلَى مَن هُوَ أَفقَهُ مِنهُ، ثَلاثٌ لا يُغَلُّ عَلَيهِنَّ قَلبُ مُسلِمٍ: إِخلاصُ العَمَلِ لله، وَالنَّصِيحَةُ لِلمُسلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِم، فَإِنَّ دَعوَتَهُم تُحِيطُ مِن وَرَائِهِم».**

قَالَ الشافعي: «فلما ندب رسول الله ﷺ إِلَى استماع مقالته وحفظها وأدائها أمر أن يؤديها ولو واحد؛ دلَّ على أنه لا يأمر من يؤدي عنه إلَّا ما تقوم به الحُجَّة على من أدي إليه؛ لأنه إنَّمَا يؤدي عنه حلالًا يؤتى، وحرام يُجتنب، وحد يُقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا.

ودلَّ على أنه قد يَحمل الفقه غير الفقيه، يكون له حافظًا، ولا يكون فيه فقيهًا، وأمر رسول الله ﷺ بلزوم جَمَاعَة المُسلمين مِمَّا يُحتج به في أنَّ إجمَاع المُسلمين لازم». انتهى.

والمَقصُود: أن خبر الواحد العدل لو لَم يفد علمًا؛ لأمر رسول الله ﷺ ألَّا يقبل من أدّي إليه إلَّا من عدد التواتر الذي لا يَحصل العلم إلَّا بِخبرهم، ولَم يدع للحامل المُؤدِّي وإن كان واحدًا؛ لأنَّ ما حَمله لا يفيد العلم، فلم يفعل ما يستحق الدعاء وحده إلَّا بانضمامه إلَى أهل التواتر، وهذا خلاف ما اقتضاه الحَديث، ومعلوم أن رسول الله ﷺ إنَّمَا ندب إلَى ذلك، وحث عليه، وأمر به؛ لتقوم به الحُجَّة على من أدي إليه، فلو لَم يفد العلم؛ لَم يكن فيه حُجَّة.

الدليل السابع عشر: حديث أبي رافع الصحيح عن رسول الله ﷺ قال:

«لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدًا مِنكُم مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِن أَمْرِي يَقُولُ: لَا نَدْرِي، مَا هَذَا؟! بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ القُرْآن، أَلا وَإِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ».

ووجه الاستدلال: أن هذا نَهي عام لكل من بلغه حديث صحيح عن رسول الله ﷺ أن يُخَالفه، أو يقول: لا أقبل إلا القرآن، بل هو أمر لازم، وفرض حتم بقبول أخباره وسنته، وإعلام منه ﷺ أنَّهَا من الله أوحاها إليه، فلو لَم تفد علمًا؛ لقال من بلغته: إنَّهَا أخبار آحاد لا تفيد علمًا، فلا يلزمني قَبول ما لا علم لِي بصحَّته، والله تعَالَى لَم يكلفنِي العلم بِمَا لَم أعلم صحَّته ولا اعتقاده.

بل هذا بعينه هو الذي حذَّر منه رسول الله ﷺ أمته، ونَهَاهم عنه، ولَمَّا علم أن فِي هذه الأمة من يقوله حذرهم منه، فإنَّ القائل: إن أخباره لا تفيد العلم -هكذا يقول- سواء لا ندري ما هذه الأحاديث.

وكان سلف هؤلاء يقولون: بيننا وبينكم القرآن. وخلفهم يقولون: بيننا وبينكم أدلة العقول، وقد صرَّحوا بذلك، وقالوا نقدم العقول على هذه الأحاديث آحادها ومتواترها، ونقدم الأقيسة عليها[1].

الدليل الثامن عشر: ما رواه مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبِي طلحة، عن أنس بن مالك قال: «كنت أسقي أبا عبيدة بن الجَرَّاح، وأبا طلحة الأنصاري، وأُبَيَّ ابنَ كعب شرابًا من فضيخ، فجاءهم آتٍ، فقال: إنَّ الخَمر قد حرمت. فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلَى هذه الجِرَار فاكسرها. فقمت إلَى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتَّى كسرتُهَا».

ووجه الاستدلال: أن أبا طلحة أقدم على قَبول خبر التحريم حيث ثبت به التحريم لِمَا كان حلالًا، وهو يُمكنه أن يسمع من رسول الله ﷺ شفاهًا، وأكد ذلك القول بإتلاف الإناء وما فيه، وهو مال، وما كان ليقدم على إتلاف المَال بِخبر مَن لا يفيده خبره العلم عن رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ إلَى جنبه، فقام خبر ذلك

---

(١) إن الذي يقول: إنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن، ويقذف بالشبه الكثيرة على سنَّة رسول الله ﷺ، وعلى مَن يزكِّي رواتها من أئمة النقد، لآخذ بغرز هؤلاء مهما تستر وتهرَّب من واقعه المكشوف، ولقد أعطى هذا المُتَستر دفعات لنصر باطلهم تزيدهم تشبثًا بِهذا الباطل، كافأه الله بِمَا يستحق.

الآتي عنده وعند من معه مقَام السَّمَاع من رسول اللَّه ﷺ، بِحَيث لَم يَشكُّوا، ولَم يرتابوا فِي صدقه، والمتكلفون يقولون: إنَّ مثل ذلك الخَبَر لا يفيد العلم، لا بقرينة، ولا بغير قرينة.

الدليل التاسع عشر: أن خبر الواحد لو لَم يفد العلم؛ لَم يثبت به الصحابة التحليل والتحريم والإباحة والفروض، ويَجعل ذلك دينًا يدان به فِي الأرض إلَى آخر الدَّهر.

فهذا الصِّدِّيق ؓ زاد فِي الفروض الَّتِي فِي القرآن فرض الجدَّة، وجعله شريعة مستمرَّة إلَى يوم القيامة بِخبر مُحَمَّد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة فقط، وجعل حكم ذلك الخَبَر فِي إثبات هذا الفرض حكم نص القرآن فِي إثبات فرض الأم.

ثُمَّ اتفق الصَّحَابة والمُسلمون بعدهم على إثباته بِخَبر الواحد، وأثبت عمر بن الخَطَّابِ بِخبر حَمل بن مالك دية الجَنِين، وجعلها فرضًا لازمًا للأمَّة، وأثبت ميراث المَرأة من دية زوجها بِخَبر الضحَّاك بن سفيان الكلابِي وحده، وصار ذلك شرعًا مستمرًّا إلَى يوم القيامة، وأثبت شريعة عامة فِي حَقِّ المَجُوس بِخَبر عبد الرَّحمَن بن عوف وحده، وأثبت عثمان بن عفان شريعة عامَّة فِي سكنَى المُتوفَّى عنها بِخَبر فريعة بنت مالك وحدها.

وهذا أكثر من أن يذكر، بل هو إجمَاع معلوم منهم، ولا يقال على هذا: إنَّمَا يدل على العمل بِخَبر الواحد فِي الظنيات، ونَحن لا ننكر ذلك لأنا قد قدمنا أنَّهم أجمَعوا على قَبوله والعمل بِمُوجبه، ولو جاز أن يكون كذبًا أو غلطًا فِي نفس الأمر؛ لكانت الأمَّة مُجمعة على قبول الخَطأ والعمل به، وهذا قدح فِي الدين والأمَّة[1].

الدليل العشرون: أن الرسل -صلوات اللَّه وسلامه عليهم- كانوا يقبلون خبر

---

(١) إن الذين يقولون: إن أخبار الآحاد تفيد الظن. يعتقدون أن أخبار الرسول ﷺ الصحيحة تَحتمل الصدق والكذب؛ فجوزوا عليها أن تكون مكذوبة على رسول اللَّه ﷺ، ونَحن نبرأ إلَى اللَّه من هذا القول الباطل، الذي يغرس الشكوك فِي نفوس من يصغي إلَى باطلهم، لقد جهل هؤلاء الفروق بين أخبار الناس وأخبار الرسول المُبلغ عن اللَّه، الذي تكفل ربه بحفظ دينه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. آمنا باللَّه، وصدَّقنا وعده.

الواحد، ويقطعون بِمضمونه، فقبله موسى من الذي جاء من أقصى المدينة قائلًا له: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠]. فجزم بِخَبره، وخرج هاربًا من المَدينة، وقبل خبر بنت صاحب مَدين لَمَّا قالت: ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥]. وقَبِل خبر أبيها في قوله: هذه ابنتي. وتزوجها بِخَبره.

وقَبِلَ يوسفُ الصِّدِّيق خبر الرسول الذي جاءه من عند المَلك، وقال: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ﴾ [يوسف: ٥٠].

وقبل النَّبِي ﷺ خبر الآحاد الذين كانوا يُخبرونه بنقض عهد المُعَاهدين له، وغزاهم بِخَبرهم، واستباح دماءهم وأموالَهُم، وسبَى ذراريهم.

ورسل الله -صلواته وسلامه عليهم- لَم يرتبوا على تلك الأخبار أحكامها، وهم يُجَوزون أن تكون كذبًا وغلطًا، وكذلك الأمة لَم تثبت الشرائع العامَّة الكلية بأخبار الآحاد، وهم يُجَوزون أن يكون كذبًا على رسول الله ﷺ في نفس الأمر، ولَم يُخبروا عن الرب -تبارك وتعَالَى- في أسمَائه وصفاته وأفعاله بِمَا لا علم لَهُم به، بل يكون كذبًا وخطأ في نفس الأمر.

هذا ما يقطع ببطلانه كل عالِم مستبصر.

الدليل الحَادي والعشرون: أن خبر العدل الواحد المُتلقى بالقَبول لو لَم يفد العلم؛ لَم تَجز الشهادة على الله ورسوله بِمَضمونه، ومن المَعلوم المُتيقن أن الأمة من عهد الصَّحَابة إِلَى الآن لَم تزل تشهد على الله وعلى رسوله بِمَضمُون هذه الأخبار، جازمين بالشهادة في تصانيفهم وخطابِهم، فيقولون: شرع الله كذا وكذا على لسان رسوله ﷺ.

فلو لَم يكونوا عَالِمين بصدق تلك الأخبار، جازمين بِهَا؛ لكانوا قد شهدوا بغير علم، وكانت شهادتُهم زورًا، وقولًا على الله ورسوله بغير علم، ولعمر الله هذا حقيقة قولِهم، وهم أولَى بشهادة الزور من سَادَات الأمَّة وعلمائها.

قال أبو عمرو بن الصلاح -وقد ذكر الحَديث الصحيح المُتلقى بالقبول، المُتفَق على صحته-: «وهذا القسم جَميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافًا لقول من نفى ذلك مُحتجًا بأنه لا يفيد إلا الظن، وإنَّمَا تلقته الأمَّة

بالقَبول؛ لأنه يَجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يُخطئ».

قال: «وقد كنت أميل إِلَى هذا، وأحسبه قويًا، ثُمَّ بان لي أن المَذهَب الذي اخترناه هو الصحيح؛ لأن ظن مَن هو معصوم من الخَطأ لا يُخطئ، والأمة في إجمَاعها مَعصُومَة من الخَطأ؛ ولِهَذَا كان الإجمَاع المَبني على الاجتهاد حُجَّة مقطوعًا بِهَا، وأكثر إجمَاعَات العلماء كذلك، وهذه نكتة نفيسة نافعة». اهـ. وَصَلَّى اللَّه عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّد، وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلم.

* * *

تلون أبي الحسن في قضية أخبار الآحاد وادعاءاته الأخيرة الباطلة بأنه يقول: إن أخبار الآحاد تفيد العلم إذا حفتها القرائن

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه.

أما بعد:

فقد كنت نشرت مَقَالات في نصرة سنَّة رسول اللَّه، والذَّبِّ عنها، ودفع شبهات كثيرة جَلَبَ بِهَا أبو الحَسَن المَأربي على أخبار الآحاد الصحيحة الثابتة عن النَّبِي ﷺ مُؤيدًا بِهَذه الشُّبه مَذَاهب أهل الضَّلال من المُعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض، فعل هذه الأفاعيل في كتابه: «إتحاف النبيل».

وفي الوقت نفسه أخفى حُجُج وبراهين أهل السنَّة وإجمَاعهم على أنَّ أخبار الآحاد المُحتَفَّة بالقرائن المُتَلَقَّاة بالقبول تفيد العلم، وَشَوَّش على أحاديث الصحيحين المُحتَفَّة بالقرائن الَّتِي تفيد العلم، وَشَوَّش على هذه القرائن الَّتِي ذكرها أهل العلم، وقال: إنه لا يلزم منها القطع.

فماذا فعل أبو الحَسَن وأصحابه في مواجهة هذا المَقَال؟!

ذهبوا يَرُدُّون عليه بأن المَسألة خلافية، وليست من الأصول، ولا يعقد عليها الولاء والبراء.

وذهبوا ينسبون إلَى بعض كبار علماء السنَّة موافقة أبِي الحَسَن في أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن، كابن باز، والألباني، وابن عثيمين، والشنقيطي، وارتكبوا الأفاعيل الشنيعة في حق هؤلاء:

منها: إغفال حُجَج الألباني لنصرة مذهب أهل السنَّة، ودحض أباطيل أهل الأهواء في كتابين له مشهورين، وذهبوا إلَى جواب سؤال وَجَّهَهُ إليه أبو الحَسَن الذي يركض بفتنة التشويش على أخبار الآحاد، ومع أن الجَوَاب يَحمل في طياته ما يدحض تلبيسهم؛ إلا أنَّهُم تَجَرءوا على إيهام الناس أن الألباني مع أبِي الحَسَن وعلى مذهبه، وشتان وشتان بين الرجلين والمَذهَبين.

ومنها: إيهام الناس أن العلامة ابن باز يوافق أبا الحَسَن في أن أخبار الآحاد تفيد الظن، مُعتمدين على نقله لكلام النووي الصريح في أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن بِمَا في ذلك أخبار الصحيحين.

هذا الكلام نقله ابن باز لغرض مهم وهو: أن أخبار الآحاد توجب العمل؛ لأنه يرد على مبتدع يرى أن أخبار الآحاد لا توجب العمل.

اقتصروا على نقل هذا الكلام عن الشيخ ابن باز، وأخفوا ما نقله الشيخ عن ابن القيم في عشر صحائف، ضمنها ابن القيم الحُجَج والبراهين على أن أخبار الآحاد تفيد العلم، ونقله عنه ابن باز للرَّدِّ على شبهات أهل الضلال الذين يقولون: إن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، وإنَّمَا تفيد الظن.

ومنها: نقلهم لكلام ابن عثيمين حول أخبار الآحاد الذي ضَمَّنه ما يفيد أن أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم، لكنهم أوهَمُوا الناس أن ابن عثيمين يقول بأن أخبار الآحاد تفيد الظن.

وما في هذا التلاعب والتلبيس من أبي الحَسَن إلا التأييد، والتباهي بالردود على الشيخ ربيع.

ثُمَّ اضطر أبو الحَسَن وأصحابه إِلَى تغيير لباسهم متظاهرين بأن أخبار الآحاد المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم، وأن أبا الحَسَن قرر هذا في كتابه «إتحَاف النيل»، وذلك الكتاب الذي لا يزال أبو الحَسَن يعتز به.

* وأنا أسأل أبا الحَسَن وأصحابه:

لِمَاذا جلب أبو الحَسَن بتلك الشبه الغليظة الَّتِي تنصر أهل البدع؟!

ولِمَاذا خذل أهل السنة بإخفاء حججهم وبراهينهم؟!

ونقول: لو كان أبو الحَسَن صادقًا فيما يَدَّعيه الآن من أن أخبار الآحاد الصحيحة المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم؛ لساق حُجَج وبراهين أهل السنَّة وإجمَاعهم على أنَّ أخبار الآحاد الصحيحة المُحتفَّة بالقرائن تفيد العلم في كتابه «إتحَاف النيل»، كما جرى على ذلك أعلام السنَّة، وكما هو مقتضى العقل والفطرة والعادات البشرية مِن أن مَن يُؤمن بِمَذهب أو فكرة؛ فإنَّمَا يُكَرِّس جهوده في حشد

الأدلة الَّتِي تنصر مذهبه أو فكرته، ويكر على حُجَج الخُصُوم وشبههم بالرَّدِّ والهَدم.

لو كان أبو الحَسَن يؤمن حينذاك بأن أخبار الآحاد المُحتَفَّة بالقرائن تفيد العلم؛ لَحَشَد أدلة أهل السنَّة وحججهم لنصرة مذهبهم الحَق، ولدحض أباطيل أهل البدع وشبهاتِهم، هذا ما يقتضيه العقل والفطرة والعادات البشرية.

وما أشبه حال أبِي الحَسَن بِحَال الجَاحظ، حيث افتخر به وبِمُصَنفاته عبد اللَّه ابن أحمَد الكعبي[1] زعيم الكعبية من المُعتزلة، فكشف أبو منصور البغدادي زيف هذه الدَّعَاوَى الَّتِي أضفيت على الجَاحظ ومصنفاته.

فقال فِي كتابه «الفرق بين الفرق» (ص١٦١-١٦٢):

وقد افتخر الكعبي بالجَاحظ، وزعم أنه من شيوخ المُعتزلة، وافتخر بتصانيفه الكثيرة، وزعم أنه كنانِي من بني كنانة بن خزيمَة بن مدركة بن إلياس بن مضر.

فيقال له: إن كان كنانيًا كما زعمت؛ فلم صنفت[2] كتاب «مَفَاخر القحطانيَّة على الكنانيَّة وسائر العدنانية»؟!

وإن كان عربيًا؛ فلم صنَّف كتاب «فضل المَوَالِي على العرب»؟![3].

وقد ذكر فِي كتابه المُسَمَّى «مفاخر قحطان على عدنان» أشعارًا كثيرة من هجاء القحطانيَّة للعدنانية، ومَن رضي بِهَجو آبائه كَمَن هجا آباه.

وقد أحسن جحظة فِي هجاء ابن بسام الذي هجا أباه فقال:

مَـــن كَـــانَ يَـــهـــجُـــو أبَـــاه ... فَـــهَـــجـــوه قَـــد كَـــفَـــاهُ

(١) هو عبد اللَّه بن أحمَد بن محمُود البلخي، شيخ من شيوخ المُعتزلة، كان رأسًا لطائفة منهم سُمُّوها الكعبية نسبةً إليه، توفِّي سنة (٣١٩)، انظر ترجَمته فِي العبر (٢/ ١٧٦)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٨١).

(٢) كذا فِي الأصل، والظاهر أن الصواب: «صنفه».

(٣) يقال لأبِي الحَسَن: لو كنت تؤمن بأن أخبار الآحاد -حتَّى المُحتفَّة بالقرائن- تفيد العلم؛ فلماذا حشدت خمس عشرة شبهة لأهل البدع على أخبار الآحاد النبويَّة؟! ولِمَاذَا تصَدَّت كتمان حُجَج أهل السنَّة، وهي تزيد على العشرات من الكتاب والسنَّة على أن أخبار الآحاد تفيد العلم؟! فما أشبه دعاواك ودعاوى حزبك بدعاوى الكعبي، وما أشبه انتماءك إِلَى أهل السنَّة بانتساب الجَاحظ إِلَى العرب، بل إِلَى الكنانية والعدنانية.

لَــو أنــهُ مــن أبــيــهِ ... مَــا كَــانَ يَــهــجُــو أبَــاه

وأمَّا كتبه المُزخرفة فأصناف:

منها: كتاب في حيل اللصوص، وقد علَّم بِهَا الفَسَقة وجوه السرقة[1].

ومنها: كتابه في «غش الصناعات»، وقد أفسد به على التجار سلعهم.

ومنها: كتابه في «النواميس»، وهو ذريعة للمحتالين يَجتلبون بِهَا ودائع الناس وأموالَهُم.

ومنها: كتابه في «الفتيا»، وهو مشحون بطعن أستاذه النظام على أعلام الصحابة.

كتبه الشيخ
ربيع بن هادي عمير المدخلي
في ١٦/شعبان/١٤٢٣هـ

* * *

(١) إذْ عملك هذا -أي: حشد الشبه على أخبار الآحاد- ليشبه عمل الجَاحظ الذي يفاخر به الكعبي والذي يُعلِّم الفُسَّاق طرق السرقات، والتجار طرق الغش والخِدَاع، وأنت تُعلِّم الروافض والخَوَارج والمعتزلة وأتباعهم كيف يقذفون بالشبه لأتباعهم من أهل الضلال، فيزيدونَهُم ضلالًا وشكًا في سنَّة رسول الله ﷺ، ويزيدون حربًا لأهل السنَّة الذين يعظمون سنَّة رسول الله ﷺ، ويرمُون بِهَا عن الظنون والشكوك والأوهام.

ولأبي الحَسَن نظائر من هذه التلونات قد بينت بعضها، مثل: تلونه في قضية مَن يكفر الصَّحَابة أو يفسقهم وتراجعاته فيها، ثُمَّ ينتهي به المَطَاف إِلَى الادعاء بأنه هو المُوَافق لشيخ الإسلام ابن تيمية، وأن مَن انتقده في تَخبطاته هو المُخَالف لشيخ الإسلام.

وكتلونه في موضوع التثبت، وموضوع المَنهج الواسع، حيث ادَّعَى فيهما خلاف واقعه وما يسير عليه أمام علماء المَدينة.

فما أكثر تلونه وتقلباته وبأمثاله ينكب الإسلام والمُسلمون، ولقد -والله- نكبت به الدعوة السَّلفيَّة، ومزَّق أهلها في كل مكان بتأصيلاته الفاسدة، وتلبيساته المَاكرة، وفتنه الهَائجة.

وإني أكرر تَحذيري الجَاد من سَمَاع أشرطته، وقراءة ما انتقدناه من كتبه كالسراج الوهاج، وإتحاف النبيل، وَفَّق الله الجَميع لسلوك مناهج الحق، واتباع الهُدَى، إن ربنا لسميع الدعاء

انتقاد عقدي ومنهجي

لكتاب: السراج الوهاج

يزيد بلقاسم

يزيد بلقاسم

يزيد بلقاسم

يزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومَن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد استمعت إِلَى أشرطة أبي الحَسَن المِصري نزيل مأرب، وأدركت ما تنطوي عليه من أمور لا يقرها شرعنا العظيم، وقد علم الناس بعض ذلك، وخفيت عليهم أشياء..

نسأل اللَّه أن يهيئ لَهَا مَن يظهرها لَهُم؛ نصحًا له، ولرسوله، ولكتابه، وللمسلمين، وخَاصَّة السَّلفيين.

ومن جُملَة المآخذ عليه: كثرة الإشادة بكتابه «السِّراج الوَهَّاج»، والادعاء المُنكَر أن العُلَمَاء قد أقروه[1]، ودَعَا السلفيين إِلَى تأليف مثله، أو إِلَى تأليف كتاب يبرزون فيه عقائدهم أو كما قال[2]، ودعاهم إِلَى انتقاده[3]، وكأنه يشعر بأنَّهم

---

(١) قال أبو الحَسَن في شريط القول الأمين في صَدِّ العدوان المُبين رقم (٥) جهة (٢): «وهذا الأمر قد ذكرته في السِّراج الوَهَّاج في الفقرة (١٦٥)، وقد أقره كبار أهل العلم، كما هو معروف في مقدمته».

وقال أيضًا في نفس الشريط رقم (٥) جهة (٢): «وذكرت بِهَذَا التفصيل في السِّرَاج الوَهَّاج، وقد أقرَّ هذه الكلمات كبار أهل العلم».

وقال أبو الحَسَن في شريط القول المُبين.. رقم (٢) الوجه (١): «وهذه الفائدة أو هذه المسألة في هذا الكتاب الذي له عدة سنوات من (١٤١٨) وهو مكتوب، وقد اطلع عليه كبار علماء الأمَّة وأقروه».

(٢) قال أبو الحَسَن في شريط القول المُبين... رقم (٢) الوجه (١): «وهذه عقيدتنا منشورة ومذكورة، أما هؤلاء الحَدَّادية ما يذكرون عقيدتَهم، ولا ينشرونَهَا».

(٣) قال أبو الحَسَن في شريط القول المُبين... رقم (٢) الوجه (١): «أنا أريد منهم أن يقرءوا هذا الكتاب، وأن يعلقوا على كل مسألة ذكرتُهَا فيه، إمَّا أن يقروني، وإمَّا أن يُخَالفوني».

وقال أيضًا في نفس الشريط رقم (٦) الوجه (٢): «أنا كما قلت من قبل: أريد الحَدَّادية أن يأخذوا هذا الكتاب، وأن يكتبوا على كل فقرة كلامهم وينشروه، فإن وافقوه، فلماذا معترضون؟! وإن خالفوه فلينشروا، فلينشروا لنعرف مَن معهم من العلماء على قولهم، وإن خالفوا شيئًا دون شيء، فينظر أصابوا أم أخطئوا؟ فإن أخطئوا فلا وزن لِهَذَا الكلام، وإن أصابوا ننظر مرة أخرى ما حدود الخَطَأ الذي أنا أخطأت فيه، هل هذا الخَطأ يوجب الإخراج من السنَّة أم لا؟...».

لا يستطيعون ذلك؛ لِجَلالَة هذا الكتاب، وخلوه من الأخطاء.

وعلى غلاف هذا الكتاب ما يأتي: راجعه وقَدَّمَ له جَمَاعة من هيئة كبار العلماء وغيرهم.

وكل هذا أو ذاك دعاية وترويج لكتاب قد يضر بالقُرَّاء؛ لأن كتابًا هذا حاله قد يَجعلهم يتصورون أنه قد جاوز القنطرة؛ فلا يعلى عليه.

والناس كإبل مائة، لا تكاد تَجد فيها راحلة، كما قال رسول الله ﷺ.

وبِحُكم أني قرأت الكتاب، وعرفت حقيقة حاله، وعرفت حقيقة موقف العلماء منه؛ تعيَّن عَلَيَّ بيان حال هذا الكتاب، وحقيقة موقف العلماء منه، وهل قدموا لكتابه؟ وحقيقة هذا التقديم.

أولًا: لقد أرسل أبو الحَسَن كتابه «السراج الوهاج» إلَى سَمَاحة العلامة الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأحاله إلَى مَعَالي نائبه آنذاك ومفتي المَملَكَة الحَالي الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن مُحَمَّد آل الشيخ -حفظه الله- نظرًا لضيق وقته، كما نص على ذلك فِي خطابه لأبِي الحَسَن، فقام مَعَالي الشيخ/ عبد العزيز آنذاك بقراءة الكتاب، ثُمَّ وَجَّه خطابًا إلَى الشيخ ابن باز تَضَمَّن بيان ما حواه الكتاب من العَقَائد من الإيمَان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

ثُمَّ قَالَ

١- وإن كان يدخل في كتابه «السِّرَاج الوَهَّاج» بعض المَسَائل الخِلافيَّة الَّتِي هي من الفروع.

٢- والكتاب فِي مُجمَله جيِّد، موافق لِمَذهب أهل السنَّة والجَمَاعة فِي أغلب ما ذكره، إلا أنه يوجد عليه بعض المُلاحَظَات البسيطة ... إلَخ.

قال أبو الحَسَن: «ثُمَّ ذكرها -حفظه الله- وقد راعيت ذلك فِي صلب الكتاب، كل شيء فِي موضعه -على ما سيأتِي إن شاء الله تعَالَى-»

ثُمَّ قال: هذا ما تَبيَّن لي بعد قراءة الكتاب، والكتاب بعد تعديل المَلحُوظَات السابقة جيِّد، ويستفاد منه؛ لذلك فإني أعيد لسَمَاحتكم كامل المُعَامَلة، ويرفقها

الكتاب المَذكُور؛ ليرى سَمَاحتكم الرأي الأمثل -إن شاء الله-، وسَدَّد رأيكم وأمَدَّكم بعونه وتوفيقه . . . إلَخ.

وذكر التاريخ أي: (١١/ ٨/ ١٤١٩هـ) الخطَاب المُوَجَّه إلَى الشيخ ابن باز الذي بيَّن فيه حال الكتاب.

والناظر فِي هذا الكتاب يدرك أن هذا ليس تقديمًا للكتاب، ويدرك أن فيه ملاحظات على الكتاب: منها إدخاله لِمَسَائل فَرعيَّة فِي كتاب عقيدة.

وفِي الخِطَاب: والكتاب فِي مُجمَله جيِّد، موافق لِمَذهَب أهل السنَّة والجَمَاعة فِي أغلب ما ذكره.

ثُمَّ تلطف فقال: إلَّا أنه يوجد عليه بعض المُلاحَظَات البسيطة. وفيه وصف الكتاب بأنه جيِّد يُستَفَاد منه بعد تعديل المَلحُوظَات، ولا ندري ما هي هذه المَلحُوظَات، ولا كيف تَمَّ تعديلها، وأخشى أن تكون لقيت ما لقيته مُلاحَظَاتِي.

وعلى كل حال؛ فابن باز رَحِمَهُ اللهُ رئيس هيئة كبار العلماء لَم يقرأ الكتاب، وقد بيَّن عذره الذي حال بينه وبين القراءة، والنائب لَم يقدم للكتاب، وإنَّمَا وَجَّه خطابًا إلَى سَمَاحَة الشيخ ابن باز يُخبره بنتائج قراءته، وليس هذا بتقديم كَمَا يَدَّعي أبو الحَسَن.

ثانيًا: قال أبو الحَسَن: «موقف فضيلة الوالد الشيخ/ مُحَمَّد بن صَالِح العثيمين -حفظه الله- من الكتاب:

لقد أرسلت بالكتاب لفضيلته، فاطلع عليه، ثُمَّ طلبت من فضيلته أن أسجل ذلك عنه فِي الكتاب، فطلب الكتاب مرة أخرى، لإعادة النظر فيه، فأرسلته لفضيلته، ثُمَّ أرسل فضيلته رسالة بتاريخ (٤/ ٥/ ١٤٢٠هـ) قال فيها: «تصفحت الكتاب فأعجبني. ثُمَّ ذكر فضيلته بعض التوجيهات الَّتِي نفعني الله ﷻ بِهَا، فأسأل الله ﷻ أن يَجزيه خير الجَزَاء، وأن يبارك له فِي وقته».

فأين هو تقديم العلامة ابن العثيمين رَحِمَهُ اللهُ عضو هيئة كبار العلماء، الذي كان دقيقًا فِي عبارته: «تصفحت الكتاب فأعجبني». وفرق كبير بين القراءة والتصفح، وهذان الفاضلان من هيئة كبار العلماء، وواقعهما ما ذكر.

فهل يصح قول أبي الحَسَن: راجعه وقَدَّم له جَمَاعة من هيئة كبار العلماء وغيرهم؟!

ثالثًا: أمَّا الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد أفاد أنه اطلع على بعض رسالة «السِّرَاج الوَهَّاج»، وراجع ما كتبه رَحِمَهُ اللَّهُ.

رابعًا: وممَّن قَدَّم للكتاب الشيخ ابن جبرين، والأخ علي حسن عبد الحَميد، والأخ أسامة القوصي، فليس لَهُم أي ملاحظات على الكتاب، بل قد بالغوا فِي مدحه، إلَّا قول أسامة القوصي: «والحَمدُ لله لَم أجد شيئًا فِي رسالته ما يستحق التعقيب أو الإصلاح، إلَّا فِي شيء من الصياغة ودقة العبارة».

ولا أدري ما هو السر فِي هَذَا المَديح من هؤلاء الإخوة دون ذكر لأي تعقيب جوهري، أو ملاحظات عَقَدِيَّة أو مَنهَجيَّة، فَهَذَا التقديم لا يفرح به عاقل ناصح للإسلام والمُسلمين.

لكن أبا الحَسَن يفرح بِهَذَا المَدح المُبَالغ فيه، ويظهره، ويَتَبَاهى به، ويُخفي انتقاد العلماء العقدي والمَنهَجي الذي يدفع عن المُسلمين شر ما فِي هذا الكتاب، ويدفعهم إلَى الحَذَر والنفور منه على كل حال.

خامسًا: أرسل إلَيَّ بنسخة من كتابه، ففحصتها نصحًا لله ولكتابه ولرسوله وللمؤمنين، وقَدَّمت له ملاحظات كثيرة وهامة جدًّا، لا يصلح كتابه إلَّا بِهَا، ولا يَجُوز نسبته إلَى منهج السلف إلَّا إذا أخذ بِهَا، وأرسلتها إليه سرًّا عن طريق الفاكس، لَم أخبر بِهَا أحدًا.

فاتصل بِي هاتفيًّا ودار بيني وبينه حوار حول هذه المُلاحَظَات، شعرت من خلاله أنه لَم تعجبه هذه المُلاحَظَات، ثُمَّ أجبر على القول بأنه سيستفيد منها، واستفاد منها فعلًا، وتَحَايد عن أشياء مهمة، بل منها ما هو ضروري الأخذ به، وعدم أخذه به يسقطه.

كتلك القضية الَّتِي خالف فيها السلف، وكَفَّرَ شيخ الإسلام ابن تيمية مَن شَكَّ فِي كفر قائلها، ألا وهي قضية تكفير الصَّحَابة أو معظمهم أو تفسيقهم، فإن مَن يقع منه ذلك كفر، ومَن شك فِي كفرهم؛ فتكفيره متعين، فأبَى أبو الحَسَن أن يقبل هذه

المُلاحَظَة، وطبع كتابه على علاته.

ولَمَّا ظهر الكتاب دون أخذه بِهَذه المُلاحَظَة نبهته شفويًا، وأظن أن ذلك كان مرتين أو ثلاثًا، فلم يرفع بذلك رأسًا، واستمر فِي طبع الكتاب على عُجره وبُجره ثلاث طبعات، لَم أعلم عن الأخيرتين إلا من كلامه فِي أحد أشرطته لعام (١٤٢٣هـ).

ولقد أشرت سلفًا إلَى تباهي أبِي الحَسَن بكتابه، ومن هذه الإشادة قوله فِي الشريط (٦) من «القول الأمين» الوجه (٢):

«وقد أخبرت أن بعض الجَهَلة يقول: إن هذا السِّراج يسمى بالظلمة، سبحان الله!! طيب إذا كان ظلمة كلم ابن عثيمين، وكلم المُفتي، وكلم الشيخ مقبلًا، وكلم ابن جبرين، وكلم هؤلاء المَشَايخ، وكلم الشيخ ربيع نفسه الذي قرأ الكتاب، وذكر لِي بعض المُلاحَظَات، فمنها ما أخذت بقوله فيها، ومنها ما تركته من أجل ألَّا يكون خلاف بيني وبينه، وإلَّا أنا لست مقتنع بقوله آنذاك.

ومن ذلك: هذا الكلام الذي نقلته قبل قليل عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وأنه اتفاق أهل السنَّة: أن المُسلم يُحب ويبغض على حسب ما فيه من خير وشر.

فكان الشيخ يقول: هذه ذريعة لأهل المُوَازنة.

فقلت: ليس فيها ذريعة لأهل الموازنة، ومُمكن أن أقيد الكلام.

قال: أحسن أن تتركه. فتركتها فقط إجلالًا له، أمَّا أنا مقتنع بِهَذَا الأصل؛ فإنه أصل أهل السنَّة والجَمَاعة . . .».

أقول: بناءً على كلامه هذا فهناك أشياء من ملاحظاتي لَم يقتنع بِهَا، ولعله لَم يقتنع بكل ملاحظاتي، وفِي نظري أنَّها حق وقيِّمَة، بذلت غاية وسعي فِي بيانِهَا؛ نصحًا لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين، فدفعني هذا المَوقف المُريب من أبِي الحَسَن إلَى إبراز ملاحظاتي إعانة له على التواضع، ومعرفة قدر نفسه.

وأخيرًا: فإني أحذِّر من كتاب «السراج الوَهَّاج» لأبِي الحَسَن المِصري المَأربِي فِي طبعاته الثلاث الَّتِي انتشرت فِي الناس -مع الأسف- انتشارًا واسعًا لِمَا فيها من المُخَالفَات الضارة.

وأحذر من طبعه مرة أخرى إلَّا بشروط:

الأول: أن يقوم بالتعديل الكامل.

الثاني: أن يَحذف من الغلاف قوله: «راجعه وقَدَّم له جَمَاعَة من هيئة كبار العلماء وغيرهم».

الثالث: أن يُصَرِّح بأنه كانت عنده أخطاء كثيرة بيَّنَهَا له الشيخان: الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله- المُفتِي الحَالِي للمملكة العربية، وأن يبرز هذه المُلاحَظَات ويوضحها، ويُبيِّن أنه كان لَهَا أثر في تصحيح منهجه، وأن للشيخ ربيع ملاحظات هامة استفاد منها، وكان لَهَا أثرها في منهجه، وأن يشكر لَهُم ما قَامُوا به من جهد في نقد كتابه وتقريمه.

الرابع: أن يَحذف المُقَدِّمَات الَّتِي لَم يتعقبه أصحابُهَا، وخَاصَّة مُقَدِّمَات من مَدَحُوا الكتاب.

الخَامس: أن يتواضع لله رب العالَمين، ولا يَتَبَاهَى بِهَذَا الكتاب على أحد من المُسلمين فضلًا عن السلفيين، وأن يعتذر عَمَّا سلف منه من الإشادة بِهَذَا الكتاب، والتباهي به.

وأحذر من كتابه: «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحَديث والعلل والجَرح والتعديل»؛ لِمَا تضمنه من شُبَه باطلة عَلَى أنَّ أخبار الآحاد تفيد الظن، ولا تفيد العلم، فعل هذا نصرة لِمَذهَب أهل الباطل، ولَم يسق أدلة أهل السنَّة لدحض هذا الباطل.

ولِمَا تضمنه من مُخَالفته لإجمَاع الأمَّة، كما هو قول ابن حزم، يعني: قبل إحداث المُعتزلة لِهَذَا القول الباطل المُنَاقض لِهَذَا الإجمَاع[1].

ولِمَا تضمنه قول شيخ الإسلام من أن أخبار الآحاد المُتَلَقَّاة بالقبول تصديقًا بِهَا، وعَمَلًا بِمُوجبها تفيد العلم اليقيني، وأن هذا مذهب جَمَاهير السَّلَف والخَلَف، ومذهب أهل الحَديث قاطبة[2].

---

(١) الإحكام لابن حزم (١/ ١٠٢).

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٧٤-٣٧٥).

ولِمُوَافقة أبِي الحَسَن للمعتزلة والخَوَارج والرَّوَافض، وحشده خَمس عشرة شبهة باطلة.

وصَلَّى اللَّه عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّد وآلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلم ..

* * *

فمن هذه الملاحظات[1]

١- (ص١٩) اعتبر الأخ أبو الحَسَن صفة الأكل والشرب صفة كمال في المَخلُوق، وفي هذا نظر؛ فإنه يشارك الإنسان في ذلك أحط الحَيَوانات، ثُمَّ ما يعقب هذا الأكل والشرب من البول والغائط، ومن الذَّمِّ قول الله تعالَى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر: ٣].

٢- (ص٢٢، س٥) حيث قال: «ومن كان ذا أمل في الدُّنيَا؛ فليغلب جانب الرجاء... إلَخ».

قلت: في هذا نظر، إنَّمَا يكون هذا عند الاحتضار والإشراف على مغادرة الدُّنيَا، قال رسول الله ﷺ: «لا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُم إلَّا وَهُوَ يُحسِنُ الظَّنَّ بالله تَعَالَى». مسلم (٧١٦٠)، وانظر شرح النووي لِمُسلم (١٧/ ٢٠٩-٢١٠).

٣- (ص٢٢، س٩) قَرَّرَ أبو الحَسَن حكم مَن سَبَّ الله أو رسوله ﷺ تقريرًا جيدًا، غير أنه قال بعد ذلك خلال استثناء بعض الأسباب: «أو سبق ذلك على لسانه لسبب من الأسباب دون قصد كغضب شديد، فإذا ذُكِّر تاب وأناب؛ فمثل هذا لا شيء عليه».

قلت: في الغاضب نظر؛ إذ كيف لا يَجد من يسبه في حال غضبه إلَّا الله أو رسوله ﷺ، وكيف نقول: فمثل هذا لا شيء عليه، فإذا كان فعله وقوله غير ذنب، فلماذا نقول: إنه تاب وأناب.

يَرَى شيخ الإسلام ابن تيمية أن مُجرَّد السَّبِّ في حَدِّ ذاته كُفر، وهو سبب قائم بذاته، وينكر على مَن يشترط الاستحلال، وناقشه في ذلك بوجوه، ومنها قوله:

«الوجه الرابع: أنه إذا كان المُكَفِّر هو اعتقاد الحل، فليس في السَّبِّ ما يدل على أنَّ السَّابَّ مُستَحِلٌّ، فيجب ألا يكفر، لاسيما إذا قال: أنا أعتقد أن هذا

(١) وقد حذفت بعض المُلاحَظات الَّتي تتعلق بالصياغة والأسلوب.

حرام، وإنَّمَا أقول غيظًا وسفهًا، أو عبثًا، أو لعبًا.

كَمَا قال المُنَافقون: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

وكَمَا إذا قال: إنَّمَا قذفت هذا، أو كذبت عليه عبثًا ولعبًا.

فإن قيل: لا يكونون كفارًا. فهو خلاف نص القرآن.

وإن قيل: يكونون كُفَّارًا. فهو تكفير بغير موجب، إذا لَم يَجعل نفس السَّب مكفرًا . . . إلَخ». الصارم المَسلول (ص٥١٦)، تَحقيق مُحَمَّد مُحيي الدين.

والشاهد: أنه اعتبر من ادَّعَى أن سبَّه كان غيظًا كافرًا، ولو كان يعتقد تَحريم ذلك، والغيظ هو الغضب بل أشده.

فلو رأيتم حذف قولكم: «كغضب شديد . . . إلَخ». فهو أمر مناسب، وأبعد عن إثارة أناس يستغلون الفرص على أمثالكم وإخوانكم من أهل السنَّة، فيقيمون الدُّنيَا ويقعدونَهَا.

٤- (ص٣٢) السطر الثاني من أسفل قلتم: «وأصحاب البدع المُكَفِّرَة، فليسوا من هذه الفرق»[1].

لا تنس أن أهل البدع من الخَوَارج والمُعتَزلة والأشاعرة والصوفيَّة عندهم بدع مكفرة، مثل تعطيل الصفات، والقول بإنكار القدر، والقول بِخَلق القرآن، وأنواع من الشركيات يقعون فيها.

ولكننا لا نكفرهم إلا بعد إقامة الحُجَّة عليهم، فيوضح هذا كما قرره أئمَّة الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وقبلهما الشافعي.

٥- (ص٣٤ الفقرة ٦٩) أنتم تعلمون أنه قد دار جدل كثير حول هل العمل شرط صحة في الإيمَان أو شرط كمال، وأقيمت الدنيا ولَم تقعد إلَى الآن، وأرى أن تَحذفوا هذه الفقرة، أو تقوموا بالبيان الشافي بتوضيح القائلين بِهَذَا التقسيم، وتوضيح أدلتهم دفعًا للقيل والقال -بارك اللَّه فيكم، وسَدَّد خطاكم-.

---

(١) كلام هكذا بدون احتراز، وقد استفاد من هذه المُلاحَظَة، فأضاف قوله: «الذين حكم عليهم أهل العلم بأنَّهم كُفَّار كذلك . . . على تفاصيل معروفة عند أهل العلم». ولا أدري هل هذ بِمَّ اقتنع به أو لا؟

٦- (ص٣٦ الفقرة ٧٦)[1] لقد نقل البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «شرح السنَّة» (ص٢٢٧) اتفاق الصحابة فَمَن بعدهم على مُعَادَاة أهل البدع وهجرهم، وكذلك الإمام الصابوني وغيرهُمَا[2] نقلوا الإجمَاع على هذا.

وإن كان الذي قلته قد قاله بعض الأئمَّة الذين نُحبهم ونُجلهم، ولكن كل يؤخذ من قوله ويرد، لاسيما إذا خالف مَن ذكرهم البغوي وغيره.

ولاسيما وقد اتَّخذ أهل الباطل -أهل منهج المُوَازنَات- مثل هذا الكلام منطلقًا لِحَرب منهج السلف، وللذب عن البدع وأهلها.

وقد نقل شيخ الإسلام عن الإمام أحمَد أنه قال في يزيد بن معاوية -ولا شك أنه مسلم ظالِم لنفسه، ومن فضائله غزوة القسطنطينية المَشهُورَة- قال فيه الإمام أحمَد: «لا نسبه، ولا نُحبه». أورد ابن تيمية هذا القول مُحتجًا به، مقرًا له.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في عبيد الله بن زياد فاتح بيكند وغيرها: «وكان جَميل الصورة، قبيح السريرة». السير (٣/ ٥٤٥).

وقال في آخر ترجَمَته: «قلت: الشيعي لا يطيب له عيشه حتَّى يلعن هذا أو دونه، ونَحن نبغضهم في الله، ولا نلعنهم، وأمرهم إلَى الله». السير (٣/ ٥٤٩).

فهذا هو منهج أهل السنَّة، وهذا الذي يقطع به أهل السنَّة ألسنة أهل المُوَازنَات الباطلة، فأرجو إغلاق هذا الباب في وجوههم.

٧- (ص٣٦ الفقرة ٧٩) قلتم -حفظكم الله-: «ولا نكفر مسلمًا بكبيرة

---

(١) هذه الفقرة في الأصل (ص٣٦ الفقرة ٧٦) قال فيها أبو الحَسَن: «واعتقد أن المُسلم يُوَالَى ويُعَادَى، ويُحَب ويبغض، ويوصل ويهجر على حسب ما فيه من خير وشر، وسنَّة وبدعة، وعلى حسب حرصه على الخَير، وتَحَرّيه له، أو اتباعه لِهَوَاه، وظلمه لأهل الحَقّ، مع مراعاة المَفَاسد والمَصَالِح».

(٢) منهم الأوزاعي، انظر تاريخ دمشق (٦/ ٣٦٢)، وعبد الرَّحمَن بن أبي الزناد، انظر الإبانة لابن بطة (٢/ ٥٣٢)، والفضيل بن عياض، انظر حلية الأولياء (٨/ ١٠٤)، والإمام أحمَد بن حنبل، انظر مسائل صَالِح (٢/ ١٦٦-١٦٧)، وكتاب السنة (٢/ ٢٥٩)، والإمام إسمَاعيل بن يَحيَى المزني، انظر شرح السنَّة (ص ٨٥)، والإمام مُحمَّد بن الحُسَين الآجري في كتاب الشريعة (٣/ ٥٧٤).

وكلامهم يستفاد منه الإجمَاع أو شبهه مِمَّا ينسب إلَى أئمَّة السلف وخيارهم ﷺ فأين ما يَدَّعيه أبو الحَسَن من اتفاق أهل السنَّة على ما يَدَّعيه.

ارتكبها ليست كفرًا».

أعتقد أنه لا داعي لِهَذَا القيد: «ليست كفرًا». فحتَّى لو كانت مكفرة فلا يكفر إلا بعد إقامة الحُجَّة، فالواقع في الكفر لا يُكَفَّر رأسًا، بل لابد لتكفيره من توفر شروط التكفير، وانتفاء موانعه، فالإطلاق أولَى، وقد أطلق السَّلَف، فلك فيهم أسوة.

٨- (ص٣٧ الفقرة ٨٠) أيضًا لو حذفت هذا القيد[١]: «ولَم يشرك بالله شيئًا». فقد يقع في نوع من الشرك، ولَم تقم عليه الحُجَّة، فيصلى عليه، وما أكثر هذا النوع، فَمَن وقع في الشرك، وعلمت بقيام الحُجَّة عليه؛ فلا يَجُوز أن تصلي عليه، وعلى كل فالإطلاق أسلم.

٩- (ص٣٨ الفقرة ٨٣) لو احتججت بقوله تعالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]. لَكَانَ أولَى وأوضح.

١٠- (ص٤١ الفقرة ٩٢) السطر الثاني منها لو قلتم: «للإمام المُسلم في سلطانه، لاسيما إذا كانت له بيعة في أعناق أهل بلده على الكتاب والسنَّة» فجيِّدٌ.

١١- (ص٤٣ الفقرة ٩٧) السطر الرابع منها قلتم -بارك الله فيكم-: «أما أنظمة الشرق والغرب فلا أقر منها إلا ما وافق الكتاب والسنَّة، وما خالف الكتاب والسنَّة فمردود».

هذا الكلام حق، لكن الإشكال هنا أن كثيرًا لا يقبل ما وافق الكتاب والسنَّة إلا لأنه جاء من الغرب؛ لا لأنه جاء به الكتاب والسنَّة، فلابد من بيان ذلك بقيد، وهذا القيد هو شريطة أن يكون عالِمًا بأن ذلك من كتاب الله، وأن يكون راضيًا به؛ لأنه من عند الله.

---

(١) أصل عبارته: «وأرى الصلاة على مَنْ مات من أهل القبلة، ولَم يشرك بالله ﷻ شيئًا» وأضيف الآن: كأن الرجل لا يرى العذر بالجهل في مثل هذه الأمور، وقد قرَّر الشافعي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وغيرهم من أئمة الإسلام أنه لابد من قيام الحُجَّة على المُكلف، وساقوا أدلتهم على ذلك، ثُمَّ هو يُخالف فيما قامت فيه الحُجَّة فعلًا على المُخالف، وهو المَعلُوم من الدين بالضرورة كما سيأتي، ويشترط فيه قيام الحُجَّة.

١٢- (ص٤٨ الفقرة ١١٠) وصفتم -بارك الله فيكم- أبا بكر، وعُمَر، وعثمان ﷺ بصفة صفة فقط، ووصفتم عليًا ﷺ بِخَمس صفات، فالأولَى المُسَاوَاة، أو الاقتصار فِي حق علي ﷺ على واحدة؛ لئلا يفهم كلامك على غير وجهه.

١٣- (ص٤٩ تكملة الفقرة ١١١) قلتم بعد كلام سبق: «فمن سَبَّ الصحابة، وصرح بكفرهم أو أكثرهم؛ فهو رَادٌّ للقرآن الذي يعدلُهُم، فقام عليه الحُجَّة، فإن تاب وإلا يكفر، وإن سبَّهم بِمَا يقتضي فسقهم؛ ففي كفره نزاع ...» إلَخ، وأحلتم على «الصارم المَسلُول».

وعبارة شيخ الإسلام واضحة فِي تكفير من كَفَّرَهُم، أو فَسَّقهُم بدون اشتراط قيام الحُجَّة، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد كلام سبق:

«وأمَّا مَن جاوز ذلك إلَى أن زعم أنَّهم ارتدوا بعد رسول الله -عليه الصَّلاة والسَّلام- إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنَّهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا فِي كفره؛ لأنه مكذب لِمَا نصه القرآن فِي غير موضع من الرضا عنهم، والثناء عليهم.

بل مَن يشك فِي كفر مثل هذا؛ فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المَقَالة أن نقلة الكتاب والسنَّة كفَّار أو فسَّاق، وأن هذه الآية الَّتِي هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا أو فُسَّاقًا، ومضمونُهَا أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مِمَّا يعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

ولِهَذَا تَجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنَّمَا يستترون بِمَذهبهم، وقد ظهرت لله فيهم مثلات وتواتر النقل بأن وجوههم تُمسَخ خنازير فِي المَحيا والمَمَات». انظر الصارم المَسلول (ص٥٨٦-٥٨٧) تَحقيق مُحَمَّد مُحيي الدين.

فشيخ الإسلام يقرر أن كفر هذا النوع مِمَّا يعلم من دين الإسلام بالاضطرار؛ لأنه مُكَذِّب تكذيبًا واضحًا لِمَا نصه القرآن فِي غير موضع من الرضا عنهم، والثناء

عليهم، ومَن شَكَّ فِي كفر مثل هذا؛ فكفره متعين . . . إِلَخ.

فهذا من جنس من ينكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، كوجوب الصَّلَوَات الخَمس، أو وجوب الزكاة، أو الصوم، أو الحج، أو أن مُحَمَّدًا رسول اللَّه إِلَى آخر الضروريات، فأولَى أن تنقل فِي هذا المَوضُوع الهَام كلام شيخ الإسلام هذا - وفقكم الله-[1].

١٤- (ص٥٢ الفقرة ١٢٣ س٣) لو رأيتم أن تضيفوا بعد قولكم: «ظانًا أن ذلك أرجى للقبول». «أو يتوسل، أو يستشفع، أو يتبرك به».

وبعد قولكم: «كَمَن يدعو الأموات من دون اللَّه، أو مع اللَّه، أو يذبح لَهُم، أو ينذر لَهُم». ونَحو ذلك، فإن ذلك يفيد كثيرًا من القراء الجَهَلَة.

١٥- (ص٥٢ الفقرة ١٢٤ س٢) قولكم: «فالمُبَالغة غير الشرعية». ينبغي حذف هذا الوصف: «غير الشرعية»؛ لأن المبالغة فِي حد ذاتِهَا غير شرعية، ويَحسن أن تسوق هنا قوله ﷺ: «لَا تطرُونِي كَمَا أَطرَت النَّصَارَى ابنَ مَريَم . . .» الحَديث.

١٦- (ص٥٤ الفقرة ١٢٩) الظاهر أنه لَم يثبت الدليل على مشروعية التبرك بليلة القدر، ولا بالمَسَاجد الثلاثة، وإِنَّمَا يَتَحرّى العبادة فِي ليلة القدر، وشد الرِّحَال إِلَى المَسَاجد الثلاثة للصَّلاة فيه، ولا يَجُوز التمسح بشيء من هذه المَسَاجد.

---

(١) ليعلم القارئ الكريم أنني فَرَغت من هذه المُلاحَظَات فِي (٣٠/ ٧/ ١٤٢٠هـ)، ثُمَّ أرسلتها له عقب هذا التاريخ قبل صدور الطبعة الأولَى، وكان قد خالف شيخ الإسلام فِي هذه المَسألة فِي الحُكم والاستدلال، فلم يأخذ بِهَا، وكلمته فيها شفويًا بعد ظهور الطبعة الأولَى، فلم يرفع بذلك رأسًا، إِلَى أن بلغت طبعات كتابه ثلاث طبعات معاندة منه، ثُمَّ لَمَّا دخل فِي الخُصُومَة الَّتِي أشعلها هو تظاهر بالتراجع دون بيان سبب التراجع، وبدون بيان الأدلة الَّتِي حَمَلته على هذا التراجع، وقد تراجع فِي هذه الأيام مَرَّات بطلب من بعض الناس، ولا يزال فِي تراجعه نظر.

وأهم شيء عندي عناده لأئمة السنة فِي أمور كبيرة قد يكفر فِي بعضها، كما فِي هذه المَسألة الَّتِي قال فيها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «بل مَن يشك فِي كفر مثل هذا فكفره متعين». رأى أبو الحَسَن هذا الكلام من شيخ الإسلام، وبيهه لِهَذَا الحُكم، ومع ذلك شك وعاند، وأصر على ذلك سنوات، ثُمَّ تظاهر بالتراجع فِي وقت يشك فيه فِي صدق تراجعه، الذي لَم يُبَيِّن سببه، ولَم يظهر فيه ندمه على مُخَالفته وعناده، بل كأن مثل هذا يتناول بأطراف الأنامل مع الشموخ بالأنف والتطاول.

قلت هذا خشية أن يفهم من كلامك شيء من هذا، فالأولى حذف هذه الفقرة، أو توضيح المَقصُود من كلامك[1].

١٧- (ص٥٤ الفقرة ١٢٨) لو قلتم -بارك الله فيكم- بعد نهاية هذه الفقرة[2]: وما يقوله بعض الناس من جَوَاز التبَرك بالصَّالِحين وآثارهم وعرقهم وثيابهم باطل، ليس له دليل، ولَم يفعله الصَّحَابة مع أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم من كبار الصَّحَابة، ولَم يفعله التابعون مع الصَّحَابة، فمن استجازه فقد اتبع غير سبيل المُؤمنين.

١٨- (ص٥٥ الفقرة ١٣١) قلتم: «وأرى أن الدعاء سبب عظيم في حصول المَطلوب». أرى أن تضيفوا: «ما لَم يكن إثمًا، أو قطيعة رحم».

١٩- (ص٥٥ الفقرة ١٣٣) إذا رأيتم أن تضيفوا[3]: «بل هو كفر وإلحاد، وتكذيب بالبعث والجَزَاء، والجَنَّة والنار»[4].

٢٠- (ص٥٥ في الفقرة ١٣٤) لو رأيتم أن تضيفوا بعد قولكم[5]: «إلا بإذن

---

(١) في هذه الفقرة -أي (١٣٣) من المطبوع، و(١٢٩) من الأصل- جاء بكلام منكر جدًّا، ألا وهو قوله بعد تَحريم تقبيل حجرة النَّبِي ﷺ واستلامها، قال: «وإنَّمَا ذلك لبعض أركان بيت الله الحَرَام، فلا يشبه أي مسجد في الدُّنيَا كلها بالكعبة؛ لورود الدليل في الكعبة دون غيرها، وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات ففي المَسَاجد الَّتِي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمُه، قاله شيخ الإسلام، وانظر ما سبق».
فهذا الكلام يفيد أنه يَجُوز الطواف على المَسَاجد الَّتِي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمُه، وأن شيخ الإسلام يقول بذلك وحاشاه أن يقول بذلك.
وأنا أعتقد أنه لا يقصد هذا المَعنَى، ولكن ظاهر كلامه يفيده، وما الذي يَمنع بعض الناس الواثقين على كلامه بِهَذه الصورة أن يعتقدوا ذلك، على كل حال فالذي يفهم منهج السَّلَف لا يقع في مثل هذه الأمور.

(٢) قال أبو الحَسَن في (ص٥٤ الفقرة ١٢٨ من الأصل): «ولا يكون التبرك إلا بِمَا ثبت به الدليل، والله ﷻ يَخص بعض الخَلق بأنواع من البركة: كَلَيلَة القدر، والمساجد الثلاثة، ونبينا مُحَمَّد ﷺ الذي يتبرك بعرقه وآثاره حيًّا». قلت أنا:

(٣) قال أبو الحَسَن في (ص٥٥ الفقرة ١٣٣ من الأصل): «وأعتقد أن القول بتناسخ الأرواح خرافة وضلالة، وفساد في العقيدة».

(٤) وقد أضافها، لكن يأتي هنا إشكال، وهو قوله: إنه غير مقتنع بِمُلاحَظَاتي. فأريد أن أعرف هل هو مقتنع بِهَذه الإضافة الَّتِي استفادها من ملاحظاتي أو لا؟!.

(٥) قال أبو الحَسَن في (ص٥٥) قال في الفقرة (١٣٤) الأصل و (١٣٨) من المَطبوع: «وأعتقد أن في الدنيا سحرًا وسَحَرة، وأن لذلك تأثيرًا، ولا يكون إلا بإذن الله ﷻ، والواجب رَدع السحرة والمُشَعوذين=

الله». «وأعتقد أن السحر كفر». وإن شئت أن تسوق الأدلة لابتلاء كثير من الناس به[1].

٢١- (ص٥٦ س٥) لو رأيتم أن تضيفوا بعد كلمة: «علمائنا»: «وسلفنا الصَّالِح».

٢٢- (ص٥٨ الفقرة ١٤٦ س٢ منها)، لو أضفتم بعد غلاة الروافض وغلاة الصوفية أهل الحُلُول ووحدة الوجود[2].

٢٣- (ص٥٩ الفقرة ١٤٨ س٥، ٦) قولك عن المُبتدِع المَهجُور: «وإن كان عنده انحراف في أمر أو أمور». ينبغي توضيح هذه الأمور الَّتِي وقع بِهَا الانحراف.

٢٤- (ص٥٩ الفقرة نفسها) قولكم -بارك الله فيكم-: «والواجب أن يعطي كل شيء قدره من المَدح والقدح».

أقول: أنتم لا تقولون بوجوب المُوَازنات[3]، بل ترون ذلك بدعة، لكن قد يستغل كلامك هذا مَن يرى وجوب المُوَازَنَات المبتدعة.

٢٥- في الفقرة (١٤٨ من الأصل)، و (١٥٢ من المَطبُوع)[4] قال: «وأرى اعتزال أهل البدع، وترك المِرَاء والجِدَال والخُصُومَات في الدين معهم، إلا لِمَن كان إمامًا في السنَّة، أو أهلًا لذلك، فيدفع عن المُسلمين وعقيدتِهم بِمَا يراه نافعًا، إما بِمُناظرتِهم عند الحَاجَة لذلك، وبالضوابط الشرعيَّة، أو بالرَّدِّ عليهم أو نَحو ذلك.

وأرى أن بعض الناس لِجَهلهم قد يُنَزِّل نصوص السلف في هجر المُبتدع على مَن ليس كذلك، وإن كان عنده انحراف في أمر من الأمور وقع مثلها من قبل،

= والكهنة والعرافين عَمَّا هم فيه من صرف الناس عن دين رَبِّ العالَمين».

(١) لَم يستفد من هذه المُلاحَظَة في طبعات الكتاب الثلاث، فلا أدري هل هو يرى كفر السَّحَرَة والكهان أو لا؟! وهل حَد الساحر القتل أو لا؟! بل يكتفي في حَقِّه شرعًا بِمُجَرَّد الرَّدع الذي لا ندري ما هو.

(٢) قام بإضافة هذه المُلاحَظَة في الفقرة (١٥٠) من المَطبوع، لكن لا أدري عن الدَّاعي، أو أضافها حينذاك مُجَاملة لي؟! أريد الإجابة.

(٣) أي كَمَا يَدَّعي، ولكنه بِخلاف ذلك، وقد ظَهَرَ لي ولغيري ذلك منه ظهورًا جليًا، لا يشك فيه إلا مَن لا فهم له، ولا يدافع عنه إلا مكابر.

(٤) هذه المُلاحَظَة ليست في المُذَكِّرة الأصلية، وأضفتها الآن.

واحتملها سلفنا من أهلها، وهناك مَن يقابل هؤلاء بالمُبَالغة في مدح أهل البدع، والدفاع عنهم، والحَقُّ ليس في هذا ولا في ذاك، والواجب أن يعطى كل شيء قدره من المَدح والقدح، وأن نعرف نوع الخِلاف، ويعامل صاحبه بِمَا يستحق، ويكون ذلك بتجرد وعلم وحلم، والمَقصُود علاج الأمراض داخل الصَّفِّ وخارجه».

وأضاف على الأصل: «وفرق بين هذا وبين قول أصحاب المُوَازنة المَشئومة».

أقول:

١- قلت في حين أبديت ملاحظاتي عليه: «ينبغي توضيح الأمور الَّتِي وقع فيها الانحراف». فلم يقم ببيان شيء منها في طبعاته الثلاث، وأقول الآن: مَن هم الآن أئمَّة السنَّة الذين ترى أنَّهم يصلحون لِمُنَاظرة أهل البدع، فيدفع عن المُسلمين وعقيدتهم . . . إلَخ؟ ومَن هم المتأهلون لذلك أيضًا؟

٢- ما هي الضوابط الشرعية؟

٣- أرى أنك تُحَارب السلفيين بِمَا فيهم كبارهم بقولك: «وأرى أن بعض الناس لِجَهلهم قد ينَزل نصوص السَّلَف في هجر المُبتَدع . . .». بل أكاد أقطع أنك تقصد الشيخ مقبلًا وكبار تلاميذه؛ لأنَّهم كانوا ولا يزالون يرون هجر أصحاب الجزئيَّات والتميز عنهم، بل قال الشيخ مقبل: «هذه دعوتي، وهذه طريقتي الَّتِي تُميزني عن هؤلاء الجَهَلَة».

٤- قولك: «والواجب أن يعطى كل شيء قدره من المَدح والقدح». قول بوجوب المُوَازنة بين الحَسَنات والسيئات في الكلام على أهل البدع.

٥- وقولك: «وفرق بين هذا وبين قول أصحاب المُوَازنة المَشئُومَة». من التمويه والتلبيس الذي لا ينطلي إلا على الأغبياء، فما هو الفرق الواضح بين إيجَابك لِمَدح أهل البدع وبين قولهم، الفرق أنك تصرح ثُمَّ تُمَوِّه، وهم يصرحون ولا يُمَوِّهُون.

٦- هل من التجرد والحلم والعلم أن ترمي السلفيين سابقًا ولاحقًا بالبوائق، وتشتمهم بأقذع أنواع الشتم، وتُهَيج عليهم بدون ذكر حسناتهم، وتتملق أهل

البدع، وتوجب لأهل البدع ذكر مَحَاسنهم.

٧- كم مريضًا عالَجته من البدع، فشفاه الله على يديك؟!

إنَّ المَرِيض لا يستطيع أن يعالِجَ المَرضَى!!

٢٦- (ص٥٩ الفقرة ١٤٩) قولكم -بارك الله فيكم- بعد كلام سبق: «أو ينتقص أهل العلم المُخَالفين وإن كانوا كبارًا (أو من الكبار) . . .». إلَى قولكم: «وإن كانوا متأولين مُخلصين، وينتمون إلَى السنَّة»[1].

أليس هذا الفعل القبيح من فعل وعلامات أهل البدع والضلال؟!

وينبغي أن نستحضر هنا قول سلفنا: «ومن علامات أهل البدع الوقوع في أهل الأثر». وقد ذكرتُمُوه سلفًا.

وينبغي أن تذكر قول إمام أهل السنَّة أحمَد بن حنبل لَمَّا قيل له: «إن ابن أبي قتيلة يقول: إن أهل الحَديث قوم سوء. فقال: زنديق! زنديق! زنديق، ثُمَّ قام».

وأيده شيخ الإسلام بقوله: «لأنه عرف مغزاه».

فكيف ومَن ذكرتُهم أشد الناس حربًا على أهل السنَّة والحَديث، وأكثر تشويهًا لَهُم وصدًّا عنهم بِمُؤلفاتِهم الكثيرة وقصائدهم الشعرية، ومواقفهم الشنيعة على امتداد الأرض كلها، أرجو إعادة النظر وإمعانه في شأن هؤلاء، فإن ضررهم وخطرهم على الإسلام كبير جدًّا، وأما رأيي فيهم فعلى الأقل أن يُحذف هذا الكلام؛ لأن هَمَّ القوم كبير، أن يبقى لَهُم هذا الانتساب[2].

٢٧- (ص٥٨ الفقرة ١٤٩) قولكم -حفظكم الله- عَمَّن سلف ذكرهم: «ويلمون أهل البدع»[3].

أقول: إن أهل البدع يلم بعضهم بعضًا، وهؤلاء يُحَاربون أهل السنَّة أشد من حربِهم لأهل البدع، يصفونَهُم بأقبح الصفات بِمَوَازينهم من عَمَالَة، وجَاسُوسيَّة،

---

(١) أقول الآن: وهذا تلويح لَهُم بالمدح والمُوَازَنَات.

(٢) لَم يستفد من هذه المُلاحَظَة.

(٣) حذف هذه الفقرة، ولا ندري لِمَاذا؟!!

وأهل البلاط، وأهل ذيل بغلة السلطان، إلَى آخر طعونهم الفاجرة الَّتِي يصبونَها على أهل الحَقِّ ودعاته.

ثُمَّ هم لا يذمون إلا بِهَوَاهم، وكثيرًا ما يطرون أهل البدع، ويُحَاربون أهل السنَّة من أجلهم، ويضعون القواعد والمَنَاهج لِحِمَاية أهل البدع ومناهجهم وكتبهم، بل يدافعون عَمَّن يقول بالحُلُول ووحدة الوجود، ومَن يدعون إلَى وحدة الأديان إلَى آخر بلاياهم، فأرجو النظر فِي أمر هؤلاء الذين هم من أعاجيب الدَّهر، وأشبه بالأساطير.

٢٨- (ص٦٠ الفقرة ١٥٠) قلتم -بارك اللَّه فيكم-: «وأرى جَوَاز الاستشهاد بكلام المُخَالف إن كان حَقًّا وفي مصلحة دون جلب مفسدة، فِي الحَال أو فِي المَآل»(١).

أقول: هذا شرط جيِّد، ولكن مَن الذي يراعيه، ومَن يضمن عدم وقوع المَفسدة فِي الحَال والمَآل.

عن جابر ﵁ أن النَّبِي ﷺ غضب حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة، وقال: «أَفِي شَكٍّ أَنتَ يَابنَ الخَطَّابِ؟ أَلَم آتِ بِهَا بَيضَاءَ نَقِيَّةً؟! لَو كَانَ أَخِي مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي». رواه الإمام أحمَد وغيره، وهو حديث حسن.

فلو وضع المُسلمون هذا الحَديث نصب أعينهم لَمَا وقع كثير وكثير منهم فِي مَصَايد البدع وأهلها.

فما ضل المُتَكلِّمُون من معتزلة وأشاعرة وكلابية وماتريدية وغيرهم، وما وقع فئام عظيمة من أهل السنَّة فِي حبائل هذه الفرق، وفِي حَبَائل الصوفيَّة إلَّا لِمُخَالفتهم لِهَذَا الحَديث.

---

(١) هذا منه معارضة منه لِمَن يُحَذِّر من القراءة فِي كتب أهل الأهواء، مثل سيِّد قطب، وكُتَّاب الإخوان المُسلمين، وهذه هي حيلة الحزبيين فِي جَرِّ كثير من الشباب السلفي إلَى الانحراف عن المنهج السلفي، والارتِمَاء فِي هوَّة الضلال، فكم ضاع من أناس بِهَذه الحِيلَة، ثُمَّ أصبحوا خُصُومًا للمنهج السلفي وأهله، ومع إدراكي أنذاك لِهَذه الحيلة؛ فقد تلطفت به كَمَا ترى.

وإلَّا لعدم إدراكهم المَفَاسد في الحَال والمَآل.

وإلَّا لِمُخَالفتهم القاعدة العظيمة المُستَمَدَّة من هذا الحَديث وأمثاله: «درء المَفَاسد مُقَدَّم على جلب المَصَالِح».

وتضييعهم قاعدة: «سد الذرائع».

وما تاه كثير وكثير من شباب الأمة في هذا العصر، فوقعوا في حبائل الأحزاب الضالة؛ إلَّا بتضييع هذا الحَديث، وما تبعه من القواعد.

ومن الاغترار بأنفسهم والمَقُولَة الخَادعَة نقراً، فما وجدنا من صواب أخذناه، وما وجدنا من باطل تركناه، وأكثرهم لا يُميِّزون بين الحَقّ والباطل، بل يرون الحَقّ باطلًا، والباطل حقًّا، فوقعوا فيما وقعوا فيه من الفتَن والضياع.

عندنا عيون ثرة، ومناهل عذبة: كتاب الله، وسنَّة رسوله، ومؤلفات أئمة السنَّة وما أكثرها، أفلا تغنينا؟!

وعندهم مَوَارد عكرة، وفيها جراثيم فتاكة وثعابين، وقد حَذَّر سلفنا الصَّالِح أشد التحذير من كتب أهل البدع، والنظر فيها؛ أخذًا من هذا الحَديث وأمثاله، ومن تلكم القواعد الحَكيمَة، عندنا -كَمَا قلت- عيون ثرة، ومناهل عذبة.

وعندهم موارد عكرة آسنة فيها الجَرَاثيم الفتَّاكة والحَيَّات والثعابين، والحَيَوَانات المُفترسَة.

فلندع شباب الأمة إِلَى تلك العيون والمَنَاهل الصَّافية العذبة، ولنحذرهم من المَوَارد المُهلكة.

ثُمَّ إنه لا يلزمنا أن نَجعل مثل هذا البند فِي بنود عقيدتنا ومنهجنا، فإذا ترجَّح لك جَوَاز النقل أو ضرورته فانقل، وأسأل الله أن يغنينا جَميعًا عن ذلك، لكن أن نَجعل مثل هذا البند في كتاب من كتب عقائدنا، فهذا مِمَّا أنصح أخي أبا الحَسَن وغيره بالابتعاد عنه، ولندع مثل هذا لغير أهل السنَّة من أهل تلك المَوَارد.

وإذا كان سلفنا قد وجد منهم من ينقل، وكان الأولَى بِهم الأخذ بالحَديث المَذكور، والقواعد المُشَار إليها.

لكنهم لَم يَجعلوا هذا ضمن أصول أهل السنَّة في كتب عقائدهم، وأعتقد أنكم تشاركوني في صواب هذه اللفتة الطيبة.

وقد أحببت أن أؤكد هذا بِمَا يأت.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: باب قول النَّبِي ﷺ: «لَا تَسأَلُوا أَهلَ الكتاب عَن شَيءٍ».

قال الحَافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: «واستعمله في الترجَمَة لورود ما يشهد بصحته من الحَديث الصحيح».

وقال البخاري تَحت الترجَمَة السابقة: حدثنا موسى بن إسمَاعيل: حدثنا إبراهيم: أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله: أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث تقرءونه مَحضًا لَم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدَّلُوا كتاب الله، وغيَّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا به ثَمنًا قليلًا، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلًا يسألكم عن الذي أنزل عليكم». (خ رقم ٧٣٦٣).

وما أشبه الليلة بالبارحة، فوالله إنَّهم ليحاربون كتب أهل السنَّة ويُحَذرون منها.

وأرجو المَعذرة من الإطالة فالأمر جد[1].

٣٠- (ص٦١ الفقرة ١٥١) قلتم -بارك الله فيكم-: «ولا أجيز لنفسي ولا لغيري أن يَمتحنوا أحدًا من المُسلمين بِحُبِّ أو بغض شخص[2] أو طائفة أو مقالة مطلقًا، فَمَن وافقهم عليها أحبوه وقَرَّبوه، وَمَن خالفهم فيها أبغضوه وهجروه، إلا إذا كان الشخص علمًا من أعلام السنَّة، وطبق ذكره الأرض، فلنا أن نقول: مَن أبغض فلانًا فاتَّهمه على الإسلام، كما قالوا في حَمَّاد بن سلمة وغيره ... إلَخ».

---

(١) أقول الآن: إنه لَم يستعد من هذه المُلاحَظة، بل زاد بلاء على بلائه.

(٢) فهمت في ذلك الوقت أنه يقاوم مَن يدافع عن ربيع ومقبل وأمثالِهمَا من دعاة المَنهَج السلفي الذابين عنه، والناصبين لأهل الأهواء، فلم أصارحه بذلك، بل تلطفت معه كَمَا ترى.

أقول: رَحِمَك اللَّه أبا الحَسَن، استثنيت من الأشخاص ولَم تستثن من المَقَالات، ولا من الطوائف.

فكان يَجب أن تستثني طائفة أهل الحَقّ، أهل الحَديث الطائفة المَنصُورَة، تقول فيمن يبغض مقالة سلفنا الصَّالِح: «ومن علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر». وتقول قريبًا على الأقل من قول الإمام أحمَد بن حنبل في ابن أبي قتيلة الشَّاتِم لأهل الحَديث: «زنديق! زنديق! زنديق». قال ابن تيمية: لأنه عرف مغزاه.

وما المَانع من اتِّهَام مَن يطعن في أعلام السنَّة في هذا العصر، كما كان سلفنا يتهمون من يطعن في حَمَّاد بن سلمة، وحَمَّاد بن زيد، والأوزاعي وأمثالِهم، ما المَانع والعلة واحدة؟!

فإذا كان الأولون يتهمون لأنَّهُم يطعنون في هؤلاء الأعلام من أجل أنَّهم متمسكون بالسنَّة.

فما المَانع من إلحَاق ورثتهم بِهم، بل هؤلاء الخُلُوف أحق بالاتِّهَام؛ لأنَّهُم سلكوا كل الطرق الشيطانية، واستخدموا كل ما يستطيعونه من وسائل النشر والإذاعة والإشاعة في تشويه أهل السنَّة وأعلامهم، ثُمَّ إن هؤلاء الخُلُوف هم الذين جعلوا مقالاتِهم الفاسدة وشيوخهم المُنحَرفين مواضع امتحان واختبار لأهل السنَّة، وعلى مقالاتِهم الفاسدة وشيوخهم المُنحَرفين يُوَالون ويُعَادُون؟

أرجو صياغة هذه الفقرة على مقتضى ما كان عليه أسلافنا، واعتبار هذا المِيزَان ميزانًا صحيحًا؛ لأنه منبثق من الشرع وصالِح لكل زمان، فالسنَّة اليوم هي السنَّة بالأمس، والولاء والبراء عليها وعلى طائفتها وأعلامها موجباته قائمة ثابتة، لا تتغير حتَّى يتغيروا هم ويفارقونَهَا، وحينئذٍ يستحقون ما قيل فيهم، وأرى أن تكتفي بِمَا قلته في الفقرة (١٤٥).

٣١- (ص٦٢ الفقرة ١٥٣) هذه الفقرة جيدة، لكن أرى أنه يُجمع بين الاتباع والاجتماع؛ لقول النَّبِي ﷺ: «لَا طَاعَةَ لِمَخلُوق فِي مَعصِيَةِ الخَالِق». وكما فعل الإمام أحمَد في قضية القول بِخَلق القرآن، خالف الخَليفة ومن معه، وكان يَمنع من الخُرُوج عليهم.

٣٢- (ص٦٢ الفقرة ١٥٥) قلتم -بارك الله فيكم وعليكم- «وأرى التعاون مع الناس كلهم على البِرِّ والتقوى، كما هو معلوم»[1].

واحتججتم بالآية والحَديث، واشترطتم لذلك شرطًا جيِّدًا، وعليه فنقول: إذا هجم العدو على بلد من بلاد المُسلمين فعلينا أن نشارك في صَدِّه وإخراجه من هذا البلد.

لكن يَجب أن نفهم جيدًا أن من الصَّعب أو من المُستَحيل أن يَحصل هذا التعاون في باب الدعوة إلَى الله، وذلك أن مفهوم البر والتقوى يَختلف فيما بيننا وبين أهل الأهواء والتحزب، فقد يكون ما هو بر وتقوى عند أهل السنَّة إثم وعدوان عند أهل الأهواء والضلال، فأصول التبليغ الضالة هي بر وتقوى عندهم، وللإخوان المُسلمين وغيرهم بدع وضلالات يرونَها برًّا وتقوى، ونقدها عندهم ضلال وفتَن.

وأهل الباطل وإن دعوا إلَى التعاون؛ فلا يريدون بذلك التعاون على نشر الحَقِّ والتوحيد والسنَّة، ومُحَاربة الضلال والبدع، وإنَّمَا يريدون التعاون معهم على نشر باطلهم وبدعهم، ومن هنا نرى أنه يستحيل التعاون معهم، والحَق ما قلته أنت في هذه الصحيفة في سطر (٦، ٧).

ولِهَذَا نرى هذه الأصناف يسهل عليهم التعاون مع الرَّوَافض، بل مع العلمانيين والبعثيين والشيوعيين، ويصعب عليهم التعاون مع أهل السنَّة للتضاد الواقع بين المَنهجين والدعوتين، وقل مثل ذلك في غيرهم من أهل الأهواء.

ولو كان التعاون معهم ينفع الإسلام والمُسلمين لرأيت الإمام أحمَد ومن قبله ومن بعده من أهل السنَّة من أشَدِّ الناس استباقًا إليه، ودعوة متحمسة له دون فرق بين الجَهميَّة، والمعتزلة، والخَوَارج، والمرجئة.

٣٣- (ص٦٤ الفقرة ١٥٦) قلتم -وفقكم الله-: «وأدعو إلَى عقيدة ومنهج

---

(١) أقول الآن: إن هذه مقولة الإخوان المُسلمين، ولكنه يردها تلبيسًا بقوله: «على البر والتقوى». فهل يقول الإخوان المسلمون: إننا نتعاون مع الروافض وغيرهم على الإثم والعدوان؟! الجَوَاب لا، بل يقولون كما قال أبو الحَسَن: نتعاون على البر والتقوى.

أهل السُّنَّة والجَمَاعَة:

فأدعو إِلَى السنَّة بلا تشنيع، وأدعو إِلَى الاجتماع بلا تَمييع...»[1] إِلَخ.

أقول: ما المُرَاد بالتشنيع المَنفي؟ فإن كَانَ المُراد به السب والشتم فصواب، وإن كان المُرَاد به دحض الباطل ورده بالحُجَج والبراهين، والتحذير من أهله وذمهم عندما تدعو الحَاجَة إِلَى ذلك؛ فهذا لا يُسمَّى تشنيعًا، بل هو من لوازم ومرتكزات بيان الحَقّ ودحض الباطل، وقد وصف رسول الله ﷺ البدع بأنَّها شر الأمور، وأنَّها ضلالة، وكل ضلالة فِي النار، ووصف الخَوَارج بأنَّهُم شر مَن تَحت أديم السَّمَاء وبأنَّهُم كلاب النار.

وقد شنَّع السَّلَف على أهل البدع، وكتبهم مشحونة بذلك على الأفراد والجَمَاعات، فقد لا يدفع شرهم إِلَّا بِهَذَا السِّلاح، وقد أمَرَ رسول الله ﷺ حَسَّانًا بِهِجَاء أعداء الله، وقال: «إِنَّهُ أشَد عَلَيهِم مِن وَقعِ السِّهَام». ولست أمنع من استعمال اللين والحِكمَة، كَمَا لا أمنع من استعمال الشدَّة مطلقًا، ولكل مقام مقال، فالشِّدَّة على أهل الباطل قد تصل إِلَى الجَلد، وقد تصل إِلَى القتل، وقد تكون تعزيرًا بالكلام، ولشيخ الإسلام فِي هذا التفصيل كلام جيِّد.

٣٤- (ص ٦٤ الفقرة ١٥٧) قولكم فِي هذه الفقرة: «وأرى أن هناك أمورًا يقال فيها: قولي صَوَاب يَحتمل الخَطأ، وقول غيري خطأ يَحتمل الصَّوَاب».

أرجو الأمثلة على ذلك، فإني أرى أنه لا يَجوز أن أخالف الناس إِلَّا فيما عندي فيه علم، ودليل من الله ورسوله، لاسيما فِي أبواب العقيدة.

ثُمَّ لا يغرنك هؤلاء الذين ينادون بأدب الخِلاف، فإنَّهُم من أسوء الناس أدبًا مع أهل السنَّة، وأشد الناس ظلمًا لَهُم، ونقدًا عليهم.

انظر نقد الغزالي، والبوطي، وسعيد حوَّى، والكوثري وتلاميذه، ونقد

(١) أقول الآن: إن هذا غمز شنيع لدعاة المنهج السلفي، وتأييد لطعون خصومهم، وقصده أن يبرز نفسه بأنه يتميز عن أهل السنَّة بالأخلاق العالية، والحكمة والحِلم والعلم بخلاف السلفيين، فإن فيهم شدَّة وسفاهة وجهل، وأمور لا يرضاها أبو الحَسَن

القطبيين لتعرف حقيقة الأمر، وهم في الواقع لا يريدون نقدًا لضلالهم أصلًا، ولو كان ألين من الحرير.

٣٥- (ص٦٥ الفقرة ١٥٩): «وأرى أن من المُخَالفين مَن عنده مواقف حسنة -دقت أو جلت- في نصره الإسلام وأهله، فجزاه الله خيرًا على ذلك، فلا أغمطه حقه، ولا أتبعه على خطئه[1]، بل قد يُحتاج إلى بيان خطئه، وتحذير الناس منه إذا كان في ذلك تحصيل مصلحة، أو دفع مفسدة[2].

وقد أخطأ من بَخَس الناس أشياءهم[3]، أو أعطاهم فوق قدرهم، والإفراط والتفريط دين إبليس الذي يدعو إليه، عافانا الله من شرِّه».

وفقك الله أبا الحَسَن، ألا ترى أن أهل الأهواء سوف يتعلقون بِهَذَا الكلام، بل هم يقولونه ويرددونه، ويُحَاربون أهل السنَّة به، ويُحَاربون منهج النقد الذي لا يقوم الإسلام إلا به، ذلك المَنهَج العظيم الذي دل عليه الكتاب والسنَّة، وقامت عليه علوم الإسلام من تفسير، وحديث، وفقه، وكتب رجال، وكتب عقائد، وكتب النقد، والمَوضُوعات والعلل.

وأنت -بِحَمد الله- من الذابين عن هذا المَنهَج العظيم، والداعين إليه[4]،

---

(١) وأقول الآن، إن هذا قول منه بِمَنهج الموازنات، وإن قَالَ: لا. قلت له: أنت تلبس على الناس، أو أنك لا تدري ما هو منهج المُوَازنات؛ لأنك لَم تقارع أهله بالحُجَج والبراهين الَّتِي يقارعهم بِهَا غيرك.

(٢) انظر إلَى هذه الاحتياطات والقيود وهو يلهج كثيرًا بالمَصَالح والمَفَاسد واضعًا نفسه فوق منزلته، وتعريضًا بغيره من أهل السنَّة، وقد يعارض النصوص بِمَا يزعمه من المَصَالِح لقصور علمه وعزمه.

(٣) وهذا يؤكد أنه يدعو إلَى منهج الموازنات بطريقة عدنان عرعور، ومراده بالبخس هنا الاقتصار على ذكر مساوئ أهل البدع دون ذكر مَحَاسنهم، ويقصد بالذات ربيعًا، ومن يسير معه على منهج السلف في نقد أهل البدع، فهم على دين إبليس عند هذا الرجل.
انظر كيف يُحَارب المنهج السلفي وأهله بِهَذه الطريقة المَاكرة، وانظر إلَى صبرنا على هذه المظالم من قديم، فلم نكشف مكايده ترفقًا به، لعله يرجع إلَى صوابه، ولكنه يَتَمَادَى، ويَخُب إلَى الفتن خبًا ليشعلها، كما يرى ذلك الآن السلفيون، ويعانون المُعَانَاة الشديدة، ومع الأسف أنه يَجد له أعوانًا في تأجيج هذه الفتَن! فلا حول ولا قوة إلا بالله!!

(٤) لَم يستفد من هذه المُلاحَظَة، وهذا ما قلته في ذلك الوقت؛ لأنه كان يتظاهر بشيء من هذا.
وأقول الآن: إنه لا يستحق مثل هذا الكلام والمَدح الذي مدحته به، فقد انكشف أمره، وظهر ظهورًا بينًا، لَم يَحترم المنهج السلفي، ووزن الناس به.

وهم يرون أنك إذا انتقدت شخصًا فيما وقع فيه من ضلالات، وحذرت منها؛ أنك قد بَخَست الناس أشياءهم وصَرَّحُوا بها في صحفهم ومَجَلاتِهم ومؤلفاتِهم الَّتِي خَصَّصُوهَا لِمُحَاربة المَنهج الحَق وأهله، ولك في سلفنا الصَّالِح أسوة فيما كتبوه في كتب عقائدهم دون تعرض لِمَثل هذه الأشياء.

وسد الذرائع باب عظيم من أبواب الدين.

٣٦- (ص٧١ الفقرة ١٧٧) قلتم: «ولا أرى صحة المقولة: إن الجَمَاعات ...» إلَخ. لو قلتم: «إن تعدد الجَمَاعات».

٣٧- (ص٨٠ الفقرة ١٩٨) قلتم -حفظكم الله-: «وأرى أن إطلاق القول على أحد من أهل السنَّة -وإن كثر خطؤه- بأنه أضر على الإسلام من اليهود والنصارى قول يضر أكثر مِمَّا ينفع»[1].

أرى أنه لا داعي لِهَذه الفقرة، وهذا القول قاله عدد من أئمَّة العلم، منهم فيما أذكر أبو الفضل الهَمداني، وابن عقيل، وابن الجَوزي، وعبد الغني المَقدسي، وابن تيمية، والشوكاني، وبينوا ذلك، والذي قاله في هذا العصر إنَّمَا قاله انطلاقًا من الواقع المُر، لَم يقله في أحد من أهل السنَّة، إنَّمَا قاله في طائفة اجتمع فيها الروافض وغلاة الصوفية وغلاة أهل البدع من الخَوَارج وغيرهم، فأنعشوا هذه البدع وأهلها، واستفحل شرهم، وانتشر في طول الأرض وعرضها.

٣٨- (ص٨٠ الفقرة ١٩٩) قلتم -وفقكم الله-: «وأنصح بترك الغلو في الحُكم على المُخَالفين؛ فإن ضرر ذلك عظيم ... إلَخ»[2].

أرجو الانتباه إلَى دعايات خصوم أهل السنَّة، فإنَّهُم يصفون أهل السنَّة بالغلو

---

(١) أنا أدركت يقينًا في ذلك الوقت أنه يقصدني، فسقت له الكلام والحُجَج الَّتِي أمامك لطفًا به، وهو يريد بِهَذَا الكلام الذب عن الإخوان المسلمين الذين قلنا فيهم هذا الكلام

وقد حذف هذا الكلام، لكن هل حذفه عن قناعة أو مُجَاملة؟!!

(٢) إنه يوجه هذه النصيحة إلَى أهل السنَّة؛ لأنه يرى أن في أحكامهم على أهل الأهواء والبدع من أمثال سيِّد قطب غلوًّا، فإذا كان ينصح بترك الغلو في الحُكم على المُخَالفين من أهل الضلال، فهل أحكامه على أهل الحَقِّ سلمت من الغلو والظلم؟!

إذا هم انتقدوا أهل البدع بدون أحكام، وإذا وصفوا أهل البدع بدون ما يستحقون؛ قالوا فيهم: إِنَّهُم غلاة، وظالِمُون.

فليس على أهل السنَّة إلا المُضي في أداء واجبهم، فإن لَهُم أسوة في الأنبياء والمُصلحين وأئمَّة هذه الأمَّة، فلا تلتفت يا أبا الحَسَن إِلَى أراجيف أهل الأهواء وتَهَاويلهم على أهل السنَّة.

٣٩- (ص٨١ الفقرة ٢٠١) قلتم في آخرها: «فلا يشنع على أهل الحَقِّ في ذلك، لكن يَجب أن يكون التجريح من أهل العلم والحلم، والتجرد لرب العالَمين، لا لكل من دَبَّ ودرج ... إلَخ»(١).

لا داعي لقولكم: «لا لكل مَن دَبَّ ودرج ... إلَخ». لأن أهل الأهواء لا يعترفون بعلم وحلم وحكمة وتَجرد مَن قامت بِهم هذه الصفات، ويعتبرونَهُم ظَلَمَة، ومِمَّن درج ودب، ويعتبرونَهم متهكين لأعراض المسلمين -أي: أهل البدع-.

ثُمَّ إذا كان طلاب العلم من أهل السنَّة قد تلقوا النقد الصحيح من العلماء الناصحين، فحذروا من أهل البدع؛ فلا ضير عليهم.

٤٠- (ص٨٢ الفقرة ٢٠٢) قلتم -بارك الله فيكم-: «وأرى أن إطلاق القول بقتل كل صاحب بدعة إسراف وغلو ... إلَخ».

لا نعرف أحدًا من أهل السنَّة أطلق القول بقتل كل صاحب بدعة.

ولقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن أهل العلم من المَالكيَّة والشافعيَّة أنَّهم أفتوا بقتل الدعاة إِلَى البدع، وأنَّهم أولَى بالقتل من المُحَاربين، ومن ذلك فتوى العلماء بقتل غيلان الدمشقي، والجَعد بن درهم، ولَم يقصروا حكم القتل على مَن يَخرج على الأمة بالسيف فقط، فأرجو إصلاح هذه العبارة، والتفصيل فيها.

---

(١) كنت أدرك أنه يقصد بِهَذَا أهل السنَّة، ولكنِّي كنت فِي ملاحظاتي هذه أتلطف به، كَمَا ترى في هذه المُذكرة كلها.

٤١- (ص٨٤ الفقر ٢٠٩) قلتم -حفظكم الله-: «وأعتقد أن في هذه الأمة مُحدثين مُلهمين، ولا يكون ذلك إلا لأهل الاتباع».

إذا رأيتم أن تضيفوا ما يأتي: «ومع ذلك فلابد من عرض أقوالِهم على نصوص الكتاب والسنَّة، فإن وافقتها فذاك، وإلَّا فلا».

٤٢- (ص٨٤ الفقرة ٢١٠) قلتم -بارك الله فيكم-: «وأعتقد أن مَن كتم علمًا ألجَمَه الله يوم القيامة بلجام من نار، وأنه يَجُوز كتمان العلم أحيانًا لدفع مَفسَدة».

لو أضفتم: «إذا كان في الفضائل أو الفتَن، أما في الأصول وما يَحتاج إليه الناس في دينهم فلا».

٤٣- (ص٨٥ الفقرة ٢١١) قلتم: «ولا أتَجرأ على تفسير آيات القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ . . . إلَى قولكم: إلا فهمًا أعطاه الله ﷻ رجلًا مسلمًا في كتابه».

لو أضفتم: «ومع ذلك فينبغي لَهُم الرجوع إلَى فهم وتفسير السَّلَف الصَّالِح؛ لأن هؤلاء العلماء قد يقعون في الخَطَأ والزلل».

٤٤- (ص٩٢ الفقرة ٢٣٦) قلتم -بورك فيكم-: «وأرى العمل بأحاديث الآحاد في العقيدة وغيرها وفاقًا لأهل السنَّة»[1].

لو أضفتم: «عملًا بالأدلة من الكتاب والسنَّة».

هذا ما يَسَّره الله من التعاون مع أخي أبي الحَسَن في تقويم كتابه.

والله أسأل أن يوفقنا جَميعًا للاعتصام بكتاب ربنا وسنَّة نبينا ﷺ، وأن يَجعلنا جَميعًا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، إن ربي لسميع الدعاء.

كتبه،

ربيع بن هادي عمير المدخلي

في: ٣٠/ ٧/ ١٤٢٠هـ

---

(١) هذا ما قاله هنا، ولَم يشر إلَى إفادته العلم أو الظن كما ترى، وقد أظهر عقيدته في هذه الإفادة في كتابه «إتحاف النبيل»، فجزم بأنه يفيد الظن، وجلب بشبه كثيرة تبلغ حوالَي خمس عشرة شبهة على أحاديث الآحاد بِمَا فيها أحاديث الصحيحين المُتَلَقَّاة من الأمة بالقبول، تصديقًا بِهَا، وعملًا بِمُوجبها. =

تنبيه

ألفت نظر العقلاء إلى مدى اللطف والاحترام اللذين بذلتهما لهذا الرجل في هذه المُلاحَظات عند كتابتها الأولى، وصبري عليه من التاريخ المُشار إليه، بل من قبله من عام (١٤١٦هـ) في سيِّد قطب والإخوان المسلمين، وعبد الرَّحمَن عبد الخَالق، ثُمَّ عدنان عرعور، والمَغراوي من سنوات، وهو سادر في المُخَالفَات والمُوَاجَهَات السريَّة والعلنيَّة، وإني لأظن أنه لا أحد يصبر على بلاء يعرفه ويستيقنه مثل صبري على هذا الرجل وأمثاله وأعوانه، فاللهُمَّ عفوًا ومعذرة إليك.

وإني لأنصح من ينصر أبا الحَسَن بأي كتابة أو مقال أو فعل أو موقف أن يتقوا الله في أنفسهم، وفي الدعوة السَّلفيَّة، وفي طلاب العلم شيبًا وشبابًا، وأن يدركوا ما يترتب على هذا التأييد له أو الدفاع عنه من الأضرار والمَفَاسد الضارة بدين الله وعباده، وأن يدركوا أن الله الحَكَم العدل الذي يعلم خائنة الأعين، وما تُخفي الصدور، سوف يسألُهم ويُحَاسبهم على خذلان الحَق وأهله، وتأييد الباطل وأهله.

وأنصح مَن لا يقرأ، ولا يستوعب هذه القضايا أن يسكت؛ فإن ذلك أقل ضررًا على نفسه وعلى الإسلام والمسلمين.

أسأل الله العلي القدير أن يعلي كلمته، وينصر دينه، إن ربنا لسميع الدعاء.

* * *

= هذا وينبغي أن يعلم القارئ أن هناك ملاحظات بقيت على أبي الحَسَن في هذا الكتاب وغيره، تسأل الله أن يهيِّئ مَن يقوم ببيانها؛ نصحًا له وللمسلمين.

التثبت في الشريعة الإسلامية
وموقف أبي الحسن منها

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه.

أمَّا بعد:

فقد حدثنا رسول اللَّه الصَّادق المَصدُوق ﷺ عن حدوث الفتَن في هذه الأمة في أحاديث كثيرة، منها حديث أبي هريرة ﷺ عن النَّبي ﷺ قال: «بَادِرُوا بِالأعمَالِ؛ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيلِ المُظلِمِ، يُصبِحُ الرَّجُلُ مُؤمِنًا، ويُمسِي كَافِرًا، أو يُمسِي مُؤمِنًا ويُصبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنيَا» رواه مسلم في الإيمَان، حديث (١١٨).

فيحتمل الحَديث الكفر الأكبر، فقد حصلت ردَّة فعلًا لكثير من الناس بعد وفاته ﷺ، من أسبابها فتنة الدنيا.

وقد حصلت بعد هذا العهد، وفي عهود كثيرة، وفي عصرنا هذا حصلت لبشر يعيشون في المُجتمَعَات الإسلاميَّة.

فهذا صار شيوعيًّا، وهذا صار علمانيًّا.

ويَحتمل الحَديث الكفر الأصغر، وقد يقع في هذا كثير من العُصَاة وأهل البدع، ومع هذا فقد حفظ اللَّه الكثير من هذه الأمة في كل زمان ومكان، وثبتها على الحَقِّ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ، لَا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهُم، وَلَا مَن خَالَفَهُم، حَتَّى يَأتِيَ أَمرُ اللهِ وَهُم عَلَى ذَلِكَ». رواه الشيخان وغيرهم.

ومن الفتَن العظيمة في هذا العصر الَّتي أنشأت لِمُوَاجَهة المَنهَج السَّلَفي وأهله -وهم كثر-، وقد رتبت على حلقات في سلسلة طويلة يتبع بعضها بعضًا، ومنها فتنة عدنان عرعور، ثُمَّ المَغرَاوي، ثُمَّ أبي الحَسَن المصري المَأربِي، وهي أخطر فتنة واجهت المَنهَج السلفي وأهله، وأشدها التباسًا على الناس؛ لأنَّهم لِمَكرهم الشديد قد حرصوا على التظاهر بالمَنهَج السَّلفي، ودعوة ذاك إلَى أصول الطائفة

المَنصُورة، ودعوى هذا أنه على عقيدة السّلف، ودعوى الآخر أنه هو ومن معه هم أهل السنَّة، ثُمَّ دعوتُهم إلى التأصيل، وما أدراك ما هذا التأصيل!!

إنه القذف بالأصول الفاسدة الهَدَّامة الَّتي تَهدم أصول السنَّة، وتُخَالف الكتاب والسنَّة، ومنهج السلف.

وقد تصَدَّى أهل السنَّة والجَمَاعة حقًّا لأهل هذه الفتنة المَاكرة المُلبسة، فكشفوا عوارهم، وبيَّنوا زيف قواعدهم وأصولِهم، وفساد منهجهم وأخلاقهم.

وقد قمتُ بِمَجهُود طيب فِي مواجهة هذه الفتنة الخَطيرة، فبينتُ ما استطعت من زيف منهجهم وأصولِهم وأخلاقهم، ودرء فتنتهم الَّتِي أسأل اللَّه القوي العزيز أن يقطع دابرها، ويريح السلفيين من وَيلاتِهَا وتفريقها لصفوفهم ذلك التفريق المَاكر المُتعَمد، الَّذِي تديره -واللَّه أعلم- جهات قد قتلها الحِقد والحَسَد على المَنهَج السلفي وأهله، فنعوذ باللَّه من شرورهم، وندرأ به فِي نُحُورهم، إنه القوي العزيز.

هذا، ومن الأصول الفاسدة والمُنَاهضة لِمَنهَج السلف: الأصل الفاسد المُسَمَّى -ظلمًا وزورًا- بـ: «التثبت»، وهو الَّذِي سار عليه عدنان عرعور، ثُمَّ المَغرَاوي، ثُمَّ أبو الحَسَن المَأربِي، وهو أشدهم تلبيسًا ومكرًا وتطبيقًا لِهَذا الأصل فِي مُوَاجهة علماء السنَّة وطلابِها؛ ولِحِمَاية أهل الباطل والضلال، وقد سبق أن هدمنا عددًا من أصوله الفاسدة الَّتِي واجه بِها منهج أهل السنَّة وعلمائه وطلابه.

وأرى أن أسوق بعض النصوص فِي وجوب قَبول أخبار الآحاد، وفِي المُرَاد بالتثبت الَّذِي شرعه اللَّه وفهمه علماء الأمة، ليظهر للقارئ مدى بُعد هذه الفئة عن نصوص الكتاب والسنَّة، وأصول أهل السنَّة، وفقه وتطبيق علماء الأمة وأصولِهم.

١- قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صحيحه:

«كتاب أخبار الآحاد:

باب: ما جاء فِي إجازة خبر الواحد الصَّدوق فِي الأذان، والصَّلاة، والصَّوم، والفرائض، والأحكام:

وقول اللَّه تعالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ

﴿وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ويُسَمَّى الرجل طائفة؛ لقوله تعالَى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحُجُرات: ٩]. فلو اقتتل رجلان دخلا في معنَى الآية.

وقوله تعالَى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحُجُرات: ٦].

وكيف بعث النَّبِي ﷺ أمراءه واحدًا بعد واحد، فإن سها أحد منهم رد إلَى السنَّة».

ثُمَّ ساق فِي الباب عددًا من الأحاديث:

منها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النَّبِي ﷺ قال: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِي ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «بينا الناس بقباء فِي صلاة الصبح، إذ جاءهم آتٍ، فقال: إنَّ رسول اللَّه ﷺ قد أُنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمِرَ أن يستقبل الكعبة. وكانت وجوههم إلَى الشام، فاستداروا إلَى الكعبة».

وساق حديث البراء فِي المَوضُوع نفسه.

وانظر الأحاديث الَّتِي أوردها فِي هذا الباب من حديث (٧٢٤٦-٧٢٦٠).

٢- قال العلَّامة القرطبِي رحمه الله فِي تفسير قول اللَّه تعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحُجُرات: ٦] (١٦/ ٣١٢):

«الثانية[1]: فِي هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلًا؛ لأنه إنَّما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق، ومن ثبت فِسقُهُ؛ بَطلَ قوله فِي الأخبار إجماعًا؛ لأنَّ الخَبَر أمانة، والفسق قرينة يبطلها».

٣- وقال الحَافظ ابن كثير فِي تفسير هذه الآية فِي (٧/ ٣٥٠) من تفسيره:

«يأمر تعالَى بالتثبت فِي خبر الفاسق ليحتاط له؛ لئلا يُحكم بقوله فيكون -فِي نفس الأمر- كاذبًا أو مُخطئًا، فيكون الحَاكم بقوله قد اقتفى وراءه، وقد نَهى اللَّه

(١) أي: من المَسَائل

عن اتباع سبيل المُفسدين، ومن هاهنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مَجهُول الحَال؛ لاحتمال فسقه في نفس الأمر، وقَبِلَهَا آخرون؛ لأنَّا إنَّمَا أمرنا بالتثبت عند خبر الفاسق، وهذا ليس مُحقق الفسق؛ لأنه مَجهول الحَال، وقد قررنا هذه المَسألة في كتاب العلم من شرح البخاري، ولله الحَمد والمنَّة».

٤- وقال العلاّمة مُحَمَّد الأمين الشنقيطي في كتابه «أضواء البيان» في (٧/ ٦٢٦- ٦٢٧) في تفسير هذه الآية بعد ذكر سبب نزولها:

«وهي تدل على عدم تصديق الفاسق في خبره، وصَرَّح تعَالَى في موضع آخر بالنهي عن قَبول شهادة الفاسق، وذلك في قوله: ﴿ ﴾ [النور: ٤]. ولا خلاف بين العلماء في ردِّ شهادة الفاسق، وعدم قَبول خبره.

وقد دلت هذه الآية من سورة الحُجُرات على أمرين:

الأول منهما: أنَّ الفاسق إن جاء بنبأ مُمكن معرفة حقيقته، وهل ما قاله فيه الفاسق حق أو كذب؟ فإنه يَجب فيه التثبت.

والثاني: هو ما استدل عليه بِهَا أهل الأصول من قَبول خبر العدل؛ لأنَّ قوله تعَالَى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحُجُرات:٦]، يدل بدليل خطابه -أعني: مفهوم مُخالفته- أنَّ الجَائي بنبأ إن كان غير فاسق، بل عدلًا؛ لا يلزم التبين في نبئه على قراءة: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾. ولا التثبت على قراءة: «فتثبتوا» وهو كذلك.

وأمَّا شهادة الفاسق؛ فهي مردودة كما دلت عليه آية النور المَذكُورة آنفًا».

٥- وقال العلاّمة ابن قُدَامَة رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فأما التعبد بِخبر الواحد سَمعًا فهو قول الجُمهُور خلافًا لأكثر القَدريَّة وبعض أهل الظاهر.

ولنا دليلان قاطعان:

أ- أحدهُمَا: إجمَاع الصَّحَابة رضي الله عنهم على قبوله، فقد اشتهر عنهم في وقائع لا تنحصر إن لَم تتواتر آحادها حصل العلم بِمَجمُوعها . . .

ثُمَّ ذكر وقائع كثيرة لعدد منهم على رأسهم الخُلَفَاء الراشدون.

انظر الروضة مع نزهة الخَاطر العاطر لابن بدران (١ / ٢٦٨-٢٧٧).

ب- ثُمَّ قال: الدليل الثاني: ما تواتر من إنفاذ رسول اللَّه ﷺ أمراءه ورسله وقضاته وسعاته إِلَى الأطراف؛ لتبليغ الأحكام والقضاء، وأخذ الصدقات، وتبليغ الرسالة.

ومن المَعلوم أنه كان يَجب عليهم تلقي ذلك بالقبول؛ ليكون مفيدًا، والنَّبِي ﷺ مأمور بتبليغ الرسالة، ولَم يكن ليبلغها بِمَن لا يكتفى به.

ت- دليل ثالث: أنَّ الإجمَاع انعقد على وجوب قَبول قول المُفتِي فيما يُخبر به عن ظنه[1] فما يُخبر به عن السَّمَاع الَّذِي لا يشك فيه أولَى».

انظر (١/ ٢٧٧- ٢٧٨) من المَصدر السابق ذكره.

* شروط قبول الرواية:

قال الحَافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتاب علوم الحَديث (ص ٩٤):

«أجمع جَماهير أئمة الحَديث والفقه على أنه يشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلًا ضابطًا لِمَا يرويه.

وتفصيله: أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالِمًا من أسباب الفسق وخَوَارم المُرُوءَة، متيقظًا غير مُغفَّل، حافظًا إن حدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدَّث من كتابه، وإن كان يُحَدِّث بالمَعنَى؛ اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالِمًا بِما يُحيل المَعَانِي، واللَّه أعلم».

* * *

(١) وأبو الحَسَن، وعدنان، والمَغرَاوي وفتنهم يَردُّون فتاوى العلماء القائمة على الأدلة والبراهين، ويَردُّون الأخبار المُقرُوءة من كتبهم، والمَسمُوعَة من أشرطتهم بأصواتهم، ولا يلتزمون بِهَذه النصوص والأصول، وكفى بِهذا إفسادًا فِي الأرض وفتنة!!

موقف أبي الحسن المأربي من أخبار أهل السنة وفتاوى وأحكام علمائهم في أهل الأهواء والباطل

* أولًا: في شريط (٣) وجه (١) من أشرطة أبي الحَسَن المُسَمَّاة: بالقول الأمين، بعد جدال في أمر المَغرَاوي، قال أبو الحَسَن:

«ثُمَّ في النهاية نفترض أننا اختلفنا في أمر الشيخ المَغرَاوي، وأن الشيخ المَغرَاوي مُخطئ، وأنا قلت: مصيب. وأخطأت في تصويبي إياه، هل هذا معناه أن الدعوة تفترق، وأنني لست سلفيًا، وأنني سروري، وأنني حزبي، وأنني كذا وكذا، كما يقول الجَهَلة الذين يقولون ما لا يعرفون، ويهرفون بِمَا لا يعرفون.

هب أنِّي خالفت في شخص من الأشخاص، وأنا وأنت نقصد الدفاع عن السنة[١]، فأنت جَرَّحت، وأنا مدحت، وأنت مصيب في تَجريحك، وأنا مُخطئ، في هذه الحَالة يقال: فلان أخطأ في هذا.

ولكن اسمَعوا ما يقول الحَدَّاديَّة عندما جالسناهم:

يقولون: قالوا: أنت ملزم بأن تأخذ بكلام العلماء الكبار.

قلت: ليس هناك دليل على أني ملزم بأن آخذ بكلامهم.

قالوا: لا، الكبار فقط هم الذين يقولون، أما أنت لست من العلماء الكبار.

قلت لَهُم: وهل أنتم من الكبار عندما تعترضون عَلَيَّ، هل أنتم كبار، أنتم عندما تَجرحونني أنا خلافًا لتعديل الكبار، أكبار أنتم؟!!

فبهت الذي جهل أحكام الشريعة، وجهل نصوص الشريعة، والأشرطة موجودة فيها هذا الشيء».

ثُمَّ ذكر كلامًا عن الشيخ ربيع في تزكيته.

---

(١) الحق أن أبا الحَسَن لا يدافع عن السنَّة في خلافه مع السلفيين، وإنَّما يدافع عن الباطل وأهله.

* التعليق:

في هذا الكلام مبالغة في الافتراض.

يُقَال: إن المَغرَاوي قد وقع في انحِرَافات كثيرة تُخَالف المَنهَج السَّلَفي في أساسيات:

منها: التكفير للمجتمعات الإسلاميَّة، والحُكم عَليهم بالردَّة، وأنَّ الأمَّة تتفق عَلَى الشرك، وتتفق على الردَّة، وتتفق على كذا وكذا ... إلَخ.

ومنها: قوله في شرح حديث الخَوَارج وأنَّهم: «يَمرُقُونَ منَ الدِّين كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». قال في هذا الحديث: إنَّه ينطبق على كثير من المبتدعة تَمَام الانطباق.

ولو وقف عند هذا الحدِّ لَهَان الأمر.

ولكن جاء بعده بِمَا يؤكِّد فساد منهجه حيث قال: «تشاهدهم كثيري الصلاة، كثيري الحَج والعمرة، كثيري البذل للمال، ولكن ما عندهم من الإسلام شعرة واحدة»[1]. وأكَّد ذلك بكلام طويل.

وهكذا يُجَازف بِهَذا الكلام باسم العقيدة السَّلَفيَّة، نعم هم مبتدعة، وعندهم بدع شركية وغيرها، فهل أنت أقمت عليهم الحُجَّة في أمور توجب إخراجهم من الإسلام.

هل لك سلف صدق في هذه المُجَازفة؟

الرسول ﷺ يقول: «مَن صَلَّى صَلاتَنَا، وَاستَقبَلَ قِبلَتَنَا، وَأكَلَ ذَبِيحَتَنَا؛ فهُوَ المُسلِمُ». وأنت تقول: تشاهدهم كثيري الصلاة، كثيري الحَج والعمرة، كثيري البذل للمال، ولكن مع هذا ما عندهم شعرة من الإسلام.

والإسلام يعتبر هذا الظاهر، فيحكم للمنافقين بالإسلام، ويَكِلُ سرائرَهم إلَى الله.

---

(١) العقيدة السلفية. (١٥٨-١٥٩).

أليس هذا الأسلوب أسلوب تكفيري جاهل مُحترق؟!

ولِهَذَا المَغرَاوي طوام كثيرة سجلت فِي ثلاثة كتب فِي بيان انحِرَافَاته، وأدانه العلماء بِهَا فِي شريطين إدانة قائمة على الحُجَج والبراهين[1]، ومرَّ على فتنته الَّتِي يؤجِّجها هو وأتباعه سنوات، ومن أقوى المُشَجِّعين والمُدَافعين عنه أبو الحَسَن المِصري المَأربِي إلَى حين كلامه هذا، وإلَى الآن ضاربًا بكلام العلماء وفتاواهم عرض الحَائط، ويناقش فِي ذلك، فيقول: ليس هناك دليل أني مُلزَم بأن آخذ بكلام العلماء.

وهذا على أحسن أحواله يدلُّ على جهله المُطبق بأصول الشريعة ونصوصها، ومنها ما أسلفناه فِي هذه الأوراق من النصوص والأصول.

ثُمَّ مع هذا البلاء يطلب من الناس الاستخذاء أمام عظمته، فلا يقبل نصيحة، ولا يرجع عن باطل، بل عنده هو من الأباطيل والأصول الفاسدة ما يوجب بغضه، ووصفه بالحِزبيَّة، بل قليل فِي حقِّه أن يوصف بالحِزبيَّة السرورية.

فلقد تضاءلت الحِزبيَّات والسرورية أمام حزبيته وفتنته.

يريد الرجل أن يتَّخذ السلفية درعًا حصينًا، فيفعل ما يريد من التأصيلات الباطلة، ومن معارضات للعلماء، ويقعد لَهُم بالمرصاد بِهَذه المُعَارضَات والتهويشات؛ لإسقاط أحكامهم وفتاواهم فِي أمور أساسية يوالِي عليها، ويعادي عليها.

ثُمَّ ما على الناس إلَّا أن يرفعوه على رءوسهم، وأن يستخذوا أمامه، ومن تَجَرَّأ منهم؛ فليقل له: هذا خطأ. لكنه خطأ المُجتَهدين والأئمَّة الكبار، أما لو تَجَاوز أحد هذا الحَد وتَعَدَّى هذا السد؛ فيا ويله، ثُمَّ ويله، فإنه يصبح من الأقزام والأراذل، وأهل الجَهل، ومن المُفسدين الهَدَّامين، أعداء الدعوة السَّلفيَّة،

---

(١) وكذلك عامل أحكام العلماء الكبار على عدنان عرعور، حيث بلغ عددهم ثلاثة عشر عالِمًا، وهكذا عندما أدانه هو عدد من العلماء، منهم الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب البنَّا، والشيخ أحمَد بن يَحيَى النجمي، والشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب الوصابي، وربيع بن هادي، والشيخ زيد بن مُحَمَّد المدخلي، والشيخ مُحَمَّد الإمام وغيرهم، فلم يعبأ بأحكامهم، لا هو، ولا أنصاره.

وغيرها من الأوصاف الَّتِي يصغر أمامها الوصف بالحَدَّاديَّة أو البدعة.

أمَّا المَغرَاوي عند أبِي الحَسَن فمهما انحَرف، وقذف، وظلم، وتَهَافت، وسقط فِي الباطل؛ فإنه عملاق وجبل أشم، وفِي الخير بَحر خضم، فلا يضره ببركات أبِي الحَسَن ذنب مَهمَا عظم.

وهذا هو العدل والإنصاف عنده، وإن أسقط علماء المنهج السلفي وأحكامهم، وحارب السلفيين وأهانَهُم.

وما على الناس إلَّا أن يباركوا هذه الأعمال التعسُّفية، وإن اعترضوا عليه فسوف يبطش بِهم بطش الجَبَّارين، وسينزل بِهم العذاب المهين.

يريد أبو الحَسَن أن يُحَارب السلفيين بأقبح وأشد ألوان الحَرب الكلاميَّة، ويُخرجهم من السَّلفيَّة، ويصفهم بالحَدَّاديَّة.

ويريد أن يُحَزِّب الناس على أصوله الفاسدة، ولكن لا يَتَحَمَّل من أحد أن ينتقده، بل ولا ينتقد أهل البدع والباطل بالطريقة السَّلفيَّة.

أمَّا أن يقول أحد فيه: إنه حزبِي. فيا ويله ثُمَّ ويله.

اطَّلَعَ أبو الحَسَن على مُخَالفات المَغرَاوي فِي بداية فتنة المَغرَاوي فِي تاريخ (١٤١٩هـ) وانحرَافاته، وناقشه هو وعبد الحَميد العربِي[1]، لكن كان فِي هذه المُناقشة تَحَايل ومكر من أبِي الحَسَن، الهَدَف من ورائهما تَخليص المَغرَاوي من مُخَالفته للمَنهَج السَّلَفي.

كان فِي هذه المُناقشة أسئلة توجَّه إلَى المَغرَاوي تفتح له الأبواب للخروج من هذه المُخَالفات بالتأويلات الباطلة، فيؤوِّل كلامه الصريح الواضح الذي لا يقبل التأويل بِهَوَاه.

ولَمَّا بيَّن خصوم المَغرَاوي مُخَالفته؛ هَبَّ المَغرَاوي وأنصاره على هؤلاء

(١) كان عبد الحَميد ناصحًا، فأطلعني على هذه المناقشة، وما تضمَّنته من مكر المَغرَاوي وأبِي الحَسَن، فرفضتها، وطلبت منهم إعادة المناقشة على طريقة سلفية نظيفة، فأعاد أبو الحَسَن لعبة المناقشة على طريقته الماكرة، ثُمَّ نشروها على علاتِهَا دون خَجَل.

الخُصُوم، وهم أهل حق وصدق، هبوا عليهم بالطعن الشديد، ورميهم بأنَّهم أصحاب فتنة، ورماهم بعض أنصاره بالزندقة، فلم ينصف أبو الحَسَن ولا حزبه هؤلاء المَظلومين بكلمة واحدة إِلَى الآن.

تَحرك أنصار المَغرَاوي بالفتنة فِي مكَّة، والمَدينة، والرياض، واليمن، والإمارات، وفِي الشرق، وفِي الغرب، فلم يُخطئهم أبو الحَسَن بكلمة واحدة - حسب علمي- لا فِي شريط، ولا فِي كتاب، وكذلك أصدقاؤه وأصدقاء المَغرَاوي، بل رموهم بالحَدَّادِيَّة، ورماهم أبو الحَسَن بأقبح السباب والشتائم كالأصاغر، والأراذل، والأقزام.

ولَمَّا طال الأمد على فتنة المغراوي، ومن أهم أسباب تطويلها تشجيع أبِي الحَسَن للمغراوي وأنصاره على نشر هذه الفتَن، وتشجيعه على التمادي فِي باطله؛ ضاق الشباب السلفي ذرعًا بالمَغرَاوي وأصحابه وفتنتهم، فوَجَّه أحدهم أسئلة مأخوذة من أحد كتبه ومن عدد من أشرطته فيها تكفير واضح منكر، وفيها مُخَالفات أخر، فأجاب العلماء بإدانته بِهَذه الأقوال الباطلة.

هذا بالإضافة إِلَى سؤال وجِّه إِلَى الشيخ العلامة مُحَمَّد بن عثيمين عن كلام باطل للمغراوي حول البيعة والطاعة.

فأجاب الشيخ مُحَمَّد: بأنَّ هذا رجل ثوري فاحذروه.

فقال المَغرَاوي وأنصاره- إن السائل قد بتر الكلام!!

فأعاد السائل مرَّة أخرى كلام المَغرَاوي فِي هذه القضية من أوَّله إِلَى آخره على الشيخ ابن عثيمين، فأدان المَغرَاوي مرَّة أخرى بأنَّ كلامه غلط، وقال: معنَى هذا أنَّ المَأمون الذي أطاعه الإمام أحمَد، ووَصَّى بطاعته وغيرهم؛ ليسوا بِخُلَفَاء.

كل هذا الذي حصل من طول الوقت، ثُمَّ إجابات العلماء بِمَا يدين المَغرَاوي، وأبو الحَسَن يعلم ذلك، ثُمَّ يراوغ، ويطعن فيمن انتقد المَغرَاوي، ويرميهم بأنَّهم أصاغر وأراذل وقواطي صلصة، ويشيد بعظمة المَغرَاوي، ويصفه بأنه جبل أشم، وأنه عملاق.

ثُمَّ لَمَّا الحَحت عليه أن يقول كلمة حق فِي المَغرَاوي، وأن ينصف خصومه،

وجَّه له نصيحة باردة مُجملة يتخللها مدح للمغراوي، مع عدم اعتباره لفتاوى العلماء وأحكامهم في المَغرَاوي؛ لأنه سيد المَوقف في نظر نفسه، وعند المَغرَاوي وشيعته.

كان أبو الحَسَن -كما يقول الثقات- ليس له أي منزلة في المَغرب، لا عند أصدقاء المَغرَاوي، ولا عند غيرهم، وللعلماء مكانتهم المَرمُوقَة هناك، بل في العالَم الإسلامي، فلمَّا انتقدوا المَغرَاوي سقطت منزلة العلماء عندهم؛ لأنَّهم قالوا في المَغرَاوي كلمة حق، ورفعوا من شأن أبي الحَسَن وأمثاله مِمَّن يداهن المَغرَاوي لأسباب يعلمها الله[1].

وكنت أحذِّر هؤلاء من هذا المَسلك الذي يزيد الفتنة اشتعالًا، ولو قالوا كلمة الحَقِّ؛ لانطفأت الفتنة تَمَامًا، أو انكشف حال المَغرَاوي للناس، ومن هؤلاء من لَم نسمع منه كلمة حق، ومنهم من يقول كلامًا ميتًا لا يزيد المَغرَاوي وحزبه إلَّا مضيًّا في باطلهم.

* ثانيًا: قال أبو الحَسَن في الشريط (٣) الوجه الأول من القول الأمين:

«وأيضًا طلب أحد إخواننا أن ألَخِّص الكلام أو موقفي من سيِّد قطب.

فخلاصة ذلك: أنني كنت من قبل لا أراه قائلًا بوحدة الوجود، وبعد الذي قرأته واطلعت عليه بنفسي؛ فأرى أنه قال بِهَذه المَقَالة الخَبيثَة، ويَجب أن يكون هذا معلومًا عنِّي، وأمَّا أنه كافر، أو أنه في النار، أو أنه مات على ذلك؛ فهذا أمر لا أخوض فيه؛ فلهذا ضوابط ليست مُتَيَسِّرَة لي الآن.

فعلى أثر ذلك يكفيني أن أقول: المَقَالة كذا، ويُحذَّر منها، وأمَّا الشخص[2] فما نستطيع أن نقول: إنه مات كافرًا، أو مات وهو في النار، أو مات مصرًّا على ذلك، فمن مات مصرًّا على ذلك؛ فالله أعلم، فمن مات مصرًّا على ذلك عالِمًا

(١) يدلُّ على خطورة هذه الفئة، وخطورة هذا المَنهَج الذي تسير عليه في التعامل مع الأحداث، والتعامل مع العلماء.

(٢) أي وأمَّا الشخص فلا يلم، بل يبقى معظمًا مكرَّمًا مهما تراكمت بدعه الكبرى.

انتفت عنه الشروط، وكذلك تثبت فِي حقِّه شروط التكفير، وزالت عنه موانع التكفير يكون كافرًا، هذا من حيث العموم.

أمَّا من حيث المُعين فلذلك ضوابط وشروط ليست مُتيسِّرَة لِي الآن من أجل أن أتكلم فيها أيضًا»[١].

● التعليق:

انظر إلَى هذا التثبت العجيب، تكلم علماء السنَّة فِي سيِّد قطب، وكتب بعضهم فيه كتبًا عديدة، أدانوا فيها سيِّد قطب بالقول بوحدة الوجود والحُلُول، وأدانه بعضهم بالطعن فِي رسول من أولي العزم، ألا وهو نبِي اللَّه موسى، وبالطعن فِي أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وتعطيل صفات اللَّه إلَى ضلالات كبرى وقع فيها سيِّد قطب، وظلَّ أبو الحَسَن بعد هذه الكتابات والمقالات يدافع عن سيِّد قطب سنين عددًا بأسلوب غريب سلكه عدنان عرعور معه، وذلك بِحَصر الخُصُومَة حول سيِّد قطب فِي وحدة الوجود، كأنه لَم يكن عنده إلَّا هذه الضلالة فقط.

وكان من أوائل من انتقد سيد قطب فِي وحدة الوجود:

١- العلامة المُحَدِّث الشيخ: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، لعلَّه قبل خَمس وعشرين سنة، ونُشر بعد مدَّة فِي مَجَلَّة المُجتمَع الإخوانيَّة مع اعتراض عبد اللَّه عزام الباطل...

٢- ثُمَّ الشيخ عبد اللَّه الدويش رَحِمَهُ اللَّهُ انتقد سيِّد قطب فِي ضلالاته الَّتِي ضمنها كتابه الشهير فِي التفسير فِي ظلال القرآن فِي إحدى وثَمَانين ومائة مسألة، منها القول بوحدة الوجود والحُلول، وانتشر هذا النقد من عام (١٤٠٨هـ) فِي كتابه «المَورد الزلال على أخطاء الظلال».

٣- ثُمَّ الشيخ ربيع بن هادي المَدخلي -غفر اللَّه له- انتقده فِي عدد من

---

(١) كان أبو الحَسَن قد قال فِي جلسة مأرب فِي منزله بعد جدال طويل، وإلزام من يقول: إن سيد قطب قال بوحدة الوجود بالتكفير، والحَاحه فِي هذا الإلزام: لو ظهر لِي أن سيد قطب يقول بوحدة الوجود لكفرته.
فهذا قوله الآن، فعلام يدل هذا؟! ثُمَّ مَن الذي كفَّره، ومَن طلب منك تكفيره، والحُكم عليه بأنه فِي النار؟!!

الكتب، من أوّلها «أضواء إسلامية على عقيدة سيِّد قطب وفكره» الذي طبع ونشر عام (١٤١٤هـ)، وفي عدد من كتب سيِّد قطب في أمور كثيرة، منها الحُلول ووحدة الوجود، والقول بالجَبر.

٤- ثُمَّ الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض أشرطته.

٥- ثُمَّ الشيخ إسمَاعيل الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

٦- ثُمَّ الشيخ مُحَمَّد أمان رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض أشرطته.

٧- ثُمَّ الشيخ صَالِح الفَوزَان.

ثُمَّ لا أعلم سلفيًا يدافع عن سيِّد قطب لا في وحدة وجود، ولا في غيرها.

ثُمَّ إنَّا نعرف أنَّ كثيرًا من القطبيين لا ينكرون أنَّ سيِّد قطب قال بِهَا، لكنهم يتأولون له، أمَّا أبو الحَسَن وعدنان عرعور فينكران أن يكون سيِّد قطب قال بِها، ويسلكان مسلكًا عجيبًا في الدفاع عن سيِّد قطب، وهو التركيز على نفي وحدة الوجود عنه، وكأنه ليس عنده من الضلالات إلَّا هي.

يُجَادلون ويطيلون الجِدَال بعد انكشاف أمره في وحدة الوجود وغيرها لدى السلفيين وغيرهم، وهُمَا يعلمان أن الدفاع عن سيِّد قطب وأمثاله مِمَّا يؤدي إلَى تفريق شَمل السلفيين، وإثارة الفتَن بينهم، ثُمَّ يتقصدان ذلك.

الشاهد: أن أبا الحَسَن ظل سنوات يدافع عن سيِّد قطب، وينفي عنه القول بوحدة الوجود، ويردُّ انتقاد علماء السنَّة الكبار، وعلى رأسهم الشيخ الألباني، والشيخ مُحَمَّد صالح العثيمين وغيرهم، وينَزل عليهم أحاديث الخَوَارج؛ لأنه لا يُصَدِّق العلماء، ولا يثق بِهم من قريب، ولا من بعيد، وإن نقلوا كلام سيِّد قطب بنصِّه وفصِّه وبالجُزء والصحيفة.

مع أن كتابتي عن سيِّد قطب كانت قد بدأت من عام (١٤١٤هـ)، وبدأت معه في النقاش من عام (١٤١٦هـ) في سيِّد قطب والإخوان المُسلمين، وظل سادرًا في عناده يرمي مَن أدان سيِّد قطب بوحدة الوجود بالغلوِّ، وينَزل عليهم الأحاديث الواردة في الخَوَارج الغلاة، ويثير الفتَن بين الشباب بِهَذَا الجِدَال إلَى شهر شعبان من سنة (١٤٢٢هـ) وهو يدافع عن سيِّد قطب بِحَرَارة.

ويقول خلال جداله: لو أنِّي قلت جزمًا ويقينًا بأنَّ سيِّد قطب لَم يُخطئ، وأنه يصيب فِي مقالاته وكتبه وأحواله؛ فهل أكون قائلًا بِمَنهج المُوَازَنات، إذا كان ابن باز يَمدَحه[1] أو كما قال، وذكر الشيخ الألباني وأنه يَمدحه[2]، إلَى هذه الدرجة يُمعنُ فِي الجِدَال.

فأرسلت له نسخة من مقال كتبته تَحت عنوان: «أطوار سيِّد قطب فِي وحدة الوجود»، وسقت فيه تصريحَات سيِّد قطب بوحدة الوجود فِي شعره ونثره بِمَا فِي ذلك مدحه لعقيدة النيرفانا الهندوكية البوذية الَّتِي تتضمَّن القول بوحدة الوجود، ووحدة الأديان، والقول بتناسخ الأرواح، ووزعت هذه النسخة على عدد من الشباب اليَمَنِي فِي موسم الحَجِّ من عام (١٤٢٢هـ)، ومن ضمنهم بعض أصدقائه.

فاقتنع من كان منهم يشك فِي قول سيِّد قطب بوحدة الوجود، فلمَّا أدرك ذلك، وشعر أنه لو تَمَادَى فِي عناده لسقط عند أصدق أصدقائه؛ اضطر إلَى إدانة سيِّد قطب بوحدة الوجود بِهَذا الأسلوب من باب:

إذَا لَم يَكُن إلَّا الأسنَّة مَركب ... فَمَا حيلَة المُضطَر إلَّا ركوبُهَا

وادَّعى هذه الدعوى، وهي قوله: «وبعد الذي قرأته واطَّلعت عليه بنفسي فأرى أنه قال بِهَذه المَقَالَة».

ثُمَّ قال كلامًا معناه: «فماذا فِي هذا؟!! شيء جهلته ثُمَّ علمته».

وهذا تَهَاون منه، وتَهوين من الفتنة الَّتِي أوجدها، وتَهوين لِمُعَارضته للعلماء، وإسقاط فتاواهم وكتاباتِهم فِي سيِّد قطب.

فنسأله مَن الذي منعك هذه المدة الطويلة، وكبَّلَكَ بالقيود والأثقال، وحال بينك وبين القراءة والاطلاع على هذا الكلام لسيِّد قطب المُتضمِّن للقول بالحُلول ووحدة الوجود، وعلى ضلالاته الأخرى؟!!

---

(١) وهذا من تقوله على الشيخ ابن باز الذي لا يعرف عنه إلَّا الطعن فيه.

(٢) وهذا من تقوله على الشيخ الألباني، فهو من أوائل من أدان سيِّد قطب بالقول بوحدة الوجود، وأيضًا بالجَهل بأصول الشريعة وفروعها وبالانحرَاف عنها.

وبأي وجه شرعي تدافع عن سيِّد قطب، وتنفي عنه القول بالحُلول ووحدة الوجود، وترمي العلماء بالغلوّ، وتشغل الشباب بالقيل والقال، وبأي وجه شرعي ترفض أقوال علماء السنَّة وتعاندهم، وهم ينقلون لك ولغيرك كلام سيِّد قطب بِحُرُوفه، ويناقشونه بالأدلة الشرعيَّة.

● ثالثًا: قال أبو الحَسَن في شريط رقم (٦) وجه (٢):

«قالوا: إنك ذهبت إِلَى فلان، وذكرت له أخطاء يتعلق بِهَا الشباب، ونقلت عنه أنه أنكرها، ولَم تذكر موقفك منه. قال: الرجل الذي ينكر لا نستطيع أن نُحمله شيئًا، إلا إذا ثبت عليه على وجه صحيح، والرجل قديم العهد به، وليس بيني وبينه علاقة، ولا يلزمني أن أتكلم فيمن لا أعرفه معرفة جيدة، ولا لي به علاقة، لا يلزمني أن أتكلم . . . فأنا قديم العهد به.

وكذلك أيضًا ما أعرف ماذا جد له في هذه الأمور الَّتِي أنكرها، وهل تثبت عليه، أو لَم تثبت، هذا أمر يعلمه الله ﷻ.

وعلى كل حال أكثر إخواننا هنالك في الإمارات الذين يعرفونه يذمونه، فأنا ناقل، ولست بناقد، أنا أنقل ذم الإخوان الذين يعرفونه، أما أنا فلست بناقد؛ لأنِّي لا أتكلم إِلَّا بكلام أعرفه، هذا بفضل الله ﷻ طريقتي ومنهجي الذي أسير عليه، وكذا لا أقلد أحدًا في باب الجَرح والتعديل إذا كنت على خلاف هذا.

وهذا الكلام ذكره ابن حَجَر في النكت، ونقله عن الحَاكم قال: أنا لا أستحل التقليد في الجَرح والتعديل».

● التعليق:

أقول: أكثر السَّلفيين في الإمارات يُخبرونه عن شخص، فلا يقبل خبرهم، وإذا كان أكثر السلفيين هم المُخبرين؛ فلا شك أنَّهم قد تَجَاوزوا عدد التواتر، ومع ذلكم فلم يقبل أخبارهم، ولَم يَبنِ عليها حكمًا.

وانظر إِلَى قوله: «أنا أنقل ذم الإخوان الذين يعرفونه». فهو يقر بأنَّهم يعرفونه، وأنَّهم أكثر الإخوان، ثُمَّ بعد هذا كله لا يدري هل تثبت أخبارهم، أو لَم تثبت، فهو لا يصدقهم، ولا يثبت أخبارهم.

فهل هذا منهج سلفي إسلامي، أو هو سفسطة.

ثُمَّ انظر إليه يقول: «فأنا ناقل، ولست بناقد، أنا أنقل ذم الإخوان الذين يعرفونه».

ثُمَّ انظر إِلَى قوله: «لأني لا أتكلم إِلَّا بكلام أعرفه».

فنسأل: أليس نقل الكلام كلامًا، ألا تعرف الحَديث: «كَفَى بِالمَرءِ كَذِبًا أَن يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ». وألا تسمع: «مَن حَدَّثَ بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِب؛ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ». فإذا كنت تشك فِي صحة ما قيل فيه؛ فلماذا تنقله، أقول هذا على منطقه.

ثُمَّ انظر إليه يقول: «هذا من فضل اللَّه ﷻ طريقتي ومنهجي الذي أسير عليه».

فيقال لك: وبئس هذا المنهج، والحمد لله الذي أنطقك بالشهادة على نفسك بأنه منهجك، لا منهج السَّلَف الصَّالِح؛ فإن منهجك هذا هَدَّام، لا يقوم به دين ولا دنيا، لاسيما إذا كنت ترد به الأخبار المتواترة.

وإذا كان هو لا يصدق السلفيين وعلماءهم الكبار، ولا يقبل أخبارهم وجرحهم فِي أهل البدع والضلال، فكيف يَجب علينا تصديقه وقَبول تظاهره بالرجوع فِي حقِّ سيِّد قطب[1]، وهو لا يزال على مذهبه الذي يرد به أخبار الأئمَّة الثقات، يَجب أن يعامل هذا الرجل بتلك الحِكمَة: «لستُ بالخِبِّ، ولا الخِبُّ يَخدعني». وكيف نصدقه فِي تراجعه عن أمر نعرف كذبه فِي تراجعه عنه، وعندنا الأدلة على هذا الكذب والتلبيس.

وانظر إِلَى قوله: «لا أقلِّد ...» إِلَخ. فهو ليس بصادق فِي ذلك، فإنه يُقلِّد التقليد المَذمُوم فيما يوافق هَوَاه، ولو كان ضد النصوص والقواعد السَّلفيَّة، وبِمَا يبعد المَسَافَة بينه وبين الحَاكم، ثُمَّ هل الحَاكم وأئمَّة الحَديث يسيرون على طريقته فِي رفض أقوال العلماء؟!

كلَّا، فهم يقبلون كلام الأئمَّة فِي الجَرح أو التعديل، ويبنون عليه أحكامهم،

---

(١) وكذلك تراجعه فِي قضايا أخرى، منها التثبت الذي يكتب فيه، وقد رأيت زيف تأويله.

ثُمَّ هات لنا مَجمُوعَات خالف فيها الحَاكم أو غيره عددًا من العلماء، ووقف لَهُم بالمِرصَاد يُخَالفهم، ويرد أقوالَهُم كما فعل أبو الحَسَن.

وإن لَم تكن أعمالك هذه فتنة، ومُخَالفة لأصول السَّلَف، وشغبًا على العلماء، وتَجريئًا للشباب على رفض فتاواهم، وسعيًا ماكرًا فِي إسقاطهم؛ فلا يوجد فتنة ولا شغب ولا مُخَالفة لأصول السلف.

ومع كل هذا يرمي السلفيين بالحَدَّادِيَّة مع تلاشي شغب الحَدَّادِيَّة على العلماء تِجَاه شغبه وبلاياه.

والحَقِيقة أن الرجل يتلاعب، وليس قصده التثبت الشرعي، قصده المُحَامَاة بالباطل، وإثارة الفِتَن والشغب فِي أوساط السلفيين، وإسقاط علمائهم.

وبِهَذه المُنَاسبة أحب أن أنبِّه القرَّاء الكرام إلَى أن إخواننا فِي المَدينة قد أحسنوا الظن بِهَذَا الرجل فكَرَّمُوه -والله- بِمَا لا يستحقه، وبعد مناقشات ودية فِي بعض بلاياه الَّتِي بلغتهم، ومن منطلق حسن الظن به طلبوا منه التراجع الصريح فيما هو صريح عندهم فِي الباطل، وطلبوا منه توضيح ما فيه احتمال أو احتمالات من بلاياه فِي نظرهم، فَغَشَّهم فِي بيانه لَهَا، ولَبَّس عليهم فيها.

ومن تلك البلايا قوله الذي يتباهى به، ويراه من مزاياه:

«أنا لا أقبل الجَرح فِي الشخص حتَّى أقف عليه بنفسي من المُتكلم فيه، إمَّا من نطقه أو كتابه».

* فقد جاء فِي بيان أهل المَدينة -وفقهم الله- قولُهُم:

«ثالثًا: مسألة عدم قَبول الجَرح فِي الشخص حتَّى يقف عليه بنفسه:

قال -يعنون: أبا الحَسَن-: بالنسبة لِمَسألة عدم قَبول الجَرح فِي الشخص حتَّى أقف عليه بنفسي؛ فهذا فِي حالة المَعرُوف عندي، ولَم يأت الثقة المُخَالف فيه بدليل على قوله، أمَّا إن أتي بدليل على قوله؛ رجعت عن قولي لقوله، وأمَّا الرجل الذي لا أعرفه، وتكلم فيه عدل عندي؛ قبلت قوله، ونقلته عنه لأدلة قَبول خبر العدل».

* التعليق:

ليس -والله- الأمر كما ذكر وبيان ذلك:

١- اعتراضه على كبار أئمة السنَّة في سيِّد قطب[1]، ورده لكلامهم القائم على الأدلة والبراهين، ورميهم فوق ذلك بالغلو، وتنزيله لأحاديث الخَوَارج عليهم، ومن هؤلاء الشيخ الألباني، والشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين، والشيخ إسمَاعيل الأنصاري، والشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب البنَّا، والشيخ مُحَمَّد أمان، وأظن الشيخ عبد المُحسن العبَّاد، والشيخ عبد الله الدويش.

ولا أظن عالِمًا سلفيًا اطلع على كلام سيِّد قطب في وحدة الوجود يتردد في هذا، وما أعتقد طالب علم سلفي صادق يقف على كلام سيد قطب؛ فيتردد في هذه القضية، والظاهر أن السلفيين جَمِيعًا عنده غير ثقات؛ ولِهَذَا تراه يرد كلامهم مع أنه لا يعرف سيِّد قطب، وقد مرَّت الأمثلة الواضحة في رَدِّه لكلام السلفيين وعلمائهم.

ولقد تظاهر هذا الرجل بالتراجع في قضية سيِّد قطب، لا بناءً على شهادة هؤلاء الأئمَّة العُدُول، وإنَّمَا على قاعدته هذه[2]، وقد صرح بذلك في عدَّة مناسبات:

١- في الشريط رقم (٣) وجه (١) من أشرطته السبعة الَّتِي سَمَّاها بـ: القول الأمين حيث قال:

«إذن الرجل لَم يقل ما قال عن جهل، وعن كونه عاميًا ومن عَوَامِّ المسلمين في مصر[3] لا، هذا الكلام متَى ظهر؟ عندما قرأت أنا كلامه».

٢- وكما صرَّح بذلك في قوله في الشريط رقم (٢) وجه (٢) من القول الأمين: «إلا أنِّي الآن عندما قرأت بعد ذلك كلامه في الظلال؛ رأيت حتَّى في سورة الإخلاص له كلام يصر بأنه يقول أيضًا بوحدة الوجود».

---

(١) وكذلك رده لفتاواهم وأحكامهم على عدنان عرعور، والمغراوي.

(٢) وهي أنه لا يقبل الكلام في الشخص إلا إذا وقف بنفسه عليه.

(٣) وما اعتذر لسيِّد قطب أحد مثل اعتذار أبي الحَسَن بأنَّ سيِّد قطب إنَّمَا قال بقول العامَّة في مصر، ويقول حاشاه أن يقول بقولٍ لِصُوفيَّة وحدة الوجود. ويفرض فرضيَّات في الدفاع عنه لَم أسمَعها لأحد من أولياء سيِّد قطب سواه.

قال هذا الكلام وذلك بعد نضال طويل عن سيِّد قطب امتدَّ سنوات يرد فيها كلام العلماء، ويرميهم بالغلو، وحتَّى في الجَلسَة الَّتي تَمَّت معه في مأرب في عام (١٤٢٢هـ) وهو يُجَادل عنه جدالًا طويلًا وبِحَمَاس، يستغرق هذا الجِدَال ما يقرب من اثنَتي عشرة صحيفة.

والشاهد: أنه لَم يقبل كلام العلماء الكبار العدول الثقات، حتَّى قرأ كلام سيِّد قطب بنفسه.

٣- وكما صرَّح بقوله في شريط (٣) وجه (١):

«كلامي الأخير الذي ذكرت فيه سيِّد قطب ما أتقرَّب به لا إلَى الشيخ ربيع ولا لغيره، وإنَّمَا أتقرب به إلَى الله ﷻ حتَّى رأيته، وإلَّا فأنا خالفت الشيخ ربيع وغيره[1] عندما لَم أقف على أدلة هذا القول، لَمَّا وقفت على ذلك قلت بِهَذَا القول، فأنا بفضل الله ﷻ لا يلزمني أن آخذ بقول أحد لا أعرف له دليلًا».

* التعليق:

أدلة أهل السنَّة مهما بلغت من الكثرة والقوَّة والوضوح ليست بأدلة عنده، وهذا من إفكه وعناده وتلاعبه، وإلَّا فالشيخ ربيع يسوق كلام سيِّد قطب بِحُرُوفه، وينص على الجُزء والصحيفة، وكذلك الشيخ عبد الله الدويش، ويَرُدَّان أباطيل سيِّد قطب بالأدلة.

ثُمَّ إن شهادة العلماء الألباني وابن عثيمين وغيرهُمَا مِمَّن ذكرناهم شهادة مُستَمِدَّة بعلم من صريح كلام سيِّد قطب.

ثُمَّ ما هي الأدلة الَّتي جعلتك تتظاهر بالتراجع؟ فهل عاد سيِّد قطب إلَى الحَيَاة، وقدم لك الأدلة المُقنِعَة أنه يقول بوحدة الوجود والحُلول؛ فاقتنعت حينئذٍ بأدلته؟!! ثُمَّ من العجب أن ترى هذا الداء العضال من فضل الله عليك!!

* رابعًا: قال أبو الحَسَن في نفس الشريط:

«اسمَعُوا ما يقول الحَدَّاديَّة عندما جَالسناهم:

---

(١) انتبه فهذا اعتراف منه أنه يُخَالف الشيخ ربيعًا وغيره، ولا شك أنه يعني العلماء المَذكُورين ومن وراءهم من السلفيين

قالوا: أنت ملزم بكلام العلماء الكبار.

قلت: ليس هناك دليل على أني ملزم بأن آخذ بكلامهم!!

قالوا: لا، الكبار فقط هم الذين يقولون، أما أنت فلست من العلماء الكبار».

● التعليق:

أ- أقول لِمَن عرف الحَدَّادِيَّة وكراهتهم للعلماء، ورفضهم للأخذ بأقوالِهِم:

ألا ترى أن أبا الحَسَن أخطر من الحَدَّادِيَّة، وأسوأ مسلكًا، وأن هؤلاء الذين يرميهم بالحَدَّادِيَّة من أبعد الناس عنها، وأنَّهُم يَحترمون العلماء وفتاواهم القائمة على الحُجَج والبراهين ومَنهَج السَّلَف، وأن أبا الحَسَن يرفض هذه الفتاوى، ويراوغ بقوله: «ليس هناك دليل على أني ملزم بأخذ كلامهم».

أي عالِم مسلم يقول يردُّ الحَقَّ، ورفض الأدلة والبراهين، ورفض نصرة الحَقِّ وأهله؟!

أي مسلم يقول بنصرة الظالِم كالمَغرَاوي وتشجيعه، بل وإطرائه، ألا يدل هذا على الاستخفاف بالعلماء وبفتاواهم القائمة على الأدلة والتثبت، بل وبأهل المَنهَج السلفي.

لقد قرأ أبو الحَسَن وسَمع بنفسه أباطيل المَغرَاوي، ومُخَالفته لِمَنهَج السَّلَف القائم على الكتاب والسنَّة، سَمع ذلك، وقرأ قبل أن يسمع العلماء ويقرءوا -عدا ابن عثيمين-.

فما هو الدليل الذي يطلبه، وما هو التثبت الذي يزعمه، والله ما بعد الحَقِّ إلَّا الضَّلال، وسوء الفعال والمَقَال.

انظروا إلَى التحقير والتصغير لِمَن يناقشه، ويطلب منه موافقة العلماء، والبعد عن شقِّ العَصَا.

وهذا يقوله أبو الحَسَن، وقد كتب فِي المَغرَاوي ثلاثة كتب فِي بيان انحِرَافَاته، وشريطان من العلماء فِي إدانته القاعدة على الحُجج والبراهين، وكذلك عامل أحكام العلماء الكبار على عدنان عرعور.

* خامسًا : قال أبو الحَسَن فِي شريط (٧) وجه (١) :

«هنا أيضًا بعض المَسَائل مِمَّا انتقد كلمة شيخ، ليش تقول: الشيخ سيِّد قطب مثلًا، كلمة الشيخ ما فيها موازنة، ولا تَميِيع، ولا بشيء».

وكذلك أيضًا هنا مسألة أيضًا: أخبرنِي أحد الإخوان يقول: إنك تقول بِجَوَاز حلق اللحية. والقوم فِي الحَقيقة أصبحوا فِي هذا الحَال كالغريق الذي يتعلق بأي شيء! مَتَى أفتيت بِجَوَاز حلق اللحية مطلقًا، هاتوا لِي دليلًا على أني قلت هذا ... إلخ».

* التعليق :

فيقال: من هذا الذي بنيت عليه هذا الطعن فِي الأبرياء، فأين التثبت هنا؟! ترد أخبار العلماء وأحكامهم وأخبار الأعداد الكثيرة من السلفيين، وتقبل خبر هذا المَجهُول أو العامي بِهَذه السهولة.

* سادسًا: الشريط (١) وجه (١) (ص١٦-١٧) قال أبو الحَسَن:

«كما أخبرنِي أخونا جلال -وهو من القائمين بالدعوة إِلَى اللَّه فِي عدن- أنه التقى مع أحدهم، وما أحب أن أسَمِّيه، فيكفيه ما قد جاءه، فقال له: أنا أسألك بالله: هل تعتقد أن أبا الحَسَن يسب أصحاب رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: لا، لا أعتقد ذلك. وإذا كنت لا تعتقد ذلك لِمَاذا تتكلم فِي ذلك»[1].

* سابعًا: قال أبو الحَسَن كما فِي شريط القول الأمين فِي صدِّ العدوان المُبين رقم (٤) الوجه (٢):

«كما أن بعض هؤلاء الجَهَلَة كان فِي عرفات يدعو اللَّه بإغلاق دار الحَديث بِمَأرب، ويعد هذا من مناقب الحُكُومَة اليَمَنيَّة، أن أغلقت دار الحَديث بِمَأرب.

وهذا نستطيع أن أقول له: أنت قُرَّة عين لأمريكا!! فإنَّ الذي يُحبُّ إغلاق هذه الدور أمريكا، ومن جرى مَجرَاهَا، وأنت قُرَّة عين لَهُم عندما تفعل هذا، فهنيئًا لك بِهَذه المَرتبة النتنة الَّتِي أنزلت نفسك فيها».

---

(١) جلال هذا يطعن فيه السلفيون!!

* **التعليق:**

هل سَمِع هذا بنفسه على منهجه؟؟!! أو هو يقبل أخبار الكذَّابين أو المَجهُولين، ثُمَّ يبني عليها هذا الطعن والذم الشنيع في خصومه السلفيين.

* **ثامنًا: قال أبو الحَسَن في شريط حراسة الدعوة من أعدائها الوجه (٢) الربع الأول من بداية الشريط: يسأل أحد الإخوان يقول:**

«ما هو القول الصحيح في عائض القرني، والدويش، والبريك، ومُحَمَّد المُختار الشنقيطي؟

أنا أعرف القرني، وأعرف البريك، أمَّا الدويش والشنقيطي ما أعرفهم، أمَّا عن عائض القرني فلا يَخفى عليكم المَرَاحل الَّتي كان فيها من قبل».

ثُمَّ قال: «الأخير أنا سَمعت أنا أخبروني الشباب أنَّهم رأوا له موقفًا في فتنة أفغانستان وما جرى فيها، وأنه قال بقول كبار أهل العلم، وبيَّن أن هذه فتنة، ولابد أن نرجع إلَى أهل العلم فيها.

فقالوا: إذن أنت تراجعت عن قولك.

فقال: تراجعت عن قولي، وعن أيِّ شيء يُخَالف ما عليه أهل العلم، فأنا متراجع عنه.

فقالوا: إذن أنت كذا، وأنت كذا.

فقال: قولوا ما تقولون، تأتيني على البرنامج في الجَزيرة مباشرة.

الإخوان الذين حكوا لي هذا، أنا ما سَمعته، فأنا الحَقيقة لو وجِّهت له نصائح، واقترب منه من إخوة سلفيين عقلاء حلماء أرجو -إن شاء الله- أن ينتفع بهم كثيرًا، وكثير من هنالك من المَشَايخ الكبار -يعني: مثل الشيخ ابن عثيمين- مات وهو يدافع عنه كثيرًا[1]، وكذلك أيضًا أكثر من واحد من مشائخ[2] في الرياض أعرفهم، فهذا الذي أعرفه عنه، وأرجو -إن شاء الله- أن يزداد هدًى وتقًى، وأن

(١) أين مصادره في أن الشيخ ابن عثيمين مات وهو يدافع عنه كثيرًا.

(٢) هل هؤلاء المشايخ من السلفيين، أو هم من مَشَايخه القطبيين.

ينفع به الإسلام والمُسلمين».

* التعليق:

انظر إلَى هذا الأسلوب العجيب، لقد سَمع جَمَاعة من السلفيين ينتقدون الشنقيطي ومنهم أحد شيوخ المَدينة، ومع ذلك يقول: أنا لا أعرف الشنقيطي. ويعلم موقف السلفيين من عائض، يعرف موقفهم من الدويش، ومع ذلك يُخَالفهم، ويبرز عائضًا بِهَذه الصورة بناءً على أخبار مَجهُولين، ولَم يقف عليها بنفسه كما هو منهجه وطريقته.

* تاسعًا: قال أبو الحَسَن في شريط رقم (٣) (ص٩) فِي معرض كلامه على كتاب المَغرَاوي: أهل الإفك والبهتان الصَّادُّون عن السنَّة والقرآن:

«وأنا أريد أن يوضع هذا الكتاب بين يدي أهل العلم ليقولوا: هل هذا الرجل بعد ذلك يقال: خبيث، هل هذا الرجل بعد ذلك يقال: أكذب من على وجه الأرض، هل هذا الرجل يقال فيه بعد ذلك: مراوغ، هل هذا الرجل يقال فيه بعد ذلك هذه المَقَالات الَّتِي تقال فِي غلاة الروافض!! سبحانك هذا بُهتَان عظيم، نعوذ بالله أن نقول هذه الكلمات فِي مسلم ليس بعالِم، فضلًا على أن يكون عَالِمًا».

* التعليق:

أين مصادر العدول الثقات الذين يَحتج بكلامهم، ثُمَّ أين أنصاف خصوم المَغرَاوي الذين شَهَّر بِهِم المَغرَاوي وأنصاره، وسَموهم بأشنع أنواع الشتائم، ورمى بعضهم بالزندقة، وفِي النهاية هم وشيوخهم أصاغر أراذل وأقزام، والمَغرَاوي جبل أشم وعملاق، وصاحب دعوة عظيمة ... إلَخ.

* عاشرًا: قال أبو الحَسَن شريط رقم (٦):

«وقد أخبرت أن بعض الجَهَلة يقول: هذا السراج يسمَّى بالظلمة[1] سبحان

---

(١) هذا الكلام حول الشيخ فالِح الحَربِي، وقد بنَى على هذا الكلام الذي لا يعرف مصدره؛ بنَى عليه طعنًا وتجهيلًا للشيخ فالِح، ووعيدًا للشيخ فالِح.

الله!! طيب، إذا كان ظلمة كلّم ابن عثيمين، وكلّم المُفتي، وكلّم الشيخ مقبلًا ...» إلخ.

● الحَادي عشر: قال أبو الحَسَن في شريط رقم (٧) (ص٢-٣):

«كذلك أيضًا هنا مسألة أيضًا، أخبرني أحد الإخوان يقول: إنّهم يقولون: إنك تفتي بِجَوَاز حلق اللحية. والقوم في الحَقيقة أصبحوا من هذا الحَال الذي وقعوا فيه كالغريق الذي يتعلق بأي شيء».

متَى أفتيت بِجَوَاز حلق اللحية مطلقًا؟ هاتوا لِي دليلًا على أني قلت هذا.

أنا الذي أقوله فِي مسألة حلق اللحية: إنه لا يَجُوز حلق اللحية إلاّ للضرورة، والمَصلحة الشّرعيّة لا تتحقق إلّا بذلك، وتكون هذه المَصلحة أنفع للإسلام من حلق اللحية، أو من إبقاء اللحية، وهذه المَسألة تَمَامًا راجعة إلَى المَصَالِح والمَفَاسد، والنظر فِي المَصَالِح، والنظر فِي المَفَاسد، كما مرَّ بنا فِي مسألة الاختلاط.

أنا جاءني بعض العسكر الذين هم فِي المُعسكرات، وهم من طلبة العلم، والذين يدرسون بفضل الله، يأتون ويترددون على هذا المَركز المُبَارك فِي أوقات كثيرة، ويسألوني فِي ذلك، وقلت لَهُم: لا يَجُوز لكم أن تَحلقوا اللحية.

فمن قائل: إنّ لِي أبوين كبيرين، وليس معي حرفة، وليس معي عمل، ولي أسرة عددها كذا، ولا أستطيع أن أحترف شيئًا، وسأضيع من أعول، فهل لِي أن أحلق لِحيتي حتَّى ييسر الله لِي عملًا آخر؟.

هذا عندما نقول له: اخرج واذهب إلَى عمل. فيقول: لا أستطيع أن أذهب إلَى عملي، ربّمَا أذهب إلَى عمل آخر يكون فيه أشياء أكثر من حلق اللحية

فأقول له: اتق الله ما استطعت، إذا وصل الأمر عندك إلَى حدّ الضرورة؛ فيجوز لك حلق لِحيتك.

هذا كلام لا يَخرج أبدًا عن قواعد أهل العلم، وأنصحه بعد أن أذكره بالله، وأنّ الرزق مُقدّر، قَدَّره الله ﷻ، ولعل فيخبرني أنه حاول أكثر من مَرّة لا للحية بل لأمور أخرى يراها فِي عمله، فعند ذلك أقول له: تتقي الله ما استطعت، وإذا كان

هذا يضيع عليك أمورًا أكبر؛ فلا بأس أن تَحلق لِحيَتك، لكن بشرط أن تسعى بَحثًا للعمل الآخر الذي لا يكون فيه معصية الله ﷻ.

ما في هذا خروج عن جادَّة أهل العلم، إن شاء الله نأتيكم بكلام لأهل العلم في هذه المَسألة بعينها، وإن كانت اجتهادية تقرر مصلحة أو مفسدة، تكلمنا في مسألة الاختلاط الَّتي هي أخطر من هذا، فتنة الاختلاط أكبر من فتنة حلق اللحية، مسائل كثيرة سنتكلم على ذلك، ونذكر الأدلة، ونُحَذِّر من هذا، وننصح الناس الذين نراهم على خلاف ذلك في كثير من الأحيان، الحَمد لله موقفنا من هذا معروف.

لكن هكذا الغريق إذا كاد أن يغرق يَمد يده إلَى كل شيء، حتَّى ولو إلَى شيء يغرق به».

* التعليق:

١- انظر إلَى قوله: «أخبرني أحد الإخوان». فيقبل كلامه؛ لأنه وافق هواه، ثُمَّ يطعن فيمن يُخَالفه بناءً على خبر هذا الواحد الذي لعله من الكاذبين المَجهُولين، وقد عرفت أنه يرد كلام العدد الكثير من العلماء والعدد الكثير من السلفيين خَاصَّة إذا كان كلامهم فيمن يُخَالف كتاب الله، وسنَّة رسوله، ومَنهَج السَّلَف الصَّالِح.

٢- وانظر إليه كيف يقبل كلام هذا العسكري ويصدِّقه، ويُجيز له حلق اللحية بناءً على قوله: إنَّ له أبوين وأسرة . . . إلَخ.

كيف يَحل شيئًا حَرَّمَه الله بناءً على دعاوى تكون في الغالب كاذبة.

وانظر إليه حيث يرى أن فتنة الاختلاط أكبر من فتنة حلق اللحية، ومع ذلك يُجيز الاختلاط، ويقول ملبسًا: وقد ذكرنا أقوال أهل العلم.

وقد ذكرنا في بَحث سابق فساد فتواه في جواز الاختلاط.

وأنه أصر على القول المَرجُوح المُخَالف لكتاب الله والسنَّة، ولفتاوى العلماء الرَّاجحَة الَّتي رجعوا إليها في النهاية.

فالرجل يريد أن يُحِلَّ ما حَرَّمَه الله بِحُجَّة الضرورة، ولا ضرورة! وبِحُجَّة أنَّ مصلحة الإسلام أكبر، فأي مصلحة للإسلام أكبر في حلق لِحيَة رجل جاهل

ضعيف، لا يقدِّم ولا يؤخر من أمر الإسلام شيئًا.

* الثاني عشر: قال أبو الحَسَن في شريط (٣) وجه (١):

«ثُمَّ بعد ذلك الكلام على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الرَّحمَن المَغرَاوي -حفظه الله-.

الشيخ مُحَمَّد بن عبد الرَّحمَن المَغرَاوي من جُملَة ما أخذ عَلَيَّ أيضًا، قالوا: إنني أدافع عن المَغرَاوي.

والحَقُّ أنني أدافع عنه بِحَقٍّ لا بباطل، الشيخ مُحَمَّد المَغرَاوي من علماء السنَّة، نفع الله ﷻ به كثيرًا، وأنا لا أبالي بِمَن يُخَالفني في ذلك، ولا يلزمني قوله، كما لا ألزمه بقولي، من يقول: إنه خبيث. من يقول: إنه أكذب من على الأرض. هذا الكلام كله لا أرفع به رأسًا، وأنا عندما أتكلم بفضل الله ﷻ لا أتزلف لأحد بكلامي، ولا أتقرَّب لأحد بكلامي، وإِنَّما أتكلم بشيء يقربني إِلَى الله ﷻ».

* التعليق:

١- هل من دفاعك عنه بِحَقٍّ أن تَجعَلهُ جبلًا أشم وعملاقًا، وتَجعَل مِمَّن خالفه أقزامًا وأصاغر وأراذل وقواطي صلصة إِلَى آخر الشتائم الَّتِي وجَّهتهَا لَهُم، وهل ترى أنَّ مُخَالفيه تباح أعراضهم، فتقول فيهم ما تشاء؟ وهل مبالغاتك وإطراؤك لِهَذَا المَغرَاوي من الحَقِّ الذي شرعه الإسلام.

٢- لِمَاذا تُخَالف منهجك، فتشهد للمغراوي بِهَذه الشهادة العظيمة الَّتِي لَم تر شيئًا من نفعه الذي تدَّعي له الكثرة، ولَم تقف عليه بنفسك، أتُخَالف منهجك الذي ميَّزك الله به، وتفضَّل به عليك من أجل المَغرَاوي، وأنت لا تبالي بأحد، وما تتكلَّم إِلَّا لوجه الله، انطلاقًا من منهجك.

٣- إذا كان لِمُخَالفك أدلة واضحة كالشمس على مُخَالفَات المَغرَاوي للمنهج السلفي، فبأي وجه شرعي تقول: لا يلزمني قوله؟! وإذا كانت كلمة علماء السنَّة قد أيدت مُخَالفي المَغرَاوي بناءً على هذه الأدلة الواضحة، فبأي وجه شرعي تُخَالفهم؟!

٤- هل من الحَقّ أن تُحَارب خصوم المَغرَاوي، وتُحَقرهم هذا التحقير، وقد رماهم المَغرَاوي وشيعته بالفواقر، فلم تنكر على المَغرَاوي وشيعته هذه المُنكرات الشنيعة، هل هذا كله من الحَقّ؟!!

أليس هذا من التليس، ومن جعل الباطل حقًّا، والحَق باطلًا؟!!

٥- ما هي مصادرك المُوَثقة على منهجك الذي تفضَّل اللّه به عليك، والَّتي اعتمدت عليها في نقل هذه الشتائم للمغراوي من مُخَالفيه.

* والخُلاصة في الأخير: أنَّ الرجل يرد أقوال العلماء وشهاداتِهم وأحكامهم، ويرد أخبار السلفيين مهما بلغ عددهم، ويقبل بِهَوَاه أخبار أناس مَجهُولين أو كَذّابين، فعلام تدل مثل هذه المَوَاقف والتصرفات.

وإنَّ أعماله هذه تنافي التثبت الذي شرعه الإسلام، فإذا قال: هؤلاء عندي ثقات، ولا يلزمني التثبت من أخبارهم.

* فيقال:

١- هات أسمَاءهم وتعديل العلماء لَهُم، ونفي الجَرح عنهم.

٢- لِمَاذا تَحتفي وراء التثبت؛ لترد أقوال العلماء الثقات، بل مَن هم فوق هذه المَرتبة، فترد فتاواهم وأقوالَهُم، فلو كنت ذا منهج صحيح، وقصد سليم؛ لِمَاذا تفعل كل هذا؟ ولِمَاذا ترد أخبار السلفيين وإن كثرت أعدادهم؟!

أليس كل من هذا وذاك يدلان على اعوجاج شديد، وانحِرَاف عن الفطرة والمَنهَج السلفي السديد، بل يدلان على مناوأة لِهَذَا المَنهَج وأهله بالتأكيد.

* * *

بوزيد بلقاسم

النصوص النبوية السديدة صواعق تدك قواعد الحزبية الجديدة

رضي الله عنه

رضي الله عنه

عليه السلام

عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول اللّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أمَّا بعد:

فليعلم أهل السنَّة والجَماعة حقًّا -لا ادعاءً- أنَّ دعوتَهم مستهدفة من أهل الفتَن والأهواء، وأنَّهم لا يَملون من المَكايد والشبه والفتَن في أوساط أهل السنَّة والجَمَاعَة، وبث أسباب الفرقة.

ولقد نبتت نابتة في هذه السنين تلبس لباس السنَّة، ولكنها تُخَالف أهل السنَّة في أصولِهِم ومنهجهم وتطبيقاتِهم، وانتحلت هذه النابتة أصولًا لِمُقَاوَمَة منهج أهل السنَّة وفتاوى عُلَمَائهم في ردِّ البدع، والتحذير من أهلها.

كما وضعت هذه النابتة أصولًا لردِّ هذه الفتاوى القائمة على الكتاب والسنَّة مثل:

١- «نَحن لا نقلِّد أحدًا، ونَحن أصحاب دليل».

٢- «ليس لأحد علينا وصاية، ولا عندنا بابوات ولا ملالي».

٣- «ادعاء التثبت». أي: أنَّهم يردون فتاوى العلماء وأحكامهم على أهل البدع، وتَحذيرهم منها ومنهم بدعوى التثبت، بالإضافة إلَى أصولِهِم الآنفة الذكر.

ومن جهة أخرى وضعوا أصولًا لِحِمَايَة أهل البدع وزعمائهم، ولِمُوَاجَهَة أصول السَّلَف ومنهجهم في نقد البدع وأهلها مثل:

١- «حَمل المُجمَل على المُفَصَّل».

وهم لا يريدون المُجمَل والمُفَصَّل لدى الأصوليين وعلماء الإسلام، وإنَّما يريدون مُجمَلًا ومُفَصَّلًا ابتدعوه.

٢- «نصحّح ولا نُجَرِّح، أو ولا نَهدم».

فيعتبرون نقد البدع وأهلها والتحذير منها هدمًا، وهم لا يُصَحِّحون، وفي المُقَابِل يهدمون أهل السنَّة، ويُحَاربونَهُم أشد الحَرْب، كما يُحَاربون أصولَهُم المُستَمَدَّة من الكتاب والسنَّة.

٣- «منهج المُوَازنات».

الذي يطبقونه، ثُمَّ يَجحدون -مكابرة منهم- لِهَذَا التطبيق.

٤- قولُهُم: «نريد منهجًا واسعًا يسع أهل السنَّة، ويسع الأمة».

ثُمَّ يفسرونه تفسيرًا كاذبًا، يفضحهم تطبيقهم له، ومن يتظاهر منهم بعدم تطبيقه؛ يفضحه تأييد وموالاة من يطبقه.

فمن النصوص الَّتِي تَهدم أصولَهُم الفاسدة:

١- قول اللَّه تعالَى. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف ٢-٣].

قال الحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ:

«عن علي بن طلحة، عن ابن عبَّاس في تفسير هذه الآية: «كان ناس من المُؤمنين قبل أن يفرض الجِهَاد يقولون: لوددنا أنَّ اللَّه ﷻ دلنا على أحبِّ الأعمال إليه؛ فنعمل به. فأخبر اللَّه نبيَّه أنَّ أحب الأعمال إيمَان به لا شك فيه، وجهاد أهل معصيته، الذين خالفوا الإيمَان ولَم يُقِرُّوا به، فلمَّا نزل الجِهَاد؛ كره ذلك أناس من المُؤمنين، وشقَّ عليهم أمره، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾».

وهذا اختيار ابن جرير، وذكر ابن كثير نَحوه عن مقاتل بن حيان»[1].

٢- قال رسول اللَّه ﷺ لِخَطيب من خطباء أصحابه يريد الخَير، قال هذا الصَّحَابِي في خطبته: «مَن يُطع اللَّه ورسولَه فقد رَشدَ، ومَن يَعصِهِمَا فقد غوى».

---

(١) تفسير ابن كثير (٨/ ١٢٣).

فقال له الرسول ﷺ: «بِئسَ خَطِيبُ القَوم أنتَ».

هذا صحابي جليل ﷺ لَم يَحمل رسول الله ﷺ مُجمَلَه على مُفَصَّله، وإن كان صحابيًّا لا يريد إلَّا خيرًا.

هذا النصُّ وحده في نظر المُؤمنين يدك قواعد أبي الحَسَن كلها: حَمل المُجمَل على المُفَصَّل، ومنهج الموازنات، ونصحِّح ولا نَهدم الأشخاص، فهل هناك أشد من قول الرسول ﷺ: «بِئسَ خَطِيبُ القَوم أنتَ».

فإذا قال خطيب قوم كلامًا باطلًا، أو قال في كتاب أو شريط ببدعة؛ فقلنا له: بئس البدعة بدعتك. لَحق لنا ذلك؛ لأننا مستندون إلَى جبل عظيم، وهو هذا النص النبوي العظيم، والمَوقف المُحَمَّدي الكريم.

فلو جاءنا أبو الحَسَن بِقَالَ فلان، وقال علان؛ نقول له: سَلِّم للأدلة، واعرف قواعد السلف المُستَمدَّة من كتاب الله وسنَّة رسوله، مثل قولِهِم: «إذَا جَاءَ نَهرُ اللَّه بَطلَ نَهرُ مَعقَل». «وكلٌّ يؤخذ من قوله ويرد؛ إلَّا رسول الله ﷺ».

وقبل الكلِّ قوله تعالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فإذا كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فدعوا هذه القواعد الفاسدة الَّتِي تُعارض قولَ الله، وقولَ رسوله، وتعارض منهج السلف الصَّالِح.

٣- ومن النصوص النبوية الَّتِي تدك هذه القواعد الفاسدة: قول رسول الله ﷺ لصحابيين جليلين ﷺ اختصما، فقال أحدُهُمَا: «يا للمهاجرين. وقال الآخر: يا للأنصار».

فقال رسول الله ﷺ مستنكرًا قولَهُمَا: «أبِدعوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأنَا بَينَ أظهُرِكُم!! دَعُوهَا فَإنَّهَا مُنتِنَة».

لا شك أنَّهما صحابيان جليلان، وأصلهما السنَّة والصحبة لخير الأنبياء -عليهم الصَّلاة والسَّلام- وقد خَرَجَا في جهاد مع رسول الله ﷺ.

ولا شكَّ أنَّهما وسائر الصحابة الكرام والأمَّة بعدهم قد استفادوا من هذا المَوقف النبوي الكريم الحَاسم، فهل السنِّي الذي يقوله أبو الحَسَن أفضل من

أصحاب رسول الله ﷺ، وهل القطبيون أهل هذه القواعد أعدل وأكثر إنصافًا من خاتَم النبيين، وأفضل المُرسلين، وسيِّد الحُلَمَاء الحُكَمَاء العادلين.

٤- ومنها أنَّ الصِّدِّيقَة الجَليلة ابنة الصِّدِّيق، زوجة الرسول الكريم، وأم المُؤمنين، وأحب الناس إلَى رسول الله ﷺ قالت: «قلت للنبي ﷺ: حسبك من صفية كذا وكذا -قال غير مُسَدَّد: تعني قصيرة- فقال: لَقَد قُلتِ كَلِمَةً لَو مُزِجَت بِمَاءِ البَحرِ لَمَزَجَتهُ».

قالت: «وحكيت له إنسانًا فقال: مَا أُحِبُّ أَنِّي حَكَيت إنسَانًا وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا»[1].

فماذا يقول أهل هذه القواعد «حَمل المُجمَل على المُفَصَّل، والمُوَازنات، ونصحِّح ولا نُجرِّح، والمَنهَج الواسع».

أأنتم أحلم وأحكم وأعدل من رسول الله ﷺ؟! أو أنكم وزعماؤكم أفضل من أصحاب مُحَمَّد ﷺ؟! تعالوا بِمَن شئتم مِمَّن نُجلهم ونكرمهم، فنقول نحن وإيَّاهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

سيقول هؤلاء: نعوذ بالله أن نعارض بأقوالنا قول رسول الله ﷺ.

وسيقولون: «إذا جاء نَهر الله؛ بطل نَهر معقل».

وسيتبرءون من هؤلاء المُعَارضين ومواقفهم السيئة.

٥- ومنها: قال عليٌّ رضي الله عنه: «إنَّ رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت النَّبي ﷺ ليلة، فقال: أَلَا تُصَلِّيَان؟! فقلت: يا رسول الله، أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا. فانصرف حين قلت له ذلك ولَم يرجع إلَيَّ شيئًا، ثُمَّ سَمِعتهُ وهو مولٍّ يضرب فخذه، وهو يقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]»[2].

قال الحَافظ ابن حجر: «فيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف. وقال ابن

---

(١) أخرجه أبو داود في الأدب حديث (٤٨٧٥)، والترمذي (٢/ ٨٢)، وأحمد (٦/ ١٨٩)، والطحاوي (٢/ ١٩)، وأورده الألباني في صحيح أبي داود، وفي غاية المَرَام وصَحَّحه، وهو كذلك.

(٢) أخرجه البخاري في التهجد حديث (١١٢٧)، ومسلم في صلاة المُسَافرين حديث (٧٧٥).

الشين: كره احتجاجه بالآية المَذْكُورَة، وأراد منه أن ينسب التقصير إلَى نفسه، وفيه منقبة لعَلِيٍّ حيث لَم يكتم ما فيه عليه أدنَى غَضَاضَة، فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه.

ونقل عن ابن بطال، عن المهَلب تفسيرًا يُغَاير هذا، ثُمَّ ضعفه بقوله: وما تقدَّم أولَى.

ونقل عن النووي أنه قال: المُختَار؛ لأنه ضرب فخذه تعجبًا من سرعة جوابه، وعدم موافقته له على الاعتذار بِمَا اعتذر به، والله أعلم»[1].

٦- ومنها: عن أبِي ذرٍّ ﷺ قال: «ساببت رجلًا فعيَّرته بأمِّه، فقال النَّبِي ﷺ: يَا أَبَا ذَرٍّ، أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟! إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُم خولكم، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحتَ أَيدِيكُم، فَمَن كَانَ أَخُوهُ تَحتَ يَدِهِ؛ فَلْيُطعِمهُ مِمَّا يَأكُلُ، وَلْيُلبِسهُ مِمَّا يَلبِسُ، وَلَا تكَلِّفُوهُم مَا يَغلِبُهُم، فَإِن كَلَّفتُمُوهُم فَأَعِينُوهُم»[2].

قال الحَافظ ابن حجر فِي شرح هذا الحَديث: «واستدل[3] أيضًا بقوله ﷺ لأبِي ذرٍّ: «فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». أي: خصلة جاهلية، مع أنَّ منزلة أبِي ذر فِي الذروة العالية، وإنَّما وَبَّخه بذلك -على عظيم منزلته عنده- تَحذيرًا له عن مُعَاودة مثل ذلك؛ لأنه وإن كان معذورًا بوجه من العذر، لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر مِمَّن هو دونه» انتهى.

وفِي الحَديث نصح أبِي ذرٍّ لله وللمسلمين، حيث بَلَّغ هذا الحَديث الذي فيه زجر للمسلمين من الوقوع فِي أمور الجَاهلية.

وفيه بيان انقياده لله، وطاعته لرسول الله، حيث صار يسوي بين نفسه وغلامه، كما فِي هذا الحَديث نفسه فِي البخاري عن المَعرور بن سويد قال: «لقيت أبا ذرٍّ بالرَّبَذَة وعليه حلَّة، وعلى غلامه حلَّة، فسألته عن ذلك، فقال: إنِي ساببت

---

(١) انظر: الفتح (٣/ ١١) الطبعة السَّلفية.

(٢) أخرجه البخاري فِي الإيمَان، باب: المَعَاصي من أمر الجَاهلية، ولا يُكَفَّر صاحبها إلَّا بارتكاب الشرك، حديث (٣٠)، ومسلم فِي الإيمَان، حديث (٣٨).

(٣) يعني: الإمام البخاري.

رجلًا . . . » الحَديث.

فأين حَمل المُجمَل على المُفَصَّل؟!

وأين قاعدة نصحِّح ولا نَهدم؟!

وأين المُوَازنات؟!

٧- ومنها: حديث جابر بن عبد اللَّه ﷺ قال: «كان معاذ بن جبل يُصَلِّي مع النَّبِي ﷺ، ثُمَّ يرجع فيؤم قومه، فَصَلَّى العشاء، فقرأ بالبقرة، فانصرف الرجل، فكأنَّ معاذًا تناول منه، فبلغ النَّبِي ﷺ، فقال: «فَتَّانٌ، فَتَّانٌ، فَتَّانٌ -ثلاث مرات- أو قال: فَتَّانًا، فَتَّانًا، فَتَّانًا. وأمره بسورتين من أواسط المُفَصَّل»[1].

قال الحَافظ ابن حجر في شرح هذا الحَديث: «ومعنَى الفتنة هاهنا أنَّ التطويل يكون سببًا لِخُرُوجهم من الصلاة، وللتكره للصلاة في الجَمَاعَة ... وقال الداودي: يُحتمل أن يريد بقوله: «فتَّان». أي: معذب؛ لأنه عذَّبَهم بالتطويل، ومنه قوله تعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البروج: ١٠]. قيل معناه: عَذَّبوهم».

فهذا معاذ من أفاضل الصَّحَابة ومن كبار علمائهم، وله المَنزلة الكبيرة عند رسول اللَّه ﷺ لَم يتأول له قولًا، ولا عملًا لا يريد به إلَّا الخَير.

فلم يَحمل مُجمَله على مُفَصَّله، ولَم يقل: نصحِّح، ولا نُجَرِّح، أو لا نَهدم، ولَم يَجر له عملية موازنات، ولا غير ذلك من قواعد القوم الباطلة.

فهل من يدافع عن هؤلاء بِهَذه القواعد أفضل عند اللَّه وعند الرسول والمُؤمنين من أصحاب مُحَمَّد ﷺ؟! فاعتبروا يا أولي الأبصار.

٨- ومنها: أنَّ أبا هريرة قال: «اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهُمَا الأخرى بِحَجر؛ فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلَى رسول اللَّه ﷺ، فقضى رسول اللَّه ﷺ أنَّ ديَة جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقال حَمل بن النابغة الهُذَلِي: يا رسول اللَّه، كيف أغرم

(١) أخرجه البخاري في الأذان حديث (٧٠١)، ومسلم في الصلاة حديث (٤٥٦)، وعند مسلم: فتأخير معاذ عنه؛ فقال: إنه منافق».

من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل؟! فمثل ذلك يطل. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِن إِخْوَانِ الكُهَّانِ». من أجل سجعه الذي سجع[(١)].

قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٢٢٩): «قوله: «إِنَّمَا هَذَا مِن إِخْوَانِ الكُهَّانِ». أي: لِمُشَابَهة كلامه كلامهم».

فأين: حَمل المُجمَل على المُفَصَّل؟! وأين: نصحِّح ولا نُجرح أو ولا نَهدم؟! وأين: منهج المُوَازنات؟!

ومن هدي الخَليفَة الراشد عمر بن الخَطَّاب الفاروق ﷺ:

أ- قوله: «إنَّ نَاسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإنَّ الوحي قد انقطع، وإنَّما نأخذكم الآن بِمَا ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر خيرًا؛ أمناه، وقَرَّبناه، وليس إلينا من سريرته شيء، والله يُحَاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا؛ لَم نأمنه، ولَم نصَدِّقه، وإن قال: إن سريرته حسنة».

ب- وقصَّة صبيغ المَعلومة المَشهُورة، وصبيغ من التابعين، لا يعرف ببدعة، ومع ذلك عاقبه عمر ﷺ عقوبات شديدة على أسئلته عن المتشابه.

فلم يَحمل في حقِّه المُجمَل على المفصَّل، ولا قال: نصحِّح، ولا نُجرِّح، أو ولا نَهدم، ولا ذهب يوازن بين حسناته وسيئاته، ولا راعى قاعدة من قواعد هؤلاء الباطلة.

وكذلك غيره من الصَّحَابة وأعلام الأمَّة مِمَّن قال ببدعة، قالوا: إنَّها بدعة. ومن أخطأ حكموا على كلامه بالخَطأ.

ثُمَّ إنَّ كتب الجَرح والتعديل العام والخَاص، إنَّمَا قامت على الكتاب والسنَّة، وسيرة الصَّحَابة ﷺ.

ولا تعرف هذه الأمَّة سُنِّيهَا ولا بِدعيها غير هؤلاء هذه القواعد الباطلة.

ولقد خالف أصحاب هذه القواعد أصلًا من أصول الإسلام مُجمَعًا عليه، ألا وهو الأخذ بالظاهر، وأنه لا يؤول إلا كلام المَعصُوم.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٦٠/ ٦٩١٠)، ومسلم في القسامة حديث (١٦٨١)

وقال البقاعي رَحِمَهُ اللَّهُ في خلال ردِّه على مَن يتأول كلام ابن الفارض:

«مع أنَّ الفاروق بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ما سلك فجًا إلَّا سلك الشيطان فجًّا غير فجِّه قد أنكر التأويل لغير كلام المَعصُوم، ومنع منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأهلك كل من خالفه وأراده، وبسيف الشرع قتله وأخزاه فيما رواه عنه البخاري في كتاب الشهادات من صحيحه: «إنَّ ناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول اللَّه ﷺ، وإنَّ الوحي قد انقطع، وإنَّمَا نأخذكم الآن بِمَا ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر خيرًا؛ أمناه، وقرَّبناه، وليس إلينا من سريرته شيء، واللَّه يُحَاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا؛ لَم نأمنه، ولَم نصدقه، وإن قال: إنَّ سريرته حسنة».

وقد أخذ هذا الأثرَ الصوفيةُ، وأصَّلوا عليه طريقهم، منهم صاحب (العوارف)، استشهد به في (عوارفه)، وجعله من أعظم معارفه، فمَن خالف الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كان أخف أحواله أن يكون رافضيًا خبيثًا، وأثقلها أن يكون كفَّارًا عنيدًا.

وهذا الذي سَمَّاه الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظاهرًا هو الذي يعرف في لسان المُتشرعة بالصريح، وهو ما قابل النص، والكناية، والتعريض.

وقد تبع الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ذلك بعد الصوفية سائر العلماء، لَم يُخالف منهم أحد، كما نقله إمام الحَرَمين عن الأصوليين كافة، وتبعه الغزالي، وتبعهما الناس.

وقال الحَافظ زين الدين العراقي: «إنَّه أجمَع عليه الأمَّة من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل الاجتهاد الصحيح».

وكذا قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد».

وأصَّله إمامنا الشافعي في الرسالة؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّكُم تَختَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ أَحَدَكُم أَن يَكُونَ أَلحَنَ بِحُجَّتِهِ، فَأَقضِي لَهُ...». الحَديث. رواه الستة عن أمّ سَلَمَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أمثال كثيرة.

وقال الأصوليون كَافَّة: «التأول إن كان لغير دليل كان لعبًا، وما ينسب إلَى بعض المَذَاهب من تأويل ما هو ظاهر في الكفر؛ فكذب أو غلط منشؤه سوء الفهم ... وإنَّمَا أولنا كلام المَعصُوم؛ لأنه لا يَجوز عليه الخَطَأ، وأمَّا غيره فيجوز عليه

الخَطَأَ سهوًا وعمدًا»[1].

قال الشوكاني في كتابه الصَّوارم الحداد (ص٩٦-٩٧): «وقد أجمَع المُسـلمون أنه لا يؤوّل إلّا كلام المَعصُوم».

والآن ننتظر من هؤلاء القوم المَوقف النهائي من هذه النصوص العظيمة من القرآن والسنَّة النبوية، هل سينقادون لَهَا كما يدَّعون أنَّهم أصحاب دليل، أو سيعاملونَهَا كمعاملة أقوال وفتاوى وأحكام علماء السنَّة؟!

نسـأل اللّه لَهُم الهِدَايَةَ إِلَى إدراك الحَقِّ، وتعظيم هذه النصوص الربانيَّة والنبويَّة والسَّلفيَّة، والانقياد لَهَا، إنَّ ربَّنا لسميع الدُّعَاء.

وصَلَّى اللّه عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّد، وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلم.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

في: ١٣/ ٥/ ١٤٢٣هـ

* * *

---

(١) تنبيه الغبي (ص٢٥١-٢٥٣).

حقيقة المنهج الواسع
عند أبي الحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد حدثنا رسول الله ﷺ الصَّادق المَصدُوق عن حدوث الفتَن في هذه الأمَّة في أحاديث كثيرة، منها حديث أبي هريرة ﷺ.

وقد حصلت فعلًا فتَن كثيرة وعظيمة كان لَهَا آثار عميقة في إفساد كثير من المُسلمين عقائديًا ومنهجيًا، وكان لَهَا آثار في تَمزيق شَمل المُسلمين، وسفك دمائهم، وهتك أعراضهم.

بل تَحقَّق فيهم قول النَّبِي ﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سنَنَ مَن كَانَ قَبلَكُم شِبرًا بِشِبرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حتَّى لَو دَخَلُوا جُحرَ ضَبٍّ لَتَبِعتُمُوهُم».

وقد واجه أهل السنة والجَمَاعة هذه الفتَن والضَّلالات وأهلها، وبيَّنوا مضاداتِهَا لكتاب الله وسنَّة رسوله، وما عليه أصحابه الكرام، وهكذا يهيئ الله أهل السنَّة أو بعضهم لِمُوَاجَهَة الفتَن، وقول الحَقِّ فيها وفي أهلها.

وفي عصرنا هذا ظهرت فتَن كثيرة في بلدان المسلمين كالشيوعية، والاشتراكية، والعلمانية، والبعثية، والديمُقراطية وتوابعها، ونشط الرَّوَافض والخَوَارج أكثر بكثير، وأظهروا ما كانوا يُخفُونه، ويستترون به، وظهر القاديانية والبهائية.

فهيَّأ الله أهل السنَّة ووَفَّقَهم لدحض أباطيل هؤلاء، وكشف عَوَار أهلها؛ نصحًا لله، ولكتابه، ولرسوله، وللمؤمنين.

ومن الفتَن الَّتِي وَجَّهت سهامها لنحور أهل السنَّة -خَاصَّة أهل المَنهج السلفي- فتنة عبد الرَّحمَن عبد الخَالق، وفتنة مَحمُود الحَدَّاد، وفتنة عدنان عَرعُور، وفتنة حسن المَالكي، وفتنة أبي الحَسَن المِصري المَأرِبِي، وهي أشدها

وأكثرها تلبيسًا ودَعَاوَى عريضة، ومن هذه الدَّعَاوَى العريضة الباطلة: دَعَاوَى التأصيل، وما أدراك ما هذا التأصيل!! إنه القذف بالأصول الفاسدة الهَدَّامة الَّتِي تَهدم أصول أهل السنَّة والجَمَاعة، ومنهج السَّلَف الصَّالِح، ولاسيما الأصول الَّتِي تواجه البدع والضلالات من هذا التأصيل الفاسد:

قولُهُم بِمَنهَج المُوَازنات صراحة، أو من وراء جدر التلبيس.

ومنها: قاعدة نُصَحِّح ولا نُجَرِّح، أو لا نَهدم.

ومنها: حَمل المُجمَل على المُفَصَّل، والمُطلق على المُقيَّد، والعام على الخَاص، والناسخ على المَنسُوخ، وهذا الأصل اخترعه بعض الغلاة في سيِّد قطب، ورفع لواءه بشدَّة أبو الحَسَن المَأربِي، ودافع به فعلًا عن سيِّد قطب.

ثُمَّ غيَّر جلده، وصبغه صبغة جديدة كما هي عادته في تلونه؛ ليخرج من مآزقه الشَّوهَاء المُظلمَة بصورة وَضَّاءة جَميلة.

ومنها: قاعدة التثبت الَّتِي لا يقصد بِهَا التثبت المَشروع، وإنَّما يقصد بِهَا رَد الحَق، وإسقاط أهله من علماء السنَّة والمنهج السلفي، فمهما كثر عددهم، وتطابقت فتاواهم من غير توافق، ومهما أقاموا من البراهين؛ فإن هذا الأصل كفيل بإسقاطهم على كثرتهم وقوة حججهم وبراهينهم، فأبو الحَسَن لا يؤمن بأخبار الثقات وفتاواهم مهما كثروا حتَّى يرى بعينه، ويسمع بأذنه، وهذا التثبت يشبه تثبت اليهود إذ قالوا لنبِي الله موسى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وما شاكل ذلك من تعنت أعداء الرسل -عليهم الصلاة والسلام-.

ولقد قال تعَالَى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ﴾.

ونَحن لا نُكَفِّر هؤلاء الجَهَلة مع تَخلقهم بِهَذه الأخلاق الرديئة الَّتِي جعلوها أصولًا.

ومنها: قولُهُم: «نَحن لا نقلد، ونَحن أصحاب الدليل». وهم لا يريدون بذلك إلَّا إسقاط أقوال عُلَمَاء السنَّة وأحكامهم وفتاواهم على أهل الباطل والضلال.

ومنها: قول أبِي الحَسَن: «ونَحن نريد منهجًا واسعًا أفيح، يسع أهل السنَّة،

وسع الأمَّة». وهذا المَنهَج الذي يريده أبو الحَسَن يستوعب كل تأصيلاته وأباطيله وتلبيساته وتَمويهاته، ويستوعب طوائف الضلال، ويطارد أهل السنَّة، ويُحَارِبُهُم أشد الحَرب.

ولقد وجدت بينه وبين حسن المَالكي تشابهًا قويًا في التأصيل والتلبيس وصفات أخر.

فهما يلتقيان:

١- التعالُم الزائد، وما هذه من صفات أهل العلم.

٢- التظاهر بالإنصاف، والدعوة إِلَى العدل، وهُمَا من أشَدِّ الناس ظلمًا وبُعدًا عن الإنصاف والعدل.

٣- التظاهر بِمُحَاربة التقليد، وهُمَا من أشَدِّ الناس تقليدًا في الأخطاء والأباطيل.

٤- الدفاع عن أهل الباطل بِحَمَاس، ومُحَاربة أهل الحَقِّ بأساليب ماكرة، وعلى دعاوى التأصيل وعدم التقليد.

٥- دعاوى التمسك بالأدلة، وهُمَا من أشَدِّ الناس ردًّا للأدلة.

٦- مُحَاربة المُتَمَسّكين بالحَقِّ باسم الغلو في فلان وفلان.

٧- الطعن فيمن ينتقد باطلهم بأَنَّهُم يتدخلون في النيَّات.

٨- ادِّعَاء السَّلفيَّة للتمكن من ضرب السَّلفيَّة، ومُحَاربة السلفيين.

٩- القدرة على التلبيس في عرض القضايا ومُنَاقشاتِهَا، ولعل أبا الحَسَن أكثر تلبيسًا، وأقدر عليه من صاحبه[1].

وينفرد المَالكي ببعض الأشياء لعل أبا الحَسَن لا يَجرؤ على الإقدام عليها.

وينفرد أبو الحَسَن باللهج بالتأصيل، والتأصيل الباطل.

من تأصيلاته ما سلف، وهي خطيرة جدًّا، وقد بيَّنَّا زيفها في عدة مقالات.

---

(١) ولا أستبعد أن هناك روابط خفية بينهما، وجهة خفيَّة تحكم هذا الترابط والتحرّكات، وتُحَدِّد أعمالَهَا وتُمَولُهَا، وإلا فكيف يتم هذا الاتفاق في التأصيل والحَرَكة والتوقيت؟!

ومنها: ما يسميه هو بالمَنهج الواسع الأفيح، وهو واسع وأفيح فعلًا، يتسع لكل الأباطيل، ومَجَال أفيح للتأصيل الباطل، والتلبيس، والدفاع عن أهل الضلال.

وسوف أسوق نص هذا الأصل، ثُمَّ أتبعه تطبيق أبي الحَسَن المملي له، ومناقشته، وكشف تلبيساته:

* قال أبو الحَسَن في شريط أصول ومُمَيزات الدعوة السَّلَفيَّة بتاريخ (١٩/ ربيع الثاني/ عام ١٤٢٢هـ):

«المُوَفَّق مَن يقرأ تراجم السَّلَف، يتخذ من طريقة السَّلَف في فهمهم لكلام اللَّه وكلام نبيه ﷺ منهجًا واسعًا أفيح، يسع الأمة، ويسع أهل السنَّة» انتهى.

فَهِمَ شبابٌ من أهل السنَّة بأنه يريد بِهَذَا المَنهَج الواسع كل الطوائف من: رافضة، وخوارج، وأحزاب ... إلَخ، وعرض هذا الأصل على أهل المَدينَة مع عدَّة مآخذ عليه، وطلبوا منه التراجع عن المَآخذ الصَّريحَة بالكلام الصريح، وتفسير غير الصريح منها على حسب ما بدا لَهُم، فتظاهر بالتراجع عن الصريح بصورة لا تشفي، وتأول ما طلب منه توضيحه تأويلًا باطلًا، يكذبه واقعه، ومنه هذا التأويل الباطل أمامك، وسأسرد لك ما يبيِّن بطلان هذا التأويل، كما سلف أن بينَّا بطلان تأويله لأصل التثبت وغيره.

* جاء في بيان أهل المَدينة في البند الثاني الفقرة (ب) قولُهُم:

«ما قاله: فيتخذ من طريقة السلف في فهمهم لكلام اللَّه وكلام نبيه ﷺ منهجًا واسعًا أفيح، يسع الأمة، ويسع أهل السنَّة ... إلَخ.

فقال -يعنون: أبا الحَسَن- قولي: يسع الأمة، ويسع أهل السنَّة ... إلَخ.

المُرَاد به عندي: أنَّ منهج السلف يسع في كيفية التعامل أهل السنَّة بينهم البين، ويسعهم مع مُخَالفيهم بالضوابط الشرعيَّة ولاءً وبراءً.

وأمَّا أن يفهم من ذلك العمل بقاعدة: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه». فأبرأ إلَى اللَّه من ذلك، وفي كتبي وأشرطتي الرَّد على هذه

القاعدة»[1].

● فهذا تأويل باطل في غاية البطلان كما أسلفنا أعلاه، والأدلة والشواهد من كلامه كثيرة، نسوق منها ما تيسر لنا فمنها:

أولًا: جاء في شريط لأبي الحَسَن سُمِّي بـ: جلسة في عدن رقم (١) الوجه الثاني:

س: الإخوان المسلمون والتبليغ وكذلك جَمَاعة الجهَاد كما ذكرتُم ونقلتم عن الشيخ مقبل أنَّهم من أهل السنَّة والجَمَاعة، الآن يسأل البعض إذا كانوا هؤلاء -من الإخوان المسلمين، والتبليغ، وجَمَاعة الجِهَاد- من أهل السنَّة والجَمَاعة، ما نوع الخِلاف؟

أليس هم فرقة خارجة من الفرق الاثنتين وسبعين فرقة؟

وإذا لَم تكن فرقة هي ما نوع الضابط الذي يضبط خروج الفرقة عن أهل السنَّة والجَمَاعَة؟

وهؤلاء خالفونا في اتِّخَاذهم الأصول العشرين منهجًا لَهُم، وخالفونا في

---

(١) إنَّ عذره هذا وبيانه لِمَا يزعم أنه مراده فيه مُغَالطة، وتوضيح ذلك: أن مفهوم أهل السنَّة عنده يَختلف عن مفهوم أهل السنَّة في اليمن وغيرها، وفي تعامله مع أهل الأهواء يَختلف تعامله عن تعامل السلفيين في اليمن وغيرها.

فالإخوان المُسلمون وجَمَاعة التبليغ يدخلون في مفهومه في أهل السنَّة، وعند السلفيين -وعلى رأسهم العلماء- هاتين الجَمَاعتين ليستا من أهل السنَّة، بل هُمَا من الفرق الضالة؛ لكثرة ما عندهم من البدع الكبيرة، ومنها ما هو من الشركيَّات، ومنها ما هو من الحُلُول ووحدة الوجود، ومنها تعطيل الصفات إلى ضلالات أخرى.

وقد جادلني شخصيًا في الإخوان المُسلمين والقطبيين في مناسبتين، فوجدت مفهومه مُخَالفًا لِمَفهوم السَّلف في السابق واللاحق، وما يزيد على مَرِّ السنين إلا تدهورًا، وفي الحَقيقة أنَّ الرجل يُحَارب المَنهج السلفي، ولكن بأسلوب ماكر، فهو من سرات كَمَا يقول: يَجد نفسًا غريبًا على الدَّعوَة السَّلفيَّة. ويعني بالنفس الغريب المَنهج السلفي، وبالدَّعوَة السَّلفيَّة: دعوته الخَلَفيَّة المَائعة القائمة على الأصول الفاسدة: «حَمل المُجمَل على المُفَصَّل»، وقاعدة «نصحح ولا نُهدم»، وهذه القاعدة نفسها ومنهج المُوَازنات بطريقة ماكرة إلى الأصول الفاسدة الَّتي لا توجد عند الإخوان المسلمين، ولا عند جَمَاعة التبليغ، ومن الأدلة على ما قلته هذه الشَّهَادَات السَّلفيَّة.

مسألة الولاء والبراء والمُهَادنَات والتعاهدات مع الأحزاب بعضها إن كانت كافرة بعضها من أهل السنَّة من هذا القبيل، وكذلك في تربيتهم ومُحَاربتهم لأهل السنَّة، وأذيتهم وما شابه، كل هذا الشيء أليس هذا يُخرجهم عن أهل السنَّة؟

وإذا ما أخرجهم، أليس المُبتَدع يكون خارجًا عن أهل السنَّة؟

هذه الاستفسارات جُملَة الَّتِي تشغل الشباب، فالآن -إن شاء الله- موجودين إخوة، وكذلك يديرون حلقات وكذلك أئمة المَسَاجد -إن شاء الله- كلهم موجودين هنا، وكل أخ لديه من الإخوة تبعًا[1]؛ لأن الشيخ ربَّمَا يقول قول. فلمَّا يذهب الشيخ شيخ من المَشَايخ، فالأخ الذي مثلًا أنا مُمكن أغير رأي المَوجُودين حولي، أقول رأي هذا الشيخ، فلذلك نشتي جُملَة وتفصيلًا في هذه المَسألة، حتَّى -إن شاء الله- نستبين ونستبصر، ونأخذ بالحَقّ أينما وجد، وبالذات ما سَمعتموه عن الشيخ ابن عثيمين، أو عن الشيخ ابن باز، أو عن الشيخ الألباني.

هذا بالنسبة للمسألة الأولَى، فإن شاء اللَّه لكم الرد والجَوَاب.

الحَمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه، وأشهد أن لا إله إلَّا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله . .

اللَّهُمَّ اهدنا لِمَا اختلف فيه من الحَقّ بإذنك، إنك تَهدي مَن تشاء إلَى صراط مستقيم، اللَّهُمَّ علمنا ما جهلنا، وانفعنا بِمَا علمتنا، واجعل علمنا حُجَّة لنا، لا حُجَّة علينا، اللَّهُمَّ اجعل أعمالنا كلها صَالِحَة، ولوجهك الكريم خالصة، ولا تَجعل فيها لأي أحد شيئًا.

وبعد: معشر الإخوان في اللَّه، وصيتي لكم تقوى اللَّه ﷻ، والتجرد لِمَعرِفَة الحَق، والبحث عن الحَقّ لله لا لغيره، والاجتهاد فيما يرضي ربنا ﷻ عنَّا،

---

(١) لا يبعد أنه حُشِدَت له هذه الأصناف عمدًا؛ لقصد التلبيس عليهم؛ ولقصد تَمييعهم، وزحزحتهم عن الحَقّ والمَوقف السَّلَفِي الصحيح، وتكتيلهم وتَحزيبهم حوله وحول منهجه الفاسد، وتَمَّ له ما يريد في غفلة السلفيين عنه، وحسن ظنهم به، ولكن اللَّه تدارك كثيرًا منهم برحمته، فأنقذهم من هذه الفتنة، وبصَّرهم بالحَقّ، فعاد إلَى جادته، وخاب سعي أبي الحَسَن ومكره.

وصيتي لكم وأنتم أئمة مساجد وإخوة لكم ولغيركم في الدعوة أن تستبصروا في الدَّعوَة إِلَى اللَّه ﷻ، وأن تكثروا من الاجتهاد في طلب العلم حتَّى تكونوا مفاتيح خير مَغَاليق شر؛ لأن الدَّاعية قبل أن يدعو إِلَى اللَّه يَجب أن يكون بصيرًا: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨][1].

وأمَّا عن الأسئلة الَّتِي تكرَّم الأخ في إلقائها فهي في الحَقيقَة أسئلة قد سبق الجَوَاب عليها بتوسع[2]، لكن لعل البعض فهم خطأً فيتعين في مثل ذلك إزالة اللبس[3].

قلتُ لكم من قبل: إن خلافنا[4] مع جَمَاعة الإخوان المُسلمين هنا في اليمن ليس خلافًا بين فرقة ناجية وفرقة هالكة[5] من اثنتين والسبعين فرقة، إنَّمَا هو خلاف

(١) هذه المُقَدِّمة يصدق عليها: «كلمة حق أريد بِهَا باطل»، بل يصدق عليها قول الرسول ﷺ في الخَوَارج: «يَقُولُونَ مِن قَوْلِ خَيرِ البَرِيَّةِ». لأن الباطل لا يروج إلا بِمثل هذه الزخرفة، ولبس الحَقِّ بالباطل، وهات أي مُضلل لا يتظاهر بتقوى اللَّه والإخلاص، ولكن التطبيق العملي -بل والقولي- يبيِّن حقيقة هؤلاء المُلَبِّسين.

(٢) لا ندري على ماذا ينطوي هذا التوسع، وهذا من الأدلَّة على أنَّ هناك تدبيرًا لتكثيف الأسئلة المُوَجَّهة لأبي الحَسَن، وتكريس الإجابة على نَمَط ما في هذا الشريط؛ للمقاصد الَّتِي أشرنا إليها سلفًا.

(٣) كيف يزال اللبس بالتلبيس، ألا يصدق عليك قول القائل: «رمتني بالَّتِي كانت هي الداء». أنت سائر على منهج يُخَالف منهج أهل السنَّة والجَمَاعة، تبدي الكلام، وتعيده وتكرره.

(٤) هكذا يفعل حسن المَالكي، يتظاهر بالمَظهر السلفي، وأنه واحد من السلفيين، وقلبه وفكره ومنطقه مع غيرهم وضد السلفيين.

(٥) ويظهر من هذه المُغَالطات أنك متستِّر بالسَّلفيَّة، فإن كنت سلفيًا؛ فأين أنت من موازين أهل السنَّة الصحيحة، أهل السنَّة يعتبرون الإخوان المُفلسين من الفرق الضَّالَّة، ولو لَم يكن من ضلالهم إلا ولاؤهم للروافض، والخَوَارج، والمُعتزلة، والمُرجئة، وضمهم تَحت لوائهم، وإلَّا عداوتُهم وحربُهم لأهل السنَّة لكفاهم ذلك بدعة، وبعدًا عن أهل السنَّة، فكيف وبدعهم قد أعيت الكتاب مُلاحَقَة وتقدًا واستنكارًا.
نعم يا أبا الحَسَن بالنسبة لِمَنهجك أنت، فالخلاف بينك وبين الإخوان ليس خلافًا مؤثرًا، ولا يفسد للودّ قضية.
ومن هنا نلمس منك تدفق عواطف الرَّحمَة واللطف والمَحَبَّة والاحترام لَهم ولأمثالهم، وتتأجج روحك بنيران الغضب والحقد والعداوة والتحقير والسَّبِّ لأهل السنَّة، وكُلُّ إناء بِمَا فيه ينضح.
وَمَهمَا تَكُن عِندَ امرِئٍ مِن خَلِيقَةٍ ... وَإِن خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَّاسِ تُعلَمِ

داخل دائرة الفرقة الناجية وأهل السُّنَّة والجَمَاعَة[١]، وهذا بعينه كلام الشيخ مقبل[٢] -حفظه الله-، كما نقلت كلامه لكم الذي تكلمت معه في صنعاء[٣]، وإن كانت هناك خلافات كثيرة في طريقة الدعوة إِلَى اللَّه ﷻ، وفي طريقة إقامة الخِلَافَة

---

(١) هذا على منهجك أنت.

(٢) برأه اللَّه مِمَّا تقول، وسيأتي كلامه.

(٣) أ- لا يُمكن أن نقبل هذا النقل عن الشيخ مقبل؛ لأنَّ المَعرُوف عنه حربه لَهُم، وحربُهم له، وعداوتهم له، ولاسيما وَهُوَ يُصَرِّح بتبديع الزنداني ومثقفي الإخوان، ويطعن فيهم أشد الطعن، ويكفيهم منهج جامعتهم وتوجيات المُدرسين والدعاة منهم، وأنت تعلم كل هذا، ثُمَّ تلبس على الناس بِمثل هذه الأساليب، وقد قام ببيان ذلك الشيخ مُحَمَّد الإمام في كتابه: «البيان لإيضاح ما عليه جامعة الإيمَان»، وتَحَدَّث عن مناهج هذه الجَامعة ومُخالفاتِهَا الكثيرة للشريعة الإسلامية، ومن جُملَة ما بيَّنه موقفهم من العقائد السَّلَفيَّة فقال في (ص٧٠): «الجَامعة لا ترتبط بِمَنهج السَّلَف».

إنَّ الجَامعة لا تتبنّى منهج السَّلف الصَّالِح، فالخَير كل الخَير باتباعهم، واقتفاء آثارهم، ولقد أحسن من قال:

وَكُلُّ خَيرٍ فِي اتِّبَاعِ مَن سَلَف ... وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابتِدَاعِ مَن خَلَف

وكيف تكون جامعة الإيمَان مرتبطة بِمَنهج السَّلَف وهي لا ترتبط به في التعليم، ولا في التربية، ولا في السياسة، ولا في الاقتصاد، ولا في المُعَاملة مع أهل البدع والتَّحَزُّب، ولا عند حدوث الفِتَن، ولا في المُوَالاة والمُعَادَاة، ولا في حقوق الأخُوَّة؟!

نعم، الغالب أنَّ القائمين على الجَامعة يَدَّعُون السَّلفيَّة، لكنَّهَا دعوة لا مضمون لَهَا، وشعار لا يراد التزامه، وهذا أمر يَجب التنبه له، فلا تتحقق السَّلفيَّة والسُّنِّيَّة في أحد حتَّى يفارق أهل البدع والتَّحَزُّب قلبًا وقالبًا، ويلتزم بِمَا كان عليه السَّلَف الصَّالِح ظاهرًا وباطنًا، عقيدةً ومنهجًا، قولًا وعملًا، عبادةً وأخلاقًا، معاملةً وسياسةً.

بل القائمون على الجَامعة يُحَاولون إقناع طلابِهم أنَّ عقيدة السلف سبب للفرقة بين المُسلمين، كما تَقَدَّم ذكر هذا عنهم في هذه الرسالة.

وذكر في هذا الفصل أنَّ علماء السُّنَّة في اليمن يَنتقدون جامعة الإيمَان، وذكر مُحَمَّد الإمام في هذا الفصل نقد سَمَاحَة الشيخ ابن باز للإخوان المُسلمين، وإهمَالَهُم للدعوة إِلَى العقيدة الصحيحة، وأنَّهُم لا يُحَاربون الشرك، والتعلُّق بالأموات، والاستغاثة بأهل القبور، وما أشبه ذلك.

وذكر عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «ليس صوابًا أن يقال: إنَّ الإخوان المُسلمين هم من أهل السُّنَّة؛ لأنَّهم يُحَاربون السُّنَّة». البيان (ص٧٠-٧٣).

وهذا الكلام شاع وذاع عن الشيخ الألباني، فأزعج ذلك أبا الحَسَن، فركض إِلَى الشام شادًّا رحاله إِلَى الشيخ الألباني لأغراض سيئة، من ضمنها تغيير حكمه هذا على الإخوان المُسلمين، وتغيير رأيه في أخبار الآحاد، وتغيير رأيه في منهج المُوَازَنَات، فحصل بأساليبه الماكرة على بعض ما يريد لا كله من الشيخ الألباني، فعل هذا أبو الحَسَن خدمة لأهل البدع والضلال، وعلى رأسهم الإخوان المُسلمون =

الإسلامية(1) في الأرض، إلَّا أن هذه خلافات لا تستطيع أن تعدَّها من الفرق

= ب- لِمَاذَا لَم تبيِّن لنا هذه الخِلافَات الكثيرة؟! ولِمَاذا تتعمَّد دائمًا الإجمَال، وهو من أساليب مكرة السياسة، وأساليب أهل البدع؟! أليسوا ينادون بالدِّيمُقرَاطيَّة الكافرة، ويعتبرونَهَا من الإسلام، بل القرضاوي يعتبرها روح الإسلام، ألَم تتضمَّن هذه الدِّيمُقرَاطيَّة والانتخابات المُنبثقة عنها الكثير والكثير من المَفَاسد!!

أليس من طريق الوصول إِلَى الخِلافَة الثورات والانقلابات، والتفجير والتدمير والإعلام الكاذب والفجور المُتعمَّد فِي الخُصُومَات، ورمي السلفيين بالجَوَاسيس والعملاء وتَحقيرهم وتشويههم؟! هل هذه المُوبِقَات تضعهم على الصراط المُستقيم الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، أم تضعهم على السبل الَّتِي على كلِّ سبيل منها شيطان، وكم يضم تنظيم الإخوان من السبل.

ج- من مغالطات أبي الحَسَن الَّتِي قد يعجز عنها الإخوان المُسلمون أنه سئل عن الإخوان المُسلمين والتبليغ، فَمَا كان منه إِلَّا التلاعب الماكر، والتهرب عن الإجابة الشَّرعيَّة الَّتِي يُمليها دين الله الحَق في بيان واقع أهل الضلال، لِمَاذا لَم تبيِّن عقائد الإخوان والتبليغ ومناهجهم بصفة عامَّة، وتبيِّن دخولَهُم في الفرق المُخَالفة لِمَا عليه رسول الله وأصحابه؟! أليست هاتين الجَمَاعتين تفتح مصاريع أبوابِهَا لدخول الفرق في تنظيماتِهَا، فلا يفرِّقون بين أشعري، ولا صوفي، ولا معتزلي، ولا خارجي؟! وتقول في الإخوان، ولا رافضي، بل الإخوان في اليمن نفسها فيهم الأشعري والصوفي والزيدي، وليس عندهم أي مانع من دخول الرافضي والخَارجي؛ لأنَّهم خاضعون للتنظيم العام الذي وضع لاحتواء هذه الأصناف فَمَا هذه المُغَالطات!!

(1) الخِلافَات بينهم وبين أهل السنَّة كثيرة، كلها عَقَديَّة ومَنهَجيَّة، وليست مَحصُورة في طريقة الدعوة وطريقة إقامة الخلافة، كما في سؤال السائل عن أمور منها السؤال عن الأصول العشرين الَّتِي يعتقدها الإخوان المُسلمون في اليمن، واحتضوا بِهَا أكثر من غيرهم في البلدان الإسلاميَّة وغيرها

وقد تولَّى شرحها إخواني من خرِّيجي الجَامعة الإسلاميَّة، وهو من أفضل الإخوان وأكثرهم ادِّعَاءً للسَّلفيَّة، وكذلك مسألة الولاء والبراء، فهم يتولون من ارتضى تنظيمهم ولو كان رافضيًّا، أو زيديًّا، أو خارجيًّا، أو من المُعتزلة، أو من غلاة الصوفيَّة، أو الأشعرية، ويعادون السلفيين، ويُحَاربونَهم أشد الحَرب.

ولو حصل خلاف بين سلفي ومبتدع من هؤلاء لنصروا هذا المُبتدع، وحاربوا خصمه السلفي.

ثُمَّ ماذا تَحمل خلافاتُهم الكثيرة فِي طريق الدعوة، وفي طريق إقامة الخِلافَة؟

إِنَّهَا تَحمل فِي طيَّاتِهَا بدعًا قد يكون بعضها كفريًّا، كالدِّيمُقرَاطيَّة الَّتِي تضم من المَفَاسد والشرور ما يطوح بِهم بعيدًا عن أهل السنَّة والجَمَاعة.

وكالانتخابات وما فيها من المُخَالفَات والظلم والأكاذيب ما يَجعلهم من أشَدِّ الناس مُخَالفة لِهَدي رسول الله ﷺ، وهدي الخُلَفَاء الراشدين المَهديين.

وهذه الأمور كلها لا يُمكن أن يبقوا معها في دائرة أهل السنَّة والجَمَاعة عند مَن يَحترم منهج أهل السنَّة والجَمَاعة، وينصفه، وينصف أهله.

هذا وقد ورد فِي كلام السائل قوله: ١- وهؤلاء خالفونا فِي اتِّخَاذهم الأصول العشرين منهجًا لَهُم. =

الهَالكة، فأصول الفرق الهَالكة قد بيَّنَهَا العلماء، قد بيَّنوا أصول الجَهميَّة، والقدريَّة، والمُعتزلة، والخَوَارج، والمُرجئة، والشيعة، والرَّوَافض، والنَّواصب، وغير ذلك، قد بيَّنوا هذا كله.

فَمَن خَالفَني مثلًا في قضية الانتخابات، فأي فرقة أذهب به إليها، هل أُسَمِّيه جَهميًّا؟ هل أسَمِّيه رَافضيًّا؟ هل أسَمِّيه من الخَوَارج؟ ما أستطيع أن أصنع ذلك، إنَّمَا هو يقر لك بأصول أهل السنَّة والجَمَاعة، ويقول: أنا مُقرٌّ أن هذا شيء هو خطأ ومُخَالف في الدِّين، لكن هو من باب ترك الواجب لِمَا هو أوجب منه أو أخف الضررين، حقًّا إنه أخطأ في استعماله القاعدة ومُخطئ، ولا يسلم له أنه وضع القاعدة في موضعها الصحيح، لكن مع خطئه هذا هل التزم أصلًا من أصول الفرق الهَالكة(١)؟

= ٢- وخالفونا في مسألة الولاء والبراء.

٣- والمُهَادنات والتعاهدات مع الأحزاب بعضها إن كانت كافرة.

٤- وكذلك في تربيتهم ومُحَاربتهم لأهل السنَّة، وأفهتهم وما شابه كل هذا الشيء، أليس هذا يُخرجهم من أهل السنَّة؟!

إجابة أبي الحَسَن تقول: لا، وهي إجابة سياسيَّة خلفيَّة إخوانيَّة، وليست سلفيَّة، وليست قائمة على منهج أهل السنَّة وأصولهم.

فما في الأصول العشرين من الضلال المُتعمَّد يُخرجهم عن أهل السنَّة بمُقتضى منهج أهل السنَّة وأصولهم.

وهم قد اتَّخذوها منهجًا، وأفضلهم قد شرحها، والزنداني يتولاها، ويشيد بها، ومُخَالفتهم في أصل الولاء والبراء يُخرجهم عن أهل السنَّة

والدِّيمُقرَاطيَّة الكافرة المُنَافية للشريعة الإسلاميَّة تُخرجهم عن أهل السنَّة.

(١) إذا كنت ترى أنه لا يَخرج عن دائرة أهل السنَّة إلَّا من التزم أصلًا من الأصول الَّتي ذكرتَهَا: أصل الروافض والخَوَارج ... إلخ.

فما قولك في القائلين بالحُلول ووحدة الوجود؟! وما قولك في الطرق الصوفيَّة، وهي تزيد على ستين طريقة، كلهم لا تستطيع أن تسميهم خَوَارج أو جَهميَّة ... إلخ.

وما قولك فيمن لا تستطيع أن تسمِّيه جهميًّا ... إلخ، وهو يؤمن بنظرية دارون، أو يؤمن بالاشتراكية، أو يؤمن بالفكر العلماني، وهو يصلي ويعترف بالعقائد الإسلاميَّة؟!

أين التأصيل الذي تَدَّعيه، لقد وجدت بدع كثيرة لو وجدت في عصر السَّلَف لربَّمَا حكموا عليهم بأحكام أشد من أحكامهم على أهل البدع الَّتي عاصروها، ولكن الفقيه هو الذي يضع نصب عينيه ميزان الرسول ﷺ، الذي لا يغيِّره زمان ولا مكان: «مَن كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيهِ وَأَصحَابِي». بل ميزان الله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. =

الجَوَاب: لا، أما مَن كان صوفيًا[1] يدعو إِلَى قبر ويناجيه، ويستغيث به؛ فهذا أمر آخر، ليس هكذا علماؤهم، وليس هكذا دعاتُهم، إنَّهم يعتقدون عقيدة أهل السنَّة والجَمَاعَة فِي توحيد الربوبيَّة، وفِي توحيد الألوهيَّة، وفِي توحيد الأسمَاء والصفات، هم يعتقدون هذا[2]، وإذا كَلَّمت واحدًا منهم يُجيبك بِمَا استفاده من كتب أهل السنَّة والجَمَاعة، ويُعظم أهل السنَّة والجَمَاعَة ويُقَدرهم.

نَحن لا نوافقه فِي دعواه الانتماء إِلَى الحِزبيَّة، ولا إِلَى مسألة الانتخابات، ولا إِلَى غير ذلك من الأمور الَّتِي شاع وذاع الخِلاف بيننا وبينهم، لكن مع خلافنا هذا نُقَدِّر قدر الخِلاف، ونعرف فِي أنفسنا أنَّ هذا الخِلاف لَم يصل إِلَى درجة الفرق الهَالكة، فالفرق الهَالكة هي الَّتِي لَهَا أصول بيَّنها أهل العلم.

فإن قلت لِي: إنَّ هؤلاء يرون الانتخابات.

قلت لك: هذه المَسألة أخطئوا فيها، واستدلوا على ذلك ببعض أقوال لعلماء السنَّة، أو بأقوال لبعض علماء السنة، سواءً[3] قال هذا رجل من أهل السنَّة، أو قال

= فكم هي السبل الَّتِي تُخَالف صراط الله المُستقيم قد اتبعها الإخوان المسلمون، وتذكر قوله ﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كَانَ قَبْلَكُم حَذوَ القُذَّةِ بالقُذَّة، حتَّى لَو دَخلُوا جُحرَ ضَبٍّ لَتَبِعتُمُوهُ».

(١) كيف تُخرج هذا الصوفي من أهل السنَّة وهو لَم يدخل فِي فرقة من الفرق الَّتِي بيَّنهَا السلف على حَدِّ قولك؟! كيف تعجز عن إدخال الإخوان فِي الفرق، وتدخل هذا الصوفي؟!

يا أبا الحَسَن تُخفي ضلالات الإخوان، بل تدفن بعضها، وتسلك مسالكهم فِي عَدِّ ضلالاتهم فِي الأخطاء الاجتهادية، ألا تدري أنَّهم عَدُّوا قتل جَميل الرَّحمَن، وقتل وتشريد شعبه من المَسائل الاجتهاديَّة!!

(٢) إنَّ عقيدتَهم فِي الأسمَاء والصفات وغيرها مُجَرَّد معرفة، فلا ولاء ولا براء عليها، ولا دعوة إليها، ولا حَمَاس لَهَا، ولا اهتمام بِهَا، بل هي عندهم أقل شأنًا من التمثيليات والأناشيد، والذي يقول بسلفيتهم بناءً على هذه المَعرفة؛ إنَّمَا يسير على عقيدة الجَهميَّة فِي أنَّ الإيمَان عندهم هو معرفة الله، فيكون إبليس وفرعون وهامان وأمثالُهم مؤمنون فِي ميزان هؤلاء الجَهميَّة، ويصير المُفلسُون من الإخوان المُسلمين سلفيين بِهَذا الميزان الجَهمي والسياسي المُتلاعب.

(٣) انظر كيف يعتذر لَهُم، فهل تعلقهم بفتاوى بعض العلماء، وعدم التفاتهم إِلَى أقوال الآخرين الذين بأيديهم الحُجَج والبراهين يعتبر عذرًا عند الله، ألا يدل صنيعهم هذا على أنَّهم من أهل الأهواء، ألا ترى أنَّهم مُخَالفون لأمر الله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾.

ألا تراهم مُخَالفين لقول الله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥]. وأنت كذلك.

رجل من إخوان المسلمين، أو قال رجل من غيرهم، فالصواب على خلافه.

لكن هذا المُخَالف أحد أمرين: إما أن يكون مُجتهدًا[1] مأجورًا، وإمَّا أن يكون متعصبًا صاحب هوى، يُخشى عليه من الإثم، حدود هذا الأمر ليس الإثم الذي يُخرجه من دائرة السنَّة والجَمَاعَة، لابد أن تعرفوا أن الخِلافَات بيننا وبين الناس على أقسام: هناك خلافات مكفرة، كالخِلاف بيننا وبين الكفَّار والمُشركين، أو بيننا وبين المُرتدِّين، وهناك خلافات مبدعة، وهو مَن يعتنق أصلًا من أصول أهل البدع، كالتشيع، والتصوف، والتمشعر، وغير ذلك[2].

هناك خلافات معاصي وشهوات ومفسقات، ليس من باب البدع كبائر الذنوب، ليست من باب البدع، ولا من باب الكفر، هناك خلافات في دائرة أهل السنَّة والجَمَاعة، وتنقسم إلَى أقسام أيضًا داخل دائرة أهل السنَّة والجَمَاعة، قد يكون الرجل سنيًا فاسقًا، وهو ما يدعي ما يكون سنِّي فاسق، يكون عاصي، قد يكون الرجل سنيًا عنده بدعة، وهنا يكبر الأمر على البعض، كيف سنِّي عنده بدعة؟!

= كم يرتكبون من المُخَالفَات لدين الله في سبيل الانتخابات من التحالفات مع الأحزاب العلمانيَّة والشيوعيَّة والبدعيَّة، وما يتبع هذا التحالف من هدم الولاء والبراء.

كم يبتزون من الأموال، ويسلبونَهَا من المُسلمين باسم الإسلام والمُسلمين يبددونَهَا في الرشاوي وغيرها لِمَن يُصَوت لَهُم بالكذب والفجور.

كم من الأموال تضيَّع، ومن الأنفس تزهق، ودماء تراق، وأخلاق تضيع؟!

كل هذا وغيره يتجاهله أبو الحَسَن ويضيعه لأجل إخوانه -الإخوان المُسلمين-.

أمَّا السلفيون فيحصي عليهم أنفاسهم، ويَقوِّلُهُم ما لَم يقولوا، وينسب إليهم ما هم منه برآء.

(١) هل بلغ أحد من الإخوان المُسلمين مرتبة الاجتهاد؟ إن هذا وذاك هو عين أسلوب الإخوان المُسلمين.

(٢) كثير من الإخوان من هؤلاء الصوفيَّة، وغير الصوفي منهم لا ينكر هذا التصوف، ويوالي أهله، ويُهَوِّن من شأنه، وينكر على السلفيين الاهتمام به، ويسمون شرك القبور شرك بدائيًا، ويقولون للسلفيين: أنتم تُحاربون شرك القبور، ونَحن نُحَارب شرك القصور.

وما قصَّة موقفهم من هدم القبور ببعيدة عن الأذهان، وكيف هوَّنوا من شأنِهَا، وأنَّهَا ليست من الأصول، وعلى كل حال فَمَن يَدَّعي السَّلفيَّة منهم شر على السَّلفيَّة من صوفيتهم، فهو حرب على السلفيين، وسلم للروافض والقبوريين، بل وسلم للدعاة إلَى وحدة الأديان.

وما قصَّة مشاركة الترابي وإخوانه في مؤتَمَرات وحدة الأديان، وتسميته إيَّاها بحوار الأديان تلبيسًا وتَمويهًا، وما صداقته للترابي الداعي إلَى مؤتَمَرات وحدة الأديان، وما صداقته للقرضاوي أيضًا ببعيدة عن الأذهان، إلَّا من ذهن أبي الحَسَن وأشكاله، فأي سَلفيَّة سُنيَّة عند مَن هذا حالُهُم؟!!.

ضربت أمثلة لإخوانكم كالرجل الذي يؤذن الفجر[1] في القبر، إذا حفر القبر قبل أن ينزل المَيت يقول، أنا أؤذن. هذه بدعة، لكن وين تروح بِهَذَا الرَّجُل أين؟! ماذا أُسَمِّيه، أيش أُسَمِّيه؟! جهمي! هذا لأنه يؤذن في القبر، أو نسميه من الروافض إلّي يسب، ما سب الصَّحَابَة، هو يُحب الصَّحَابة، ويذكر مَحَاسنهم وفضائلهم، ويكره مَن يذكر مثالبهم وعيوبَهُم.

وإذا سألته في الأسمَاء والصِّفات أجاب بالإثبات والتنزيه.

وإذا سألته في باب الوعد والوعيد؛ قال بأن الإيمَان يزيد وينقص.

وإذا سألته في باب، أي باب من أبواب العقائد؛ بيَّنها الرجل، ويتكلم فيها أهل السنَّة والجَمَاعة[2].

إذن، هذا الرجل أين تذهب به؟ إما أن تقولوا: ما يكون سنيًا أبدًا، عنده بدعة. فقولوا: إن الأذان في القبر سنَّة[3].

وإذا قلتم: سنَّة. طلبنا الدليل، فما في معنا دليل.

وإما أن تسلموا بأن السنِّي قد كما أنه قد يكون فاسقًا قد يكون مبتدعًا، لكن بدعة في الأذكار، بدعة[4] في العبادات في المُعَاملات، بدعة في العادات، بدعة

---

(١) انظر لِهَذَا التلبيس، الإخوان والتبليغ عندهم قواقر من البدع، ويَجعل خلافاتهم داخل دائرة السنَّة، ثُمَّ يبالغ في التلبيس، ليضرب مثالًا لِهَذَا الخِلاف برجل يؤذن في القبر إذا حفر القبر، فهل وراء هذا التلاعب بعقول الناس من تلاعب.

(٢) هذا النوع قد يوجد في الإخوان، ولكن هذه العقائد الَّتِي ذكرتَهَا تكون عنده مُجَرَّد نظرية ومُجَرَّد معرفة، ولكنها أفكار لا قيمة لَهَا عنده، فلا يُحب أهلها، ولا يواليهم، بل يُخَاصمهم ويُعَاديهم، ويتولَّى مَن انتظم في سلك الإخوان مهما فسدت عقيدته، ومهما حارب أهل السنَّة وعقيدتَهم، فمثل هذا لا يكون إلَّا مبتدعًا في ميزان أهل السنَّة، بل من شَرِّ أهل البدع وأشدهم غدرًا وخيانة للمنهج السلفي وأهله.

(٣) اختيار هذا المِثَال فيه من المَكر والتلاعب ما يَخجل منه أهل البدع أنفسهم، فهل يدع من ذكرت من هذا النوع عند من تدافع عنهم من المُخَالفات الكثيرة والبدع الكبيرة ما ينافي أصول أهل السنَّة والجَمَاعة، = = وينافي حاكمية اللَّه، وينافي من مقتضيات العقيدة الشيء الكثير، وعندهم من كتمان الحَقّ وخذلانه وخذلان أهله، ومن مناصرة الباطل وإظهاره، والذبِّ عن أهله ما يَجعلهم في مصاف شَرِّ أهل البدع؟!

(٤) هل إذا كان الرجل يرقص ويزمر ويطبل في ذكره لا يكون مبتدعًا عندك؟! وهل إذا دعا غير اللَّه في عبادته وصلاته، أو زاد ركعة في فريضة أو راتبة لا يكون مبتدعًا عندك؟! إلَّا إذا خالف أصلًا من الأصول الَّتِي ذكرتَهَا، وإذا لَم يُخَالف في واحد منها يكون حرًّا طليقًا لا يَخرج من دائرة السنَّة، فهو في أمان وضمان=

ليست في باب العقائد، هذا يكون جوابًا على شق من السؤال.

أيش هي الضابط لإخراج الرجل من دائرة أهل السنَّة والجَمَاعة إِلَى الفرق المُهلكة؟ أن يلتزم أصلًا من أصول أهل الفرق الهَالكة، لابد أن تفهموا هذا، لابد من هذه القضايا تتضح لكم.

هذا كلام علمائكم، هذا كلام مشايِخُكم [1]، من أين أتيتم أنتم بأن الذي يُخَالفنا في مسألة يكون مبتدعًا خارجًا من أهل السنَّة والجَمَاعة؟!

قد أسلم لك أنه يأتي ببدعة يسمَّى مبتدعًا في هذه البدعة، لكن مع أني أقول: إنه مبتدع هذه البدعة. إلا أني لو سئلت عنه: هل هو من أهل السنَّة أو من الفرق الهَالكة؟ قلت: بل هو من أهل السنَّة، معلوم هذا.

خلافنا أيضًا مع جَمَاعة الجِهَاد، وخلافنا أيضًا مع جَمَاعة التبليغ [2]، وكلامي كله في هذه البلدة الَّتِي نَحن فيها؛ لأن الحَقيقة أن الإخوان المُسلمين على يعني ما فيهم، وما قَدَّمُوه من أجل الدعوة إِلَى اللَّه ﷻ -رحم اللَّه أمواتنا وأمواتهم وأموات جَميع المُسلمين، وأسأل اللَّه أن يَنْزِلَهُم منازل الشهداء، ويرفعهم عنده (في منازل عالية-[3]، لكن هنا أمر هو منهج الإخوان المُسلمين يقوم على الثنائية، الجَمع

= أبي الحَسَن، ألا ما أمَرَّ هذا التأصيل على الإسلام، وما أخطره!!

(١) حاشا مشايخ السنَّة والإسلام من هذا الباطل والهَذَيان.

(٢) لله درك ما أوسع منهجك، ولَعَلَّه منبثق من ديمُقراطية خفيَّة.

إنَّ جَمَاعة التبليغ قد أدانتهم العلماء بالشرك والخُرَافَات، وبالحُلُول ووحدة الوجود، والذين عندك في اليمن هم منهم بِمُقتضى قوله ﷺ: «المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ».

وبِمُقتضى قوله ﷺ: «الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، مَا تَعَارَفَ مِنهَا ائتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنهَا اختَلَفَ». وفي المَثَل: إنَّ الطيور على أشكالِهَا تقع.

إذا قالوا: إنَّهم يُخَالفونَهُم في العقائد، فكيف تقبل دعواهم لِهَذه المُخَالفة، وهم يؤمنون بأصولهم الستة، ويدعون إليها، ويوالونَهم على ضلالتهم، وينفرون من أهل السنَّة، ويَصُدُّون الناس عنهم وعن دعوتهم، ويعظمون شيوخهم، ويُحَاربون شيوخ السنَّة، ولا يثقون بهم، ولا بفتاواهم، فقد ضيعوا أوثق عرى الإيمَان؛ ألا وهو الحُبُّ في اللَّه، والبغض فيه، فحبهم إذن للهوى والشيطان، وبغضهم للهوى والشيطان ولأهل الباطل.

(٣) الترحم على أهل البدع جائز عند أهل السنَّة، وأنت تتكئ على هذا، لكن تطبيقك بِهَذه الحَرَارة والمُبَالغة ينبئ عن دوافع غير سَلَفيَّة، فأهل السنَّة الصادقون لا تَجد عندهم هذه الروح، ولا هذه المُبَالغَات الَّتِي قد=

والفلفلة، والمَنَاهج المثالية للأفراد غثائية، فيحكم على كل بلد بِمَا تستحق، وليحكم على كل فرد بِمَا يستحق، أما أن نُعَمِّمَ الحُكم لا!!

فيهم صوفية نعم، فيهم شيعة نعم، فيهم أناس -يعني: سلفيون- يريدون أن يغيِّروا، ويريدون أن ينكروا المُنكَر، ويدون أن يصلحوا الصفوف في داخل الإخوان المُسلمين نعم، فيهم مُخطئون، فيهم مصيبون فيهم وفيهم، كل هذا موجود، فتعميم الحُكم لا يصح، يُحكم على كل بلد حسب منهجها، ويُحكم على كل فرد حسب معتقده وعمله[1] وقوله.

ولو سألتم الشيخ مقبلًا -حفظه الله- لأجاب بِهَذا الجَوَاب[2]، لو سألتم

= لا يقولونَهَا في كبار أهل السنَّة، وكأنك بِهَذا الأسلوب الخَار تنادي بأني لست من هؤلاء السلفيين المُتشنِّجين، أنا رجل واسع الأفق، وواسع المَنهج.

كيف لا وأنا أحارب السلفيين دفاعًا عنكم، وأدخلكم في دائرة أهل السنَّة رغم أنوفهم

(١) هذا تكليف بِمَا لا يطاق، ولا يصح نسبته إِلَى شرع الله ومنهج السلف، لاسيما والأفراد راضون بِمَنهج الإخوان الفاسد، وعليه يوالون ويعادون، ويُحَاربون أهل السنَّة من أجله.

وانظر كيف يلوم الله اليهود ويذمهم على أفعال وتصرفات لَم يفعلوها، بل فعلها آباؤهم، ولكنهم هم راضون عنها؛ فاستحقوا بذلك اللوم والذم واللعن والعذاب، وسبب هذه الأحكام هو رضاهم.

فإن قلت: هم مكرهون.

قلنا: لا دليل، ولا قرينة على الإكراه، بل القرائن والأدلة واضحة قويَّة على رضاهم وتقريرهم، والإخوان المُسلمون ليس لَهُم سلطة على أحد.

(٢) الشيخ مقبل لا يُجيب بِمثل جوابك قطعًا، ومعلوم شدته على الإخوان، وشدتُهم عليه.

ولَمَّا طالب الزنداني بإنشاء مَجلس شيخات في الحُكُومة اليمنيَّة، وقال خلال كلامه: «إنَّ للمرأة بيعة خاصَّة هي بيعة النساء، وهي غير بيعة الرِّجَال، بيعة أخلاقيَّة، بيعة إيمانيَّة، والرِّجَال لَهُم بيعة جهاد وقتال وولاية، إذن لا غَضَاضة في ذلك، ولا عيب في هذا، ففي العالَم غيرنا من الدول فيها مَجلسان، مَجلسان لتمثيل الأمَّة:

مَجلس يُسَمَّى بالمَجلس النيابي، وهذا المَجلس النيابي له ثلاثة حقوق:

الحَقُّ الأول: التشريع.

الثاني: الرقابة.

الثالث: التولية للحكام والعزل.

ومَجلس آخر هو مَجلس الشيوخ، وهذا مَجلس الشيوخ له حَقَّان، وليس له الحَقُّ الثالث، ليس له حق التولية والعزل، بل له حق الإبداء، إبداء الرأي في التشريع والسياسة، وله حق إبداء الرأي في مراقبة سلوك بعض الحُكَّام والمَسئولين، ويُسَمَّى بِمَجلس الشيوخ، وليس له حَق العزل والتولية. =

أبا الحَسَن لأجاب بِهَذا الجَوَاب، لو سألتم كثيرًا من الدعاة الذين تثقون أنتم فيهم، وتتلقون عنهم الدعوة أجابوا بِهَذا الجَوَاب[1]، فمن أين لكم أنتم أن من خالفنا في هذه القضايا أخرجناه من دائرة أهل السنَّة والجَمَاعة إلى دائرة الفرق الهَالكة، الذين هم ليسوا من أهل النجاة، إنَّمَا هم من أهل الهَلاك، معنَى ذلك أننا نسوغ أعمالَهُم، لكن نريد أن نَحُدَّ حَدًّا لِهَذَا الغلو[2]، لا نسوغ أعمالَهُم ونَبُحّ أصواتنا ونَحن ننادي بعكس ذلك، ونَحن ننادي بأن هذه أخطاء، ونرد على الشبهات، ونرد على الأدلة الَّتِي توضع في غير موضعها، والقواعد الَّتِي ظلمت ووضعت في غير موضعها.

= فلماذا لا يكون هذا المَجلس الثاني مَجلس الشيوخ مَجلس شيحات، لِمَاذا لا يكون مَجلس المَرأة اليمنيَّة».

فانتقده الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ نقدًا قويًا، وشنَّع عليه، وساق الأدلة على قوله، وذكر سخرية بعض النساء منه ثُمَّ قال: «والإخوان المفلسون قواد شرٌ وضلال، فيجب علينا أهل السنَّة أن ننهض بِمَا أمرنا الله ﷻ وأن نتزوَّد جَميعًا من العلم النافع: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. ما دامت الشبهات تتوارد علينا من علماء السوء.

وبالأمس أورد علينا مهزلة من المَهَازل، ألا وهي الدعوة إلَى تَحديد النسل، يقول الرسول ﷺ: «تَزَوَّجُوا الوَدُودَ الوَلُودَ، فَإنِّي مُكَاثِرٌ بِكُم الأُمَمَ». وأولئك يدعون إلَى تَحديد النسل، لكن هي مهزلة، المَسئُولون بعضهم متزوج بأربع نسوة، ومشايخ القبائل بعضهم متزوج بأربعة نسوة، وبعض التجَّار متزوج بأربعة نسوة، وابن شاجع -لا بارك الله فيه- أظنه متزوج باثنَي عشرة امرأة، وعلماء السوء يدعون إلَى هذا.

فكونوا على حَذَر من علماء السوء ومن دعاياتهم، ومن علماء السوء علماء الإخوان المُفلسين، ما تَجد فيهم واحدًا وَقَّافًا عند كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، وأغلبهم مُخَادعون».

هذا بعض ما قاله الشيخ مقبل، انظر كتابه «تُحفة المُجيب على أسئلة الحَاضر والغريب» (ص٤٢٣-٤٢٨).

(١) مَن هم هؤلاء الكثير من الدعاة الذين يُجيبون بِجَوابك، ويُحَاربون من يُبَدِّع الإخوان المُسلمين والتبليغ، والحُكم على الإخوان المُسلمين وغيرهم ليس لأمثالك، إنَّمَا هو للعلماء، وقد حكموا بتبديعهم، والطريقة الَّتِي تدعو إليها في الأحكام عليهم لا يستطيعها البشر، فما تدعو إليه إنَّمَا هو سدود وحواجز دون أحكام الله على المُخَالفين في حدود طاقات البشر، ما تدعو إليه تكليف بِمَا لا يطاق، ومُخَالف لِمَنهج السَّلَف الذين يَحكمون على الجَهمية، والمُعتزلة، والخَوَارج، والروافض بدون هذه الشروط، والَّتِي يستحيل تطبيقها، بل يَحكمون على مَن وقف في القرآن بأنه جهمي، وهو أقل بكثير مِمَّا عند الإخوان المُسلمين والتبليغ، فليس هذا الأسلوب إلَّا من الحِيَل الواسعة؛ لدفع أحكام الله على أهل الباطل.

(٢) انظر إليه كيف يرمي من يُبَدِّع الإخوان والتبليغ بالغلوّ، والذين يُبَدِّعُونَهُم هم سادة علماء السنَّة، وخيار دُعَاتهم، وعلى رأسهم ابن باز -رَحِمَهُ الله-، وهكذا فعل بِمَن انتقد سيِّد قطب في قوله بوحدة الوجود، ونزل عليهم أحاديث الخَوَارج.

بَحَّت أصواتنا[1] في ذلك، لكن مع أننا كذلك نعتقد اعتقادًا جازمًا أننا نناقش إخوانًا لنا في العقيدة، وإن اختلفنا معهم في هذه المَسَائل[2]، هذا بصفة عَامَّة، أما إذا كان هناك فرد صوفي، إن كان هناك فرد -يعني: صوفي في نفسه- هذا له حكم مستقل[3] في داخل اليمن، وفي داخل كل بلد، وإن كان هناك فرد شيعي؛ لأن المَنهَج قائم على الغثائيَّة واللفلفة، فهذا له حكم مستقل.

بَحَّت أصواتنا ونَحن نتكلم في هذا الشيء، ولنا خَمسَة أيام من يوم جئنا إلَى عدن ونَحن نتكلم في هذه القضايا، وكنت أتصور أن هذه الجَلسَة ستكون، أو هذه الجَلسَة ستكون في مسائل أخرى، ما قد تكلمنا فيه من قبل، فإن كان عند واحد منكم نوع من الإشكال؛ فأنا أسمَع له، وبِهُدوء أسمَع له بِهُدوء، تفضَّل في المَسألة الَّتِي أنا تكلمت حولَهَا:

الصُّوفيَّة هل يُحكَم على منهجهم -أو يعني معتقدهم- بالإجمَال أو التفصيل، فإذا كان يعني يُحكم على منهجهم بالإجمَال، وكذلك يعني الإخوان المُسلمين مثلهم، يعني المنهاج مستقل، وهو يعني بناء منهجهم وعلى قواعد الأصول العشرين، فهل يُحكم يعني يعني على الإخوان المُسلمين يعني بالإجمَال أو بالتفصيل؟

---

(١) هذا النداء الحَار ضد أهل السنَّة، وهو حرب عليهم، وانتصار لِخُصُومهم من أهل الضلال، وليس نداء لنصرة أهل السنَّة وذبًا عنهم، وهذا النداء فيه اتِّهَام لأهل السنَّة في أنَّهُم يضعون الأدلة في غير موضعها، ونداء بأنَّهُم قد ظلموا القواعد، ووضعوها في غير موضعها.

وقد بحَّ صوته في هذه الحَرب الَّتِي يُؤَجِّجُهَا ضد أهل السنَّة بِهَذه الأساليب العدوانيَّة الظالِمَة الَّتِي يعجز عنها طغاة أهل البدع.

(٢) انظر إلَى هذا اللين والرفق بِخُصُوم السنَّة، إنه يعتقد اعتقادًا جازمًا أنَّهُم إخوانه، وهم حقًّا إخوانه في المَنهَج والعقيدة، وهو لا يناقشهم إلَّا من باب ذَرِّ الرَّمَاد في العيون.

وهو لا يقول مثل هذا في حَقِّ أهل السنَّة؛ لأنَّهُم أعداؤه، ومن هنا يصفهم بأنَّهُم هَدَّامُون ومفسدون، وأعداء الدعوة وخصومها، وأصاغر وأراذل وقواطي، وحَدَّاديون وبماة، إلَى آخر قذائفه الحَاقدة، والقائمة على أشَدِّ أنواع الأحقاد والبغضاء.

(٣) الصوفي والشيعي لَهُمَا حكم مستقل، فما هو هذا الحُكم المُستَقل؟ لا ندري؛ لأنه يُحبهم، ولا يريد أن يَجرح مشاعرهم ومشاعر الإخوان المُسلمين الذين يعتقد اعتقادًا جازمًا أنَّهُم إخوانه في العقيدة، أمَّا السلفيون فليسوا بإخوانه في العقيدة؛ لأنَّهُم أعداء، ومفسدون، وهَدَّامُون.

أمَّا القياس على الصوفيَّة فالفارق واضح، إن كنت تعني بالصُّوفيَّة العُبَّاد الذين لَم يتدنسوا، ولَم يتلطخوا بالطواف حول القبور، ونذور الأموات، والذبح لَهُم، فهذا أمر آخر ما أظن المَوجُود عندنا في هذا الزَّمَان.

وإن كان المَقصُود بالصوفيَّة هؤلاء الذين يطوفون حول القبور، فالفرق واضح جدًّا بين منهج الإخوان المُسلمين الذي غالب -يعني: وغالب دُعَاة اليمن سينكرون هذا الشيء-[1] الإخوان المُسلمون في مصر ليسوا كالإخوان المُسلمين في اليمن، الإخوان المُسلمون في باكستان وكذا وكذا ليسوا كالإخوان المُسلمين في السعودية أرض الجزيرة، نفعها اللَّه ﷻ بدعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

واستفاد الناس كثيرًا على اختلاف مشاربِهم واختلاف -يعني: مناهجهم- واختلاف وجهات نظرهم استفادوا من دعوة التوحيد، فهذه دعوة التوحيد عصمت كثيرًا من الجَمَاعات الذين استفادوا من دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب من الخُرُوج من دائرة أهل السنَّة إلَى دائرة الفرق الضالة الهَالكة الثنتين والسبعين فرقة الَّتي بيَّنها النَّبي -عليه الصلاة والسلام- في حديث الفرق، فهذه من ناحية.

---

(١) هل إنكارهم لِهَذه الأشياء على طريقة الأنبياء، وعلى طريقة أهل السنَّة؟! إنَّ إنكارهم لا يسمن ولا يغني من جوع، وقد يكون إنكارهم من باب المُدَاهنة للسلفيين، ومن باب ذَرِّ الرَّمَاد في العيون، والمَعرُوف عنهم مُحَاربة مَن ينكر هذه الشِّركيَّات، والطعن فيهم، وتشويههم، والدفاع عن رءوس أهل البدع.
ومن أشنَعهم الأدعياء للسلفيَّة أصحاب جَمعيَّة الحِكمَة وجَمعيَّة الإحسان أنشئوا مَجلتين لِحَرب أهل السنَّة بالكذب والبهتان هُمَا: «مَجَلَّة الفرقان» و«مَجلَّة المُنتدى»، كم فيها من الحَمَلات الظالِمَة على الشيخ مقبل وتلاميذه، وعلى الشيخ ربيع.
ولاسيما «مَجَلَّة الفرقان»، الَّتي لَم يَخجَل أهلها من الدفاع عن الترابي داعية وحدة الأديان، وعن سيِّد قطب داعية وحدة الوجود، وسَاب أصحاب مُحَمَّد ﷺ، بل وسَاب نبي اللَّه موسى، وداعية الاشتراكية، والداعي إلَى أصول أهل الضلال.
ولَم يَخجَلوا من الدفاع عن الشعراوي، وأبي غدة، والغزالي، وعدد كبير من أهل الضلال.
والإخوان المُسلمون عندكم -وعلى رأسهم الزنداني- أسوأ حالًا من هؤلاء، ويكفي أنَّهم يتولون أهل البدع من روافض وصوفية وغيرهم، ويكفيهم بعض ما فيهم مِمَّا أخذه عليهم العلماء.

الإخوان المُسلمون لا تستطيع أن تقول أنت: هم على منهج حسن البنَّا في كل ما يقول حسن البنَّا رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا على منهج التلمساني رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا على منهج سعيد حَوَّى رَحِمَهُ اللَّهُ منهج غثائي، منهج غثائي يأخذون من كلام الشيخ حسن، من كلام الشيخ حسن، من كلام الشيخ سعيد، ومن كلام فلان وفلان منه الحَق والباطل[1].

فالصواب في ذلك: أن يُحكم على كل رجل بعقيدته، الآن مثلًا الشيخ عمر التلمساني رَحِمَهُ اللَّهُ يتكلم في كتابه «شهيد المِحرَاب عمر بن الخَطَّاب» بأن الطواف حول القبور، والذهاب إلَى الأموات ما فيه شيء، ليس فيه شرك، ولا وثنيَّة، ولا إلحَاد، ولا كذا.

أسألكم: مثلًا لو سألتم الشيخ الزنداني -جزاه اللَّه خيرًا- هل هو[2] يقر هذا الكلام؟ هل يقر أن الطواف حول القبور والنداء حولَهَا ما فيه شيء؟ أو ينكر هذا الشيء؟ ينكره.

---

(١) نعم يأخذون منهم الباطل ويُقَدِّسُونَهُم، ويُقَدِّسُون باطلهم، وينشرون كتبهم، ويوالون ويعادون من أجلهم، ويُحَاربوا أهل السنَّة إذا بيَّنوا باطلهم، ولقد زرت اليمن، ورأيت تعصبهم المَقيت لسعيد حَوَّى وكتبه وفكره، وانتقدت بلطف سعيد حَوَّى وهم في جَمع حاشد؛ فاضطربوا وهاجوا هيجان الإبل.
فما عندهم من العقيدة إلَّا مُجَرَّد معرفة هزيلة، ولا قيمة لِهَذه العقيدة عندهم، فهي شيء هزيل عندهم، قد وضعوه في سلة المُهمَلات، فلا من أجلها يغضبون، ولا عليها يوالون، ولا من أجلها يعادون، الرافضي أخوهم إذا مدح لَهُم حسن البنَّا، والصوفي القبوري الهَالك مُبَجَّل عندهم إذا سلك في حزبيتهم، والسلفي الصادق عَدُوٌّ بغيض وعميل وجاسوس إذا خالفهم، أو انتقد أحد رءوسهم
فبأي ميزان يكونون من أهل السنَّة ومن الفرقة الناجية، وهم يتولون كل عدوٍّ إذا أعلن حربه على السَّلفيَّة، وكم هم فرحون بك الآن يا أبا الحَسَن؛ لأنك كفيتهم مئونة حرب المَنهَج السلفي وأهله.
(٢) الزنداني يقدِّس البنَّا وسائر الإخوان المُسلمين وقادتهم، وعلى رأسهم البنَّا وأصوله العشرين والتلمساني وكتبه بِمَا فيها كتاب شهيد المِحرَاب، وهو الصَّديق الحَميم للترابي داعية وحدة الأديان.
وقد شارك في مؤتَمَرات وحدة الأديان، وهو على رأس وفد إخواني من اليمن، ولَم ينتقدوا كلمة واحدة من هذا المُؤتَمَر، بل خرجوا يَمدَحُونه، ويشيدون به، واخترع له الزنداني عنوانًا جديدًا «حوار الأديان»، ولا ينتقد أحدًا من الإخوان المُسلمين، ولا كتبهم الفاسدة، بل يروج لَهَا.
وهكذا يفضح اللَّه أبا الحَسَن وألاعيبه وفكره في الدفاع عن الإخوان المُسلمين، فلكم الدفاع الذي لا يُجيدُونه.
فهو خادمهم والمُحَامي القوي عنهم بطرقه المَاكرة!!

لو سألتم مثلًا عن أبي غدة عبد الفتاح أبو غدة تلميذ الكوثري[1] له كلام في باب الأسماء والصفات شيخه فيه تَجَهُّم وتَمَشعر، وفيه حنفيَّة جلدة، وفيه وفيه، وهو له نصيب في ذلك، له نصيب.

لو سألتم الشيخ الزنداني والا الشيخ الديلمي -جزاهم اللَّه خيرًا- هل هُمَا يُقِرَّان ما يقوله؟! فحرام أن نظلم الناس، ونقول: بِمَا أنَّ التلمساني يقول كذا؛ إذن يلزمك يا زنداني، يلزمك يا ديلمي، ويلزمك[2] يا فلان أن تقول بِهَذَا القول: أنا أبرأ إِلَى اللَّه من هذا القول. تقول له: لا، أنت تقوله.

لكن يَجب على كلِّ عالِم، يعني يرى مقالةً في دعوةٍ ينتسب إليها مُخَالفة.

* ثانيًا: قال أبو الحَسَن في شريط «رفع الحِجَاب» وجه (٢):

«فباب الجَرح والتعديل يا إخوان باب أمانة، أمانة في أعناقنا يَجب أن نتكلَّم به بالحَقِّ، وأن نقوله في موضعه، وأن نقوله في أهله، وأن ننصف الناس عندما نتكلَّم فيهم، ولا يَمنع أننا إذا شهدنا لَهُم بِحَق أن نبيِّن أننا لا نوافقهم في الخَطأ الذي أخطئوا فيه»[3].

---

(١) الزنداني يُوَالي أبا غُدَّة والبوطي وسعيد حوى وسائر تلاميذ أبي غُدَّة وأشباهه، ويتولَّى أبا غُدَّة وتلاميذه كل الإخوان في اليمن وغيرها، ويعادون الألباني من أجلهم.

ولَمَّا اشتدَّ النِّزاع بين الألباني وأبي غُدَّة كان الإخوان المسلمون في كلِّ أنحاء المَملكة، وفي جَامعاتِها مع أبي غُدَّة ضد الألباني، وقاموا بنشر افتراءاته بشكل منقطع النظير، ولَم ينصروا الألباني لا في قضية الأسماء والصفات ولا غيرها، وهم ينشرون كتب البوطي، ويدافعون عنه وعنها، فكيف بالإخوان في اليمن!!

فَدَع عنك يا أبا الحَسَن هذه الدعاوى، فإن كان المَنهَج السَّلَفي قد هان عليك، فلن يهون على غيرك.

(٢) واللَّه ما أنصفت المَنهَج السلفي ولا أهله، هذا التلمساني على ضلاله يُقدِّم عندهم على علماء السنَّة، بل علماء السنَّة عندهم جواسيس، واسأل الزنداني ومن ذكرت عن كتب سيِّد قطب، وسعيد حَوَّى، وكتب التلمساني، وسلهم لِمَاذَا ينشرونَهَا؟! ولِمَاذا لَم يُحَذِّروا منها؟! وسلهم عن الكتب الَّتِي تنتقد سيِّد قطب لِمَاذا يُحَاربُونَهَا ويُحَاربون أهلها؟! وسلهم عن الكتب الَّتِي تنتقد منهج الإخوان في اليمن لِمَاذا يُحَاربُونَهَا؟!

(٣) نعم الجَرح والتعديل أمانة، وأمانة في أعناقنا، لكنك لَم تؤدِّ الأمانة؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، وما تقول هذا الكلام إلَّا معارضة وتشويهًا لِمَن قام بأداء هذه الأمانة، فتوهم الجُهَلاء والحَاقدين على أهل السنَّة بأنَّ علماء السَّلفيَّة الذين قاموا بواجب هذه الأمانة لا يتكلمون بالحَقِّ، ولا يضعون الأمور في=

٢- ثُمَّ قال أبو الحَسَن في الشريط نفسه:

«ولا يمنع إذا قلنا: نَحن لسنا معكم في كذا، ولا يلزم من ذلك أننا نعاديكم في موقفكم الآخر الذي نصرتُم فيه الإسلام والمُسلمين.

ومن ذلك -بارك الله فيكم-: عقيدة أهل السنَّة والجَمَاعة في الجِهَاد مع أمراء الجُور والجِهَاد مع كُلّ أمير برًّا كان أو فاجرًا، الأمير وإن كان فاجرًا إلَّا أنَّ الجِهَاد تعود مصلحته للأمَّة، ودفاع عن العقيدة، وذود عن حياض الإسلام، فنجاهد معهم، وإن كان هذا الأمير الفاجر سينال مَقَامًا عاليًا من وراء هذا النصر، وسينال مكانة عالية في الناس، وسيجني يجني جاهًا عريضًا في الخَلق، لكن لا ننظر لِهَذَا الشيء، هذه المَفسَدة لا نلتفت إليها بقدر ما ننظر إلَى الدفاع عن ديار الإسلام.

ولو أنَّ الإنسان قال: أنا ما أنصر إلَّا مَن كان مُحقًّا. فالمُحِقُّون في الغالب قلَّة في الناس».

٣- ثُمَّ قال: «والداعية المُوَفَّق والعالِم الخَبير في دعوة أهل السنَّة والجَمَاعة هو الذي يُوَجِّه الناس كلًّا من مقامه الذي هو فيه ليسدَّ الثغرة لنصرة الدعوة من حيث هو»[1].

= مواضعها، ولا يقولون الجَرح في أهله، فالإخوان المُسلمون والتبليغ وسائر القطبيين والسروريين ليسوا أهلًا للجرح؛ لأنَّهم أهل جهاد وأهل سنَّة في منهجك المُعَارض بقوَّة لِمَنْهج أهل السنَّة والجَمَاعة.

فعلى منطقك يكون أئمَّة الجَرح والتعديل من أمثال شعبة ويَحيَى بن سعيد القطان، وعبد الرَّحمَن بن مهدي، وأحمَد بن حنبل، ويَحيَى بن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأمثال هؤلاء الأئمَّة الذين تَصَدَّوا لِجَرح أقوام فيهم مَن هو أفضل من جَمَاعة التبليغ والإخوان المُسلمين والقطبيين تصدوا لِجَرحهم بأشَدّ من جرح السلفيين المُعَاصرين لِهَذه الجَمَاعات، وهذا كلام هؤلاء الأئمَّة مُدَوَّن في عشرات المُجَلَّدات من كتب الجَرح والتعديل، وكتب العقائد والتاريخ، وأنت مِمَّن يعرف هذا، ولكنك= = تكابر، وتلبس، ولا تنصف السلفيين ولا تقول بالحَقّ، ولا تضع الأمور في مواضعها، فأنت في غاية العنف والشدَّة على السلفيين، وأنت شديد الظلم لَهُم، ولا تقول الحَق في أهل البدع، بل أنت تدافع عنهم بطرق ماكرة، وتضع القواعد لِحَرب المَنهَج السلفي والسلفيين وللذَّبّ عنهم، ولا يَخفَى هذا على السلفيين الصَّادقين.

(١) أي أنَّ العالِم المُتبَحِّر مثله يُوَجِّه كل الطوائف بتوجيه لسَدّ الثغرة، فالإخوان المسلمون على مقام ونصرة، يَسُدُّون الثغرات السِّياسيَّة، ولو دعوا إلَى وحدة الأديان من منطلقهم السياسي، وجَمَاعة التبليغ على مقام، يَسُدُّون الثغرة الصوفيَّة، حتَّى لو بايعوا على أربع طرق صوفيَّة فيها الحُلُول ووحدة الوجود والشرك، وإن=

٤- قوله في الشريط:

«كما قلنا مرارًا: لن نستطيع وحدنا أن نقيم الدِّين، ولا العلماء وحدهم أن يقيموا الدَّعوة»[1].

٥- ومن الأدلة على سعة أفقه وسعة منهجه: استشهاده بقوله تعالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]. وقوله: «الدَّعوة للجميع، ولن تقوم بِهَا طائفة، ولابدَّ أن تكون عندكم آفاق واسعة»[2].

٦- ومن الأدلة على سعة منهجه وسعة آفاقه قوله في الشريط نفسه:

«لابدَّ من العلماء، لابدَّ من العوام، ولابدَّ من التجَّار، ولابدَّ من الفقراء، ولابدَّ من الأحرار، ولابدَّ من العبيد، ولابدَّ من الرَّاعي، ولابدَّ من الرَّعيَّة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]. الدَّعوَة للجميع، ولن

= كان كثير من الإخوان المُسلمين يُزَاحِمُونَهم في ميدان التصوف ببلاياه وضلالاته السِّياسيَّة، والصوفيَّة وقد تتسع آفاقه إلى ما لا يعلمه إلَّا الله.

وهكذا يتسع هذا التوجيه ليشمل طوائف أخرى يعرفها هذا العالِم المُتبَحِّر الذي يتمتَّع بسعة الآفاق، فيشمل بِهَذه السعة كل الأحزاب السِّياسيَّة، كحزب التحرير، وجَمَاعَة الجهاد، كيف لا ودعوته أوسع من كلِّ الدَّعَوَات آفاقًا!!

قد يقول: أنا أقصد نصرتَهم عند الحَاجَة.

فنقول: الدائرة أوسع، فهو يُوَجِّه توجيهًا دعويًا وسياسيًا، لا جهاديًا فقط، فليدرك ذلك النبلاء النبهاء. الرجل عالِم خبير، وسياسي كبير واسع الأعماق، وليس بضيق النطاق، ولا بدرويش كما يظنُّ السِّياسيُّون أنَّ السلفيين دراويش، حصروا أنفسهم في حلقات العلم في المَسَاجد فقط، فلا سياسة، ولا جهاد، ولا سعة أفق، قد ضاقت بِهم الجَمَاعَات ذرعًا؛ لأنَّهم ليس لَهُم شغل إلَّا سنَّة وبدعة وشرك، كما يصفهم بذلك السياسيون.

(١) فهو إذن ينطلق من منهج واسع يسع أهل السنَّة، ومنهم التبليغ، والإخوان المُسلمون، والأحزاب السياسيَّة -على منهجه- وليس هؤلاء فحسب، بل يشترك الجُهَّال في نشر هذه الدَّعوة الواسعة، فالعلماء وحدهم من الطوائف كلها لا يكفون، ويؤكد ذلك مرارًا وتكرارًا.

(٢) فدعوته إذن أوسع من دعوة الإخوان المُسلمين، ومنهجه يتَّسع للأمَّة أكثر من اتساع منهج الإخوان، وقاعدتُهم: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه». وأكثر تسامُحًا، وأوسع آفاقًا. قد يعذر الرجل، وهو واسع الأفق والخَيَال في التأويل، والتلاعب بالعواطف، لا يلحقه في ذلك عتاة السياسة الذين يتمتعون بقدرة هائلة على الالتواءات والتلاعب بالعقول والعواطف؛ ولذا صرح بدعوته الواسعة كثير من هذه التوجيهات.

تقوم بِهَا طائفة، لابدَّ أن تكون عندكم آفاق واسعة.

أتظنون أنَّ دعوة أهل السنَّة ما هي إِلَّا حَلَقَات علم فِي المَسَاجد، أو أنَّ دعوة أهل السنَّة ما هي إِلَّا مُحَاضرات، ستقام الليلة مُحَاضرة للشيخ الفلانِي، فيجتمع الناس فوق المَسجد وتَحت المَسجد، هذا جزء من عمل أهل السنَّة.

أمَّا دعوة أهل السنَّة التِي تَحمَّلت على عاتقها كيف تزكي نفوس الناس، كيف تُصحِّح عقائد الناس، كيف تأمر بالمَعروف وتنهى عن المُنكر، تعلِّم الفضيلة، وتُحَارب الرذيلة، كيف تفعل هذا أو ذاك، هذه الجُهُود العظيمة ما يقوم بِهَا فرد، ولا يقوم بِهَا طائفة[1] من الناس، لابدَّ أن نُوَجِّه الناس إِلَى اللَّه، المَرأة فِي بيتها تنفع الإسلام والمُسلمين، الشيبة فِي باديته، والرجل فِي حاضرته، كلٌّ يَخدم هذه الدعوة، ويقوم بِحمله الذي كلَّفه اللَّه ﷻ به.

وهكذا دعوة النَّبِي -عليه الصلاة والسلام- وقد كان يذهب إِلَى صبيان أهل الذمَّة يدعوهم إِلَى اللَّه، ويذهب إِلَى الرَّجُل وهو يَحتضر يَمُوت، ويلفظ أنفاسه يدعوه إِلَى اللَّه ﷻ.

كل هذه من أجل نَجَاة رقاب الناس من عذاب اللَّه ﷻ.

---

(١) انظر إِلَى هذا الرجل الواسع الأفق فِي هذا الجَوِّ المُلَبَّد بالضباب والغبار، يريد أن يُجَنِّد كل الطوائف من الروافض، والزَّيديَّة، والإخوان، والتبليغ، وسائر الطوائف للدعوة، ويريد أن يُجَنِّد كلَّ طبقات الناس من العَوَامِّ والتجَّار والفقراء والرجال والنساء والشيب والشباب وأهل البوادي، فهذا يدعو بِجَهله، وهذا يدعو إِلَى ضلالاته، وذاك يدعو إِلَى حرب المَنهَج السلفي وأهله، وهذا انطلاق منه من منهج واسع، وليس من منهج ضيِّق كالمَنهَج السلفي الذي لا يتكلم أهله بالحَقِّ، ولا يصفون هذه الطوائف، ولا يضعون الأمور فِي مواضعها. =

= وانظر إِلَى هذا الرجل كيف يُخَلِّط الأمور، ويُلَبِّس الحَقَّ بالباطل، كيف تأمر الطوائف الضَّالة بالمَعرُوف، وتنهى عن المُنكَر، وهم يُحاربون المَعروف من التوحيد والسنَّة، ويدعون إِلَى المنكر من البدع والشركيَّات، كيف يدعو الجُهَّال؟!! أليس منهجك هذا الواسع مُخَالفًا لعدد من أصول الإسلام؟!! أليس يلغي الشروط العظيمة الَّتِي وضعها الإسلام لصلاحية الدعاة أن يكونوا دعاة؟!! أليس مُخَالفًا لِمَا قرَّره علماء الإسلام من شروط وصفات للدعاة إِلَى الله؟!!

تُحارب السلمين، وترى أنَّهم يظلمون الناس، ولا يضعون الأمور فِي نصابِهَا، وتفسح المَجَال لأهل الجَهل والضلال من الطبقات والطوائف، أليس هذا من الضلال والتضليل، بل من الصَّدِّ عن سبيل اللَّه.

فإخواني افهموا دعوة أهل السنَّة بالفهم الواسع، والفهم[1] الجَلي من أجل أن يفتح الله ﷻ على الخَير الكثير، لأن الرجل أو الدَّاعية كلَّمَا كانت الصورة أمامه مَخدُوشَة[2]، أو كان فيها يعني هناك ما يغبر عليها، كلما أنفق وقتًا وعمرًا وجهدًا وطاقةً في غير موضعها، ولا تأتي بثمرتِهَا، وكلما كان مستبصرًا في الطريق؛ كلما قطع الطريق بأسهل ما يكون، أو بأسرع ما يكون[3]، والله يرزقنا وإياكم البصيرة في الدين.

هذا الأصل الفاسد وما جرى مَجرَاه من الأصول الفاسدة الَّتِي تَجمع بين الأحزاب والطوائف جَمعًا صوريًّا ادِّعَاءً لا حقيقة: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤]. هذه الأصول والأعمال تصادم آيات قرآنيَّة، وأحاديث نبويَّة.

أمَّا الآيات القرآنيَّة، فمثل قوله تعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. فهذه تبرئة من الله لرسوله ﷺ من الذين فرَّقوا دينهم، وكانوا شيعًا.

ومثل قوله تعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

ففي هاتين الآيتين بيان أنَّ تفريق الدين من صفات المُشركين وذم شديد للتشيع والتحزب، وهذا بِخلاف هذه القواعد السياسيَّة الفاسدة التي تقر التفرق والتحزب، بل بعض الناس يرى أن تعدد الأحزاب ظاهرة صحيَّة!!

ويناقض هذا المَنهَج الواسع أيضًا قول الله تعَالَى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

---

(١) افهموا أيها الإخوة هذا المَنهَج الواسع الذي يَجعَل دائرة السنَّة تستوعب كل الطوائف ببركات أبي الحَسَن المبقري الواسع الآفاق، أليست هذه هي دعوة جَمَال الدين الأفغاني والإخوان المُسلمين، بل هي أوسع من ذلك.

(٢) هذا الكلام فيه التباس، والغالب أنه يشعر بأن صورة السلفيين مَخدُوشة؛ لأن لديهم غلوًّا وبعدًا عن الإنصاف، لِمَاذا؟ لأنَّهم سائرون على منهج السلف في نقد أهل البدع والضلال.

(٣) أي عنده سعة أفق واستبصار يفوق استبصار الإخوان المُسلمين، فيستطيع السياسي أن يطوي المَسَافَات البعيدة بأسرع وقت لظهوره أمام كل قوم بِمَا يناسبهم من الأساليب والأفكار.

● ثالثًا: جاءتنا شهادة هذا نصها، وعليها توقيعات الشهود:



الحَمدُ لله أوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا . .

نشهد نَحن المُوَقعون في آخر الورقة أنَّ أبا الحَسَن المِصري زارنا إلَى عدن في عام (١٤١٦هـ)، وفي شهر شوال من هذا العام، وقال: إنَّ الإخوان المُسلمين وجَمَاعة التبليغ في دائرة أهل السُّنَّة والجَمَاعة، وكان يقول ذلك في المُحَاضَرات العامَّة، والمَجَالس الخَاصَّة.

المُوَقِّعُون هم:

١- علي الحُذَيفي: وهو من طلبة أبِي الحَسَن المِصري، ومن الذين رافقوه في تلك الرحلة.

٢- نزار سليمان النهدي.

٣- حسين بن عبد الله الناخبي.

٤- مُختار بن أحمَد بن حسين العطَّاش.

٥- أبو حذيفة فؤاد بن علي مبارك.

٦- عصام غازي محروق الصايغ: سَمعت هذا الكلام في دَمَّاج في جلسة عَامَّة في مسجد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ عام (١٩٩٥م).

٧- صَالِح سالِم عبيد.

٨- خالد بن علي بن أحمَد الخضر.

٩- جلال بن عبد الله البازل[1].

(١) ونَحن لسنا على منهج أبي الحَسَن، بل نقبل أخبار العدول على الطريقة الإسلاميَّة، ولو كان المُخبِر واحدًا عدلًا، فكيف بِهذا العدد الذي لو رُدَّ على طريقة أبي الحَسَن لَمَا قام دين، ولا دنيا.

* رابعًا: قال أبو الحَسَن فِي شريط رفع الحِجَاب فِي الفرق بين دعوة أهل السنَّة ودعوة أهل الأحزاب:

«ولو قال إنسان: أنا ما أنصر إلَّا مَن كان مُحقًّا.

فالمُحِقُّون فِي الغالب قلَّة، والداعية المُوَفَّق والعالِم الخَبير فِي دعوة أهل السنَّة والجَمَاعة هو الذي يُوَجِّه الناس، كلًّا من مقامه الذي هو فيه؛ ليَسدَّ الثغرة لنصرة الدعوة من حيث هو.

كَمَا قلنا مرارًا: لن نستطيع وحدنا أن نقيم الدين، ولا العلماء وحدهم أن يقيموا الدعوة، لابدَّ من العلماء، ولابدَّ من الدعاة، ولابدَّ من الداعية: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨].

الدَّعوَة للجميع، ولن تقوم بِهَا طائفة، ولابدَّ أن تكون عندكم آفاق واسعة، أتظنون أنَّ دعوة أهل السنَّة والجَمَاعة ما هي إلَّا حلقات علم فِي المساجد»[(١)].

* خامسًا: قال أبو الحَسَن فِي الشريط رقم (٤) من أشرطة «القول المُبين»، وبعد كلام مفترى على السلفيين، وفيه تشويه شديد لَهُم لا يصدر إلَّا من خصم لدود للسَّلفيَّة وأهلها، ثُمَّ قال:

---

(١) أي أنَّ العالِم المُتَبَحِّر منه يُوَجِّه كل الطوائف بتوجيهه لسَدِّ الثغرة، فالإخوان المُسلمون على مقام ونصرة، يَسُدُّون الثغرات السياسيَّة، ولو دعوا إِلَى وحدة الأديان من منطلقهم السياسي، وجَمَاعة التبليغ على مقام، يَسُدُّون الثغرة الصوفيَّة، حتَّى لو بايعوا على أربع طرق صوفيَّة فيها الحُلُول ووحدة الوجود والشرك، وإن كان كثير من الإخوان المُسلمين يزاحِمُونَهُم فِي ميدان التصوف ببلاياه وضلالاته السياسيَّة والصوفيَّة، وقد تتسع آفاقه إِلَى ما لا يعلمه إلَّا الله.

وهكذا يتسع هذا التوجيه ليشمل طوائف أخرى يعرفها هذا العالِم المُتَبَحِّر الذي يتمتَّع بسعة الآفاق، فيشمل بِهَذه السعة كل الأحزاب السياسيَّة، كحزب التحرير، وجَمَاعة الجِهَاد، كيف لا ودعوته أوسع من كلِّ الدعوات آفاقًا.

قد يقول: أنا أقصد نصرتهم عند الحَاجَة.

فنقول: الدائرة أوسع، فهو يُوَجِّه توجيهًا دعويًّا وسياسيًّا، لا جهاديًّا فقط، فليدرك ذلك النبلاء النبهاء.

الرجل عالِم خبير، وسياسي كبير، واسع الآفاق، وليس بضيِّق النطاق، ولا بدرويش كما يظنُّ السياسيون أنَّ السلفيين دراويش، حصروا أنفسهم فِي حلقات العلم فِي المَسَاجد فقط، فلا سياسة، ولا جهاد، ولا سعة أفق، قد ضاقت بِهم الجَمَاعَات ذرعًا؛ لأنَّهم ليس لَهُم شغل إلَّا سنَّة وبدعة وشرك، كما يصفهم بذلك السياسيون.

«يسأل آخر فيقول: ما في الرياض كلها سلفي إلَّا فلان؟»[1].

ويقول آخر: ما في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود إلَّا ثلاثة من السلفيين.

سبحان الله!! بينما تراه يقلد في مسائل يترك فيها الأدلة الواضحة، تراه في جهة أخرى يرخي العنان[2].

نعم، تراه في جهة يسرف في باب الجَرح، ويأتي على بلاد هي السَّلفيَّة في هذا الزمان، وهي أصل السَّلفيَّة في هذا الزمان مثل بلاد نَجد والحِجَاز.

وآخر يقول: ما يوجد من علماء السَّلفيَّة في الحِجَاز إلَّا أناس على عَدّ الأصابع.

سبحان الله!! إن كان يعني أناسًا على هيئة ابن تيمية، فلا أعلم لا في الحِجَاز ولا في غيره مَن هو على هيئة ابن تيمية، بل لا أعلم اليوم من هو على قدر ابن باز وعلى مكانته في العلم اليوم الذي نَحن فيه.

وإن كان يعني لأنه يعد نفسه من أهل العلم الكبار، وإن كان يعني على شاكلته في الحِجَاز ألوف مؤلفة[3] من العلماء، إذا كان على شاكلته وعلى مقياسه، فإنه ما بلغ رتبة طالب العلم الفاهم، أو الفهم، أو اليقظة، أو الذي يُحسن إتيان الأمور، ويُحسن إتيانَهَا من هنا أو من هناك.

الحَمدُ لله في أرض الحِجَاز، وفي أرض نَجد، وفي كثير من بلاد المُسلمين كثير من أهل العلم الأفاضل، وليس كل من خالفناه في مسألة -بارك الله فيكم-

---

(١) هذه أكاذيب، فهات مصادرك المَقبُولة في الشريعة الإسلاميَّة لإثبات هذه الدعوى.

(٢) هذا منهجكم الحَقيقي، ويبرأ اللَّه السَّلفيَّة من ذلك، فأنتم تقلِّدون في الباطل المُصَادم للأدلَّة والبراهين، وهذا أشنع أنواع التقليد المَذمُوم في دين اللَّه، بل في الحَقيقة أنكم لستم بِمُقلِّدين، ولا من أصحاب الدَّليل، وإنَّمَا أنتم متلاعبون، وأهل فتن.

(٣) أقول: سَمِّ لنا ألفًا فقط من هؤلاء العلماء بالحِجَاز من أهل السنَّة مِمَّن هم دون ابن تيمية وابن باز، ونعفيك من تسمية الألوف، فإن عجزت تبيَّن أنك تقصد بالمَنهَج الواسع الذي يسع أهل السنَّة، ويسع الأمة بخلاف ما فَسَّرته لأهل المَدينة.
وإنَّمَا تريد به ما تعنيه قاعدة الإخوان المُسلمين: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه». فيشمل ذلك كل الطوائف الصوفيَّة والحزبيَّة وغيرها، فضلًا من الإخوان المُسلمين وجَمَاعَة التبليغ

نَحن نُخَالفه فِي السَّلفيَّة، لا تظنوا أنَّ الخِلافَ مع رجل -يعني: عالِم من العلماء- لَم يعرف مثلًا ما عند الإخوان المُسلمين من الأخطاء، هل نُخرجه من السَّلفيَّة بِهَذا، وهو لا يتكلم إلَّا بأصول السَّلفيَّة وبالدعوة السَّلفيَّة؛ إلَّا أنه يَجهل بعض المَسَائل فِي بعض الأشخاص أو فِي الأفراد».

* * *

خاتمة

لقد جَاء أبو الحَسَن، وما أدراك ما أبو الحَسَن! فاتَّجه بعلم الجَرح والتعديل إِلَى غايات أخرى، منها الذب عن أهل البدع، ومُحَاربة أهل السنَّة.

فشرع يهرف ويهذي بِمَا يُسَمِّيه بالتأصيل، وما أدراك ما هذا التأصيل، إنه لِمُحَاربة أهل الحَقِّ، وحِمَاية أهل الأباطيل.

فهو تارة يتسلل في الظلام بِمَنهَج المُوَازَنَات، وتارة يصول جهارًا بالمُجمَل والمُفَصَّل؛ وهو أخطر من منهج المُوَازَنَات؛ وذلك بِجَعل المَسَاوئ حسنات، أو بِجَعل الفواقر من الضلالات من الأخطاء الهَيِّنَات؛ وأخرى بِهَذَا المَنهَج الواسع إِلَى غير ذلك من مفاسد التأصيلات، وكاسد الوساوس والخَيَالات، وجَلَبَ بقوَّة بِهَذه الفتَن على أهل السنَّة وأصولِهم العظيمة.

فهذا المَنهَج وما جرى مَجراه من القواعد الفاسدة الَّتِي يشيد بِهَا أبو الحَسَن ويُسَمِّيها تأصيلًا تنافي هذه الآيات والأصول.

ويعتبر تأصيله الذي يشيد به استئصالًا لِهَذه الأدلة والبراهين والأصول.

* * *

أقوال العلماء في الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ:

إنَّ اعتبار أَبِي الحَسَن هاتين الجَمَاعتين -الإخوان المُسلمين والتبليغ- من أهل السنَّة مع ما عُرفتا به من البدع والضلالات لِمَن أشدِّ المُخَالفات لأهل السنَّة ومنهجهم وأصولهم؛ ولقد أُلفت في بيان ضلالهم مؤلفات كثيرة:

منها: كتاب الشيخ حَمُود التويجري: «القول البليغ في جَمَاعة التبليغ».

وكتاب: «السراج المُنير» للشيخ تقي الدين الهِلالِي وغيرهُمَا من المُؤَلَّفَات.

كما صدرت فيهم فتاوى:

منها: سئل سَمَاحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رحِمَه الله تعَالَى- عن جَمَاعة التبليغ، فقال السائل:

نسمع يا سَمَاحَة الشيخ عن جَمَاعَة التبليغ، وما تقوم به من دعوة؛ فهل تنصحني بالانخِرَاط في هذه الجَمَاعَة، أرجو توجيهي ونصحي، وأعظم الله مثوبتكم؟

● فأجاب الشيخ بقوله: «كل مَن دَعَا إِلَى الله فهو مبلغ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَو آيَةً».

لكن جَمَاعَة التبليغ المَعرُوفَة الهِنديَّة عندهم خرافات، عندهم بعض البدع والشركيَّات؛ فلا يَجوز الخُرُوج معهم، إلا إنسان عنده علم يَخرج؛ لينكر عليهم ويعلمهم، أمَّا إذا خرج يتابعهم؛ لا؛ لأنَّ عندهم خرافات، وعندهم غلط، عندهم نقص في العلم.

لكن إذا كان جَمَاعَة تبليغ غيرهم أهل بصيرة وأهل علم يَخرج معهم للدَّعوَة إِلَى الله، أو إنسان عنده علم وبصيرة يَخرج معهم للتبصير والإنكار والتوجيه إِلَى الخَير، وتعليمهم حتَّى يتركوا المَذهَب الباطل، ويعتنقوا مذهب أهل السنَّة والجَمَاعَة». اهـ.

فليستفد جَمَاعَة التبليغ ومَن يتعاطف معهم من هذه الفتوى المَبنيَّة على

واقعهم، وعقائدهم، ومناهجهم، ومؤلفات أئمتهم الذين يُقَلِّدونَهم.

فرغت من شريط بعنوان: «فتوى سَمَاحَة الشيخ عبد العزيز بن باز على جَمَاعَة التبليغ»، وقد صدرت هذه الفتوى في الطائف قبل حوالي سنتين من وفاة الشيخ، وفيها دحض لتلبيسات جَمَاعَة التبليغ بكلام قديم صَدَرَ من الشيخ قبل أن يظهر له حقيقة حالهم ومنهجهم.

ومنها: سئل سَمَاحَة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز -رَحِمَه اللَّه تَعَالَى-:

أحسن اللَّه إليك، حديث النَّبِي ﷺ في افتراق الأمم قوله: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلّهَا فِي النَّار إلَّا وَاحِدَة . . .». فهل جَمَاعَة التبليغ على ما عندهم من شركيَّات وبدع، وَجَمَاعَة الإخوان المُسلمين على ما عندهم من تَحَزُّب وشق العصا على ولاة الأمور، وعدم السمع والطاعة، هل هاتين الفرقتين تدخل . . . ؟

* فأجاب -غفر اللَّه تَعَالَى له، وتغمَّدَه بواسع رَحمَته-: «تدخل في الثنتين والسبعين؛ مَن خالف عقيدة أهل السنَّة دخل في الثنتين والسبعين، المُرَاد بقوله: «أمَّتِي». أي: أمَّة الإجابة، أي: استجابوا له، وأظهروا اتباعهم له، ثلاث وسبعين فرقة، الناجية السليمة الَّتِي اتبعته، واستقامت على دينه، واثنتان وسبعون فرقة: فيهم الكافر، وفيهم العاصي، وفيهم المُبتدع أقسام.

فقال السائل: يعني هاتين الفرقتين من ضمن الثنتين والسبعين؟

* فأجاب: نعم، من ضمن الثنتين والسبعين، والمُرجئة وغيرهم، المُرجئة والخَوَارج بعض أهل العلم يرى الخَوَارج من الكفَّار خارجين، لكن داخلين في عموم الثنتين والسبعين».

ضمن دروسه في شرح المُنتَقَى في الطائف، وهي في شريط مُسَجَّل، وهي قبل وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ بسنتين أو أقل.

ومنها: سئل سَمَاحَة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

خرجت مع جَمَاعَة التبليغ للهند وباكستان، وكنَّا نَجتمع ونصلي في مساجد يوجد بِهَا قبور، وسَمعت أنَّ الصَّلاة في المَسجد الذي يوجد فيه قبر باطلة:

فما رأيكم في صلاتي، وهل أعيدها؟

وما حكم الخُروج معهم لِهَٰذه الأماكن؟

* **الجَوَاب**: «باسم اللَّه، والحَمدُ لله.

أمَّا بعد؛ فإنَّ جَمَاعَة التبليغ ليس عندهم بصيرة في مسائل العقيدة، فلا يَجُوز الخُروج معهم إلَّا لِمَن لديه علم وبصيرة بالعقيدة الصحيحة الَّتي عليها أهل السنَّة والجَمَاعَة حتَّى يرشدهم، وينصحهم، ويتعاون معهم على الخَير؛ لأنَّهُم نشيطون في عملهم، لكنهم يَحتاجون إلَى المَزيد من العلم، وإلَى مَن يُبَصِّرهم من علماء التوحيد والسنَّة، رزق اللَّه الجَميع الفقه في الدين، والثبات عليه.

أمَّا الصَّلاة في المَسَاجد الَّتي فيها القبور فلا تصح، والواجب عليك إعادة ما صَلَّيت فيها؛ لقول النَّبي ﷺ: «**لَعَنَ اللَّه اليَهُودَ وَالنَّصارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائهم مَسَاجد**». متفق على صحته.

وقوله ﷺ: «**أَلَا وَإنَّ مَن كَانَ قَبلَكُم كَانُوا يَتَّخذُونَ قُبُورَ أنبيَائهم وَصَالِحِيهم مَسَاجدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخذُوا القُبُورَ مَساجدَ، فَإنِّي أَنهَاكُم عن ذَلك**». أخرجه مسلم في صحيحه.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وباللَّه التوفيق.

وصلى اللَّه على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم».

فتوى بتاريخ (٢/ ١١/ ١٤١٤هـ).

ومنها: سئل الشيخ الألباني -رَحِمَه اللَّه تعَالَى-:

ما رأيكم في جَمَاعَة التبليغ، هل يَجوز لطالب العلم أو غيره أن يَخرج معهم بدعوى الدعوة إلَى الله؟

* **فأجاب**: «جَمَاعَة التبليغ لا تقوم على منهج كتاب اللَّه، وسنَّة رسوله ﷺ، وما كان عليه سلفنا الصَّالِح، وإذا كان الأمر كذلك؛ فلا يَجُوز الخُرُوج معهم؛ لأنه ينافي منهجنا في تبليغنا لِمَنهَج السلف الصَّالِح.

ففي سبيل الدعوة إلَى اللَّه يَخرج العالِم؛ أمَّا الذين يَخرُجُون معهم فهؤلاء

واجبهم أن يلزموا بلادهم، وأن يتدارسوا العلم في مَسَاجدهم؛ حتَّى يَتَخَرَّج منهم علماء يقومون بدورهم في الدعوة إلَى اللَّه.

وما دام الأمر كذلك فعلى طالب العلم إذن أن يدعو هؤلاء في عقر دارهم إلَى تَعَلُّم الكتاب والسنَّة، ودعوة الناس إليها.

وهم -أي: جَمَاعَة التبليغ- لا يعنون بالدعوة إلَى الكتاب والسنَّة كمبدأ عام، بل إنَّهُم يعتبرون هذه الدعوة مُفَرِّقة؛ ولذلك فهم أشبه ما يكونون بِجَمَاعَة الإخوان المُسلمين.

فهم يقولون: إنَّ دعوتَهُم قائمة على الكتاب والسنَّة!!

ولكن هذا مُجَرَّد كلام؛ فهم لا عقيدة تَجمَعهم، فهذا ماتريدي، وهذا أشعري، وهذا صوفي، وهذا لا مذهب له؛ ذلك لأنَّ دعوتَهُم قائمة على مبدأ: كَتِّل جَمِّع، ثُمَّ ثَقِّف.

والحَقيقة: أنه لا ثقافة عندهم؛ فَقَد مَرَّ عليهم أكثر من نصف قرن من الزمان ما نبغ فيهم عَالِم.

وأمَّا نَحن فنقول: ثَقِّف، ثُمَّ جَمِّع؛ حتَّى يكون التجميع على أساس مبدأ لا خلاف فيه.

فدعوة جَمَاعَة التبليغ صوفيَّة عصريَّة، تدعو إلَى الأخلاق، أمَّا إصلاح عقائد المُجتمَع؛ فهم لا يُحَرِّكُون ساكنًا؛ لأنَّ هذا- بزعمهم- يُفَرِّق.

وقد جرت بين الأخ سعد الحُصين وبين رئيس جَمَاعَة التبليغ في الهِنْدِ أو في باكستان مراسلات؛ تبيَّن منها:

أنَّهُم يُقِرُّون التَّوَسُّل والاستغاثة وأشياء كثيرة من هذا القبيل، ويطلبون من أفرادهم أن يبايعوا على أربع طرق؛ منها الطريقة النقشبنديَّة، فكل تبليغي ينبغي أن يبايع على هذا الأساس.

وقد يسأل سائل: إنَّ هذه الجَمَاعَة عاد بسبب جهود أفرادها الكثير من الناس إلَى اللَّه، بل وربَّمَا أسلم على أيديهم أناس من غير المُسلمين، أفليس هذا كافيًا في جَوَاز الخُرُوج معهم، والمشاركة فيما يدعون إليه؟

فنقول: إنَّ هذه الكلمات نعرفها، ونسمعها كثيرًا، ونعرفها من الصوفيَّة!! فمثلًا يكون هناك شيخ عقيدته فاسدة، ولا يعرف شيئًا من السنَّة، بل ويأكل أموال الناس بالباطل . . . ومع ذلك فكثير من الفُسَّاق يتوبون على يديه! . . .

فكل جَمَاعَة تدعو إِلَى خير لابد أن يكون لَهُم تبع، ولكن نَحن ننظر إِلَى الصَّميم، إِلَى ماذا يدعون؟ هل يدعون إِلَى اتباع كتاب اللَّه، وحديث الرسول ﷺ، وعقيدة السَّلَف الصَّالِح، وعدم التَّعَصُّب للمذاهب، واتباع السنَّة حيثما كانت، ومع مَن كانت؟!

فَجَمَاعَة التبليغ ليس لَهُم منهج علمي، وإِنَّمَا منهجهم حسب المَكَان الذي يوجدون فيه، فهم يَتَلَوَّنون بكلّ لون».

تراجع الفتاوى الإماراتية للألباني (س٧٣ - ص٣٨)، وغيرها من الفتاوى الشَّرعيَّة فِي هاتين الجَمَاعتين الضالتين.

* وقال العلامة الألباني فِي الإخوان المُسلمين:

«ليس صَوَابًا أن يقال: إنَّ الإخوان المُسلمين هم من أهل السنَّة؛ لأَنَّهُم يُحَارِبُونَ السنَّة».

وهذا الكلام مشهور ومعروف عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

* * *

نقمة أبي الحسن على أبي سعيد الخدري
وأصحاب رسول الله ﷺ في موقفهم
من ابن صياد الدجال
والعطف الشديد على هذا الدجال
وطعن أبي الحسن في تربية النبي ﷺ

مزيد بلقاسم
مزيد بلقاسم
مزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ أبو الحَسَن:

«أيضًا الذي ينبغي أن يكون بين الإخوة حسن الظن، حسن الظن سبب في دوام العشرة، والإنسان إذا أحسن الظن بأخيه، إذا كان يُحسن الظن بنفسه؛ فليحسن الظن بأخيه.

لَمَّا تكلم المُنافقون ومَن معهم من المُسلمين الصَّادقين في مسألة الإفك جاء بعض الصَّحَابة إلَى زوجته، وقال لَهَا: «هل أنت كنت تعملين هذا يا فلانة؟ هل أنت كنت تفعلين الزنا؟ قالت: لا. قَالَ: والله لعائشة أفضل منك. وقال: وصفوان بن معطل الذي اتُّهمت به أفضل منِّي». وعندما أحسنَا الظنَّ بأنفسهما أحسنا الظن بعائشة وصفوان.

ويقول الله ﷻ: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور:١٢].

فَمَن كان يُحسن الظن بنفسه؛ فلماذا لا يُحسن الظن بإخوانه؟!![1]

مَن كان يلتمس لنفسه المَخَارج؛ فلماذا يغلق الطرق على إخوانه؟!![2]

هل يَجُوز لك أن يكون لك عذر بالشرع، أمَّا أنا فقد ضَيَّق الله عَلَيَّ الأرض بِمَا رحبت، هذا مقياس باطل، هذا مقياس غير صحيح[3] في الإخوة، فالواجب علينا أن كلًّا منا يُحسن الظن بأخيه[4].

(١) كان السلف يرون عيوب أنفسهم وتقصيرها، وكان كثير منهم يَخَاف على نفسه الرِّياء، بل النفاق، ويُحسنون الظن بِمَن هم أهل لإحسان الظن بهم من أهل التقى.

(٢) هذا من سوء الظن بالسلفيين، بل ترى أنَّهم مفسدون ومُذْمُومون، فأين أعذارهم عندك؟!

(٣) إن مقياسك هذا فاسد كسائر مقاييسك الَّتِي تَخترعها، أو تقلد فيها.

(٤) نعم يُحسن الظن بأخيه، فإذا أظهر شرًّا وظلمًا فتى أي دين توجب على الناس حسن الظن به، أما تذكر قول الخَليفَة الراشد: «إن الناس كانوا يؤخذون بالوحي، وإن الوحي قد انقطع، فمن أظهر خيرًا أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، والله يُحَاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا لَم نأمنه، ولَم نصدقه، وإن قَالَ: إن سريرته حسنة».

وسأذكر لكم -إن شاء الله- مثالًا في صحيح السنَّة النبويَّة، أبيِّن لكم أن سوء الظن يَجعَل الإنسان لا يقبل الحَقَّ(١)، ويَجعَل الإنسان يتشكك ويرتاب في الحَقِّ الأبلج الواضح الجَلي، نسأل الله العفو والعافية(٢).

جاء في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي سعيد الخُدري ﷺ قال: خرجنا بعد رسول الله -عليه الصلاة والسلام- من المَدينة نريد مكة، ومعنا ابن صيَّاد . . . وابن صيَّاد رجل كان يهوديًا وأسلم(٣)، وكان وهو كافر يتعاطى السحر، وكان جَمَاعة(٤) من الصحابة يظنون أنه الدَّجَّال الذي تَحَدَّث عنه النَّبِي ﷺ؛ ولِهَذَا أدلة ليس هذا مَجَال فصلها، ولا الكلام عليها، الذي يهمنا أن هذا أمر كان موجودًا في نفوس جَمَاعة من الصحابة، أن ابن صيَّاد هذا هو الدَّجَّال الذي سيظهر في آخر الزمان، وستكون فتنته عظيمة في الأرض.

= أأنت أهدى وأورع أم هذا الخَليفَة الراشد، الذي ما سلك فجًا إلا سلك الشيطان فجًا غير فجِّه؟!
أأنت أهدى وأورع أم السلف الذين كانوا يَخافون على أنفسهم الرياء والنفاق؟!
قال ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب النَّبِي ﷺ كلهم يَخَاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمَان جبريل و ميكائيل» البخاري: (باب: خوف المُؤمن من أن يَحبط عمله و هو لا يشعر).
وقال البخاري: ويذكر عن الحَسَن: «ما خافه إلَّا مؤمن، ولا أمنه إلَّا مُنَافق».
إن هذا لأسلوب صوفي تستخدمه لنفسك ولِمَن تدافع عنهم، ويقابله أسلوب ثوري، أسلوب الظلم والهُجُوم وسوء الظن بأهل السنَّة والحَقِّ وعلمائهم.

(١) وهذا مثال لسوء الظن، وعدم قبول الحَقِّ حيث يرمي أصحاب رسول الله ﷺ أفضل الناس بعد الأنبياء، وأشدهم قبولًا للحق واحترامًا وتعظيمًا له، ودعوةً إليه، وجهادًا في نشره وتربية الناس عليه.
ما هو الحَق الذي رفضوه ولَم يقبلوه من الدَّجَّال ابن صيَّاد؟
لقد قَالَ لَهُم شيئًا من الحَقِّ، فكادوا يصدقونه، ثُمَّ هدم هذا الحَق فورًا، وفضحه الله، وبيَّن دَجَلَهُ أمامهم، فماذا تريد منهم بعد هذا؟! وهكذا يفعل الدَّجَّالون اليوم، يظاهرون بشيء من الحَقِّ، ثُمَّ يكشف الله ويفضح حقائقهم وما يكنونه من الشَّرِّ، ومُحَاربة الحَق وأهله.
فما يسع أهل الحَقِّ إلا أن يسيئوا الظن بِهَؤلاء، وهذا أمر يُحمَدُون عليه، ولا يذمهم عليه إلا أهل الباطل.

(٢) سبحان الله!! هل ما جاء به ابن صيَّاد حق واضح أبلج، فتشكك فيه أصحاب رسول الله ﷺ؟!

(٣) انظر كيف يَجزم بإسلامه دون تنبيه على خبثه وشَرِّه ومعاناه.

(٤) ومن أشهرهم الفاروق عمر ﷺ، وقد أقرَّه النَّبِي ﷺ على هذا الظن، ومنهم ابن عمر وجابر في صحيح مسلم، ومنهم أبو سعيد وغيره، بل بعضهم كان يَجزم ويَحلف بأنه الدَّجَّال، وهذا أمر يُحمَدُون عليه، وتصرفاته الخَبيثَة تؤكد ذلك.

فيقول: خرجنا في سفر، فَلَمَّا أردنا أن ننزل ونضع رحالنا لنستريح، جاء ابن صيَّاد ووضع رحله بِجِوَار رحلي.. فلأنه يكره ابن صياد، ويَخَاف منه أن يكون هو الدجال قال: فأخذت رحلي، فذهبت به بعيدًا عن ابن صيَّاد[1]، قَالَ: ثُمَّ ذهب ابن صيَّاد وأتى بلبن للصحابة يشربون، فذهب إِلَى الأول منهم، فقال: أعط أخي، أعط جاري. وذهب إِلَى الثاني فقال: أعط الآخر. كل منهم مع حاجته إِلَى اللبن يكره أن يأخذ اللبن من يد ابن صيَّاد، يكره أن يتناوله من يده...»[2].

ابن صياد يعرف في نفسه، ويشعر في نفسه أن هؤلاء يَشُكُّونَ فيه، وأَنَّهُم مرتابون منه، فلا شك أن هذا سيؤثر على نفسه عندما يشعر أن الناس يسيئون به الظن، نسأل الله العفو والعافية[3].

فلما رأى ذلك ابن صيَّاد قَالَ: يا أصحاب مُحَمَّد -ناداهم وكلمهم معشر الأنصار- قَالَ: واللهِ لقد هَمَمْتُ أن آخذ حَبلًا، فأعلقه في هذه الشجرة، وأخنق نفسي حتَّى أموت....». يشعر من شك الناس فيه، ومن كلام الناس حوله، ومن سوء ظن الناس به؛ كاد أن يَخنق نفسه هَمًّا وحزنًا وضيقًا من الحَالَة الَّتِي وصل إليها[4].

ثُمَّ قَالَ: يا أصحاب مُحَمَّد، يا معشر الأنصار، إن غَابَ حديث رسول الله -عليه الصلاة والسلام- عن الناس، فإنه لا يغيب عنكم، فإنكم قد لازمتموه،

(١) قوله: «قَالَ: فأخذت رحلي، فذهبت به بعيدًا عن ابن صيَّاد». هذا الكلام من عند أبي الحَسَن، وليس من كلام أبي سعيد، إذ قول أبي سعيد: «وجاء بِمَتَاعه فَوَضَعه مع مَتَاعي، فقلت: إِنَّ الحَرَّ شديد، فلو وضعته تَحت تلك الشجرة ففعل».

(٢) لَم يضبط أبو الحَسَن هذا النص، وزاد فيه عبارات ليست منه، وهذا من زياداته، فالعرض إِنَّمَا كان على أبي سعيد، وقد اعتذر عن قبول هذا اللبن.

(٣) انظر كيف أدركه الرَّحمَة والشفقة على هذا الرجل المَظلُوم عنده، الذي يشك فيه الصَّحَابَة، ويرتابون منه، ويسيئون به الظن، ولَم يَجد له نصيرًا في هذه الوحشة إلا مثل أبي الحَسَن المُحَامي عن هذا الرَّجُل، وعمَّن يسلك طرقه في التلبيس، ويسلك مسلك الضَّالِّين في مُحَاربة أهل الحَقِّ.

وهكذا يكون العطف على الفجَّار، وسوء الظن بالمُقَرَّبين والأبرار في منهج أبي الحَسَن.

وانظر إليه كيف يسأل الله العفو والعافية من حال أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم-.

(٤) انظر كيف يرثي لِهَذَا الدجال ويتحسر ويئن لِحَاله، وما نزل به من أصحاب مُحَمَّد ﷺ، ولعله يبكي لِمَا نزل بِهَذَا الرَّجُل، ومن سوء ظن الصَّحَابة به، وشكهم فيه.

وأكثرتُم ملازمته -عليه الصلاة والسلام-.

ألَم يقل رسول الله -عليه الصلاة والسلام- في الدَّجَّال: إنه أعور العين اليُمنَى؟! ولست بأعور[1]. ألَم يقل: إنه كافر؟! وأنا مؤمن.

ألَم يقل: إنه لا يدخل مَكَّة ولا المَدينَة، وإذا أراد أن يدخلهما رأى المَلائكَة مصلتة سيوفها لأجله؟![2] وأنا مقيم في المَدينَة....

أنا بأولادي وأسرتِي وعائلتي موجود في المَدينَة، كيف وأنا دخلتها، والرسول يقول: المَلائكَة واقفين على الباب، كيف؟! وأنا ذاهب معكم الآن إلَى مكة، أيش تقول يا أبا سعيد مع هذه الأدلة؟!

حد فيكم بعد هذه الأدلة يقول: إنه ليس بالدَّجَّال الذي يَخرج في آخر الزمان، وسيقوم بكذا وكذا كما جاء في الأحاديث.

قَالَ أبو سعيد: «حتَّى كدنا نصدق أنه ليس بالدَّجَّال...».

ما صَدَّقُوا أنه ليس بالدَّجَّال مع هذا، كادوا أن يُصَدِّقوا، وإذا دخل سوء الظن بالقلب يَجعَلك ترتاب من الأدلة، نسأل الله السلامة»[3].

• السبب الذي جعل أبا سعيد لا يصدقه:

عن أبِي نضرة، عن أبِي سعيد قَالَ: «قَالَ لِي ابن صائد -وأخذتني منه ذمامة-:

---

(١) الأحاديث في صحيح مسلم في ابن صيَّاد ليس فيها قوله: «ألَم يقل رسول الله ﷺ: إنه أعور العين اليمنَى؟! ولست بأعور». فهذا من جراب أبِي الحَسَن.

(٢) ليس في الأحاديث المُتَعَلقَة بابن صيَّاد هذا الكلام الذي يقوله أبوالحَسَن، إلا وهو قوله: «وإذا أراد أن يدخلهما رأى المَلائكة مُصَلتة سيوفها لأجله». انظر صحيح مسلم، أحاديث أبِي سعيد (٢٩٢٧) مكررًا.

(٣) انظر لِهَذه الجُرأَة على أصحاب مُحَمَّد ﷺ، وهذا الأخذ عليهم، ورميهم بسوء الظن القبيح المَذمُوم، ورميهم بالريب في الأدلة، ونسأل الله السلامة من هذا الدَّاء الذي ألصقه بأصحاب مُحَمَّد ﷺ.
إن لأبِي الحَسَن منهجًا واسعًا أفيح يسع أهل الباطل، بل يتسع لأمثال ابن صيَّاد الدَّجَّال اليهودي المُنَافق، ولكن هذا المَنهَج الواسع الأفيح يضيق جدًّا على أهل الحَقّ، فهو وحزبه من أسوء الناس ظنًّا بعلماء المَنهَج السَّلفي وبِمَنهَجهم وبطلابهم، وقد نَشَّ أصحاب رسول الله ﷺ من أبِي الحَسَن الأذى الكثير، وعانت تصرفاته ومواقفه على مقلديه؛ لهوان الحَق وأهله في أعينهم وأخلتهم، نسأل الله أن ينقذهم ويبصرهم بالحَقّ.

هذا عذرت الناس، ما لي ولكم يا أصحاب مُحَمَّد، ألَم يقل رسول الله: إنه يهودي؟! وقد أسلمت، قَالَ: ولا يولد له؟! وقد ولد لي، وقال: إن اللَّه حَرَّم عليه مكة؟! وقد حججت، قَالَ -أي: أبو سعيد- : فما زال حتَّى كاد أن يأخذ فِيَّ قوله، قَالَ: فقال له: أما واللَّه إني لأعلم الآن حيث هو، وأعرف أباه وأمه.

قَالَ: وقيل له: أيسـرك أنك ذاك الرَّجُل؟

فقال: لو عُرِضَ عَلَيَّ ما كرهت».

انظر ما زال بأبِي سعيد حتَّى كاد يؤثر فيه فيصدقه ويعذره، ولكن اللَّه حَمَى هذا الصَّحَابي الجَليل من تصديقه، فإن في تصديقه وحسن الظن به شرًّا كبيرًا.

فخذل اللَّه هذا الخَبيث، فجعله يَتَحَدَّث بِمَا يبرئ ساحة أصحاب مُحَمَّد ﷺ من ظلمه وبِمَا يدينه، فقال: «واللَّه إني لأعلم الآن حيث هو . . . إلَخ».

ولَمَّا قيل له: «أيسـرك أنك ذاك الرجل؟ فقال: لو عُرِضَ عَلَيَّ ما كرهت». صحيح مسلم حديث (٢٩٢٧).

فكيف بعد هذا يطالب أبو الحَسَن أصحاب مُحَمَّد بتصديقه وحسن الظن به.

كيف يصدقونه ويُحسنون الظن به، وقد وقعت منه حَوَادث ومواقف تدل أنه دَجَّال كبير:

منها: ما رواه الإمام مسلم في صحيحه حديث (٢٩٢٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنَّا نَمشي مع رسول اللَّه ﷺ، فَمَرَّ بابن صياد، فقال رسول اللَّه ﷺ: «قد خَبَّأت لك خبيئًا»، فقال: دُخ. فقال رسول اللَّه ﷺ: «اخسَأ، فلن تعدو قدرك». فقال عمر: يا رسول اللَّه، دَعني أضرب عنقه. فقال رسول اللَّه ﷺ: «دعه، فإن يكن الذي تَخَاف؛ لن تستطيع قتله».

فعند رسول اللَّه ﷺ احتمال أن يكون هو الدَّجَّال الأكبر.

وعن أبِي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: لقيه -يعني. ابن صياد- وأبو بكر وعمر في بعض طرق المَدينَة، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «أتشهد أني رسول الله؟» فقال هو: أتشهد أني رسول الله؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «آمنت باللَّه وملائكته وكتبه، ما ترى؟» قَالَ: أرى عرشًا على المَاء. فقال رسول اللَّه ﷺ: «ترى عرش إبليس على

البحر، وما ترى؟ قَالَ: أرى صادقين وكاذبًا أو كاذبين وصادقًا. فقال رسول اللَّه ﷺ: «لُبِّسَ عليه فدعوه». مسلم حديث (٢٩٢٥) من كتاب الفتن.

وعن ابن المُنكَدر قَالَ: رأيت جابر بن عبد اللَّه يَحلف باللَّه أن ابن صائد الدَّجَّال. فقلت: أتَحلف باللَّه؟! قَالَ: إني سَمعت عمر يَحلف على ذلك عند النَّبي ﷺ، فلم ينكره النَّبي ﷺ». صحيح مسلم حديث (٢٩٢٩).

وعن نافع قَالَ: لقي ابن عمر ابن صائد في بعض طرق المَدينَة، فقال له قولًا أغضبه، فانتفخ حتَّى ملأ السكة، فدخل ابن عمر على حفصة وقد بلغها، فقالت له: رحِمَك اللَّه، ما أردت من ابن صائد؟ أما علمت أن رسول اللَّه ﷺ قَالَ: «إنَّما يَخرج من غضبة يغضبها». صحيح مسلم حديث (٢٩٣٢).

وعن ابن عون، عن نافع قَالَ: كان نافع يقول: ابن صياد، قَالَ: قَالَ ابن عمر: لقيته مرتين. قَالَ: فلقيته، فقلت لبعضهم: هل تُحدثون أنه هو؟ قَالَ: لا واللَّه! قَالَ: قلت: كذبتني واللَّه، لقد أخبرني بعضكم إنه لن يَموت حتَّى يكون أكثركم مالًا وولدًا، فكذلك هو -زعموا- اليوم!!

قَالَ: فتحدثنا ثُمَّ فارقته، قَالَ: فلقيته لقية أخرى، وقد نفرت عينه، قَالَ: فقلت: متَى فعلت عينك ما أرى؟ قَالَ: لا أدري. قَالَ: قلت: لا تدري وهي في رأسك؟ قَالَ: إن شاء اللَّه خلقها في عصاك هذه. قَالَ: فنخر كأشد نَخير حِمار سَمعت. قَالَ: فزعم بعض أصحابي أني ضربته بعصا كانت معي حتَّى تكسرت، وأما أنا فواللَّه ما شعرت.

قَالَ: وجاء حتَّى دخل على أم المُؤمنين فحدثها، فقالت: ما تريد إليه؟ ألَم تعلم أنه قد قَالَ: «إن أول ما يبعثه على الناس غضبٌ يغضبه».

فهذا عمر يَحلف عند رسول اللَّه ﷺ أن ابن صائد هو الدَّجَّال، فلا ينكر عليه رسول اللَّه ﷺ.

وهذا جابر يَحلف أن ابن صائد الدَّجَّال.

وهذه قصته مع ابن عمر الذي يعتقد فيه أنه الدَّجَّال.

وكذلك حفصة ﵂ تعتقد فيه أنه الدَّجَّال، ولا سيما بعد أن نفرت عينه -أي:

ورمت وتتأت-، وها هو يغضب وينتفخ حتَّى يَملأ السكة.

وأقول: أنا لا أستبعد أن يكون هو الدَّجَّال، ومن القرائن بعد هذه قوله: «والله إني لأعلم الآن حيث هو، وأعرف أباه وأمه».

فالظاهر أن الخَبيث يقصد نفسه؛ لأنه الآن يعلم نفسه، وأنه يُدَجِّل على أبي سعيد، ويعرف أباه صائدًا، وأمه الَّتي لا نعرف اسمَهَا وهو يعرفها.

مع كل هذا وأبو الحَسَن يريد من الصَّحَابة أن يُحسنوا به الظن، ويصدقوه أنه مسلم، ولعله يريد أنه صحابي، ويسيء أبو الحَسَن الظن بالصَّحَابة كما يسيء الظن بأهل السنَّة وعلمائهم، ولا يثق بأقوال علماء السنَّة ولا بأحكامهم ولو كثرت أعدادهم، فهو واقع في سوء الظن المُهلك، وفي حسن الظن المهلك!! والعياذ بالله.

ولنعط لَمحَة عن سوء الظن وحسن الظن:

حسن الظن المُهلك: هو حسن الظن بأهل الباطل كفَّارًا كانوا أو مبتدعة أو فسَّاقًا.

فالذي حَمَل الكفَّار على تكذيب الرسل، والكفر الغليظ بِهم، وبِمَا جاءوا به إنَّمَا هو سوء الظن بأهل الحَقّ، وهم الأنبياء وأتباعهم، وحسن الظن بآبائهم وأديانِهم الباطلة الكفريَّة.

وأهل البدع مثل الرَّوَافض والخَوَارج والصوفيَّة والمرجئة والقدرية وأمثالِهم وأهل التحزب الباطل إنَّمَا أهلكهم حسن الظن بشيوخهم ورؤسائهم وعقائدهم الفاسدة؛ ولِهَذَا حَذَّر الرسول والصحابة والسلف منهم ومن الفُسَّاق والكذابين، فلم يأمنوا أهل البدع على دينهم، ولَم يقبلوا روايات دعاتِهم؛ حِمَاية للأمة والدِّين من غشِّهم وخيانتهم وكذبِهم.

كما أهلكهم سوء الظن -من جهة أخرى- بالحَقّ وأهله.

وأبو الحَسَن له ولأتباعه نصيب من حسن الظن المُهلك، وسوء الظن المُهلك على الوجه الذي ذكرناه.

وللصوفيَّة قصص عجيبة وغريبة في باب حسن الظن بشيوخهم :

منها : أنه يَجب عليك حسن الظن بالشيوخ ولو رأيتهم يرتكبون الفواحش من شرب الخَمر والزنا ، وترك الصلاة والصيام ، فلا يَجُوز في شريعتهم أن تسيء الظن بالشيخ مهما فعل من الأفاعيل ، وهم سائرون مع شيوخهم على هذا المَنهَج .

ويسيئون الظن ، ويعادون من ينتقد شيوخهم وأباطيلهم وشركياتِهم ، ويقولون : لا تعترض فتنطرد .

ومن طرائف قصص النقشبنديَّة الصوفية أن شيخ النقشبنديَّة حكى قصة طاعته لشيخه ، وحسن ظنه به ، وأدبه مع الكلاب .

قَالَ : أمرني شيخي برعاية الكلاب ، فرعيتها -أظنه قَالَ : ثَمَان سنين- ، ثُمَّ قَالَ لي : ارعَ كلاب الحَضرَة . فرعيتها ، وكان فيها كلب قَالَ لي شيخي : إنه سيحقق اللَّه لك خيرًا كثيرًا على يد هذا الكلب . فكنت أتأدَّبَ مع هذه الكلاب ، ولا أمشي أمامها ، فَلَمَّا كان ذَاتَ يوم رأيت ذلك الكلب مُستَلقيًا على ظهره ، رافعًا يديه إلَى السماء ، وهو يبكي ويئن ، فرفعت يدي أؤمن على دعاءه .

وهكذا يفرض أهل الضلال حسن الظن على أتباعهم أشباه الأنعام ، حتَّى إنَّهُم ليأمرونَهم بِحُسن الظن بالفُجَّار والكلاب .

ونزَّه اللَّه أهل السنة عن سوء الظن بأهل الحَقِّ وأهل السنَّة ، وحسن الظن بأهل الباطل والضلال ، فإنه من الأسباب المُردِيَة .

أسأل اللَّه أن يعافي هذه الأمة -وخاصة شبابَها- من سوء الظن المَذمُوم ، وأن يرزقهم حسن الظن المَحمُود ، حسن الظن باللَّه وبكتابه ورسله والمَلائكة وأهل الحَقِّ ، وأن يرزقهم التمييز بين أسباب الخَير والسعادة ، وأسباب الشر والشقاء ، إن ربنا لسميع الدُّعَاء .

وصَلَّى اللَّه على نبينا مُحَمَّد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

طعن أبي الحسن
في تربية النبي ﷺ لأصحابه

* المُناظرة في مأرب -من الشريط الرابع الوجه الأول- قَالَ أبو الحَسَن:

الحَمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّدًا عبد الله ورسوله.

أما بعد؛ عندما بدأ الأخ صالح يتكلم -كما هي عادته- يوطئ الكلام بعد ذكر الأدلة والمُنَاقشَات الطويلة بكلمة يظن أَنَّهَا تكون هي نِهَاية الشيء.

ويقول: بعدما نسمع دفاعًا عن أهل الباطل، وما أدري كيف عن أهل الباطل ننتقل إِلَى شدته على أهل الحَقِّ.

أولًا: قوله: «إن هذا دفاعًا (كذا) عن أهل الباطل». لا شك أنه تقوُّل، وأنه تَجَاوز للحد مع أن الكلام الذي نقلته عن أهل العلم ما خرجت عنه.

فعندما يترحَّم، أو عندما لا يبخس الظالِم أو المُبتدع حَقَّه في وقت[1] من الأوقات، أو عندما يقال: يتعاون بشرط ألا تتضرر الدعوة حاضرًا أو متأخرًا. فلا يُسَمَّى هذا دفاعًا عن أهل الباطل، لكن كما يقال: «اللسان يقلب اللسان». فالعبرة بالحُجَج، والعبرة بالبراهين، وكل واحد قد عرف من أي بئر ينضح، أو من أي إناء يغرف.

وأما ما قَالَ: ننتقل إِلَى الشدة على السلفيين وأهل الحَقِّ. فذكر قاموس من الألفاظ[2] الَّتِي استعملت، وهذا كلام حق، هذا كلام حق أقوله، ولا زلت أقوله:

---

(١) يقرر هذا الكلام تعريضًا بالسلفيين بأنَّهم يبخسون الناس حَقَّهُم، وهذا من ظلمه للسلفيين، ومن أحكامه الجائرة عليهم، ومن ذَبُّه عن أهل البدع، وسيره في الذَّبِّ عنهم على منهج المُوَازِنَات.

(٢) هذا القاموس من الألفاظ هو طعون شنيعة، وتراه يعترف بذلك؛ لأنه يرى أَنَّهُم ضعفاء، ولو اعتقد أَنَّهُم أقوياء؛ لأنكر أو تأوَّل.

إنَّ هناك دخنًا فِي داخل صفوف الدَّعوَة السَّلفيَّة[(١)] ولابد من تَمييز الصفوف[(٢)]: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران:١٧٩].

ودعوة النَّبِي -عليه الصلاة والسلام- ما سلمت من منافقين فِي الصف، وكشف اللَّه حال المُنَافقين فِي سورة التوبة، فقال: ومنهم، ومنهم. حتَّى سُمِّيَت هذه السورة بالفاضحة، ومرضى نفوس.

وما سلمت من أناس طمعوا فِي الدنيا، وكانوا يعبدون اللَّه على حرف، وما سلمت من أناس صادقين، ولكن كانوا يسمعون المُنَافقين: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة:٤٧].

فَمَن ذا الذي يزكي دعوتنا اليوم أن يكون فيها أكثر وأكثر، لا تزكية، ومن زَكَّى الدعوة اليوم وفيها ما فيها من الذي نرى؛ لَهُوَ بعيد عن الواقع، وبعيد عن معرفة نظام الدَّعوَة، وكيفية علاجها، ويوجد فِي الدَّعوَة غوغاء، ويوجد فِي الدَّعوَة ببغاوات[(٣)].

الشيخ مُحَمَّد الإمام يسأل أكثر من مرة: أيش الببغاوات؟!

الببغاء: هذا طائر إذا قلت له كلامًا يردده فقط، تقول له أي صوت يقلدك فيه، ما يأتي بغير هذا.

ويوجد فِي الدعوة أراذل، ويوجد فِي الدعوة أقزام[(٤)]، ويوجد فِي الدعوة كذا، ويوجد فِي الدعوة كذا، صح ومَن قَالَ: لا يوجد فيها هذا الشيء. فهو

---

(١) هذا الدَّخَنُ فِي صفوف السلفيين لا يوجد منه شيء فيمن يربيهم أبو الحَسَن، فالدَّخَن موجود فِي صفوف السلفيين، وفي تربيتهم، والخَلَل موجود فِي تربيتهم حتَّى فِي تربية أصحاب مُحَمَّد ﷺ.
أمَّا مَن يربيهم أبو الحَسَن فَحَاشَاهم من ذلك، بل هم أهل حلم وعقل وتأنٍّ، ووعي وإدراك المَصَالِح والمَفَاسد ومآلاتها، هذا هو منطق أبي الحَسَن.

(٢) وهذا منه دعوة إِلَى الفرقة، وقد تكررت منه هذه الدعوة؛ لأنه يرى أنه قد اشتدَّ ساعده.

(٣) هذا الذم للسلفيين الذين ينكرون ظلمه وحربه، فهذا مصير مَن يعارضه مهما كان عنده من حق وصدق وبراهين، وهذه الألفاظ من قاموسه، وله قاموس آخر لأهل البدع.

(٤) هذا الذم للسلفيين الذين ينكرون ظلمه وحربه، فهذا مصير مَن يعارضه مهما كان عنده من حق وصدق وبراهين، وهذه الألفاظ من قاموسه، وله قاموس آخر لأهل البدع.

لا يدري ما تَحته وما حوله، بل ربَّمَا ما يدري كيف أحيانًا نفسه!!

فالمَسألة والقول بأن هناك خلل في التربية ما يستطيع أحد ينكر ذلك.

فما سلم صف أصحاب النَّبِي -عليه الصلاة والسلام- من ذلك[1]، وكان بعضهم لَمَّا سَمع ما نزل في غزوة أحد: «منكم مَن يُحب الدنيا»[2].

قَالَ بعض الحُضُور: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٥٢].

قَالَ: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. قالوا: «واللَّه ما كنا نظن أن فينا مَن هو كذلك حتَّى نزلت الآية».

ولَمَّا وقعت فتنة الإفك في زمن النَّبِي -عليه الصَّلاة والسَّلام-، وتكلم في عرض عائشة رضي الله عنها؛ انزلق فيها أناس صادقون صَالِحُون، مسطح انزلق فيها، وحَسَّان انزلق[3] فيها.

مَن ذَا الذي يزكي الدَّعوَة أنَّ ما فيها شيء من هذه الأشياء، وإما أن هؤلاء يتكلم من مثل ذلك.

النَّبِي -عليه الصَّلاة والسَّلام- قَالَ لأبِي ذَرّ وهو أصدق يعني: «ما أظلت الخَضراء، وما أقلت الغبراء أصدق لَهجَة منك».

قَالَ: «إنك امرؤ فيك جَاهليَّة». فكونه أن يقال في الرجل حتَّى الذي فيه خير وفيه صدق إذا انزلق أن يقال فيه مثل هذه الكلمة؛ ليس في هذا من الشِّدَّة على أهل الحَقّ.

قول النَّبِي -عليه الصَّلاة والسَّلام- عندما يعني قال لِمُعَاذ: «أفتان أنت يا معاذ».

وفتان: تفتِن الناس عن دينهم، مع أن معاذًا ما قصد إلا خيرًا في إطالة الصلاة.

---

(١) أي من الخَلل في التربية، وهذا يَمس مربيهم -عليه الصلاة والسلام- الذي ما عرفت البشرية أفضل ولا أزكى ولا أحكم من تربيته وتزكيته، ولا عرفت البشرية مثل أصحابه الذين رَبَّاهم وزَكَّاهم، وعلمهم الكتاب والحِكمَة.

(٢) أي هذا استدلال منه على وجود الخَلَل في تربية الصَّحَابة.

(٣) وهذا دليل آخر على وجود الخَلَل في تربية الصَّحَابة.

وهكذا يسلك أبو الحَسَن هذه المَسَالك الرديئة خلال مُحاضراته، فيمثل للغثاء بأصحاب رسول الله ﷺ.

ويُمثل للأصاغر والأراذل والأقزام بأصحاب رسول الله ﷺ.

ويُمثل لسوء الظن بأصحاب رسول الله ﷺ.

ويُمثل للخلل في التربية بأصحاب رسول الله ﷺ.

ويُمثل للعجلة المَذمُومَة ببعض الأنبياء.

في الوقت الذي يُمَجِّد فيه نفسه، ويُمَجِّد فيه حزبه، ويكثر من مدح نفسه، ويا ويل مَن ينتقده، ويقول فيه كلمة حق، فإنه يلحق به العار والدمار.

وله ولِحزبه أن يقولوا ويفعلوا من الكذب والظلم والفجور ولا مسئولية عليهم؛ لأنَّهُم قد وصلوا سائرين في ذلك على طريقة غلاة الصوفية، فلا يتناهون عن منكر فعلوه، ولا عن أي باطل يقولونه أو قالوه.

وموقعهم في الإنترنت أكبر شاهد على ذلك، ذلكم المَوقع الذي سُمِّي ظلمًا بالاستقامة على طريقتهم في قلب الأشياء، ووصفها بأضدادها.

قَالَ الصَّنعَاني رَحِمَهُ اللهُ في تطهير الاعتقاد (ص٢٤-٢٦) رادًا على القبوريين مغالطتهم في التسميات: «والأسمَاء لا أثر لَهَا، ولا تغيِّر المَعَاني، ضرورة لغوية وعقلية وشرعية، فإن مَن شرب الخَمر، وسَمَّاها ماء؛ ما شرب إلا خَمرًا، وعقابه عقاب شارب الخَمر، ولعله يزيد عقابه للتدليس والكذب في التسمية.

وقد ثبت في الأحاديث أنه يأتي قوم يشربون الخَمر يُسَمُّونَهَا بغير اسمِهَا، وصدق ﷺ، فإنه قد أتى طوائف من الفَسَقَة يشربون الخَمر ويُسَمُّونَهَا نبيذًا.

وأول مَن سَمَّى ما فيه غضب الله وعصيانه بالأسمَاء المَحبُوبة عند السامعين إبليس -لعنه الله-، فإنه قَالَ لأبي البشر آدم ﷺ: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ﴾. فَسَمَّى الشجرة الَّتِي نَهى الله تعالى آدم عن قربانِهَا شجرة الخُلد . . .

كما يُسَمِّي إخوانه المُقَلِّدُون له الحَشيشَة: بلقمة الراحة.

وكما يُسَمِّي الظلمة ما يقبضونه من أموال عباد الله ظلمًا وعدوانًا أدبًا،

فيقولون: أدب القتل، أدب السرقة، أدب التهمة، بتحريف اسم الظلم إِلَى اسم الأدب.

كما يُحَرِّفونه فِي بعض المَقبُوضَات إِلَى اسم النفاعة، وفي بعضها إِلَى اسم السياقة، وفي بعضها أدب المَكَاييل والمَوَازين.

وكل ذلك اسمُه عند اللَّه ظلمًا وعدوانًا، كما يعرفه من شم رائحة الكتاب والسنَّة، وكل ذلك مأخوذ عن إبليس، حيث سَمَّى الشجرة المَنهِي عنها شجرة الخُلد.

وكذلك تسمية القبر مشهدًا، ومَن يعتقدون فيه وليًا، لا تُخرجه عن اسم الصنم والوثن».

وهكذا فعل أصحاب هذا المَوقع المُغرَق فِي الانحِرَاف والظلم سَمُّوه بضد اسمِه الاستقامة على طريقة إبليس، ومن ذكرهم العلامة الصنعاني.

ومع هذه الدَّوَاهي فقد جنَّد نفسه للمحاماة عن أهل البدع والضلال، فيخالف علماء السنَّة فيهم، ويَجعَلهم من أهل السنَّة والجَمَاعَة، ويُلبِّس على الناس لإقناعهم بِمَذهبه الباطل.

بل بلغ به الأمر أن يرمي بعض أصحاب مُحَمَّد ﷺ بسوء الظن فِي مُحَاضرته: «سوء الظن»، ويقذفهم بِهَذَا الدَّاء من أجل اليهودي الدَّجَّال ابن صيَّاد، ويتباكى على هذا الدَّجَّال، ويبرزه فِي صورة المَظلُوم.

ومع كل هذه الأعمال يدَّعي أنه هو وحزبه أهل السنَّة والجَمَاعة، وأهل الدليل، وأعداء التقليد، وأهل الأصول والتأصيل، وهم مثال حي لِمَضمُون الحَديث: يسمون الأشياء بغير أسمَائها.

وهكذا ينتهي الحَال بأبي الحَسَن خلال دعوته إِلَى التأصيل والتربية، فتكون ثِمَار هذه الدعوة المُنحَرفة القائمة على الأغراض والأهواء الإساءات إِلَى سادة الأمة وخيارها، بل الإساءة إِلَى مَن هو أعلى منهم، ألا وهم الأنبياء -عليهم الصَّلاة والسَّلام-، ونعوذ بالله من هذه الحَال.

وصَلَّى اللَّه عَلَى نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

حمزة بلقاسم
حمزة بلقاسم
حمزة بلقاسم

قاعدة: نصحح ولا نهدم
عند أبي الحسن

قاعدة نصحح ولا نهدم عند أبي الحسن

* قال أبو الحَسَن في سياق حَملته على من يصفهم بالحَدَّاديَّة:

«ثُمَّ قالوا عنّي في شريط حقيقة الدعوة، وقال: الأخطاء تصحح، وليس هناك أحد فوق النصيحة.

ولكن ما نصحح الأخطاء بِهَدم الأشخاص، هل أحد ينكر عَلَيَّ هذه الكلمة غير الحَدَّاديَّة؟! الأخطاء الَّتِي يقع فيها الرجل من أهل السنَّة تصحح، وليس هناك أحد فوق النصيحة.

ليس هناك أحد نقول مثله لا ينصح أو نَهَابه أبدًا، كلٌّ ينصح: «الدِّينُ النَّصِيحَة. قلنا: لِمَن؟ قَالَ: لله وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِه، وَلأَئمَّةِ المُسلِمِين وعَامَّتِهم».

ما ترك هذا الحَديث أحدًا، ليس هناك أحد فوق النصيحة أو أكبر من الحَقِّ كل يذعن ويرجع له.

لكن ما نصحح الأخطاء بِهَدم الأشخاص.

صحيح رجل عنده خير، وزَلَّ زَلَّة أو زلات، نُصَحِّح ما عنده ونُصَحِّحه، ولا نَهدمه، ولا نَهدم الخَير الذي عنده إذا كان واقفًا أمام العلمانيين أو المُتحَلِّلين أو دعاة الانحِلال والتحلل، أو كان واقفًا أمام الصُّوفيَّة، أو كان واقفًا أمام الروافض، أوكان واقفًا أمام الحِزبيين المُشَوهين للدعوة السَّلفيَّة، وَزَلَّ زلات هذا لا نَهدمه، ونصحح هذه الأخطاء.

هذا ما شاء الله ما أدري يعني أصبحت المَنقبَة مَثلَبَة في نظر هؤلاء، لن أترك هذا لأهل العلم يَحكمون في ذلك».

شريط رقم (٥) الوجه الثاني من أشرطة «القول الأمين».

* التعليق:

١- هذه قاعدة عدنان عرعور الَّتِي شغب بِهَا كثيرًا على السلفيين والمَنهج السلفي، وانتقد هذه القاعدة وغيرها من قواعد عدنان الفاسدة نقدًا شديدًا جَمعٌ من

العلماء، ووصفها العلامة الشيخ مُحَمَّد بن صَالِح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّهَا قواعد مُدَاهنة، وانتقد عددٌ من العلماء يبلغون ثلاثة عشر عَالِمًا منهم: الشيخ الفوزان، والشيخ زيد مُحَمَّد هادي، والشيخ أحمَد بن يَحيَى النجمي.

فما كان من عدنان إلا أن شنَّ حربًا عليهم، وتسفيهًا وتجهيلًا لَهُم إِلَى أن بلغ به القول: «بأن فلانًا أو بأنَّهُم شعب اللَّه المُختَار الذي خرج من دبر آدم». فض اللَّه فاه، لقد قال كلمة كفر، ومع هذا لا يزال من أولياء أبي الحَسَن وعصابته، لا نعرف منه موقفًا سلفيًا صحيحًا.

ولا يزال أبو الحَسَن يقر قواعد عدنان، ويزيد عليها.

وتعبير أبي الحَسَن عن هذه القاعدة أسوأ من تعبير عدنان، فعدنان يعتبر النقد جرحًا، أمَّا أبو الحَسَن فيعتبره هدمًا.

٢- في كلام أبي الحَسَن هذا وغيره تلبيس شديد؛ لأن الباطل لا يروج إلَّا بلبس الحَقِّ بالباطل، فهو يقول: النصيحة، وما أحد فوق النصيحة. ولكنه كلام حق يراد به ترويج الباطل.

فانظر إِلَى نقد السلف من الصحابة إِلَى أئمَّة الجَرح والتعديل، هل تَجد فيهم مَن حَارَب مَن ينتقد أهل الباطل؟! هل تَجد فيهم مَن يصف الناقدين للباطل من أهل الحَق والسنَّة بأقبح الصفات الَّتِي هم منها برآء كالهَدَّامين، والمُفسدين، والغلاة، والحَدَّاديَّة، وأعداء الدَّعوَة السَّلفيَّة وخصومها .. إِلَى شر كثير وظلم خطير، بالإضافة إِلَى ما يواجه به علماء المَنهَج السلفي من رَدِّ أحكامهم وفتاواهم في أهل الباطل.

٣- انظر إِلَى هذا الأسلوب العجيب الذي اجتمع فيه عدد من القواعد:

«حَمل المُجمَل على المُفَصَّل». على طريقته.

و«منهج المُوَازَنات بين الحَسَنات والسيئات».

وقاعدته هذه الَّتِي يدافع عنها: «نصحح ولا نَهدم».

وقوله: «يريد منهجًا واسعًا يسع الأمَّة».

ألا تراه يقول: «لكن ما نصحح الأخطاء بِهَدم الأشخاص، صحيح رجل عنده خير، وزَلّ زَلّة أو زلات نصحح ما عنده ولا نَهدمه، ولا نَهدم الخَيرَ الذي عنده إذا كان واقفًا أمام العلمانيين أو المنحلين أو دعاة الانحلال والتحلل».

فهل هذا الكلام يقوله السلف، فإذا كان هؤلاء حربًا على المَنهَج السلفي وأهله فهو منهج ضيق، ويثير الفتَن بين المُسلمين، ويُفَرِّق جَمعَهم، وعلماء هذا المَنهَج جواسيس وعملاء وخَوَنة، وأتباع ذيل بغلة السلطان .. إِلَى آخر التشويهات الَّتِي يشيعونَهَا فِي كل المَجَالات الَّتِي يَخُوضُونَهَا.

وأئمة الضلال عندهم هُدَاة ومُصلحُون، ومناهجهم هي الَّتِي تواجه التحديات المُعَاصرة .. إِلَى آخر دعاياتِهم المُضَلِّلة.

ونقول: لَمَّا كان المُعتزلة يواجهون المَلاحِدَة والفلاسفة والروافض، فهل قال علماء السنَّة مثل هذا الكلام الذي قاله أبو الحَسَن، ومَن يدَّعي الوقوف أمام العلمانيين غير الإخوان المسلمين والسروريين والقطبيين وأشباههم من خصوم السلفيين، ثُمَّ هل السلفيون لا يقفون فِي وجه العلمانيين والروافض ... إِلَخ؟!

وهل الإخوان المُسلمون لا يتحالفون مع العلمانيين والشيوعيين؟! ومن غيرهم يقول: النصارى إخواننا!!

ثُمَّ هل الإخوان والسروريون ساكتون عن الطعون والتشويه للسلفيين؟! وهل يكفي أن نشير إشارة سريعة إِلَى أفاعيلهم الشنيعة فِي مُحَارَبة المَنهَج السلفي وأهله؟!

٤ - انظر إِلَى هذا التهوين من البدع والضلالات، فيسميها زَلَّة أو زلات، فهل هذا منطق السلف؟!

ولقد كان الرجل يزل زَلَّة واحدة فِي العقيدة على عهد السلف؛ فيسقطه أئمة السلف والحَديث، فهل هم هَدَّامُون مفسدون أعداء الدعوة السَّلفيَّة.

ماذا فعل الخَليفة الراشد عمر بن الخَطَّاب بصبيغ، كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة، لقد جَمع له هذا الخَليفَة الرَّاشد بين عقوبات أربع:

١- السجن.

٢- والضرب.

٣- والنفي.

٤- والأمر بِهُجرَانه سنة حتَّى ظهر حسن توبته.

فمن أنكر هذا على الخَلِيفَة الراشد في العالِم الإسلامي من ذلك العهد الراشد إِلَى يومنا هذا، اللهم إلا الروافض الذين يَجعلون من فضائل الصَّحَابة مساوئ.

هذا العمل على منطق أبي الحَسَن أشد من الهَدم.

فالذين ينتقدون البدع والمُخَالفات قد يكونون عاجزين مُقَصِّرين عن إنكار كثير من البدع، ومع ذلك يثور عليهم أبو الحَسَن هذه الثورة العارمة.

ويضع القواعد والأصول الفاسدة لِحَربِهم وتشويههم، وتشويه منهجهم ودعوتهم، ويكيل لَهُم من السباب والاتِّهَامَات والشتائم ما تضيق عنه الصحائف الكثيرة، وماذا فعل عليٌّ والصَّحَابة -رضوان الله عليهم- بالخَوَارِج، وعندهم الخير الكثير، كما قال رسول الله ﷺ: «يَخرُجُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ قَومٌ تَحقِرُونَ صَلاتكُم مَعَ صَلاتِهِم، يَقرَءُونَ القُرآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُم -أو حَنَاجِرَهُم-، يَمرُقُونَ مِن الدِّينِ مُرُوقَ السَّهمِ مِن الرَّمِيَّة».

وقال فيهم: «يَحقِرُ أَحَدُكُم صَلاتَهُ مَعَ صَلاتِهِم، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِم، يَقرَءُونَ القُرآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُم، يَمرُقُونَ مِن الإِسلَامِ كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِن الرَّمِيَّة».

وقال فيهم: «قَومٌ يَتلُونَ كِتَابَ اللهِ رَطبًا لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم، يَمرُقُونَ مِن الدِّينِ كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِن الرَّمِيَّةِ، لَئِن أَدرَكتُهُم لأَقتُلَنَّهُم قَتلَ ثَمُودَ».

وقال رسول الله ﷺ فيهم: «سَيَخرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَومٌ أَحدَاثُ الأَسنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحلَام، يَقُولُونَ مِن خَيرِ قَولِ البَرِيَّةِ، يَقرَءُونَ القُرآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم، يَمرُقُونَ مِن الدِّينِ كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِن الرَّمِيَّة، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُم فَإِنَّ فِي قَتلِهِم أَجرًا عِندَ اللهِ يَومَ القِيَامَة».

وقال فيهم: «هُم شَرُّ الخَلقِ أو مِن شَرِّ الخَلقِ».

وقال فيهم: «يَقتُلُونَ أَهلَ الإِسلامِ، وَيَدَعُونَ أَهلَ الأَوثَان، يَمرُقُونَ مِن

الإسلام كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِن الرَّمِيَّة، لَئِن أدركتُهُم لأقتُلَنَّهُم قَتلَ عَادٍ». انظر صحيح مسلم (٢/ ٧٤٣-٧٤٧).

هؤلاء على منهج أبي الحَسَن فيهم خَير، وعندهم زَلَّة أو زلات، سبحان الله!! أصحاب مُحَمَّد يَحقرون صلاتَهُم مع صلاتِهِم، وصيامهم مع صيامهم، ويقرءون كتاب الله غضًا.

إنَّ الخَير المَوجُود في هؤلاء كثير جدًا، ومع هذا هم شَرُّ الخَلق لِمَا فيهم من البدع، ولِمَا فيهم من الفِتَن والشر.

فأمر رسول الله ﷺ بقتلهم، وأخبر بأنَّ لِمَن قتلهم أجرًا عند الله يوم القيامة، وأجمَع أصحاب رسول الله ﷺ على قتلهم تنفيذًا لأمر رسول الله ﷺ، ودفعًا لشَرِّهم.

وهذا حَقٌّ وعدل، وعمل صالِح، وجهاد في سبيل الله، لكنه على قواعد أبي الحَسَن هدم للخير الذي عندهم وهدم لأشخاصهم.

إنَّ الذين يدافع عنهم أبو الحَسَن قد يكون في كثير منهم مَن هو أقل خيرًا من هؤلاء الخَوَارج، وأكثر شرًا وفتنة، ولكن نقدهم عنده هدم، والتحذير من شَرِّهم هدم، والطريقة الَّتِي يدعو إليها لا تُحرك شيئًا في القوم، ولا يستفيدون منها.

فلا يرجعون عن باطلهم، ولا يقفون عن دعوة الناس إلَى أباطيلهم وفتنتهم في المَسَاجد، والمَدَارس، والصحف والمَجَلات، والمُؤلفات والنشاطات الرياضية، هذه المَجَالات والنشاطات ما كانت تتاح للخوارج، ومع ذلك يصول ويَجول أبو الحَسَن على السلفيين الذين ينتقدونَهُم بضعف، يصول عليهم بلسانه السليط وقواعده الهَدَّامَة، ويؤلب عليهم السفهاء والرعاع.

وهذا كله إصلاح عند أنصاره.

مواقف الصحابة من الخَوَارج والقدرية معروفة مشهورة.

ومواقف التابعين من أهل البدع، ومواقف أتباع التابعين من أهل البدع معروفة مشهورة من كل أصناف أهل البدع من خوارج وقدرية ومرجئة وشيعة وروافض، وحتَّى مَن يقع من أهل السنَّة في بدعة لا يعاملونه إلَّا بالمَنهَج الإسلامي الذي سار

عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون لَهُم بإحسان.

موقف الإمام أحمَد وأهل الحَديث فِي زمانه من أناس كانوا أئمَّة فِي العلم والدين ومن أهل الحَديث وقعوا فيما يُسَمِّيه أبو الحَسَن زَلَّة أو زلات، وقام عليهم أهل السنَّة ووَسَمُوهُم بالبدع والضلال، فمنهم من تاب وأناب كإسمَاعيل بن علية.

ومنهم من بقي على زلته، وبقي عليه الوسم الذي وَسَمَه به أحمَد وأئمَّة الحَديث كداود الظاهري، وحسين الكرابيسي، والحَارث المُحَاسبِي، ويعقوب بن شيبة.

فالقطبيون والسروريون والإخوان المُسلمون لا يساوون شيئًا عند هؤلاء علمًا ودينًا وفضلًا.

فإذن هؤلاء الأئمة هَدَّامون؛ لأَنَّهُم لا يعرفون قواعد أبِي الحَسَن ولا يطبقونَهَا، فعلى أبِي الحَسَن وأنصاره أن يبغضوا هؤلاء ويُحَاربوهم، ويسموهم حَدَّاديَّة وهَدَّامين ومفسدين؛ لأَنَّهُم عاملوا مَن هو خير لعله بِمئات المَرَّات مِمَّن يدافع عنهم أبو الحَسَن ويرى أَنَّهُم من أهل السنَّة، ويقول أبو الحَسَن بدخول أصحاب الجَمعيَّات كالحِكمَة والإحسان إنَّهُم من أهل السنَّة وسلفيون.

وأهل السنَّة لا يعرفون هذه الوساوس والهَلوَسَات الَّتِي يرددها أبو الحَسَن باسم المَنهَج السلفي، والمَنهَج السلفي وأهله على امتداد التاريخ برآء من هذه الهَلوَسَات والأفاعيل الَّتِي تَهدم المَنهَج السلفي وأهله، ولا تبني ولا ترفع للسنَّة راية، ولا تنفع أهل البدع بل تضرهم؛ لأَنَّهَا تزيدهم اغترارًا، وتزيدهم تَمَسكًا بباطلهم، لاسيما وأبو الحَسَن يصفهم بأَنَّهُم من أهل السنَّة، فهذا المِسكين سائر على مذهب غلاة المُرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمَان ذنب. فهو يقول: لا يضر مع السَّلفيَّة شيء.

وهو سائر على منهج الإخوان المسلمين فِي التهوين من شأن البدع.

سيقول: هؤلاء ليسوا بِمُبتَدعَة، ولا خوارج.

فأقول: اسألهُم عن كتب سيِّد قطب، ومُحَمَّد قطب، وأبِي بصير، وأبِي قتادة المَشحُونة بالتكفير، وما هو موقفهم من الفتَن فِي العالِم الإسلامي، ولاسيما فِي

أفغانستان، وقتل جَميل الرَّحمَن، والقضاء على إمارته السَّلفيَّة، واسألهُم عن فتنة الجَزَائر وأكثر من مائتَي ألف قتيل، ما هي مواقفهم من هذه الفتَن فِي مدارسهم وصحفهم ومَجَلاتِهم؟!

ما هي مواقفهم من الكتب السَّلفيَّة الَّتِي ترد على سيِّد قطب طعنه فِي بعض الأنبياء، وقوله: «بأزلية الروح»، وقوله: «بِخَلق القرآن»، و«أن القرآن فيه فنون المُوسيقى والسينما والتمثيل والتصوير»، و«أن الدين والفن صنوان».

وما هو موقفهم من الكتب الَّتِي تنتقد الإخوان المُسلمين فِي ضلالاتِهم بِمَا فيها من علاقات مع الرَّوَافض والصوفيَّة، بل مع النصارى، ودعوتِهم إلَى وحدة الأديان فِي عدد من المُؤتَمَرَات.

أنا أريد الجَوَاب على هذه الأسئلة من أبِي الحَسَن، فإن عَجَزَ عرف الناس حقيقة أبِي الحَسَن، وحقيقة قواعده ومناهجه.

* * *

إدانة أبي الحسن بتصديقه الكذب
وبتطاوله بالأذى والمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله..

أما بعد:

فقد بينتُ للعقلاء والنبلاء، من أهل المَنهَج السلفي الصَّادقين ومن غيرهم أن أبا الحَسَن يؤصل أصولًا فاسدة، ويقلد في أصول فاسدة، بينتُ ذلك بعد دراسة لبعض أشرطته بصورة مُجمَلة، ثُمّ أقمتُ الأدلة الواضحة على أهم ذلك بصورة مُفَصَّلة، والحَليم تكفيه الإشارة.

وأبو الحَسَن يسير بِهَوَى على هذه الأصول الفاسدة، فيدافع بِهَا عن أهل الباطل، كما يُحَارب بِهَا أهل الحَقّ، ولا يعطيهم نصيبًا من هذه الأصول، بل هو يفتري عليهم، ويسبهم بأقذع السباب، ويتهمهم بالعظائم، ويرد ما عندهم من حَقّ، وما يَخضع له ظاهرًا من الحَقّ يُحفه بقرائن تدل على أنه غير صادق في هذا التظاهر، وقد كتب في الأخير مقالًا سَمّاه: الجَوَاب البديع في رَدّ بعض تشنيعات الشيخ ربيع.

وهو فعلًا جواب بديع!! ولكنه من الابتداع، وبديع في الكذب والتلبيسات والمُرَاوَغَات، وكنت أنوي أن أردّ عليه ردًّا وافيًا، فَتَرَجَّاني بعض الناس أن أترك الرَّدّ على هذا الرجل الذي قد فضحه الله، وأسقطه على أيدي علماء السنّة في اليمن، والمَدينة، ومكة، وسقط عند الناس عمومًا، وعند مَن انخَدَع به خصوصًا.

ولَم يبق معه إلا مَن تُجمعهم المَصَالِح الدنيويّة من الأكّالين للسُّحت، السَّمّاعين للكذب، فنَزلت على رغبة هذا الصادق العاقل.

* إلا أني رأيت أن أكتب نَمُوذجًا لأباطيله في هذا الشريط وفي أعماله كلها، لعل الله أن ينفع به من أقام على نصرته بالباطل، وأن يتوب عليهم، فمنها:

أولًا: أنه يكذب بالصدق، ويصدق بالكذب، وهذا كثير منه، ويدل على أنه يريد بأصل التثبت إنَّمَا هو رد الحَق، وقد بينت ذلك بيانًا واضحًا في مناقشته في هذا

الأصل، وأنه يرد به الحَقّ، وفي الوقت نفسه يقبل أخبار المَجهُولين والكذّابين، ويبني عليها، وفي هذا المقال نوع من هذا.

مثاله: أن الكاتب الكاذب الذي سَمَّى نفسه (يزن) كتب مقالًا بعنوان: «ما هو رأي الشيخ ربيع في الأنبياء»، افترى عَلَيَّ في مقاله الذي خان فيه، وكذب فيه كذبات واضحة، منها كذبه عَلَيَّ بقوله: «وفي شريط العلم والدفاع عن الشيخ جَميل (الوجه الأول) في حديثه عن علم الواقع، وقصة الهُدهد مع نبي الله سليمان، عرف -أي: الهُدهد- علم الواقع، ونبي الله ما يعرف الواقع!!».

ثُمَّ قال (يزن): «هل يعتبر الطير أفضل من نبي الله سليمان؟! هل من الأدب مع أنبياء الله عقد مقارنة بينهم وبين الطيور والحَيَوَانات؟! وهل عدم معرفة الغيب في أمر نسبي مُسَاوٍ لقولك: إن نبي الله ما يعرف الواقع؟!! ما دخل فقه الواقع وفقهه في غياب أمر حادث يطلع عليه الجَاهل وغيره، وتَخفَى معرفته على العالِم وغيره، أهذا هو المُرَاد بقضية (علم الواقع) حتَّى يقحم فيه مقام النبوّة من قبل الله سبحانه، ثُمَّ تستخدم عبارات غير لائقة بِهَذَا المَقَام الشريف».

وقد بينتُ كذب هذا الكاتب الأثيم، وأنه بتر هذا الكلام من سياقٍ كله ذم لفقه الواقع وأهله، وتَحذير منه ومن السياسة الكاذبة الَّتِي انشق عنها فقه الواقع، وأن هذه العبارة جاءت في سياق الاستفهام الإنكاري من باب قوله تعَالَى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

فالاستفهام هنا إنكاري يتضمن تكذيبهم، وتوبيخهم، وتقريعهم على كفرهم وكذبهم على الله، وتكذيبهم لِمُحَمَّد ﷺ، فلو ناظر عالِمٌ مسلمٌ يهودًا أو نصارى، وفي سياق تكذيبهم وتقريعهم قال لَهُم: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾؟!! يكون على منطق الكاتب (يزن) المَجهُول!! تفضيل اليهود والنصارى على الله، أليس هذا المَنطق الأرعن من أفجر الفجور، وأكذب الكذب؟!! ألا يستحق أهل هذا المَنطق أشد المَقت عند الله؟!!

وأبو الحَسَن يَتَبَجَّح بِهَذه الردود على الشيخ ربيع، وقد امتلأت بالأكاذيب، والظلم، والبتر، والخِيَانَات المُخزِيَة، ويرى أَنَّهُم أهل الحَقّ... إِلَى آخر دعاواه

الباطلة، ثُمَّ جاء يَمُنُّ على ربيع في سياق تَمَلصه من الطعن في أبي سعيد الخُدري وإخوانه من الصحابة ﷺ ذلك الطعن الواضح مع الدفاع عن الدجال ابن صياد جاء ليقول: «ألا يسعك أيها الشيخ أن تقول فقط: هذا تعبير خاطئ، وأما الرجل فمعروف عندنا في هذا الباب»[1].

كما اعتذر لك طلبة العلم في قولك: إن سليمان بن داود -عليهما السلام- لا يفقه الواقع، وأن الهُدهد أعرف بالواقع منه، أم أنَّها الأمور الَّتي في النفوس؟![2] والَّتي تَجعل الواسع ضيقًا، والقريب بعيدًا.

يقول هذا أبو الحَسَن بعد أن عرف أن أستاذه (يزن)! كذَّاب أشر، وخائن يَخُون، ويبتر الكلام، ويَجعَل الحَقَّ باطلًا، فهل تريد الآن يا أبا الحَسَن من الناس أن يعتذروا لك ولأستاذك (يزن)؟! إن كان هو غيرك!!

إني أخشى أن يكون (يزن)! هذا هو أبو الحَسَن.

وإلَّا فهو بين أمرين: إما أن يكون الكاتب (يزن)! هو أبو الحَسَن، وإما أن يدخل في قول النَّبي ﷺ: «مَن حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيث يُرَى أنهُ كَذِب؛ فَهُوَ أحَدُ الكَاذِبين». أخرجه مسلم.

فهذه الفاقرة من أبي الحَسَن من كذبه إن كان (يزن)! هو أبو الحَسَن، ومن التصديق بالكذب والباطل إن كان غيره.

يريد أبو الحَسَن أن يَمُنَّ على ربيع بأن طلاب العلم اعتذروا له؛ ليوهم الناس أن ما قاله الكاتب (يزن)! حق، وإنَّما طلابه -لسعة آفاقهم وحلمهم وعلمهم- اعتذروا للشيخ ربيع في هذا الأمر العظيم.

وهذا من مكره وتلبيسه، وتشبعه بِمَا لَم يُعط، كان الواجب عليك لو كنت من أهل الحَقّ والصدق أن تكذب (يزن)!! وأن تَخجَل من بُهته وإفكه العظيم، لا أن تصدق هذا الإفك، وتَحتج به وتتبته، ثُمَّ تعتذر لي.

وتتباهى بِمَوقف هؤلاء الطلاب الذين لو كانوا يعرفون الحَقَّ ويَحترمونه

(١) معروف عندنا بأنه لا يساوي شيئًا، وأنه من دعاة الباطل وأهل الصيد في الماء المكدر.
(٢) يعلم الله والعقلاء أنك ترمي الأبرياء بِمَا بك من الكبر، والظلم، والغل، والحقد.

لِكَذِبوا (يزن)! وطردوه من موقع الاستقامة هو وأمثاله من الخَوَنة الكذبة من أمثال (اللبحاني)! الذي افترى عَلَيَّ من الإفك ما لَم يُسمع بِمثله من الكذب والإفك، وأقررته أنت وأهل هذا المَوقع (الاستقامة)!! إذ نسب إِلَيَّ زياداتك ونقصك الَّتِي نَوَّهت عنها بقولك فِي الطبعة الثانية والثالثة «مزيدة ومنقحة» فنسب (اللبحاني)! زياداتك ونقصك إِلَى ربيع، واعتبرها خيانة وبترًا !!

فهل هناك فجور أشد من هذا الفجور الذي يركبه أبو الحَسَن وحزبه، ثُمَّ يَتَبجَّح كذبًا ودجلًا بأنه وأصحابه على الحَقِّ، ويوصيهم بالثبات عليه، فأفٍّ ثُمَّ أفٍّ لِهَذَا المَذهَب الرديء، مذهب الكذب والبهت، ورمي الشرفاء النبلاء بِمَا هم منه برآء، وأصفى من ماء السَّمَاء.

فهل من مزايا (الاستقامة)!! أن تفسح لِهَؤلاء الفَجَرة المَجَال ليفتروا على علماء السنَّة الأبرياء، ويَجدوا فِي تشويههم بأخبث وأقبح أنواع التشويه، ثُمَّ السعي وراء أَبِي الحَسَن فِي إسقاطهم، وإسقاط فتاواهم وأحكامهم ومواقفهم الصَّادعَة بالحَقِّ، تلك الأمور الَّتِي يَخجَل منها اليهود والنصارى، فضلًا عن المُسلمين، فضلًا عن السلفيين.

فهاتان فاقرتان كلتاهُمَا إحدى الكبر الكثيرة من أَبِي الحَسَن ومَن يُؤيِّده.

ومن المُنَاسب أن أسوق هنا بعض رَدِّي السابق على هذا الشخص المُسَمَّى بـ: (يزن)! الذي سَمَّيتُه: «الكر على الخيَانة والمَكر».

الأمر الذي يتعلق بقصة نبِي اللَّه سليمان بن داود -عليهما الصَّلاة والسَّلام- لدحض الفرية الجَديدَة الَّتِي يُشَوِّش بِهَا أبو الحَسَن على مَن لا يعرف المَكَايد والمَكر، مع إضافة تعليقاتٍ يسيرة.

قلت حينذاك:

• • •

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فلقد اطلعت على مقال للمدعو (يزن) في شبكة الساحات، تَحت عنوان: «ما هو رأي الشيخ ربيع في الأنبياء»، ففوجئت بل وذهلت مِمَّا تضمنه هذا المَقَال من البهت والخِيَانَة والبتر، الأمور الَّتي لا تصدر من إنسان يَحترم نفسه وعقله، ويَحترم الناس وعقولَهُم.

* يقول المدعو (يزن) في مقاله:

«الحَمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فلم تكن لدي النيَّة في إخراج هذه الحَلَقة، ولكن رأيت القوم لَم يرفعوا بالحَلَقتين الفائتتين رأسًا، فأرموا ثُمَّ كلحوا وبلحوا، فلم أرَ بُدًّا لإعادة التذكير بأمر قد يثير الغيرة لديهم أكثر، لا للرد والطعن في الشيخ ربيع، ولكن للسعي[1] في هدم قاعدة الجَاسُوسيَّة الَّتي أقضت مضاجع السلفيين[2] فلم يصبح الشخص منهم يأمن جليسه، وأضحى يرقب كل كلمة تَخرج من فِيهِ، ولَم يكن يراقب المَلك المُوكل به بِمثل ذلك!! وهدم قاعدة ترك حسن العهد وراء الظهر[3]، فاليوم نَحن إخوة وغدًا نَحن أعداء[4]!! وهدم قاعدة تتبع العَورَات والسَّقَطات.

(١) هَذَا من التمويه الذي دَرَجَ عليه أبو الحَسَن وحزبه.

(٢) لا ندري مَن هُم السلفيون في نظر الكاتب؟!!

(٣) هل تعرف جيلًا مَن ترك حسن العهد، وثار على السلفيين بأسلحة أهل الباطل؟! إنه أبو الحَسَن وحزبه!!

(٤) ومتي بنائها وانسلت!! فأبو الحَسَن هو الذي جهر بالعداوة، ونادى بالفرقة، وأشعل نيران الفتنة.

فالخَير يَملأ الدنيا، ولكن الذباب لا يقع إلا على القذر!!

قلت لكم: إن في الجُعبَة كثير، وعَرَّضتُ بوجود كلام في الأنبياء على نفس المَنهَج المَقلُوب الذي دَبَّ بسببه الأمراض والأوبئة في صفوف السلفيين[١]، وهناك كلام كثير آخر يتعلق بنفس القضايا المُثَارة الَّتِي انشَقَّ لَهَا الصف، ولكنِّي في هذه الحَلَقَة السريعة سأذكر ما عَرَّضتُ به سابقًا، وأنتظر أيضًا رد الفعل من المَشَايخ الفضلاء: الشيخ ربيع ... الشيخ فالِح ... الشيخ عبيد ... الشيخ زيد ... الشيخ الوصابِي ... وغيرهم مِمَّن وافق على بعض هذه القواعد[٢].

في مذكرة الإعانة الَّتِي رَدَّ فيها الشيخ ربيع على أبِي الحَسَن، قال أبو الحَسَن: هب أنك زرت أضل أهل الأرض، ترى أن في زيارتك المَصلحَة له، عسى أن يهديه اللَّه، ويأخذ بيده إلَى الهُدَى، أو أن تقيم حُجَّة فتبرأ ذمتك، أفتكون زيارتك تُهمَة لك، وطعنًا فيك؟! ألَم يُجِب النَّبِي ﷺ دعوة امرأة يهوديَّة وضعت له السم في ذراع الشاة؟!

فرد عليه الشيخ ربيع -حفظه الله- قائلًا: نعم، أجاب النَّبِي ﷺ دعوتَهَا؛ لأن اللَّه أباح طعام أهل الكتاب، ثُمَّ انظر ماذا عملت اليهودية الخَبِيثَة؟!! وقد يفعل أهل الضلال والبدع بأهل السنَّة ما هو شر من هذا، ألا وهو إفساد عقيدة ودين مَن يُجَالسهم ويُخَالطهم.

ماذا يُسَمَّى هذا يا شيخنا الكريم؟! هل نسميه ردًّا للاحتجاج بِحَديث النَّبِي ﷺ الصحيح؟! أم نسميه استدراكًا على إمام المُرسلين وخيرة الخَلق أجمَعين ﷺ؟!! أم نسميه طعنًا في فهمه ﷺ، ومعرفته بضرر أهل الضلال والزيغ وخطورة مُجَالستهم؟! فهو لَم يدرك ما أدركناه، فكان السم جزاء لزيارته المُخَالفة للمنهج -وحاشاه-! ثلاثة أحلاها مر!![٣] وأفضلها حنظل».

(١) الحَمدُ لله لَم تدب الأمراض في صفوف السلفيين، وإنَّمَا أنهكت الأمراض نفوس أدعياء السَّلفيَّة.

(٢) لا تدري ما هي هذه القواعد الَّتِي تطلب من المَشَايخ رد الفعل لأجلها؟!!

(٣) انظروا إلَى هذه الإلزامات الظالِمَة الَّتِي لا يدل عليها كلامي لا من قريب ولا من بعيد بأي نوع من أنواع الدلالات، فأي افتراء وظلم هذا؟!! إن سبب ذلك أنَّهم تورطوا في أمور عظيمة وقظيعة، فذهبوا يفتعلون مثل هذه الافتراءات الَّتِي يضحكون بِهَا على البلهاء، ومن الأسباب أنَّهم لا يَخشون الله، ولا يراقبونه.

أقول -وبالله التوفيق-:

إنَّ الرسول ﷺ حذَّر من أهل الزيغ، فقال بعد أن قرأ قوله تعالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. قال رسول الله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيتُم الَّذينَ يَتَّبِعُونَ مَا تشَابَه مِنهُ فَاحذَرُوهُم».

وقوله ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُون فِي آخِرِ أُمَّتِي أناس يُحَدِّثُونكُم بِمَا لَم تسمَعُوا أنتم وَلَا آباؤكُم، فإِيَّاكُم وإِيَّاهُم».

وأخذ السَّلَف الصَّالِح بِهَذَا التحذير، وامتلأت كتب العقائد بالتحذير من أهل الأهواء والضلال من أمثالك.

فأنا أسَمِّي قولِي هذا الذي تُهَوِّش عليه بتقليب الأمور، أسَمِّيه اتباعًا للرسول، وآخذًا بتوجيهاته وتَحذيره، وأسَمِّي كلامك ردًّا لتحذير رسول الله ﷺ.

والحَقُّ الذي لا مرية فيه أنه لا يعتقد مسلم من المُسلمين أنَّ رسول الله ﷺ خالف المَنهَج، وليس فِي كلامي ردٌّ للاحتجاج بِحَديث النَّبِي ﷺ ولا استدراك عليه، فهذه خيانة من اليهودية الخَبيثة، لو علمها رسول الله ﷺ ما أجاب دعوتَهَا، ولكن تَمَّ ذلك لِحِكمَة أرادها الله ﷻ، فهي حُجَّة عليك وعلى أبِي الحَسَن.

أما التحذير من أهل البدع وأهل الخِيَانَة فمنهج قَرَّرَه الله ورسوله، وسار عليه السَّلف، فلا يَجُوز لِمُسلم أن يَحتجَّ فِي مواجهة هذا المَنهَج العظيم بِهَذه الحَادثَة من اليهوديَّة الخَبيثَة الَّتِي لا ينساها المُسلمون.

والحَقيقَة أنكم صار عندكم المُنكر معروفًا والمَعرُوف منكرًا، فأبو الحَسَن يتذرع بِهَذَا الكلام إلَى مُخَالفة منهج السلف؛ رغبة منه فِي أن ينفذ إلَى ما يريده من زيارات أهل البدع ومصاحبتهم ومُجاملاتِهم، هذه الزيارات الَّتِي هي سبب اضطرابه واضطراب غيره مِمَّن هو على شاكلته، أما أهل البدع فحالُهُم هو حالُهُم لَم يَتَغيَّر؛ لأنَّ أبا الحَسَن ومَن سار على منهجه لَم يُقَدِّموا لَهُم النصح المَزعُوم، وإلا فليُبيِّن أبو الحَسَن كم هَدَى الله على يديه من المبتدعة وأهل التحزب الباطل.

قال الكاتب: «وفِي شريط العلم والدفاع عن الشيخ جَميل الوجه (أ) يقول فِي

حديثه عن علم الواقع وقصة الهُدهد مع نبي اللَّه سليمان:

عرف -أي: الهُدهد- علم الواقع، ونبي اللَّه ما يعرف الواقع!! هل يصير الطير أفضل من نبي اللَّه سليمان؟! هل من الأدب مع أنبياء اللَّه عقد مقارنة بينهم وبين الطيور والحَيَوَانات؟! وهل عدم معرفة الغيب النسبي مساوٍ لقولك: إنَّ نبي اللَّه ما يعرف الواقع؟!! ما دخل علم الواقع وفقهه في غياب أمر حادث يطلع عليه الجَاهل وغيره، وتَخفَى معرفته على العالِم وغيره؟! أهذا هو المُرَاد بقضية علم الواقع حتَّى نقحم فيها مقام النبوة المُؤيَّد من قبل اللَّه سبحانه، ثُمَّ نستخدم عبارات غير لائقة بِهَذَا المَقَام الشريف؟!!».

أقول: سبحانك هذا بُهتان عظيم، ارجع إلَى كلامي في شريط «العلم والدفاع عن الشيخ جَميل» فسوف تَجده لا يَحمل ذرة مِمَّا يرجف به هذا الإنسان العجيب، بل تَجده يذم هذا الفقه -يعني: فقه الواقع-، ويُسَفِّه أحلام أهله، ويراه جهلًا وخرافات، ومعلومات للشيوعيين والمُجرمين السياسيين، وخرافات الكذبة والدَّجَّالين، وما جئت بالهُدهد إلا مثالًا لتحقير وتسفيه أدعياء هذا العلم المَزعُوم.

قلت: «عانينا من فقه الواقع معاناة لا يعلمها إلا اللَّه، أصبح واللَّه طاغوتًا من الطواغيت، وسلاحًا فتاكًا يُمَزق في جسد الأمة، ويوجد حواجز وفواصل بين شباب الأمة وعلمائها . . .».

وقلت أيضًا: «علم الواقع هذا الضال علم خرافات وأساطير . . .».

وقلت أيضًا: «ما عرفت الإنسانية منذ عهد آدم إلَى هذه الفترة مثل هذا الغلو في فقه الواقع، لا تَجده في كتب، ولا تَجده في مؤلفات، ومَن هم علماء الواقع وأساتذته . . .».

وقلت أيضًا: «الآن طيور أفراخ، صغير يقرأ خبرًا في صحيفة، ويسقط ابن باز وفلان وفلان؛ لأنَّهم لا يعرفون فقه الواقع[1]».

---

(١) واليوم يسير أبو الحَسَن وحزبه على هذا المَحَك -أعني: السعي في إسقاط العلماء- وما هذه الثمرة إلا من تلك الشجرة، ونعوذ باللَّه من هذه المَكَايد، فليتدبر الأمر مَن له عقل وفي قلبه حياة؛ ليدرك إلَى أي هاوية يقاد هؤلاء.

ما شاء اللَّه يا هذا العلم هذه مصيبة واللَّه كارثة العلماء أصبح ما لَهُم حرمة واحد يقرأ في صحيفة نبأ كاذبًا، فيفتخر وينتفخ بأنه يعرف الواقع، هذا طير انتفخ[1] وجاء يقول لسليمان: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] . . .».

وقلت أيضًا: «. . . وخلاص تصبح المَوَازين، المِيزَان علم الواقع هو المِيزَان الفصل، فالذي يعرف الواقع ما شاء اللَّه إمام المسلمين، والذي لا يعرفه يسقط . . .»[2].

وقلت أيضًا: «. . . كان الناس الأمم كلها تَجهل هذا علم الواقع حتَّى جاءت نبرة جديدة بعلم الواقع، باللَّه هات لي مؤلفات في علم الواقع، وهات أئمَّة علم الواقع . . .».

وقلت أيضًا: «غلوٌ شديد غلو غلو، بعدين تُحرف له آيات وأحاديث، وكلام العلماء يُحَرَّف من أجل فقه الواقع . . .».

أقول: هل مَن ينظر إلَى فقه الواقع السيئ بِهَذَا المِنظَار يذهب فيباهي به رسولًا كريمًا من رسل اللَّه، ويقارن علمه ورسالته وملكه وحزمه وذكاءه وفطنته بعلم طير صغير يسميه فرخًا ومتنفخًا، وغيابه بغير إذن نبي اللَّه سليمان أغضب ذلك النَّبِي الكريم؛ لأنه نوع من الفوضى الَّتِي تنافِي حزم هذا النَّبِي الكريم -صلى اللَّه عليه وعلى نبينا وسائر الأنبياء وسلم-، وجاء ليسفه به الجَهَلة والأغبياء من دعاة فقه الواقع.

إنَّ الكاتب الجَهُول بعد ارتكابه للخيانة النكراء في إخفاء هذا الكلام كله يقول إنكًا: «هل بصير الطير أفضل من نبي اللَّه سليمان؟!! هل من الأدب مع أنبياء اللَّه عقد مقارنة بينهم وبين الطيور والحَيَوَانات؟!!».

---

(١) هل يرى العاقل في هذا الأسلوب مَدحًا لِهَذَا الطير؟! أو هو تهكم به وبأشباهه من البشر!

(٢) والأسلوب اليوم الذي ينتقد أبا الحَسَن يسقط، والذي يؤيده هو المُعَظَّم والمُكَرَّم ولو كان من أكذب الكَذَّابين، وأحط الساقطين المتاجرين بدينهم.

أقول: من أين لك هذا التفضيل والمُقَارنة بين نبي اللَّه سليمان وبين الطيور والحَيَوَانات، إنه لَمِن الكوارث أن يتصدى للكتابة والنقد من أمثال هذا الجلف، فيأتي بالعجائب والغرائب.

وكما قيل: مَن تكلم في غير فنّه أتى بالعجائب.

فهل أنا وصفتُ الهُدهد بأنه ذكي وحليم وفطن ونبيل وحازم وملك للإنس والجِنّ والحَيَوان، وأن اللَّه سخر له الريح تَجري بأمره غدوها شهر ورواحها شهر؟!

وهل أنا قلت بأن للهدهد جيوشًا تفوق جيوش سليمان؟!

وهل ادعيت للهدهد النبوة والرسالة حتَّى تكون هناك مقارنة منِّي بين نبي اللَّه سليمان النَّبِي المَلك وبين الهُدهد ذلك الطير الصغير؟!

وما هي الحَيَوَانات الَّتِي نصبت منها أنبياء وملوكًا أفضل من نبي اللَّه سليمان وملكه؟!!

ولله در القائل:

لقد هزلت حتَّى بدا من هزالِهَا كلاها وحتَّى سامها كل مفلس

أما ما قلته في تبجيل نبي اللَّه سليمان، وإعلاء شأنه ومنزلته العظيمة عند اللَّه وعند المُؤمنين في هذا الشريط «العلم والدفاع عن الشيخ جَميل» فهو كثير، أختار منه بعض المُقتَطفات:

قلت -بِحَمد اللَّه ونعمته-: «سليمان ملك، اللَّه آتاه ملكًا ما أعطاه لأحد...».

وقلت أيضًا: «سليمان ملك حازم، تُحشر له الجُنود، فيتَفَقَّد الجِنّ والإنس والطير، طائر واحد غاب افتقده سليمان، شوف الذكاء والنبل والحَزم».

وقلت أيضًا: «وهو نبي اللَّه عنده الريح غدوها شهر ورواحها شهر، أسرع من هذه الطائرات، وبعدين يَملك الإنس والجنّ، وكلهم تَحت خدمته».

ودعوت الناس إلَى اتباع منهج الأنبياء، ونصصت على نبي اللَّه سليمان حيث

قلت: «والله الذي يعرف عقيدة التوحيد، ويُحققها للناس، وينشرها في الناس ولو ما عرف شيئًا آخر؛ يكفيه أنه عرف منهج الأنبياء الذين منهم سليمان . . .»[1].

وقلت أيضا: «فرجع الهُدهد، وقال: إني جئتك من سبأ بنبأ يقين، ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢]. يقول لنبي الله: أحطت بشيء لا تعرفه أنت، علمت شيئًا لا تعرفه أنت -يعني: علم الواقع-، طير عرف الواقع ونبي الله ما يعرف الواقع.

هل يصير الطير أفضل من نبي الله سليمان؟!!»[2].

ألا ترى أن في هذا الكلام استفهامًا إنكاريًّا؟! إن كنت لا تفهم هذا الكلام فغيرك من صغار طلاب العلم يفهم، بل أهل الفطر المستقيمة من العوام يفهمه.

ثُمَّ إنَّ قصدي واضح من الكلام، وسياقه ولِحَاقه وألفاظه كلها تهدف إِلَى هدم منهج فاسد، أفسد عقول الشباب، ودفعهم إِلَى رفع هذا العلم -أعني: فقه الواقع- وإعطائه منزلة فوق العلوم الإسلامية، كم جعلهم هذا المَنهج يَحتقرون العلماء الأجلاء، ويرمونَهُم بالعلمنة الفكرية، ويَجعل بعضهم العلوم الإسلامية من شروط فقه الواقع إِلَى غير ذلك من السخف والضلال.

---

(١) هذه المُحَاضرة ألقيتها بِحُضُور الإخوان المسلمين والقطبيين، فلم يَخطر ببالِهم هذا الخُبث الذي وصل إليه أبو الحَسَن وحزبه الأثيم، الذي فاق كل الأحزاب في الكذب، والخِيَانة، وتقليب الحَقَائق، والشراسة في حرب الحَقّ وأهله.

(٢) هذا الكلام كله تقريع وتوبيخ للغلاة في فقه الواقع عند مَن يعرف ويعقل كلام العرب والمُسلمين، وليس فيه تفضيل للطير على نبي الله سليمان، فإنَّ هذا كفر لا يَخطر ببال أحمق الناس من المُسلمين، وإذا وصل المَكر وتقليب الأمور في الخُصُومة إِلَى هذه الدرجة الخَطيرة؛ فإنه يَجب على الساحات وغيرها من المَوَاقع أن تقفل الباب في وجوه هؤلاء الأفاكين الذين لا يعقلون ما يتفوهون به، ولا يدركون نتائجه. وكان هذا الكلام موجهًا لشبكة الساحات والاستقامة في الدرجة الأولَى، والآن نوجه هذا الطلب إِلَى شبكة الاستقامة مرة أخرى لتتنزه هذه الشبكة من هؤلاء الأفاكين، وليعودوا إِلَى سيرتهم الأولَى من نشر الحَقّ والصدق، ولن يتم لَهَا هذا الأمر العظيم إلَّا بطرد هؤلاء المُفسدين الذين يسعون في الأرض فسادًا، وينسبون هذا الفساد إِلَى المَنهج السلفي، ويسمونه حقًّا، ولقد كان لرَدِّي على أباطيل هذا الأفاك وبيان إفكه أقوى زاجر للمسئولين عن هذه الشبكة، واليوم نذكرهم تَحذيرًا لَهُم من شر هؤلاء، ونؤكد ذلك نصحًا لَهُم ينفعهم -إن شاء الله- في دينهم ودنياهم، نسأل الله لَهُم السداد والتوفيق، ونُحذرهم ألَّا يغتروا بِمَديح أبي الحَسَن ودفاعه عنهم وعن شبكتهم، فإنه والله لا يَجرهم ويقودهم إلَّا إِلَى الخِزي والدمار والعار.

قال الإمام ابن القيم في بدائع الفوائد (٤/ ٩-١٠) الطبعة المنيرية:

«السياق يرشد إلَى تبيين المُجمَل، وتعيين المُحتمَل، والقطع بعدم احتمال غير المُرَاد، وتَخصيص العام، وتقييد المُطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة عَلَى مُرَاد المتكلم، فمن أهمَلَه غلط فِي نظره، وغالط فِي مناظرته، فانظر إلَى قوله تعَالَى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]. كيف تَجد سياقه يدل على أنه الذليل الحَقير».

ونصوص كلامي -والحَمدُ لله- ظواهر لا لبس ولا إجمَال فيها.

ولَمَّا كان من أعظم أصول الإيمَان والتوحيد الذي جاء به الأنبياء ومنهم نبِي الله ورسوله سليمان -عليه الصلاة والسلام-، وفِي الحُضُور احتمال وجود صوفية غلاة يعتقدون فِي الأولياء أنَّهم يعلمون الغيب، ويتصرفون فِي الكون؛ ركزتُ فِي هذه المُناسَبة على قضية علم الغيب الذي هو من خصائص رب العالَمين، وبينتُ أنَّ هذا النبِي الكريم مع منزلته عند الله لا يعلم الغيب.

وهذا ليس فيه تنقص له ولا لغيره من الأنبياء، بل احترام لَهُم، وسير على منهاجهم -صَلَوَات الله وسلامه عليهم أجمَعين- وإثبات قوي لاختصاص رب العالَمين بالكمال المُطلَق الذي يدين به الأنبياء والمُؤمنون، نفيت فِي سياق كلامي علم الغيب عن هذا النبِي الكريم.

وهذه عقيدة الأنبياء والمُؤمنين بِهم، والله -تبارك وتعَالَى- يقول لأفضل رسله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠]. وأنا أركز على هذا كثيرًا فِي دروسي؛ لشدة حاجة الناس إلَى ذلك.

ولا يسعني إلا أن أقول: قاتل الله الهَوَى كيف يفعل بأصحابه هذه الأفاعيل الشنيعة، يزين لَهُم الخِيَانة وتقليب الأمور، وجعل الحَق باطلًا والباطل حقًّا، والإيمَان كفرًا والكفر توحيدًا.

أليس تنقص الأنبياء كفرًا؟! أليس عقد المقارنة بين نبِي وطير كفرًا؟!

هل يفعل مسلم هذا؟! بل هل يتصور أن يعقد المُسلم مقارنة بين عالِم عابد

زاهد وبين نبي من الأنبياء؟!!

لقد أعمى هذا الرجل هواه، فلم ير كل هذه المَنَارات الَّتي يستدل بها العقلاء الشرفاء على المَقَاصد الشريفة والغايات النبيلة من هذا الكلام الواضح الذي تدل عليه بدايته وسياقاته أني أدعو إِلَى منهج صحيح وأخلاق عالية، وأحذر من الانحرافات الَّتي تَجر إِلَى الفتَن الَّتي أحاطت بالشباب وتأكيدي على هذا وذاك.

وأدعوهم إِلَى العلم الشرعي الذي يُقَوِّم اعوجاجهم، ويسعدهم في الدنيا والآخرة، وعلى رأس ذلك التوحيد ومنهج الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، كل هذا يدل عليه كلامي ويدعو إليه فلم يدرك هذا الرجل كل هذا، وذهب يسف ويتسفل بكلامي وعقيدتي ومنهجي إِلَى هذا المُنحَدر الذي لا يَخطر إلا ببال هذا الجلف وأمثاله.

ألا قاتل الله الهَوَى مرة أخرى، وأعاذ الله المُسلمين من شروره وبلاياه ومعذرة إِلَى القراء من قوة عبارتي؛ لأن الأمر عظيم والبهت جسيم لا يتناسب معه إلا القوة في الكلام، بل لا يردع هذا الصنف من الناس إلَّا سياط وسجون الأئمة العادلين الغيورين.

هذا وسأتبع هذا المَقَال بِمَقَال آخر -إن شاء الله- إن لَم يرتدع هؤلاء ويكفوا عن غيِّهم.

بَـلَاءٌ لَـيسَ يَـعـدِلُـهُ بَـلَاءٌ عَـدَاوَةُ غَـيـرِ ذِي حَـسَـبٍ وَدِيـنِ
يُـبِـيحـكَ مِـنـهُ عِرضًـا لَـم يَـصُـنـهُ وَيَـرتَـعُ مِـنـكَ فِـي عِـرضٍ مَـصُـونِ

* * *

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

مراحل أبي الحسن وتقلباته

حول وصفه للصحابة بالغثائية

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

١- المرحلة الأولى

● قال أبو الحَسَن في شريط الفهم الصحيح لبعض أصول السلفية[١]:

«إنَّمَا الدعوة إِلَى اللَّهِ فِي مثل هذه الحَالة تسير على تأصيل[٢]، وعلى الحَذَر من الغثائية . . . الغثائية ماذا جرى منها يوم حنين[٣]، الغثائية ماذا جرى منها يوم حنين، انكشف حتَّى كثير من الصَّالِحين الصَّادقين[٤] عن النَّبِي ﷺ، فلا تأمن من

(١) ينطلق أبو الحَسَن في حربه للسَّلفيَّة والسلفيين تحت هذا الستار: ستار السلفية -أي: ضرب السَّلفيَّة بسيف السَّلفيَّة-، وستار التأصيل والفهم الصحيح لبعض الأصول السَّلفيَّة، والمَيْدَان لتطبيق فهمه الباطل وتأصيله الباطل هم الصحابة، فهم الأمثلة المُختارة، والنماذج للأمثلة السيئة:
١- للغثائية.
٢- للأصاغر الأراذل الأقزام.
٣- لسوء الظن ولو كان في ابن صياد.
٤- وللخلل في التربية، وهذا ولا شك يتناول مُرَبِّيهم رسول اللَّه ﷺ.
٥- ثُمَّ يزداد جرأة وعتوًا فيَعْبُر مقام الصحبة إِلَى مقام النبوّة، ويرمي رسول اللَّه موسى، ورسول اللَّه داود -عليهما الصلاة والسلام- يرميهما بالعجلة المَذْمُومَة في شريطه «ذم العجلة»، ويَختارهُمَا من بين أصناف البشر مثالين لِهَذَا الوصف المذموم.

(٢) بئس التأصيل الذي يؤدي إِلَى سَبِّ الصحابة!!

(٣) نعوذ بالله!! أتدري أيها الرجل ما هو الغثاء؟! قال ابن الأثير في النهاية (٣/ ٣٤٣): «الغثاء -بالضم والمَدِّ- ما يَجيء فوق السيل مِمَّا يَحمله من الزَّبد والوَسَخ وغيره». ومثل هذا في لسان العرب (١٥/ ١١٦) وزاد في معانيه: «أرذل الناس وأسقطهم».
فهل يقال هذا في أصحاب رسول اللَّه ﷺ؟!
وأنت تعلم ماذا قال السلف فيمن انتقص أحدًا من أصحاب مُحَمَّد ﷺ.

(٤) وصفه هؤلاء بالصَّالِحين الصادقين مفهوم مُخَالفته أن مَن وصفهم بالغثائية ليسوا بصالحين ولا صادقين في إيمانهم، وهذا إمعان منه في الطعن فيهم.

الغثائية، الغثائية شر عظيم[1].

الغثائية شَرٌّ عظيم، وسُلَّم للشيطان وحزبه للولوج في عقر دار الدعوة، فأمر الغثائية أمر مرفوض». انتهى.

* * *

(١) انظر يقول. الغثائية شَرٌّ عظيم!! ويؤكد ذلك ويقول: الغثائية أمر مرفوض، وسلم للشيطان وحزبه. ثُمَّ يقول غير مرة في الدفاع عن نفسه: إنَّها ليست سبًّا، وليست طعنًا.

٢- المرحلة الثانية

● **قال أبو الحَسَن في شريط «الجَلسَة في مأرب» رقم (٥) الوجه (١) بعد أن تمَّ عرض كلام أبي الحَسَن المُسَجَّل في شريط «الفهم الصحيح» حول مسألة الغثائية في الصَّحَابة.**

فأجاب: «قولي: الغثائية. ليس معنًى ذلك أن الصحابة غثائية معروف، ولكن مسلمة الفتح[1] الذين أسلموا وخرجوا مع النَّبي لثقيف أنَّهُم كانوا في بداية أمرهم، لَم يكن إيمانُهُم كما حدث لَهُم بعد، ولَم يكن إيمانُهُم كَمَن آمن قبل الفتح، فلما قابلوا ثقيفًا انكشفوا، ولَمَّا انكشفوا لَم يقف الأمر عند ذلك، بل انكشف بعض الصادقين[2] حتَّى ما بقي عند النَّبي إلا عمه العباس، وأبو الحَارث ابن عمه، أو أبو سفيان بن الحَارث ابن عمه».

والنَّبي لَمَّا أمر العباس ينادي بأعلى صوته -وكان جهوري الصوت- يقول: يا أهل الشجرة، يا مَن بايع تَحت الشجرة، أهل بيعة الرضوان . . .

قال أبو الحَسَن: «أنا أقول: فيه غثائية وقد قال اللَّه في القرآن: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩][3].

يوجد في الصفوف مَن فيه غثائية، والغثائية تضر حتَّى الصَّالِحِين، فيجب علينا أن نَحذر من الغثائية . . . وليس هذا بطعن[4]، موقفي من الصَّحَابة واضح جلي[5]،

---

(١) في شريط الفهم الصحيح لَم يبين من وصفهم بالغثائية، وهنا بيَّن أنَّهُم مسلمة الفتح، وتارة يقول: الأعراب.

ونَحن نشك في صدقه في ذكره لِهَاتين الصنفين على إجلالنا لَهُمَا، فلا يبعد أن يكون قصد في الشريط الأول المُهَاجرين والأنصار.

(٢) إن كان وصفك إياهم بالغثائية لأنَّهُم انكشفوا أمام العدو، فالصحابة الصادقون -حسب تصنيفك- انكشفوا معهم، فلماذا تصفهم والعياذ باللَّه، وواللَّه إنَّهُم جَميعًا لصادقون.

(٣) لا حجة في هذه الآية، على أنه كان في الصحابة الذين حضروا معركة أحد أو غيرها غثائية، إذ المقصود بالآية التمييز بين الصحابة الأطهار والمنافقين الفجار.

(٤) إذا لَم يكن الوصف بالغثائية طعنًا عندكم، فما هو الطعن إذن؟!.

(٥) موقفك ليس بواضح و لا جلي، فقد أكثرت من النيل منهم، ومدحك لَهُم قليل حسب علمي!!

أني أقول: الصف إذا كان فيه غثائية.

متدخل: هل الغثائية مدح أو ذم؟!

متدخل آخر: لا يُذكرون إلا بالجميل[1].

قال أبو الحَسَن: أيش معنى لا يذكرون إلا بالجَميل؟!

متدخل: ما يذكرون إلا بِخَير وسلامة الصدر.

قال أبو الحَسَن: أنت اطلب مِنِّي دليل، آتيك بدليل حصل في زمن الصحابة[2].

متدخل: دليل تقول فيهم غثائية، وهل هذا اللفظ جائز؟!

قال أبو الحَسَن: اصبر -بارك الله فيك- أنت ليش تقول: ما نذكرهم إلا بالجَميل؟! أنا أقول لك: هل حصل دليل على أن يُحمَل المُجمَل على المُفَصَّل؟ أتيت لك وقلت: هذا حدث في الصَّحَابة!!

فهناك من الصحابة -من خيار الصحابة- مَن انزلق في هذا الباب[3]، وتبع المُنَافقين[4]، وقال مقالة المُنَافقين، لكن لَم يكن عن بغض لرسول الله -عليه الصَّلاة

---

(١) عجيب هذا التساؤل بعد تلك المُرَاوَغة، أما كان واجب عليك أن تندم، وتعلن توبتك ونَدمك فورًا، إلا أنه وراء الأكمة ما وراءها من الفتن السَّيئة.

(٢) يريد أن يقيم الدليل على أن في الصحابة غثائية، فعلام يدل الإصرار والتمادي!!

(٣) هذا لو صدر الآن من غير أبي الحَسَن لاعتبره حزب أبي الحَسَن من أشد الطعن، لا غيرة على الصحابة!!.

(٤) وهذا وذاك لا يدلان على جواز وصف الصحابة أو أحدهم بالغثائية، أو جواز سبهم، ثُمَّ إن الصحابي قد يدعو على ابنه، وقد يسبه، وقد يضربه، وليس لنا ذلك، بل ليس لَهُم عندنا إلا التأدب لَهُم، والترضي عنهم واحترامهم

وهذا أبو بكر يضرب ابنته عائشة، ويسب ابنه عبد الرَّحمَن، فهل لأحد من هذه الأمة أن يضربهما ويسبهما؟!! وتذكر لِمَاذَا هجرت عائشة ﵂ ابن الزبير، وأقسمت ألا تكلمه، أليس من أجل كلمة قالَهَا: «والله لأحجرنَّ على عائشة». وهل لأحد أن يأخذ بلحية نبي الله هارون ﵇ أو برأسه ويَجره إليه كما جاز ذلك لنبي الله موسى -عليه الصَّلاة والسَّلام-، هذه أمور يَجب أن تكون معلومة واضحة لدى المسلمين، ومن هذا المُنطلق والإدراك والوعي شَدَّد السَّلف على احترام الصَّحابة، والإمساك عن ذكر زلاتهم، وما جَرَى بينهم، والطعن الشديد فيمن يذكرهم، أو ينتقص أحدًا منهم.

والسَّلام-، ولَم يكن عن كيد وتربص به، والرغبة في إلحاق الضرر به وبأهله، لكن هو تبع المُنَافقين في ذلك، واقرأ قصة حديث الإفك، وشوف أيش الكلام.

متدخل: تقرؤها في كتب التفسير، هل من أهل العلم مَن قَالَ: غثائية.

قال أبو الحَسَن: قد قالت أم مسطح فيه: تعس مسطح[1]. فقالت لَهَا عائشة: أتسبين رجلًا من المُهَاجرين؟! فقالت: أما تدري ماذا يقول؟! فأخبرتهَا بالخَبَر، قالت: فازداد مرضي فوق الذي أنا عليه.

هذا موجود، أنا أقول في هذا: إنه تبع المنافقين[2] في قولِهم، وهو ليس بِهَذَا طعن فيه، وأنت تطلب مني دليلا.

متدخل: الصحابة لا يذكرون إلا بالجَميل، الصحابة الذين عُرِفُوا بصحبتهم لرسول اللَّه، وماتوا على ذلك الخَير يذكرون بالجَميل حتَّى الذين تَقَاتَلُوا في الجَمَل وصفين معروف كلام أهل العلم.

قال أبو الحَسَن: يا أخانا مُحَمَّد، الصحابة لا يذكرون إلا بالجَميل، الذي يَجلس ويذكر في أخطاء الصحابة وفي زلاتِهم، ويوغر الصدور عليهم هذا كلام يرد عليه بِهَذَا، أمَّا الرجل الذي يطلب مني هل حدث أن هناك كلام مُجمَل حُمِلَ على مُفَصَّل؟ فقلت: نعم، حدث أن هناك مَن تبع المنافقين[3].

متدخل: الغثائية، الانزلاق لا تُجيب لي حق المُجمَل والمُفَصَّل، ويصير نقاش ثاني، ايتني بالغثائية، وأن هذا طعن أو ليس بطعن.

قال أبو الحَسَن: قلت: إن هناك في معركة بدر في معركة حنين مع ثقيف حصل في المُسلمين، مسلمة الفتح الجُدُد الذين لَم يثبت الإسلام في قلوبِهم، وهُم جُدُد[4]

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) إنَّهم قد تابوا إِلَى اللَّه، ولا يَجوز تعييرهم بذنب قد تابوا منه.

(٣) التأصيل خطأ، والتمثيل خطأ، ولو كان هذا التمثيل بغير الصحابة، وأهل الأصول لا يضربون أمثلة من هذا النوع لِحَمل المُجمَل على المُفَصَّل.

(٤) انظر إِلَى هذا التمادي والجِدَال الطويل دون خَجَل أو ندم، أليس لِهَذَا دلالات؟! ثُمَّ كيف علمت أن الإسلام لَم يثبت في قلوبِهم، ثُمَّ إنه لا يعرف عن أحد من المُفَسِّرين أو المُحَدِّثين بل ومن الصحابة مَن قال: إن سبب الهَزيمَة في حنين هم مسلمة الفتح ولا الأعراب، بل قالوا في تفسير قول الله ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥] الآية: إن قائلها رجل. وفي قول أبي بكر، وفي قول أهل مكة=

فأول ما حصل شيء انكشفوا، ولَمَّا انكشفوا؛ انكشف معهم بعض الصادقين؛ انكشف مسلمة الفتح الأعراب[1]، الأعراب -بارك اللَّه فيك- لَهُم مواقف موجودة في السيرة، كلام النَّبِي فيهم، وكلام عمر بن الخَطَّاب مع عيينة بن حفص الفزاري، في الصحيح من حديث ابن عباس، القول: إنَّ الصَّحَابة لا يذكرون إلَّا بالجَميل. أنا أستدل على أن صحابيًا أخطأ[2]، تقول لي: ما يذكر الصَّحَابة إلا بالجَميل. طلبت منِّي دليلًا؛ فأنا أستدل على أن الصَّحَابي أخطأ في الباب الفلاني[3].

أمَّا كلمة مثل انزلق إذا كانت هذه الكلمة ترونَهَا مُخَالفة لَحَق الصحابة؛ فمعاذ اللَّه من ذلك، وأرجع عن انزلق[4]، لكن هل قالوا مقالة المُنَافقين؟![5].

متدخل: أنت قلت: أنا أخطأت وتبت إلَى اللَّه، فلا تعترض . . .

قال أبو الحَسَن: أنا قلت هذه الكلمة، وأنا ما ظهر لِي منها أن فيها نيل من الصَّحَابة، لكن إذا كانت كلمة «انزلق» خطأً؛ فأنا أتراجع عن كلمة «انزلق»، لكن أقول: هل وقعوا في متابعة المُنَافقين؟!

متدخل: السؤال: هل سبب الهَزِيمَة هذا الذي تقوله مسلمة الفتح، أم أن السبب الذي ذكره الله: ﴿إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ﴾ [التوبة: ٢٥]؟ فالإعجاب بالكثرة هو السبب، لا كونُهم خليط . . .

قال أبو الحَسَن: أما تعرف أن المُنَافقين كانوا يَخرُجُون في بعض الغزوات

= والمَدينة، قالوا: الآن اجتمعنا على قتال الكفار.

فهل يقال في أبي بكر أو المُهَاجرين والأنصار: إنَّهُم غثاء، أو إنَّهُم غثاء!!! وهل الذين قاموا قومًا، واجتلدوا مع المشركين حتَّى هزموهم يقال فيهم دون هذا الوصف.

(١) مسلمة الفتح هم أهل مكة: قريش ومن معهم، وليسوا بأعراب

(٢) لو ذكرت خطأ الصَّحَابي مع تبجيله وإكرامه لعذرت عند اللَّه وعند المُؤمنين، ولكن ذكر الخَطَأ غير الطعن الفاحش، كما في الغثائية الَّتِي تطيل الجِدَال فيها بدون حياء ولا توبة.

(٣) إذا أخطأ الصَّحَابي فلا تأخذ خطأه، واعتذر له وبَجِّله، واعتقد فيه أنه مُجتهد له أجر اجتهاده، كما هو الحَق ومذهب أهل السنَّة في أهل الجَمَل وصفِّين، ولا تذكرهم إلا بالجَميل

(٤) كلمة «غثاء» أشد من كلمة «انزلق»، وهي أولَى بالرجوع والندم، ثُمَّ رجع عن هذا التراجع، مدعيًا أنه غير خطأ، كما في أحد أشرطته السبعة.

(٥) انظر إلَى هذا الإلحَاح على أنَّهُم قالوا مقالة المُنَافقين.

مع الرسول.

متدخل: سبب الهَزِيمَة ليس الخَلط، وإِنَّمَا سبب الهَزِيمَة هو الإعجاب بالكثرة.

قال أبو الحَسَن: أظن[1] أن الهَزِيمَة: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾. هذا صدق الله فيما يقول، لكن الغثائية أمثلة كثيرة[2]، نَخرج من حنين إِلَى ما جرى في غيرها، يعني نقول بنص القرآن: إنَّ سبب الهَزِيمَة هو إعجاب الناس بكثرتهم، والوقوف مع ظاهر الآية أولَى وأفضل، لكن مُحَاولة تَحميل أن هذا نيل من الصَّحَابة؛ فمواقفنا من الصحابة مشهورة.

متدخل: التعبير هذا لا يصلح.

قال أبو الحَسَن ببرودة لا توحي بالندم والخَجَل: يترك -إن شاء الله- وأتراجع عنه[3].

* * *

(١) هذا يدل على أن الرجل يتكلم في القضايا المُهِمَّة بغير علم، ومن ذلك في هذه الغزوة قوله إن المَعركة كانت مع ثقيف، وإِنَّمَا كانت مع هوازن، وقد تكلم في قضية ابن صيَّاد والصَّحَابة بِجَهل، أو يعلم لكنه يستر سوءته بالجَهل.

(٢) انظر كيف يتمادى إِلَى الآن في وصف أصحاب مُحَمَّد ﷺ بالغثائية، بل يدَّعي أن الأمثلة كثيرة فيهم.

(٣) لا تصدق هذه التراجع الهَزيل بعد الإصرار والجِدَال الطويل، لاسيما وهو مستمر في التلاعب إِلَى الآن كما ترى في هذا البحث.

٣- المرحلة الثالثة

* قال أبو الحَسَن بعد جلسة مأرب بحوالي أربعة أشهر، وُجِّه إليه سؤال من شباب تعز ونصه:

قيل: إنَّ أبا الحَسَن يقول: إنَّ الصحابة فيهم غثائية، وإنَّ حسَّانًا انزلق؟!.

جاء هذا السؤال ضمن أسئلة أخرى؛ فكان من جوابه عمَّا سلف واعتباره سبًّا للصَّحَابة قوله:

«هؤلاء ما يفهمون معنَى سب الصَّحَابة، ما يفهمون معنَى سَبِّ الصَّحَابة، وسيأتيكم الخَبَرَ اليقين، لا تستعجلوا، سيروا، وأبشروا، وأملوا . . .».

وما يدري أنه لو عرض أحد كلمة غثاء هذه على المُسلمين -عربهم وعجمهم، سنيهم ومبتدعهم- لاعتبروها من أقبح السب وأشنعه.

والظاهر من عناده أنه لو صرحت الأمة كلها بعلمائها، وصرخت بملء أفواهها بأن كلمة غثاء سبًّا لَجَهَّلَهُم أبو الحَسَن وسَفَّهَهُم، ولرماهم بسوء الفهم.

* * *

٤- المرحلة الرابعة

قال أبو الحَسَن خلال حَملته على السلفيين وعلى الشيخ ربيع بالذات في الشريط الأول الوجه (٢):

«قلت في المَجَالس الَّتي حصلت منها في مأرب، قلت في الشريط: أنا أتراجع عن هذه الكلمة طالَمَا أن السلف لَم يقولوا بِهَا[١]. قلت هذا، وهم قد نشروا الأشرطة، وبتروا هذه الكلمة على حسب ما أخبرني الإخوة، فإني لَم أسمَع الأشرطة، لا أشرطتي ولا أشرطتهم، وأنا في الحَقيقة ما عندي صدر ونفس أن أسمَع شريطًا هكذا أمري.

الشاهد في ذلك الوقت قلت: أتراجع عن هذه الكلمة طالَمَا السلف لَم يتكلموا بِهَا. فبعد ذلك ليش يقال: إنه يسب الصَّحَابة؟! ليش ما يشنع عن كلمة قلت: أتراجع عنها؟!!

فيه مسألة ذكرها الشيخ ربيع -جزاه اللَّه خيرًا- قال: قولك: أتراجع. هذا من باب الفعل المُضَارع الذي يَحتمل التراجع الآن، أو سأتراجع في المُستقبل ما هو بصريح.

ففي الحَقيقة أن هذا لا ينبغي للشيخ ربيع أن يلج هذا المَولَج، ماذا يقول الشيخ ربيع إذا قلنا للرجل الكافر: أسلم. فقال: أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا رسول اللَّه بصيغة المُضَارع، «أشهد» ما قال «شهدت»، نقول: مُحتمل أنك أسلمت، ومُحتمل أنك ستسلم بعد ذلك[٢]. هل هذا الكلام صحيح؟! إذن ما نقبل

(١) انظر إِلَى سبب تراجعه وتعجب، فهو كان ولا يزال إِلَى الآن لا يسلم بأن وصف أصحاب رسول اللَّه ﷺ بالغثائية سبًّا، كأنه لا يَخرج من فيه ولا يقول إلا حقًّا، وهل تنتظر من السَّلَف سبًّا وطعنًا في أصحاب مُحَمَّد ﷺ

(٢) قال هذه الشهادة المُنَافقون؛ فكذَّبهم اللَّه، وإذا قالَهَا الكافر نقبل إسلامه، ثُمَّ ننتظر صدق إسلامه، و لا نقطع بصدقه حتَّى يطابق فعلُهُ وعَمَلُهُ قولَه، وأنا لَم أسلم لك هذا التراجع لِمَا حفَّه من القرائن القوية أن تراجعك غير صحيح، وقد أيد اللَّه مرتقي بتلاعبك الكثير، ومراوغاتك الَّتي كشف اللَّه حقيقتها.

إسلام أحد بِهَذه الكلمة.

هذا غير صحيح يا إخوان، وأتراجع ومتراجع وسأتراجع وتراجعت عن هذه الكلمة، لِمَاذَا لأني لَم أعلم من قال بِهَذه الكلمة، وأن الأولَى[1] في حق أصحاب النَّبِي ﷺ أن يُعبَّر بعبارة فيها الإجلال والتوقير، وإن كان في هذه الغزوة كان فيهم أناسًا من مسلمة الفتح الذين كان إيمَانُهُم ليس كإيمَان الأولين، وكان تصديقهم ليس كتصديق الأولين[2]».

* * *

(١) هذا أقوى ما عنده، فكلمة غثائية عنده ليست سبًّا ولا طعنًا، وإنَّمَا الأولَى اجتنابُهَا فقط، فلا مانع عنده، وإنَّمَا شرعًا من إطلاقها، فهذا أقوى ما عنده من تراجع.

(٢) انظر كيف يُهَوِّن من هذه الجَرِيمَة النكراء ويبررها، ويُهَوِّن من وَطأتِهَا بِهَذَا الأسلوب المُمَيِّع.

٥- المـرحلــة الخامســة

قال أبو الحَسَن في تراجعه في المَدينة:

«قولي في الصحابة: (الغثائية) خطأ[١] لا يَجُوز، أتوب إِلَى اللَّه ﷻ منه ومن كل ما يَمس أصحاب النَّبِي ﷺ».

وقد كشف حقيقة تراجعه هذا في المدينة -ولاسيما في الغثائية- مرتين:

الأولَى: عقب مغادرته المَدينة، وذلك حينما سئل مرتين عن تراجعه فقيل له: ذكر الشيخ عبيد أو شيوخ المَدينة أنك رجعت عن عشرين مسألة.

فقال: هذا ليس بصحيح، إِنَّمَا رجعت عن مسألتين، وكنت قد رجعت عنهما سابقًا -أي: فِي اليمن فِي أشرطته السبعة وبالذات فِي الشريط الأول- والمَسألتان:

إحداهُمَا: قوله في الصحابة: إِنَّهُم غثائية. وقد عرفت صورة توبته منها.

والثانية: عن عناده ومكابرته فِي سيِّد قطب، والذي يعرف خداعه وعناده ومكره يشك فِي صدقه، لاسيما وقد اكتنف تراجعه فيها قرائن تَحمل المُتأمل على الشك في تراجعه.

* * *

(١) انظر إِلَى الآن لَم يعترف أن كلمة غثائية فِي حق الصحابة الكرام سبًّا، وإِنَّمَا هي خطأ، وهو مُجتهد وله أجر واحد فيها، ألا وهو أجر اجتهاده، كفى اللَّه المُسلمين شَرَّك وَشَرَّ مراوغاتك وتلبيسك.

٦- المرحلة السادسة

سُئِلَ أبو الحَسَن في زيارته الأخيرة إِلَى المَملَكة وفي لقائه لبعض الشباب في جدة عن لفظ الغثائية الذي سبق أن أطلقه على الصحابة؟

فأجاب بقوله الآتي: «لا يُسَمَّى هذا سبًّا، لا يُسَمَّى سبًّا[1]، ولكن الأولَى في حَقِّ الصَّحَابة أن يُعبِّر بتعبير أحسن في حق الصحابة وحق الأنبياء، هذا هو المطلوب.

لكن لو سُمِّي هذا سبًّا فالشيخ ربيع عنه كلام كثير!! تاب إذن من قبل هو يسب الصَّحَابة، أما أنا فلو حلفت بين الركن والمَقَام لقلت: لا، هو ما يسب الصحابة[2]، لكن كلامه هذا على قاعدته يكون كذلك، لكن هذا ليس كذلك.

وكلام العلماء كثيرًا في هذا، لكن كلما استطعت أن تعبِّر بتعبير أفضل فهو الواجب، وشيخ الإسلام ابن تيمية يقول: العبرة بكمال النهاية، لا بنقطة البداية».

فهذه حقيقة توبة أبِي الحَسَن المَأرِبِي، وهذا حقيقة تراجعه، فمن كان يرجو لقاء ربه، وصادق في سلفيته؛ فليتبرأ منه، وليعد إِلَى جادته، وليحذر الاغترار بأبي الحَسَن وأمثاله.

• • •

---

(١) وهذا لقاء آخر لِمَا سَمَّاه تراجعًا في المَدينة، وتعلق به المُخَادعُون والمَخدُوعُون، وتأكيد منه أن وصف الصحابة بالغثائية ليس سبًّا، بل ولا خطأ!!.

(٢) الحَمدُ لله الذي جعلك تعترف بأن كلام الشيخ ربيع ليس سبًّا، وليس له قاعدة، بل هو سائر على منهج السلف وقواعدهم، ومنها إجلال الصحابة والذب عنهم، وله في ميدان الذب عنهم والدعوة إِلَى إجلالهم في هذا العصر ما يعترف به العدو والصديق.

التنكيل

بما في لجاج أبي الحسن المأربي من الأباطيل

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن أبا الحسن المصري الماربي أعجوبة من أعاجيب هذا الزمان لا أجد له نظيرًا في القدرة على الثرثرة وكثرة الكلام، ويتمتع بقدرة هائلة على تقليب الأمور وجعل الحق باطلًا والباطل حقًا، والظالم مظلومًا والمظلوم البريء ظالمًا، وإلباس نفسه لباس التقوى والورع، وإلباس الأبرياء لباس الفجار الهدامين المفسدين الظالمين، كما فعل ذلك في عدد من أشرطته.

مما يدل على خبرة طويلة راسخة ومهارة نادرة في هذه الميادين إلى درجة لا يلحق فيها ولا يبلغ فيها شأوه.

استمع إلى أشرطته واقرأ شيئًا من كتاباته فأي إنسان عنده مسكة من عقل ولمعة من الذكاء يدرك هذه الصفات ويدرك مدى رسوخه فيها.

إن هذا الرجل صاحب فتنة عظيمة قد أعدَّ لها العدة لعله منذ وطئت قدماه اليمن أو من قبل ذلك.

ومن أهم الأمور أن من ورائه ووراء فتنته رجالًا وأموالًا تدفع هذه الفتنة إلى الأمام وتغذيها وتؤججها وهذه أمور ظاهرة ملموسة وكل يوم تزداد ظهورًا.

ولقد بدأ أبو الحسن يمهد لإعلان حربه وفتنته باللهج بالأصول والتأصيل موهمًا للرعاع أن الدعوة السلفية غير مؤصلة كأنه هو المنقذ لهذه الدعوة من

الفوضى والضياع اللذين نزلا بها[1].

ثم شرع يقذف بهذه الأصول التي تهدف إلى تقويض جانب مهم من أصول الدعوة السلفية التي قامت عليها منذ بعث الله محمدًا ﷺ تضمنتها نصوص القرآن والسنة وحفتها حماية الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الهدى ودونت في كتب العقائد والأصول وعلوم الحديث وكتب الجرح والتعديل العام والخاص.

لقد عني أبو الحسن -إمعانًا- في الكيد وتمهيدًا للفتنة بدراسة الجرح والتعديل ليُكسب مكره وكيده صبغة علمية سلفية يتمكن بها من الخداع والتضليل ويتمكن من ضرب الدعوة السلفية باسم التأصيل وباسم السلفية التي تلفع بها.

وفعلًا انخدع به السلفيون، وبما يتظاهر به من السلفية؛ لأن علماءهم لا يسمعون هذا الدمار في أشرطته، ولأنهم يعاملونه وغيره بناءً على الظاهر ومن باب «من خدعنا بالله انخدعنا له».

وبدأ يدس تحت الضباب والظلام، ولا أستطيع أن أحدد البداية الحقيقية، ولعلها من أول قدومه اليمن، ثم بداية دراسته لعلم الجرح والتعديل، ثم دعايته للتأصيل ثم إثارة فتنة أخبار الآحاد في كتابه إتحاف النبيل الذي أجج فيه نيران الشبه على سنة رسول الله وعلى المنهج السلفي وأهله.

ثم أتبع هذه المكيدة بمكيدة لعلها أكبر، وهي تأليفه لكتاب «السراج الوهاج» الذي وجه فيه محاولة لتقويض بعض الأصول السلفية، تلك الأصول التي تحمي المنهج السلفي وتذب عن حياضه وحياض هذا الدين جميعه.

لقد صرح بتدبير هذه المكيدة التي بطن بها دعواه السلفية في الشريط الرابع من أشرطة «مهلًا يا دعاة التقليد» حيث وجه إليه سؤال من أحد أنصاره ونصه: «لماذا لم تتكلم من قبل أن تحصل هذه الفتنة وتبين الأصول الفاسدة[2] عند الشيخ ربيع

(١) وبئست هذه الرؤية.

(٢) هكذا أصبحت الأصول السلفية المنبثقة من الكتاب والسنة أصولًا فاسدة في نظر أبي الحسن وحزبه الضال؛ لأنها تنتقد سيد قطب وضلالاته والإخوان وضلالاتهم وجماعة التبليغ وضلالاتهم وتذود عن المنهج السلفي وحماه.

وعند هؤلاء؟!

فأجاب أبو الحسن على هذا السؤال الفاجر بقوله -بعد الثناء مكرًا منه على من سماهم إخوانه-: «أما الشيخ ربيع فأصوله هذه منقوضة في السراج من عام ١٤١٨هـ.

وهو نفسه في انتقاده يقول أنا أدري أنه يقصدني بهذا، أنا أدري أنه يعنيني، أنا أدري أنه يقصدني بهذا الكلام، وضعت كتاب السراج الوهاج نحو سبعين ومائتي فقرة وفيها مناقشة لأفكار الشيخ ربيع كجانب الإفراط[1] وأفكار الجماعات الأخرى كجانب التفريط.

أقول: بهذا التصريح وغيره يدرك العقلاء أكاذيب أبي الحسن في تباكيه ودعاواه الباطلة بأنه مظلوم ودعاواه بأنه على حق، وأن هذه الفتنة إنما ابتلاه الله بها لإيمانه، وقد أكثر هو وأعوانه من هذه الأكاذيب والدعاوى التي فضحها الله وفضحهم بها، وكشف حقيقتهم، وهتك أستارهم نصرة لأوليائه وأنصار دينه وحماته.

علام يدل هذا العمل؟

١- أنه لا يختلف عن أشد أهل البدع عداء في نظرتهم إلى المنهج السلفي وبعض أصوله بأنها فاسدة هذا من جهة.

٢- ومن جهة أخرى هم أشرف وأوضح من أبي الحسن إذ خصومتهم واضحة جلية وخصومة وعداوة أبي الحسن يسلك فيها مسالك الجبناء الخونة الماكرين وهم على عكس ذلك في غالب أحوالهم.

---

(١) هكذا يعتبر نقد أهل البدع وبيان ضلالهم بالحجج والبراهين إفراطًا، ولقد وصف من يدين سيد قطب بالحلول ووحدة الوجود بأنهم غلاة، وعلى رأس هؤلاء: الشيخ الألباني، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الفوزان، والشيخ الدويش، والشيخ ربيع، ونزل عليهم أحاديث الخوارج.

وإذن فليس ربيع وحده هو الذي يُمثل جانب الإفراط، بل كل من خالف أبا الحسن فهو مفرط غالٍ مهما كانت منزلته، ولو اجتمع علماء السلفيين ومعهم الأدلة والبراهين على مخالفة أبي الحسن؛ لرماهم بالجهل والظلم والغلو، وواقعه الآن وموقفه من علماء السنة أكبر برهان وشاهد على ما نقول.

٣- أبو الحسن بيت الشر والمكايد منذ زمن طويل فحاله تشبه حال المنافقين الذين قال الله فيهم: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ﴾ [الأحزاب: ١٩].

لقد كان في زمن الأئمة الكبار ابن باز والألباني وابن عثيمين[١] خائفًا قلقًا لا يستطيع إعلان ثورته على السلفيين ومنهجهم وأصولهم، ما كان يستطيع ذلك ولا يستطيع أن يعلن عن أصل واحد من أصول المنهج السلفي بأنه أصل فاسد فضلًا عن كل الأصول.

لماذا؟

لأنها كلها أصول سلفية يؤيدها الكتاب والسنة ومنهج السلف من عهد الرسول والصحابة إلى يومنا هذا، ومنهج الأئمة الذين كان يرتعد منهم خوفًا، فلما ذهبوا ذهب خوفه وقوي دعم أهل الأهواء أعداء المنهج السلفي لهذه المعركة الحاسمة في نظر هؤلاء الأعداء، المعركة الطويلة الأمد البعيدة الغور.

لقد ذهب الخوف في نظر أبي الحسن -كما صرح بذلك-، فسلقونا هو وأعوانه ومن وراءهم بألسنة حداد وهم أشحة على الخير.

وما دروا أن الله ينصر دينه وأبقى لحمايته رجالًا وأي رجال؟

هذه المعركة التي بدأت بغزو الإخوان المسلمين وغيرهم لبلاد التوحيد وسائر الجزيرة العربية وهي تمد وتجزر وترتفع لها رايات وتسقط حتى جاء دور الثورة الكبرى ثورة أبي الحسن المصري المأربي، فاستمات واستماتوا معه لعلها تكون القاضية على المنهج السلفي، ولكنهم والحمد لله باءوا بالهزيمة النكراء بعد تهديم أصولهم الفاسدة وتحطيم أسلحتهم الكاسدة بعون الله ونصره لهذا المنهج وبسيوف ومعاول السنة ثم اجتماع كلمة أهل السنة على مواجهة هذا الزحف الغادر الماكر، ومن بقي من أهل السنة وهم قلة قليلة جدًا لا يؤيدون أبا الحسن على

(١) كما كان يرتجف خوفًا من الشيخ مقبل، كما أفادنا من يعرفه من السلفيين في اليمن.

أباطيله وأصوله الفاسدة وظلمه، وإنما لحسن ظنهم بقي لهم أمل في أن يرجع إلى الصواب، وذلك لأنهم لم يدرسوا فتنته وأخلاقه من كل جوانبها، ولو عرفوا الحقيقة لانتهت آمالهم، وهم في الطريق إلى معرفة حقيقته -إن شاء الله-.

لقد شغل أبو الحسن الناس بأصوله الفاسدة:

١- أخبار الآحاد وأنها تفيد الظن وتلونه فيها.

٢- حمل المجمل على المفصل وتلونه فيه.

٣- نصحح ولا نهدم وتلاعبه فيه.

٤- نريد منهجًا واسعًا أفيح يسع أهل السنة والأمة وتلونه فيه.

٥- لا نقلد وتلونه فيه.

٦- نحن أصحاب الدليل وتلونه فيه.

٧- ليس لأحد على الدعوة وصاية وليس في الدعوة بابوات ولا ملالي[1].

والقصد بذلك الثورة على المنهج السلفي وإسقاط علمائه، وقد أسقطه الله وخيب آماله.

والقصد منها جميعًا الذب عن أهل البدع وحمايتهم التي يصدق فيها قول الله تعالى:

﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل ٢٦].

وكان من عوامل ومعاول هدم بنيانهم:

١- ما كتبته وغيري في دفع أباطيل أبي الحسن وأراجيفه وشبهه الباطلة على أخبار الآحاد.

وبيان ما ارتكبه من خيانات وبتر وكتمان، تلك الأفاعيل التي يخجل منها عتاة أهل البدع بل يخجل منها اليهود والنصارى مما يدل على أن الرجل ينطوي على شر

---

(١) وله أصول أخرى قد بيناها في جنايته على الأصول السلفية، وبينت أنا وغيري الأدلة الواضحة عليها.

كبير يستره بمكره وكيده.

٢- أنه فعل هذه الأفاعيل النكراء لنصرة أصول الروافض والخوارج والمعتزلة والقدرية وخذلان أصل أهل السنة وجهودهم العظيمة التي واجهوا بها أصول أهل البدع وشبهاتهم وأباطيلهم منذ ذر قرن هذه الفتنة من طليعة القرن الثاني الهجري إلى يومنا هذا.

لقد خالف أبو الحسن أدلة الكتاب والسنة الكثيرة الواضحة وإجماع الصحابة والتابعين وأهل السنة وأهل الحديث قاطبة وتابع الفرق الضالة ومع ذلك لا يستحي فيقول: «نحن لا نقلد» و«نحن أتباع الدليل».

فهل هناك خيانة أكبر من إبراز شبه أهل الضلال والضرب صفحًا عن أدلة الكتاب والسنة وهي تتجاوز العشرات، فلم يبرز منها دليلًا واحدًا، ولم يذكر إمامًا واحدًا ممن واجه أهل الضلال ولا أدلته، فأي حرب على أدلة الكتاب والسنة وأهلها أشد من هذه؟

وأي تقليد للباطل أشد وأخبث من هذا التقليد: تقليد الروافض والخوارج والمعتزلة وسائر خصوم السنة؟

وأي خيانة أكبر من خذلان أهل السنة ونصر فرق الضلال عليهم؟

قد يتستر فيقول: إن بعض أهل السنة قد وقعوا فيما وقعت فيه.

فنقول هناك فوارق عظيمة بينك وبينهم:

١- فهم وقعوا من حيث لا يشعرون في تقليد من تأثر بأهل هذه البدع.

٢- وهم لم يطلعوا على أدلة أهل السنة ثم كتموها كما فعلت أنت وما قام بتنبيههم أحد فعاندوا كما فعلت.

٣- وهم لم يبرزوا أدلة أهل الباطل كما فعلت أنت.

وأخيرًا هذا التعلق بهؤلاء لا يقبل منك لأمور كثيرة منها:

١- دعاواك أنك صاحب الدليل.

٢- ودعاواك أنك لا تقلد.

٣- وحربك المسعورة على أهل السنة بأنهم مقلدون وهم أبعد الناس عن التقليد[1] وأشد الناس تمسكًا بنصوص الكتاب والسنة.

ولو لم يكن من الفوارق بينك وبينهم إلا مسألة أخبار الآحاد لكفاهم ذلك شرفًا وكفاك خزيًا وعارًا وفضيحة.

فكيف وهم أصحاب الحق والأدلة الساطعة في كل قضايا الخلاف.

إن هؤلاء الذين تتوارى خلفهم ليسوا بحجة حتى لمن يجيز التقليد ويدعوا إليه فكيف يكونون حجة لمن يزعم أنه صاحب الدليل ويحارب التقليد.

وهنا كلمة من المناسب أن أجهر بها فأقول: يعلم الله مني أنني أحب أن تعلوا كلمته ويظهر دينه على سائر الأديان، ويعلم الله أنني أحرص أشد الحرص على أن تجتمع كلمة المسلمين على الحق، وأن ينبذوا كل أسباب الفرقة التي فرقتهم وجعلتهم شيعًا كل حزب بما لديهم فرحون سواء من ذلك كانت تلك الأسباب عقدية أو منهجية، بل حتى ولو كانت في الفروع.

ويعلم الله أنني أحرص بصفة أخص أن تجتمع كلمة السلفيين والمنتمين إلى المنهج السلفي وأسعى بكل ما أستطيع للتأليف بينهم، ويعلم هذه المساعي كثير من الناس ومن يعنيهم هذا الأمر كالشيخ صالح الفوزان والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وكم سعيت في تجنب وتجنيب الفرقة والاختلاف وأسعى لذلك بكل ما أستطيع:

---

(١) ولا يغرنك ما تظاهر به في هذا العام، وما لبس به من ذكر أقوال بعض العلماء في بعض أشرطته، فإنما ذلك من مكره وتلاعبه، ثم هو لا يزال في واد وهم في واد آخر، هم يقولون: إن أخبار الآحاد تفيد العلم اليقيني، وهو يقول بأنها تفيد العلم النظري الاستدلالي، أي إنها تئول إلى إفادة الظن، بل إلى احتمال الوهم والكذب، ومع هذا فإن إصراره على تلك الشبه الكثيرة التي قذف بها على أخبار الآحاد بما فيها أخبار الصحيحين وقرائنها يجعلنا نشك في هذا الادّعاء الذي يدعيه بأنها تفيد العلم النظري، لاسيما وهو الكذوب المتلون، فكم بينه وبين أهل السنة من المسافات.

إنه إذا ارتقى ضعفًا فإنما يرتقي إلى أضعف مذاهب أهل الكلام؛ مثل: ابن فورك، والغزالي، والآمدي الذين يقولون: «إن خبر الآحاد إذا حفته القرائن أفاد العلم النظري» فكم هو البون شاسعًا بينه وبين أهل السنة.

١- سواء فتنة عبد الرحمن عبد الخالق الذي ناصحته سنوات طويلة مكاتبة ومشافهة فأبى إلا الفتنة والفرقة.

٢- أم محمود الحداد ومن معه فأبوا إلا الفتنة والفرقة.

٣- أم عدنان عرعور حاولت تجنب فتنته وسعى غيري في دفع فتنته فأبى إلا إعلان الفتنة والفرقة.

٤- أم المغراوي ومن معه فأبوا إلا إعلان الفتنة والفرقة.

٥- أم أبو الحسن المصري المأربي الذي بدأ بالحرب والفتن من سنين وأنا أناصحه مشافهة وكتابة وكم سعيت في إطفاء فتنته فتأتيني الكتابات عن انحرافاته فأرفض قبولها، وتأتيني الأسئلة عنه وهو يتحرك بفتنته فأصرفهم وأنصحهم بعدم الكلام فيه، وتأتيني الأسئلة عن زلاته فأنصح السائلين بالعدول عنها ويكف ألسنتهم عن القيل والقال لعله يتذكر أو يخشى ويكف فتنته وأذاه عن الدعوة السلفية في اليمن وغيرها، ولكنه قد بيت الفتنة والثورة على المنهج السلفي وعلمائه وطلابه، فلذا لا يسمع نصيحة ناصح، بل يبطش بكل من نصحه أو قال فيه كلمة حق.

ولقد اضطررت بعد مناقشته الطويلة أن أطلع على مسائل فرغت من أشرطته جلسة في مأرب وعلى أشرطته السبعة التي سماها: «القول الأمين» وشريطه: «في الحدادية»، ثم استخرج من هذه السبعة أصوله الباطلة التي ينطلق منها لحرب المنهج السلفي وأهله، وظننت أن ذلك كاف لبيان حاله وقطع دابر فتنته.

ولكن الفتنة التي ضربت أطنابها في قلوب حزبه أرتهم أن هذا البيان غير كاف وشرعوا يطالبون ببيان هذه الأصول ومن أين أخذتها.

ومع علمي أن هذا لا يلزمني فقد قمت بتوضيح أهمها مع بيان مخالفاته لها، ولا يزال إلى الآن من أشد الناس مخالفة لها على بطلانها، لكنه لا يخالفها طلبًا للحق والعدل، وإنما إمعانًا منه في الظلم والفتن؛ لأن أصوله مع فسادها لا تسمح له بمقاومة أهل الباطل فضلًا عن أهل الحق.

على كل حال استفاد -والحمد لله- طلاب الحق من بياني لأصوله الفاسدة، وأما من استحكمت الفتنة وتمكنت من قلبه فهؤلاء أمرهم بيد الله إن شاء هداهم

للحق وإن شاء أضلهم فيجعلهم في باطلهم يعمهون.

ثم أعرضت عن الردود عليه مدة طويلة لتشاغلي بالرد على حسن المالكي قرينه في الفتن وفي الغاية وفي التأصيل الفاسد وفي الذب عن أهل الضلال وفي حرب السنة وأهلها، ثم تشاغلي بأعمالي وطلابي وزواري من أول جمادى الأولى حسب ما أذكر إلى هذا التاريخ لا أرد عليه إلا في فترات نادرة إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

أما أبو الحسن فلم يضع لأمة الحرب الظالمة التي بيت لها وأثارها ظانًا -المسكين- أنه سيجهز على خصومه، ولاسيما الشيخ ربيع الذي جعله الهدف الأول والأخير في هذه الحرب الفاجرة.

فنعق بباطله في أكثر من ثمانين شريطًا، وشغب بمقالات كثيرة فاسدة مليئة بالأكاذيب مما يدل أنه لا يفتر ولا يني طوال هذه المدة التي شغل القراء والسامعين فيها عما ينفعهم في دينهم ودنياهم، بل شغل كثيرًا عن الدعوة إلى الله والسعي في هداية من يحتاج إلى العلم والهداية.

ومع ذلك يدعي -بدون حياء من الكذب- أنه صابر وساكت لولا أن ربيعًا يدفعه إلى الكلام والكتابة، فيا له من فجور فاضح وكذب مكشوف، ونحمد الله الذي فضحه بمخاز كثيرة وهزائم شنيعة، فصار البائس كلما أمعن في الكذب والثرثرة ازداد خزيًا وسقوطًا، ثم لا يخجل من الادعاءات الفارغة أن خصمه قد عجز عن الرد عليه وأنه قد أحرز النصر المؤزر لأنه صاحب الحق.

إن هذه الادعاءات قد ألجأتني إلى التنكيل به ودحض أهم أباطيله في كتابه «قطع اللجاج»، وستكون مناقشاتي له في المسائل التالية:

المسألة الأولى: مناقشة بعض مغالطاته وتلبيساته في مقدمة كتابه «قطع اللجاج».

المسألة الثانية: مناقشة مماحكاته في ملاحظات مفتي المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ.

المسألة الثالثة: مناقشته في أخبار الآحاد.

المسألة الرابعة: مناقشته فيما يدعيه من فضيلة الأكل والشرب.

المسألة الخامسة: تلونه في قضية تكفير وتفسيق الروافض للصحابة الكرام.

المسألة السادسة: مناقشته في قضية التناسخ الإلحادية.

المسألة السابعة: مناقشته في نفي منقبة التجديد عن الإمام أحمد رحمه الله.

وبمناقشته في هذه الأمور يعرف انحراف هذا الرجل في منهجه وأخلاقه وضعف تدينه وبعده عن المنهج السلفي وأهله.

* * *

المسألة الأولى: مناقشة بعض مغالطاته وتلبيساته في مقدمة كتابه: قطع اللجاج

في (ص٢) من المقدمة بعد أن حمد الله وأثنى عليه وصلى على نبيه ﷺ وأثنى عليه:

١- قال أبو الحسن: «فاللهم أجزه عنا خير ما جازيت نبيًّا عن قومه ورسولًا عن أمته جزاء ما حذر وأنذر حتى أفاء إلى الحق من أفاء واشرح صدورنا للاتباع الصادق وإن تكالبت علينا الخصومة والأعداء وأدفع عنا كيد الكائدين يا من لا يذل وليه ولا يعز عدوه يا من يجير ولا يجار عليه ويحب الإلحاح عليه في الدعاء.

أما بعد: فإن الابتلاء سنة في هذا الدين لا يكاد يسلم منه من أقبل على الله بصدق كما قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ ونعوذ بالله أن نكون من الكاذبين ونسأله بمنه وكرمه وجوده أن ينزلنا منازل الصادقين».

أقول: انظر أيها القارئ إلى أي قمة رفع نفسه بهذا الأسلوب الخلاب الذي يخلب الألباب؟

وانظر كيف يصور أهل الحق والسنة لما أدركوا مكايده ومكايد من وراءه من أعداء الحق والسنة الحاقدين الماكرين، فاجتمعت كلمة أكثرهم[1] على نصرة الحق والوقوف في وجه أهل الباطل الذين جعلوا من أبي الحسن واجهة يختبئون وراءه بأموالهم وخططهم ومكايدهم!

وانظر إليه كيف يخدع الناس بهذه الضراعة إلى الله بأن يعيذه من أن يكون من الكاذبين وأن ينزله منازل الصادقين، والله يعلم والذين عرفوه يعلمون أنه من أشد المموهين ومن أبعد الناس عن منازل الصادقين.

---

(١) ولا يؤيده أحد من أهل السنة.

٢- قال أبو الحسن: «ولقد شاع وذاع في هذه الأيام نبأ تلك الحملة الشرسة والهجمة العاتية التي يقودها الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -سدده الله- يقودها ضدي بلا هوادة، وشعار هذه الحملة: التهويل وتحميل الكلام ما لا يحتمل، والأحكام العجيبة التي لا تمت للعلم بصلة، والجرأة على إطلاق أشد عبارات التجريح بدون سبب، وتهييج الأحداث وذوي الأغراض الغامضة على المخالف وزرع حنظل الفرقة، والتهارج بين أهل هذه الدعوة»[1]..

أقول: ألم أقل للقارئ الكريم أن الرجل يتمتع بقدرة هائلة على تقليب الأمور وجعل الحق باطلًا والباطل حقًا، والظالم مظلوما، والمظلوم البريء ظالمًا... إلخ؟ تذكر أخي كل صفات هذا الرجل التي ألمحت إليها في مقدمة هذا البحث.

ألا ترى جرأة هذا الرجل على رفض الحق والإدانات الكثيرة من علماء اليمن والحجاز والشام، وإيهام الناس أن خصمه الوحيد هو الشيخ ربيع ليتسنى له القول بأن أحكامه لا تمت للعلم بصلة، وهيهات هيهات أن يتم له ذلك والحق مع ربيع؛ فوالله لو كان ربيع وحده وواجه الآلاف من مثل أبي الحسن لغلب الحق الباطل (إن الباطل كان زهوقًا).

وانظر كيف يصف نقد العلماء ومنهم الشيخ ربيع لأبي الحسن في انحرافاته:

أ- كطعنه في الصحابة بمثل الغثائية.

ب- ووصف بعض الأنبياء بالعجلة المذمومة.

جـ- والطعن في الصحابة وتربيتهم بأن فيهم خللًا في التربية.

د- وبيان حال أصوله الفاسدة وشبهاته الباطلة بأنه تحميل للكلام ما لا يحتمل وأنه تهاويل وأنه تجريح بدون سبب.

وانظر إليه وقد هيج الأحداث السفهاء على العلماء وعلى رفض أحكامهم والحكم عليها ظلمًا بأنها من أجل أغراض غامضة وجلية بعد أن زرع هو حنظل الفرقة... إلخ.

---

(١) انظر إلى هذه الطعون الظالمة، وكم له من الطعون والافتراءات، ثم يمدح نفسه ويزكيها ويبرؤها من الظلم والطعن، كأنما يتحدث إلى مجانين وأطفال.

وانظر إليه كيف ينسب هذه المساوئ إلى غيره بكل جرأة.

وانظر إليه كيف يرمي الناس بكل أدوائه ثم ينسل منها، فهل رأت عيناك أو سمعت أذناك مثل هذا الرجل وألاعيبه وبراعته في تقليب الأمور، أليس ما ذكرته هنا بعض شنائع أبي الحسن؟

أما علمتم أيها القراء أن أبا الحسن نادى بالفرقة مرات ومدحها؟

وكم سعى الناصحون في اليمن والحجاز لرأب الصدع وإنهاء أسباب الفرقة، ولكن لطموحات أبي الحسن الشريرة وأسباب خفية وجلية أبى إلا المضي في طريق الشقاق والفراق والحرب والفتن.

هل تدري أيها القارئ أن أشرطة حربه وفتنته قد بلغت أكثر من ثمانين شريطًا[1]، هذا عدا تهريجه وتهريج أتباعه، وعدا كتاباته وكتاباتهم في شبكات الإنترنت بما يزكم الأنوف شره وخبثه.

٣- قال أبو الحسن: «والحق أن الشيخ -سدده الله- يعلم أن هذه المسائل التي ذهب يبحث ويفتش عنها في خبايا كتبي[2] عسى أن يظفر بشيء يشنع به عليّ ليست هي سبب هذه الفتنة؛ إنما سبب هذه الفتنة أني أريد أن أعبد الله ﷻ بما شرع ويمقتضى منهج سلف الأمة وما أدركنا عليه علماءنا القائمين بهذا المنهج المبارك في هذا العصر، إلا أن الشيخ -سدده الله- لا يهدأ له بال إذا وجد طالب

---

(١) إذن فمن يلحقه في اللجاج، ومن يستفيد من لجاجه وأباطيله غير أهل البدع والضلال.

(٢) علم الله أني لا أرغب ولا أطيق قراءة كتبه، وإنما قرأت من كتبه السراج؛ لأنه في العقيدة؛ خشية أن يكون فيه انحرافات تضر المنهج السلفي وأهله، وفعلًا وجدت فيه ما يجب بيانه ودفعه عن المنهج السلفي وأهله، وأني لم أقرأ من الإتحاف إلا ما يتعلق بخبر الآحاد، ثم شهد لي بعض طلاب العلم أني أرسلت له نصيحة تتعلق بأخبار الآحاد، ولقد نسيت ذلك تمامًا، ولما اشتعلت فتنته لفت نظري بعض طلاب العلم إلى انحرافه في أخبار الآحاد، فدرست هذه المسألة فقط من جديد، وأما باقي كتبه كما أخبرتك، وأما أشرطته فقد جاءت منها كميات، فوالله ما سمعت منها وقرأت إلا ما مر ذكره، وما بعدها لم أسمع منها شيئًا، فالوقت أثمن من أن يضيع في سماع هراء من عرف جهله وكذبه، ولو أنَّ متفرغًا يدرسها لوجد فيها الأعاجيب والألاعيب.

والحق: أنه هو وأحزابه هم الذين نقَّبوا تنقيبًا واسعًا في أشرطة ربيع، فما عادوا إلا بالأكاذيب والبحث حتى، فخيب الله أعمال المفسدين ورد كيدهم في نحورهم.

علم يخالفه ولو بالدليل أو يفتي بمقتضى الحق الذي يعلمه وإن خالف الشيخ ربيعًا أو وافقه فلم يتعبدنا الله ﷻ بقول الشيخ ربيع دون بقية أقوال أهل العلم، بل لابد من عرض هذا كله منه ومن غيره على الميزان الشرعي الأصيل ويقبل الحق ويرد الباطل».

أقول: انظر إلى أي حد بلغ في التظلم والتباكي لاستدرار عطف الناس وحنانهم واستدرار دموعهم لما نزل بهذا القانت العابد الذي يريد أن يعبد ربه بما شرع وبمقتضى منهج السلف؟

ومن هذه العبادة وصفه للسلفيين بأنهم أصاغر وأراذل وأقزام وهدامون ومفسدون وأعداء الدعوة وخصومها وحدادية وغثاء وأنهم لا يخرجون عن أقوال الشيخ ربيع وعن أقوال الشيخ مقبل، فهما في نظره الأعمى شيخا وإماما هؤلاء الأراذل والهدامين والمفسدين . . . إلخ.

ومن عبادته الخاشعة وصفه للصحابة بالغثائية، وتقلبه في معابد الثبات والإصرار عليها لعله إلى الممات ناطقًا في خشوع العابد القانت بأن الأولى تركها في حق الصحابة والأنبياء.

أمّا وصف السلفيين بها لعله من عبادته التي يتقرب بها إلى الله.

يا أبا الحسن ليس ربيع وحده الذي أدانك بعد صبر طويل، بل أدانك جل علماء السنة في مختلف البلدان وكبار السلفيين وصغارهم؛ لأن شناعاتك واضحة كوضوح الشمس؛ وإنما يمتاز ربيع من بينهم بستره عليك ومناصحته لك مدة طويلة بكل رفق، فأبيت إلا إعلان الثورة والحرب عليه بعد تدبير المكايد له في الخفاء، فرد الله كيدك في نحرك واجتمعت كلمة جل أهل الحق على إدانتك بحق.

يا أبا الحسن ربيع لم يذهب يفتش أشرطتك وكتبك، وإنما ظلمك وطغيانك وحملاتك الشعواء على السلفيين من سنين بالطعون والحرب باعترافك ألجأهم أن يرفعوا عقيرتهم إلى العلماء، والذي وصل إلى ربيع وصل إلى غيره فلماذا تربط كل شيء برأس ربيع؟ يا أيها الماكر.

يا أبا الحسن ربيع يحب العابدين -ويدعو ولله الحمد وأنت طفل- إلى عبادة

الله بما شرع ويحارب الشركيات والبدع، ويحب السلفيين الذين يعبدون الله بما شرع، بل يتمنى من أعماق نفسه أن يعود المسلمون جميعًا إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم، وأن يعبدوا ربهم بما شرع، وأن يفتح الله لهم شعوب الأرض كلها ليوحدوا الله ويعبدوه بما شرع وبمقتضى المنهج السلفي.

ومن هم السلفيون الذين خالفوني فلم يهدأ لي بال حتى بطشت بهم ؟

أهم سيد قطب وأمثاله ؟

أم الغزالي أم أبو غدة وعوامة وأمثالهم أهم الفرق الضالة كالروافض والخوارج أهم أخيرًا عدنان عرعور وعبد الرحمن عبد الخالق والحداد وأمثالهم ؟ من هم ؟

بينهم لي وللناس إن كنت تعرف الصدق ولو في هذه المرة.

ربيع يذب عن السلفيين أفرادًا أو جماعات من عهد الصحابة إلى يومنا هذا، ويختلف مع أبي الحسن ومع أهل الأهواء جميعًا شأنه شأن أهل السنة في السابق واللاحق، وليس عنده منهج واسع أفيح يسع أهل السنة أي أهل البدع على اصطلاحك ويسع الأمة كلها، وليس عنده مجمل ولا مفصل ولا قاعدة نصحح ولا نجرح إلى آخر أصولك الباطلة[1].

وبالمقابل لا يحارب ربيع أهل السنة لا علماء ولا غيرهم ولا يقول ليس لأحد على دعوتنا وصاية ولا بابوات ولا ملالي، بل يربط شباب السنة بعلمائهم، وليس مثلك يسير بالشباب على طريقة ثوار أوربا أفهمت الآن يا أبا الحسن أعرفت نفسك أم لا تزال تائهًا ؟

وأخيرًا لا تفتر على ربيع فلم يتصور هذا الذي تقوله عليه من التعبد بأقواله، وليس في أعماله وأقواله وتعامله مع الصغير والكبير ما يشير من قريب ولا بعيد إلى ما تفتريه وتردده زورًا وبهتانًا، وشناعاتك عرضت على العلماء العدول فأدانوك

---

(١) وضع أبو الحسن هذه الأصول الباطلة لأهداف باطلة، ثم هو أشد الناس مخالفة لها في حربه الطويلة لربيع وأهل السنة، ولو اقتصر على مجرد مخالفتها لهان شره.

بالحق وبالميزان الشرعي، ولكنك تعودت على تسمية الأشياء بغير اسمها فلعل الميزان الشرعي عندك غير الميزان الشرعي الذي عرفه العلماء من الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

٤- قال أبو الحسن: كل هذا أثار حفيظة الشيخ ربيع -وفقه الله- وبيت النية لهذه الحملة التي كانت سبب خير[1] -ولله الحمد-.

أقول: هذا من عجائب هذا الرجل وجرأته المفضوحة على تقليب الأمور والله إنك لتعلم أنك كاذب ومن فيك أدينك.

أ - ألم تصرح بدون خجل بقولك في الشريط الرابع من أشرطة «مهلًا يا دعاة التقليد»: «أما الشيخ ربيع فأصوله هذه منقوضة في السراج الوهاج من عام١٤١٨هـ وهو نفسه في انتقاده يقول أنا أدري أنه يقصدني بهذا، وأنا أدري أنه يعنيني وأنا أدري أنه يقصدني بهذا الكلام، وضعت كتاب السراج الوهاج وهو في نحو سبعين ومائتي فقرة وفيها مناقشة لأفكار الشيخ ربيع لجانب الإفراط وأفكار الجماعات الأخرى لجانب التفريط».

فمن هو الذي بيَّت الحملة بغاية من المكر والكيد ومن متى بدأ هذا التبييت والتخطيط ومن كان وراء هذا كله؟

وهل لربيع أصول فاسدة وأفكار منحرفة؟

وهل تأييد كبار علماء السنة لأصول ربيع وكتاباته كان خيانة وتبييت حملة ضد الإسلام؟

ب- ألم تصرح بأنك كنت تجد نفسًا غريبًا يركب الدعوة السلفية تريد بذلك منهج السلف الذي ينصر السنة ويقمع البدع وأهلها؟

جـ - ألم تحارب بتلك الأصول التي ورثتها من عبد الله عزام ومن عدنان عرعور وزدت عليها أصولًا كثيرة؟

---

(١) سبب خير لغيرك، فلقد كشف الله حقيقتك لأهل الحق والصدق، وحمى المنهج السلفي من دسائسك ومكايدك، فنحمد الله على ذلك ونشكره.

ما هي أهداف اضطلاعك بها ؟

أليست لحرب المنهج السلفي الذي تسميه أصول ربيع وأفكار ربيع ؟

د- وبالمقابل مناصحات ربيع السرية لك وصبره عليك سنين وستره لأخطائك لعلك تتذكر أو تخشى هل هذا عند الشرفاء النبلاء يعد من التبييت للحملة عليك؟

إنك أيها الكنود لتعد المعروف منكرًا والإكرام الذي لا تستحقه عداوة وحقدًا، وإن لك نظراء يضرب بهم الأمثال:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

إن بني ضرجوني بالدم

(إلى قوله): شنشنة اعرفها من أخزم

• قال أبو الحسن: «فقد عرف الكثير من طلبة العلم أن أكثر ما كتبه الشيخ -سدده الله- من رسائل وأدلة أنها بعيدة عن موضع النزاع، وأن منها ما هو حجة لنا لا علينا؛ ولذلك فقد توالت الردود على الشيخ من طلبة العلم في كل مكان وأكثرهم لا اعرف اسمه ولا بلده ولكن الحق أحق أن يتبع».

أقول: أ - لاحظ لقد أسقط العلماء وأحكامهم وأصبح الحكام عنده من يسميهم طلاب علم، والله أعلم بأحوالهم وأخلاقهم ومقاصدهم.

ب- ولاحظ أنه يجهل ربيعًا ويدعي أن أكثر ما كتبه الشيخ ربيع من رسائل وأدلة أنها بعيدة عن محل النزاع.

ربيع الذي تلقى العلم في مختلف مراحله على كبار العلماء وينجح في الأوائل دائمًا وينال أرقى الشهادات وأعلى الدرجات العلمية، ويصل إلى درجة أستاذ، ويدرس في الدراسات العليا، ويشرف على عشرات الرسائل، ويناقش عشرات الرسائل ما بين ماجستير ودكتوراه لا يعرف في النقد والأخذ والرد مواضع النزاع[1].

وأبو الحسن الذي لا يدرى أين درس ولا يعرف له شيوخ، ولا يدرى من أين

---

(١) لقد اضطرني هذا الظلوم الجهول إلى هذا الكلام، ولي أسوة في الخليفة عثمان حينما غمط حقه أسلاف أبي الحسن، فاضطر ﷺ أن يذكر بعض أعماله ومزاياه.

سقط على العلم ولا من أي كوة تسلل إليه هو الذي يعرف مواضع النزاع، وطلابه مثله أو دونه يصبحون ببركات سفسطة أبي الحسن وأساليبه التي تشبه أساليب الصوفية الباطنية الذين يرمون العلماء بالجهل، وبأنهم لا يعرفون علم الباطن ولا علم الحقيقة وإنما هم علماء رسوم هم أيضًا يعرفون مواضع النزاع.

هب أن ربيعًا يتخبط في كل ما كتب، فهل العلماء الذين أدانوك من أهل اليمن وجيران ومكة والمدينة وأهل الشام أيضًا، بل وفي كل مكان كل هؤلاء لا يعرفون مواضع النزاع واختصك الله بهذه المعرفة.

يا أبا الحسن إن العجائز والعوام يدركون أباطيلك بكل سهولة فضلًا عن طلاب العلم فضلًا عن العلماء فضلًا عمن تخصص في النقد وأيده العلماء وكل سلفي صادق.

يا أبا الحسن إن من أبغض الناس إلى الله عائل مستكبر، وإنَّ غمط الناس فضلًا عن العلماء ورد الحق لهو الكبر؛ فلا تجمع بين الكبر الزائد والسفسطة وأساليب الصوفية الباطنية.

جـ - لاحظ كيف يمدح ردود من يسميهم طلبة العلم وقد امتلأت بالجهل والكذب والخيانة، ألم يفضح السلفيون هذه الأكاذيب والخيانات والجهالات والتي لا يبعد أنك مشارك فيها.

ثم لا يخجل أبدًا مما يخجل منه أحط الناس أتباهي بهذه الردود الباطلة المخزية القائمة على الكذب والخيانة والجهل؟

٦- قال أبو الحسن: «وقد قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٦٤): وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعوا إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون، وإني لأبرأ إلى الله ﷻ من صنيع من وقع في مثل ذلك تعصبًا لي».

أقول: نعم قال هذا شيخ الإسلام، والشيخ ربيع والسلفيون في السابق

والحاضر لم ينصبوا شخصًا يدعون إلى طريقته، بل هم متمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وبمنهج السلف الصالح القائم عليهما على ذلك يوالون ويعادون وإليه يدعون.

وتأييد العلماء الذين ذهبوا والباقون من مؤكدات أن ربيعًا على الحق وأن خصومه وأنت من أشدهم وألدهم على الباطل.

وأنت من أشد الناس تحزبًا وتحزيبًا على الباطل.

ألست تركض هنا وهناك في اليمن والحجاز ونجد والإمارات وغيرها لتحزيب الناس حول منهجك الفاسد وشخصك البائس المفلس من الحق؟

ألست تستغل الأموال التي يقدمها المحسنون للفقراء والمساكين لتحزيب من باعوا دينهم حول شخصك.

لا تتشبع بما لم تعط ولا تلبس الشرفاء النبلاء ثيابك التي يتزهزن عنها.

ومن يصدق هذه البراءة وأنت تتخبط في أوحال التعصب والتحزب، ومن يصدقك وأنت تشيد الأصول الفاسدة لحماية أهل البدع والضلال وتحارب أهل السنة ومنهجهم تعصبًا لنفسك ولأهل الباطل.

٧- قال أبو الحسن في ص(٣) من مقدمة قطع اللجاج: «ولقد سكت كثيرًا، مع ما سمعت من البهتان، والتقول عليَّ بما لم أقل، بل بما لم يدر بخلدي يومًا من الأيام، وكنت إذا قرأت شيئًا مما كتبه الشيخ ربيع -وفقه الله- وهو يغوص في ضميري ويستقرئ سريرتي، ويدعي أنني ما قلت كذا، إلا وأقصد من وراء هذا القول كذا، فلما وقفت على بعض كلامه هذا، رأيت كأنه، يتكلم عن أبي حسن آخر، لأنه يخلص في النهاية عني بعقيدة أو قصد أو طريقة، لم يدر منها بخلدي شيء!!».

أقول: كل عاقل منصف يسمع أشرطة أبي الحسن أو بعضها ويقرأ مقالاته ويقرأ كتابه كتاب قطع اللجاج، ولا سيما مقدمته يدرك تمام الإدراك أنه هو الكذاب البهات وأمامك هذه الفقرة وحدها تبين لك كذبه.

فهو يقول: «ولقد سكت كثيرًا مع ما سمعت من البهتان والتقول عليَّ بما لم

أقل بل لم يدر بخلدي يومًا من الأيام».

وهو من أكثر الناس هديرًا وهذيانًا ؛ فلقد بلغت أشرطته العشرات[1] وفيها من الأصول الفاسدة والأكاذيب والوعود الكاذبة ما هو معروف مشهور عند من يتابعه.

وفي مقالاته من الأكاذيب ما هو معروف عند متبعيه أو من يسمع له بعض الأشرطة أو يقرأ له بعض المقالات.

وفي هذا الكتاب قطع اللجاج ما يندى له الجبين من الكذب والتلبيس الذي هو أشنع من الكذب، وفيه من التشبع بما لم يعط ما يصك الأسماع وتشمئز منه النفوس «ومن تشبع بما لم يعط فهو كلابس ثوبي زور».

وفي هذه الفقرة من الافتراء ما تراه:

أ- فهو يقول إنه سكت كثيرًا والواقع بخلاف ذلك، أفمن زادت أشرطته على ثمانين شريطًا يصدق عليه أنه سكت كثيرًا فكم آذى الناس والملائكة الكاتبين بهذا الكلام.

ب- ويقول: «ما سمعت من البهتان والتقول عليَّ بما لم أقل».

والواقع خلاف ذلك، فمناصرة أهل السنة من العلماء وطلاب العلم الشرفاء كتاباتي في نقد أبي الحسن تكذب ذلك وأبرأ إلى الله مما يأفكه الكاذبون الظالمون ولا أبغض خصلة بعد الكفر بالله من الكذب، وأربي أولادي وطلابي على الصدق وما أظنه يجد كذبًا في كلام إخواني وطلابي فضلًا عن أن يجد مني كذبًا أو من علماء السنة، ولكن يقال له «رمتني بدائها وانسلت».

جـ- ويقول: «بما لم يدر بخلدي» وكذب في ذلك والدليل اعترافه الذي تجعجع به في الشريط الرابع من أشرطة «مهلًا يا دعاة التقليد» بل عنوان هذا الشريط كذب فلسنا من دعاة التقليد.

---

(١) لقد جاوزت ثمانين شريطًا كما ذكر ذلك هو، فهل عرف لفاجر لدود مبتدعًا كان أو غيره حارب خصمًا له بمثل هذا المقدار من الأشرطة والمقالات الفاجرة؟! علام تدل هذه الحرب الضروس؟! وعلام يدل هذا النشاط المريب؟! أترك استنباط ذلك للعلماء والعقلاء.

د- ويقول: «وكنت إذا قرأت شيئًا مما كتبه الشيخ ربيع -وفقه الله- وهو يغوص في ضميري ويستقرئ سريرتي ويدعي أنني ما قلت كذا إلا وأقصد من وراء هذا القول كذا».

أقول: وهذا أولًا: أيضًا من أفرى الفرى ومن السفسطة المنحطة، فالكلام يعبر عن مقاصد العقلاء وإراداتهم، وبه يؤاخذون إن كان كذبًا وظلمًا وقذفًا وعليه يحمدون إن كان صدقًا وخيرًا وبرًّا، وهذه السفسطة تؤدي إلى إسقاط دلالات الكلام وإسقاط ما تدركه العقول والأفهام.

وثانيًا: الاعتراف سيد الشهود فيقال يا أبا الحسن ألم تعترف في شريط مهلًا يا دعاة التقليد أن الشيخ ربيعًا عرف مقاصدك من عباراتك؟

هـ- ويقول: «فلما وقفت على بعض كلامه رأيت أنه يتكلم على أبي حسن آخر لأنه يخلص في النهاية عني بعقيدة أو قصد أو طريقة لم يدر منها بخلدي شيء».

وهذا هو الكذب والسفسطة وأقول له اضرب أمثلة من كلامي فيها ما تدعيه وأنا واثق بأنك كاذب وواثق بأنك لن تجد ولو كان لديك شيء لصحت بي صياح المجانين.

ما يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه

والله يا أبا الحسن لو كنت نبيلًا عاقلًا شريفًا لما وقعت فيما وقعت فيه من البلايا، ولو كنت عاقلًا نبيلًا لأدركت أننا أرحم بك من نفسك، وأن كلامنا أنفع لك ولحزبك في الدنيا والآخرة، وأن كلامك قد أضر بك كثيرًا وجعلك ذليلًا كسيرًا فاتق الله في نفسك وارحمها من عواقب الظلم والكذب فالكذب عار ومهانة والظلم ظلمات يوم القيامة.

وعلى كلٍّ؛ فقد عرف العقلاء من هذه النماذج من مقدمة قطع اللجاج ومن هذه الفقرة إلى أي حد سقط أبو الحسن في أوحال الكذب والتلبيس وقلب الحقائق.

فكيف لو قرأها كلها، بل كيف لو قرأ الكتاب كله بل كيف لو قرأ كتاباته كلها وسمع أشرطته كلها في هذه الخصومة، أترك تصور ذلك للعقلاء الشرفاء الذين يعرفون قدر الصدق والصادقين وقدر الكذب والكذابين؟

٨- وقال أبو الحسن في مقدمة كتابه قطع اللجاج (ص٣): «وما كنت لأردَّ على مثل هذه الأمور، إلا أن الشيخ ربيعًا -سدده الله- أراد أن يظهر للناس أن سبب الخلاف بأن عنده ما أسماه: مسائل عقدية ومنهجية، يدعي أنني خالفت بها منهج السلف، وأنني بها أصبحت من أهل الأهواء -عنده-، بل ادعى أنني أشر أهل البدع على وجه الأرض، وهذه دعوى متوقعة من الشيخ -سدده الله- ولست أول من رماني بذلك، ولا أظن أنني آخر من يرمى بهذه الفرى، والله المستعان».

أقول:

١- انظر إلى -المسكين- يريد أن يتظاهر بالأدب، ولكن يغلبه طبعه فيطعن أشد الطعن ثم يأتي بما يشبه الرقية ظانًّا أن الناس سيلقون كلامه بالتقدير والاحترام.

٢- وانظر كيف يتظاهر بالتأني والصبر والتوقف عن الردود لولا أن أسبابًا قاهرة اضطرته إلى الرد، وهو الذي لا يفتر من الكذب والهذيان والطعون الشنيعة في مقالاته وأشرطته ضد كل من ينصحه أو يقول فيه كلمة حق، ولاسيما ربيع الذي جعله هدفه الأول والأخير.

والعقلاء الشرفاء لا يعتبرون هذه الأكاذيب والافتراءات ردودًا ولا شبه ردود؛ وإنما هي حرب الشتائم والأكاذيب التي لا يعترف بها الإسلام ولا المسلمون.

٣- ألا تراه كيف يغالط ويستهين ويهون من شأن خلافاته فلا يراها عقدية ولا منهجية، أليست هذه سفسطة من لا يقيم وزنًا للخلافات العقدية والمنهجية؟!

٤-نعم والله لقد خالفت منهج السلف في مسائل عقدية ومنهجية وناقشتك بكل لطف واحترام وأعطيتك من التقدير ما لا تستحق منه شيئًا. وصبرت عليك صبرًا طويلا سنوات رغم أني أعرف أنك تحاربني بمكر، ثم أعلنتَ حربك الشرسة ومع ذلك وجهت لك تنبيهًا ونصيحة بيني وبينك فأبيت إلا إعلان الفتنة والحرب المليئة بالطعن والتشويه وتهييج أهل الحجاز ونجد بطريقة غير شريفة مع عناد شنيع واستعلاء فظيع.

وانظر كيف يستهين بجرائمه التي منها تأصيله الفاسد ونيله المتكرر لصحابة رسول الله ﷺ بل لبعض الأنبياء؛ فلا يراها شيئًا ويريد أن يوهم الناس أنه مظلوم وأن ربيعًا لا يغار على عقيدة ولا منهج، وإنما يظلم أبا الحسن التقي النقي بغيًا وعدوانًا أي تلاعب واستخفاف بعقول الناس يفوق هذا التلاعب.

قوله: «بل أدعى أني أشر أهل البدع على وجه الأرض».

أقول: إني بدعته وقلت: أنه من شر أهل البدع، ولم أقل أشر أهل البدع على وجه الأرض، وفرق كبير بين العبارتين، وصغار طلاب العلم يدركون ذلك، ولكن لتعوده على الكذب حتى صار من طبعه الراسخ أصبح من السهل عليه التفوه به بدون خجل ولا مبالات بمعرفة الناس له بذلك «ما لجرح بميت إيلام».

وأصبح يهذي به هذيان المجانين وتأثر به أنصاره حتى بلغوا درجة من الهوان يُرثى لهم فيها فلا يرون الكذب والخيانة من المساوئ؛ لأنهم رأوا شيخهم رأسًا في الكذب والتلبيس والباطل فرضوا به إمامًا على عجره وبجره، وقلدوه في منهجه وأساليبه تقليدًا أعمى واستهانوا بضلالاته وبغيه، ولو زُلزلت بها العقيدة السلفية والمنهج، ولو كانت تطاولًا على أصحاب محمد ﷺ بأخبث الألفاظ والأوصاف، بل حتى لو كانت تطاولًا على الأنبياء.

إن الكذاب لا يتوب كما قال ابن حزم رحمه الله، وظهر ذلك جليًا في أبي الحسن وعصابته كعدنان عرعور وغيره.

وخذ مثلًا واحدًا من أمثلة كثيرة وشنيعة وهو كلمة غثائية كم تلاعب وتقلب فيها منذ طولب بالتوبة منها في مأرب في شعبان عام ١٤٢٢هـ:

١- فأحيانًا يقول: ليست سبًا، ويحارب من يقول إنها سب[1].

٢- وفي المدينة قال: إنها خطأ لا يجوز وأتوب إلى الله منه.

٣- ثم يخرج من المدينة فيخرج من هذه التوبة.

٤- ويحيل على كلام له في الشريط الأول من أشرطة القول الأمين مضمونه أن

(١) وأكد ذلك.

كلمة غثائية ليست سبًّا، وإنما تراجع عنها لأنه لم يعلم أن أحدًا من السلف قالها، وأن الأولى في حق أصحاب النبي ﷺ أن يعبر بعبارة فيها الإجلال والتوقير، فهي ليست عنده سبًّا والأولى تركها من باب الأدب في التعبير ولو علم أن أحدًا قالها لقلده، ولكنه لا يعلم أحدًا قالها ونسي أحكام السلف وأئمة السنة على من ينتقص صحابيًا واحدًا، فكيف بمن يقذف المئات منهم بأخبث وأقذر أوصاف التنقيص والطعن.

٥- وبعد ثلاثة أشهر من تظاهره الكاذب في المدينة بأن إطلاق كلمة غثائية على الصحابة لا يجوز ويتوب إلى الله منه[1].

وجه إليه سؤال في مدينة جدة عن كلمة غثائية هل هي سب فأجاب بكل جرأة:

«لا يسمى هذا سبًا، لا يسمى سبًا[2]، ولكن الأولى في حق الصحابة أن يعبر هات الدليل على هذه التفرقة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس إن على سياق قولك هذا أنه لو قذف سلفي مؤمنًا محصنًا أو محصنة لا يكون قذفًا ولو سب أباه وأمه لا يكون سبًا، بل لو قذف صحابيًا لا يكون قذفًا فإذا صدر من رافضي كان سبًّا وقذفًا بتعبير أحسن في حق الصحابة والأنبياء»[3].

وقابل أولياؤه هذه الفتوى بالاستسلام لبلادة مشاعرهم وجهلهم من جهة ولتقليدهم الأعمى له من جهة أخرى.

ونشر استنكار هذه الفتوى الباغية الظالمة المستحقة بحق الأنبياء العظام

---

(١) قد سبق لي مقال بعنوان: «مراحل أبي الحسن في الغثائية»؛ بينت فيه أنها ست مراحل، وجاءت هذه الفتوى في المرحلة السادسة، ارجع إلى تفصيلها واستيفائها في المقال المُنَوَّه عنه.

(٢) يزعم أبو الحسن أن كلمة غثائية إذا صدرت من مثله لا تكون سبًّا، وإذا صدرت من الرافضي فإنها حينئذٍ تكون سبًّا، فنقول له: إن كلمة غثائية سب شديد، وتحقير شنيع، سواء صدرت من سلفي أو غيره، من أين لك أن الكلام الفاحش إذا صدر من سلفي في حق الصحابة لا يكون سبًّا، وإذا صدر من الرافضي يكون سبًّا؟!

(٣) ولما تورط في هذه الضلالات ذهب الأثيم الظلوم يهذي بما لا يجرؤ عليه أي عاتٍ ظلوم غارق في البهت من الطعن في الصحابة، بل في جبريل ﷺ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك القول في رب العالمين، وقد رد افتراءاته هذه بعض الفضلاء في عدد من المقالات التي بينت كذبه وجهله.

والصحابة الكرام، فما كان من حزب أبي الحسن إلا التمادي في تعظيمه، ومحاربة أهل السنة من أجله، والركض وراءه في الطعن في علماء السنة الذين أدانوه في الغثائية وفي غيرها من التسلط على الصحابة الكرام وتقصده إياهم بالأمثلة السيئة كسوء الظن ولو بمثل ابن صياد الدجال، وكالخلل في التربية... إلخ.

انظر ماذا تحمل هذه الفتوى في طياتها:

١- إن كلمة غثاء ليست قبيحة في نظره، بل هي حسنة؛ فإن صيغة افعل صيغة تفضيل فهي كلمة حسنة لكن الأولى اختيار أحسن منها.

٢- وبناء على هذا التصور يجوز إطلاقها على الأنبياء والصحابة، لكن الأولى أن يختار لفظ أحسن منها، فإن أطلق أحد أو الناس جميعًا كلمة غثائية على الأنبياء والصحابة فلا حرج ولا عيب، ولا إثم في إطلاقها، ولكن قائل ذلك وقع في خلاف الأولى وخلاف الأولى من المباحات، فما بالك بغيرها من ألفاظ الطعن والسب.

وهكذا يفتح أبو الحسن بتلاعبه ومواقفه وألفاظه القبيحة وفتاواه الباطلة بابًا واسعًا للطعن في الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم-، وللطعن في أصحاب رسول الله ﷺ فضلًا عن العلماء وسائر المسلمين.

أما أنا وعلماء السنة فقد أنكرنا أعمال وأقوال وتأصيلات أبي الحسن واستنكرنا سبه لأصحاب محمد ﷺ وعناده وتلاعبه في ذلك، واستنكرنا طعنه في نبي الله موسى ونبي الله داود برميهما بالعجلة، واستنكرنا هذه الفتوى الإجرامية في حق الأنبياء والصحابة.

والذي أدين الله به أن كلمة الغثائية من أقبح الألفاظ؛ لأن الغثاء هو الأوساخ والأقذار، ولا تقال إلا في حق أسقط الناس وأرذلهم، وأدين الله بأن إطلاقها على نبي أو أنبياء كفر وأن هذا مقتضى إجماع السلف على أن من سب نبيًا فهو كافر، ولا سب أشنع من كلمة غثائية.

وأطلب من علماء السنة النظر في هذه الفتوى وما تحمله في طياتها من تسهيل

وفتح أبواب الطعن في الأنبياء والصحابة، وأطلب منهم إدانة هذا الرجل بما يستحق لاسيما وهو المعروف بالكذب والتلبيس والتلاعب.

وقوله: «هذه دعوى متوقعة من الشيخ -سدده الله-، ولست أول من رماني بذلك ولا أظن أني آخر من يُرمى بهذه الفرى والله المستعان».

أقول: بئس هذا الظن وبئس هذا التوقع و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

فهات لي شخصًا واحدًا لا يستحق التبديع فبدعته، بل كم من مبتدع أناقشه مناقشة علمية في ضلالاته ولا أبدعه، وقد حاول بعض الحدادية أيام تسترهم بالسلفية أن أبدع فلانًا وفلانًا فرفضت ذلك، وقلت هذا الأمر متروك لكبار العلماء آنذاك كابن باز والألباني وابن عثيمين، وكان هذا من أسباب حربهم لي.

وهات هذه الفرى وهي جمع فرية وهي أشد الكذب هاتها وبيِّن من افتريتُ عليهم؛ وإني لأقول لك والله يعلم ذلك مني ما قاله الإمام الزهري لما قال له هشام ابن عبد الملك كذبت فقال له الزهري: «لا أم لك أنا أكذب، والله لو نزل من السماء أن الله أباح الكذب ما كذبت».

ولقد رخص للرجل أن يكذب على أهله، فوالله لا أعاملهم إلا بالصدق، وإني لأربي أهلي وأولادي على ذلك وأرى أثر ذلك عليهم والحمد لله.

وأربي تلاميذي وأنصح المسلمين بذلك في محاضراتي وكتاباتي، وأحذرهم من الكذب وأبين لهم خطورته في الدين والدنيا.

يا أبا الحسن إن الذي يدافع عن الحق ومنهج السلف لا يحتاج إلى الكذب فعنده من الأدلة القرآنية والنبوية وآثار السلف الصادقين ما يغنيه عن ذلك، وعنده في كتاب الله وسنة رسوله وآثار السلف ما يبغض إليه الكذب والظلم ويجتنبه عنه، وعنده من المروءة والشرف ما يجعله يأبى ذلك ويأنف منه، ولكن دعاة الباطل ضعاف العقول والنفوس هم الذين يدفعهم اللجاج والعناد إلى الوقوع في الكذب والتمرغ في أوحاله.

المسألة الثانية: مناقشة مماحكته في ملاحظات مفتي المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله-

لقد ناقشه الشيخ عبد العزيز في تسع مسائل من كتابه «السراج» فادّعى أنه عدل في هذه المسائل آخذًا بتوجيهات الشيخ.

ولكنه في كتابه الذي سماه «قطع اللجاج» أثار لجاجًا ومماحكات حول معظم هذه المسائل وحول معظم مناقشاتي له لإظهار صواب أقواله وضعف هذه الاعتراضات عليه؛ لأنه مولع بالجدل والتهويش ومصاب بجنون العظمة والتعالم فالرجل لا يستسلم للحق ما وجد إلى اللجاج والتهويش سبيلًا وسائر على مذهب «عنز ولو طارت».

وسأكتفي بعرض مماحكته للشيخ عبد العزيز في مسألتين وأحيل القراء على باقي المسائل في كتابه «قطع اللجاج».

قال أبو الحسن في كتابه قطع اللجاج (ص ١٦): «وأعتقد أن الله مستو على عرشه، بائن منه، من غير مماسة، ولا حاجة للعرش، استواء يليق بجلاله».

قال سماحته[1]: «فالأولى حذف «من غير مماسة»؛ لأن ما قبلها وما بعدها، يغني عن ذلك وتعديل عبارة: «بائن منه» إلى «بائن من خلقه»؛ لأن العبارة الأولى فيها محذور، من حيث إنه يلزم منه عدم استواء الله على عرشه». اهـ

قال أبو الحسن: قلت:

أولًا: لقد أخذت بنصيحة سماحته وعدلت العبارة كما في جميع الطبعات الثلاث الفقرة رقم(٩).

ثانيًا: مع أنني عدلت عبارتي في المماسة، إلا أنني أرى أن هذا كلام لبعض

---

(١) يعني: سماحة مفتي المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ

السلف - وإن كان في ذكره ومنعه اختلاف - ؛ ففي اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، ت/ بشير محمد عيون ص(١٥٣): وقال في موضع آخر والظاهر- من السياق أن القائل أحمد أو المروزي والأول أقرب وإن الله - ﷻ - على عرشه فوق السماء السابعة، يعلم ما تحت الأرض السفلى، وأنه غير مماس لشيء من خلقه، وهو تبارك وتعالى بائن من خلقه، وخلقه بائنون منه . اهـ

وقال أبو عمرو الداني في الرسالة الوافية ط/ دار ابن الجوزي، ت/ القحطاني ص(٥٣): واستواؤه ﷻ: علوه بغير كيفية ولا تحديد ولا مجاورة ولا مماسة . اهـ

وانظر ما قاله العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع في شرحه العقيدة السفارينية ط/ أضواء السلف، ت/ أشرف بن عبد المقصود ص(٩٣-٩٧) فقد قال في شرحه: استواء منزهًا عن المماسة والتمكن والحلول، ثم انتصر لهذا القول في الحاشية، ونقل إنكار بعض أهل العلم لذكر هذا اللفظ نفيًا وإثباتًا .

أقول على كلامك هنا ملاحظات:

أولًا: على قولك: «ثانيًا: مع أنني عدلت عبارتي في المماسة».

الصواب أن تقول: مع أنني حذفت عبارة المماسة؛ لأن الشيخ نصحك بحذفها لا بتعديلها ولأنك حذفتها فعلًا .

ثانيًا: ما هذه المماحكة التي تتخذها تجاه العلماء الذين يرجهونك إلى الصواب والحق .

فلقد أخذت تماحك وتشوش على عدد من توجيهات الشيخ غير هذه المسألة لتوهم الناس أنك محق في كل أو جل ما نصحك به الشيخ وأخذه عليك، وهكذا تفعل مع غيره أليس هذا من الأمراض العقلية والنفسية التي تحتاج إلى العلاج .

ثالثًا: على قولك: «إلا أنني أرى أن هذا كلام لبعض السلف - وإن كان في ذكره ومنعه اختلاف-».

أقول: في كلامك هذا نظر قوي فالسلف لم يجر بينهم خلاف في ذكره ومنعه، ولم يطرح على بساط البحث والمناقشة والاستدلال، ولو كان الأمر كما ذكرت لرأيت كل طرف منهم يدلي بحججه وبراهينه على صواب قوله وبطلان قول مخالفه

كما هو معروف عنهم فيما هو دون هذه المسألة المتعلقة بعظمة الله .

رابعًا : أن كلامك يوحي بأنك لست براضٍ عن حذف عبارة : من غير مماسة ، وأنك أقرب إلى الصواب من الشيخ عبد العزيز الذي علل حذفها بقوله : لأن العبارة الأولى فيها محذور من حيث أنه يلزم منه عدم استواء الله على عرشه ، لكنك حذفتها مراعاةً لخاطره ولا ترى ما يراه الشيخ من المحذور ، والدليل أنك دعمت وجهة نظرك بما نسبته إلى الإمام أحمد وبنقلك لكلام أبي عمرو الداني والشيخ محمد بن مانع -رحم الله الجميع- ، وهذا استرواح منك وركون إلى التقليد الأعمى بل الأمر أبعد من ذلك .

خامسًا : الواجب عليك وأنت تعتقد أن في المسألة اختلافًا بين السلف الأمور الآتية :

أولًا : أن تضع في الاعتبار :

أ- قول اله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ .

وقول الله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ .

فنفي المماسة من القول على الله بغير علم .

ب- وإذ المسألة خلافية كما تزعم فكان عليك أن تأخذ بقول الله تعالى : ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ .

وأنت رددت الأمر إلى غير الله ، وهذا ما لا يليق بطالب العلم لاسيما إذا كان يحارب التقليد ويقول أنا لا أقبل قول أحد إلا بدليل ، ولاسيما في هذا الباب المتعلق بعظمة الله .

سادسًا : أنت تنادي بالتأصيل وتلهج بالأصول ، بل تبالغ وتكثر من التأصيل لحماية أهل البدع .

أفما كان من حق الله عليك أن تهرع في هذا المقام الخطير إلى القواعد التي قررها السلف في هذا الباب العظيم باب أسماء الله وصفاته .

ومنها: أننا لا نثبت لله من الأسماء والصفات والأفعال إلا ما ثبت عن طريق الوحي كتاب الله وما ثبت عن رسول الله ﷺ.

ومنها: أن مثل لفظ المماسة وعلمها ولفظ الجسم والجوهر والعرض وأمثالها مما يقوله المتكلمون ومن جرى مجراهم من أهل الأهواء لا نطلقها على الله ولا ننفيها.

مثل هذه الآيات والقواعد لا يجوز لمسلم أن يتناسها من أجل الدفاع عن نفسه ويتعلق بأذيال التقليد.

فالعلماء كما يقول شيخ الإسلام: «يحتج لهم ولا يحتج بهم».

سابعًا: كان من حق الإمام أحمد عليك أن تتأمل كلامه حق التأمل فتنظر في سياقه وسباقه والقرائن التي تحفه قبل أن تنسب إليه هذه المسألة.

ولو عملت ما قلته لك لظهر لك جليًا أنه لا يقصد من نفي المماسة ما يقصده الأشاعرة وأمثالهم، ولظهر لك أن هذا الإمام إنما يقصد بنفي المماسة الرد على الجهمية الذين يقولون إن الله في كل مكان، ويقصد تنزيه الله عن أن يحل في الكون أو شيء منه أو يمازجه.

أما الداني وابن مانع فأنهما على ما عندهما من سلفية فقد وقعا في تقليد الأشاعرة من حيث يشعران أو لا يشعران؛ فتقليدك لهما من العجائب.

وقولك بسبب ما وقعت فيه من التقليد: «إلا أنني أرى أن هذا كلام لبعض السلف وإن كان في ذكره ومنعه اختلاف» لا حجة لك فيه ولا يغني عنك شيئًا، فإن السلف لم يجر بينهم اختلاف.

لكن لما وقع فيه بعض المتأخرين رد عليهم السلفيون المتأخرون، فكان ينبغي أن تذكرهم وتذكر أدلتهم وقواعدهم التي تمنع من إطلاق هذا اللفظ وأشباهه في حق الله -جلَّ وعلا-، وتبين للناس أن قولهم هو الحق بل ليس بينهم اختلاف؛ وإنما خالفهم أناس متأخرون قد تأثروا بالأشعرية فقولهم لا يرتفع إلى درجة الاختلاف ولا يقدم في القضية ولا يؤخر؛ فالذب عن الدين مقدم على الدفاع عن النفس عند الصادقين.

ثامنًا: وقفت على كلام العلامة بن سحمان في هذه المسألة وفيه بيان وتبديع لمن يقول بالمماسة فلم تستفد منه، ولم يردعك فمن المناسب أن أنقله هنا لطالبي الحق.

قال الشيخ العلامة سليمان بن سحمان خلال رده على الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع في مسائل أنكرها عليه، قال: ومنها ما ذكره في الكواكب في صفحة أربعة وعشرين قال في معنى الاستواء: استواء منزها عن المماسة والتمكن والحلول؛ فاعلم أن هذا القول قول مبتدع مخترع لم يذكره أحد من أهل العلم من سلف هذه الأمة وأئمتها اللذين لهم قدم صدق في العالمين، وقد تقرر أن مذهب السلف وأئمة الإسلام عدم الزيادة والمجاوزة لما في الكتاب والسنة، وأهم يقفون وينتهون حيث وقف الكتاب والسنة وحيث انتهيا.

قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-: لا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ انتهى؛ وذلك لعلمهم بالله وعظمته في صدورهم وشدة هيبتهم له وعظيم جلاله.

ولفظ المماسة لفظ مخترع مبتدع لم يقله أحد ممن يقتدى به ويتبع، فإن أريد به نفي ما دلت عليه النصوص من الاستواء والعلو والارتفاع والفوقية فهو قول باطل ضال قائله، مخالف للكتاب والسنة ولإجماع سلف الأمة، مكابر للعقول الصحيحة والنصوص الصريحة وهو جهمي لا ريب مما قبله.

وإن لم يرد هذا المعنى، بل أثبت العلو والفوقية والارتفاع الذي دل عليه لفظ الاستواء فيقال فيه هو مبتدع ضال قال في الصفات قولًا مشتبهًا موهمًا؛ فهذا اللفظ لا يجوز نفيه ولا إثباته، والواجب في هذا الباب متابعة الكتاب والسنة والتعبير بالعبارات السلفية الإيمانية وترك المتشابه.

هذا ما ذكره شيخنا الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرحمن بن حسن في جوابه على بعض الجهمية.

ومن المناسب أيضًا أن أذكر هنا جوابًا صدر مني على اشتباه حصل لبعض الأفاضل في قول بعض الناس: «إن الله مستو على العرش من غير مماسة».

فقلت رادًّا لهذا الاشتباه موضحًا وجه الحق فيه -على حسب ما ظهر لي- وفقًا لمنهج السلف وسيرًا على أصولهم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

من ربيع بن هادي عمير المدخلي إلى أخيه في الله الشيخ «فلان» -حفظه الله ووفقه-.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وصل إليَّ خطابكم الكريم حول مسألة استواء الله على عرشه وما يتصل به من الكلام عن وصف المماسة أي من نفيه أو إثباته.

١- قلتم وفقكم الله: «لأهل السنة من المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة قولان:

الأول: أنه مستوٍ على عرشه من غير مماسة وهذا قول جماعة منهم:

١- عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ.

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابه بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٤٣) ما نصه: فبين ابن المبارك أن الرب ﷻ على عرشه مباين لخلقه منفصل عنهم. اهـ

فبين أنه منفصل عنه أي عن العرش».

أقول -بارك الله فيكم-: إن في نسبة هذا القول إلى عبد الله ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ نظرًا إذ ليس في كلامه ذكر المماسة وإنما فيه ذكر المباينة.

والقصد من ذكر المباينة الرد على الجهمية الذين يصفون الله بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم ولا خارجه ولا كذا ولا كذا.

أو يجعلونه حالًّا في المخلوقات، فهو يريد بذكر المباينة تنزيه الله عن أن

يكون حالًا في المخلوقات ممازجًا لها.

ولفظ الانفصال الوارد في كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إنما يريد به نفي ما يزعمه الجهمية من الحلول والامتزاج بالمخلوقات، وفي ذلك تأكيد للفظ المباينة الوارد في كلام ابن المبارك، وليس فيه نفي للماسة الذي لا ينبغي إطلاقه نفيًا ولا إثباتًا لعدم وروده في كلام الله ولا في كلام رسوله ﷺ.

ومما يمنع نسبة نفي المماسة إلى عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ قول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣٣) ط الباز: «قول إمام أهل الدنيا في وقته عبد الله ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ وقد صح عنه صحة قريبة من التواتر أنه قيل له: بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه، ذكره البيهقي، وقبله الحاكم، وقبله الدارمي عثمان، وقد تقدم».

فهذا هو الذي يصح نسبته إلى الإمام ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- وقلتم سدد الله خطاكم: «٢- الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قال شيخ الإسلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٠١) ط الرشد: وقال المروزي قلت لأبي عبد الله... إلى قوله قال: وعلمه في كل مكان وعلمه معهم قال: أول الآية يدل أنه علمه، وقال في موضع آخر: إن الله ﷻ على عرشه فوق السماء السابعة يعلم ما تحت الأرض السفلى وأنه غير مماس لشيء من خلقه».

أقول بارك الله فيكم: في نسبة نفي المماسة للعرش إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من هذا النص نظر؛ فإنه إنما نفى مماسة شيء من خلقه ويقصد بذلك تنزيه الله عن قول الجهمية الضالة إن الله في كل مكان، وأنه حال في مخلوقاته، أما بالنسبة للعرش فلم ينف الإمام أحمد المماسة ولا أثبتها.

وقلتم أيضًا: «وقال الإمام أحمد بن حنبل في كتابه الرد على الجهمية (ص٩٧): فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء من غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا إذا كان غير مباين أليس هو مماس، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء من غير مماس لشيء ولا مباين، فلم يحسن الجواب».

أقول: هذا الكلام ظاهر في أن الإمام أحمد لا يريد المعنى الذي نسب إليه إنما يريد إلزام هذا الجهمي الضال الذي يقول:

١- إن الله مع خلقه ويعني بذاته.

٢- ويقول: هو في كل شيء، ويقول من غير مماس لشيء ولا مباين، فألزمه الإمام أحمد بناء على قوله أنه في كل شيء من خلقه... إلخ بأنه يقول بالمماسة أي الحلول والممازجة، فهذا ظاهر جدًّا كما ترى، وليس فيه ما يدل على أن الإمام أحمد يقول إن الله مستوٍ على عرشه من غير مماسة.

٣- **وقلتم - رعاكم الله-**: ٣- الإمام أبو نصر السجزي رحمه الله حيث قال في رسالته المشهورة إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١٢٦-١٢٧) ط دار الراية: واعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير مماسة، وأن الكرامية ومن تابعهم على قول المماسة ضلال. اهـ

ونقل عنه هذا الكلام بحروفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٤٦).

أقول: ينبغي أن نفهم لماذا نقل شيخ الإسلام رحمه الله كلام السجزي رحمه الله.

فأقول: إن ابن تيمية رحمه الله إنما ساق كلام السجزي في مساق الإنكار على من ينفي الحد عن الله من مثل الخطابي، وابن حبان، وذكر طائفة من أهل الفقه والحديث ممن يسلك في الإثبات مسلك ابن كلاب والقلانسي وأبي الحسن ونحوهم في هذه المعاني ولا يكاد يتجاوز ما أثبت هؤلاء، مع ما له من معرفة بالأحكام كأبي حاتم هذا (يعني ابن حبان) والخطابي وغيرهما، وذكر منهم في هذا السياق السجزي رحمه الله.

فلم يسق شيخ الإسلام كلام السجزي للاستشهاد به في مسألة المماسة ولا غيرها وإنما ساقه مساق الإنكار على من ينفي الحد.

وانظر قول شيخ الإسلام في بداية حديثه عن السجزي حيث قال: وممن نفى الحد أيضًا من أكابر أهل الإثبات أبو نصر السجزي قال في رسالته المشهورة إلى أهل زبيد... إلخ.

وراجع كلام شيخ الإسلام من (ص٤٤٠-٤٤٦).

وإذا تأملت كلام السجزي في قضية الاستواء تجد في كلامه ارتباكًا واضطرابًا لتأثره نوعًا ما بكلام ابن كلاب والقلانسي وأبي الحسن الأشعري في إنكار الحد ونفي المماسة.

وفي قوله: «والله ﷻ فوق ذلك بحيث لا مكان ولا حد؛ لاتفاقنا أن الله تعالى كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان...» إلخ.

وهذا كلام الأشاعرة الذين ينكرون علو الله واستواءه على عرشه ويريدون بهذا الكلام هذا المعنى ولم يفطن له السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والحاصل: أن في كلامه اضطرابًا من جملته ما سبق ذكره ولم يناقشه شيخ الإسلام لا في قضية المماسة ولا في غيرها، لأن المقصود الإنكار عليه في قضية نفي الحد، وقد يكون اكتفى بقوله في (ص٤٤٠) قلت: وقد أنكره (أي الحد) طائفة من أهل الفقه والحديث ممن يسلك في الإثبات مسلك ابن كلاب والقلانسي وأبي الحسن ونحوهم في هذه المعاني... إلخ.

وكل من الإمام سعد بن علي الزنجاني والإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني إمام في السنة وذاب عنها، ولكن في هذه المسألة قد أصابهما من غبار الأشعرية من حيث لا يعلمان.

وكذلك الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع من علماء السنة والتوحيد، لكنه في هذه المسألة لم يسلم من غبار الأشعرية، وذلك تقليد محض لا سند له من كتاب ولا من سنة وفي كلامهم هذا تدخل في الكيفية.

وقول شيخ الإسلام في التدمرية: وقد علم أنه ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق ﷻ مباين للمخلوق ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته».

إنما يريد شيخ الإسلام بهذا الكلام دحض ضلال أهل الحلول ووحدة الوجود لا غير، وهو صريح في هذا المعنى دون ريب ولا دخل لمعنى المماسة فيه.

والحق هو اقتفاء الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة في أمور الدين كلها،

ولاسيما باب أسماء اللَّه وصفاته؛ فلا نثبت لله إلا ما أثبته كتاب اللَّه وسنة رسوله ولا ننفي إلا ما نفاه كتاب اللَّه وسنة رسوله.

وهذا هو أصل أهل السنة وبه نرد على أهل الأهواء المبتدعين كما نرد به أخطاء أفاضل السلفيين كما في هذه المسألة.

وتذكر قول أم سلمة وربيعة ومالك: «الاستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة».

وأخيرًا خذ بقول الشيخ عبد اللطيف، والشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ ابن عثيمين - رحمهم اللَّه جميعًا- فهو الحق وعلى الكتاب والسنة ومنهج السلف.

وأرجو من فضيلتكم العدول عن هذه المسألة وألا تقولوا: إن لأهل السنة من المتقدمين والمتأخرين قولين؛ فإن السلف من أهل القرون المفضلة وإلى عهد الإمام أحمد وطبقته وطبقة تلاميذه، كالبخاري وأبي داود وعبد اللَّه بن أحمد وصالح، وأبي زرعة وأبي حاتم وأمثالهم، بل ومن بعد هؤلاء من أئمة السنة والحديث لم يقولوا بهذه المسألة، إلى أن استفحلت الأشعرية في العالم الإسلامي فدخل هذا الدخن الذي أشار إليه ابن تيمية على رجال من أهل الحديث والفقه؛ فقلدوا ابن كلاب والقلانسي والأشعري وغيرهما من أهل الكلام.

فهذه المسألة لا وزن لها عند أهل السنة، ولا يجوز أن تقول لأهل السنة فيها قولان فإنها ليست بشيء ولم تقم على علم ولا هدى ولا كتاب منير، ولم تطرح على بساط البحث عند أهل السنة.

ولتتأكد أن هذه المسألة من عقائد الأشعرية أنقل لكم قول الغزالي الآتي:

قال في سياق السلوب التي يستعملها الأشعرية والجهمية «وأنه مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال..» [«الأحياء» (١/ ١٢٤) نشر مؤسسة الحلبي وشركائه].

كما أرجو الاجتهاد في إزاحة هذه الشبهة من أذهان تلاميذكم ومحبيكم، والبعد منكم ومن إخوانكم عن إثارة مثل هذه المسألة التي تؤدي إلى القيل والقال

وقد تؤدي إلى الفتن، رفع الله قدركم ونصر بنا وبكم دينه وسنة نبيه.

فما كان من هذا الأخ الفاضل المذكور إلا الاستجابة وإعلان تراجعه على رءوس الأشهاد في مدرسته، وبلغني عن طريق الثقات أنه نشر ذلك في بلده وفقنا الله وإياه لما يحب ويرضى وثبتنا جميعًا على الحق والسنة.

فما هو رأي أبي الحسن الآن، هل سيلزم جادة أهل السنة ومنهجهم في هذا الباب، أو يسير على منهج الإخوان المسلمين الذين يجعلون الاختلاف حجة ولا يلتفتون إلى تقديم الحق على الباطل والصواب على الخطأ ليسوغوا لأنفسهم ولمن تحت رايتهم التمسك بالآراء الشاذة والأقوال الضالة.

٢- قال أبو الحسن (ص١٦-١٧):

«ج- قال سماحة المفتي -حفظه الله-: ص (٥٦) رقم (١٦٩) قوله: وأكره أن أتبنى قولًا ليس لي فيه إمام... إلى قوله: ولا أخرج عن كلام أهل العلم في مسائل الخلاف....

قال المفتي: وهذا فيه تعصب للمذاهب والأولى أن يقيد ذلك بقوله: وما دل الدليل عليه من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ فإنني أذهب إليه وإن خالف بعض الأئمة، فالمقصود اتباع الحق بدليله، لا التعصب لمذهب معين أو عالم معين.

قال أبو الحسن: قلت: كلامي في عدم الخروج عن الإجماع، فإذا أجمعوا على قول لا أخرج عنه، وإذا اختلف السلف على قولين فلا أذهب لثالث لم أسبق إليه، وهذا صريح كلام كثير من أئمة السنة.

وأسأل الله أن ييسر لي كتابة كتاب خاص بذلك -قد جمعت مادته[1] أو أكثرها- واسمه: «إلزام الخلف بفهم السلف».

ومن هذه النصوص قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإخنائية ط/ دار الخراز ت/ العنزي ص(٤٥٨): الوجه الثامن: أن المجيب -يعني نفسه- ولله الحمد لم يقل قط في مسألة إلا بقول قد سبقه إليه العلماء؛ فإن كان قد يخطر له

(١) أسأل الله أن يكفي المسلمين شر ما جمعت.

ويتوجه له فلا يقوله وينصره إلا إذا عرف أنه قد قاله بعض العلماء كما قال الإمام أحمد: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام، فمن كان يسلك هذا المسلك كيف يقول قولًا يخرق به إجماع المسلمين ؟ وهو لا يقول إلا ما سبقه إليه علماء المسلمين. . . اهـ

والذي يظهر أن المفتي -سلمه الله- ظن من ذلك أنني آخذ بقول عالم بعينه وأدع بقية الأقوال بدون دليل يرجح قول أحد العلماء على قول الآخر، وليس هذا مرادي ولا حالي -ولله الحمد- ويدل على أن المفتي -سلمه الله- فهم ذلك قوله: . . . . وإن خالف بعض الأئمة فالمقصود اتباع الحق أو سنة نبيه ﷺ لا التعصب لمذهب معين أو عالم معين. اهـ

فلم يقل: وإن خالف كل الأئمة، وليس في كلامي -ولله الحمد- ما يدل على ما ذكره سماحته من التعصب لقول أحد بعينه، بل في غلاف كتابي «السراج الوهاج» الطبعة الثانية تحت عنوان: دعوتنا في كلمات، قولي: للعلماء العاملين في دعوتنا منزلة عظيمة وهم عندنا بمنزلة القلب من الجسد ونستفيد[1] منهم جميعًا بدون جمود على قول أحد بعينه ولا نخرج على أقوالهم. . . اهـ

ومع ذلك فقد أشرت في طبعات الكتاب في الفقرة (٢١٥) لشيء من ذلك فقلت: «ولا أخرج عن كلام أهل العلم -إذا أجمعوا- سواء في مسائل الإجماع أو في مسائل الخلاف، فإن الحق لا يفوتهم، إنما أرجح بين أقوالهم حسب الدليل الشرعي وقد عدَّ هذا بعض أهل العلم تقليدًا، وليس كذلك كما لا يخفى وبسط ذلك يطول.

وأي معنى في انتسابنا لمنهج السلف إذا كنا نأتي اليوم بأقوال مخترعة لم يتكلم بها أحد من الأمة السابقين، فالحق وسط بين الجفاء والتقليد إلا إنه لا بد من الاستقراء التام لأقوال أهل العلم وفهمهم للأدلة الشرعية». اهـ

وأيضًا فهذه الفقرة لم ينتقدها أحد من العلماء الآخرين الذين نظروا في

---

(١) لا ندري من هم هؤلاء العلماء الذين بلغوا عندك هذه المنزلة؟! ولعلهم دعاة الإخوان المسلمين وفصائلهم، أما علماء المنهج السلفي فما لهم عندك إلا الحرب والاستهتار.

الكتاب -ولله الحمد والمنة- ومع ذلك فقد ظهر لك الجواب والاستفادة من كلام سماحته فأي عيب يلحقني بعد هذا ؟».

التعليق:

أقول: انظر كيف يماحك في هذه المسألة مع المفتي.

١- فيأتي بهذه المراوغات التي تغطي مقصده الأساس.

٢- وينقل كلام ابن تيمية، وابن تيمية في واد وهو في واد سحيق عنه.

فابن تيمية إمام عبقري أفنى حياته في جهاد الباطل وأهله ويقصد بكلامه من سبقه إلى القول بالحق.

وأبو الحسن يقصد من سبقه إلى ما يوافق هواه وهو صاحب جهل وهوى وينصر الباطل وأهله ويذب عنه وعنهم ويضع الأصول الباطلة لهذه الأعمال والأهداف السيئة.

٣- انظر إلى قوله: «والذي يظهر لي أنَّ المفتي -سلمه الله- ظن من ذلك أنني آخذ بقول عالم بعينه وأدع بقية الأقوال بدون دليل يرجح قول أحد العلماء على قول الآخر.

وليس هذا مرادي ولا حالي[1] -ولله الحمد- ويدل على أن المفتي-سلمه الله- فهم ذلك قوله: ... وإن خالف الأئمة فالمقصود اتباع الحق أو سنة نبيه ﷺ لا التعصب لمذهب معين أو عالم معين اهـ

فلم يقل: وإن خالف كل الأئمة وليس في كلامي -ولله الحمد- ما يدل على ما ذكره سماحته من التعصب لقول أحد بعينه.

بل في غلاف كتابي السراج الوهاج الطبعة الثانية تحت عنوان دعوتنا في كلمات، قولي: للعلماء العاملين في دعوتنا منزلة عظيمة وهم عندنا بمنزلة القلب من الجسد ونستفيد منهم جميعًا بدون جمود على قول أحد بعينه ولا نخرج عن أقوالهم...». اهـ

---

(١) بل هذا مرادك وحالك.

أقول: لقد أدرك المفتي -سدده الله- شرًّا وخطرًا من وراء هذه الفقرة، فقدم ملاحظته على الوجه الذي تراه.

ولو عرف حال هذا الرجل ومكره لكانت عبارته أشد.

والحقيقة: أن الرجل يخفي شرًّا عظيمًا من وراء هذه الفقرة إنه يريد بها أنه إذا وقع في باطل أن يلعب تحت ستارها يبحث وينقب عن هفوات وأخطاء بعض العلماء، فإذا وجد ما يشبه باطله من كلامهم فرح به مهما ابتعد عن الحق والصواب وذهب يصول به ويجول على من ينتقد أخطاءه، ولو كان معه الحجج الواضحة والبراهين الساطعة ولو كان معه الصحابة والتابعون وأهل السنة أجمعون.

إن هذه الفتنة قد أعدَّ لها أبو الحسن العدة ومنها ما يخفيه من وراء هذه القاعدة من الشر.

ومن الأدلة: أنه ردَّ أقوال العلماء الراجحة والمدعمة بالأدلة من الكتاب والسنة في مسائل:

١- الاختلاط بين الجنسين في المدارس والجامعات حيث أفتى بالجواز مسايرًا للمستغربين والإخوان المسلمين أفراخ المستغربين ووضع قيودًا لا قيمة لها ولا يعتبرها العلماء.

٢- مسألة التصوير حيث جوز ذلك.

٣- جواز حلق اللحى.

سائرًا في كل ذلك خلف من ذكرنا وتحت ستار المصلحة وتحت ستار قد سبقني إلى ذلك فلان وفلان، تاركًا للعلماء ولأدلتهم من الكتاب والسنة الواضحة وأقوالهم الصحيحة الراجحة التي لا تقيم لقيوده وزنًا.

٤- ومن ذلك: مخالفته إجماع الصحابة والتابعين وأئمة الهدى ومخالفته لأدلة الكتاب والسنة في أن أخبار الآحاد تفيد العلم، وذهابه إلى نصرة البدع الهدامة في أن أخبار الآحاد تفيد الظن، وحشده للشبهات الباطلة لنصرة هذه البدع الهدامة التي اخترعها رءوس المعتزلة وتابعهم فيها الجهمية والخوارج والروافض.

لقد نص عدد من العلماء على هذا الإجماع وما خالفه من هذا الاختراع ومع ما كتبه وبينته من الأدلة وحكاية الإجماع ليرجع أبو الحسن إلى الجادة وإلى صميم إجماع السلف وأهل الحديث ومنهجهم، ظل أبو الحسن يراوغ ويتهرب كالقراب يقفز من شجرة إلى شجرة ويعتز بكتابه إتحاف النبيل دون حياء أو خجل من أفعاله الشنيعة التي دونها فيه.

يفعل كل هذا انطلاقًا مما بيته في هذه الفقرة من الشر، متسترًا بأقوال من انخدع بمذهب المعتزلة والخوارج والروافض أولئك الذين بين حالهم الإمام ابن القيم بقوله: «وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم راسخ ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول[1]».

ومتسترًا وراء بعض هذه العبارات التي صدرت ممن يحارب هذا المذهب الفاسد كعادته في تصيد الزلات ليدعم بها الضلالات.

فأين الترجيح بالأدلة الذي يدعيه هذا المراوغ ويتبجح به وهو أقل من أن يرقى إلى هذا المستوى أو يسير في ركاب أهله؟

انظر إلى قوله: «إنما أرجح بين أقوالهم حسب الدليل الشرعي».

وانظر إلى المسافة الهائلة بينه وبين هذه المرتبة العظيمة علمًا وخلقًا وتطبيقًا.

وانظر إلى افترائه على بعض أهل العلم بقوله: «وقد عدَّ هذا بعض أهل العلم تقليدًا»، ثم ذهب ينزه نفسه عن التقليد والبون شاسع بينه وبين المقلدين قصدًا وخلقًا، فسلوكه وأعماله وتطبيقاته شر من التقليد.

هذه لمحات عما تضمنته هذه الفقرة ومماحكته فيها وللقارئ أن يتأمل بقيتها.

* * *

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٠٦).

المسألة الثالثة: مناقشته في أخبار الآحاد

١- قال أبو الحسن في كتابه قطع اللجاج (ص٤٦-٤٧):

«[١١] تحذير الشيخ -حفظه الله- من كتابي إتحاف النبيل واتهامه لي بأنني أقول بأن خبر الآحاد إذا حفته قرينة لا يفيد العلم».

وسأجيب عن هذا وغيره مما كتبه الشيخ قبل ذلك -إن شاء الله تعالى- في جواب مستقل، فنظرة إلى ميسرة، وباختصار، فإني أدين الله بأن أخبار الآحاد إذا حفتها قرائن، فإنها تفيد العلم النظري الاستدلالي، كما قرره غير واحد من العلماء.

أقول: أ- ما هي القرائن التي إذا حفت الخبر أفاد العلم النظري الاستدلالي؟

فلقد قلت عن القرائن التي حفت أحاديث الصحيحين لا يلزم منها القطع بخبر الآحاد ومن أخبار الآحاد عندك المستفيض.

ب- العلم النظري الاستدلالي عندك لا يخرج عن دائرة الظن[١]، والدليل على هذا أنك قلت في كتابك إتحاف النبيل بعد أن فرقت بين العلم الضروري والعلم النظري قلت: «هذا ما ذكره الحافظ، لكنه ذكر أيضًا في النزهة (ص٢٦) ما يشير إلى فرق ثالث ألا وهو أن الضروري يفيد اليقين وأن النظري يفيد الظن».

فإذا كان هذا العلم عندك لا يفيد القطع ولا يخرج عن دائرة الظن فأنت على خلاف منهج أهل السنة الذين يقولون إن أخبار الآحاد المحتفة بالقرائن تفيد العلم اليقيني بل أنت على منهج بعض الأشاعرة المتكلمين.

جـ- سم لنا هؤلاء العلماء واذكر لنا أدلتهم من الكتاب والسنة، وإلا فأنت من المقلدين العميان المعرضين عن أصل أهل السنة، وأدلتهم الكثيرة من الكتاب والسنة والتي هي في غاية القوة والوضوح.

(١) بل يحتمل الوهم والكذب.

وليس التقليد الأعمى والإعراض عن النصوص بغريب منك، فهذا منك كثير فحيث تتعارض نصوص الكتاب والسنة مع آراء الرجال تقدم آراء الرجال إذا وافقت هواك وتعرض عن النصوص.

كما فعلت في قضية اختلاط الجنسين في المدارس والجامعات، وكما فعلت في قضية التصوير، وكما فعلت في قضية حلق اللحى، تعلقت في بعض هذه بأقوال بعض الرجال التي رجعوا عنها إلى نصوص الكتاب والسنة، وأبيت إلا المضي في باطلك.

والحق أنك في الواقع ترسم خطى أهل الباطل من المستغربين وعلى رأسهم الإخوان المسلمون، وكما فعلت في كتابك هذا قطع اللجاج حيث تلجأ إلى التقليد فتقول: وقد سبقني فلان وفلان[1] في عدد من القضايا وهذا منك جمع بين التقليد الأعمى والتلبيس.

انظر أيها القارئ على سبيل المثال (ص٤٧-٤٨) من قطع اللجاج حيث قلد ابن عثيمين رحمه الله المعروف بالاجتهاد والمعروف بالرجوع إلى الحق، وتعلق بابن تيمية تعلقًا باطلًا في اعتبار الأكل والشرب من صفات الكمال ولم يقل ذلك ابن تيمية، وإنما وضع قاعدة للكمال المطلق ومثل بالعلم لا بالأكل والشرب.

كما ترسم في أخبار الآحاد والمماسة مثلًا خطى بعض المتكلمين من الأشاعرة ومن قلدهم بغير علم ولا هدى، ثم أليس قولك كما قرره غير واحد من التلبيس والإجمال اللذين درجت عليهما حتى وإن حمي وطيس الخلاف وتطلبت المواقف الأدلة والوضوح في التعبير وهذا من مناهج أهل الضلال.

٢- قال أبو الحسن: بل إن بعضها قد يضطر سامعه للجزم بأنه من كلام رسول الله ﷺ، مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيات....».

وغير ذلك، فإن ذلك يهجم على سامعه سواء كان متأهلًا للنظر، أم لا، فيقطع بصحة نسبته لرسول الله ﷺ، فإن وجدت هذه القرائن أفادت الآحاد العلم، وإلا أفادت أخبار الآحاد غلبة الظن.

(١) بل وضع القاعدة التي مرت بك.

ومن هذه القرائن: تلقي الأمة للحديث بالقبول، سواء كان في الصحيحين أو خارجهما، أو كان حديث الآحاد في باب الصفات، أو نحو ذلك مما هو معروف عند أهل العلم، فإنه يفيد بذلك العلم النظري الاستدلالي، عند أهل النظر والاستدلال، أو عند من له أهلية النظر والاستدلال، بخلاف المتواتر الذي يضطر سامعه إلى التسليم بصحة[1] نسبته إلى رسول الله ﷺ، سواء كان عنده أهلية النظر والاستدلال أم لا».

أقول:

١- أنت مخالف في هذا لأهل السنة والجماعة فكل حديث حفته القرائن يجزمون ويقطعون بأن رسول الله قاله سواءً كان في الصحيحين أو السنن أو غيرها، وأنت تخص البعض فلا تزال معهم في شقاق.

٢- هذا خلاف ما قررته في إتحاف النبيل (ص٢٠-٢١) نشر المكتبة العلمية بجدة حيث خصصت هذا الهجوم بالمتواتر، ثم فرقت بين المتواتر والآحاد وقررت أن النظري يفيد الظن.

وأكدت ذلك بقولك: «وخبر الآحاد إنما يفيد الظن ولا يستطيع احد أن يقطع بصحة نسبته إلى رسول الله بل نرجح ذلك».

قررت هذا بعد أن قررت أن المستفيض من أخبار الآحاد، وابن تيمية يجعله من نوع المتواتر.

ثم بعد هذا يا أبا الحسن فعلت فعلتك النكراء فسقت خمس عشرة شبهة على سنة رسول الله، وهذا ما لم أره لأحد غيرك فلماذا فعلت هذه الأفاعيل في وقت اشتدت فيه حرب المستشرقين والملاحدة والعلمانيين والعقلانيين على سنة رسول الله ﷺ، ولماذا تفعل هذا ورنين المعارك يدوي بين أهل السنة والعقلانيين في العالم الإسلامي ومن آخرها معركة الغزالي وأهل السنة التي هزت العالم الإسلامي وكثرت الردود عليه من أهل السنة، وكان لي ولله الحمد أقوى رد على الغزالي وأمثاله في كتاب سميته «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها»

---

(١) انظر إلى الآن ترى أنه لا يقطع بصحة نسبة الأحاديث الصحيحة المُحتفَّة بالقرائن إلى رسول الله ﷺ.

فهلا شاركت أهل السنة في هذه المعركة إن كنت منهم ؟

مع الأسف لقد كان نصيب السنة وأهلها في هذه المعركة، هذه المشاركة الفعالة من أبي الحسن للعقلانيين والمستشرقين وسوق شبهات على السنة لعلها لم تخطر ببالهم .

٣-هذا العلم عندك نظري ويعود عندك إلى الظن فأنت لا تزال بعيدًا عن أهل السنة .

٤- وإذا كان العلم النظري عندك يرجع إلى الظن، فما هو هذا الظن عندك إن قلت هو الظن الراجح وهو غير الشك قلنا لك والنظري هو ظن راجح لا يقين؟

٥- قد قررت في إتحاف النبيل بقولك عن قرائن الصحيحين ومنها التلقي بالقبول «لا يلزم منها القطع»، والذي يتأمل حقيقة رأيك هنا يرى أنك لم تخرج عن ما قررته في إتحاف النبيل .

٦- وهذا يؤكد ما قلته أعلاه ويؤكد أن أبا الحسن لا يسير في ركاب أهل السنة وإنما يسير في ركاب المتكلمين لأنه لا يعول على نصوص الكتاب والسنة .

٣- قال أبو الحسن: «وهذا ما أقرره في كتبي ودروسي[1]، وانظر أيضًا رسالة إكمال الفرح وهي مطبوعة من سنة١٤١٤هـ، وزدتها تنقيحًا في سنة ١٤١٩هـ وإتحاف النبيل (٢/ ٢٥٠) السؤال (٢٢٨) وكذا عدة أشرطة لي في شرح كتب علوم الحديث، وإجابة على عدة أسئلة في ذلك .

هذا ما أعتقده وأدين الله به، فإن عثر أحد على أي كلمة لي في شريط أو في كتاب، ففهم منها خلاف ذلك، فليرجع إلى المحكم من كلامي في كتبي وبصوتي في الأشرطة، منذ نحو عشر سنوات إلى الآن، والله أعلم» .

أقول:

أ- لا يزال الرجل يعتز بكتابه إتحاف النبيل الذي جنى فيه على سنة رسول الله ﷺ بحشده خمس عشرة شبهة ينصر بها خصوم السنة ويخذل سنة رسول الله وأهلها وأنصارها الذابين عنها بكتمان ما عندهم من الحجج والبراهين التي ترفع راية السنة

---

(١) ما تقرره في كتبك ودروسك حجة عليك؛ لأنك لا توافق أهل السنة .

وتنكس رايات أهل الأهواء والباطل، وسلك طرقًا أخرى مشينة في نصرة الباطل وأهله وخذلان السنة وأهلها.

إنَّ الاعتزاز بهذا الكتاب وإحالته عليه دون خجل أو حياء من هذه الأفاعيل لدلالات خطيرة على عدم إحساسه بشناعات أفاعيله والاستهانة بخياناته مهما عظمت، فكأنها ذباب طار على أنفه فقال بيده هكذا.

وما هذا بشأن من يخاف الله ويستحي من الخطأ فضلًا عن ارتكاب الأباطيل ونصرها وخذلان الحق وأهله.

ب- لماذا لم تقل هنا فليحمل مجملي على مفصلي؟ أتدرون لماذا؟

لأنه لو قال يحمل مجملي على مفصلي لأصيب في مقتله، لأن مفصَّله هو ما ساقه من الشبه التي فصلها ونوعها في كتابه إتحاف النبيل حتى بلغت خمس عشرة شبهة، وهو يرى أنها خمسة عشرة دليلًا وبرهانًا ألا يدل هذا على الإمعان في المكر والتلاعب بعقول الناس؟ ثم إن المحكم من كلامه هو ما فصله ودلل عليه في الإتحاف بشبه كثيرة.

أين أنت يا أبا الحسن وكل القطبيين من الأصل الأصيل الذي أجمع عليه أهل السنة ودل عليه الكتاب والسنة، ألا وهو الأخذ بالظاهر الذي تعارضه بأصل القطبيين حمل مجمل سيد قطب على مفصله، ثم حملت رايته وذهبت تتلون في تطبيقه وتقريره؟

أين أنت من الإجماع الذي حكاه الشوكاني من أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم.

هنا سينبري أبو الحسن المقلد الأعمى في الأخطاء أحيانًا وفي الضلال أحيانًا فيقول أنا لا أقلد الشوكاني ولا غيره.

جـ- هل هذا الأمر بالرجوع إلى محكم كلامك في كتبك وأشرطتك أمر إيجاب أو استحباب؟

هات الدليل على أيهما أخترت، أليس هذا هو ما يردده أهل الضلال ولاسيما القطبيين.

ثم هل هانت على الناس أوقاتهم فيضيعونها في البحث عن محكمك في كتبك وأشرطتك المليئة بالهذيان والأباطيل.

ومما يلفت الأنظار أن أبا الحسن قد تسلط على أخبار الآحاد النبوية حتى في كتابه السراج الوهاج حيث قال فيه في (ص١١٣) الفقرة (٢٤٠): «وأرى العمل بأحاديث الآحاد في العقيدة وغيرها وفاقًا لأهل السنة وخلافًا للمعتزلة».

أقول: هكذا بهذا الإيجاز المخل والتناول بأطراف الأصابع، بينما هو يسهب في كثير من فقرات كتابه في أمور قد تخالف منهج أهل السنة والجماعة.

وأقول: أين بيان اعتقاد أهل السنة والحديث؟ بل أين بيان إجماع الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام أن أخبار الآحاد بشروطها تفيد العلم؟

ولماذا الاقتصار على العمل بهذا الأسلوب الغامض المريب؟

وهل قولك: وفاقًا لأهل السنة يفيد القارئ بأن أهل السنة يرون أن أخبار الآحاد توجب العلم والعمل؟

وهل إذا رجع القارئ إلى كتابك إتحاف النبيل سيجد ما يروى غلته ويشفي علته؟

أو سيصدق عليه المثل:

«والمستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار»

* * *

موقف العلماء من القائلين بأن أخبار الآحاد تفيد الظن

١- قال أبو محمد ابن حزم كَلَّلهُ في الإحكام (ص١٠٢) بعد أن ساق الأدلة على أن خبر الواحد العدل يوجب العلم والعمل ويجب قبوله وساق الإجماع على ذلك قال: «فصح بهذا إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ.

وأيضًا فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، يجري على ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنة والخوارج والقدرية، حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع في ذلك».

أقول: أليس من يقول: إن أخبار الآحاد تفيد الظن. مخالف للكتاب والسنة وإجماع الصحابة ثم من بعدهم من كل الفرق إلى أن حمل لواء هذه البدعة متكلمو المعتزلة معتمدين في هذه البدعة على عقولهم الفاسدة وفلسفتهم الكاسدة؟

٢- قال الإمام أبو المظفر السمعاني في كتاب الحجة في بيان المحجة (ص٢١٤- ٢١٧):

«فصل:

ونشتغل الآن بالجواب عن قولهم فيما سبق: إن أخبار الآحاد لا تقبل فيما طريقه العلم، وهذا رأس شغب المبتدعة في ردّ الأخبار، وطلب الدليل من النظر والاعتبار؛ فنقول وبالله التوفيق:

إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة، وأسندوه خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ وتلقته الأمة بالقبول، فأنه يوجب العلم فيما سبيله العلم.

هذا قول عامّة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيء اخترعته القدريّة والمعتزلة، وكان قصدهم منه ردُّ الأخبار

وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول.

ولو أنصف الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد يوجب العلم، فإنهم تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد، ترى أصحاب القدر يستدلون بقوله: ١٨٨- كل مولود يولد على الفطرة.

وبقوله: ١٨٩- خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين عن دينهم.

وترى أهل الإرجاء يستدلون بقوله: ١٩٠- من قال لا إله إلا الله دخل الجنة. قال: وإن زنى وإن سرق؟ قال: نعم وإن زنى وإن سرق.

وترى الرافضة يستدلون بقوله: ١٩١- يجاء بقوم من أصحابي فيسلك بهم ذات الشمال، فأقول أصيحابي أصيحابي، فيقال: أنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لن يزالوا مرتدين على أعقابهم.

وترى الخوارج يستدلون بقوله: ١٩٢- سباب المسلم فسوق وقتاله كفر.

وبقوله: ١٩٣- لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن.

إلى غير هذا من الأحاديث التي يستدل لها أهل الفرق.

ومشهور ومعلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث، ورجوعهم إليها، فهذا إجماع منهم على القول بأخبار الآحاد.

وكذلك أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله وفي مسائل القدر، والرؤية، وأصل الإيمان، والشفاعة والحوض، وإخراج الموحدين المذنبين من النار، وفي صفة الجنة والنار، وفي الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، وفي فضائل النبي ﷺ، ومناقب أصحابه، وأخبار الأنبياء المتقدمين -عليهم السلام-، وكذلك أخبار الرقائق والعظات، وما أشبه ذلك مما يكثر عدّه وذكره، وهذه الأشياء كلها علمية لا عملية، وإنما تروى لوقوع علم السامع بها.

فإذا قلنا: أن خبر الواحد لا يجوز أن يوجب العلم حملنا أمر الأمة في نقل الأخبار على الخطأ، وجعلناهم لاغين مشتغلين بما لا يفيد أحدًا شيئًا ولا ينفعه، ويصير كأنهم قد دونوا في أمور ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه.

وربما يرتقي هذا القول إلى أعظم من هذا، فإن النبي ﷺ أدّى هذا الدين إلى الواحد فالواحد من أصحابه، ليؤدوه إلى الأمة، ونقلوا عنه، فإذا لم يقبل قول الراوي لأنه واحد رجع هذا العيب إلى المؤدي نعوذ بالله من هذا القول الشنيع والاعتقاد القبيح».

انظر إلى هذه الإلزامات القوية التي ألزم بها الإمام السمعاني هذه الفرق التي تدعي أن أخبار الآحاد الصحيحة تفيد الظن.

ولا يخدعنك من يقول: أن المسألة خلافية بين أهل السنة؛ فإن الخلاف إنما هو بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن سار على نهجهم، وبين أهل الضلال ومن قلد من المنتسبين إلى السنة فلا قيمة لخلافه القائم على تقليد أهل الضلال.

فغاية أمره أن يعتذر له إذا لم يعاند، أما أن يجعل خلافه حجة فلا.

أما من يعرِّف أنه خالف إجماع الصحابة ومن بعدهم من أئمة الهدى ثم يعاند ويحارب فهذا لا يكون إلا من أهل الضلال.

٣- أدخل ابن القيم رحمه الله موقف أهل البدع من أخبار الآحاد النبوية تحت كسر طاغوت تعطيل صفات الله الصواعق (٢/ ٣٣٢).

ثم قال في (٢/ ٣٦٢): «ومن له أدنى إلمام بالسنة والتفات إليها يعلم ذلك ولولا وضوح الأمر في ذلك لذكرنا أكثر من مائة موضع.

فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به:

١- إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة.

٢- وإجماع التابعين.

٣- وإجماع أئمة الإسلام.

ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة

وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء.

وإلا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم»، ونقل أقوال أئمة الإسلام في ذلك.

أقول:

١- فيرى الإمام ابن القيم أن القول بأن أخبار الآحاد تفيد الظن يدخل ضمن الطواغيت مثل التأويل والقول بالمجاز.

٢- وأنهم بهذا القول الباطل قد خرقوا إجماع الصحابة وإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام ووافقوا أهل الضلال من الجهمية والمعتزلة والرافضة والخوارج.

وهذا لا يعجب أبا الحسن وأمثاله بل هو غصة في حلوقهم.

وقال في (ص٤٠٦): «إذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى النبي ﷺ وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة.

وأما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال؛ فلابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به حتى أخبر عنه القدرية والمعتزلة[1]، وكان قصدهم منه ردَّ الأخبار وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول»[2].

٤- وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص٤٤٩) تحقيق الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري: «الوجه التاسع: أن تعظيمه هو موافقته في محبة ما يحب وكراهة ما يكره، والرضا بما يرضى به، وفعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه، والمبادرة إلى ما رغب فيه، والبعد عما حذر منه، وألا يتقدم بين يديه، ولا يقدم

---

(١) فهؤلاء الضلال من القدرية والمعتزلة الذين سلكوا غير سبيل المؤمنين هم أسوة كل من يقول: إن أخبار الآحاد الصحيحة بشروطها تفيد الظن، وقلدهم هؤلاء الفقهاء الذين ليس لهم في العلم قدم ثابت، وهم الذين يتستر بهم أبو الحسن، فيقول كما قرره غير واحد من العلماء.

(٢) وهؤلاء هم الذين أشار إليهم بقوله- «كما قرره غير واحد من العلماء».

على قوله قول أحد سواه، ولا يعارض ما جاء به بمعقول ثم يقدم المعقول عليه، كما يقوله أئمة هذا المعترض الذين تلقى عنهم أصول دينه، وقدم آراءهم وهواجس ظنونهم على كلام الله ورسوله ثم ينسب ورثة الرسول الواقفين مع أقواله المخالفين لما خالفها إلى ترك التعظيم والتنقص.

وأي إخلال بتعظيمه وأي تنقص فوق من عزل كلام الرسول عن إفادة اليقين وقدم عليه آراء الرجال، وزعم أن العقل يعارض ما جاء به وأن الواجب تقديم المعقول وآراء الرجال على قوله».

الشاهد في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأي تنقص فوق من عزل كلام الرسول ﷺ عن إفادة اليقين وقدم عليه آراء الرجال».

فهذا هو موقف العلماء الصادقين الغيورين على سنة رسول الله ﷺ والذابين عن حياضها والحامين لحماها.

وهو الذي يجب أن يقفه السني الصادق تجاه أعداء الإسلام وخصوم أهل السنة من العقلانيين والمبتدعين من سائر الفرق، لا أن يحشد لهم الشبه ويسير في ركاب من يمسكون بوسط العصى في كثير من قضايا الإسلام الأساسية من أشاعرة وغيرهم من المقلدين لأهل البدع والأهواء والمترسمين لخطاهم في كثير من الأبواب.

* * *

المسألة الرابعة: مناقشته فيما يدعيه من فضيلة الأكل والشرب

قال أبو الحسن في قطع اللجاج (ص٤٧): [١٢] قال الشيخ -سدده الله- في ص(٥) من الانتقاد- وقد بدأ في سرد ملاحظاته السابقة -:

١- ص (١٩): «اعتبر الأخ أبو الحسن صفة الأكل والشرب صفة كمال في المخلوق، وفي هذا نظر؛ فإنه يشارك الإنسان في ذلك أحط الحيوانات، ثم ما يعقب هذا الأكل والشرب من البول والغائط، ومن الذم قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر: ٣]. اهـ

قال أبو الحسن: قلت: في هذه الفقرة تكلمت عن أن صفات الرب ﷻ لا تُعرف بالقياس على صفات المخلوق، فليست كل صفات المدح في الإنسان لابد أن تكون كذلك في الخالق ﷻ، ومثلت بالأكل والشرب والنوم، فإن ذلك في حق الإنسان -من جهة- يُمدح به، فالإنسان الذي لا يأكل، ولا يشرب، ولا ينام يُعدُّ مريضًا، وكذلك من أكثر من هذه الصفات؛ ذُمَّ بذلك[١]، وتكلمت عن أن الكبر في حق الله كمال وفي حق المخلوق نقص.

وهذا الذي قررته هنا هو ما قاله فضيلة الشيخ العثيمين -رحمة الله عليه-؛ فقد جاء في شرح الواسطية لفضيلته رحمه الله (١/ ٥٧-٥٨) ط/ مكتبة طبرية، ت/ أشرف عبد المقصود: سؤال: هل كل ما هو كمال فينا يكون كمالًا في حق الله ﷻ؟ وهل كل ما هو نقص فينا يكون نقصًا في حق الله؟

الجواب: لا، لأن المقياس في الكمال والنقص، ليس باعتبار ما يضاف للإنسان، لظهور الفرق بين الخالق والمخلوق، لكن باعتبار الصفة -من حيث هي صفة- فكل صفة كمال فهي ثابتة لله ﷻ، فالأكل والشرب بالنسبة للخالق نقص، لأن سببها الحاجة، والله تعالى غني عما سواه، لكن هما بالنسبة للمخلوق كمال،

(١) لم ينقل هذه الفقرة في السراج كتبه.

ولهذا إذا كان الإنسان لا يأكل، يقولون: هو اليوم مريض، أو متغير، هذا نقص، لكن بالنسبة للخالق كمال.

وقال: النوم بالنسبة للخالق نقص، وللمخلوق كمال، فظهر الفرق.

التكبر كمال للخالق، ونقص للمخلوق، لأنه لا يتم الجلال والعظمة إلا بالتكبر، حتى تكون السيطرة كاملة لا أحد ينازعه. . . . إلخ ما قال رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهذا الذي قرره الشيخ ابن العثيمين -رحمة الله عليه- هو ما قرره من قبل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، انظر مجموع الفتاى (٣/ ١٣٧)[1].

فهذا الانتقاد من الشيخ ربيع -وفقه الله- انتقاد غير صحيح، وأنا مسبوق بقول جبلين[2] من جبال العلم في هذا بعينه، فما وجه الانتقاد؟!

قاعدة: ليس كل كمال للمخلوق كمالًا للخالق، والكمال المطلق للمخلوق كمال للخالق، كالعلم مثلًا، وقد ذكر نحو هذا شيخ الإسلام، كما في مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٧، ١٣٧)، وشارح الطحاوية (١/ ٨٨) ط/ مؤسسة الرسالة.

التعليق:

١- أقول: إن في الإسلام مدحًا للعلم وبيانًا لفضله وفضل أهله، وأن الله يرفع أهله درجات، وحثًّا لرسول الله أن يطلب الزيادة منه كما قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، ومدحًا للجهاد وتفضيلًا لمن جاهد بنفسه وماله على من لم يجاهد بدرجات، ومدحًا للكرم والشجاعة والرحمة والخوف من الله، ومدحًا لذكر الله والحث على الإكثار منه، وهكذا سائر الفضائل المطلوب في الإسلام الاستكثار منها.

ولكل نوع من هذه الأنواع أدلته، فلو كان الأكل والشرب والنوم من الفضائل كما تدعي، فلماذا لم تستطع إلى الآن أن تأتي بدليل أو أدلة على ما تدعي وتلجأ إلى

---

(١) لا يوجد هذا الكلام الذي نسبه إلى شيخ الإسلام في هذا الموضع الذي أحال عليه من الجزء الثالث من «المجموع».

(٢) جعل الرجلين هنا جبلين، ولو خالفاه مع جبال آخر من جبال العلم لرد أقوالهم، ولما وصفهم بالجبال كما فعل بالشوكاني وعدد كبير من العلماء في حمل المجمل على المفصل، وكما فعل بعدد كبير من العلماء المعاصرين، ثم إن ابن تيمية ليس معه، وإنما أبو الحسن قوّله ما لم يقل.

التقليد الأعمى الذي تذمه زعمًا ودعاوى لا عملًا ولا واقعًا؟

٢- أنت تدعي كثيرًا أنك من أصحاب الدليل ولا تقبل أقوال العلماء ومنهم أحمد بن حنبل إلا بالدليل.

فأين دليلك على فضيلة الأكل والشرب والنوم من الكتاب والسنة؟

٣- تدعي أنك لا تقلد، وكل يؤخذ من قوله ويرد، وأن الرجال يحتج لهم ولا يحتج بهم، فلماذا تقلد ابن عثيمين ولماذا لم تطالبه بالدليل ولماذا الآن تستتر به وأنت ترد أقوال العلماء المدعمة بالأدلة.

وقد هوشت بشدة على الشوكاني الذي ادعى الإجماع على أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم وهوشت على العلماء: البقاعي وغيره الذين صرحوا ونقلوا عن العلماء أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم.

ومن مستنداتهم الأصل العظيم القائم على الأدلة والبراهين، ألا وهو الأخذ بالظاهر المأخوذ من أقوال الرسول ﷺ وتطبيقاته، ومن قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتقرير الصحابة له على هذا الأصل، وتطبيقات علماء الأمة وعلى رأسهم أئمة الجرح والتعديل.

فهذه مستندات الشوكاني والعلماء الذين يردون على أهل الأهواء تأويلاتهم لضلالات أهل وحدة الوجود والحلول وغيرها.

٤- قال ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة (١/ ١٠٥): «إن الذي يأكل الطعام يكون منه ما يكون من الإنسان من الفضلات القذرة التي يستحي الإنسان من نفسه وغيره حال انفصالها عنه، بل يستحي من التصريح بذكرها، ولهذا والله أعلم عبر الله عنها بلازمها من أكل الطعام الذي ينتقل الذهن منه إلى ما يلزمه من هذه الفضلة».

وقال ابن القيم في روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص ١٦٥): «... فأقسام اللذات ثلاثة: لذة جثمانية، ولذة خيالية وهمية، ولذة عقلية روحانية.

فاللذة الجثمانية لذة الأكل والشرب والجماع، وهذه اللذة يشترك فيها مع الإنسان الحيوان البهيم، فليس كمال الإنسان بهذه اللّذة لمشاركة أنقص

الحيوانات له فيها، ولأنها لو كانت كمالًا لكان أفضل الإنسان وأشرفهم وأكملهم أكثرهم أكلًا وشربًا وجماعًا.

وأيضًا لو كانت كمالًا لكان نصيب رسول الله ﷺ وأنبيائه وأوليائه منها في هذه الدار أكمل من نصيب أعدائه، فلما كان الأمر بالضد تبين أنها ليست في نفسها كمالًا، وإنما تكون كمالًا إذا تضمنت إعانة على اللذة الدائمة العظمى كما تقدم».

٥- يلزم على قولك هذا تفضيل الكفار والفجار وأهل الضلال الذين يمتعهم الله بالصحة فيأكلون ويشربون وينامون في حال صحتهم، على مرضى المؤمنين الصالحين الذين لا يستطيعون الأكل أو الشرب أو النوم أو كلها.

٦- من فضائل الملائكة أنهم لا يأكلون ولا يشربون، فهل الآكلون الشاربون من الكفار وفساق المسلمين أفضل منهم لأنهم يأكلون ويشربون.

٧- لو كان في الأكل والشرب فضيلة لكان الأكثر أكلًا وشربًا وتبولًا وتغوطًا أفضل ممن يأكل لقيمات.

٨- وأما النوم؛ فمن خصائص الرسول ﷺ أنه كان تنام عيناه ولا ينام قلبه، وهذا من كماله ﷺ.

٩- ومن كمال أهل الجنة وتمام نعيمهم وكرامتهم أنهم لا ينامون، ولو كان النوم كمالًا لأكرمهم الله به.

أخرج البزار في مسنده والطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب، وأبو نعيم في الحلية، والضياء المقدسي في صفة الجنة من طرق عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا إلى النبي ﷺ أنه قال: «النوم أخو الموت ولا ينام أهل الجنة» صححه الألباني رحمه الله، انظر الصحيحة (٣/ ٧٤-٧٨) حديث رقم (١٠٨٧)، فكيف مع هذا وذاك يعد النوم كمالًا؟

١٠- القاعدة التي قررها شيخ الإسلام، وتابعه فيها ابن القيم، وابن أبي العز، ثم ابن عثيمين قاعدة علمية صحيحة، ولكن الأئمة المذكورين غير ابن عثيمين لم يمثلوا بصفة الأكل والشرب والنوم.

فقولك وهذا الذي قرره ابن عثيمين رحمه الله هو ما قرره من قبل شيخ الإسلام ابن

تيمية انظر مجموع الفتاوى (٣/ ١٣٧) إلخ قول غير صحيح.

إن موضع النزاع بيني وبينك هو الأكل والشرب والنوم، وليس هو القاعدة فكيف تقلب الأمور وتجعل القاعدة هي موضع النزاع وتصور الشيخ ربيعًا مخالفًا للأئمة في القاعدة.

١١- قولك: وهذا الذي قرره الشيخ ابن عثيمين -رحمة الله عليه- هو ما قرره شيخ الإسلام.

أقول: هذا الإطلاق فيه مغالطة وتلبيس وتحميل لكلام ابن تيمية ما لا يحتمله، ونسبة كلام إليه لم يقله، وذلك أنه وضع قاعدته المذكورة، ولم يمثل بالأكل والشرب والنوم وابن عثيمين تابعه في القاعدة، ومثل بالأكل والشرب والنوم.

وهذا التمثيل ليس له دليل ولم يسبق إليه ابن عثيمين ﷺ، ولقد انفرد به عن كل من قال بهذه القاعدة، وكل يؤخذ من قوله ويرد، وموضع النزاع هو الأكل والشرب والنوم وأنت تتكثر بابن تيمية وهو ليس معك.

فمن هو المخطئ والمقلد الأعمى ومن هو الذي ينسب إلى جبل من جبال العلم ما لم يقله يتكثر بذلك لنصرة خطئه.

وقال أبو الحسن في قطع اللجاج (ص٤٨): «وما استدل به الشيخ -وفقه الله- من الآية ليس في موضع النزاع، فإن الله ﷻ ذمَّ من استحب الحياة الدنيا على الآخرة، وليس في ذلك أن الأكل والشرب والنوم مما يعاب به الإنسان مطلقًا، ومشاركة الحيوانات في ذلك لا يلزم منها ما ذهب إليه الشيخ-سلمه الله-؛ فالحيوانات أيضًا لها سمع وبصر، وهذا بخلاف سمع الإنسان وبصره، والسمع والبصر للمخلوق ليس كما هو للخالق سبحانه، فلا أرى ثمرة مما استدل به الشيخ- سلمه الله-، أضف إلى ذلك أن العلماء لم ينتقدوا عليَّ هذا عند مراجعة الكتاب».

قوله: «وما استدل به الشيخ من الآية ليس في موضع النزاع».

أقول:

أ- من عجائب هذا الرجل: أنه يجعل ما هو في موضع النزاع في غير موضع النزاع؛ فالرجل جعل صفات الأكل والشرب والنوم من صفات الكمال فنبهته على

خطئه بما رأيته، واستدللت عليه بالآية على ذم الكفار بصفتي الأكل والشرب، ولو كانت صفتا الأكل والشرب كمالًا لكانت الآية واردة في مدحهم.

ب- أوهم الناس أنني خالفت ابن تيمية وابن عثيمين في قاعدة الكمال وأنه هو الموافق لهما في هذه القاعدة وفي اعتبار صفات الأكل والشرب والنوم من صفات الكمال.

والحق أنني لم أخالفهما في هذه القاعدة ولم أخالف ابن تيمية لا في القاعدة ولا في المثال، ولم أخالف ابن عثيمين في القاعدة؛ وإنما خالفته في المثال الذي لا يصلح تطبيقًا للقاعدة.

قوله: «فإن الله ذم من استحب الحياة الدنيا على الآخرة وليس في ذلك أن الأكل والشرب والنوم مما يعاب الإنسان مطلقًا».

أقول: ليس في هذه الآية التي استدللت بها ذكر لاستحباب الحياة الدنيا على الآخرة؛ وإنما فيها ذم للكفار بقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾.

وأقول: وإن كان الأكل والشرب والنوم لا يلم بها الإنسان مطلقًا فإنها مع ذلك ما اعتبرها الله ولا رسوله ولا علماء السنة من صفات الكمال.

ويرحم الله ابن عثيمين الذي لو نبِّه لهذا الخطأ لرجع ولما ذهب يعاند مثل أبي الحسن.

قوله: «ومشاركة الحيوان في ذلك لا يلزم ما ذهب إليه الشيخ؛ فالحيوانات أيضًا لها سمع وبصر وهذا بخلاف سمع الإنسان وبصره».

أقول: إن الله ذم الكفار وشبههم بالأنعام في الأكل والشرب كما في هذه الآية من سورة الحجر، وكما في قوله تعالى في سورة محمد: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾.

ولم يعبهم في أي آية من القرآن بأنهم يسمعون ويبصرون كما تسمع وتبصر الأنعام، فظهر الفرق بين ما يعاب به وما لا يعاب به.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالظاهر أن مقصود شيخ الإسلام من الكمال

في الإنسان الكمال العلمي والعقلي والنفسي والديني؛ فهذه الأمور هي مناط الكمال والتفاوت في الفضائل، وهي ميادين التنافس لمن وفقهم الله والتزموا شرعه، وعلى التنافس فيها يحمدون.

أما السمع والبصر والطول والقصر فهي صفات خلقية لا يستطيع الإنسان ولا الحيوان اكتسابها بسعيه وكده.

وقوله: «فلا أرى ثمرة مما استدل به الشيخ -سلمه الله-».

أقول: إذا كنت لا ترى ثمرة لما استدللت به من القرآن فهذا من عيوبك وأدوائك وأدواء أهل الأهواء والعناد، أما العقلاء فيدركون أن لاستدلالي ثمرة طيبة وهي وضع الأمور في نصابها، وأنك خالفت النص القرآني ولم تحسن تطبيق هذه القاعدة العظيمة فكيف تترك الميادين العظيمة لتطبيقها على مثل الإخلاص والتقوى، والطاعة لله ورسوله، والخوف والرجاء، والرغبة، والرهبة، والزهد، والورع، والخشوع، والتواضع، والأناة، والثبات، والجهاد، والبذل في سبيل الله، وصلة الأرحام إلى غير ذلك مما هو كمال في حق المخلوق، وليس بكمال في حق الله تعالى لأنها من صفات عبيده ﷺ.

تركت هذه الميادين وذهبت تمثل بالأكل والشرب والنوم.

وقوله: «أضف إلى ذلك أن العلماء لم ينتقدوا عليَّ هذا عند المراجعة».

وأقول: وهذا من عجائبه في هذا الكتاب وقد تكرر منه مثل هذه المقالة؛ فقد قال للمفتي في مسألة ناقشه فيها: «فهذه الفقرة لم ينتقدها عليَّ أحد من العلماء الآخرين الذين نظروا في الكتاب -ولله الحمد والمنة-». انظر (ص١٧) من قطع اللجاج. أي فهذا حجة على المفتي.

وقال وهو يماحك ابن عثيمين في مسألة انتقده فيها (ص٢٦): «وقد مر ذلك على الشيخ ربيع وغيره -حفظه الله- فلم يتعقبوا هذا بشيء إلا ما ذكره فضيلة الشيخ ابن عثيمين» أي: فعدم تعقب ربيع وغيره حجة على ابن عثيمين.

وواجهني بهذا المنطق في مسألة الأكل والشرب، وفي مسألة الروافض المكفرين والمفسقين لأصحاب رسول الله (ص٣٧)؛ فقال: «ولقد سبق أن ذكرت

ملاحظات المفتي -وفقه الله- وفضيلة الشيخ العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وليس في تلك الملاحظات أي اعتراض على قولي فيه وكذلك لم يتعقبا هذه الفقرة بشيء» وهذا منهج عجيب قلد فيه الخرافيين وعوامهم ومع ذلك يحارب أهل الإتباع السلفيين ويسميهم مقلدين.

* * *

المسألة الخامسة: تلونه في قضية تكفير وتفسيق الروافض للصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- وتلعبه بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ

أولًا: قال أبو الحسن في السراج (ص٦٠) الفقرة ١١٥: «وأعتقد أن من طعن في الصحابة أو سبهم فهو من أهل الزيغ والضلال وأن قلبه مظلم، ولازم قوله القبيح القدح في رسول الله ﷺ الذي كان يحبهم ويدنيهم، فلو كانوا كما يقول هذا المفتري وأن رسول الله لا يعلم بهم وهم بهذا العدد الكثير فكيف يكون نبيًا يوحى إليه ولا يعلم جلساءه وقد أعلمه الله ﷻ بكل ما يحتاج إليه ﷺ أو تحتاج إليه أمته، وإن كان يعلم ذلك ومع ذلك يقربهم فحاشاه من ذلك كيف يصل قول أهل البدع بهم إلى القدح في رسول الله ﷺ علموا ذلك أو جهلوا[(١)].

وأقبح من هؤلاء من يسب أو يتهم عائشة رضي الله عنها التي برأها الله في القرآن، ومن قدح في عائشة لزمه أن يقدح في رسول الله ﷺ فقبح الله البدع[(٢)].

فمن سب الصحابة، وصرح بكفرهم أو أكثرهم، فهو رادٌّ للقرآن الذي يعدلهم، فتقام عليه الحجة، فإن تاب؛ وإلا يُكفَّر لرده القرآن -بعد النظر في الشروط والموانع[(٣)]-.

وإن سبهم بما يقتضي فسقهم؛ ففي تكفيره نزاع.

وإن رماهم بما لا يقدح في دينهم، كالجبن، أو البخل، يُعزَّر بما يؤدبه ويردعه.

---

(١) انظر كيف يحتال لهم بالاعتذار بالجهل.

(٢) انظر كيف يقلب الحكم على من يتهم عائشة رضي الله عنها ألا وهو الكفر بالإجماع فيجعله بدعة.

(٣) ما هي الشروط والموانع بعد قيام الحجة عليه في تكفير أصحاب محمد ﷺ المتضمن تكذيب نصوص القرآن في تزكيتهم ومدحهم والشهادة لهم بالجنة.

وانظر الصارم المسلول لشيخ الإسلام».

فأنت ترى من كلامه هذا في السراج الوهاج:

١- أنه لم يكفر من يتهم عائشة بما برأها الله منه في القرآن، وقد خالف في ذلك الإجماع على كفر من يتهمها بما برأها الله منه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الصارم المسلول (ص٥٦٥-٥٦٦): «فأما من سب أزواج النبي فقال القاضي أبو يعلى: من قذف عائشة بما برأها الله منه كَفَرَ بلا خلاف، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم».

٢- أنه خالف شيخ الإسلام وغيره من أئمة الإسلام في:

أ- عدم تكفير من يفسق الصحابة أو معظمهم، وحكى في ذلك نزاعًا لم ينقله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الصارم المسلول.

ب- خالف شيخ الإسلام في تكفير من يكفر الصحابة أو معظمهم في الاستدلال والحكم.

وأكد هذه المخالفات بما هو أشنع، ألا وهو قوله في شريط التأدب مع الله: «لو أن رجلًا يطعن في أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام إما يكفرهم أو يفسقهم أو يقول مثلًا هؤلاء خانوا الرسول أو أنهم ظلموا عليًا أو نحو ذلك هذا أيضًا تحذر منه لماذا؟! لأنه بدعة مخالفة لأهل السنة والجماعة وفي هذه الحالة أنت إذا حذرت منه فأنت مقتد بالسلف».

وناقشته في مخالفاته في كتاب السراج في ملاحظات كثيرة أرسلتها بيني وبينه سرًّا في عام ١٤٢٠هـ ومؤملًا فيه أن يرجع عن أخطائه التي لاحظتها عليه وهي مهمة جدًّا، وأهمها مخالفته في موضوع تكفير من يكفر أو يفسق الصحابة أو معظمهم.

فأخذ ببعض ملاحظاتي على مضض وأصر على المخالفة في بعضها ومنها هذه المخالفة المتعلقة بأصحاب رسول الله ﷺ، وطبع كتابه الطبعة الأولى، واكتشفت أنه لم يرجع عن هذه المخالفة الكبيرة، فنصحته شفويًّا مرتين أو ثلاث مرات فلم يستفد واستمر في طبع كتابه إلى ثلاث طبعات.

ثم في خضم فتنه وفي عام ١٤٢٣هـ من اشتعالها تظاهر بالتعديل فقال كما في الشريط الثاني من القول الأمين- وما أبعده عن الأمانة-: «وهنا كنت قد عدَّلت هذه العبارة وأرجو إن شاء الله في طبعة لاحقة يلحق هذا التعديل عندما قلت: وإن سبهم جميعًا أو أكثرهم بما يقتضي فسقهم، فهو كافر أيضًا؛ لأننا لو فسقنا أكثر الصحابة رددنا الدين لأنهم حملته[1]، وإن رماهم بما لا يقدح في دينهم كالجبن بما لا يقدح في دينهم يعني في أمور في الصفات البشرية بما لا يقدح في دينهم كالجبن أو البخل يعزر بما يؤدبه ويردعه وانظر الصارم المسلول لشيخ الإسلام».

أقول: وأنت ترى أن هذا التعديل لا يغني من الحق شيئًا وأنه يصدق عليه المثل: تمخض الجبل فولد فأرًا.

ونسأل أبا الحسن هذه الأسئلة:

١- أين تراجعك عن مخالفة الإجماع على أن من رمى عائشة أم المؤمنين بما برأها الله منه فهو كافر؟

٢- أين التراجع عن مخالفة شيخ الإسلام في أن من كفر الصحابة أو معظمهم فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر؟

٣- وهل كلامك يطابق كلام شيخ الإسلام في الأحكام والاستدلال؟.

وأنا أسوق للقارئ الكريم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ليرى الفرق الهائل بينه وبين كلام أبي الحسن:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في الموضع الذي نقل منه أبو الحسن، وأحال عليه مرتين:

---

(١) انظر إلى هذا التعديل الذي يحمل في طواياه:

١- أنه مر وقت طويل من ملاحظاتي عليه فلم يقم به عنادًا.

٢- أنه لم يشترط فيه أي شروط من شروطه التي يلهج بها كثيرًا من إقامة الحجة، واستيفاء شروط التكفير وانتفاء موانعه.

٣- عدل في مسألة التفسيق ولم يعدل في مسألة التكفير.

٤- سترى العجب في هذا الكتاب من التركيز على الشروط في التكفير، وحكايات الخلاف بين العلماء في ذلك، وكل ذلك يخالف هذا التعديل الذي يزعمه.

فصل في تفصيل القول فيهم

أما من اقترن بسبه دعوى أن عليًا إله أو أنه كان هو النبي؛ وإنما غلط جبريل في الرسالة فهذا لا شك في كفره بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره.

وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت[1] أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم.

وأما من سبهم سبًا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، وهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم.

وأما من لعن وقبح مطلقًا فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد[2].

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب في كفره، فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع، من الرضا عنهم، والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا؛ فإن كفره متعين.

فإن مضمون هذه المقالة: أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس، وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا، أو فساقًا، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم وأن سابقي هذه الأمة هم

---

(١) وادعاء النقص والكتمان والتحريف موجود عند الروافض بالإضافة إلى تكفيرهم للصحابة -رضوان الله عليهم-، وطعنهم في زوجات رسول الله ﷺ.

(٢) يدل كلام شيخ الإسلام هنا على أن تكفير الأصناف الثلاثة السابق ذكرهم موضع اتفاق بين العلماء، وأن الاختلاف بينهم إنما هو في هذين الصنفين، وهما مَن سب بما لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم... إلخ، ومن لعن وقبح مطلقًا، وقد لبس أبو الحسن لجعل تفسيق الصحابة أو معظمهم هو موضع النزاع، ثم أصر على هذه المخالفة سنين وفي ثلاث طبعات من كتابه، ثم تراجع في مسألة التفسيق بدون شروط، ثم عاد في لجاجه إلى الشروط، وأصبح أبا حسن آخر.

شرارها، وكُفْر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال، فإنه يتبين أنه زنديق وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم وقد ظهرت لله فيهم مثلات وتواتر النقل بأن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات، وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك وممن صنف فيه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابه في النهي عن سب الأصحاب، وما جاء فيه من الإثم والعقاب. اهـ

[«الصارم المسلول على شاتم الرسول» الطبعة المصرية بتحقيق محمد محيي الدين (ص٥٨٦-٥٨٧)].

وسبق لك قبل قليل نقل الإجماع على تكفير من يرمي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ثم أقول: بعد أن يظهر لك الفرق الهائل بين الكلامين اسأل أبا الحسن بأي حق تحيل على كلام شيخ الإسلام مع التباين الشديد بين النصين.

ولما رأى أهل المدينة التلاعب في تراجع أبي الحسن وعدم صدقه في هذا التراجع طلبوا منه أن يكتب تراجعه من جديد فكتب الكلام الآتي:



الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد:

فقد صوبت بعض ما ورد في هذه الفقرة أخذًا بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وذلك أن من سب الصحابة بما يقتضي فسقهم أو أكثرهم فيكفر أيضًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى رد الدين الذي نقلوه إلينا، وأما من ناحية الحكم على الروافض فأئمتهم العالمون بما هم عليه قد كفرهم[1] شيخ الإسلام وأنا أقول بقوله، وأما

(١) أين وجدت هذا التفريق في كلام الشيخ ابن تيمية الموجود في «الصارم» بين علماء الروافض وعوامهم، ثم أقول له: فرق بين هذا التعديل الآن، ألا تدل هذه الأعمال على أن الرجل متلاعب، فإلى هذه المرحلة كم ترى من التلاعب والتلون، وسترى العجائب فيما سيأتي!

العوام فضالون والتكفير فرع عن استيفاء الشروط وانتفاء الموانع؛ فيفرق في ذلك بين الدعاة المستبصرين بعقائدهم الفاسدة وبين العوام الذين لا يعرفون لازم قول الروافض أو الذين لا يعرفون حقيقة قولهم هذا.

وقد سبق تصويبي لذلك- ولله الحمد والمنة- وجزى الله خيرًا من كان سببًا في هذا التصويب ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كتبه

أبو الحسن السليماني

٧-٣-١٤٢٣هـ

ومن تأمل هذا النص يجد بأنه في واد وما قرره شيخ الإسلام في واد آخر فلا ندري لماذا يهذي باسم شيخ الإسلام.

١- فقضية عائشة لا يزال يتهرب منها.

٢- وقضية تكفير الصحابة أو معظمهم لم يذكرها في أي تراجع من تراجعاته.

٣- وقضية القرامطة الباطنية والتناسخية لم يعرج عليها.

٤- ومخالفته لحكم شيخ الإسلام في الصارم المسلول لا تزال، فشيخ الإسلام لم يفرق هذا التفريق بين الروافض ولم يشترط هذه الشروط التي يشترطها أبو الحسن في السراج وفي هذا التراجع في المدينة.

ولا تنس تصريحه الواضح فيما قاله في شريط التأدب مع الله حيث صرح بتبديع من يكفر أصحاب رسول الله ﷺ ولم يشر من قريب ولا بعيد إلى تكفير هذا النوع من الروافض، فحاول أن تفهم نفسية هذا الرجل ومنهجه.

وآخر مرحلة حسب إطلاعي ما قام به من حشد النقول في قضية من يسب الصحابة أو يكفرهم، ما كان يعلمها منذ ألف كتابه السراج عام ١٤١٨هـ إلى كتابة تراجعه في المدينة على الوجه الذي مر بك في ٧/ ٣/ ١٤٢٣هـ.

ثانيًا: قال أبو الحسن (ص٣٣) من قطع اللجاج: «الشيخ ربيع بين واحدة من اثنين لا ثالثة لهما: إما أن ينكر النزاع بين العلماء في تكفير من سب الصحابة كلهم، وكفرهم بذلك، أو فسقهم، أو حكم بذلك في معظمهم، وإما أن يقر بالنزاع

بين أهل العلم في ذلك، ليس له في هذا الموضع خيار ثالث.

فإن أقر بالنزاع؛ فلماذا هذه الحملة الشرسة التي تشم من غبارها رائحة التكفير والإخراج من ملة الإسلام؟!

وإن كان ينكر النزاع بين أهل العلم في ذلك -وهذا هو ظاهر كلامه- فليطلب مني البينة على قولي في الكتاب: «ففي تكفيره نزاع».

وهكذا يكون البحث العلمي الذي يُراد به وجه الله، والذي يراد من ورائه الوصول للحق وتعليم الخلق، أما الطريقة التي سلكها الشيخ؛ فيتنزه عنها الكثير من طلبة العلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله...» إلخ.

أقول: الجواب عليه من وجوه:

الأول: أني أنا اعترف أنني منذ وقفت على كلام شيخ الإسلام في تكفير من كفر الصحابة أو فسقهم في الصارم المسلول لم أبحث عن خلاف في هذه المسألة أو وفاق؛ لأنه قدم من الحجج على حكمهم ما لا يطلب بعده المزيد، فاقتنعت بذلك ولا أزال مقتنعًا به.

ويعلم الله أنني قد اطلعت على قوله هذا من زمن طويل قبل أن أرى بحث أبي الحسن في السراج وكنت قد أشرت إلى موضع كلام شيخ الإسلام في غلاف نسختي من الصارم.

فلما وقفت على كلام أبي الحسن رأيت فيه الخلاف السافر لكلام شيخ الإسلام فنبهته على مخالفته لشيخ الإسلام فما كان منه إلا العناد.

الثاني: أنا أجزم أن أبا الحسن لم يكن له مصدر في هذه القضية إلا كلام شيخ الإسلام هذا في الصارم المسلول؛ بدليل قوله في كتابه السراج بعد تمييعه لقضية التكفير عمومًا ولقضية رمي عائشة ﵂ خصوصًا حيث دندن حول التبديع بقوله: «فمن سب الصحابة وصرح بكفرهم أو أكثرهم فهو راد للقرآن الذي يعدلهم فتقام عليه الحجة، فإن تاب وإلا يكفر لرده القرآن بعد النظر في الشروط والموانع، وإن سبهم بما يقتضي فسقهم ففي تكفيره نزاع، وإن رماهم بما لا يقدح في دينهم كالجبن أو البخل يعزر بما يؤدبه ويردعه، انظر الصارم المسلول».

فكلامه هذا يدل على أنه ليس له مصدر في هذه القضية إلا كلام شيخ الإسلام في الصارم، ومع ذلك فقد خالف شيخ الإسلام مخالفات شنيعة وميع القضية تمييعًا قبيحًا، ووضع النزاع في غير موضعه ولا مصدر له غير كلام شيخ الإسلام.

فشيخ الإسلام يقول: «وأما من لعن وقبح مطلقًا فهذا محل الخلاف، فيهم لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد».

فأنت ترى أن شيخ الإسلام العالم الفطن المطلع على مواضع الاتفاق والاختلاف قد حدد موضع الاختلاف وبين منشأ هذا الاختلاف كما ترى.

ثم قال ذاكرًا موضع الاتفاق: «وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا أيضًا لا ريب في كفره لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع، من الرضا عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين...».

إلى أن قال: «وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام».

فجاء أبو الحسن الذي لا مصدر له إلا كلام شيخ الإسلام ليخالف شيخ الإسلام عمدًا وعنادًا فاشترط في تكفير من كفره إقامة الحجة... إلخ فقال: «وإن سبهم بما يقتضي فسقهم ففي تكفيره نزاع».

فإذا كان لا مصدر له فعلًا إلا كلام شيخ الإسلام الذي لم يشترط ما اشترطه أبو الحسن ولم يحك النزاع فيمن يفسق الصحابة فلماذا يجعله موضع النزاع.

وإذا كان له مصدر آخر وهو بعيد جدًّا فلماذا لم يعز إليه هذا النزاع، ولماذا يتراجع مرتين أو أكثر إلى كلام شيخ الإسلام وله مندوحة بوجود المصادر التي اعتمد عليها في مخالفة شيخ الإسلام ألا تدل هذه التصرفات العاقل اللبيب أن أبا الحسن كان وقت كتابته للسراج أنه لا مصدر له إلا كلام شيخ الإسلام في الصارم المسلول.

وألا يدل تراجعه إلى ما يزعم من موافقة شيخ الإسلام أنه لا مصدر له إلا شيخ الإسلام وكتابه.

وأسأله لماذا لا تعترف بهذا وأنك تجهل الخلاف والوفاق في هذه المسألة

وأنك خالفت شيخ الإسلام الذي هو مصدرك الوحيد مخالفات شنيعة تخل بالأمانة العلمية وتخل بالمروءة والشرف بدل أن تتعالم وتتباهى ببضاعتك الجديدة؟.

لماذا الآن تزأر كالأسد الهصور على الشيخ ربيع وتحاصره فتقول: الشيخ ربيع بين اثنتين لا ثالثة لهما: إما أن ينكر النزاع بين العلماء في تكفير من سب الصحابة كلهم وكفرهم بذلك أو فسقهم... إلى قولك: ليس له خيار ثالث.

أقول: إني كما ذكرت سلفًا ما عندي إلا كلام شيخ الإسلام في الصارم المسلول الذي تكلم بعلم وبحجة وبرهان، وما كنت أطالبك إلا بالرجوع إلى كلامه الذي جنيت عليه وميعته وخالفته في الحكم والاستدلال في حق من رمى عائشة ﵂، وفي حق الصحابة الكرام ﵃، وخالفته في موضع النزاع، وخالفته في أمور أخرى ألمحنا إليها سلفًا، وهذه مطالبات علمية محترمة عند الشرفاء النبلاء الأمناء ولا يعرف قيمتها الهمل والرعاع.

وأقول: إنَّ حكاية الخلاف الذي تخدم به الروافض قد اطلع عليه شيخ الإسلام، واطلع عليه القرطبي فلم يعتبراه وحق لهما ذلك وحجتهما هي التي لا يجوز العدول عنها... إلخ هي أن الذي يكفر أصحاب محمد أو يفسقهم مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم... إلخ، وأن كفر هذا الصنف مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

وأكد ذلك شيخ الإسلام بقوله: «ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق وعامة الزنادقة يتسترون بمذهبهم».

أضف إلى هذا تأليه الروافض لأهل البيت وتفضيلهم لهم على الأنبياء والملائكة وادعاؤهم تحريف الصحابة للقرآن وأنهم زادوا فيه ونقصوا.

أضف إلى هذا وذاك ضلالات أخرى منها تعطيلهم لصفات الله على طريقة الجهمية وإنكارهم للقدر على طريقة المعتزلة.

فلا أدري هل خرج ربيع من هذا الحصار الوهمي الذي صال به أبو الحسن أو لا يزال يراني بين جدرانه.

يا أبا الحسن إن تعلقك بالخلافات الميتة هو من أدواء الإخوان المسلمين

فلا تزال مصابًا به وموقف الإخوان المسلمين من الروافض معروف، وتمييعك لقضية تكفير وتفسيق الروافض ومخالفتك لابن تيمية في أمر معلوم من الدين بالضرورة ومخالفتك لما حكاه القرطبي من نفي الخلاف لمن أمارات إصابتك بداء الإخوان.

وأخيرًا: فالخلاف الذي تتعلق به لا وزن له؛ لأن من يخالف تجد له قولًا آخر بتكفير من يكفر الصحابة أو تفسيقهم، بل قد يكفر بتكفير صحابي واحد.

وأبو يعلى نفسه على هذا المنوال؛ لذا لم يقم شيخ الإسلام وزنًا لهذا الخلاف الذي هذا حاله، وكذلك فعل القرطبي فدع عنك مجاراة الإخوان في التمييع والتعلق بالخلافات.

وأما قول أبي لحسن: «وهكذا يكون البحث العلمي الذي يراد به وجه الله..» إلخ.

فيقال له: ليس هذا عشك فادرجي، فلست والله من هذا النمط العالي ولا أتصور مبتدعًا أبعد منك عن هذا المستوى، وأعمالك الخائنة الفاجرة تكذب دعواك الباطلة التي هذه واحدة منها.

ثالثًا: قال أبو الحسن في لجاجه (ص٣٣-٣٤): «ج- وإليك أخي القارئ بعض المواضع التي تدل على النزاع:

جاء في السنة لأحمد (ص١٧) نقلًا عن عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام -ﷺ- د/ ناصر بن علي عائض حسن الشيخ الناشر/ مكتبة الرشد (٢/ ٨٦٦) وقال الإمام أحمد: ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين والكف عن الذي جرى بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو واحدًا منهم فهو مبتدع رافضي، حبهم سنة والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة.

لا يجوز لأحد أن ينكر شيئًا من مساويهم، ولا يطعن على أحد منهم؛ فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه بل يعاقبه ثم يستتيبه فإن تاب، قبل منه، وإن لم يتب أعاد عليه العقوبة، وخلده في الحبس حتى

يتوب ويراجع.

وعزاه المؤلف لطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٣٠)، والصارم (ص٥٦٨) وهو عند القاضي ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ترجمة أبي العباس أحمد بن جعفر الاصطخري وفيه: «فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا....» ولم يذكر عقوبة السلطان له.

ونقل النص الأول شيخ الإسلام في الصارم (٥٦٨) وفيه: «لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساويهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص، فمن فعل ذلك فقد وجب تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفو عنه....» إلخ إلا أنه جعله من الرسالة التي رواها أبو العباس الاصطخري وغيره من الإمام أحمد.

وموضع الشاهد في النص الأول أظهر منه في غيره فقد قال الإمام أحمد: «فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو واحدًا منهم فهو مبتدع رافضي....»، ثم ذكر عقوبتهم بغير القتل.

فهذا يدل على أنه لم يكفر -هنا- من سب جميع الصحابة أو واحدًا منهم، وكلمة (أو) تدل على التنويع مما يدل على أن الكلام على الكل أو البعض ولم يزد الإمام أحمد عن قوله بأنه مبتدع وذكر عقوبة تدل على عدم تكفيره إياه».

أقول:

١- لا تلبس على الناس، فليست ملاحظتي عليك في إثبات النزاع أو نفيه، إنما آخذت عليك في أول الأمر مخالفتك لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي كان هو مصدرك الوحيد فعاندت في ذلك زمنًا ولم ترجع إلى موافقته لتخرج من وصمة الخيانة العلمية، ثم تلاعبك بعد ذلك فيما تظاهرت به من التراجع.

فحملك أهل المدينة إلى تراجع مقنع فتلاعبت فيه، ثم الآن تذهب بالناس بعيدًا عن هذه الفواقر فتسوق لنا وللناس أدلتك على أن المسألة خلافية لتخفي سوأتك وخيانتك العلمية في أمر عظيم لا يجرؤ عليه إلا من هانت عليه نفسه فلا يبالي بما صنع من القبائح.

٢- إن نص الإمام أحمد رحمه الله بين يديك في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى

فما هي الغاية السامية من وراء نقلك عن د/ ناصر بن علي عائض حسن الشيخ؟

أهي علو الإسناد ؟ أم الوثوق بعدالته وأمانته أكثر من ابن أبي يعلى بل ما هي الغاية مرة أخرى من ترك النقل عن ابن تيمية من الصارم المسلول أهي طلب الثقة والعلو أم أمور أخرى من المقاصد السامية لأهل الحديث ؟

إن من وراء هذه اللفلفة مقاصد ولولا خوفه من الملاحقة لاقتصر على النقل عن الدكتور ناصر تهربًا من بعض عبارات الإمام أحمد التي تأخذ بخناقه، ومع هذا النقل المريب المضطرب فقد ساقه سوء قصده إلى التلاعب في مضمونه والاستنتاج منه، وسوف أنقل للقارئ كلام الإمام أحمد مبيّنًا الفرق بين مضمونه وبين النتيجة التي استخرجها أبو الحسن.

قال الإمام أحمد في عقيدته (ص٣٠) في كتاب طبقات الحنابلة. «ومن الحجة الواضحة الثابتة البينة المعروفة: ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساويهم، والخلاف الذي شجر بينهم.

فمن سبَّ أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدًا منهم، أو تنقَّصه أو طعن عليهم، أو عرَّض بعيبهم، أو عاب أحدًا منهم: فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا، بل حبهم سنة والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة.

وخير الأمة بعد النبي ﷺ. أبو بكر، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعلي بعد عثمان، ووقف قوم على عثمان. ، وهم خلفاء راشدون مهديون.

ثم أصحاب رسول الله ﷺ بعد هؤلاء الأربعة خير الناس، لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساويهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب، ولا بنقص؛ فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستتيبه، فإن تاب قبِلَ منه، وإن ثبت عاد عليه بالعقوبة وخلَّده الحبس، حتى يموت أو يراجع».

الفروق بين محتوى نص الإمام أحمد وبين استنتاج أبي الحسن:

١- قال الإمام أحمد: «والكف عن ذكر مساويهم والخلاف الذي شجر

بينهم . . . » .

وعند أبي الحسن : «والكف عن الذي جرى بينهم» ، فلم يذكر الكف عن ذكر مساويهم ، فلا أدري لماذا أ خوفًا من وصفه الصحابة بالخنائية وهي أقبح من ذكر المساوئ أو لغرض آخر .

٢- وفي نص الإمام أحمد : «فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدًا منهم أو تنقصه أو طعن عليهم أو عرض بعيبهم أو عاب أحدًا منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا . . » .

وقال أبو الحسن في استنتاجه : «وموضع الشاهد من النص الأول أظهر منه في غيره فقد قال الإمام أحمد : فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدًا منهم فهو مبتدع رافضي . . ثم ذكر عقوبتهم بغير القتل فهذا يدل على أنه لم يكفر هنا من سب جميع الصحابة أو واحدًا منهم ، وكلمة (أو) تدل على أن الكلام على الكل أو على البعض ، ولم يزد الإمام أحمد عن قوله بأنه مبتدع ، وذكر عقوبته تدل علة عدم تكفيره إياه» .

الفرق واضح جدًا بين عبارات الإمام أحمد وبين استنتاج أبي الحسن .

فلماذا تهرب أبو الحسن عن هذه الألفاظ وهي تنقصه أو طعن عليهم أو عرض بعيبهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف ؛ فحاد عن قوله : «خبيث مخالف» .

٣- وكذا حاد عن قوله : «لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا» حاد عن ألفاظ مهمة في الحكم مثل كلمة خبيث ولا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا وهي قد تدل على التكفير .

فهل هذا هو أسلوب البحث العلمي الذي يراد به وجه الله والذي يراد به الوصول للحق وتعليم الخلق كما قال أبو الحسن في صدر هذا البحث؟

ثم نسأل أبا الحسن لماذا أخذت الشاهد من النص الأول وتركت غيره؟

فهل هذا هو مقصودك من التلفيق من مختلف المصادر ؟ .

لو كنت تريد وجه الله والوصول إلى الحق لنقلت كلام الإمام أحمد من طبقات ابن أبي يعلى واستنتجت منه استنتاجًا أمينًا يظهر منه أنك تريد الله والوصول إلى الحق ، لكن الطبع يغلب الأدب ، فبئست البطانة الخيانة و : ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ

أن تقولوا ما لا تفعلون﴾.

٤- ثم استنتج أبو الحسن مرة أخرى نتيجة أخرى أخف وألطف من الأولى فقال: «ثم ذكر عقوبتهم بغير القتل، فهذا يدل على أنه لم يكفر هنا من سب جميع الصحابة أو واحدا منهم، وكلمة (أو) تدل على التنويع، مما يدل على أن الكلام على الكل أو البعض ولم يزد الإمام أحمد عن قوله بأنه مبتدع، وذكر عقوبة تدل على عدم تكفيره إياه».

فيتعجب من وجوه من هذه النتيجة التي توصل إليها:

١- أن الخلاف بيني وبين أبي الحسن إنما هو فيمن كفر الصحابة أو فسقهم لا فيمن سبهم بغير التكفير والتفسيق.

٢- إن كلام الإمام أحمد في الساب لا في المكفر أو المفسق ومع ذلك قال: لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا.

فالظاهر أنه يكفر الساب فضلًا عن المكفر أو المفسق، فلا داعي لتأويل هذا الكلام، وقد نقل عنه أبو طالب في الرجل يشتم عثمان فقال هذه زندقة، الصارم المسلول (٣/ ١٠٦٥) ويكفر من تبرأ من الخلفاء الراشدين كما في الطبقات لابن أبي يعلى (٢/ ٢٧٢) نقلًا عن شيخه أبي محمد التميمي.

٣- إن في قوله: «ولم يزد الإمام أحمد عن قوله بأنه مبتدع وذكر عقوبة تدل على عدم تكفيره». مغالطة مكشوفة فقد زاد على لفظ مبتدع ألفاظًا أشد منه وقد نقلها أبو الحسن وهي قول الإمام أحمد: «رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا».

والفرق كبير عند من يميز ويعقل، فلماذا هذا التلبيس والتمييع وسوء القصد في البحث والاستنتاج؟

هذا كله في نقله لكلام الإمام أحمد عن د/ ناصر بن علي وإشارته إلى ابن أبي يعلى وابن تيمية.

* * *

تلاعبه في النقل عن شيخ الإسلام في كتابه «قطع اللجاج»

رابعًا: قال أبو الحسن (ص٣٤): وقد نقل شيخ الإسلام بعض أقوال أحمد في الصارم المسلول (٣/ ١٠٦٥-١٠٦٦)، ثم نقل عن القاضي ابن أبي يعلى تفسيره لهذه الروايات فقال -أي القاضي-: فيحتمل أن يحمل قوله: «ما أراه على الإسلام»[1] إذا استحل سبهم فإنه يكفر بلا خلاف، ويحمل إسقاط القتل على من لم يستحل ذلك، بل فعله مع اعتقاده لتحريمه كمن يأتي المعاصي.

قال: ويحتمل أن يحمل قوله: «ما أراه على الإسلام» على سب يطعن في عدالتهم، نحو قوله: ظلموا وفسقوا بعد النبي ﷺ وأخذوا الأمر بغير حق.

ويحمل قوله في إسقاط القتل على سب لا يطعن في دينهم نحو قوله: كان فيهم قلة علم وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة وكان فيهم شح ومحبة للدنيا ونحو ذلك.

قال: ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره فتكون في سابهم روايتان: إحداهما: يكفر، والثانية: يفسق.

قال شيخ الإسلام: وعلى هذا استقر قول القاضي وغيره[2] حكوا في تكفيرهم روايتين. اهـ من الصارم (٣/ ١٠٦٦).

وهذه الوجوه التي ذكرها ابن أبي يعلى تدل على أن فقهاء الحنابلة ليسوا متفقين على أن الإمام أحمد يحكم بالكفر قولًا واحدًا، والله أعلم.

وفي (٣/ ١٠٦١) قال شيخ الإسلام: وقال القاضي أبو يعلى: الذي عليه

---

(١) هذه العبارة ضبطها محقق «الصارم المسلول» بفتح همزة «أَرَاه» في الموضعين المشار إليهما، ومعناها على الفتح أعتقده، أما أبو الحسن فقد ضبطها في الموضعين بضم الهمزة ليصبح المعنى أظنه، وهذا من المكر والخيانة اللذين يسير عليهما هذا الرجل.

(٢) لا ندري من هو هذا الغير ولعله من المقلدين للمرجئة والمتكلمين، انظر أثر المرجئة والمتكلمين في بعض الفقهاء (ص ٥١٥ -٥١٦) من «الصارم المسلول»، ولا يعتبر خلاف هؤلاء خلافًا

الفقهاء في سب الصحابة: إن كان مستحلًا لذلك كفر وإن لم يكن مستحلًا فسق ولم يكفر سواء كفرهم أو طعن في دينهم مع إسلامهم. اهـ

قال أبو الحسن: «وطعن في دينهم مع إسلامهم. إشارة إلى الفسق فتأمل هذا التفصيل فيمن سب الصحابة ولم يفرق بين من سب واحدًا أو أكثر، بل ذكر القاضي أبو يعلى التفصيل فيمن كفرهم.

وإن كان الصحيح عندي: تكفير من كفرهم أو فسقهم لما يترتب على ذلك من رد الدين بالكلية، فإن التزم ذلك فلا شك في كفره ولا في كفر من لم يكفره[1]، بعد أن يظهر له لازم هذا القول، ومع ذلك فيلتزمه، وشيخ الإسلام كفر من التزم هذا لا أنه كفره بمجرد قوله، لقوله: «فإن مضمون هذه المقالة[2]. . . » إلخ، والتكفير -ابتداءً- بلازم القول باطل، كيف ولازم القول ليس بقول، كما هو مشهور عند العلماء».

أقول عليه في هذا النقل مآخذ:

١- أن شيخ الإسلام نقل قبل هذا عن عدد من العلماء تكفير الروافض الساب منهم أو المكفر، وفي الصحيفة التي أحال عليها أبو الحسن نقل شيخ الإسلام تكفير من يقدح في دين الصحابة أو عدالتهم.

قال شيخ الإسلام (٣/ ١٠٦٤-١٠٦٥): «وقال أبو بكر عبد العزيز في المقنع، وأما الرافضي فإن كان يسب فقد كفر فلا يزوج.

ولفظ بعضهم وهو الذي نصره القاضي أبو يعلى أنه إن سبهم سبًّا يقدح في دينهم أو عدالتهم كفر بذلك، وإن كان سبًّا لا يقدح مثل أن يسب أبا أحدهم، أو يسبه سبًّا يقصد به غيظه ونحو ذلك لم يكفر.

---

(١) أبو الحسن لا يكفر هذا الصنف إلا بشرطين:

١- أن يترتب قوله رد الدين بالكلية، فلو ترتب على قوله رد بعض الدين فإن أبا الحسن لا يكفره.

٢- أن يلتزم رد الدين بالكلية، فإذا لم يلتزم وكابر في ذلك فلا يكفره أبو الحسن، وما رأينا مثل هذا الكلام لغير أبي الحسن، فهذا من تأصيله المميع لدين الله ولمنهج السلف.

(٢) هذا من الكذب على شيخ الإسلام فهات نصه الواضح فيما نسبته إليه.

قال أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يشتم عثمان: هذه زندقة، وقال في رواية المروذي: من شتم أبا بكر وعمر وعائشة ما أرَاه على الإسلام وقال في رواية حنبل: من شتم رجلًا من أصحاب النبي ﷺ ما أرَاه على الإسلام».

اسألوا أيها العقلاء الأمناء الخبراء في البحوث العلمية أبا الحسن لماذا يرتكب هذه الأفاعيل الشنعاء التي تدل على الخيانة في البحوث العلمية وفي المناظرات والخصومات في الأمور العلمية العقدية والمنهجية، وتدل على البعد السحيق عن الشرف والمروءة.

أرأيتم أيها العقلاء أن لو كانت هذه النصوص التي كتمها تقوي موقفه وتسهم في تحقيق غايته أكان يتجاهلها ويكتمها ويغفلها عن بحثه؟

ليس هذا العمل هو الوحيد في حياته فقد تكرر منه، وليس هو الوحيد الذي يرتكب هذه الشناعات فهذا أمر قد أصبح ظاهرة مرضية قبيحة في عصابته التي أطلق عليها بعض المتتبعين لهم ولخياناتهم: لصوص النصوص.

والخطورة الشديدة أن هذه المخازي يعتز بها أبو الحسن ويشيد بها وبأهلها ويعتبرهم هم السلفيين وهم أهل السنة ويأمرهم بالثبات على هذا المنهج المخزي.

خامسًا: قال أبو الحسن في (ص٣٤) بعد حكاية الاحتمالات التي رأى أبو يعلى أن كلام الإمام أحمد يحتملها: «وهذه الوجوه التي ذكرها ابن أبي يعلى[1] تدل على أن فقهاء الحنابلة ليسوا متفقين على أن الإمام أحمد يحكم بالكفر قولًا واحدًا والله أعلم».

أقول:

١ - إن هذا الفهم غير صحيح؛ فإن هذا إنما هو رأي أبي يعلى وحده ونسبة رأيه وتفقهه إلى فقهاء الحنابلة غلط واضح لا دافع له إلا الانتصار لقولك الذي تركب من أجله الصعب والذلول.

نعم وقع بينهم اختلاف، لكنَّ منشأه أمر آخر غير كلام أبي يعلى هذا، وهو

---

(١) تكرر قوله ابن أبي يعلى وإنما هو أبو يعلى.

اختلاف النقل عن الإمام أحمد.

٢- أين أنت من أصلك حمل المجمل على المفصل الذي ورثته من دعاة الباطل؟

أين مناداتك الكثيرة به؟!!

لقد رأيتك تنساه أو تفر منه حين تصاب في مقاتلك ويصدمك هذا الأصل الذي تنادي به فما يسعك إلا تجاهله وتناسيه كأنك لا تعرفه.

فهنا كلام الإمام أحمد ومنهجه معروف في تكفير الروافض بالسب فضلًا عن التكفير، وهذا مفصله على تعريفك للمجمل والمفصل فلماذا لا تحمل هنا المجمل على المفصل؟

إنه الهوى!!.

والظاهر أنك لا تؤمن، به ولكنك أخذته سلاحًا ضد السلفيين عندما تخاصمهم بالباطل وعند دفاعك عن الأخطاء والأباطيل.

وتنساه في هذه الخصومة؛ فلا تطبقه على مجملات ومفصلات السلفيين وتكيل لهم من الافتراءات والاتهامات الظالمة ما لا يصدر إلا من المغرقين في الباطل المخاصمين للحق وأهله؛ فقاتل الله الهوى المردي.

ونحن لا نقول بحمل المجمل على المفصل ولكننا نأخذ بأصح القولين عنه وهو التكفير لمن يكفر أصحاب محمد ﷺ أو تفسيقم، ونعتبر مقابله ضعيفًا مرجوحًا كما هي طريقة أهل العلم في أقوال العلماء المختلفة، وكتب العلم مليئة بهذا المنهج، وذلك يدل على بطلان أصلك حمل المجمل على المفصل الذي تتهرب من تطبيقه قبل غيرك.

سادسًا: قال أبو الحسن (ص٣٤) من اللجاج: «وفي (٣/ ١٠٦١) قال شيخ الإسلام وقال القاضي أبو يعلى: الذي عليه الفقهاء في سب الصحابة: إن كان مستحلًا لذلك كفر، وإن لم يكن مستحلًا فسق ولم يكفر، سواء كفرهم أو طعن في دينهم مع إسلامهم. اهـ.

وقوله: وطعن في دينهم مع إسلامهم. إشارة إلى الفسق؛ فتأمل هذا التفصيل

فيمن سب الصحابة، ولم يفرق بين من سب واحدًا أو أكثر، بل ذكر القاضي أبو يعلى التفصيل فيمن كفرهم وإن كان الصحيح عندي[1]: تكفير من كفرهم أو فسقهم لما يترتب على ذلك من رد الدين بالكلية فإن التزم ذلك فلا شك في كفره ولا في كفر من لم يكفره، بعد أن يظهر له لازم هذا القول ومع ذلك فيلتزمه، وشيخ الإسلام كفر من التزم هذا لا أنه كفره بمجرد قوله، لقوله: «فإن مضمون هذه المقالة...» إلخ.

والتكفير -ابتداءً- بلازم القول باطل، كيف ولازم القول ليس بقول، كما هو مشهور عند العلماء».

أقول: من هم هؤلاء الفقهاء؟

لماذا تلبس؟

ولعلك تريد أن يفهم القارئ أن أبا يعلى ينقل هذا عن كل فقهاء الإسلام، وهذا من المكر.

لا ترى أن أبا يعلى قد قال بعد هذه الفقرة مباشرة في نفس الصحيفة التي أحلت عليها: «وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سب الصحابة وكفر الرافضة، قال محمد بن يوسف الفريابي وسئل عمن شتم أبا بكر قال: كافر قيل: فيصلى عليه قال: لا...» إلخ.

ونقل عن أحمد بن يونس وأبي بكر بن هانئ وعبد الله بن إدريس[2] ما يدل على تكفيرهم لمن يسب الصحابة أو واحدًا منهم، انظر الأقوال كاملة في الصارم (٣/ ١٠٦٢-١٠٦٤)، وفي الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي (ص٢٥٨).

وقال شيخ الإسلام عقب هذا النقل عن أبي يعلى: «وصرح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي وعثمان وبكفر الرافضة المعتقدين لسب جميع الصحابة الذين كفروا الصحابة وفسقوهم وسبوهم».

---

(١) ومَن أنت حتى تقول: «الصحيح عندي». هذا أولًا، وثانيًا: مَن يصدقك في هذا الادعاء وأنت تتلون كالحرباء في هذه القضية وغيرها.

(٢) قلت: هذا لأن الكلام يحتمل أن يكون من نقل شيخ الإسلام عن أبي يعلى، ويحتمل أن يكون من كلامه.

وصرح أبو يعلى في كتابه المعتمد في أصول الدين (٧٦)[1] بكفر من يكفر عليًا وعثمان أو يفسقهما وصرح بكفر من يكفر الصحابة أو يفسقهم بما يستوجب النار.

وقال: قال أبو بكر بن عبد العزيز في المقنع: «وأما الرافضي فإن كان يسب فقد كفر فلا يزوج».

قال شيخ الإسلام بعد هذا (٣/ ١٠٦٥): «ولفظ بعضهم وهو الذي نصره أبو يعلى أنه إن سبهم سبًا يقدح في دينهم أو عدالتهم كفر بذلك، وإن كان سبًا لا يقدح مثل أن يسب أبا أحدهم أو يسبه سبًا يقصد به غيظه ونحو ذلك لم يكفر».

وقال شيخ الإسلام في الصارم (٣/ ١٠٥٠): «فأما من سب أزواج النبي ﷺ فقال القاضي أبو يعلى: من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم».

هذا ولقد تعب أبو الحسن كثيرًا في نقل ما يسميه بالخلاف في هذه المسألة، فنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ما يأتي:

سابعًا: قال أبو الحسن في قطع اللجاج(ص٣٥): «وفي المفهم للقرطبي (٦/ ٤٩٣-٤٩٤): ... ولا يُختلف في أن من قال: إنهم كانوا على كفر أو ضلال؛ كافر يُقتل، لأنه أنكر معلومًا ضروريًا من الشرع، فقد كذَّب الله ورسوله (ص١) فيما أخبر به عنهم، وكذلك الحكم فيمن كفَّر أحد الخلفاء الأربعة، أو ضللهم، وهل حكمه حكم المرتد، فيستتاب؟ أو حكم الزنديق، فلا يستتاب ويُقتل على كل حال؟ هذا مما يُختلف فيه.

فأما من سبهم بغير ذلك: فإن كان سبًا يوجب حدًا كالقذف؛ حُدَّ حَدَّه، ثم ينكَّل التنكيل الشديد من الحبس، والتخليد فيه، والإهانة، ما خلا عائشة رضي الله عنها فإن قاذفها يقتل.....

وأما من سبهم بغير القذف، فإنه يُجلد الجلد الموجع، وينكَّل التنكيل الشديد..... اهـ وانظر الشفاء للقاضي عياض (٢/ ٦٥٢).

---

(١) كتاب المعتمد ليس في حوزتي، لكني نقلت هذا عن محققي كتاب «الصارم المسلول». انظر (٣/ ١٠٦٤) حاشية.

فكلام القرطبي يتخلص منه أمور، منها:

أنه إن شتمهم بقذف -وهذا حكم بالفسق- يُحَدُّ ويُنَكَّل به، ولم يحكم بتكفيره، وتأمل تفريقه بين هذا، وبين قذف عائشة المصادم صراحة للقرآن.

وسيأتي من كلام شيخ الإسلام رحمه الله ما يدل على أن العلماء تنازعوا أيضًا فيمن كفَّر الصحابة، لا فيمن فسقهم فقط.

وقد حمل شيخ الإسلام روايات عدم التكفير على من سبهم رضي الله عنهم بما لا يقدح في العدالة، انظر الصارم (٣/ ١١١٠)، وقد سبق من كلام ابن أبي يعلى أن هذا أحد الوجوه التي يُحمل عليها كلام أحمد، وليس الوجه الوحيد».

أقول: انظر إلى هذا التلاعب الشنيع في هذا الاستخلاص لكلام القرطبي الذي أهمل فيه عمدًا أهم ما فيه لأنه يهدم تهاويله.

١- لقد تجاهل مكرًا ما يدل على أن في القضية إجماعًا على تكفير من كفر الصحابة أو ضللهم.

٢- وتجاهل مكرًا دليل هذا الإجماع الذي صرح به القرطبي ألا وهو قوله: «لأنه أنكر معلومًا ضروريًّا من الشرع فقد كذب الله ورسولهﷺ فيما أخبر به عنهم».

٣- وتجاهل مكرًا الحكم فيمن كفر أحد الخلفاء الأربعة أو ضللهم.

٤- وتجاهل مكرًا قوله: وهل حكمه حكم المرتد فيستتاب؟ أو حكم الزنديق فلا يستتاب ويقتل هذا مما يختلف فيه، أي في حكم هذا المكفِّرِ أو المضلِّلِ هل هو مرتد أو زنديق.

تجاهل هذه الأمور العظيمة التي هي أعظم وأهم ما في كلام القرطبي.

لقد تجاهل أبو الحسن هذه الأمور العظيمة؛ لأن استخلاصها وتوضيحها بصدق وأمانة يحبط جهوده التلبيسية ويبطل مكره وتلاعبه.

تجاهل هذه الأمور وذهب لمسألة السب التي لم أناقشه فيها وليست من مواطن النزاع بيني وبينه.

وانظر ماذا فعل حتى في مسألة السب قال القرطبي لما ذكر حكم من يسب

الصحابة وفصل فيه قال: «ما خلا عائشة ﵂ فإن قاذفها يقتل؛ لأنه مكذب لما جاء في الكتاب والسنة من براءتها قاله مالك وغيره».

فقال أبو الحسن في استخلاصه: «وتأمل تفريقه بين هذا وبين قذف عائشة المصادم لصراحة القرآن».

ففي ماذا يتأمل وقد حذفت استدلال القرطبي على موجب قتل القاذف وقوله: «لأنه مكذب لما جاء في الكتاب والسنة من براءتها؛ فإنه لو ذكره لقال وما الفرق بين قاذف عائشة المكذب لما جاء في الكتاب والسنة وبين مكفر الصحابة ومضللهم الذي نص القرطبي على موجب كفره بقوله: لأنه أنكر معلومًا ضروريًا من الشرع فقد كذب الله ورسوله فيما أخبر به عنهم...» إلخ.

أيا أبا الحسن ألا تستحي من هذه الخيانات الشنيعة التي يخجل منها الشرفاء وغير الشرفاء حتى من غير المسلمين.

لو كنت من أهل البدع والضلالات الكبرى لخجلوا من أفاعيلك الشنيعة وللفظوك لفظ النواة لما تلحقهم به من العار والشنار.

فكيف بأهل السنة الشرفاء النبلاء؟ وماذا تنتظر منهم؟

ثامنًا: قال أبو الحسن في (ص٣٥-٣٦) من قطع اللجاج بعد تلاعبه بكلام القرطبي حيث استخلص منه ما يوافق هواه وترك أهم ما فيه، قال: «وسيأتي من كلام شيخ الإسلام ﵀ ما يدل على أن العلماء تنازعوا أيضًا فيمن كفروا الصحابة لا فيمن فسقهم فقط، وقد حمل شيخ الإسلام روايات عدم التكفير على من سبهم ﵃ بما لا يقدح في العدالة.. انظر الصارم (٣/ ١١١٠).

وقد سبق من كلام أبي يعلى أن هذا أحد الوجوه التي يحمل عليها كلام أحمد وليس الوجه الوحيد، هذا كله يشير إلى الاختلاف في هذه المسألة، وأكثر ما يعتمد عليه كلام أحمد السابق، وما ذكره القاضي (ابن أبي يعلى)[1] من الروايتين عن أحمد، وما عزاه أيضًا من تفصيل إلى الفقهاء، وقد ينازع أحد في هذه المواضع، -

---

(١) أبو يعلى هذا هو الصواب وقد تكرر هذا.

ومع كونها منازعة ضعيفة- فأقول له: رويدًا رويدًا، فإن هناك ما هو أصرح مما سبق في موضع النزاع:

فهذا شيخ الإسلام نفسه الذي يحتج بكلامه الشيخ ربيع -حفظه الله- على قُرْبي من التكفير، قد قُدِّم له سؤال كما في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٦٨-٥٠١) ففصّل رَحِمَهُ اللَّهُ في ذِكْر عقائد وأعمال الروافض الذين يكفرون أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وكذا يكفرون عامة المهاجرين والأنصار.... -وهذا تكفير لمعظم الصحابة كما لا يخفى- وذكر أمورًا كثيرة، ارجع إليها، وسيأتي -إن شاء الله- ذكرها ملخصًا في جوابي على الانتقاد التاسع الآتي بعد هذا.

ثم قال في (٢٨/ ٥٠٠): وأما تكفيرهم وتخليدهم، ففيه أيضا للعلماء قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد، والقولان في الخوارج والمارقين من الحرورية والرافضة ونحوهم، والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يُعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضًا، وقد ذكرت دلائل ذلك في غير هذا الموضع...... اهـ

وانظر نحوه مختصرًا في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٢) فقد قال: وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره[1]. اهـ

فهذا نص صريح من شيخ الإسلام نفسه بأن في تكفير الرافضة الذين يُكفِّرون -فضلًا عن تفسيق- عامة الصحابة قولين للعلماء، وهما روايتان عن أحمد[2]، كما

---

(١) قد سبق أن اختلاف العلماء إنما هو في غير المكفرين والمفسقين، وقد بين ذلك شيخ الإسلام وأبو يعلى، وحكى القرطبي الإجماع على تكفير المكفرين، وحكى أبو يعلى الإجماع على تكفير من يقذف عائشة رضي الله عنها.

(٢) لقد أسرف أبو الحسن في نقل الخلاف بين العلماء في تكفير من يكفر الصحابة.. إلخ، وأجلب بالتعليقات عليه بقوة، مما يعطي هذا الخلاف أهمية كبيرة واعتبارًا عظيمًا، فلماذا كل هذا؟!

الظاهر لي: أنه يحارب من يكفر الروافض الذين يكفرون أصحاب محمد ﷺ، كما يحارب من يُخرج الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ والجهاد وأمثالهم من دائرة السنة، ويراهم غلاة، ولا يفرنك ما يتظاهر به تقية أنه يكفر هذا النوع. =

سبق أن ذكر ذلك ابن أبي يعلى، وقد نقله عنه شيخ الإسلام في الصارم المسلول ولم يتهمه بمخالفة السلف، كما تسرع الشيخ -أيده الله- فاتهمني بذلك، إلا أن شيخ الإسلام مع أنه يثبت النزاع فإنه يصحح قول من قال بتكفيرهم، ويشير إلى أنه ذكر دلائل ذلك في غير هذا الموضع، ولعله يعني ما قاله في الصارم المسلول.

فهل أكون بهذا -يا شيخ ربيع- مخالفًا لشيخ الإسلام، أم تكون المخالفة من فضيلتكم؟

وتأمل أيها القارئ قول شيخ الإسلام: «والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها، التي يُعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر» أي: أن هذه الأقوال مخالفة للمعلوم من الدين بالضرورة.

وتأمل قوله: «والصحيح......» فإنه يشير إلى خلاف في المسألة، ولكنه يصحح قول من قال بتكفير هذا النوع[1]، والله أعلم.

فاعرف هذا، ولا تكن من الغافلين.

فهل بعد هذا ستعلن أيها الشيخ الفاضل تراجعك عن دندنتك حول تكفيري، ورميي بمعاندة أهل العلم والمحدثين والأئمة.... إلى غير ذلك مما قد علم به الكثير والكثير؟

على كل حال: فهذه حجتي في وجود النزاع أضعها بين يدي الموافق والمفارق، وإلا فأنا أقول بقول شيخ الإسلام فيمن يتضمن كلامه إبطال دين

= فإن تلونه الكثير في هذه القضية وغيرها يجعل من يحترمون الصدق والصادقين، ويحتقرون الكذب والكذابين، ويتفطنون لمكرهم وألاعيبهم؛ يجعلهم هذا على يقين بأن أبا الحسن يكذب في ادعاء أنه يكفرهم، ولهذا تراه مغرمًا بذكر شروط لفان يستحيل تحقيقها.

ثم إن كلام شيخ الإسلام هنا ليس بصريح فيما تدعي ونص كلامه هو: «وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد من أحمد وغيره». فليس فيه تقييد بتكفيرهم الصحابة ولا بفسيقهم إنما هذا من كيسك لمرض في نفسك وإذا كان هذا فعلك في كلام لا يتجاوز السطر فكيف بالكلام الذي يستغرق الصحائف الكثيرة!! نعوذ بالله من الخذلان.

(١) وإذا كان شيخ الإسلام يصحح قول من قال بتكفير هذا النوع ويسوق عليه الدلائل فلماذا تخالفه مرارًا وتكرارًا، تارات بالتبديع، وتارات بالتلاعب في تراجعاتك، وأنا لم أطلب منك إلا موافقته في كلامه في «الصارم» الذي عرجت إليه وأنت مخالف له كل المخالفة.

الإسلام، كما صرح بذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وعلى الله قصد السبيل، والله المستعان».

أقول: على هذا الكلام مآخذ:

١- على قوله: «وسيأتي من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ما يدل على أن العلماء تنازعوا أيضًا فيمن كفر الصحابة لا فيمن فسقهم فقط».

أقول: إن أبا الحسن يسير على قاعدة أهل البدع: اعتقد ثم استدل، فالرجل منذ وقع في هذا الخطأ عام ١٤١٨هـ إلى عام ١٤٢٣هـ لا يعرف هذا النزاع الذي يدعيه بين العلماء، والآن يرجف به إرجافًا كثيرًا موهمًا للقراء أنه الرجل العليم الذي لا يبارى.

ونسأله لماذا لم تذكر هذه المعلومات على مدار عدد من السنوات؟

ولماذا بعد هذه السنوات تتراجع مرة هنا ومرة هناك؟!

٢- أنت الآن تلبس على الناس كعادتك وتذهب بهم بعيدًا عن حقيقة موضوع الخلاف، وهو أنك خالفت شيخ الإسلام في قضية من يكفر الصحابة أو يفسقهم في الاستدلال والحكم، وعاندت في ذلك بهواك بدون علم ولا هدى ولا كتاب منير، ثم تراجعت بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير وما كنت تصدق في تراجع ولا توافق شيخ الإسلام في هذه التراجعات.

ثم بعد هذا تقيم الدنيا وتقعدها لتثبت للناس أنك محفوظ من الخطأ بالتعبير الصوفي وعلى العقيدة الصوفية.

أؤكد لطالبي الحق أن هذا الرجل اللجوج لا يفتر في خصومته عن التلبيس والمغالطات لأغراض تافهة لا تزيده عند العقلاء إلا سقوطًا، ولا يدري المسكين أن الرجوع إلى الحق خير له من التمادي في الباطل والاعتراف بالجهل والخطأ خير له من هذا العناد والتعالم والتمويه.

٣- ما قيمة قولك: وسيأتي في كلام شيخ الإسلام ما يدل على أن العلماء تنازعوا أيضًا فيمن كفر الصحابة... إلخ مع قولك: وقد حمل شيخ الإسلام روايات عدم التكفير على من سبهم بما لا يقدح في العدالة؟

ما قيمة كلامك في دعوى تنازع العلماء وقد حدد شيخ الإسلام موضع النزاع بينهم، وأنه حيث يكون السب بما لا يقدح في العدالة، فهل اعتراضي عليك في سب لا يقدح في العدالة؟

الجواب: لا، وإذا كان الأمر كذلك فلا قيمة في كل ما هذيت به.

ألا ترى أن تحديد شيخ الإسلام موضع النزاع يدل على أن ما عداه موضع اتفاق بين العلماء؟

فما قيمة إرجافك كثيرًا بعد هذا بما تزعم أن العلماء قد تنازعوا فيه، ألا وهو تكفير من يكفر الصحابة ويفسقهم؟

وأنا ما طلبتك إلا بالرجوع إلى هذا الأمر المتفق عليه بين العلماء، لاسيما وشيخ الإسلام يكفر من يشك في كفر هذا الصنف من المكفرين أو المفسقين لأصحاب رسول الله ﷺ.

وهذا التكفير قد احتج له شيخ الإسلام بأن هؤلاء المكفرين قد كذَّبوا بما نص عليه القرآن من رضى الله عنهم والثناء عليهم، وأن كفرهم معلوم بالضرورة من دين الإسلام.

فكم ضيعت على الناس من الأوقات الثمينة بأراجيفك وهرائك؟

فإذا قلت: فأين تذهب بالخلاف بين العلماء؟

قلت: قد عرفت مصيره بكلام شيخ الإسلام هذا الذي سلمت به وعرفت مصيره بما حكاه القرطبي من عدم الخلاف في تكفير من يكفر أصحاب محمد أو يفسقهم، وبما أقام على ذلك من الأدلة، فماذا بقي لك الآن.

أعاد أبو الحسن دعاوى الخلاف بين العلماء في تكفير من يكفر الصحابة أو يفسقهم وقد تقدم لك أن شيخ الإسلام حدد موضع النزاع بين العلماء وأنه السب الذي لا يقدح في عدالة الصحابة.

وقد سلم أبو الحسن بتحديد شيخ الإسلام لموضع النزاع، ولكنه سرعان ما يقع في التناقض من حيث يدري أو لا يدري، فيكرر دعوى الاختلاف في موضع الاتفاق فنعيد له مرة أخرى أن شيخ الإسلام قد حدد موضع النزاع، وقد علمه

القارئ وأن تكفير المكفر أو المفسق موضع اتفاق بين العلماء، ويؤكده كلام القرطبي الذي نفى فيه الخلاف في المكفر والمفسق.

أما أن شيخ الإسلام لم يتهم أبا يعلى بمخالفة السلف، فلأن أبا يعلى لم يقع في مخالفة السلف، وحاشا شيخ الإسلام أن يتهمه بما هو بريء منه، فإن هذا من أساليب أهل الباطل والفتن من أمثال أبي الحسن.

فكيف يتهمه وهو قد نقل الإجماع على تكفير من يرمي عائشة ﵂ بما برأها الله منه[1] وهذا الذي تحايده أبو الحسن في كتابه السراج.

وكيف يتهمه بمخالفة السلف وهو يعلم أن أبا يعلى قد نصر قول من يقول: إن من سبهم سبًّا يقدح في دينهم أو عدالتهم كفر بذلك[2] فلماذا تتناسى هذا من أبي يعلى؟ وتذهب إلى التهويل على ربيع بما لا حجة لك فيه ولا شبهة وترميه بالتسرع.

وما فائدة قولك: «إلا أن شيخ الإسلام مع أنه يثبت النزاع، فإنه يصحح قول من قال بتكفيرهم؟ ويشير إلى أنه ذكر دلائل ذلك في غير هذا الموضع ولعله يعني ما قاله في الصارم المسلول؟».

فأقول: كيف تقول مع أنه قد أثبت النزاع وقد سلمت قبل أسطر بتحديده لموضع النزاع؟

ثم كيف تحيل إلى كلامه في الصارم المسلول وهو قد حدد فيه موضع النزاع؟

ثم كيف تقول: «ويشير إلى أنه ذكر دلائل ذلك في غير هذا الموضع ولعله يعني ما قاله في الصارم المسلول؟» وأنت لم ترفع رأسًا في السراج الوهاج بدلائل هذا الأمر ولم ترفع رأسًا فيه بتحديد موضع النزاع وهو السب الذي لا يقدح في دينهم ولا في عدالتهم؟

ثم بعد هذا التهافت في الكلام والتناقض والمخالفات الشنيعة لابن تيمية وغيره وللإجماع الذي نقله أبو يعلى وغيره في حكم من يرمي عائشة ﵂ بما برأها

---

(١) انظر الصارم المسلول (٣/ ١٠٥٠)

(٢) انظر الصارم (٣/ ١٠٦٥).

الله منه، ومخالفته الإجماع الذي نقله هو عن القرطبي أو معنى الإجماع الذي يشير إليه شيخ الإسلام، يأتي لا فض فوه فيقول في (ص٣٦): فهل أكون بعد هذا -يا شيخ ربيع- مخالفًا لشيخ الإسلام أم تكون المخالفة من فضيلتكم؟

وتأمل أيها القارئ قول شيخ الإسلام: إن هذه الأقوال التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر أي أن هذه الأقوال مخالفة للمعلوم من الدين بالضرورة.

أقول: إن المخالف لشيخ الإسلام في هذه القضية وغيرها إنما هو أبو الحسن المصري المأربي.

ولبيان ذلك أقول:

أولًا: لقد اعتمد أبو الحسن في قضية السب وأنواع السابين على كلام شيخ الإسلام في الصارم المسلول (ص٥٨٦-٥٨٧) تحقيق محمد محي الدين حيث قال: «فصل في تفصيل القول فيهم:

أما من اقترن بسبه:

١- دعوى أن عليًا إله.

٢- أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة، هذا لا شك في كفره بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره.

٣- وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت.

٤- أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو ذلك وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية وهؤلاء لا خلاف في كفرهم».

فهذه الأصناف لم يذكرها أبو الحسن في كتابه السراج ولا الأحكام عليهم، ولا نعرف السبب الذي جعله يتهرب من ذكرهم مع أن بعض المكفرات التي ذكرها شيخ الإسلام موجودة في الروافض، مثل دعواهم أن القرآن قد زيد فيه ونقص وكتم منه وحُرِّف مع أنهم يعيشون في قلب البلاد العربية الإسلامية، بل يحكمون بعضها ويدعون الإسلام وعلاقتهم قوية بالروافض من منطلق عقدي، بل بعض المكفرات التي ذكرها شيخ الإسلام موجودة في الروافض.

وبعد الهروب من ذكر هؤلاء والهروب من الأحكام عليهم ذكر من هذه الأصناف من اتهم عائشة ﵂ ومن يقدح فيها، ولم يذكر الإجماع على أن من أتهمها، فهو كافر، ومع أنه يعتبر ذلك قدحًا في رسول الله ﷺ إلا أنه لأمر ما ميع الحكم عليهم وخففه جدًا مخالفًا في ذلك للإجماع لا ابن تيمية وحده حيث قال: «فقبح الله البدع».

وهذا فيه رأفة بهم واحترام لهم بصرف التقبيح عنهم إلى ما سماه هو بدعة.

فما رأي العلماء؟

ومن هو المخالف لشيخ الإسلام بل للإجماع ولشيوخ الإسلام أجمعين؟

ثانيًا: ثم قال: «فمن سب الصحابة فصرح بكفرهم أو أكثرهم، فهو راد للقرآن الذي يعدلهم فتقام عليه الحجة، فإن تاب وإلا يكفر لرده القرآن بعد النظر في الشروط والموانع».

وانظر كيف يتشدد في الشروط وانتفاء الموانع حتى في الحكم على العموم، وانظر كيف يجعل النزاع في غير موضعه.

ثالثًا: قال: «وإن سبهم بما يقتضي فسقهم ففي تكفيره نزاع». السراج (ص٦٠) الفقرة (١١٥).

وهاتان الفقرتان أصلهما كلام شيخ الإسلام في الصارم المسلول إلا أنه أفسدهما وخالفه في الصياغة بإضافة القيود والشروط، فهذه مخالفة واضحة تدل على مرض في نفس هذا الرجل وسوء قصد.

يؤكد هذا أنه قد طبع كتابه ثلاث طبعات وهو يذكر فيها الصارم المسلول دون أن يذكر رقم الصحيفة التي أحال عليها.

وهاك كلام شيخ الإسلام الذي غير بهجته وأفسد صياغته وغير أحكامه، وأضاف إليها شروطًا لم يشترطها شيخ الإسلام؛ ليظهر لك الخيانة والتلاعب وسوء القصد من هذا الرجل العجيب.

قال شيخ الإسلام ﵀ بعد ذكره لنوعين من الذين يسبون بما لا يقدح في الدين ويسبون بغير التفسيق والتكفير، وذكر أنهما موضع خلاف بين العلماء أي

منهم من يكفرهم ومنهم من لا يكفرهم، قال:

«وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله -عليه الصلاة والسلام- إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم والثناء عليهم بل من شك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين».

ثم واصل رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكدًا هذا التكفير إلى أن قال. «وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام».

١- انظر كم هو البون شاسعًا بين كلام شيخ الإسلام وحكمه بدون شروط أو قيود واستدلاله على هذا الحكم.

٢- وانظر إلى تكفيره لمن يشك في كفرهم.

٣- وانظر كيف ألحقهم في جِدِّيةِ الحكمِ بالباطنية التناسخية.

٤- وانظر إلى كلام أبي الحسن واستدلاله وحكمه المحفوف بالشروط التي يعلِّمُها شيخ الإسلام ويعلِّمها الناس، ومع ذلك لم يذكرها، بل أقام محلها قوله: «لأنه مكذب بالقرآن، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار»

٥- وانظر إلى حذف أبي الحسن لقول شيخ الإسلام: «وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم انهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ».

٦- وانظر إلى شيخ الإسلام كيف جعل حكم من رماهم بالردة وحكم من رماهم بالفسق حكمًا واحدًا، بل جعل حكم المكفر والمفسق مثل حكم الباطية والتناسخية في تكفير الجميع وتكفير من شك في كفرهم.

٧- وانظر إلى أبي الحسن حين نقل الخلاف عن موضعه وهو الساب غير المكفر وغير المفسق إلى غير موضعه وهو من يرمي الصحابة بالفسق.

٨- هذا بعد حذف من رمى الصحابة بالردة.

وأسأل القارئ العاقل علام تدل هذه التصرفات المريبة والمخالفات العجيبة؟

وهل يحترم عقول الناس من يدعي -بعد هذه الأفاعيل- أنه موافق لشيخ

الإسلام، فيقول: فهل أكون بهذا -يا شيخ ربيع- مخالفًا لشيخ الإسلام أم تكون المخالفة من فضيلتكم؟

فمن المخالف المخالفات الشنيعة ربيع أم أبو الحسن ؟

وأين هي مخالفة الشيخ ربيع لشيخ الإسلام أيها العقلاء؟

ثم بعد هذه الخيانات والتخبطات والادعاء الباطل بأنه هو الموافق لشيخ الإسلام اتجه إلى مطالبتي بإعلان التراجع عما يزعمه أنني أدندن حول تكفيره.

فقال في (ص٣٦) من لجاجه: «فهل بعد هذا ستعلن أيها الشيخ الفاضل تراجعك عن دندنتك حول تكفيري ورميي بمعاندة أهل العلم والمحدثين والأئمة».

وأقول له: ليس عندي مخالفة لشيخ الإسلام في هذه القضية ولا مخالفة لغيره، فهل تريد مني أن أتراجع عن الحق وتريد أن تجعل أباطيلك حقًّا ثم تستمر عليها.

أنا لم أزد على تنبيهك وتحذيرك من مخالفة حكم شيخ الإسلام بقوله: «ومن شك في كفره فهو كافر».

وأما العناد فقد مر عليك سنوات وأنت معاند بغير علم ولا هدى؛ وإنما العناد من أجل العناد.

وأما أهل الحديث فلم أقل أنك عاندتهم، ولكن نقلت حكمهم على من يخطئ فينصح فلا يتراجع عن خطئه فسياقك الشكوى بهذه السياقة كذب، وليس هذا بغريب عليك.

ثم بعد التلاعب في التناسخية نسألك:

ما سر إخفائك لطوائف الإلحاد المتسترة بالإسلام وإسدال الستار عليهم في كتاب السراج الذي طرحته باسم السلفية؟.

وما بال الأحكام عليها يعبث بها وتميع؟

وما سر التسلط على نصوص شيخ الإسلام في هذه الطوائف بالحذف والتسلط

على أحكامه بالتغيير والتلاعب، هل جاءت هذه الأمور السيئة كلها عفوًا وعن قصد نظيف؟

إن وراء الأكمة ما وراءها في هذه التصرفات وخاصة في هذه الأمور الخطيرة.

إن هذا الرجل مريب في تصرفاته وتأصيلاته وشغبه الشديد وفتنته!!.

وعلامات النفاق الأصغر واضحة فيه، وأخشى عليه النفاق الأكبر.

إن من يدرس التاريخ يجد الكثير من نمط أبي الحسن في الدعاوى العريضة والأعمال المريبة، ولكن الله يكشف أحوالهم وحقائق ما يكنونه وينطوون عليه من الشرور والكيد للإسلام وأهله.

وأخاف أن يكون أبو الحسن من هذه النوعيات التي تتمتع بالدهاء والمكر والحيل الواسعة في الوقت الذي يتظاهرون فيه بالتقوى والصلاح والزهد.

والله تعالى أمر المؤمنين في آيات كثيرة بالحذر من هذه النوعيات بين فيها علاماتهم، وحذر منهم رسول الله في أحاديث وبين علاماتهم فخذوا أيها المؤمنون بتوجيهات ربكم ﷻ، وتحذيره وخذوا بتوجيهات نبيكم ﷺ وتحذيره، ولا تذهبوا ضحايا لكيد ومكر هذه الأصناف أفرادًا أو جماعات، ولكم في التاريخ عبرة بعد تحذير القرآن والسنة ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فلا تلدغوا مرات.

إن تصرفات أبي الحسن ومواقفه من الروافض والزنادقة ليست من كبوات الجياد؛ وإنما هو سائر على منهج ماكر ينطوي عليه.

فلقد رأيتَ أعماله الشنيعة في تعامله مع قضايا الروافض والباطنية بأنواعهم وأعجب من تعامله مع من يعتقد عقيدة تناسخ الأرواح.

ثانيًا: من هم الفقهاء الذين نقل عنهم هذا القول؟ فلعلهم المرجئة الذين نقل عنهم اشتراط الاستحلال فيمن سب النبي ﷺ، ثم هو نفسه خالف هذا القول ونقل الإجماع فيمن يقذف عائشة.

ثم قول أبي الحسن: «.. وإن كان الصحيح عندي تكفير من كفرهم..». هذه عادة أبي الحسن يظهر فضله على العلماء ويظهر قوله على قولهم فيقول قال الشيخ ابن باز كذا وأنا أقول كذا، وقال الألباني كذا، وأنا أقول كذا رافعًا منزلته فوق

منزلتهم وأقواله إنما هي مجرد ادعاءات، رأيت هذه الظاهرة في أشرطته السبعة.

وقوله: «لما يترتب عليه من رد الدين بالكلية فإن التزم ذلك فلا شك في كفره..».

فنقول: من سبقك إلى هذه القاعدة: لا يكفر الإنسان إلا إذا ترتب على قوله رد الدين بالكلية؟

ومفهوم هذه القاعدة المخترعة أنه إذا ترتب على قوله رد بعض الدين لا يكفر وإن التزم ذلك.

ويفهم من قولك أنه إذا قال الباطني أو غيره قولا يترتب عليه رد بالكلية لا يكفر إلا إذا التزم ذلك، فإذا كابر ولم يلتزم بذلك فإنه لا يكفر وهذا أسوأ من مقالات المرجئة.

وقوله: «وشيخ الإسلام كفر من التزم هذا لا بمجرد قوله..».

أقول: برأ الله شيخ الإسلام من هذا القول الذي تنسبه إليه فإنه لم يشترط في هذه الأنواع من مكفري أصحاب رسول الله ﷺ سواء الباطنية والتناسخية منهم أو من غيرهم التزام رد الدين، وحاشاه وحاشا أئمة الإسلام من هذا القول والأصل المخترع.

تاسعًا: قول أبي الحسن في (ص٣٦-٣٧): «ومع أنني قد أشرت للنزاع في أمر التفسيق، إلا أنني بعد الطبعة الثالثة وقبل تسجيلي أشرطة القول الأمين حكمت بما ذهب إليه شيخ الإسلام رحمه الله[1] لأن من فسق الصحابة أو معظمهم، وترتب على ذلك رد الروايات المروية عنهم، فقد أبطل الدين، ومن قال بهذا والتزم اللوازم السابقة فلا شك في كفره، بل ولا شك في كفر من توقف في تكفير من أبطل الدين بالكلية، إلا أن الشيخ الفاضل -وكأنه- يقبل من توبة العباد ما شاء، ويرد منها ما شاء، فإذا به يقول: ثم تظاهر بالتراجع دون بيان سبب التراجع، وبدون بيان للأدلة التي حملته على هذا التراجع، وقد تراجع في هذه الأيام مرات، يطلب من

---

(١) راجع (ص٦٥) لترى هذا الحكم الذي يدعي فيه موافقة شيخ الإسلام وهو عنه في غاية البعد والخلاف.

بعض الناس، ولا يزال في تراجعه نظر. اهـ

مع أن موقفي الأخير عبارة عن إثبات قول شيخ الإسلام بتمامه، وليس تراجعًا معناه: أنني كنت أعتقد خلاف عقيدة السلف، ثم تراجعت إلى عقيدة السلف، كلا، إنما أشرتُ أولًا للنزاع بين العلماء دون تصريح بأحد القولين، ثم صرحت بعد ذلك بقول الطائفة التي تكفر هذا النوع من الناس، وأحلت إلى ما قرره شيخ الإسلام راضيًا به معتقدًا له، بشروطه السابقة ولله الحمد، فهل يسمى هذا تراجعًا حتى يقال فيه نظر أم لا؟! والله تعالى أعلم.».

أقول: عليه في هذا ملاحظات وقد سبق أن بينت لك أنه في حال تأليفه لكتاب السراج الوهاج ما كان له أي مصدر من المصادر في قضية تكفير الروافض للصحابة أو تفسيقهم وإنما مصدره وعمدته كلام شيخ الإسلام وبرهنت لك على ذلك.

وأن شيخ الإسلام إنما حكى النزاع في غير قضية التكفير والتفسيق.

لكن أبا الحسن بدون أي مستند له في وقت تأليفه للكتاب المذكور حكى الخلاف في قضية التفسيق.

فما الهدف من قوله: مع أنني قد أشرت للنزاع في أمر التفسيق أي وقت تأليفه للسراج حصلت منه هذه الإشارة، إن هدفه أمر لا يحمد عليه ألا وهو التعالم والتشبع بما لم يعط، وإشعار المغفلين بأنه بلغ وقت تأليفه الكتاب مرتبة عظيمة في العلم من طول الباع وسعة الإطلاع وأنه لم يقع في الخطأ من الأساس، فقد أشار إلى موضع النزاع والآن إنما يقوم بتوضيح ما أشار إليه هذا الطويل الباع.

فكبار العلماء يخطئون ويجهلون، ويسأل الواحد منهم عن عشرات المسائل فيقول فيها: لا أدري، فلو كنت عاقلًا ومتواضعًا لما أقمت هذه الفتنة العظيمة والضجة الكبرى، التي تكاد تدعي فيها العصمة فلابد من المماحكات والمصاولات مع أي شخص ينتقدك.

٢- قوله: «حكمت بما ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لأن من فسق الصحابة أو معظمهم وترتب على ذلك رد الروايات المروية عنهم فقد أبطل الدين».

أقول: هو لا يزال مخالفًا لشيخ الإسلام حتى في هذه القضية دع غيرها مما

أشرنا إليه سلفًا فخالفه وخالف القرطبي في التعليل، فهو لا يكفر إلا إذا ترتب على تكفيرهم وتفسيقهم رد الروايات، وهما يقولان إنه كذب الله ورسوله بهذا التكفير والتفسيق بمجرد التكفير أو التفسيق، ولأنه أنكر معلومًا ضروريًا من الشرع ولم يشترطا لذلك أي شرط.

وهو يشترط:

١- أن يترتب على هذا التفسيق رد الروايات، فإذا لم يحصل هذا فلا تكفير لهذا المفسق أو المكفر ونسي تكذيبه للقرآن والسنة.

٢- وهو يشترط التزام اللوازم السابقة لتكفيره، ولم يسبقه أحد إلى اشتراط مثل هذا في هذا التكذيب لله ولرسوله وفي أمر معلوم من الدين بالضرورة.

وقوله: «إلا أن الشيخ الفاضل وكأنه لا يقبل من توبة العباد ما شاء ويرد ما شاء، فإذا به يقول: ثم تظاهر بالتراجع بدون بيان للأدلة التي حملته على التراجع بدون بيان الأدلة التي حملته على هذا التراجع، وقد تراجع هذه الأيام مرات بطلب من بعض الناس ولا يزال في تراجعه نظر».

أقول: إني قلت هذه المقولة لأسباب وقرائن:

١- منها عنادك الطويل وقد ظهر هذا للعلماء الذين أدانوك في هذه القضية وغيرها.

٢- ومنها أكاذيبك وافتراءاتك على السلفيين وعنادك في مسائل سب الصحابة بالغثائية وأخواتها.

وقوله: «مع أن موقفي الأخير عبارة عن إثبات قول شيخ الإسلام بتمامه، وليس تراجعًا معناه أنني كنت أعتقد خلاف عقيدة السلف ثم تراجعت إلى عقيدة السلف، كلا».

أقول: هذا ادعاء باطل؛ فأنت إلى الآن لم تثبت كلام شيخ الإسلام بتمامه ولا تزال في واد وهو في واد آخر في الحكم والاستدلال، وهذا تراجعك الذي سجلته في شريط القول الأمين محفوظ، وهذا تراجعك في المدينة أيضًا محفوظ، وكلام شيخ الإسلام في الصارم موجود فليرجع القارئ إلى تلاعبك واضطرابك

ليرى أن بينك وبين ابن تيمية بعد المشرقين، وقد وضحت هذا البعد فيما سلف.

وقوله: «إنما أشرت أولًا للنزاع بين العلماء دون تصريح بأحد القولين، انظر إليه كيف يكرر هذه الأسطورة (إشارته إلى موضع النزاع) فيصدق عليه المثل: اكذب حتى تصدق نفسك».

وقوله: «ثم صرحت بعد ذلك بقول الطائفة التي تكفر هذا النوع من الناس وأحلت إلى ما قرره شيخ الإسلام».

أقول: قد بينت مخالفاته لنص شيخ الإسلام في الصارم المسلول ولا يوجد في كتابه السراج التصريح بقول الطائفة التي تكفر هذا النوع من الناس اللهم إلا إذا كان له كتاب آخر غير السراج قد صرح فيه بما ذكر أو أنه سيؤلفه، ويصرح فيه بقول هذه الطائفة، أما الحوالة على ما قرره شيخ الإسلام راضيًا به معتقدًا له بشروطه.

أقول: فرق كبير بين كلامك في السراج وغيره وبين ما قرره شيخ الإسلام في الصارم المسلول الذي أحلت عليه، وتصرفك يدل أنك غير راض به ولا معتقدًا له.

وذكرك للشروط من التمويه، فشيخ الإسلام لم يشترط هذه الشروط في النص المحال عليه مكتفيًا عنها بما ذكره عن جريمة المكفرين أو المفسقين لأصحاب رسول الله من أنهم مكذبون لما نصه القرآن في غير موضع... إلخ.

وأنه كفرهم مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

وهذان الأمران يقومان مقام اشتراط إقامة الحجة، بل هما فوق ذلك فاشتراط إقامة الحجة في غير هذا الكفر الواضح المعلوم بالاضطرار المكذب أصحابه لما نصه القرآن.

وإذا جاريناك على اشتراط هذه الشروط في مثل هذا الكفر الواضح وجاريناك على اشتراط التزام من تلبس بهذا الكفر أن يلتزم باللوازم السابقة.

إذا جاريناك على هذا فلا نستطيع أن نكفر الزنادقة واليهود والنصارى والمجوس، ألا ترى أن شيخ الإسلام ألحق هؤلاء المكفرين أو المفسقين بالقرامطة وأمثالهم بقوله فيهم فهذا لا ريب -أيضًا- في كفره لأنه مكذب لما نصه القرآن... إلخ.

فهل المراد بقوله أيضًا، إلا أنهم إخوانهم في الزندقة والكفر فإن أصررت على اشتراط الشروط المذكورة فيلزمك أنك لا تكفر القرامطة الذين هم أكفر من اليهود والنصارى.

ويزيد هذا الأمر وضوحًا قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال؛ فإنه يتبين أنه زنديق وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم».

إن جدال هذا الرجل بالباطل كثير وكذلك تمويهاته كثيرة في كل كتابه قطع اللجاج وفي هذا الموضوع بالذات.

قال في مسألة يماري فيها(ص١٤١): «والجواب على الشيخ -وفقه الله- من وجوه إن شاء الله.

١- شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لم يصرح بكفر المعين بدون إقامة الحجة عليه في هذا الموضع إنما تكلم على الحكم العام والحكم على واحد معين كما لا يخفى عليكم وأنت -ولله الحمد- ممن يذكر ذلك في مواضع من كتبك وأشرطتك.

وأطالب الشيخ بالدليل الصريح من قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموضع على تكفير هؤلاء دون إقامة الحجة، فإذا لم يفعل فقد سقطت دعواه وما انبنى عليها».

أقول: أولًا: مسألة تكفير المعين شأني فيها ما ذكرته في كتبي وأشرطتي، فلماذا تأتي بها هنا وهي ليست موضع النزاع بيني وبينك؟

ولم يتحدث عنها ابن تيمية في الموضع الذي أحلت عليه؛ لأنه يرى أنه لا علاقة لها بمن يقذف عائشة ويكفر أو يفسق أصحاب محمد ﷺ لأنه من جنس القرامطة الزنادقة، فهم مكذبون لله ورسوله وكفرهم مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

وأكاد أجزم أنك فهمت مذهب شيخ الإسلام في هذا الصنف فذهبت عمدًا إلى مخالفته كعادتك في مخالفة علماء السنة ومشاقتهم في الأمور العظيمة.

فأنت في الحقيقة لا ترى كفر من يكفر أصحاب رسول الله ﷺ أو يفسقهم لا على وجه العموم ولا على وجه الخصوص.

ولي على هذا القول أدلة من كلامك في السراج الوهاج وغيره؛ فقد أطلقت

عليهم البدعة مرات في السراج:

١- في طليعة البحث فيهم في السراج في الفقرة ١١٥ قلت: «فانظر كيف يصل قول أهل البدع بهم إلى القدح في رسول الله»

فانظر إليه كيف يحكم على هؤلاء الزنادقة القادحين في رسول الله وأصحابه بأنهم من أهل البدع.

٢- وقال في الفقرة نفسها: «وأقبح من هؤلاء من يسب أو يتهم عائشة رضي الله عنها التي برأها الله في القرآن ومن قدح في عائشة لزمه أن يقدح في رسول الله ﷺ فقبح الله البدع».

فانظر إليه كيف يتورع في هذا المقام الذي يكفر فاعله بالإجماع الذي نقله ابن تيمية وغيره فيتورع ويترفق ويستحيي منهم ومن دعاة التقريب فيقول: «فقبح الله البدع» على المنهج الإخواني.

٣- ويقول في شريط التأدب مع الله: لو أن رجلًا يطعن في أصحاب النبي ﷺ إما يكفرهم أو يفسقهم أو يقول مثلًا هؤلاء خانوا الرسول أو أنه ظلموا عليًا أو نحو ذلك هذا أيضًا تحذر منه لماذا؟ لأنه بدعة مخالفة لأهل السنة والجماعة وفي هذه الحالة أنت إذا حذرت منه، فأنت مقتدٍ بأهل السنة والجماعة».

فانظر لهذا العرض الذي يدل على المرض وسوء الغرض.

فما هو حكمه على هؤلاء المكفرين لقد هبطت درجة البرودة الإخوانية إلى ما تحت الصفر؛ لقد قال لا فض فوه: «لأنه بدعة». فيستحي أن يقول أنهم أهل بدع فضلًا عن أن يطلق عليهم التكفير العام أو الخاص.

ويعلل إطلاق البدعة بمخالفتهم لأهل السنة والجماعة وقد يكون هذا منه مجاملة للسامعين.

ولا يعلل تكفيرهم بأنه تكذيب لله ولرسوله ولا بأنه قدح في رسول الله ﷺ.

أما قضية التكفير لهذا النمط الذين يظهرون الرفض ويبطنون الكفر المحض فإنه إنما يخوض فيها من باب - مكره أخاك لا بطل- يتحايل فيها لدفع التكفير بقوله: «لابد من إقامة الحجة ولا بد من توفر الشروط وانتفاء الموانع ولا بد من

التزام اللوازم».

فهذا هو حقيقة مذهب أبي الحسن في هذه القضية، وما عدا ذلك من ادعاءاته فهي مراوغات ومناورات للتلاعب والضحك على عقول المخدوعين به.

نسأل الله أن يرد مكايده في نحره، وأن يستأصل شأفته.

فيقول لا فض فوه: «وإن سبهم بما يقتضي فسقهم ففي تكفيره نزاع».

وهذا تحريف منه لكلام ابن تيمية، ومخالفة متعمدة منه في وقت لا مصدر له إلا كلام ابن تيمية.

وأما قولك: «وأطالب الشيخ بالدليل الصريح من قول شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الموضع على تكفير هؤلاء دون إقامة الحجة...» إلخ.

فأقول:

١- إن هذه ليست بأول مكابراتك ومغالطاتك؛ فأنت المطالب بالدليل الصريح على أن شيخ الإسلام اشترط في هذا الموضع من كتابه الصارم إقامة الحجة على هؤلاء قبل تكفيرهم.

٢- أنت مذهبك التبديع إن صدقت فلا تطالب غيرك بالأدلة والشروط لشيء لا تدين به.

٣- إن شيخ الإسلام رأى أن كفر هذا الصنف واضح معلوم بالاضطرار من دين الإسلام.

وقال في شأن هذا الصنف: «لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم والثناء عليهم، بل من شك في كفر مثل هذا فكفره متعين»، فكفر هؤلاء من جنس كفر الزنادقة واليهود والنصارى والمجوس.

فهل يقال في هذه الأصناف لا نكفرهم إلا بعد إقامة الحجة واستيفاء الشروط وانتفاء الموانع، والتزام هذه الأصناف لرد الدين بالكلية كما يقول ذلك أبو الحسن؟

يا أبا الحسن لقد أثرت فتنًا عظيمة على المنهج السلفي وأهله وميعته بأصولك

الكثيرة الفاسدة وفرقت أهله.

ولا يسعني إلا أن أقرأ قول الله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۝ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٤-٢٠٦].

فإن لك حظًا من هذه الآية.

وأقول ما قال الخليفة الراشد عثمان بن عفان: «إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

فأنت لا تزعك الحجج والبراهين، ولو كنت ممن يتقي الله ولا تأخذه العزة بالإثم عند قولها لما فعلت هذه الأفاعيل في خصومة أهل السنة والحق، ولكفاك بعض ما قدموه لك من الحجج فضلًا عن الجهود العظيمة التي قدموها لك ولمن انخدع بأباطيلك وتمويهاتك... إلخ.

عاشرًا: قال أبو الحسن في لجاجه (ص٤٠-٤٤): «التاسع من الانتقادات:

وهناك بقية لهذا الانتقاد ذكرها الشيخ -وفقه الله- في الملاحظات برقم(٣١) وأحال إلى ص (٤٩) تكملة الفقرة (١١١) من الأصل، وهذا موجود في المطبوع من كتابي الفقرة ١١٥، قال الشيخ -وفقه الله- في ص ٨: .... فشيخ الإسلام يقرر أن كفر هذا النوع، مما يعلم بالاضطرار -أي بدون اشتراط قيام الحجة-، لأنه مكذب تكذيبًا واضحًا لما نصه القرآن في غير موضع، من الرضا عنهم، والثناء عليهم.....

ثم قاس الشيخ ربيع -وفقه الله- هذا على إنكار المعلوم من الدين بالضرورة، وتشنيع الشيخ عليّ في هذا، ملخصه: أنني قلت في كتابي في الفقرة ١١٥: «فمن سب الصحابة، وصرح بكفرهم أو أكثرهم؛ فهو راد للقرآن الذي يعدلهم، فتقام عليه الحجة، فإن تاب؛ وإلا يُكفَّر، لرده القرآن، بعد النظر في الشروط والموانع......».

والشيخ لم يجد هذا الشرط -في هذا الموضع الذي كفّر فيه شيخ الإسلام من كفر

الصحابة أو فسقهم -من كلام شيخ الإسلام، فرماني بأنني مخالف لشيخ الإسلام في الحكم والاستدلال في هذه المسألة، كما في ص٩ من الانتقاد حاشية (١١).

وزاد تشنيعًا كما في ص(٧) من انتقاده الحاشية (١٠) وخلاصته: أن الشيخ -سلمه الله- يريد أن يرميني بالتناقض[1]، وذلك -حسب فهمه- أنني أشترط قيام الحجة في المعلوم من الدين بالضرورة، ولا أشترط ذلك فيما هو دون ذلك -وهذا كله كلام لا يخلو عن كونه دعوى مجردة عن الدليل-.

ويهمني هنا الجواب على هذا الانتقاد التاسع، فأقول:

والجواب على الشيخ -وفقه الله- من وجوه -إن شاء الله تعالى-:

١- شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ لم يصرح بكفر المعيَّن، بدون إقامة الحجة عليه في هذا الموضع.

٢- إنما تكلم على حكم العموم، وفَرْق عند العلماء بين الحكم العام، والحكم على واحد أو معين، كما لا يخفى عليكم، وأنت -ولله الحمد- ممن يذكر ذلك في مواضع من كتبك وأشرطتك[2].

٣- قال: فإن قال الشيخ -وفقه الله-: إنني لا أعذر الروافض، لأن كفرهم معلوم من الدين بالضرورة، قلت: قد ينشأ المرء بين أناس، فلا يعلم من عقيدة أهل السنة شيئًا، بل يسمع عن أهل السنة كل قبيح، فينفر منهم، إما لجهل، أو لتأويل، فمثل هذا يُعذر -في تكفيره-، وإن كان قد أتى أمرًا عظيمًا، طالما أنه متأول، أو نحوه.

أ- أقول: إن النزاع بيننا ليس في تكفير المعين فلماذا تجتلبه هنا؟

ب- بهذا التقرير تعذر أنت إذن على وجه العموم أصناف الزنادقة المنتسبين إلى الإسلام من الإسماعيلية والقرامطة والتناسخية وأمثالهم ممن يصرح شيخ الإسلام وغيره بكفرهم وزندقتهم ويقول شيخ الإسلام لا شك في كفر من توقف في تكفيرهم.

---

(١) التناقض واضح.

(٢) أقول: ولا أزال على هذا.

وتعذر الشيوعيين والبهائيين والقاديانيين لأنهم ينشؤون بين أناس فلا يعلمون من عقيدة أهل السنة شيئًا بل يسمعون عن أهل السنة كل قبيح.

بل وتعذر اليهود والنصارى والهندوك والمجوس لأنهم ينشأوا بين المسلمين ويسمعون عن الإسلام كل قبيح.

٤-قال: وهذا الذهبي رحمه الله يقول في النبلاء (٣/ ١٢٨) في ترجمة معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- وهو يتكلم عن حال أهل البدع شاكرًا ربه على العافية، فقال: فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم، لا يكاد يشاهد فيه إلا غاليًا في الحب، مفرطًا في البغض، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال، فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق، واتضح من الطرفين، وعرفنا مآخذ كل واحد من الطائفتين وتبصرنا، فعذّرنا[1]، واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، وترحمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ -إن شاء الله- مغفور، وقلنا كما علمنا الله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وترضينا أيضًا عمن اعتزل الفريقين[2]... وتبرأنا من الخوارج المارقين الذين حاربوا عليًا، وكفّروا الفريقين، فالخوارج كلاب النار، وقد مرقوا من الدين، ومع هذا فلا نقطع لهم بخلود النار، كما نقطع به لعبدة الأصنام والصلبان. اهـ

وموضع الشاهد ما جاء في أول كلامه، لكنني استطردت في نقل كلامه بطوله لفائدته، والله أعلم».

---

(١) هل يقول الذهبي هذا في حق الروافض المكفرين وأصناف إخوانهم من الإسماعيلية والتناسخية... إلخ.
لا أستبعد أن يعتقد أبو الحسن هذا في الذهبي وأمثاله.

(٢) هذا واضح أنه يقصد الصحابة رضي الله عنهم ومن سائر الطرفين المختلفين، ولا يسعه إلا أن يقول مثل هذا، وعلى هذا أهل السنة، أما الروافض المكفرين أو المفسقين لأصحاب رسول الله فلا يقول فيهم الذهبي هذا الكلام ولا غيره من علماء السنة، ولا يبعد أن يقوله أبو الحسن.

أقول: استشهادك بكلام الذهبي في غير موضعه؛ إذ خلاصته الاعتذار لأهل الجمل وصفين ومن شايع الطرفين بجهل، وانظر كيف تبرأ من الخوارج وقال فيهم إنهم كلاب النار، ويرى أنهم قد مرقوا من الدين ثم أبدى رأيه في خلودهم في النار فقال لا نقطع لهم بخلود النار كما نقطع لعبدة الأصنام والصلبان.

وهذا كله ليس من واضع النزاع بيني وبينه.

فالفروق كثيرة بين الخوارج والروافض المكفرين والمفسقين والقاذفين لأمهات المؤمنين والمكفرين لهم وقد أبدى شيخ الإسلام فروقًا كثيرة وكبيرة بين الروافض والخوارج، ثم إن تكفير الخوارج لم يتناول من الصحابة إلا القليل الذين شاركوا في صفين أو الجمل فلم يكفروا من مات قبل هذه الفتنة، ولم يكفروا أبا بكر وعمر، ولم يكفروا من اعتزل القتال من الباقين من الصحابة.

تمويهه في النقل عن شيخ الإسلام من مجموع الفتاوى لغرض في نفسه:

الحادي عشر: قال أبو الحسن (ص٤٢): «ومما يزيد الأمر وضوحًا: أن شيخ الإسلام نفسه قد صرح في غير موضع من كتبه بأن تكفير المعين الذي أتى الكفر الأكبر يحتاج إلى استيفاء الشروط وانتفاء الموانع، بل صرح بذلك في الروافض الذين هم موضع النزاع هنا وزيادة، وهذه بعض أقواله رحمه الله في هذه الطائفة:

(أ) ففي مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٦٨-٥٠١) وصف شيخ الإسلام أعمال الروافض من تكفير الصحابة إلا طائفة قليلة، وأنهم كفَّروا أبا بكر وعمر وعثمان، وعامة المهاجرين والأنصار، -وهذا تكفير صريح لمعظم الصحابة، فضلًا عن تفسيقهم- والذين اتبعوهم بإحسان -رضي الله عنهم ورضوا عنه-، وكفَّروا جماهير أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين، فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة، أو ترضى عنهم كما رضي الله عنهم، أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم، ولهذا يكفِّرون أعلام الملة، مثل ابن المسيب، وأبي مسلم الخولاني، وأويس القرني.....

وذكر جماعة، قال: ويستحلون دماء من خرج عليهم...

إلى أن قال: ويرون أن كفرهم -أي: كفر أهل السنة- أغلظ من كفر اليهود

والنصارى، لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي.

وذكر نهبهم لعسكر المسلمين...... إلى أن ذكر موقفهم مع التتار ضد المسلمين، وذكر أنهم قد أشبهوا اليهود في أمور كثيرة، وكذا أشبهوا النصارى في أمور، وأنهم يوالون اليهود والنصارى والمشركين على المسلمين، قال: وهذه شيم المنافقين، وأنهم لا يرون جهاد الكفار مع أئمة المسلمين.....

إلى أن قال: وهم مع هذا الأمر يكفرون كل من آمن بأسماء الله وصفاته التي في الكتاب والسنة، وذكر بعض قبائحهم التي لا يتفوه بها مسلم، وذكر أنهم أظهر معاندة لسنة رسول الله ﷺ وشرائع دينه من سائر أهل الأهواء، وأن غالب أئمتهم زنادقة[1]، وذكر تعظيمهم للمقابر، التي اتخذت أوثانًا من دون الله، بل هم أشد الناس في ذلك».

أقول: قولك ففي مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٦٨-٥٠١) وصف شيخ الإسلام أعمال الروافض من تكفير الصحابة إلا طائفة قليلة، وأنهم كفروا أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين والأنصار إلى نهاية ما نقلته عن شيخ الإسلام.

وأقول: إن هذا العرض قد حصل فيه تلاعب وكتمان لأقوال وأحكام صدرت من شيخ الإسلام، نسوق بعضًا منها مما يقيد قول شيخ الإسلام ويعين مقصوده من كلامه الأخير.

فلقد سئل شيخ الإسلام عمن يزعمون أنهم يؤمنون بالله ﷻ وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر...

والسائل يريد الرافضة الذين يطعنون في الصحابة ويزعمون أنهم ظلموا عليًّا ومنعوه حقه وأنهم كفروا بذلك، فهل يجب قتالهم ويكفرون بهذا الاعتقاد أم لا؟ انظر مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٦٩).

١- فأجاب شيخ الإسلام إجابة مطولة، ومن ضمنها أنه حكى الإجماع على

---

(١) هذا من تلبيس أبي الحسن ليوهم القراء أن شيخ الإسلام لا يصف بالزندقة إلا أئمة الروافض المكفرين وليس الأمر كذلك.

قتال كل طائفة تمتنع عن القيام بشريعة من شرائع الإسلام.

وجاء خلال إجابته قوله: فإنه يجب جهاد هذه الطوائف جميعها، كما جاهد المسلمون مانعي الزكاة، وجاهدوا الخوارج وأصنافهم، وجاهدوا الخرمية والقرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف أهل الأهواء والبدع الخارجين عن شريعة الإسلام.

٢- ثم ساق الأدلة على ذلك.

فانظر إلى قوله بعد ذكر القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف أهل الأهواء والبدع الخارجين عن شريعة الإسلام وعلى رأس هؤلاء الروافض.

٣- ثم قال في المجموع (٢٨/ ٤٨٣-٤٨٤) وهو يذكر الفروق بين الخوارج والروافض: وأيضًا فالخوارج لم يكن بينهم زنديق ولا غال، وهؤلاء فيهم من الزنادقة والغالية من لا يحصيه إلا الله[١]، وقد ذكر أهل العلم أن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق: عبد الله بن سبأ؛ فإنه أظهر الإسلام وأبطن اليهودية وطلب أن يفسد الإسلام كما فعل بولص النصراني الذي كان يهوديًا في إفساد دين النصارى.

٤- وأيضًا فغالب أئمتهم زنادقة إنما يظهرون الرفض؛ لأنه طريق إلى هدم الإسلام، كما فعلته أئمة الملاحدة الذين خرجوا بأرض أذربيجان في زمن المعتصم مع بابك الخرمي وكانوا يسمون الخرمية والمحمرة والقرامطة الباطنية الذين خرجوا بأرض العراق وغيرها بعد ذلك، وأخذوا الحجر الأسود وبقي معهم مدة كأبي سعيد الجنابي وأتباعه.

والذين خرجوا بأرض المغرب ثم جاوزا إلى مصر وبنوا القاهرة وادعوا أنهم فاطميون، مع اتفاق أهل العلم بالأنساب أنهم بريئون من نسب رسول الله ﷺ وإن نسبهم متصل بالمجوس واليهود.

٥- واتفاق أهل العلم بدين رسول الله ﷺ أنهم أبعد عن دينه من اليهود والنصارى[٢]، بل الغالية الذين يعتقدون إلهية علي والأئمة ومن أتباع هؤلاء

---

(١) تذكر انتصار أبي الحسن على ذكر أئمتهم فقط.

(٢) انظر إلى شيخ الإسلام كيف حكى اتفاق أهل العلم بدين رسول أنهم أبعد عن دينه من اليهود والنصارى، واعتقد أن هذا مما يغيظ أبا الحسن وسادته.

الملاحدة أهل دور الدعوة الذين كانوا بخراسان والشام واليمن وغير ذلك.

وهؤلاء من أعظم من أعان التتار على المسلمين باليد واللسان بالموازرة والولاية وغير ذلك لمباينة قولهم لقول المسلمين واليهود والنصارى، ولهذا كان ملك الكفار هولاكو يقرر أصنامهم.

٦- ثم قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٨٤-٤٨٥): وأما ذكر المستفتي أنهم يؤمنون بكل ما جاء به محمد ﷺ فهذا عين الكذب، بل كفروا مما جاء به بما لا يحصيه إلا الله فتارة يكذبون بالنصوص الثابتة عنه وتارة يكذبون بمعاني التنزيل[١].

٧- وما ذكرناه ومالم نذكره من مخازيهم يعلم كل أحد أنه مخالف لما بعث الله به محمدًا ﷺ.

٨- فإن الله قد ذكر في كتابه من الثناء على الصحابة والرضوان عليهم والاستغفار لهم ما هم كافرون بحقيقته[٢]، وذكر في كتابه من الأمر بالجمعة والأمر بالجهاد وبطاعة أولي الأمر ما هم خارجون عنه، وذكر في كتابه من موالاة المؤمنين وموادتهم ومؤاخاتهم والإصلاح بينهم ما هم عنه خارجون.

٩- وذكر في كتابه من النهي عن موالاة الكفار وموادتهم ما هم خارجون عنه، وذكر في كتابه من تحريم دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم وتحريم الغيبة والهمز واللمز ما هم أعظم الناس استحلالًا لهم، وذكر في كتابه من الأمر بالجماعة والائتلاف والنهي عن الفرقة والاختلاف ما هم أبعد الناس عنه.

١٠- وذكر في كتابه من طاعة رسول الله ﷺ ومحبته، واتباع حكمه ما هم خارجون عنه، وذكر في كتابه من حقوق أزواجه ما هم برآء منه.

١١- وذكر في كتابه من توحيده وإخلاص الملك له وعبادته وحده لا شريك له ما هم خارجون عنه فإنهم مشركون[٣]، كما جاء فيهم الحديث لأنهم أشد الناس

---

(١) (٢) يعني بهذا الروافض الذين يميع أبو الحسن تفسيقهم ويثرثر كثيرًا بهذا التمييع.

(٣) انظر إلى قوله: «لأنهم مشركون» وهذا لا يعجب أبا الحسن؛ ولذا أخفى هذا الحكم في هذه الفقرة، وقارن بين تعبير شيخ الإسلام في هذه الفقرة وبين تعبير أبي الحسن؛ لترى الفرق بين العبارتين؛ لتدرك تهرب أبي الحسن، ومغزاه من هذا التهرب.

تعظيمًا للمقابر التي اتخذت أوثانًا من دون اللّه وهذا باب يطول وصفه.

١٢- وقد ذكر في كتابه من أسمائه وصفاته ما هم كافرون به، وذكر في كتابه من قصص الأنبياء والنهي عن الاستغفار للمشركين ما هم كافرون به[1].

١٣- وذكر في كتابه من أنه على كل شيء قدير وأنه خالق كل شيء وأنه ما شاء اللّه لا قوة إلا باللّه ما هم كافرون به ولا تحتمل الفتوى إلى الإشارة المختصرة.

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٣٠-٥٣١):

١٤- «فهؤلاء الخوارج المارقون من أعظم ما ذمهم به النبي ﷺ أنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، وذكر أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج، مع هذا لم يكونوا يعاونون الكفار على قتال المسلمين والرافضة يعاونون الكفار على قتال المسلمين فلم يكفهم أنهم لا يقاتلون الكفار مع المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار، فكانوا أعظم مروقًا عن الدين من أولئك المارقين بكثير كثير.

وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والروافض ونحوهم إذا فارقوا جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضي الله عنه.

١٥- فكيف إذا ضموا إلى ذلك من أحكام المشركين -كنائسًا- وجنكسخان ملك لمشركين ما هو من أعظم المضادة لدين الإسلام، وكل من قفز إليهم من أمراء العسكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم.

١٦- وفيه من الردة عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الإسلام وإذا كان السلف قد سمو مانعي الزكاة مرتدين - مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين - فكيف بمن صار مع أعداء اللّه ورسوله قاتلًا للمسلمين؟

مع أنه -والعياذ بالله- لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله المحادون لدين اللّه ورسوله المعادون لله ورسوله على أرض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لأفضى ذلك إلى زوال دين الإسلام ودروس شرائعه».

---

(١) انظر إلى قوله: «كافرون به» فهذه العبارة يتهرب أبو الحسن من نقلها.

أقول:

هذا بعض ما قاله شيخ الإسلام في روافض وقته فكيف لو اطلع على ما آل إليه أمرهم الآن قال الرافضي علي بن يونس العاملي البياضي المتوفى سنة ٨٧٧هـ في كتابه المسمى زورًا الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم (٢/ ٢٧٢) بعد حكمه على الإسماعيلية بأنه خارجون من الملة الحنيفية وبعد ذكره لبعض كفرياتهم: «وقالوا: الإمام مظهر العقل وهو الحاكم في العالم الباطن والنبي مظهر النفس وهو الحاكم في العالم الظاهر ففضلوا الإمامة على النبوة حيث جعلوا الإمام مظهرًا للأشرف وهو العقل، وحاكمة في الباطن فظهر من هذا الكلام خروجهم عن الإسلام».

فانظر إلى هذا الرافضي الذي توفي عام ٨٧٧هـ كيف كفر الإسماعيلية بهذا الاعتقاد الذي تقول الرافضة الآن بما هو أسوأ منه بما لا يقاس، بل هو أصبح من ضرورات مذهبهم.

إن المتتبع لأحوال الروافض يرى أنهم في تطور مستمر في الكفريات؛ فقد كانوا يكفرون الإسماعيلية لأنهم يفضلون أهل البيت على الأنبياء ثم آل بهم الأمر إلى اللحاق بركب الإسماعيلية؛ فقد قال إمامهم الخميني في هذا العصر في كتابه الحكومة الإسلامية (ص٥٢) تحت عنوان الولاية التكوينية: «فإن للإمام مقامًا محمودًا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وأن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل.

وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم (ص) والأئمة (ع) كانوا قبل هذا العالم أنوارًا فجعلهم الله بعرشه محدقين وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله. . . .

وقد ورد عنهم (ع) أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل ومثل هذه المنزلة موجودة لفاطمة الزهراء -عليها السلام-».

وذكر شيخ الإسلام في (ص ٤٨٥-٤٨٦) أنهم أولى بالقتال من الخوارج

الذين قاتلهم علي رضي الله عنه وبعد هذا كله قال رحمه الله في (٢٨/ ٥٠٠-٥٠١):

١٧- «وأما تكفيرهم وتخليدهم؛ ففيه أيضًا للعلماء قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد، والقولان في الخوارج والمارقين من الحرورية والرافضة[١] ونحوهم، والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يُعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضًا.

وقد ذكرت دلائل ذلك في غير هذا الموضع، لكن تكفير الواحد المعين منهم، والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه، فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق، ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام، حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له، وقد بسطت هذه القاعدة في قاعدة التكفير». اهـ

فهذا كلام صريح من شيخ الإسلام في موضع النزاع وزيادة، فهل يليق بعد هذا كله بالشيخ الفاضل أن يتجرأ ويتهجم علي ويرميني بمخالفة شيخ الإسلام والسلف جميعًا في الحكم والاستدلال؟

فأي القولين أحق بالقبول، وأيهما أحق بالرد؟

الجواب مطلوب من الشيخ -وفقه الله-.

(ب) وقد صرح شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى بالتفرقة بين العموم[٢] والمعين في مسائل كفرية سواء كانت علمية أو عملية، انظر (٣/ ٢٣٠) (١٠/ ٣٣٠-٣٧٢) (٢٣/ ٣٤٥، ٣٤٨-٣٤٩) (١٢/ ٤٩٨)، ولولا خشية الإطالة؛

---

(١) الظاهر أنه يقصد بهؤلاء الرافضة غير المكفرين والمفسقين، والقرائن ما نقلناه عنه سلفًا من أحكام، وحكمه في «الصارم» في موضعين أو أكثر على أن اختلاف العلماء على غير المكفرين والمفسقين، وكذلك أشار له أبو يعلى في هذا المحل، ويؤيده كلام القرطبي السالف الذكر، ولو لم يقيد كلامه

(٢) وهذا حجة عليك، فالأخذ والرد بيني وبينك إنما هو في العموم، والذي لم يذكر شيخ الإسلام سواه في «الصارم»، وما طالبتك إلا بموافقته في العموم الذي اقتصر عليه شيخ الإسلام في «الصارم» وأنت إلى الآن تماري فيه، بل حكى القرطبي الإجماع في المسألة التي خالفت فيها، وحكى أبو يعلى الإجماع على تكفير من يرمي عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه.

لنقلت كلامه برمته، لعظيم فائدته.

بل إن شيخ الإسلام قال كما في مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٩) في سياق استدلاله على عدم تكفير الشخص المعين الذي يقول بقول الجهمية: «ولا يكفر الشخص المعين، حتى تقوم عليه الحجة، كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة والزكاة، واستحل الخمر والزنا وتأول، فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه -يعني ظهور بطلان مقالات الجهمية-.

فإذا كان المتأول والمخطئ في تلك لا يُحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر؛ ففي غير ذلك أولى وأحرى، . . . . . ». اهـ

وفي هذا رد على القياس الذي قاسه الشيخ ربيع -سلمه الله- كما سبق، حيث أبطل قاعدة الشروط والموانع فيمن فسق معظم الصحابة[1]، بحجة أن فعلهم من جنس جحد المعلوم من الدين بالضرورة، ولا يُعذر فيه أحد، ولابد -أخي القارئ- أن تفرق بين قول العالم: من فعل كذا؛ فقد كفر، أو لا شك في كفره[2]، وبين الحكم على المعين الذي يفعل هذا، فللعلماء فيه تفصيل آخر، فتنبه، وسل الله البصيرة والثبات على الحق.

(ج) وهذه فتوى للجنة الدائمة -أعزها الله- في عدم تكفير المعين إذا أنكر معلومًا من الدين بالضرورة إلا بعد البلاغ والنصح، ففي (٢/ ١٤٠) برقم (٦١٠٩)

---

(١) القاعدة تشمل المخالف في الأصول والفروع، وإنما ذكرت لك جاحد الصلاة والزكاة إلخ تنبيهًا لك.

أما قولك: «حيث أبطل قاعدة الشروط والموانع»، فما أبطلتها في موضعها، بل سلكت مسلك شيخ الإسلام، وقد عرفت حكاية الإجماع، وكأنك تعرض بشيخ الإسلام، وإني حذوت حذوه، بل تعرض بإجماع علماء المسلمين.

وأنت قد أكثرت الركض في مخالفة هذه القاعدة.

(٢) إن موضع النزاع بيني وبينك ليس هو تكفير المعين، وإنما النزاع بيني وبينك في تكفير غير المعين، فأنت مخالف لهم في غير المعين، ولا ينفعك الآن التعلق بتكفير المعين، فأنت خالفت وعاندت نصًا في قول شيخ الإسلام: «لمن كفرهم أو فسقهم فهو كافر» وهو حكم عام، بل خالفت ما حكاه القرطبي من الإجماع وما يفيده كلام شيخ الإسلام.

السؤال الثاني، ط/ دار العاصمة:

س٢: هل من حق العلماء أن يقولوا على شخص ما: إنه كافر، ويتهموه بالكفر؟

ج٢: تكفير غير المعين، مشروع، بأن يُقال: من استغاث بغير الله، فيما دفْعُه من اختصاص الله، كافر، كمن استغاث بنبي من الأنبياء، أو ولي من الأولياء أن يشفيه، أو يشفي ولده مثلًا.

وتكفير المعين إذا أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، كالصلاة، أو الزكاة، أو الصوم، بعد البلاغ: واجب، ويُنصح، فإن تاب؛ وإلا وجب على ولي الأمر قتله كفرًا، ولو لم يشرع تكفير المعين، عندما يوجد منه ما يُوجب كفره، ما أقيم حد على مرتد عن الإسلام.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله قعود	عبد الله غديان	عبدالرزاق العفيفي	عبد العزيز بن باز

فهذا كله يدل على أن إطلاق الشيخ -عافاه الله- عدم استيفاء الشروط وانتفاء الموانع في موضع النزاع هنا[1]، إطلاق غير مقبول، فأرجو أن يعيد الشيخ النظر في ذلك، وأن يعطي المسألة حقها من البحث، فمثله يُستفتى، ويتبعه أقوام، وهذه مسألة خطيرة، أعني مسألة التكفير، فلا بد من ضبط ضوابطها، وجمع شتاتها حتى لا يضل فيها الشباب، ويختلط فيها القشر باللباب.

وأسأل الله لي وللشيخ البصيرة في الدين، وأن يوفقنا الله وإياه للهدى والسداد.

* * *

(١) لا تعبر عن شيخ الإسلام ما لم يقله.

حاصل هذه فتوى
لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ

أقول:

أ- أن شيخ الإسلام قد صرح بكفر أصناف الروافض وزندقتهم مثل القرامطة والإسماعيلية والعبيديين والخرمية، فإذا كان أبو الحسن يوافق شيخ الإسلام في تكفير هؤلاء فقد سقطت حجته وسقط تعلقه بشيخ الإسلام وإن كان يخالفه فليصدع برأيه.

ب- ما نقله أبو الحسن عن شيخ الإسلام هنا من أن العلماء قد اختلفوا وأن لأحمد روايتين!!.

فأقول: لم يختلف رأي شيخ الإسلام هنا مع ما قرره في الصارم المسلول حيث قرر أن اختلاف العلماء يحمل على غير المكفرين والمفسقين.

فهذا العمل الذي في الصارم لا يختلف مع قوله هنا: والصحيح أن هذه الأقوال... إلخ» وهذا العمل مقيد بما أصدره من أحكام خلال أحاديثه في (٢٨/ ٤٨٨-٥٠١) من مجموع الفتاوى.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بدائع الفوائد (٤/ ٩-١٠) [الطبعة المنيرية]: «السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم؛ فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير».

أقول: وكلام شيخ الإسلام هنا كله ساقه في فتوى واحدة فالسياقات فيه تبين مجمله وتخصص عامه وتقيد مطلقه فما في هذه الفتوى من الاختلاف في الروافض عام يشمل أنواع الروافض المكفرين وغيرهم من الإسماعيلية والقرامطة، فيحمل

ما ذكره من اختلاف العلماء على غير المكفرين والقرامطة والإسماعيلية كما قرره شيخ الإسلام غير مرة، وكذلك أبو يعلى، وكما ورد تكفيره غير مرة في هذه الفتوى للأصناف المذكورة سلفًا، وكذا حكمه عليهم بأنهم مشركون مع بيانه لأسباب هذا التكفير بأنهم وقعوا في مكفرات كثيرة معلومة من الدين بالضرورة.

ومن قال غير هذا عن ابن تيمية فقد افترى عليه ما لم يقله وما لم يقرره.

ومن الأدلة على هذا الذي نقرره ما يأتي:

الأول: السياقات في هذه الفتوى التي كفر فيها شيخ الإسلام أصناف الروافض ومنهم العبيديون والإسماعيلية والقرامطة.

الثاني: ما قرره هو وأبو يعلى من حمل الاختلاف بين العلماء على غير المكفرين.. إلخ.

الثالث: الإجماع الذي حكاه القرطبي والذي يدل عليه تصرف شيخ الإسلام في الصارم المسلول وأحال عليه وعلى أدلته في هذه الفتوى.

الرابع: أن هذا الاختلاف الذي يتعلق به أبو الحسن على طريقة الإخوان المسلمين لا وزن له لأنه مخالف للحق القائم على الحجج والبراهين والمجمع عليه بين علماء المسلمين وما كان كذلك فباطل وما بعد الحق إلا الضلال؛ فلا يجوز لمسلم ناصح أن يتعلق به ويقيم الدنيا ويقعدها من أجله كما يفعل أبو الحسن.

الثاني عشر: قال أبو الحسن في (ص٤٣-٤٤) تحدث أبو الحسن عن تكفير المعين.

فأقول: ليس هذا من مواضع النزاع بيني وبينه.

وبعد ذلك قال: «تنبيه: هذه المسألة، أعني مسألة الحكم على من كفر معظم الصحابة أو فسقهم، هي من أعظم -بل أعظم- المسائل التي حاول الشيخ أن يشنِّع عليّ بها، وقد عرفتَ عذري وجوابي -أيها القارئ الكريم- فهل تنتظر من الشيخ تراجعًا، أو شعورًا بالندم، أو تحللًا من حق مسلم، أم أن هناك في النفوس أشياء أخر؟!!».

وأقول: قد عرف القارئ من مناقشاتي له أنه هو المبطل والمتلاعب في أعماله

في السراح وفي قطع اللجاج، وأنه هو الفاجر في الخصومة المشوه الحاقد فيها، وفي أشرطته التي تجاوزت الثمانين وفي كتاباته المتأخرة المليئة بالبهت والظلم الذي لم يسبق إلى مثله.

وليس عندي -والحمد لله- إلا نصرة الحق والسنة ومنهج السلف والذب عن هذا كله، وهو على الضد من ذلك كله ولا أطلب منه شيئًا؛ لأنه كذوب متلون، ومثله لا يصدق في ادعاء التوبة؛ وإنما أطلب من المخدوعين به أن يحترموا الحق وأهله وأن يحترموا عقولهم ودياناتهم وأخلاقهم، وألا يجعلوا أنفسهم مطايا وسُخرة للمتلاعبين الضالين المضلين المتاجرين بالدين.



المسألة السادسة: مناقشة القائلين بعقيدة قضية التناسخ الإلحادية

قال أبو الحسن في كتابه السراج الوهاج في مذكرته الأساسية (ص٥٥) الفقرة (١٣٣): «وأعتقد أن القول بتناسخ الأرواح خرافة وضلالة وفساد في العقيدة».

فلما رأيت هذا التمييع والتلاعب نبهته بلطف إلى الحكم الصحيح الصريح الذي يجب التصريح به في الحكم على هذه الطائفة الملحدة؛ فقلت له: «لو رأيتم أن تضيفوا: بل هو كفر وإلحاد وتكذيب بالبعث والجزاء والجنة والنار».

فرأى نفسه أنه لو تمادى في حكمه المتلاعب لانكشف أمره وافتضح؛ فأجبر على الأخذ بنصيحتي وأضاف ما اقترحته عليه.

ثم إنه غلب عليه طبعه من العناد واللجاج فقال في لجاجه المسمى بقطع اللجاج بعد إيراد عبارتي(ص٧١): والجواب إن عبارتي في الأصل: وأعتقد أن القول بتناسخ الأرواح خرافة وضلالة وفساد في العقيدة. اهـ

وهذا كلام قد اطلع عليه العلماء ولم يروا في هذا الإطلاق فساد معتقد[1] فجاء الشيخ ربيع -سلمه الله- وطلب مني أن أصرح بنوع هذه الخرافة وهذا الضلال والفساد فصرح بأن هذا كفر. . . . إلخ

فأخذت بقوله وأضفت ذلك بكامله في الفقرة (١٣٧) في جميع طبعات الكتاب والشيخ كعادته يحب التشكيك في، فقال في حاشية (١٥) (ص١٠) من الانتقاد: وقد أضافها لكن يأتي هنا إشكال وهو قوله إنه غير مقتنع بملاحظاتي فأريد أن أعرف هل هو مقتنع بهذه الإضافة أو لا؟ اهـ

---

(١) قوله: «وهذا قد اطلع عليه العلماء».

أقول: «هذا أصل من أصوله يعتبره حجة إذا كان يوافق هواه، والعلماء الذين يذكرهم فريقان: فريق لم يعتقد في شيء، وفريق انتقدوه، واختلفت مجالات انتقادهم، وهؤلاء يحتج على بعضهم ببعض، كما يحتج عليهم بالفريق الساكت، وقد مر بالقارئ شيء من هذا».

ثم قال أبو الحسن: «وأقول: إني لم أطلق القول، لأن جميع ملاحظاتك لم أقتنع بها، وأكثر ملاحظاتك من باب تتميم المعاني أو شرح ما أجمل من كلامي، أو إضافة قيد لدفع سوء الفهم فقط، أو تصحيح خطأ السبب فيه من قام بطبع الكتاب في الحاسب الآلي ونحو ذلك، فمثل هذا أخذت فيه غالبًا بملاحظاتك.

والمنصفون يعلمون أنها غير ملزمة، لكني أحب أن يكون كتابي على أحسن هيئة.

وهناك ملاحظات في مسائل مهمة رأيت أنكم جانبتم الصواب فيها وأن الحق معي فلم آخذ بقولكم، كما هو الحال فيمن سب الصحابة وفسق معظمهم[1] ونحو ذلك، فأنا لم أطلق القول بأنني غير مقتنع بجميع الملاحظات التي جاءتني من قبلكم فإن قلت: بلى قلت لكم ففي أي مكان أو زمان أو حال أو مقال أطلقت هذا؟».

أقول: إن الناظر الفطن ليدرك أن هذا الكلام من أسوأ أنواع اللجاج بل والكذب.

ومن الكذب قوله: «والشيخ كعادته يحب التشكيك فيَّ» وهو يعلم أنه كاذب فيه، ويعلم أنه هو الباغي الظالم البادئ بالحرب والفتنة والتشكيك.

ويعلم هو وغيره صبري عليه من سنوات ومناصحتي له في السر والعلن، والغالب في السر، كل هذا على مدى سنوات، فأين هو التشكيك في أبي الحسن ومن أي تاريخ تخلقت بهذا الخلق.

أما بعد إعلانك الفتنة فما ظلمتك، وإنما أرد أباطيلك وبغيك عليَّ وعلى السلفيين، وليس هذا من التشكيك في إنسان بريء؛ وإنما هو ردٌّ لباطل ودفع لبغي وطغيان على الحق وأهله، وهذا عمل شريف، وجهاد نظيف سار عليه السلف الصالح واعتبروه جهادًا وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر.

ومن أباطيله في هذا الكلام ولجاجه: قوله عن ملاحظاتي التي نوعها: «والمنصفون يعلمون أنها غير ملزمة».

---

(١) انظر إليه كيف يعترف بأنه خالفني، وهو إنما خالف شيخ الإسلام، وخالف الإجماع الذي حكاه القرطبي، وخالف الإجماع فيمن يقذف عائشة ﵂.

ومنها ملاحظتي عليه في عقيدة التناسخ؛ فهو يراها غير ملزمة وهذا من المكابرة الشنيعة فمن يفهم من إطلاق الضلال والخرافة والفساد ما يدل على الكفر والإلحاد والتكذيب بالبعث والجزاء والتكذيب بالجنة والنار.

هذه الألفاظ: الضلال، والخرافة، والفساد يطلقها الناس على أهل الضلال من عوام الناس ودراويش الصوفية.

أما أن يطلقها عالم ناصح على كفر وإلحاد الزنادقة، أهل عقيدة التناسخ في كتب تقرر العقائد، فحاشى علماء الإسلام وأئمة السنة من ذلك فإنه عين التلبيس والتمييع والتهوين من شأن الإلحاد والزندقة، ولا يفعل ذلك إلا أمثال أبي الحسن.

وانظر إلى قوله: «وهناك ملاحظات في مسائل مهمة ورأيت أنكم جانبتم الصواب فيها وأن الحق معي فلم آخذ بقولكم كما هو الحال فيمن سب الصحابة أو فسقهم».

وتذكر تراجعاته واسأله هل تراجعت عن حق إلى باطل؟!.

وتذكر ما وضحته من أباطيله ومخالفاته، ومنها مخالفته للإجماع وما ارتكبه من تلاعب شنيع في كلام ابن تيمية حول الباطنية وأحكامه عليهم، تذكر كل ذلك لتدرك مدى خطورة هذا الرجل في قلب الحقائق وجعل الحق باطلًا والباطل حقًا.

وأزيدك علمًا بمكره وتلاعبه بكلام ابن تيمية وأحكامه الصادقة الصائبة ووضعه كل شيء في نصابه وموضعه.

لقد تكلم شيخ الإسلام في حكم من يشتم الرسول الكريم ﷺ وأطال النفس في ذلك، ثم عقد فصلًا في حكم من سب الأنبياء، وبين فيه أن من سب أي نبي من أنبياء الله فحكمه مثل حكم من يسب نبينا محمدًا ﷺ من الكفر ووجوب القتل.

ثم عقد فصلًا خاصًا في حكم من سب أزواج النبي ﷺ (ص٥٦٥-٥٦٦)، فبدأ بالحديث عن عائشة ﵂، ونقل عن القاضي أبي يعلى أن من قذف عائشة ﵂ بما برأها الله منه كفر بلا خلاف.

قال شيخ الإسلام وقد حكى الاجماع على هذا غير واحد وصرح غير واحد من

الأئمة بهذا الحكم.

فماذا صنع أبو الحسن في هذا الفصل العظيم المتميز الذي تضمن نقل الإجماع من أبي يعلى وغيره وتصريح غير واحد من الأئمة، وهذا الكلام له وقع عظيم واعتبار كبير لما فيه من نقل الإجماع وتصريحات أئمة الإسلام:

١- فماذا صنع أبو الحسن؟ لقد أغفل نقل الإجماع في تكفير من قذف عائشة ﵂ وأغفل تصريحات الأئمة بتكفير هذا القاذف وراح ينسب الكلام إلى نفسه الجاهلة الظالمة، وخالف هذا الإجماع وهذه التصريحات من الأئمة وخالف شيخ الإسلام رحم الله الجميع وكافأ أبا الحسن بما يستحق.

٢- ثم قال شيخ الإسلام في هذا الفصل: وأما من سب غير عائشة من أزواج النبي ﷺ فيه قولان:

أحدهما: أنه كساب غيرهن من الصحابة، كما سيأتي.

والثاني: وهو الأصح أنه من قذف واحدة من أمهات المؤمنين فهو كقذف عائشة ﵂ وقد تقدم معنى ذلك عن ابن عباس ﵄، وذلك لأن هذا فيه عار وغضاضة على رسول الله ﷺ وأذى له أعظم من أذاه بنكاحهن بعده، وقد تقدم التنبيه على ذلك فيما مضى عند الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية والأمر فيه ظاهر.

فأغفل هذا الإنسان العجيب الحديث عن زوجات رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين تمامًا، ونقل الحديث عن عائشة فوضعه في غير موضعه وتلاعب في الحكم على من يقذفها.

ثم لعب لعبة أخرى في قضية الزنادقة أهل عقيدة تناسخ الأرواح حيث ذكرهم شيخ الإسلام في سياق واحد مع زنادقة القرامطة والباطنية، وحكم عليهم حكمًا واحدًا من أشد الأحكام في الكفر وحكى عدم الخلاف في ذلك.

فماذا صنع أبو الحسن بهؤلاء التناسخية؟

لقد ذهب بهم أبو الحسن بعيدًا عن إخوانهم في الكفر والزندقة إلى الظلام بعد أكثر من عشرين فقرة، وحكم عليهم حكمًا مخففًا محفوفًا برحمته ولطفه.

فما هي الأهداف من وراء تلاعب هذا الرجل وعبثه بكلام شيخ الإسلام وما فيه من إجماعات وما فيه من أحكام وبهجة وذب قوي عن أمهات المؤمنين وصحابة رسول الله الأكرمين؟

إنه المرض الخطير الذي ينطوي عليه قلب هذا الرجل الغريب الذي لا يدرى من أين سقط على السنة وأهلها ليتمكن من هذه الأفاعيل الفاجرة بالسنة وبأهلها.

وأخيرًا انظر إلى قوله: «والشيخ كعادته يحب التشكيك في كلامي»، وإلى قوله: «وأكثر ملاحظاتك من باب تتميم المعاني أو شرح ما أجمل من كلامي أو إضافة قيد ليدفع سوء الفهم فقط» لترى بهته وافتراءه عليَّ بالتشكيك، ولترى آية الله في المبطلين كيف يفضحهم؛ فقد ساقه الله إلى تكذيب نفسه فقال هذا الكلام ليدل على أني أسعى في صالحه وما يصلح كلامه وليدل على افترائه عليَّ.

وإن ملاحظاتي والله لفوق ذلك وإن هدفي من وراء ملاحظاتي لأعلى مما وصفها به فقد كانت تصحيحًا عظيمًا لانحرافات عقدية ومنهجية.

ومنها هاتان القضيتان اللتان ترى انحرافه فيهما فضلًا عن التلاعب الذي ارتكبه.

وما كنت أعامله إلا باللطف والإكرام والاحترام لعله يتذكر أو يخشى ويشكر هذا الجميل، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

* * *

المسألة السابعة: مناقشته في نفي منقبة التجديد عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ

قال أبو الحسن في كتابه السراج الوهاج (ص١٠٢):

٢١٢- «وأعتقد أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها أمر دينها، لثبوت الحديث في ذلك، ولا يُشترط أن يكون المجدد واحدًا، فقد يكون فردًا، وقد يكون عددًا، وقد يجدد بعضهم في باب، والآخر في باب آخر، والراجح عندي أن رأس المائة يرجع للتاريخ الهجري الذي عليه المسلمون، وصنيع العلماء في ذِكْر وعَدّ المجددين[1] يشهد لذلك.

والمقصود أنه يجدد للأمة الدين، لا يحيي فيهم البدع، والأصل أن يكون هذا المجدد من علماء السنة، لا من علماء البدعة، وإن عد بعضهم أهل البدع في المجددين، فإما لأن العادّ يوافقه على بدعته، أو لأن المجدد جدد في السنة ولم يدعُ لبدعته، وأرى أنه قد يكون من العلماء في وسط القرن من هو أفضل أو أكثر علمًا وأثرًا من بعض المجددين الذين على رأس القرن، وما أمر الإمام أحمد عنا ببعيد، و﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٥٤]».

أقول: إذا كان يجوز تعدد المجددين فلماذا أبعدت الإمام أحمد عن مرتبة التجديد.

وإذا كان قد يجدد بعضهم في باب واحد والآخر في باب آخر فكيف سددت الأبواب كلها في وجه الإمام أحمد فلم تسمح له بأي باب من أبواب التجديد.

التجديد مزية عظيمة لورّاث الأنبياء، ومن أفضل هؤلاء الورّاث الإمام أحمد إمام أهل السنة من عهده إلى يومنا هذا وإلى يوم القيامة إن شاء الله؛ فتنحيته عن هذه المرتبة ليس بالأمر القليل ولا بالأمر الهين.

---

(١) وصنيعهم هذا واعتمادهم على التاريخ الهجري يتفق تمامًا مع القول بأن الإمام أحمد من سادة المجددين.

ليس لديك أي شبهة في إبعاد الإمام أحمد عن هذه المرتبة العالية التي يدخل بها في حديث رسول الله ﷺ في طليعة المجددين بما حباه الله من العلم الواسع والإمامة في الدين والصبر على المحن تأسيًا منه بالأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-.

ما هو قصدك من قولك: والراجح عندي أن رأس المائة للتاريخ الهجري الذي عليه المسلمون... إلخ؟

فهل ترى أن رأس المائة الثانية جاء قبل أن يولد الإمام أحمد؟

أو جاء رأس المائة الثانية وهو طفل؟

لقد جاء رأس هذه المائة والإمام أحمد في طليعة كبار العلماء علمًا وعملًا وهيبة ومكانة في الأمة.

فأي حجة لك في هذا الكلام أيها الآراءاتي[1]

وقولك في الأخير: «وأرى أنه قد يكون من العلماء من هو في وسط القرن أفضل أو أكثر علمًا وأثرًا من بعض المجددين الذين على رأس القرن وما أمر الإمام أحمد عنا ببعيد وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء».

أقول: إن الإمام أحمد لم يأت في وسط القرن كما تزعم، بل جاء بخيره وعلمه على رأس القرن وامتد إلى قرب وسطه.

ومن أفضل نعم الله عليه أنه جدد لهذه الأمة أمر دينها.

ومن أفضل نعم الله عليه أنه جاء على رأس القرن.

حتى إذا جاء من يريد زحزحته عن هذه الرتبة العلية جاء تاريخه الذي تعرفه الأمة ليدرأ في نحره ويفضح سفسطته.

إن فضل أحمد وكثرة علمه وآثاره الكبيرة الطيبة على الأمة لمن مقومات

---

(١) من الملفت للنظر أنه بنى كتابه «السراج الوهاج» على: أنا أرى، وأنا أعتقد، ووراء هذه الأنانية أغراض يدركها الفطناء، وقد أبديت له استنكاري لهذا التعبير - أنا أنا وأرى - قبل أن يطبع كتابه؛ فأصر على ذلك.

التجديد فلا تفصل بينها وبين تجديده العظيم.

وأحب أن أتحف القراء بقليل من كثير من شهادات كبار العلماء الذين عاصروه وعرفوا قدره ومنزلته.

١- روى الذهبي بإسناده إلى ابن أبي حاتم قال: حدثنا أحمد بن سنان سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان أحمد ابن حنبل عندي فقال: نظرنا فيما كان يخالفكم فيه وكيع، أو فيما كان يخالف وكيع الناس فإذا هي نيف وستون حديثًا. السير (١١/ ١٨٤).

عبد الرحمن بن مهدي الإمام الحافظ الثبت الحجة العالم بالحديث والرجال يستفيد من الإمام أحمد هذا العلم الذي يدل على الدرجة العلمية الكبيرة في حياة شيخه الإمام عبد الرحمن بن مهدي، توفي عبد الرحمن بن مهدي سنة ١٩٨ هـ وعمر الإمام أحمد ٣٤ سنة.

٢- وصل الإمام أحمد الكوفة سنة ١٨٣ وعمره عشرون سنة وكان يذاكر وكيعًا بحديث الثوري، وذكر وكيع مرة شيئًا، فقال: هذا عند هُشيم، فقلت: لا وكان ربما ذكر العشرة أحاديث فأحفظها فإذا قام قالوا لي: فأمليها عليهم. السير(١١/ ١٨٦).

أحمد في هذا السن عشرون سنة وفي عام ١٨٣هـ يذاكر الإمام الكبير وكيعًا ويخطئ فيصوب خطأه فأي درجة يكون قد وصلها على رأس المائتين.

ويسأل وكيع عن خارجة بن مصعب فيقول نهاني أحمد أن أحدث عنه. السير (١١/ ١١٨).

سبحان الله! وكيع الإمام يقول: نهاني أحمد فيطيعه بكل اعتزاز فأي منزلة بلغ هذا الإمام في هذا السن فكيف بما بعده إلى رأس القرن فما بعده؟

وكانت وفاة وكيع الثقة الحافظ العابد في آخر سنة أو أول سنة سبع وتسعين.

ويقول يحيى بن آدم الحافظ الفاضل المتوفى سنة ٢٠٣هـ أحمد ابن حنبل إمامنا يقول هذا قبل وفاته ولعله على رأس المائتين أو قبله.

ذكر عبد الرحمن بن مهدي أصحاب الحديث فقال: أعلمهم بحديث الثوري

أحمد بن حنبل. السير (١١/ ١٨٩).

يقصد -والله أعلم- حفظًا وفقهًا ومعرفةً بعلله وصحيحه وسقيمه.

وقال نوح بن حبيب القومسي: سلمت على أحمد بن حنبل في سنة ثمان وتسعين ومائة بمسجد الخيف وهو يفتي فتوى واسعة. السير (١١/ ١٩١).

كان يزيد بن هارون الإمام الثقة العابد المتوفى سنة ٢٠٦هـ يوقر الإمام أحمد جدًا، قال أحمد بن سنان القطان: ما رأيت يزيد -يعني: ابن هارون- لأحد أشد تعظيمًا منه لأحمد بن حنبل ولا أكرم أحدًا مثله وكان يقعده إلى جنبه ويوقره ولا يمازحه. السير (١١/ ١٩٤).

وقال عبد الرزاق المتوفى سنة ٢١١: ما رأيت أحدًا أفقه ولا أورع من أحمد بن حنبل.

قال الذهبي: قلت: قال هذا وقد رأى الثوري ومالكًا وابن جريج.

وقال قتيبة ابن سعيد المتوفى سنة ٢٤٠ هـ: خير أهل زماننا ابن المبارك، ثم هذا الشاب يعني أحمد بن حنبل، وإذا رأيت رجلًا يحب أحمد فاعلم أنه صاحب سنة، ولو أدرك عصر الثوري، والأوزاعي، والليث لكان هو المقدم عليهم. فقيل لقتيبة: يضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين. السير (١١/ ١٩٥).

وقال قتيبة: لولا الثوري لمات الورع ولولا أحمد لأحدث في الدين، أحمد إمام الدنيا.

وقيل لأبي مسهر الغساني المتوفى سنة ٢١٨: تعرف من يحفظ على الأمة أمر دينها؟ قال: شاب في ناحية المشرق، يعني أحمد بن حنبل. قال أبو مسهر: هذا في شباب أحمد كما ترى النص.

قال المزني: قال لي الشافعي: رأيت في بغداد شابًا إذا قال حدثنا قال الناس كلهم صدق. قلت: ومن هو؟ قال: أحمد بن حنبل.

فأي منزلة بلغها الإمام أحمد عند الناس.

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: خرجت من بغداد فما خلفت فيها أفضل

ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل.

توفي الإمام الشافعي سنة ٢٠٤هـ.

ومشهور قول الشافعي لأحمد: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فأي حديث صح فاخبروني به بصريًا كان أو كوفيًا أو شاميًا».

وشهادات الأئمة للإمام أحمد في شبابه وكهولته إلى نهاية حياته بالعلم وغيره من الصفات النبيلة كثيرة.

فمن بلغ هذه المنزلة العلمية والدينية الكبيرة بشهادة العدول الأئمة الكبار قبل أن يأتي رأس القرن ويعيش بعد ذلك إمامًا للمسلمين لا يعد من المجددين؟

إن هذا لهو البلاء المبين، ومن أولى من الإمام أحمد بالتجديد معشر المسلمين!

* * *

الخلاصة

هذه سبع مسائل تمت مناقشة أبي الحسن فيها جعلتها نموذجًا لمسائل كثيرة لم أناقشها، وأرى أن هذا النموذج يكفي النبلاء في بيان منهج أبي الحسن في البحوث العلمية ومدى ما يتمتع به من التمويه والتلاعب بكلام العلماء في الأمور العظيمة، ومدى ولوعه بالمراء بالأباطيل والتمويهات.

دع عنك التركيز على التشويه الظالم، ومحاولة إسقاط علماء السنة والإشادة بأحداث الأسنان سفهاء الأحلام وتجريئهم على الطعن في علماء السنة، وإسقاط أحكامهم وفتاواهم بطرق وأساليب لم يسبق إليها في اللجاج وغيره.

ثم سيره على أصول فاسدة في حربه لأهل السنة سبقت مناقشتها في غير هذا البحث وله في اللجاج أصول جديدة:

مثل أصله «وقد سبقني إلى هذا فلان».

«وقد مر ذلك على الشيخ ربيع وغيره ولم ينتقدوه».

قال هذا في مماحكته لابن عثيمين.

«ووقف فلان وفلان على كلامي هذا ولم ينتقداه».

«وقد اطلع على كلامي هذا العلماء ولم ينتقدوه».

يقول مثل هذه المقالات لرد الحق سواء ناقشه ربيع أو المفتي أو الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ويجعل مثل هذه الأقوال المتهافتة حججًا يقاوم بها من ينتقده بحق.

وكل هذا مع دعاواه العريضة هو وشيعته بأنهم لا يقلدون وأنهم أصحاب الدليل مما يدل على أنهم أصحاب أهواء جامحة ولذلك يردون أقوال العلماء المدعمة بالحجج والبراهين تحت ستار نحن لا نقلد، ونحن أصحاب الدليل، ويتشبثون بالأقوال الباطلة تحت ستار سبقني فلان. .إلخ، وهذا من شر أنواع التقليد المذموم الذي لا يصدر إلا عن تلاعب وسوء مقاصد.

وهو يشترط في تكفير من يكفر أو يفسق الصحابة -بعد إقامة الحجة- شرطين:

الأول: أن يترتب على تكفيره أو تفسيقه رد الدين بالكلية.

الثاني: أن يظهر له لازم قوله ومع ذلك فيلتزمه.

ومؤدى كلامه أنه إن ترتب على قوله رد نصف الدين أو ثلاثة أرباعه أو رد تسعة وتسعين في المائة أنه لا يكفر، وأنه لو أصر على تكفيرهم بعد قيام الحجة عليه لا يكفر إلا إذا التزم رد الدين بالكلية.

وهذه التأصيلات والخيانات والمراوغات كلها تستهدف ضرب المنهج السلفي وأصوله وحملته تحت ستار السلفية.

فاللهم رد كيد الكائدين ومكر الماكرين، وأجمع كلمة السلفيين بل جميع المسلمين على كتابك وسنة نبيك وعلى الحق والهدى الذي كان عليه الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون إنك سميع الدعاء.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

* * *

فهرس الموضوعات

فهرس «مجموع الردود على أبي الحسن المأربي»

* * *

فهرس «التنكيل بما في لجاج أبي الحسن المأربي من الأباطيل»

* * *